

تسمى الاسامي محو الشئ والخزء والقليل واليسير والطائفة والعض

ثم الفيز ثم الثوب وفيه ان عمام العرب لا تزيد على ثلثه اذ ر ع
 ثم المتاع ثم اسم الدابة ثم اسم الجوزور ثم اسم الجمل والبعير
 ثم البقرة والثور ثم اسم النجف والنخى ثم اسم البعل ثم اسم
 ثم اسم الكيش والتيس ثم اسم الذحاجة والديك ثم اسم
 لانان ثم اسم الخيل والفرس والبرزون والشهري
 ١٣٤٩

السايع البقاتون

الفرض كتبت في هذا الفصل العثماني على التمام بمزيد ما الذي زاد عليه
 الذي رحمه الله وبما انفق في الحاقه بكل ما يليق به ذلك

الاشامن والثلاثون

ان كلمة الكفر على اللسان عالما بانها كفر او غير عالم به وفي الخطا وذلك

بالكفر والرضاء به وما يتصل بذلك انه انواع الاول في

ثم فيما يقال من الالفاظ في ذات الله تعالى وصفاته ثم في ذكر

جمل ثم فيما يضاف الى فعل الله تعالى ثم فيما يقال في حكم الله

الاعتراقات ثم في ما يليق ما يكون تمييزه كفر بالشرط ثم فيما يعود

فيما يعود الى الانبياء عليهم السلام ثم في رد ما امر الله تعالى

ليعود الى الملازمة عليهم السلام ثم فيما يتعلق بالقرآن وفيه

انحرول برنح انحلال المنقذ ثم فيما يتعلق بالصلوة ثم فيما

ثم فيما يتعلق بالسكاج ثم فيما يتعلق

الطاعات ثم فيما يتعلق

امور مما بحث راعى والميراث والعراة ونحوها ثم فيما يتعلق بالامر
والهوى عن السكر ثم فيما يتعلق بالحلال والحرام ثم فيما يتعلق بالعلم والعمل

والهائجين والامراء ثم فيما يقال عند طلب احد الخصمين من الامر ان
يذهب معه الى باب القاصيه او الى الشريعة ثم يصح يقول لغيره يا فلان اخرج

وما يتصل بذلك ثم في ما لا ينبغي ان يحمى ثم في المسئلة بالكمالات ونحوها
الكاثر على المسلم وملامة الذي اسلم عليه ترك دينه ثم في الدواب والاشياء

المحسوس والاعضاء اليهم في اليسر والسدق وصول هذا ما هم في ذلك اليوم
ثم في اتحاد الجوازات للقاديين من الحج او العرو والدخول لاجلهم ثم فيما يتعلق

بالسلاطين والمحاربة والاكساف وفي السجود لغير الله تعالى ثم في كلام العرب
والبحار وفيه بعض مسائل الحكم ثم في تعليم الكفر وتلقيه

عني من الاسلام عداها الله من ذلك ثم في المنكرات وفيه
على طي انه قد مطلق ولم يمتل هل يجب مهر اخر وفيه ما ينبغي

كرامات الاولياء وما يصدق وفيه بيان حكم اليمين بعد
هذا الفصل وفيه حكم ارتداد احد الزوجين عن الا

العص

في اقرار احد الورثة بالدين او بالوصية او بوارث اخر
بالمدين او اقيمت به السيرة على الحد ثم يسوي في سائر كل الدين

احد من المدين يمين هذا هو اخره هل تسفل ثم يسوي في الوارثات
في اقامة اليمين على التهم المتقدمة وفي

كذلك في اليمين ثم اقرار
كذلك في اليمين ثم اقرار

ركة الصغير في مدة الاجارة قبل انقضاء المدة فان كانت الاجارة على النفس
 له الخيار ان شاء ابطل الاجارة وان شاء امضاها وان كانت الاجارة
 وقعت على املاكه فلا خيار له وليس له فسخ العقد الذي نفذ عليه في
 صغره وفي فوائده صاحب المحيط اذا اجر الاب او الجدا والقاضي الصغير في
 عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا اجره
 احدهم باقل من اجره المثل لا يجوز والصحيح انه يجوز الاجارة وان كانت باقل
 من اجر المثل قال وذكر شمس الائمة في كتاب الوكالة للاب ان يحير ولد
 الصغير وليس له ان يعير ماله قال وتاويل ذلك اذا كان ذلك في تسليم
 الحرفة بان دفعه الى استاذ ليعلمه الحرفة ويخدم استاذة اما اذا كان بخلاف
 ذلك لا يجوز كذا في فوائده وذكر في باب المصراة من يسوع شرح الطحاوي
 ان الاب منكر وصي يملك اعارة مال اليتيم وهذا مما يحفظ جدا وفي غاربه ان
 الاب ان يحير ولده الصغير وهل له ان يعير ماله اختلغا المشايخ فيه
 هم له ذلك وعامةهم على انه ليس له ذلك وفي اجارات الذخيرة اذا
 لا اب والجدا او الوص الصغير في عمل من الاعمال فهو جائز لان له ولاية ولايته
 في ذلك من غير عوض بطريق التهنيت والباضة فيج العوض ولا يجوز
 غيره / اكان له واحد منهم لانه لا ولاية لابجد على الصغير حال قيام
 احد منهم فان لم يكن احدهم فهو له فاجرة في ذمهم محرم منه وهو في حجره
 وان كان في حجر ذي رحم محرم منه فاجرة آخر توارثت بالاصبه اذا كان له ام
 مؤنة حجرته فاجرة له جاز عند ابن يوسف خلافا للحمد وللذي ولي الاجارة
 الصغير ان يعرض الاجرة لانه من حقوق العقد فيعلق بالعاقدة وليس

له ان ينفقها عليه لانهم من مال الصغير وليس له ان ينفقها
 ولا ان يوصي به مال الصغير وكذلك اذا وصف للصغير فله ان ينفق
 حرة ان ينفقها وليس له ان ينفقها على ما لا يملك ولا ان يوصي بها
 احارة عند الصغير وسائر املاكه وماله ما عير هو لا من الصغير فحرة لا ملك
 احارة مال الصغير لا من غير هو لا ولا ان يوصي به مال الصغير عن محمد
 له ان ينفق ان يوصي به مال الصغير وكذلك ان ينفق عليه ما لا يملك له ان
 في ما حير ذلك حرة ان يوصي به مال الصغير وكذلك ان يوصي به مال الصغير
 ووصيها يملك احارة الصغير وكذلك ان يوصي به مال الصغير
 ولو استأجر الصغير لنفسه ينفق اذا احل في ما لا ينفق من مال الصغير
 الصغير لنفسه ينفق ولو استأجر لنفسه للصغير كره في عامة الروايات انه ينفق
 ولو استأجر الوصي عن النبي من نفسه ليعمل لغيره من حرة ووصيها
 لا ينفق كما لو باع مال احد التهمين من الآخر فله ان ينفق في احارة
 وكره في سوغ شرح الطحاوي واما وصي الاح والام والعم فله ان ينفق
 لقضاء دين الميت والماله نصيب من مال الصغير ينفق ان كان للصغير ان ينفق
 او وصي الاب او وصي ربه او احد اب الاب فليس لوصي الام
 في تركه الام وان لم يكن واحد من ذكر ما قبله المحط وسع المقول من
 له ان ينفق العتق ليس له ولاية الشراء على سبيل التجارة الا شراء ما لا يملك
 للصغير من نفقة او كسوة وما استعاد الصغير من مال غير ميراث امه
 فليس لوصي الام ولا لاية التصرف فيه منقول ولا كان او غير منقول والاضا
 في هذا ان اصعب الوصيين اقوى الحالين كاقوى الوصيين في اصعب الحالات

واضعف الوصيين وصية الاخ والام والعم واقرى الحالين حال صغر الورثة واقرى
الوصيين وصى الاب والجد والقاضي واضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى
الام في حال صغر الورثة اذا كان الوارث غايبا فللوصي ان يبيع المنقول ولا يبيع
المقتار كوصية الاب حال كبرهم وذكر في ما ذون شرح الطحاوي ومجوز اذن الاب
والجد ووصيهما واذن القاضي ووصية للصغير في التجارة وعند الصغير و
المجوز اذن الام للصغير واخيه وامه وخاله لان هؤلاء ليس لهم ولاية التصرف
في ماله خلافاً كون لهم ولاية الاذن وذكر في يوسع الطحاوي وللأب ان يبايع
بمال الصغير والصغير وله ان يدفع ماله مضاربة الى غيره ولان يدفع بعضاً
وان يוכל بالبيع والشراء والاستيجار وان يودع ماله وان يكتب عبد ويزوج
عنده ولا يبيع ماله ولده قياساً وفي الاستحسان له ذلك وله ان يوهن مال
صغير بدين الصغير ودين نفسه ايضاً فان هلك يضمن مقدار ما صاحب
مورد يامن ذلك دين نفسه وله ان يجعل مضاربة عند نفسه ويبيع ان
يشهد على ذلك عند الابتداء ولو لم يشهد يحل له فيما بينه وبين ربه ولكن
القاضي لا يصلح له ذلك اذا شاركه ورأس ماله اقل من مال الصغير
فان اصابته يكون الرجوع عليه ما شرط وان لم يشهد يحل له فيما بينه وبين الله
تعالى ولكن القاضي لا يصلح له ويجعل الرجوع على قدر رأس ماله ما وكذا لك هذا
كله والوصي وذكر في المستوطنة بعض هذا في المتن في حق الوصي فقال وللوصي
ان يبيع في مال اليتيم وان يدفع مضاربة وان يجعل به مضاربة وان يبيع ويشاء
واذا لم يشهد الوصي على نفسه انه يعمل به مضاربة كان ما اشتراه كله للورثة
لان يدعي استحقاق بعض الرجوع من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك الا

بالشرط مما ليست الشرط عند القاصي لا يعطى له شئ من الرجح وذكر في شرح
 الطحاوي انما وليس للاب ان يعق عند الصغير مال وبغير مال ولا ان يهب
 ماله معوض وبغيره ولا ان يعرضه للقاصي ان يقرض مال اليتيم والوقف وكذلك
 هذا الذي ذكرناه المحذور وصيه وكذلك وصي الاب والوصي الذي نصبه
 القاصي وذكر في العدة الوصية لا تقرض مال اليتيم ومع هذا الواقرض لا يكون خيانة
 حتى لا يستحق به العزل والقاصي تقرض مال اليتيم وتكلموا في الاب والاصح انه
 عمره الوصية لان القاصي يملك الاسترداد ولا كذلك الاب والوصي وفي موضع
 آخر وليس للوصي الذي نصبه القاصي ان يعرض مال اليتيم وان اقرض كان صلحا
 والاب لو اقرض من غيره قالوا لا يجوز لانه تنزع وبعضهم حوز والده القرض لا يبدل
 يكون ديناً على المستقرض ولو اودع حار ذلك اذا اقرض بداهة والقاصي يملك
 اقرض مال اليتيم والغائب وذكر طهيري الدين في الاقيسة القاصي انما يملك
 اقرض مال اليتيم اذا لم يجد ما يشتريه يكون علة لليتيم فانما اذا وجد
 فلا يملك الا اقرض بل يتعين عليه الشراء هكذا روي عن محمد رحمه الله
 وكذا اذا اقرض من يدفع اليه مصرية لانه اسع لليتيم من الاقرض لانه
 يحصل له الرجح وكذلك انما يقرض من المولى لأمس بالفلسفة وقد ذكر
 ايضا وصايا عدة للمعتين وفي اجارات لو ايد صاحب المحل في
 ليس للموكل ان يودع مال الوقف الا اذا اودع عن عياله وكذلك
 ولو اقرض صار ضمانا ويصير المستقرض ايضا وفي فتاوى
 اسمحان القيم اذا اقرض مال المسلم له ان يخذ عند الحاجة ودلالة
 للعلم من الامسالة لا يكون به بأسا وفي وقف العتقة واقرضها فاقضها

من غلة الوقف ذكر في وصايا النوازل رجوت ان يكون ذلك واسعا للموت
 اذا كان ذلك احرز للغلة قلت وسمعت مولانا حسام الدين العليابادي
 عن الاستاذ الامام الاجل شيخنا في الدين الاستر وشيخه وكان كبيرا في الفقه و
 النظم من تلامذة سيد الاسام الاجل ناصر الدين قدس الله ارواحهم انه
 كان احتاج الى شرح جارية زيان فليمة على السيد الاسام ولم يكن في يده
 ما يعتد به من مال فاستقرض من مولانا مسجد ومن فاضل غلاته فلم تقضه فانتهى ذلك
 الى سماع السيد الاجل فاقى بحجوز الاقراض منه وقال ان هذا احرز للغلة و
 يؤد على الوقف فانه لن يملك عليه وعسى نصيبه حاله في يدك ايها المتولي
 فصرف لا الخلف ولو استقرض الوصي لنفسه من مال اليتيم ضمن رعين محمد انه
 لا يضمن والاب لو فضل ذلك لا يضمن كذا ذكر في الصدق وذكر في الصغرى وابو
 فضة الوصي دين نفسه من مال الصغير لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان
 قضاء الاب دين نفسه من مال الصغير بمنزلة بيع مال الصغير من نفسه و
 لا يملك ذلك بمثل القيمة والوصي لا يملك الا اذا كان خيرا لليتيم وذكر في
 وصايا العدة واجتنبوا على ان الوصي لو اراد ان يؤد دينه من مال اليتيم ليس
 به ذلك في توافد صاحب الخط الوصي اذا استقرض مال اليتيم هل يصح وان
 سجد الاسلام انه لا يملك ذلك في قول ابي حنيفة ربه وذكر في نفس الامية ان فيه
 اختلاف المشايخ وقال بعضهم ان كان الوصي مملوكا فلا ولا الاصح انه
 لا يملك وخرج وصايا شرح الطحاوي الاب اذا كان محتاجا للباس بان ياكل
 من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون مقصودا الوصي ليس له ان ياكل
 منه ومن كان محتاجا الى اداكات له اجرت في ذلك فياكل قدر ما جرت له

قواعد صاحب المحيط وبعض المشايخ الأب أو الوصي إذا باع مال صغير في دين
نفس يجوز كما يجوز أن يرثه بل من نفسه لأنه مطلق التصرف فيما لليتيم فيه
منفعة كزوجه الأمانة ونحوه وفي جواز الرهن والبيع يدينه فائدة لأنه لا يحتاج
إلى المحيط أما يدين أو يدين غير يخاف عليه التلف فإذا باع ولم يصرف ثمنه إلى
دينه يخشى عليه التلف أيضا وإذا صرف الثمن إلى دينه لا يخشى عليه
التلف لأنه ضمنه فيستغنى به التيم فجاز قلت وهذا يقصد ما سمعته عن
استاذي في أقراس المتبرع مال الوقف على ما سبق وفي قواعد صاحب المحيط الوصي إذا
استقرض مال التيم وقصر فيه وزج ثم انفق على التيم من هذا المال الذي
قصر فيه فيكون متبرعا وليس له أن يأخذ بحساب ماله لأنه صار ضامن به
يخرج عن العهد ما لم يرفع الأمر إلى القاضى والمقصود للقاضى وكذا المتبرع وإنه لم
يؤخر عن الأب والوصي والقاضى ينظر تمامه في باب السابغ والثلاثين من أدب القاضى
لسيدى ووالدى شيخ الإسلام محمد بن الدين الملقب بطلما على يدى الكهاري بالله
دار القراء ذكره وكالة الجامعة فإرى أن استقرض الأب مال الصغير يجوز وكذلك
لواقر بالاستقرض جاز في الصغير الأب والوصي لو رخص مال الصغير بل من نفسه جاز
استحضارنا والقياس أن لا يجوز وهو قول أبي يوسف وسوى قسم الأئمة الخرج من الأب
والوصي في قضاء دينهما من مال الصغير فقال الأمير ابنه الأمير كان قاضيا بينهما
من مال الصغير فكذلك لا يكون لهما أن يمتد فيهما في المسألة والثلاثين
ذكر الساطع في أول رهن الواقعات أن الأب يرهن مال ولد من نفسه وفي
موقع بشرى الوليد لا يجوز وفي موقع فتاوى قاضى خان لو حصل الأب مال
أنه الصغير صدق أمراء بنفسه عند من لا يجوز استقرض الأب لا

التيوز ذلك وفي الجامع الأصغر اذا رهن متاع ولده الصغير بل من نفسه وقبضه
الرهن اكثر من الدين فهو ملك عند المهرمين فانما يضمن الاب مقدار الدين
لا ما زاد ولو كان وصيا ضمن القيمة لان للاب ان يبيع مال ولده بخلاف الوصي
وذكر في متفرقات رهن المحيط ان الاب والوصي يضمنان مقدار الدين اذا كانت
القيمة اكثر من الدين لانه فيما زاد من مال الصغير مودع وله هذه الولاية و
ذكر قاضي خان في صيوع فتاواه وذكر شمس الأئمة السرخسي انه يضمنان ماله
الرهن وسوى بين الاب والوصي ويمكن اذكر الحالك في مختصره وفي موضع آخر ولو
رهن الوصي ماله من اليتيم او ادهن مال اليتيم من نفسه لم يجر ولو فعل الاب لك
جاز ولو استدان الاب او الوصي على نفسه ورضي متاع اليتيم في دين نفسه جاز
واستدان الوصي النفقة او الكسوة لاجل اليتيم رد من ثياب اليتيم جاز لان
والدين قضاء الدين وهو يملك ذلك في المصلحة ولو استدان الوصي
للتييم في كسوته وطعامه رد من ماله متاع اليتيم جاز لان الاستدانة جارية
للحاجة والرهن يقع ابتداء المحر فيجوز ذكر شمس الأئمة السرخسي في كتاب
الأقراء من شرحه الاب ضمما يضمن من مال ولده الصغير لا يكون غاصبا
ولا كذبا ان كان محتاجا فله ان يأخذ به شيء لتصرفه الحاجة وان
لو كان محتاجا فله ان يأخذ به لغيره ولا يكون خائفا في حقه حتى يهلكه
من شره حاجة فالان يضمن وذكروا الفاضل في شرحه في كتاب النفقة من
فتاواه الاب اذا احتاج الى مال ولده فان كان في المصر لمحتاج اليه لغيره
وعند ماله اكله بغير شيء وان كان في بلاد من الارض واحتاج اليه لغيره لم
يضمن ماله الا بالقيمة لقوله عليه السلام الاب احق بماله

ولله اذا احتاج اليه بالمعروف والمعروف ان يتناول بغير شيء ان كان فقيرا او
 بالقيمة ان كان ذا ثروة وفي الهداية الاب اذا باع العقار والمنقول على الصغير
 جاز لكل الولاية ثم له ان يأخذ منه النفقة لانه جنس حقه وذكر شيخ الاسلام
 خواهر زاده في كتاب المفقود واذا فقد الرجل وترك امولا عقارا ومنقولا لا يبيع
 للناحية ان يبيع عقاره ولا ما لا يتسارع اليه الفساد لانه نفقة ولا غير ما خلاص
 ما اذا كان شيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ونصرف ثمنه لانه نفقة اقارب
 المفقود فاما الاقارب بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله لحاجتهم اليه
 النفقة اجمعوا انه لو كان ماله عقارا لا يكون لهم حق البيع لحاجة النفقة سواء
 كان القريب ابا او غيره وان كان ماله منقولا ليس من جنس حقهم كالخادم او غير
 ذلك اجمعوا على انه ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في
 الاب قال ابو حنيفة انه ان يبيع منقولات ابنه الكبير حال غيبته لحاجة النفقة
 وقال ليس له ذلك واجمعوا على انه ليس للاب ولاية بيع المنقول حال حضرته فاما
 فاما كسائر الاقارب في هذا اجمعوا على ان للاب ان يبيع عقارا الصغير ومنقول
 في نفقة نفسه وذكر في نفقات شرح الطحاوي للاب ان يبيع من منقولات ابنه
 الكبير الغائب بعد حاجته من النفقة ولا يجوز له ان يبيع الزيادة من نفقاته
 واجمعوا على انه لا يبيع العقار في حاجته الا اذا كان الولد صغيرا او الاب لم يملك
 بيع منقولات ابنه الكبير الغائب الذين اخرجهم من النفقة ذكر في نفقات الهداية
 انه لا يملك ذلك واذا كان على الميت دين فربما يبيع بعض التركة عند بعض
 الغرض المحذور لو كان الغريم واحدا فمن عنده بعض التركة جاز لانه اذا كان له
 غرضاء فربما يبيع بعضه باسقاط حق السابق فلا يجوز لخلافه لو اخلد وركب

العدة ولورهن الوصى متاع اليتيم بدين استدانه عليه ثم استعاره منه لخدمة
اليتيم فضاغ في يد الوصى هلك من مال اليتيم وفي فوائد عمى نظام الدين ره
الوصى قبل يملك بيع عقار الصبي بيعا جازيا واجبا مولا ناشيخ الاسلام برهان
الدين انه يملك وكان استاذ ناشيخ الاسلام علاء الدين العالم وغيره من ائمة
سمرقند في زمانه يفتون انه لا يملك لان في جواز هذا البيع اطلاق مال اليتيم
ومنافعه لان الملك باق للصغير والمنافع من ملكه لغیره وذا لا يملك الوصى
وجاء ما ذهب اليه جدى انه يميز بمال اليتيم من حيث انه استيفاء ملكه وردع
بجانبه وفي فوائد ايضا فاضحه يكي راوصى كرد ما الهائى كه بود فارسيده را برودى نفقه
كرد وپس ازان ديكر فام كرد و برصبي نفقه كرد ازين صبي بعد از بلوغ تواند طلب
كردن يله قال اجاب مولا ناره في وكذا لك الاب لو استقرض وانفق على الصغير لا يرجع
عليه بعد البلوغ وذكر في العدة ولو استعار الوصى دابة من رجل ليعمل بها من
اجمال اليتيم فجاوز الى الذي ذكره حتى صار غاصبا ثم عطيت الدابة فالضمان
في مال اليتيم كذا ذكره جليل شمس الائمة ره وفي آخر مكانة الوصى من عتاق صدر
الاسلام ايراليسر في ائله مسئله ان بعض اصحابنا قالوا ان الوصى اذا اخذ دابة
انسان واستعملها في حاجة اليتيم فانت الدابة ضمن اليتيم دون الوصى و
لا يكاد يصح هذا لان الغاصب هو الوصى دون اليتيم حقيقة وحكما فلا يجب ان
يضمن اليتيم كذا في الغاصب وفي وصايا فتاوى المتقى زرع الوصى يذير اليتيم
وان يذير عند الزرع انه ضامن للبذر فمضى عليه وانه استأجر الارض لنفسه
فان كان ذلك خيرا لليتيم فالى اجمل لليتيم الاجر والزرع للوصى وان كان الزرع
ورقة غير لليتيم فالى اجمل الزرع لليتيم وهو كوصى اشترى لنفسه من مال

اليتم حاد ما كان كان التمس حراً لليتم ^{٤٦} لعدته وان كان الخادم حراً لليتم
للحر سراً له لعبه ولو اسد ص من مدر التمس ودرسه في ارض منته مال روع
للموحي والعول قوله انه ردعه لفسه وكذا لك ان يرج بذ رفسه في ارض التمس
ماله قوله اما اذا روع مدر التمس في ارض التمس بان كان في ذلك روع لم يرد
انه مدر رفسه في العتاي الوحيه اذا احدث ارض التمس مرارعة ان كان المدر
من جهة التمس لا يجوز وان كان من جهة الوحيه يجوز لانه لما جعل المدر رفسه
نصره في ارض التمس بعض الخارج واخاره الوحي ارض التمس من نفسه يجوز
ولو جعل المدر رفسه في التمس من جهة التمس وانه لا يجوز وقد سبق من قبل
ودكر في موضع سرج الطحاوي ولو تصرف الاب او الوصي في مال الصغير وطهر المبيع
بريال كمن مضاد ما لا يكون له من المبيع سبي الا ان يتهدد بمسك المصروف انه
شترط بحكم المصارفة في هذا في القضاء حيث لا يصح فيه العاصيه في ذلك فاما فيما
بينه وبين الله تعالى فيجعل له المبيع وان لم يتهدد عليه وقد سبق من قبل ان
قبل ودكر في مسايا المفسط قال ابو ثور لا ارى في هذا الزمان لوصي ان يأخذ
مال التمس مضاربه ولا يتم وقت ان موع في ارض الوصي رفسه فوايد رخص
الكبير مثل مال الوصي ان يأخذ ارض التمس مرارعة قال نعم ما أخذ ما مرارعة
كما يأخذ ما غيره ويشهد عند العقد انه يأخذ ما مرارعة في حيايا المتفقين
ملحظ الوصي ماله على التمس فضاء لا ضمان عليه كذا في اثاره ابو يوسف و
سرق في مجموع المبرار في الوصي ان يملك طوعاً ونفسه التمس وباطل من قبل المعروف
نسب مجموع الدوايل القاصيه اذ ابلغ مال التمس من نفسه لا يسمي له اذ لا يسمي له
من القاصيه عليه وجه الحكم ولا يجوز سكه لفسه وروى عن عثمان بن عفان انه قال

انه رأى ابلا من الصدقات فاعجبه فاقامها في السوق حتى اذا بلغها نصف
 ثمنها اخذها لك فاني الناس عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بذلك
 فاناه فعاب عليه وقال هل رأيت ثم رضي صنع من ذلك شيئا وكان هذا اول امر عي
 عليه ان رضي الله عنه وذكر في الصغرى وما ذكر في السبر الكبير من عدم جواز بيع
 القاض مال اليتيم من نفسه مجهول على قول محمد بن وهب ما على قول ابي حنيفة وفيه
 ان يجوز وذكر في المنتقى مسألة شراء القاض مال اليتيم لنفسه في موضعين ذكر
 في موضع انه لا يجوز وذكر في موضع آخر انه بمنزلة شراء الوصي لنفسه حتى لو رفع
 القاض اخرج يظرفه فان كان خيرا لليتيم اجازه وفي فتاوى قاض خان وواقعاتنا
 ولا يجوز بيع القاض مال اليتيم من نفسه ولا بيع ماله من اليتيم وكذا الزوج اليتيم
 من نفسه لا يجوز قلت وكذا من ابنته ذكره في الصغرى بخلافه اذا اشترى مال
 اليتيم من وصيه او باع ماله من اليتيم وقبل الوصي حجاز وان كان وصيا من
 جهة هذا القاض وذكر في زيادات القاض في جعفر الاسدي وشمس القاض
 بيع مال الصغرى من نفسه ولا بيعه الا من الصغير لان القاض انما يبيع ولا يبت
 في حق ما بين الناس فاما فيما بينه وبين الناس فهو كغيره اذا لم يمتد له ولا يورثه
 سواء وادام ملك البيع من اولاده فلا يملك من نفسه وذكر فيها ايضا القاض اذا
 باع مال احد اليتيمين من الآخر حاز وكذا الاب والوصي لو فعل ذلك لا يجوز
 بالاشفاق وذكر رشيد الدين في فتاواه ان الاب لو باع مال احد الصغيرين
 من الآخر حاز والقاض والوصي لو فعل ذلك لا يجوز وذكر في المحاصل من
 شرح الطحاوي ولا يجوز بيع الوصي مال احد اليتيمين من الآخر اصلا ولا اخاء
 ويجوز ذلك من الاب اذا لم يشهد العين وذكر في العدة لو باع الاب مال احد

الابن من الآخر حاز ولو وكل بذلك لا يجوز ولو وكل وكيلين بذلك حاز وذكر
 عنه ايضا الاب اذا وكل رجلا يبيع ماله من ابنة الصغير او بالشراء منه ففعل
 لا يجوز الا اذا كان الاب حاضرا وقيل وذكر كرم الدين في التخصايل الاب اذا اشترى
 ماله ابنة الصغير لنفسه مثل القيمة او بعين يسير يجوز ولا يجوز بالعين الطائفة
 والوصح لو اشترى بمثل القيمة او بعين يسير لا يجوز بالاجماع واكثر من قيمته يجوز
 الا عند محمد وجه الله وذكره في بيع شرح الطحاوي الجدة في شراء مال اليتيم
 من نفسه او بيع ماله من اليتيم بمثل ماله وذكره في الصغير الوصي اذا اشترى
 مال اليتيم لنفسه يجوز اذا كان خير اليتيم والله اعلم وتفسير الحبرية ان اشترى
 ما يساوي عشرة محبة عشر فباعا او يبيع منه ماله لنفسه ما يساوي خمسة
 عشر بغيره فهو خير وما فوقها الا وهذا يحتفظ به بغيره وذكره في شرح الطحاوي
 وحكم الوصي في بيع مال اليتيم وفي الشراء من الاحبى بحكم الاب والجد وبما خلفها
 في البيع من نفسه مال اليتيم وفي شراء ماله لنفسه اليتيم وذكره في الصغير يبيع الوصي
 عقار اليتيم بمثل قيمته يجوز ولم يشترط في الكتاب شيئا الخرف قال شمس الائمة
 المحلولة في اجواب السلف ان اجاب المتأخرين انه اعلم بجوز باحدى شرائط ثلاثة
 اما ان يرغب فيه احد بضعف القيمة للصغير حاجة الائمة او علمت من
 دلال له الامانة بغيره وفي الاب اقتضاها في روايته انه يملك ان يبيع ماله
 من ابنة ويشترى مال الابن لنفسه بشرط ان يضر به الصغير ولو باع بمثل القيمة
 او اشترى بمثل القيمة يجوز وفي الوصي يعتبر ان يكون خيرا لليتيم الا ان يبيع
 له اذا دبره على قول المتأخرين لا يجوز الا بضعف ثمنه وذكرنا ذكره في الزوائد
 وقد اشار الى ان الاب يملك ان يبيع مال الصغير مثلا القيمة فالتفصيل

الشرائط الثلاث في بيع الوصي هكذا قيل وذكر رشيد الدين في فتاواه وبيع الوصي
 عروض اليتيم يجوز من حيث هذه العوارض وذكر قاضي خان في فتاواه وصي باع
 عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في البيع لأنه يبيع لينفق عمده على نفسه قالوا يجوز البيع
 ويضمن الثمن ثلثيم إذا انفق الثمن على نفسه ولو خاف الوصي أن يأخذ متغلب
 عقار الصبي فباع جاز بيعه وإن لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه وذكر صاحب المحيط
 في باب بيع الأب والوصي من يبيع الزادات الأب إذا باع مال الصغير من أجله
 مثل القيمة فالمسئلة على ثلاثة أوجه إما أن يكون الأب محمودا عند الناس
 فتور الحال أو فاسدا ففي الأول والثاني يجوز بيعه ولو كبر الابن لم يكن له أن ينقض
 لأن للأب شفعة كاملة ولم يعارض هذا المعنى آخر فكان هذا البيع نظرا فيجوز
 في الوجه الثالث أن باع العقار لا يجوز بيعه لو كبر الابن له أن ينقض هو المختار إلا إذا
 كان مختصا للصغير بأن باع بصفته فبطل لأنه عارض ذلك المصنع مع آخر فغير
 بكن هذا البيع نظر أو أن باع من سوى الصغير من المنقولات ففيه روايتان
 في رواية يجوز ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يدي عدل وفي رواية لا يجوز
 إلا إذا كان خيرا للصغير وهو المختار وذكر في فتاوى قاضي خان لو باع رجل
 عقارا أو ضيعة لولد الصغير مثل قيمته أو يبيع يسيرا قالوا إن كان
 الأب محمودا عند الناس أو مستورا جاز بيعه ولا يكون للولد أن يبطال
 ذلك البيع بعد البلوغ لكنه بطالب الثمن عن والده فإن قال ضاع أو
 قال انفقته عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يفسد رواه وإن كان
 الأب فاسدا لا يجوز بيعه وللا بن أن ينقض بيعه إذا باع الأب بكونه
 البيع خيرا للصغير لأن الأب إذا كان محمودا أو مستورا فالظاهر أنه باع

البيع على وجه الحبرية بخلاف ما اذا كان فاسدا وان باع الاب غير الضباع
والعقار فكذلك الخراب الا ان الاب اذا كان مقسدا فحواذ بيعه روايتا
في رواية يجوز البيع ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يدي عدل صيانة لمال
الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير وذلك ان يبيع الشيء
بضعف قيمته وعليه القوي فالحاصل ان بيع الاب عقار الصبي يمثل القيمة
يجوز اذا كان محمودا او مستورا وان كان مقسدا لا يجوز الا بضعف القيمة
والصحيح في بيع العقار مثل الاب المقسدا ان كان ضعف القيمة تجوز والا فلا
استدل الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الاخر لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله
لان عدل واحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من اخيه لا يجوز فكذلك اذا باع من
الوصي الاخر في قاري ناضحان ذكر فيها ايضا امرأة باعت مال ولد قيس
المصغير بغير امر الناضح ولم يكرهه فيه قبل للولدين ان يبطل ذلك وقيل ليس به
ان يبطل قبل البلوغ ولو باع عند مناع زوجها بعد موته وزعمت انها وصية
لزوجها او لاد صغير ثم قالت ليركن وصية قال محمد بن الفضل لا تصدق على
المشتري وبيعها موقوف الى بلوغ الصغير فان صدقوا بعد البلوغ انما كانت
وصية جاريمها وان كان يوعا يبطل البيع فان كان المشتري سرق من الارض المشتراة
لا يرجع على المرأة بشئ ولو ادعى حصة قبل بلوغه انها لم تكن وصية حين باعت ببيع
دعوى النبي اذا كان مبادرنا في التجارة فان عجز عن اشترياد الضعة ضمن المرأة
قل وما باع على الرواية التي تضمن الناضح قيمة العقار بالبيع والتسليم الاب
في الوصي اذا باع عقار المصغير ثم راي الناضح نقص البيع كان له ان ينقص اذا امره
خبر المصغر ولو باع الاب ماله ماله من ولد لاصية فاضاله لدا سقته النتيجة

ومالك المال قبل ان يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة بهلك على الوالد ولو
 اشترى الادب مال اليتيم لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينضب القاضى وكلا
 لصغير فباحث الثمن من الاب ثم يؤمر الوكيل بالرد على الاب رجل باع من ولد
 لصغير فقال بعت عبدي هذا بالف درهم من ولدي جاز ولا يحتاج الى ان يقول
 بعت وكذا لو اشترى لنفسه مال ولده الصغير فقال اشتريت لنفسى عبدا
 ولدي جاز ولا يحتاج الى قوله قلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل
 قلت الاب او الوصي اذا باع مال اليتيم من اجنبى ثم بلغ الصغير فوقف العقد
 يرجع الى الاب والوصي ولو اشترى الاب مال الولد لنفسه فبلغ الصغير كان
 الممنوع من قبل الولد على الولد في فتاوى قاضى خان رحمه الله رجل اشترى لولده
 الصغير ثوبا او خادم ما وفقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالقرن على ولد الاب
 ان يشهد انه اشتراه لولده لا يرجع عليه وان لم يفقد الثمن حرم مات بخرق الثمن
 من تركته لا يورث عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الوارث ان كان
 الميت لم يثبه ان اشتراه لولده لا يرجع عليه ذكره في وصايا المتفق اذا اشترى
 الاب للصغير شيئا ونفق الثمن من ماله بنوى ان يرجع به ولم يشهد على ذلك
 لم يقض القاضى له بالرجوع وسعد فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع به في ماله و
 ذكر فيه ايضا الاب اذا اشترى لصغيره ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع عليه
 قال ان كان له مال يرجع عليه والا فلا لانه حى يجير على طعامه وكسوته وان اشترى
 له عبدا او دارا او ثوبا او شيئا لا يجبر عليه واشهد انه يرجع عليه فانه يرجع عليه سواء كان له
 مال او لم يكن وان لم يشهد لا يرجع عليه وفيه ايضا اذا انفق الوصي على اليتيم من
 مال نفسه ومال اليتيم غايب فهو منطوق الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع

في ماله ودية فتاوى فاصح حان لو اشترى لاسه الصغير شيئا وضمن الثمن ثم نقد الثمن
 القياس ان يرجع على الولد في الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقد الثمن اما
 بقدرته لا يرجع به عليه كان له ان يرجع ودية العدة اذ اشترى الاب الطعام للصغير
 من مال ماله وللصغير مال مال الاب مبيع استحقا باوذية ثاب الوليعة من تكاح
 شح الطحاوي الاب اذ ادفع مهر امرأته ابنة الصغير من ثمن نفسه ان اشهد وقت
 الاداء ابنة دفع لكن يرجع على اسه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد القياس ان
 يرجع لانه ادى دينا مطالب بال الحال لسا ركنا الرابون ودية الاستحسان لا يرجع
 لتعارف الساس ودية لو ايد صد الاسلام طاهر من محمود الاب اذ ضمن مهر امرأته
 ابنة الصغير وادى لا يرجع في مال الصغير الا اذا شرط الرجوع ولو كان مكان الاب
 وصلى وغيره من الاولياء يرجع في مال الصغير وان لم يشرط في اصل الصمان وذكر
 خواهر رادة في شرحه الاصل الوصي اذا اشترى الطعام او الكسوة لليتيم بماله ودية
 التهود يرجع بدية ماله ودية ذكر شئ من هذا في فصل الاوقات امرأته تشرى
 لولد ما الصغير بماله اعلى ان يرجع بالثمن على الولد حار استحسانا ويكون الام
 مستترية لنفسها الا بها الامتلاك الشراء لولد ما الصغير ثم نصيرته منها الولد
 وصلة وليس لها ان تمنع الصبغة عن ولد ما ودية فتاوى رشيد الدين ورجل
 اشترى ابنة ابنة اسه من مال نفسه حال قيام ابنته واثمها على ذلك لا يتبع شراؤها
 له لانه لا دلالة له عليه في هذا الحالة لانه اجنبي واذا مات يكون تساهله
 وذكره فتاوى فاصح خان ولو ابر الوضه رجلا بان اشترى له شيئا من مال
 اليتيم فاستراه له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى ليمه وبخلاف ما
 لما مع مال اليتيم من غير ان يامر له بالشراء وهكذا ذكره القسدية وذكر

في العدة ايضا ولو وكل الوصي رجلا لشراء مال الصغير لأجل الوصي لا يجوز الا
 اذا كان الوصي حاضرا وقيل كما قلنا في الاب وفي فتاوى قاضي خان ولو طوع
 السلطان في مال اليتيم فاعطاه الوصي شيئا من مال اليتيم ان كان لا يقدر على
 دفع الظلم من غير اعطاء شيء لا يضمن وان كان يقدر يضمن في وصايا النوازل
 وصى مرمي مال اليتيم على جابر ويخاف ان لم تنزهه بسرعة من يده فبهره من
 مال اليتيم لضمان عليه وكذا المضارب رجل استباح مال اليتيم من الوصي
 بالف درهم واخر بالف ومائة ولكن الاول املا من الثاني يبيعه من الاول وكذلك
 لو استاجر رجل مال اليتيم بمائة والاخر يستأجره بعشرة والاول املا يبيع
 من الاول وكذلك منوط الوقت اذا اراد الوصي على الميت يدين او عين او وصية باطل الوصي
 اذا صلح عن حق الميت او عن حق الصغير على رجل فان كان المدعى عليه مقرا بالمال وعليه بينة
 او كان قضيه عليه بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز ولو
 صلح الوصي عن حق يدعي انسان على الميت او على الصغير ان كان المدعى بينة عليه دعواه
 او علم القاضي بذلك او كان قضيه بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز وفي
 بسوط السيد انه شحيح اذا كان الصغير دين فضا له ابوه او وصيه على بعض
 من ماله ان كل الدين واجب بمعاقلة الاب ان الوصي يصح الحط ويضمن
 عند ايتيافه ويحمل رحمه الله كالوكيل اذا ابرء المشتري عن الثمن وان لم يكن
 بمعاقلة لا يصح لانه يبيع بماله ولو صلح عن الدين على مال اخر ان كان
 بقيمة او اقل مما يتعين الناس فيه يجوز وذكر الفقيه ابو الليث في صلح الاصل
 انه ادعى رجل على صبي في داره حقا او في عدل مدعى فضا له الاب فهو على
 وجهين اما ان يكون المدعى بغيره او لم يكن فان كانت حاز صلح الاب من مال

ولد مقدار منه الدعوى او بمادة قليلة معاس الناس فيها لانه عملة
 السع وتخرج الالب مقدار العمة او بمادة قليلة ولو صالح عليه السع
 يجر بليلا كان لو كثيرا وان لم يكن للدعي منه لا يحوز الصلح الا من بال الالب
 ولو كان للصي دين على رجل او دعوى فصالحه الالب فاما مال فليس فان كان لآبائه
 له في آخر شكر حار صلحه وان كان الدين طاهرا بالنسبة او بالافراد فان صالحه
 على محاباة معاس الناس في مثلها حار عملة السع وان حط مقدار ما لا يتبعاس
 الناس منه لا يحوز وان كان للدعي وجب معاودة الالب حار صلحه على
 يمينه ويصن الناس مقدار الدين عند استيفائه ومحمد رحمه الله وعبد الله
 يوسف لا يحوز والوصية في جميع ما ذكرنا كالات ولو كانت الورثة صغارا وكبارا
 وكانت دعوائهم في اموالهم صلح الوصية مقدار ما معاس الناس في مثله حار سدا
 استيفاءه وفي سبيلهم حصصا وقال لا يحوز الا في نصيب الصغار خاصة وقتو
 بطر الاختلاف في السع ولو كانت الورثة كلهم كبارا لا يحوز صلح الوصية في سبيلها
 او اكلوا عيالا حار صلح الوصية في العروس ولا يحوز في العقار ولو كانت الورثة كلهم
 صغارا اداد دعي انسان في دارهم دعوى فصالحه الوصية من اموالهم على شئ وان لم
 يكن للدعي منه لا يحوز الصلح وان كانت له منه حار مقدار ما يتبعاس الناس
 منه قال ولم يذكر في الكتاب ان السبي قاسم عند المصاهرة او عند الوصية فلو
 قامت عند المصاهرة فلا يشك ان الوصية ان يصالح من ذلك لانه قد ظهر حتى
 المدعي في المدعى لو قامت عند الوصية خاصة نكاح المتابع به وذكر عن سداد
 بن حكيم انه كان يقول ادا دعي رجل على المستدين اعرس الوصية ذلك ما قدر
 ان تشعاده شقة وسعد واعمد كان امانه في الدار.

من ايوب انه كان يقول ان ثبت عند بالافرار فانه يقضى وان كان بالشهادة
فلا يقضى ودوى عن عيسى بن ابان انه قال لا يقضى في الوحيين فكذلك في
هذا المسئلة ان كان الشهود شهد واعند الوصي خاصة فيخرج على صاحبها
الاختلاف ذكر في كتاب الاستحسان ما يؤيد قول خلف فانه قال اذا اقر رجل
عند رجل انه قد اخذ من ابيك شيئا فللا ابن ان ياخذ منه ذلك الشيء كما اذا
ثبنت ولو شهد واعنده ان هذا اخذ من ابيك شيئا لا يجوز للابن ان ياخذ
منه ما لم يقض القاضي وكذا لو عاين الولي رجلا قتل مورثه حل له قتله وان شهد
بذلك فهو لا يحل له قتله ما لم يقض القاضي به كذا ما اذا قال ولا يجوز صلح
الأم على الصبي وكذا صلح الاخ والعمة وصلى الام والاخ والعمة لا يجوز الا في
العروض والحيوان لابن وصلى الاخ والعمة والام له ولاية الحفظ والعروض والحيوان
يحتاج الى الحفظ بخلاف العفار وأما الجدة والاب فمحبوب بالاب فمادام الاب
حيا لا ولاية له فاذا مات الاب تحولت الولاية اليه اذا لم يكن الاب وصي وتقوم
مقام الاب فيجوز صلحه كما يجوز صلح الاب ولو احتال الوصي بمال اليتيم ان كان
الثلة املاء من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز وهذا اذا اوجب بمداينه الميت
وان اوجب بمداينه الوصي يجوز ان يحتال وان لم يكن املاء من الاول كذلك في
فسادى قاضي خان وقد ذكر فامنه في مسائل الخلع عند ذكر خلع الصغيرة
الاختلافات فلا تعيد ما فنظر في محالة والوكيل بالبيع اذا قبل الحوالة
صح ويغرم للموكل عند اية حيفه ومجده لان الحوالة ابرام وقت والخلاف
في ابراء الوقت والابراء المطلق سواء ويستوان يكون الحال عليه
املاء او اقله بخلاف الاب والوصي فانها لو قبلت الحوالة على موافق

لا يضمن شيئا لانها موزان بالتصرف على وجه الاحسن ولا ينظر كذا ذكره
صاحب المحیط في نوادره وفي صلح المبسوط الوصي اذا اشترى من البائع فان لم يكن
الوصي نزل العقد لا يجوز تاخير وان كان قد نزل لا يجوز عند ابتيحة ربه يضمن
واما جازي فان كان الحال عليه املا من الاول جازوا الا فلا ان يكون هو
الذي نزل العقد بنفسه لا يجوز ويضمن عند ابتيحة ربه وحطه كالتاخير ان
نزل العقد بنفسه جازوا اما ان قاله فيجوز لانها كالشراء في تناوي القضي الوصي
او المتولي اذا باع شيئا اكثر من قيمته ثم اقال البيع لا يضمن وفي نوادر صاحب المحیط
الوصي اذا اشترى شيئا للصغير فر اقال هل يضمن اقال ان كان الا قال لا ينظر
للبيع جازوا ولا فلا قال وليس في هذه المسئلة رواية ولكن الرواية في الابن ان لا
اقال البيع يضمن اقاله اذا كانت خيرا للصغير لان الاقالة نوع بجان والاب يملك
ذلك قال ورأيت في بعض الفتاوى ان المتولي يملك الاقالة اذا كان خيرا للوقف
فذلك الوصي قال والوكيل بالبيع اذا اقال او احتال او ابرأ او حط او هب يجوز
عند ابتيحة ربه ويضمن للموكل وعند ابو يوسف لا يجوز قال رجب بالله وبها
يملك الوكيل بالبيع الاقالة عند ما اذ لم يقض الثمن اما اذا قضى فلا يملك اجاز
وذكر رشيد الدين في فتاواه الوكيل بالبيع اذا اهل المشتري صحيح اهل له وكان
للموكل ان يطالب الوكيل في الحال ليؤد مقال نفسه ثم ان عند محل الاجل باخذ من
المشتري لنفسه ولو تولى الفسخ عن المشتري قبل بيع الوكيل بما ادى على الموكل ان
اهل او اخر اوصاه لا يرجع لانه ضمن للموكل وان باع وادى الثمن من مال نفسه
ثم اهل المشتري يرجع وذكر في التجريد الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري من الفسخ
او احتال به على انسان او على المشقة على واحد من اعضاؤه على ما علم في امانه

مجازاً ويبرأ المشتري عن الفهر ويضمن الوكيل الثمن للأمر عند الحيفه وعندهما
 لا يجوز ما فعل الوكيل على الأمر والثمن على المشتري وذكر في وكالة فتاوى القاضى
 طهيد الدين الوكيل بالبيع اذا باع ولم يقبض الثمن حتى تلى الأمر فقال بعت ثوبك
 من فلان وأنا اقضيك عنه ثمن الثوب فهو متطوع ولا يرجع على المشتري بشئ ولو
 قال فانا اقضيك عنه على ان يكون المال الذي على المشتري لم يجر ورجع الوكيل
 على الموكل بما اعطاه وذكر في العدة بئاع عنده بضائع الناس امره ببيعها اذا بها
 من رجل بثمن مسمى بمثل الثمن من ماله الى اصحابها على ان يصرف اثمانها الى نفسه
 لا يقضها فافلس قبل قبض الثمن وتوى ما عليه فللبائع ان يسترد ما دفع
 الى اصحاب البضائع وفي فتاوى قاضى خان الوكيل بالشرع لا يملك الاقاله في
 قولهم جميعا والوكيل بالسلم اذا قبض السلم ادون من الشرط جاز ويكون
 ضامنا للبركل مثل الشرط كما لو ابراه عن السلم عند ابي حنيفة وسجند
 رحمه الله وكذا لك لو وهب الوكيل السلم قبل القبض من السلم اليه او
 اقاله اقاله واحتمال بالسلم على رجل ابراه المسلم اليه جاز ويكون ضامنا
 للوكيل بمثل السلم فيه عندنا وعند ابو يوسف لا يصح هذه التصرفات
 من الوكيل وعلى هذا الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك بالثمن واجمعوا على
 ان الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض لا يصح شئ
 وكذا لك لو كان الثمن من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح وما ذكر
 في الثمن فكذلك في السلم ايضا واجمعوا على ان رب السلم اذا قبض السلم
 والموكل بالبيع اذا قبض الثمن ابراه المشتري عن الثمن او اشترى بذلك
 الثمن شيئا من المشتري او صالح من الثمن على شئ جاز وفي فتاوى صاحب

المحيط الوكيل بالبيع اذا قبض الدراهم الزئوف ويحرم بها جاز عليه وللموكل ان
يضم مثل دراهمه اذا علم الوكيل وقت القبض اما اذا لم يعلم وقت القبض
لا يضمن اجاءا في اجارات فوايد وفي قناوى قاصيه خان ولو كان للمشتري دين
على الموكل بالبيع مثل الثمن يصير قضا صايد بن الموكل عندهم وان كان الدين
على الوكيل فكذلك عند ابن عبيد وحجرحهما الله ويضمن الوكيل مثل ذلك
للموكل ولو كان للمشتري على الوكيل والموكل نصير الثمن قضا صايد بن الموكل حتى
لا يضمن الوكيل شيئا ولو احوال الوكيل الثمن على رجل عندهما يصح المحواله سواء
كان الحال عليه ام لا من الحمل او دونة وفي شرح الطحاوى وللوصي ان يأخذ
الكفيل بدل من الميت لانه زيادة وثيقة وكذلك لو اخذ رهنا بذلك يجوز وذكر
في وصايا المستقر وصي قال الرجل اخمن عن فلان الميت دينه ضمن الرجل ذلك
بامره واذا قال يرجع الضامن بما ادى في مال الميت ويأخذ الوصيه به حين يود بدله
من مال الميت ولا يرجع على الوصيه في ماله لانه انما ضمن عن الميت ولم يضمن عن الوصيه
الا ان الوصيه يجوز امره في مال الميت والضممان عنه فان كان الذي امره الوصيه حليطا
يعامله ويأخذ منه استحسنت ان يرجع الضامن على الوصيه في ماله ولو ان وصيا
قال لرجل اخمن انا وابنتي ما على فلان الميت الذي امرتني اني من الدين فضمنا
على ان كل واحد منهما كفىل عن صاحبه بامره فلقى الغريم الوصيه فآخذ بالمال
كله ناداه اليه من ماله فان الوصيه يرجع في مال الميت بما ضمن عن الميت وهو وصي
الدين ويرجع على الذي ضمن معه بنصف الدين ثم يرجع ذلك الرجل في مال الميت
ويأخذ الوصيه ان كان في يده من مال الميت وذكر بعد هذا ما وراق رجل مات
واوصى الى رجلين ثم ان رجلا سوى الوصيه اتفق على بعض الورثه نفقة وقال

بعد ما انفق لانفقها بامر الوصي فامر الوصي بذلك ولم يعلم ذلك الا بقول الوصي
 بعد ما انفق فالقول قول الوصي اذا كان الوارث الذي انفق عليه صغيرا وقد مر
 في آخر الاستحقاق وذكر في المنتقى ايضا رجل اوصيه بان يتصدق عنه الف درهم
 فتصدق ببقية ثمنها من الدنانير وليس له ذلك وليس هذا كند راحي وكذلك
 لو اوصيه ان يتصدق عنه بهذا الثوب لم يكن للوصي ان يمسكه للورثة ويتصدق
 ببقية ثمنه ولو قال تصدقوا بهذا الثوب عنى كان للوصي ان يبيعه ويتصدق ببقية
 استحسن ذلك الا ترى انه لو قال تصدقوا عني بثلاث مائة درهم وادرجوني كان
 للوصي ان يبيع الدرهم والاراضين ويتصدق بثلاث النمن وكذلك لو قال تصدقوا
 بهذا العبد او بهذا الدار له ان يبيع ويتصدق ببقية ثمنه وليس له ان يمسكه للورثة
 ويتصدق ببقية ثمنه ولو قال تصدقوا بهذا الف الف فتصدق الوصي بالف اخرى
 سواها من مال المثلث واخذ هذه الف للورثة جاز وكذلك لو غضب الف
 فتصدق بها ثلث دفع هذه الف بثمن المخصوص منه جاز ولو قال لله على ان
 اتصدق في غير مساكن اهل الكوفة فتصدق في غير مساكن اهل مصر جاز وكذلك
 لو لم ير ان يتصدق في اهل هذا الفقير فتصدق في اهل فقير آخر جاز ولو امر رجلا وقال
 تصدق بهذا المال على مساكن اهل الكوفة فتصدق في غير مساكن اهل البصرة
 لم يشر وكان ضامنا هذه الجملة في المسئلة وفي موضع من المنتقى ايضا اوصيه بفقراء
 اهل الكوفة بكذا فاعطى الوصي فقراء اهل البصرة جاز عند ابن يوسف وقال محمد
 في بعض الوصية في الفقاوي المضارب يملك تأخير دين المضاربة وتأجيله و
 يملك الاقالة والكراهية والامراء والخط ويضمن حصة رب المال في مال المضارب عن الغرض
 شيئا اخر غير ما وثقه فان لم يكن فيه ربح جاز حمله وتأخيره وموجبه لا به مداه

ان كان فيه رجحان قضيه يجوز حطه في حصة نفسه والمصارف بملك هذا
 له على كل حال لان هذه الامور من امور التجارة وقد اذن له بان يعمل بالتجارة
 تاخير بمال لا يجوز في شيء عند ابنته وعندهما يجوز في حصة نفسه
 هذا منزلة الاختلاف الذي بين اثنين اخرج احدهما وان كان شريكه عنان
 ان كان الذي تولى العقد اخرجاز تاخير لانه من عمل التجارة واخر الشريك
 الاخر فان كان كل واحد منهما صاحب عمل بملك جاز تاخير ايضا وان
 لم يعمل لا يجوز عند ابنته ولا في نصيبه ولا نصيب شريكه وعندهما يجوز في نصيب
 ولا يجوز في نصيب شريكه وان كانت التجارة بين اثنين باعها احدهما لغير شريكه
 بمان احد هما احد من الثمن واخر عنه فان كان الباع هو الذي حط او اخرج جاز في
 نصيبه ونصيب صاحبه الا انه يضمن حصة شريكه وفي قول ابو يوسف لا يجوز في
 حصة شريكه فاما الذي لم يبيع جاز حطه في نصيبه ولا يجوز في نصيب الاخر واما اذا
 اخرا لا يجوز في نصيبه ولا في نصيب الاخر عند ابنته وعندهما يجوز في نصيبه ولا
 في نصيب شريكه وصار الجواب في شريك الخاص وشريك العنان واحدا المخرج
 وهو ان وشريك العنان اذا اخرج الذي تولى العقد جاز في النصيبين ولا ضمان
 عليه بالاتفاق لان التأخير من اعمال التجارة وقد اذن كل واحد منهما لصاحبه
 في التجارة ولا شريك الخاص انما جاز بيعه بالوكالة فصار حكمه حكم الوكيل في
 نصيب شريكه والعقد المأذون جاز تاخيره وحالته وحطه مقدار الربح
 وحطه من غير الربح لا يجوز ويجوز ان لا يمحوا يجوز شرائه والمكاتب كالمأذون
 وذكر في وكالة الدخيرة الوكيل بالبيع اذا باع من لا يقبل شهادته له ان كان
 اكثر من القيمة يجوز بغير خلاف وان كان بائنا من القيمة فحين فاجب لا يجوز

بالاجماع وان كان بغير يسير لا يجوز عند ابى حنيفة رحمة الله وعندهما يجوز وان كان
 بمثل القيمة فعن ابى حنيفة ره روايتان في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز وبسبب المضاف
 وشراؤه ممن لا يقبل شهادته له بغير يسير لا يجوز عند ابى حنيفة رحمه
 الله وبسبب سنده باكثر من قيمته وشراؤه منه باقل من قيمته يجوز بلا خلاف بمثل
 القيمة يجوز عندهما وكذلك عند ابى حنيفة ره باتفاق الروايات عنه وبسبب الوكيل
 من نفسه او ابن له صغيرا وعبد له غير مملوك لا يجوز وان امره الوكيل بالبيع من
 هؤلاء او اجاز له ماضع ولو امره بالبيع عن ابويه او عن اولاده البالغين او امر زوجته
 بان كانت الوكيل امراة او ممن لا يقبل شهادته او اجاز له ماضع فباع منهم حازره
 وصاية الجماع الاصفر رضي الاب اذا اشترى من ابيه او ابنه شيئا لبيتم فعند ابى حنيفة
 اذا اشترى بما يتفان الناس في مثله لم يجز وفي قولهما لا اشترى بما
 يتفان الناس فيه جاز قال الشيخ ره وهو كالمضارب وشروطه شتى على المأمورين بشري
 من ابيه او ابنه وفي نوادر صاحب المحيط فيم الوقف اذ باع مال الوقف من لا يقبل
 منه هادته له لا يجوز عند ابى حنيفة ره وكذا اذا اجر منه وكذا الوصي وقيل يجوز في
 الوصي كالمضارب وفي موضع آخر من نوادره ايضا المنع اذا جردار الوقف فقاطعه من
 ابنه الكبير او من ابيه لا يجوز عند ابى حنيفة ره الا اذا اجرها باكثر من اجر المثل كما في
 بيع الوصي من لا يقبل شهادته له ان كان بمثل القيمة جاز عندهما وان كان خيرا
 للبيتم جاز عند ابى حنيفة ره وكذلك المنع اذا اجر من نفسه اذا كان خيرا للوقف
 جازوا الا لا وتفسير الخبز به ما ذكرنا من قبل في بيع الوصي مال البيتم من نفسه و
 عليه المنع الوكيل بالبيع والشراء اذا اضاف العقد للوكيل لا يرجع حقوق
 العقد الى الوكيل كما ذكره شراكت بن النواجر في نوادره وكذا له الجوامع

أوصف قال أبو القاسم الصغير رجل أمر رجلا أن يشتري له عبد فلان بالثمن
درهم فقال صاحب العبد بعث عبدك لهذا من فلان الموكل بالثمن درهم
فقال الموكل قبيحت لرم الموكل لأن الموكل أمر أن يقبل عن نفسه كما يلزم
العبد وعلى الموكل دونه وهو قيل على الموكل فصار مخالفاً ذكره يبيع العبد
إذا باع الأب قال ابنه الصغير ثم ادعى أن فيه غشاً لا يسمع وذكره آخر الجامع
الغاري هذا إذا لم يقض من المثل واشتهر على ذلك في الصلح فلما إذا لم يترد
يقض من المثل ولم يشهد على ذلك أو قال بعث ولم اعلم بالغبن أو قال
علمت ولم اعلم أن البيع لا يجوز فلو ادعى بعد ذلك يسمع وفي موضع آخر إذا
حصل بيع الأب بغبن فاحس بالقاضي ينصب قوماً عن الصغير حتى يدعى
على المشتري ويثبت ملك الصغير ولا يسمع دعوى الأب فلو ادعى الأب من بعد
البيع أن والدي باع منك في حال صفري بغبن فاحس فإنه كان قوماً يوم
باع مائة وقد باع منك بمحسين فخذ المحسن وادع على ملكه وقال المدعى
عليه لأبى كانت قيمته خمسين فإنه يحكم بحكم الحال إذا لم تكن المدة قد مضت
فيه الأسعار وإن كانت مدة مثلك فيه الاستعارة والقول قول المشتري
وإن انقضى بينه فالسبب المثبت للزيادة أو لذكره العدة في باع مال صغير
وسلر قيل استيفاء منه لا يملك استرداده لا يستيفاء التمس بخلافه
الصغيرة وفي باب النكاح وفي وكالة المختصر الوصية يملك أن يوكل غيره بكل
محو له أن يعمل بنفسه في أمور التيمم فالباع التيمم قبل أن يفعل الوكيل
لم يكن له أن يفعل ولو مات الوصي أو التيمم يقول الموكل لأنه وكله بأن يشتري
في ملك التيمم وتمامه فله أن يملكه وكذلك كان وكالات وكالات ما كان

يغزل الوكيل وان كان الالم وارثه والوكيل اليتيم رجلا فاجاز وصية حازو في
قوايد صاحب المحيط المتولى اذا اراد ان يوصى للغيره عند الموت يجوز لانها
منزلة الوصية وللوصى ان يوصى الى غيره واذا اراد ان يقيم غير مقام نفسه في
حياته لا يجوز الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العموم والمتولى ان يوكّل
غيره في البيع والشراء وغير ذلك وفي قوايده ايضا ولو اخذ المتولى دراهم الوقف
وضرب الدينير الى عمارة الوقف يجوز اذا كان خبر للوقف ولو اتفق على الوقف
من مال نفسه لا ان يرجع وان لم يشترط كالوصية وذكر في الملتقط انه اذا اشترط
الرجوع يرجع والا فلا ولو عمل المتولى بعمارة الارواق واخذ الاجر فعلى قياس
ما ذكر في المضاربة يجوز ولكن الفتوى على انه لا يجوز لانه لا يصلح ان يكون احرا
ومساجرا او الحيلة فيه ان يرفع الامر الى القاضيه حتى يامر به بالعمل فيه فتح يجوز
ولو استهلك المتولى مال الوقف حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال
الوقف لا يخرج عن العهدة لان الواحد لا يصلح مملكا ومملاكا والحيلة ان
يرفع الامر الى القاضيه حتى ينصب رجلا فينفذ فيه ثم يرد على ذلك الرجل اليه
ولو اتفق في عمارة الوقف يخرج عن العهدة ولو خلط المتولى ماله بمال الوقف
لا يضمن وقيل يضمن ولو خلط مال الوقف بمال الوقف لا يضمن بالاتفاق و
كذلك القاضيه وذكر في المنتقى القاضيه اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن قال و
كذلك السار اذا خلط مال انسان بمال الغير لا يضمن وينبغي ان يكون المتولى كذا
والوصية اذا مات مجهولا لا يضمن والاب اذا مات مجهولا يضمن وقيل لا يضمن كالوصية
والقاضيه اذا وضع اموال اليتامى في بيته ومات ولا يدري ابن المال ما ان لم يبين
صاحب المال مودع ولو دفع القاضيه الى قوم ثقة ولا يدري الى من دفع لا يضمن

ان الموقوف غير وللغايب ولاية ايداع مال الاستقام اذا اجر القيم الدار من الموقوف
عليه حاز لانه املك رقبتهما ولا يجوز من المتول الوقت وكذا ليس لاهل المسجد
لديهم ما على المير من اذا سكن اجر المثل سواء كانت الدار معدة للعلّة او
ليكن ولو اذن القيم الموزن ليخدم المسجد وقطع من الاجر كل شهر كذا جعل
ذلك لجرة المنزل وهو اجر المثل يجوز وليس للمشرف على القيم ان يتصرف في مال
الوقف للمتول اذا اراد ان يفتح في المسجد باذنه قال شيخ الاسلام خوامراده ليس
له ذلك قيل ان كان فيه تكثير الجماعة لا باس به وكذا لا باس للمتول ان يتخذ
سطح بيت الوقف حصان كان ذلك بزيادة الاجرة المتولة اذا كان امينا
واسا جر رجالك جانية بغير الاخر في ماله لانه مال الوقف هذه الجملة
في فوائد صلح الحجة ذكر في العدة الاستدانة لمصالح الوقف عند الضرورة
فهل يجوز ان امر الوقف يجوز ان يامر نكلوا فيه والمختار انه يرفع الامر لا النفاذ
يامر الى الاستدانة وفي فتاوى القاضيه طهيز الدين والاحوط في مثل هذا
الضرورات ان يستدين بامر الحاكم الا اذا كان يبعد منه ولا يمكنه ان يكون
يستدين بنفسه وذكر في وقف فتاواه اذا استقرم الوقف وليس بيد القيم ما
يرمه قال منلال لشر له ان يستدين عليه وقال الفقيه ابو جعفر هذا القياس
يترك منافية ضرورية يجوز ان يكون في ارض الوقف زرع يأكله الخراف ويحتاج القيم
لا النفقة او طالبه السلطان بالخارج حازله الاستدانة ثم ذكر ان الاجر لما
ذكره لا وكذا ذكره الشهيد فقال اخذنا ما قاله الفقيه ابو الليث انما
لم يكن من الاستدانة بغير رفع الامر الى القاضيه في يامر بالاستدانة ثم رجع الى العلة
كما ذكره الناظر في الملة اذا اراد ان يستدين على الوقف ليحصل له من اليد

ان كان بامر القاضيه فله ذلك بلا خلاف وبغير امر القاضيه فيه روايتان وهل يملك
الوصي الاستدانة على الصغير قيل ينبغي ان يكون نظير المتولي فيه وقد مر من قبل
وفي وكالة الجامع في الفتاوى ان استقرض الاب لابنه الصغير يجوز وكذا الواقف
بالاستقرض يجوز اقراره الوصي والمتولي بالاستقرض لاجل الصغير والوقف بدل
اجاره معهوده كردند از وقف واز مال نارسیده تولد دادن كانت واقعة الفتوى
واجازت وبخمس ايمه زمانه وان لم يتمم على ذلك تواجد والله اعلم وذكر في وقف
العدة المتولي اذ بنى في عرصه الوقف ان كان من مال الوقف يكون للوقف و
كذا ان بنى من مال نفسه ولكن للوقف وان بنى لنفسه من ماله ان كان
اشهد كان له ذلك وان لم يذ كر شيئاً كان للوقف بخلاف الابن اذ بنى
عن مال نفسه ولم يذ كر شيئاً يكون له وقد مر في مسائل الاستحقاق جلد
آخر في بيع فتاوى قاضيه خان رجل مات واوصى بالرجل وترك ورثه صغيراً
ذكر في الكتاب انه يستفد تصرف الوصي على الورثة من البيع والشراء عروضا
كان الزكوة اور قيقا او عقاراً ان لم يكن هناك دين او وصية ولا يحتاج الورثة
لا الثمن الا ان يترتب بيع العقار وعلى ما اختاره المتأخرون بيع الوصي العقار
لا يجوز الا ان يكون خبر اليتيم بان يرغب المشتري في الشراء بضعف القيمة
اذا كان جريحها وعلايقها وموانعها تزيد على علايقها وعلى الميت دين لا يقع غير
العقار بذلك او كان الميت وصى بمال من غسل كالف وسجوه او كان للصغير
حاجة لا الثمن لاجل النفقة وسجوه فان لم يكن شئ من ذلك لا يبيع العقار
وقد مر شئ من ذلك من قبل هذا اذا كانت الورثة صغيراً فان كانوا اكابر
وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فان الوصي لا يبيع شيئاً من

وأن كانت التركة مستغرقة بالدين أو كان الميت أم وصيه حر سله كان للوصي
 أن يبيع التركة بقضا الدين إلا أنه يقدم بيع العروض ويؤخر بيع العقارات فإن
 كانت الحاجة إلى بيعه يبعه فإن قالت الورثة نحن نقض الدين ونسحق
 الوصية من أموالنا ونستخلص التركة لأنفسنا كان لهم ذلك وإن كانت الورثة
 غيايا لم ينس على الميت دين ولا وصية فلو وصى أن يبيع غير العقارات استحسانا لأن غير
 العقارات تحس على التلق فكان البيع حفظا وإن كان بعض الورثة حضورا أو
 بعضهم غيايا أو واحد منهم غيايا فإن الوصية بملك بيع نصيب الغائب من العروض
 والرفق والنقول لأجل الحفظ ذكره وصايا النبي قبل لمحذنية الكبر الذي
 يجوز بيع الوصية عليه في المتاع ما هي قال مسترة ثلاثة أيام قبل له الأخ إذا كان
 أبوه غيايا فزوج أخيه هل هي على هذا قال لا ولا يشبه هذا بيع متاع الكبر لأن
 هذا جاء فيه أن حتى يكون غيبة مقطوعة وإذا ملك الوصية بيع نصيب الغائب
 بملك بيع نصيب المحضر عند البذخ فيه وعندهما لا يملك بيع نصيب المحضرين
 وهذا أربع مسائل أحدها هذا والثانية إذا كان على الميت دين لا يحل بيعه
 فإن الوصية بملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع ما اراد عليه عند
 ملك وعندهما لا يملك والثالثة إذا كان في التركة وصية بملك مرسله فإن
 الوصية بملك البيع بقدر ما بقدره الوصية وهل يملك بيع ما اراد عليه عند
 ملك وعندهما لا يملك والرابعة إذا كانت الورثة كبارا ومنهم صغير فإن الوصية
 بملك بيع نصيب الصغير عند الكل وهل يملك بيع نصيب الكبير بصلته وعند
 لا يملك وكل ما ذكرناه وصية الأب فكذلك وصية وصية وصية وصية وصية وصية
 وصية وصية وصية وصية وصية وصية وصية وصية وصية وصية وصية وصية

في القاضيه اذ جعل رجلا وصيا له نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب
صيا كان وصيا في الانواع كلها ذكر في وصايا المنتقم رجل مات وادعى الى انسان
اليتيم بنون صفار وكيار فمات بعض الكبار وترك ولدا صغيرا يكون وصي الجد
وصيا له يجوز بيعه عليه فيما كان يجوز بيعه على ابيه فيما دون العقار واذ مات
الرجل ولم يوص الى احد كان لاسيه وهو الجد بيع العريض والشرع الا ان وصى
الاب لوباع العريض والعقار لقضاء الدين ولتنفيذ الوصية جاز والجد اذا
باع التركة لقضاء الدين ولتنفيذ الوصية ذكر الخصاص انه لا يجوز وصي الاب اذا كان
عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان كان كافيا غير عدل يعزله القاضي وينصب
غيره وان كان عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يقسم اليه كافيا ولو عزله يعزله ولو
كان عدلا كافيا فعزله ذكر خواص زاده رحمه الله انه يعزله وذكر القدر وروى
الطحاوي انه ليس للقاضي ان يخرج الوصية من الوصاية ولا ان يدخل معه غيره فان
ظهرت منه خيانه ان كان فاستأمره فبالشر اخبره ونصب غيره ولو كان ثقة
الا انه ضيف عاجز عن التصرف ادخل معه غيره ولم يذكر انه لو عزله ينزل منزله
بن الفضل الوصية اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضي ان يعزله هذه الجملة
من سبوع فتاوى القاضي خان وذكر شيخ الاسلام خواص زاده في شرح الاصل ان
الوارث اذا كان اكارا غيبا فحكمما يجوز للوصي بيع منقولاتهم يجوز له ايضا اجازتها
ويجوز ايضا اجارة الوصير عقار الوارث الكبير الغائب ولا يجوز بيع عقاره وذكر
رحمة الله اذا كانت الميت ودبعة عند رجل فامر الوصية المودع ان يقضها او
مهدبها ويسلفها ففعل المودع ذلك فان الضمان على المودع ولم يكن على الوصية
ضمان لان الوصية لا يملك اقراض مال اليتيم ولا هبة فلا يملك التوكيل ولا الهبة

اذا باع او اشترى من غير وارث الميت مثل القيمة فعلى هذا الاختلاف كذا
 ذكره في الطحاوي والحافظ في بيان من يتحمل منه الغبن ومن لا يتحمل ان الوكيل
 بالبيع يبيع بتقليل الثمن وكثير عند الحقيقة رحمه الله وعندهما لا يبيع بالمثل
 الا ما يتعاقبان الناس فيه وعلى هذا الاختلاف الماذونون نحو المكاتب القيد
 والحب فيما باعوا واشتروا واما الاولياء نحو الارب والجد والوصي والقاضي لا يجوز
 بالمثل الا ما يتعاقبان الناس فيه وشراؤهم كيهم لا يجوز المحاباة الا مقدار النفاق
 بالامتنان والوكيل بالشراء لا يشتري باكثر من القيمة الا مقدار النفاق بالاحراز
 وكذلك المضارب والمفاوض وشريك العنان في الشراء فاما ماذا يبيع فعند
 الحقيقة رحمه الله يبيع المضارب والمفاوض وشريك العنان بغبن فاحش يجوز
 مسئلة الوكيل بالبيع المطلق وعندهما لا يجوز والمضارب وشريك العنان
 اذا اشترى بما لا يتعاقبان الناس فيه يكون مخالف الفاسق قال له اعمل مراياك
 اولم يقل والمحاباة اليسيرة جارية في الاحوال الا ان اربع عشرة اجد ما اذا باع
 الماذون له المديون من مولا وحاشي لا يجوز وان قلت المحاباة والثالث المبرمج
 المذنون اذا باع من اجنبي وحاشي لا يجوز وان قلت المحاباة والمشتري بالخيار
 ان شاء زاده الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ واما وصيه بعد وفاته اذا
 بلغ تركته لقضاء ديونه وحاشي فيه قدر ما يتعاقبان فيه صح بيعه ويجوز
 ذلك عفوا وهذا من محبت المسائل ان المالك لا يملك المحاباة ومن قام مقام
 المالك

رحمه الله اصلا
 وعندهما يجوز بالمحاباة فان حاشي لم يجز اصلا لا يقلل المحاباة كقيل الوصية

فلا يجوز، وكذا الوبايع الصحيح من مورتد المريض لا يجوز عند اباحتهم بغيره، والله اعلم
 وعندهما يجوز بمثل القيمة وبغيره يسير لا يجوز بالأجماع وقد كتب قسماً
 المسائل على هذا الترتيب من فوائد بعض المشايخ وفيها ان بيع المضارب بنفسه
 فاحش ومجوز وقد كتبنا قبل هذا من شرح الطحاوي وغيره انه لا يجوز فكان في
 المسئلة روايتان ونحط الاستروشن رحمه الله ان بيع المضارب والمفاوض
 وهما شرك العنان والوكيل بالبيع الطلق يجوز بالغبن الفاحش وعزوه ان وبأى
 من كان عند وعندهما لا يجوز بيع هؤلاء الا بالعرف وأما شرك هؤلاء فلا الا
 المعروف ولو اشترى بخلاف العرف والعادة اذ يفسر له رهم والد ناير قد شراهم
 على انفسهم في بعض الكتب اذا باع المضارب مال المضاربة ممن لا يجوز شهادته له
 وحاله فيه فليت الا لا يجوز بيعه ولا يجعل عقوا وكذا الوصى لو باع من هؤلاء و
 نجاة فيه قليلا لا يجوز بيعه ولو باع بمثل قيمة من هؤلاء جاز بخلاف الوكيل اذا باع ممن لا يقبل
 شهادته له بمثل قيمة لم يجز عند اباحتهم لان مبيع المضاربة والوصاية على العموم جاز بيعه
 من هؤلاء الا اذا انحقت التهمة بالحياة وبناء الوكالة على الخصوص على ما عرف والذي لا يتغابن
 فيه قيل في العريض دهنيم وفي الحيوان ده يارده وفي العقار ده دوزده وقيل ما
 لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو لا يتغابن قال الشيخ الاسلام خواهر زاده رحمه
 الله هذا التحديد فيما ليس له قيمة معلومة في البلد كالعبد ونحوه اما
 الذي له قيمة معلومة كالغنم وغيره فزاد الوكيل بالشرط قل او اكثر لا يفيد الوكيل لان هذا
 مما لا يدخل تحت تقويم المقومين لانه انما يدخل تحت تقويم المقومين ما يحتاج الى تقويمهم
 وهذا لا يحتاج الى تقويم المقومين هكذا ذكر في بيوع الصغرى ثم في موضع آخر
 الحماية اليسيرة والغبن اليسير انما يكون عقوا اذا كان باشراده اما اذا كان

الحاماه والعس ما حنا فمعد الى السير منه لا يكون عفو او صلح هذا كالتسليم
 على الثوب اذ ايكاسه قبل رد الدرهم لا يمنع حواري الصلح وادار ادب تباع ولا يقال
 بان قل رد الدرهم عفو والربا له لا سلع بل الدرهم فيكون عفو الادب اما
 يكون عفو اذ انكس ما مراده كذا ذكر خواهر رآه وجه الله في مك والله اعلم

الفصل السادس والعشرون في مسائل التركة والورثة والدين في التركة

وما يتعلق بذلك من المسائل وفيه بعض احكام الوصية في صلح العدة
 اذ كان الميت ذن مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسمة لان التركة لم
 يملكها الورث وان لم يكن مسعرا لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقصوا دية
 فعلة حلعة الميت ولذا فعلوا بالوا لا يجوز ودكر الكرجي في الصلح اهما
 لا يجوز استحسانا وتحرر ماتا وقسمه الهداية اذا استموا التركة بين
 طهر محيط او غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط طهر لانه مع الملك
 يبيع التصرف فكذا غير المحيط لتعلق حق العراء بالتركة شاعا ولا القسمة
 موحدة عن قضاء الدين نحو الميت حتى لا يبيع رد القسمة برضى العراء
 الا اذ اتى من التركة ما يبقى بالدين فاد اقسمت حصة حارب ثلاثة طهر
 لبعض القسمة في ابقاء حقوقهم واد ائرا العراء بعد القسمة اذ اتم
 الورثة من اموالهم بعد رموايهم او ادى وارث من ماله بشرط ان لا يرجع
 في التركة او ضمن احسب الدين بشرط ان يبرأ الميت ولم يكن الضامن
 فاضل القسمة او ضمن وارث بهذا الشرط وبشرط ان لا يبيع الميت ولا
 ميراثه حارب القسمة لروا المانع بخلاف ما اذا كان الضمان في اصل
 القسمة حيث لا يجوز لان البيع بهذا الشرط باطل فكذا القسمة في العقر

في التركة المستغرقة بالدين يطالب الوارث بقضاء الدين واذا قضى من مال
الآخر لا يصير مسترعاً يصير التركة مشغولة بدينه حتى لا يملكها الوارث حتى لو مات
وترك ابنه او عبداً وعليه دين مستغرق فادى الوارث الدين ثم اذن العبد
في التجارة او كائنه لا يصح لانه لا يملكه انما يملكه اذا ابرأ الغريم او ادى الوارث
من ماله نيرعابان قال ذلك وقت الاداء ما لو ادى من ماله مطلقاً يستحب
ذلك ديناً على الميت فيصير التركة مشغولة بدينه فلا يملكها وفيها ايضا واحال
الى الجامع وان استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث
وذكر قاضي خان في فتاواه الوارث يطالب بقضاء الدين اذا كانت التركة في يده
فان قضى من مال نفسه كالميراث الرجوع في التركة ويصير مشغولة بدينه وان لم
يقبل وقت القضاء انا قضى لا يرجع في التركة في باب اليمين على العلم من ادب المقاض
اثبات الدين على الميت بخبرة الوارث او الوصي يجوز ان لم يكن في يد هما شئ من
التركة لما في الاثبات من القاطبة وهو القمى من اخذ مال الميت عند الظهور
فان قال الوارث لم يصل شئ الى من ميراث له فان صدقه المدعى فلا شئ له وان
تمكده وقال لا بل وصل اليه كذا من المال يحلفه على السات فان حلف لا شئ
عليه وان نكل لزمه القضاء مات وترك مالا وديناً والتركة في يد الوارث هل
يجوز الوارث على بيع التركة لقضاء الدين مع ان التركة ليست في يده كانت واقعة
الفتوى قال استر وشي رحمه الله ان قيل لا يجزى له وجه وان قيل يجزى له وجه
لانه خلف عن الميت قام مقامه قلت وفيه نظر وفي الصغرى الوارث لا يملك بيع
التركة المستغرقة بالدين الا برضى الغرماء حتى لو باع لا يفسد وكذلك المولى اذا
حج على العبد المادون له وعلى من سخط ماله ليس المولى ان يبيع العبد ولا يملك

بند و اما تبعه العاصم كذا بعد في فتاوى رشيد الدين التركة اذ الم يكن مسعرة
بالدين والعميم اميت للدين في واحد من الورثة يمنع الحياض نصه ويصير ما حصه
من الدين وليس له ولاية مع نصه غير نصه الدين لان ذلك ملك الورث الاخر
لان التركة مسعرة وفي فتاوى داصي حان في البيع احد الورثة اذ باع الدار
بغير ذلك الياسين وكفى المصير اذ هم حار السع في نصه اذ الم يكن غير المصير
محيط بماله لانه ما مال نصه وفي فتاوى رشيد الدين اذ الم يكن التركة مسعرة
بالدين بل تمت الورثة كرماس التركة لا واحد من الورثة ليقتصر الدين الذي
كان على المصير واحد منهم ونقص الدين صح ويكون هذا ساعاصمهم يخصهم منه
نقد الدين بان الورثة لو دفعوا ملك الضيعة لا احصى لسعير الدين فانه يكون
ساعاصم كذا في لو كانت التركة مسعرة بالدين لا يكون له الولاية في
ما رواه ايضا ذلك هذه المسئلة والى قلهاد لعل على ان الدين اذ الم يكن مسعرا
لوياع الوارث شيئا من التركة قبل قضاء الدين بخور و ذكر الد ساري في فتاواه اذ باع
الوارث شيئا من التركة فمهاد من مستغرق هل يجوز قال في موضع رد الوارث اكرام
نكدار رد وقال في بيع اذ باع نادى العميم ثم احاب فيقول السع ان نصيب الدين في
فتاواه ايضا التركة اذ اكات مسعرة بالدين فباع الوارث غير ما في حواصلي
تابع وصي را باطل كس في قولنا من تمتل قيمته وروحه ناشد ذكره ووصاياه
مساواه وذكره فتاوى رشيد الدين اذ اكات التركة مسعرة بالدين فباع
الورثة الكرم مع التمار مساواة ملك التمار في ملك المشتري واستهلكها كان
للعاصم خيار المضمين ان شاء ضمن الورثة وان شاء ضمن المشتري لان قبض
التمار مضمون عليه ولو لم يكن التمار مؤخدة وقت العقد لكن حلا في

يد المشتري ان ملك في يد المشتري لا يضمن لانه بمنزلة الروايد في الغصب وان
 الاستهلاكة يضمن في وصايا النوازل لو اوصى بوصايا وعليه دين فباع بعض ورثته
 بعض تركته وقضى دينه وانفذ وصاياه فالبيع فاسد الا ان يبيعه باصر القاض
 وفيها عاقبة وترك ما لا كثير وعليه دين يسع للوارث ان ياكل ويطاء الحازية اذا
 كان في غيرها وواف بالدين وفيها ايضا فال نصرة قال شاذ اذا باع الوارث الكبير
 شيئا من التركة وقد بقى عليه دين ووصايا فانه ليس الوصي ان يرد بيعه وان كان
 في يد شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ منه الدين والوصايا في وصايا
 خواهر زاده رحمه الله الوصي اذا باع عينا من التركة ليقضى الدين الذي على الميت
 وفي التركة ما يقضى به دين الميت حازية لانه قائم مقام الموصي للوصي ان
 فعل ذلك بنفسه فكذلك الوصي في الصفرة تركته فيها دين غير مستغرق قسمت ثم جاء
 الغريم فانه يخل من كل واحد منهم ما يخص نصيبه من الدين حتى لو كان الدين
 الف والتركه ثلثة الاف قسمت بين الثلاثة ياخذ من كل واحد ثلثة الاف
 وهذا اذا اخل هم جملة عند القاض اما اذا طفر باحد هم ياخذ منه جميع ما في
 يده وورثته او رضى الدين اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فاراد الورثة
 استخلاص التركة ونقد المال يجزى الدين على القول لان عند
 استغراق التركة بالدين وان كان لا ملك لهم ولكن لهم حق استخلاص
 التركة اما لو قالوا نحن نؤدى الدين ولم يكن المال نقدا كان للقاض ان
 يبيع التركة ويقضى حق الغرماء والاخصى لو نقد الدين لا يجزى الدين
 على القول لانه ليس له ولاية استخلاص التركة بخلاف الورثة والدين اذا
 كان زائدا على التركة فالورثة ولاية استخلاص التركة باء جميع الدين

لا يترك تركته كالقيد الحائز إذا غلب الموت فداء بارتشاه وفي وصايا الوفاة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مات وترك ديناً أو ديناً عليه دين فإرادت الورثة أن يقضوا
 الدين على دينه أو الدين عليه دينه أو الدين على دينه أو الدين على دينه أو الدين على دينه
 الوصايا من أموالهم فلهم ذلك وإن لم يستقيموا أو اختلفوا فلهو وصايا من مثل
 الوصايا ويقضى الدين من مال الميت ولا يثبت له قولهم وبلغ ما احتاج من
 مال الميت ذكره في الدين أن في التركة المستغرقة الخصم في أملاك الدين
 إنما هو الوارث لأنه حله الميت ويستحق البيعة عليه لكن لا يختلف
 لأنه لو كان لا ينفذ إقراره على الغرماء وذكر أيضاً الوارث لو اقرن هذا
 العين كان ودعيه عند الإصدقة الغريم أو كذبته فالقول قول الوارث لأنه
 قائم مقام المورث قيل وهذا إذا لم تكن التركة مستغرقة أما إذا كانت غريبة
 الورثة يودعيه عين لأن لا يصح وإن أدى فالان وصدة الغرماء أو كذبته
 وقالوا هي للميت أو قالوا لا تدرى من هي فالألف للغرماء لا لمديعي الودعيه
 لأن الدين المستغرق يبيع ملك الوارث فكان إقرار الورثة إقراراً في ملك الغير
 فلا يصح ولا يعمل تصديق الغرماء لأنه لا ملك لهم في التركة إنما لهم حق استيفاء
 الدين من التركة ولو وجد الوارث كونه ودعيه فإراد مديعي الودعيه استيفاء
 لا عين عليه لعدم الفائدة في نكوله وكذا الجواب في المضاربة والبيع
 العارضة والإجارة والرهن وتتمام هذا في شرح صدر الشهدا لأدب القاضي
 للخصافه ودرج الجامع في القنادي عن شيخ الإسلام أبي الحسن فمن غلب مال
 ميت مدينون بدني مستغرق فصح ورثته على ما وادى اليهم شأ من
 مال نفسه لا يبرأ من حق الغرماء ولهم الحق في ما من أموال الميت في الصغير إذا كان

لميت ودبعد عند انسان ولا التركة دين فندفع المودع الوديعة الى الوارث
بغير امر القاضيه بنفسه وفي فتاوى قاضيه خان اذا دفع المودع الوديعة الى الورثة
بغير امر القاضيه والتركة مستفزة بالدين كان ضامنا قال رضي الله عنه وهذا
المحتاج صحيح اذا كان الوارث من صحاف عليه استهلاك المال اما اذا لم يكن
كذلك له اخذ ذلك وقضاء دين الميت مندى المصيرى للوارث ان يخاصم
غيره الميت الدين للميت عليهم ديون سواء كان على الميت دين او لم يكن وهل له
ان يقض ان لم يكن على الميت دين يقضى سواء كان للميت وصى او لم يكن وان كان
عليه دين يخاصم ولا يقض وانما يقض الوصيه واذا ادى المديون الى وصيه الميت
غيره احد الا ان لم يكن له وصيه فندفع الى بعض الورثة يبرأ عن نصيبه خاصة وفي
دعوى فتاوى النسيب احد الورثة يصلح خصما عن المورث فيما يستحق له وعليه
ويظهر ذلك في حق جميع الورثة الا انه يكون له حق قبض نصيبه دون فضل انصاء
سائر الورثة لكن انما ثبت حق الكل اذا ادعى حق الكل واقام البينة على الكل
وقضى القاضيه بالكل فثبت للكل ويكون له حق المطالبة بحصته اما اذا ادعى
فد ر نصيب نفسه واقام البينة على ذلك وقضى القاضيه له فلا يثبت في حق
سائر الورثة حتى لو اثبت نصيب نفسه بالبينة ثم سائر الورثة يبرأون
استثناء انصاءهم من هذا المدعى عليه بملك البينة السابقة لا يملكون
ذلك في الباب الحادى عشر من فتاوى رشيد الدين ادعى دارا انها تركة ابيها
وانكره واليها فاقام المدعى بينة واخذ كل الدار فباعها من انعان ثم جاء
بانه الورثة كان لهم ان ياخذوا حصصهم من الدار من المشتري بالبينة
السابقة اذا اتهموا عند ذلك القاضيه الذى قضى بانه اقامها ذلك الوارث

كان عند فاضل آخر لا يدعي اقامة الميتة ان هذه الدار من تركها ميتة
دارته يد رجل ادعى آخر ادعى ملكي فقال ذو الميتة انها ملكي وورثته من ابي
فادعى على هذا الوارث يكون قضاء على جميع الورثة حتى لا يجوز لأحد منهم
ان يدعي تلك الدار بحجة الارث لان مورثهم صار مقصيا عليه باقامة
الميتة على وارثته فلو ادعى احد الورثة هذه الدار ملكا لم تلقا قبل لانه
لم يصح مقصيا عليه في الملك المطلق ولو ان ذاك الميت لم يدع الدار بالارث
فلو ادعى بها سلفا لا يفسر الورثة مقصيا عليهم حتى لو اقاموا ميتة على الارث

فان لم يام ان يأخذوها ولكن لا يكون نذري ليد حصه في ذلك لانه صار
مقصيا عليه حره واحده ونظامه ينظر في باب دعوى الملك والعين نحو ادعى
استريت من مورث ذي الميت من فتاوى رشيد الدين في شهادات الجماعة
احد الورثة في سب خصم من الميتة دعوى الدين وان لم يكن في يده شيء
من التركة فاما دعوى العين فلا حجة ان من ادعى عينه واحضر وارث الميت
ذلك العين في يده لا يسمع دعواه عليه ولو ادعى وارث نصيب من عين
وارث آخر ادعى الشان هذا العين ينتصب هذا الوارث حجة لان احد
الورثة ينتصب خصم لمن الباقين اذا كان العين في يده فان حضر الغائب
وجد في الارث فالتضاء ماض وان انكر الارث وادعى الملك بحجة اخرى
وكلف المدعي اقامة الميتة هذا اذا ادعى الوارث عند وارث آخر فانه
اودعه عند اجبي والمسئلة بحالها لا يقصر لمن ادعى شيء من نصيب
الغائب كان الاخرى مودع وليس خصم في شهادات الجماعة في الفتاوى
الميتة اذا قضى وبين الميت بغير امر وصية عزم الميت ان قال هذه الارث

لفلان الميت على خذ من الالاب التي على الميت جازوان لم يقل كذلك ولكن
 قضاء الالف عن الميت فهو متبرع والالف عليه وهكذا الصغر وذكره شهادا
 الجامع الفتاوى ايضا ان المودع اذا قضى دين المودع لا يضمن وفيه شبهة شيخ
 الاسلام لم يذكرها زاد به ان المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة
 يضمن وان كان من جنس الدين وفي نفقات الذخيرة في النوع الاول من فصل
 نفقات ذوى الارحام المودع اذا قضى دين المودع لا يضمن والصحيح انه يضمن
 واليه اشار محمد رحمه الله في كتاب الوديعة فتاوى رشيد الدين رجل اثبت
 الدين على ميت فقال رجل عند القاضي ان الميت على كذا كذا درهم فامر القاضي
 بالذخيرة التي ائتمت دينة على الميت جاز ذلك لان الامر من القاضي صحيح فان
 للقاضي ولاية قضاء دين الميت هذا اذا دفع بامر القاضي فان دفع بغير امره يجوز
 ايضا ويسقط الدين عن مديون الميت كما قاله الامام الشيخ رحمه الله لانه لا خلاف
 في دفعه الى الورثة ثم الورثة يدفعون الى دابن الميت او يدفع القاضي حتى يدفع
 هو الغرامة الميت فيجوز الدفع قصر المسافة قلت ولم يعتبر قصر المسافة فيما
 اذا قضى الاب او الوصي مال الصغير قال ينصب القاضي قوما يأمروا بالقضض ثم بالرد
 على الاب او الوصي على ما عرف في ترجمة قصصات الاب والوصي لان الواحد لا يصلح ان
 يقتل كما هذا هو الفرق والعامل يكتفي بالاشارة والجامل لا يغنيه العبارة
 فتاوى رشيد الدين ايضا لا يملك الدائن اثبات الدين على الغريم الذي للميت
 عليه دين ولا على الوصي له ولكن اذا اثبت على من يصح الاثبات عليه كالوصي
 والوارث ثبت له وللاية الاستيفاء منهما باعتبار انه تركه وذكره اذا انكر الوارث
 كونه التركة فبذلك فالرب الدين ان يثبت التركة في يده بالحقينة ولو اقام رب الدين

بالبينة وكذلك اذا اقر جميع الورثة بالوصية فاقام البينة تقبل ايضا وذكر
شمس الأئمة الحلواني في ادب القاضي المدي إذا أقدم وانه عند القاضي فاقرا
الوارث بدينه إذا أراد الطالب ان يقيم البينة على حقه في جميع مال الميت فانه يسمع
ببينة لأن له فيها فائدة لأنه اذا لم يقم ببينة فاقرا المقر انما يصح في حق نفسه
فيستوفى ذلك كله من نصيبه وربما لا يفي نصيبه بحقه فاذا اقام البينة وثبت
دينه بالبينة يرضى حقه من جميع التركة ويصير كالمشغولة بدينه وذكر ايضا
ولا يجوز اقرار الرضى على الميت بدين الا ان يكون وارثا فيصح اقراره في نصيبه ويستوفى
من نصيبه اما الوصي فلا يجوز اقراره لان يشهد ويشهد معه اخر فيصح على معنى
الشهادة مسائل اقرار الورثة بالدين كثرت في فصل قيام بعض اهل الحق عن
البعض وذكر رشيد الدين الوارث اذا قضى الدين من التركة باقراره فلو جاء
غريم اخر يضمن له ولو ادعى بالقضاء لا يضمن ويشترك هذا الغريم الغريم الاول
وفي نوادر بعض الأئمة الدين اذا ثبت بالشهادة لا بد من القضاء وذكر رشيد
الدين الوارث اذا اقر بالدين ثم ادعى ان المورث اوقاه لا قبل وذكر رشيد الدين رب
الدين اذا ادعى الدين على الورثة وقال قد بعتم التركة واقام البينة على
بيهم وادعى الضمان عليهم فقالت الورثة ان ابانا باع في حياته واخذ الثمن
واقام البينة يقضى ببينة رب الدين وذكر ظهير الدين المرعشي في
شرائط الوصي اذا قضى دينه على الميت بمبرم القاضي فلما اكبر التيسير قال له يمكن
على ابي دين قط ولم يجز الوصي بدينه ضمن الوصي ما أعطى لأنه ارضى بدين الضمان
وهو الذي في الاجنبى فان لحقه دين وقل قضى دين الاول يغرم الثاني
لأنه دفع بالتمساره بعض حق هذا الى غيره بل ان اذله يغرم فان لم يكن الغرم

الدار بينة على الدين بضم الوصف المسأل كله للشاوي لا تدفع من عيرجة وفي
قوله أبي يحيى شيخ الإسلام نظام الدين روى عن أبي دين الميت فانكر الوزيرة فانام
الجنة تقبل ولو لم يكن له بينة له ان يحلف الوزيرة في وانما الباطية الوصف
والوزيرة اذا تقبل وامن كفن الميت من مال انفسهم يرجون به في التركة ولا يكونون
مطوعين وكذا اذا اوصى الوصف او الوارث دين الميت من ماله وما والولى والوصي
اذا اشترى كسوة صغير او اشترى لهم ما يفتق عليهم لا يكون مطوعا وان كان الميت
وصى اخفى فللوارث ان يقضى دينه ويكفنه بغير امر الوصف ويرجع في الميراث وقد روى
الإسلام أبو بكر روى شرح وصايا الأصل الوصف مصدق في كفن الميت فيما يمكن
مثله قلت ذلك مثل الرجل مثل النساء الاعياء والجمع والمرأة ما طلبت عند
زيارة ابوها ومجاريها كذا عن نصيرة قال النقيب ابو جعفر هو مثل ما طلبت
في غالب احوالها هكذا اكتفى في كامل مولا ما حثام الدين العلي يادى وذكر
رشد الدين في فتاواه اذا كان على الأب للصغير دين فاتفق ذلك الدين على
الصغير لا يقطع من ذمته قضاء الا اذا شهد على ذلك وقال اشترى كذا
لأجل ذلك لا يقطع منه من المال الذي له على محمد بن حور فاذا بلغ لا يطلانه
ولو لم يشهد بطلانه في القضاء ولا يسل قول الأب اني صرف اليك الاموال
لو قال قضيت الدين الذي لا يقل قوله كذا هذا ولو انفس الصبي من ثوب ثياب
او اعطاه من خير روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وذكر القاضي الامام في كتابه في الميراث في ميراث الوارثين
وصيهم ما اتفق عليهم بشرط اهل الحق بالمعروف لا وطلبوا من القاضي ان يعطى
كان للمقاضي ولهم ان يطالبوا بالحساب لكن لا يجزى على ذلك لو امتنع والدولى قوله

في الخروج وفيما انفق وفي انهم انفق بالمعروف ولم يسرف لانه امين من جهة الميت او
من جهة القاضى والقول قال الامين مع اليمين فيما جعل لامينا الوصية اذ ادعى ديننا
في التركة فالقاضى ينصب اخريدي عى عليه لان دعواه على نفسه لا يصح كذا ذكره رشيد
الدين وذكره وصايا النورال وصى ادعى على الميت ديناً لم يقدر على اقامته يعزل هكذا
عن ابراهيم بن اسلم وصوبه عن محمد ذكره الفصل السابع عشر من وصايا الذخيرة
في فتاوى ابى الميثم ومليون مات وارثه الى رجل وغاب الوصى فباع بعض ورثته
بعض تركته وقضى دين الميت وانفق وصايا به فالبيع فاسد الا ان يكون باع القاضى
وهذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم يكن نقد تصرف الوارث في حصته
الا ان يكون المبيع بيتاً معيناً من الدار وما شابه ذلك وفيه ايضا وارث كبير
باع شيئاً من التركة وفيها دين ووصايا ما اراد الوصى ان يورثه ان كان في يد الوصى
شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينقل منه الوصايا ويقضى الدين لا يرد البيع اذا
كان التركة دين واحداً من الورثة عيناً من اعيان التركة لنفسه ليعودى الدين
الذى على الميت من مال نفسه ورثته به باق الورثة فان لم يكن الدين مستغرقة للتركة
تصار ويكون هذا من باق الورثة بيعاً لانصياهم ولهم ذلك اذ لم يكن الدين مستغرقة
للتركة فاما اذا كان الدين مستغرقة للتركة فليس لهم هذه الولاية الا برضا
الغرماء واذا مات الرجل وترك ورثته صغيراً او كافراً يسمع الاكابر ان ياكلوا من الميراث والحداد
او اهل واليه يسمه ان ياكل فان كان على الميت دين وترك ما لا كثير يسمع للوارث
ان ياكل وان بطاء التجارة اذا كان في غيره فاء بالدين ولا وارث سواء قال الشري
الوليد ما رأيت احداً امتنع عن ذلك قال عيسى بن امان ده للوارث الكبير ان
ياكل بقدر نصيبه مما ياكل ويوزن وليسكن الدار وان كان له عيم لا يسمه ان

يبلغ شأنه ما فاكل وكذا قال ابو سليمان المكي رحمه الله وفي دعوى فتاوى الفقيه
اذا مات الرجل عن زوج وامه وله اربعة ابنة يتساوون في الميراث ما كان له دين لا ما
سواء لان التركة مشتركة ولا احد الشريك في الميراث والميراث ما فاكل لما
في موارث فتاوى الفقيه عن اب يوسف من مات وترك بنتا وطبعا او غير
ميراثا بين ورثة وكان فيهم صغار وامراء استجبت ان ياكلوا ذلك بينهم ومن كان
منهم كبيرا احدثت ورثة صغار وكبار وفي التركة دين وعقار تولى بعض المال
بما اتفق الكبار البعض على التمسك وعلى الصغار فتاوى فهو على كلهم وما انفقه الكبار
من مواضع الصغار ان كانوا انفقوا بغير امر القاضي او الوصي وما انفقوه عليهم بامر
القاضي او الوصي جبت لهم النفقة مثلهم وفي نوادر من سماعة عن محمد بن عيسى
وترك ابين صغيرا وكبيرا فالقادر ان ينفق الكبير على الصغير حتمانه من الالف
نفقة مثله وهو ليس بوصي قال هو منطوع في ذلك ولو كان الميت ترك طعنا ان
توفا ما طعة الكبير الصغير والنفقة الواجب استجبت ان لا يكون على الكبير ضمان
في ذلك رجل مات وترك ودايع واموالا عليه دين يحيط بماله فقبض بعض
الورثة المال والودائع بغير امر بقية الورثة وبغير امر الوصي فملك في يده والحق
عليه استجبت ان لا يكون على الميت دين وما في مسئلة بحال بعض حصصه
الورثة اذا كانت التركة في موضع لا يخاف عليها والفرق انما ان كان على الميت
دين يحيط بماله فلا يمنع وبيع المالك للورثة التركة فلا يكون قبض
الورثة قبض مملك لنفسه بل يكون على وجه الحفظ للميت واخذ الورثة
بملك الحفظ على الميت واما اذا لم يكن على الميت دين تكون التركة ملكا للورثة
فيكون قابضا ملكا مشتركوا فبعضها حصصا متصلا به فبعضهم قبضت

اذا كانت التركة مخافة عليها الضياع ولا دين على الميت والقياس ان يضمن حصته
بالورثة وفي الاستحسان لا يضمن ولو كان مال الميت وما عند الميت من
ودائع الناس كلها او دبعة عند رجل او دعها الميت حال حيوته وعلى الميت
دين يحيط بماله او لادين عليه فدفن المدفوع اليه ذلك الى بعض الورثة بغير
قضاء مملكت في يد المودع ضامن والوارث ايضا ضامن فرق بين هذا وبينها
اذا كان الاموال في منزل الميت فاحد ما بعض الورثة ليقضى الدين واخذ
الودائع من منزله ليرد ما على اصحابها حيث لا يضمن استحسانا والاجنبى ضامن
بكل حال الا اذا كان ما املق على قوارع الطريق فقبضه الاجنبى حينئذ لا يضمن
وتمام هذا ينظر في هذا الفصل من الدعوى وفي وصايا النوازل ايضا قال شلاد
في وصي يقول لا على الميت دين لا يخرج القاضى المال من يده وان ادعى شيئا يمينه
اخرجه من يده وقيل يخرج من الوصاية لانه يستعمل مال اليتيم قال القضاة
يقول القاضى للوصى اما ان يرثه واما ان يقيم البنت ليستوفى حقه واما ان
اخرجك من الوصاية فاذا ابراءه والا يخرجك وجعل غيره مكانه وفي وصايا المسنة
ترحل وصى الى رجل وللوصى على الميت دين فباع الوصى في دين الميت شيئا من التركة
دون القاضى فهو جائز ثم يوزع ذلك من الغرماء ويأخذ معهم بالحصص وفي
وصايا النوازل عن ابن نضر ~~عن~~ عن اوصى الى امرأته وترك صليفا فللمرأة عليه المهر
فللمرأة ان تأخذ من الصامت مقدار مهرها فان لم يكن صامت باغت ما كان
اصح للبيع ويستوفى صداقها من ثمنه وذكر فيه ايضا من مات ولم يوصى وترك
او لا اوصار او جعل الحاكم وصيا في تركته فادعى رجل دين او دينة والمرأة
المهر هل للوصى ان يودي من غير حجة اما في دعوى الدين والوديعة فلا

[illegible]

أقر في ابنة قبل لأن أقرار الأب إذا ثبت يثبت النسب ذكره في باب التاسع
عشر من فتاواه وذكر في الباب الحادي عشر منها ادعى أن وارت فلان لاني ابن
أخيه لأب وأم وأقام بيته فالقاضي يسأل الشهود بحجة دانيد كه في وارت ثابت
فقالوا نعم من المورث انه وارت لا يقبل هذه الشهادة ولا يثبت بأقرار الميت
كوله وأرنا أنه يميل النسب على الغير وتتمام المسئلة ينظر في وفي آخر باب النسب
من أدب القاضي إذا أراد الرجل أن يثبت نسبه من أبيه وأبوه ميت فإن القاضي لا يسم
من شهوده الأعلى خصم لأن البيعة إنما أقام على خصم ثم الخصم في ذلك وأرث الميت
أبوهم له عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موصي فاد الأخصر رجلا ادعى عليه حقا
لأبيه والمُدعى عليه ذلك الحق مقربة أو جاحد فله أن يثبت نسبه ويسمع القاضي
من شهوده بحضرة ذلك الرجل وفي باب اثبات الوكالة من أدب القاضي ومن ادعى على
آخره الأجير أناعن أبيه فان أقر المدعى عليه بذلك أمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك
حكم من القاضي على الأب حتى لو جاء حيا ياخذ المال من الذي كان عليه ثم يرجع هو
على الابن بما كان اخذه منه وان أنكر دعواه فلا يستخلف بالله ما يعلم انه ابن فلان
ولا يعلم ان فلانا مات وروى عن أصحابنا رحمهم الله انه لا يستخلف ولكن يقال
للأب أقم البيعة على وفات أباك وانك وارثه والصحيح انه يستخلف على ذلك كالوكالة
فان حلف كلف الابن إقامة البيعة على وفات أبيه وإنه وارثه وان بكل صام
متر النسب والموت نصاركما لو أقر بالنسب والموت صريحاً وانكر المالك ولو كان
كذلك لا يجعل القاضي الابن خصماً في إقامة البيعة على اثبات المال لكن يجعل
خصماً في التحليف على المال واخذه منه فيحلفه على المال لكن يخلفه البيعة
بما فلان علمك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت فيحلفه على العلم ونما

جميع التركة جردية نحو ما اذا كانت سائر الورثة صغاراً لا يمكنهم حفظ ذلك
 لئلا يضيعوا ما لا يكون مقصوداً عليه ما صلح منه بالبناء
 لهم على قدر موارثهم واذا كان للث ديون على الناس يقال واحد من الورثة
 رتب من تركته الى غيره عن الدين بقدر حقه من التركة لان هذا البراء عن غيره
 بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة غيباً لا يصح اخذ الورثة لو قبض شيئاً من غيبه
 الورثة وبراء من التركة وفي التركة ديون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر
 حصته من الدين صح وان كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تملك
 الدين من غير عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع اخر الوارث اذا قال ترك
 الحق لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك وليس يبطل بالترك حتى ان واحداً من
 الغائبين لو قال قبل القسمة تركت حق يبطل حقه وكذا لو قال المرحوم تركت
 حسن الرحمن يبطل ذكره طهري الدين المرعشي في شروطه فاذا صالح احد الورثة
 من غير ان يبرأ من سائر الورثة لا يبرأ من سائر الورثة ولا يبرأ من سائر الورثة

ما في وكن جميع الورثة من سائر الورثة لا يبرأ من سائر الورثة
 على ان الامراء عن الحقوق المجهولة جائز عندنا وعندنا لا يجوز وان كانت التركة
 مجهولة لا يبرأ من سائر الورثة لا يجوز الصلح على الكل والورثة لسائر الورثة من افعال
 الروايات بصله من التركة من حيث هذا الصلح لو اكثر او كان منها دين
 فيكون تملك الدين من غير من عليه الدين وقال الفقيه ابو جعفر في جردية
 هذا الصلح لانه لعل ان يكون التركة من

من خلس بدل الصلح اتمل ان يكون اكثر من الورثة فيكون سائر
 منهم سائرهم وذكره شروطه ايضا الورثة اذا صالحوا احداً من الورثة على مال

بند من الشهادات الخاطئة
لورثة إذا خرجوا بعد من الميت من الدين والدين
شبه الوصفة بأنها تلك مما ترك المورث غير الذي على كذا وكذا
وصفة الوصفة بأنها تلك مما ترك المورث غير الذي على كذا وكذا
نصيبك من الدين يجوز مع الكل شريطة الدين وليس لهم أن يشاءوا نصيبا
لخطوه وإن تولى ما على العزم قال رحمه الله المستقلة لا يحل من نازلة أوجهها
أن يقع الضلع عن العين وحده أو عن العين والدين جميعا أو بحمل حصص المال على
عن الدين والبعض صالحا عن الدين فإن صالح عن العين وحده فالضلع جائز ذات
صالح عن العين والدين جميعا لا يجوز إن قلنا تلك الدين من غير من عليه الدين
وإن صالح عن العين وحده نصيبا حاركة ليدل فيه تلك الدين من غير من عليه الدين

لكن نصيب

شأنه في الوارثين من الدين المستقلة يعرفون أن نصيبا
في الوارثين من الدين المستقلة يعرفون أن نصيبا
خلاف ما إذا أدى نصيب صاحبه من الدين من العزم من غير سابقة
بما أدى وإن تولى نصيب على المدون ولو نصيب المدون نصيبا
أحصى بقضاء نصيب أهلها إسلام الآخر تولى نصيب على المدون
إن يبيع ويشارك صاحبه في المصروف ذكره وضاعا المتفق ما
فأدى رجل عن الميت ما غلبه لئلا يشاركه الفقهاء
وارث الميت أو حصة من ماله بأمن مال الميت فإن خرج
مما لم يشارك الفقهاء الوارث فيما خرج من مال الميت وذكر
إذا مات وله على الناس دين فأراد الورثة أن يصالحوا

من الديون على ان يكون الديون لهم دون الزوجه كتب ذكر الصلح على
وجهاه عن التركة ثم يكتب بعد الفراغ من ذكر الصلح قبل الاشهاد وقد عجل
هؤلاء المسمون بغير الورثة لهذه المراءة نصيبها وهو كذا من جميع هذا الدين
من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح تجبيلاً منهم وتبرعاً عن هؤلاء الغرماء
المسمين فيه وقبض ولم يبق لها شيء من هذا الدين حتى ولا دعوى ويتم
الكتاب وكان لك هذا في الموصي له ولكن هذا هو الاحتياط في جانب الزوجة
والموصي له ولكنه ترك الاحتياط في جانب الورثة لان الغرماء يبررون بهذا
التججيل فلا يكون لهؤلاء الذين دفعوا المال حتى عليهم فان من قضى دين
إنسان بغير امره لا يكون له الرجوع عليه قال الخصاصي وهو لا وجه لهذا فانهم
لو شرطوا عند الدفع ان يكون ساعلي الغرماء لهم فسد وكان لهم حق الرجوع عليها
بما دفعوا ولا وجه لصلح من ان يقرضوها مقدار حصتها وتوكلهم بقسط حصتها من
الغريم فيقبضون بموجب القاصة وفي تناوي رشيد الدين ادعى الدين في التركة
على واحد من الورثة وانكر الوارث فصالح على مال من التركة وضمن كذا كذا وورثة
لا والله ان دخل وان تواين مال كذا من التركة دأبه ام يحوا عند فافاضا من صح هذا الضمان
كالأب اذا خالع مع زوج ابنته البالغة على انه ضامن يصح حتى لو احدثت الابنة
المهر من الزوج كان للزوج ان يرجع على الأب وطرف صحة ذلك الضمان كان الأب قال
الخلعت برضاء ابنتي وضمت مهرها انكر الاجازة والرضي وقضت مهرها فانا
ضامن فيصح هذا من حيث الحكم احتياطاً للصحة الضمان وذكر فيها ايضاً ادعى على
بعض الورثة ديناً على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فخصر
الغائب ولم يترك الصلح فان انت المدة المدعى بالسنة وادى هذا الوارث بدل الصلح

من التركة بأمر القاضي صلح وإن أدى من مال نصيب له من المفاضلة إن بيع عليهم
لأنه دفع بأمر القاضي بالحق الشرعي ولم يمكن نقض ذلك نصيبا نصيبا
وإذا دفع واحد من الورثة من مال نصيب له أن يأخذ من التركة ذلك دفع من التركة
من غير قصد القاضي كان الغائب أن لا يحترق بغيره بقدر حصته ولو دفع من
مال نصيبه لا يرجع على الغائب لأنه لم يثبت الدين بحجة شرعية وقد نوينا في جدي
شيخ الإسلام برهان الدين رحمه الله أن ورثة غائب است حاضرون من مال وأما
كروند أن كان الخارج على ما لهم على أن نصيبها الحاضرين حاز ولو كان على بعض التركة
على أن يبيع الكل على التركة من الكل يكون موقوفا على إجازة الغائب أو قضاء القاضي
وذكر القصة أبو الليث رحمه الله باب الصلح عن الدور والأرضين من المستوطنتين
ورثة أدى من ماله رجل دعوى بعضهم حاضروا وبعضهم غائب فصلح الحاضرون جميع
الدعوى على مال معلوم حاز الصلح لأنه صالح عن نفسه وعن غيره وأنه جاز فلو أن
هذا المصالح اشترط أن يكون نصيب المدعى له فلا يحاو إيمان يكون سائر الورثة
مقرين بذلك أو تنكرن فإن كانوا مقرين جاز الصلح وصار نصيب المدعى للمصالح
ويصير كأنه اشترى نصيبه منه وإن كانوا منكرين يقوم المصالح مقام المدعى
فإن أقام التبعة صار نصيب المدعى له بعد إذ أقام التبعة على حق المدعى وإن لم
يقم تلبية فله أن يرجع على المدعى فحصة غيره لأنه صالح على شرط سلامة
ولم يسلم له ذلك فوجبه دل الصلح وذكره وصايا الشيخ رحمه الله في الحروا
يبيع عند هذا ويصدق بنفسه على الساكنين وقال الوصي: إنكم مبيع العبد
من السبي ورجع بالنسب على الوصي لم يرجع الوصي على مال التبعة يشي وأما يرجع
على الساكنين الذين خيروا أنفسهم وأموالهم

وعليه دية فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضااع من عند من علمت بعض
 الرقيق في بلد الوصي قبل ان يسلكه الى المشتري فان المشتري رجع بالثمن على الوصي
 يرجع به الوصي على الغرماء امر الغرماء بالبيع اولم يامروا لانه باع لهم ولو باع الوصي وقبض
 الثمن فضااع منه ثم استحق العبد رجع المشتري بالثمن على الوصي لا يرجع الوصي بالثمن
 على الغرماء الا ان يكون الغرماء امره ببيعه بان قالوا له بيع عبد فلان هذا فانه يرجع
 بالثمن عليهم لا لهم غيره الا ان يكون الثمن دينه فلا يرجع عليه باكثر من دينه
 ولو قالوا له بيع رقيق فلان واقتضنا لا يرجع بالثمن عليهم ولو لم يكن على الميت دين ولكن
 الوصي باع الرقيق للورثة الكبار في جميع هذا الوجه بمنزلة الغرماء فان كانوا اخصارا
 لم يرجعوا عليهم في الاستحقاق بشئ امره بالبيع اولم يامروا ولو كان القاضيه هو الذي
 باع الرقيق للغرماء فضااع الثمن من عند من استحق الرقيق في جميع المشتري بالثمن على
 الغرماء سواء امروا القاضيه ان يبيع لهم اولم يامروا لان القاضيه اذا باع فكان الثمن
 منهم ولو ابا البيع بانفسهم وذكر بعد هذا باوراق مات وعليه الف درهم
 دين وكل من ترك الا عبد اساعده الوصي بغير امر القاضيه وقبض الثمن فضااع ثم استحق
 العبد قال محمد لا يرجع على الغريم الا انا قال الغريم الوصي بعه واقتض وان غيره
 اخذ من غائب ولا اثر شاهد وباعه القاضيه رجع الوصي بالثمن عليه بالانديه
 لما اراد ذكره ايضا الوصي الى آخر فباع الوصي عبد الميت ولا مال له غيره يامر
 الغرماء الذين طلبوا دية منهم واستعدوا على الوصي وقضااع الثمن من دينهم في
 استحق العبد من يد المشتري رجع بالثمن على الوصي ويرجع الوصي على الغرماء
 استعدوا عليه وبخاصه في دينهم الى القاضيه فامر القاضيه فباع العبد لهم
 دينهم رد فعل الثمن اليهم بامر القاضيه ثم استحق العبد من المشتري يرجع المشتري

ان انا لمحت فادفعه الى ابني قد دفعه اليه وله وارث خير من حصته ولا يكون
بهذا وصيا وان قلنا فادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه وفيه
رجلا بمال وقال ان فلانا مات واوصى اليك فخذ دراهمه هذه فامر ان يعمل
لها مضاربة والميت ورثة صغار وكبار فضاع المال وقال المكابر لم يوص اليك
فان قامت له بينة على الوصاية ضمن حصته للكبار ولا يضم حصته الصغار
وعند ابي حنيفة اراه لاصمان عليه وان لم يقم له بينة لم يضم شيئا من قبل ان
امر ليس ينافذ في المال والذي له من المال فلا يضم الاول لانه لم يصل
اليه وفيه ذكر ابو سليمان في كتاب الاملاء عن محمد بن محمد بن محمد بن هلك
وترك ما لا في يدي رجل من دراهم اودنا بواو عقار او رقيقا او غيره لك فادع
رجل ان ذلك الدين له اودعه الميت او غصبه منه الميت وصلقه الذي
في يديه المال بذلك وبانه لا يعلم ان الميت ترك وارثا صغارا وترك وارثا
كبارا فان القاضيه لا يدفع الى المدعي شيئا باقرار الذي في يديه ويجعل في
بيت المال بعد البلوغ والانتظار والله اعلم الفصل التاسع والعشرون
في الضرقات الفاسدة واحكامها وفيما يكون مضمونا بالتقصير والحبس
وما لا يكون ذكر في الذخيرة واذا وقع النكاح فاسدا او فرق بينهما لم يكن
دخلهما فلا يلزم اعادة عليهم ما وان دخل بها فلها الاقل من المهر ومن مهر
المثل ان كان هناك مسمى وان لم يكن مسمى فلهما مهر المثل بالغاما بالغ ويجب
العدة ومنه مختصر الفل德里 واذا فرق القاضيه بين الزوجين وفي النكاح الفاسد
قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة وفي شرح الطحاوي ولا نفقة
لها في النكاح الفاسد ولا في العدة منه ولا في القواوي واذا اصابته عن النفقة والنكاح

والنكاح المبرور بغيره من النكاح الصحيح من غير أن يكون له حكم حجب النكاح
ذلك من قبل الدخول بها حتى وجب عليها العدة بزوجها في النكاح المبرور
في طهها قبل الدخول بها فاما المهر المثل كالملاوغة على ما سبق في المهر
وعند حمل زوجة يجب نصف المهر المثل ولو لم يلقها فبقيمة العدة والملاوغة وذلك لو كان
النكاح الأول صحيحا ولو كان المسئلة صحيحا

في النكاح الاول دخول في الثلث اذا احتضر
لو تأسدا بشر ان يكون الثلث صحيحا او اجمعا ان النكاح الثلث لو كان فاسدا من غير
منه انزل الى الدخول بل في النكاح الثاني لا يجب للمهر الثلث واقضا الفتوى من ذلك
انها على الفادر عم وهي مهر مثابا ووقت منها حسماته قبل الدخول بل في المهر
الزوج ثم بين بعد ذلك ان النكاح من غير ما سبق فاسد استرد من الزوج الذي
الزهر مثابا ثم حسماته اجاب بعض ائمة ومناحيب الفت والنكاح الفاسد في
الدخول في حق النسب من النكاح الصحيح وبغير العدة وذلك في النكاح
من وقت النكاح عند ما وقع محرم من وقت الدخول وعلى الفتوى ان
الصحيح انما يقام مقام الوطى لانه داع الى شرع والنكاح الفاسد ليس
للمفلا يقام مقامه وفي الميسوط النكاح

لا يحرم امها ولا ابنتها ولا عمته من تزوج احد هما في النكاح الصحيح
الام محمد بنكاح الميت وذكر الامام البرقي في الميسوط والنكاح المبرور
لا يثبت حرمة المعصومة وله ان يتزوج بامها وابنتها وان لم يكن فرق بينهما
جاء للمرأة ان يتزوج باخر قبل التفريق وهذا كله قبل التمسك وذكر في الدخول
والعد في النكاح المبرور فاسد يعتبر من حين تفرق القاضيه بينهما عند طلاق

الثالثة رجمهم الله وذكر في مجموع النوازل والعدة في النكاح الفاسد من آخر الوطأ
عند زفر ونعماني يوسف بن جبر عزماء او غريم احدهما على الفرقة او فترق القاض
منها وفي البدخنة ولكل واحد من الزوجين فسخ النكاح الفاسد بغير
محضر من صاحبه عند بعض المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فذلك لك
وان دخل بها ليس يصح الفسخ المحضر منهما مكانه البيع الفاسد لكل واحد
حتى الفسخ بغير محضر من الآخر قبل القبض وليس له ذلك بعد القبض على ما
باتى من بعد ان شاء الله تعالى اذكر في الذخيرة وفي فوائدها صاحب المحيط والمرأة
او يفسخ النكاح الفاسد وان كان عند غيبة الزوج عند بعض المشايخ كما في
حاشية الزوج والمشاركة في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يتحقق بعدم محج
كل واحد منهما الى صاحبه وانما يتحقق بالقول بان يقول تركتك وتركها
خلت سبيلك خلعت سبيلها كذا ذكر في الذخيرة وفي فوائدها صاحب المحيط
المشاركة في النكاح الفاسد لا يكون الا بالقول سواء كانت قبل الدخول
او بعده قال طاهر بن محمود صدرا الاسلام وكان القاضي الامام فخر الدين خان
يقول ان كان قبل الدخول يكون شرف الابدان وان كان بعد الدخول يكون
بالقول وعلم المرأة بالمشاركة هل هو شرط اختلف المشايخ فيه والصحيح انه
ليس بشرط كما في النكاح الصحيح اذ اطلق امراته من غير علمها ذكر في العدة فلو
انكر نكاحها وقال لها اذبي وتزوجي يكون متاركة ولو لم يقل لها اذبي وتزوجي
لا يكون متاركة بحجدها انما هو لو طلقها اهل يكون متاركة وذكر القاضي الامام
صدرا الاسلام في باب نكاح العبد من المبسوط في الطلاق النكاح الفاسد
مشاركة وابطال النكاح ولا يقع موقع الطلاق وذكر في شرح الطحاوي الصد اذا

في حق من تزوج بها، فقبل ان يجير الواطئها بالانكاح، في ساركة وفي نوازل صد
الامانة طاهر من محرم الطلاق في النكاح الفاسد بمتاركة حتى لا يستقص به
عقد الطلاق وممكن اذ ذكر في مجموع النوازل در مقام ساركة امر من ساركة زن بهاد
كه اكر زان به ناي حوكشاده كن نصير بها وطلعت نفسها بحكم الامر هل يكون
متاركة كانت واقعة الفتوى ولو قيل يكون فله وجه وهو الطاهر ولو قيل لا يصح
المتاركة فله وجه ايضا لان الطلاق في النكاح الفاسد صحيح ومتاركة وتعلق
الفتي بالشروط لا يصح ولو قال لما طلعت نفسك فطلعت يكون متاركة لان هذا
غير متعلق بالشروط فكذلك لا يفسخ من جهة امائه ما علق التعليق بالضرر
يكون تعليق الفسخ بالشروط ذكر في مجموع النوازل تزوج امرأة نكاحا فاسدا
وطيها فحملت سنة ولدت فان فارقه قبل الولادة انقضت عليها بالولادة
وان فارقه بعد الولادة فعليه بالعدة وبعد الولادة وفي الدخيرة اذا تزوجها
نكاحا فاسدا وخلوها رجعت بولدها وانكر الزوج الدخول فعن ابى حنيفة
روايته رواية قال يثبت النسب ووجوب المهر والعدة ويرواية قال لا يثبت
النسب ويوجب المهر والعدة وهو قول زفره وان لم يحل بها لا يلزم منه الولد وفي
رواية صاحب المخطط اذا جامع منكوحة نكاحا فاسدا في الدخول لا يوجب المهر
والحد والعدة وفيه ايضا اذا رفعت الحرمة بين الزوجين بسبب المصاهرة وان
لا يرتفع النكاح اصلا بل يقع بينهما بعد الحرمة على صفه الفاسد لا يحل لهما
ان تزوجا بزوج اخر الا بعد المتاركة وان قضى عليها سون ولو وطئها
زوجها لا يكون زنا لانه مختلف فيه وفيه ايضا نكاح المحارم باطل
فاسد اخلف المشايخ فيه قيل باطل وانما سقط الحد لشمس

الاستنباه وقيل فاسد وإنما يسقط الحد لتبعية العقد في التصرف
المدخول في النكاح بعد ما هو ديوجب العدة لأن هذا أحكام الخلف العلماء
فيه وكل نكاح هذا أوصفه فالمدخول فيه يوجب العدة وذكر فيه ما عده
الوفاء لأخت النكاح الفاسد وذكر القدر في شرحه المرأة إذا ^{خلفت}
في النكاح الفاسد لا يسقط المهر وقد مر في مسائل الخلع وفي كتاب الدعوى
أنه تزوجت بغير إذن مولاهما ودخل بها الزوج فولدت بسنة أشهر من
تزوجها فادعاء المولى والزوج فهو ابن الزوج قال شمس الأئمة الحلي وأما
مبنى المسئلة يدل على أن الفرائض في النكاح الفاسد يعقد بنفس العقد
خلافا لما يقوله البعض أنه يعقد بالدخول وذكر شيخ الأئمة أنه لا يعقد
ألا بالدخول وأول هذا المسئلة بأن المدخول أنزل بالنكاح كما كتبه أملاؤه
في الكاظم ذكر في باب أحكام البيوع الفاسد من بيوع شرح الطحاوي أنزل
في العقد الفاسد أن كل ما يملك بالبيع الحائز يملك بالبيع الفاسد
يجب لو اشترى عبد النجاشي وخنزير وتقايبا وهما مسلمان ملك المشتري
العبد إذا قبضه بأذن البائع ولا يملك البائع النجاشي والخنزير وكذلك لو اشترى
عبدًا بمذموم أو مكاتب أو أم ولد وتقايبا ملك المشتري العبد إذا قبضه
بأذن البائع ومشتري المكاتب والمدبر أو أم الولد لا يملكه وإن قبضه بأذن
البائع وكذلك لو اشترى عبدًا بمال الغير بغير إذن صاحبه وتقايبا
ملك مشتري العبد والعبد لا يملك مشتري الآخر ما قبضه حتى يصير المالك
البيع فيه وذكر القدر في مختصره وإذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد
بأمر البائع وفي العقد عوضان وكل واحد منهما مال ملك المبيع ولو قبضه

عقب العقد تحصره السابغ ولم ينفذ عن القبض ملكه ان
المشتري باع له الحقة اذ اقبضه الموهوب له يحضر الواهب له
ذلك الموهوب له ولو قضى غير حصره لم يملكه اذ لم يوجد
ما يقصود ذكره القاري ان المشتري شراء ماسدا
الصحيح ثم اختلف المتأخرون من اصحاب ارحمهم الله في تفسير قول
المشتري شراء ماسدا حائز في المشتري قال بعضهم ان
يملك الثروة وهو قول اهل العراق واستدلوا على ذلك بما نقل من
ما كولا ساء فاسدا لا يحل له اكله وكذا لك لو اشتري جارية لا يحل
وان اشتريها وكذا لك لو اشتري دارا ساء فاسدا لا تستعمل فيها
خارجية لان السابغ سقطه على ذلك وعلى قول متابع بلع المشتري
وهو الصحيح انه نص محمد ردة كتاب الشهادات انه اذا ادعى عليه
فيه كانه ملك الرقبة ويدل عليه شواهد الاصول وهي ان المشتري
ثبت الولاء منه دون السابغ ولو لم يكن مالكا للرقبة لما ثبت الولاء ولو كان
ما تضمن له وعليه القيمة لسابغه ولو كان نصرة منه بتسليم ما يبعه البيع كان
الغنيان والنصر يكون للسابغ الاول وكذا لك لو اشتري دارا ساء
فبيعت منها دارا كان للمشتري شراء ماسدا ان ياجد تلك الدار بالشفعة
دون البايع ولو كان بعد ما اعتقه السابغ لا ينفذ عتقه فيه ولو اشتري
شراء ماسدا وقفها ثم هدتها على البايع وح على السابغ الاستبراء ولو كان

او الوصية عند البيع بما فاسدا او قبضه المشتري حانه بغيره ولو كان عتق الشئ
على وجه التسلط لما جاز وأما لم يحل وطى الجارية لان التحل والجحيم ليسا
من المطلب في شئ الامرى انه لا يحل له ربح مالم يضمن ومع ذلك يملكه والا يجرى
انه لو اشترى جارية وفي اخذه من الرضاة او بينهما محرمة المضاهرة فانه يملكها
ولا يحل له وطئها وأما لا يجب الشفعة للشفيع لان حق البائع لم ينقطع عنها والشفعة
بما تحق بانقطاع حق البائع الا يجرى ان من اقرب بيتع داره يجب الشفعة وان كان
المشتري حائلا او ذكر شمس الائمة المكلوا في رده في الباب الخامس من ادب القاض
فانه يذكر الوطئ ولا يحرم بعض هذه المسائل في الصغرى وبعضها في يسوع شرح الطحاوي
في نوادر صاحب المحط الوطئ في البيع الفاسد قيل يكره ولا يحرم وذكر الفقيه
ابو الميثرة اذ اوطئ المشتري فاسدا فاجتبت منه صارت ام ولده وعليه
فتم هادون عفرها وفي رواية كتاب يسوع والشرب بغير قيمتها وعفرها وقال
بعض الشايح كل تصرف يجري فيه الا باحة فلم يشتري ان يتصرف في كل تصرف
لا يجري فيه الا باحة لا يجوز له ان يتصرف وفي المسائل التي افق ابو نصر محمد
في سلام رده يحل المشتري التصرف في البيع الفاسد ولا له المباشرة كما انه يحل له
بيع العصور الذي وقعت فيه فاره ولا يحل له المباشرة كالاكل وشوّه ثم المبيع بيا
فاسدا مضمونا في يد المشتري بقيته يوم القبض ان كان من ذوات النعم والمثل
ان كان من ذوات الامثال لانه مضمون بالقبض كالمغضوب كما ذكر في شرح الطحاوي
وفي المشهور للسيد الامام الاحل ناصر الدين رده وفي عامة المفتاوى وفي فتاوى
قاضي خان اشترى عبد فاسدا وقبضه ثم اعتقه او قتله بقيته يوم
الاعتاق والقتل اكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض

علاوة على ما سبق ذكره في النيزارل اشترى عبد الله فاسداً لبيعته واداد
فمن قبل السرم باعه وملك فعند بيعه واداد يوسف زحمته
عليه القيمة يوم القبض وكذا المقبوض على سبب الشراء والعقد واداد
اشترى داراً فاسداً وقبضه الحزب عند دخوله باحتياجه خاصة البائع
في الفاضل فقبض عليه فبقية الدار يوم القبض كان للشيخ ان يأخذ ما استلك
القيمة وفيها الضاوة في البيع الفاسد للبائع ان يسترد البيع ما لم يوجد ما يسطر
حق الفسخ بالاحارة ولا يموت المشتري لان الملك الفاسد ينتقل الى وارث
المشتري ويقوم الوارث بمقام المشتري اما مجرد الحق لا يورث وفيه فوايد جدي
شيخ الاسلام ميرزا محمد الدين ربه المشتري في بيع الفاسد اذا ماتت فيه للبائع
ولاية الاسترداد من ورثة المشتري وكذلك لو مات البائع بقت ورثته واثم
الاسترداد منه وفي الدخيرة للمشتري شراء فاسداً اذا تصرف في المشتري
بعد تصرفه وبطل به حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفه باحتمل
الفسخ والنقض بعد ثبوته كالبيع والمثبة والزمن واشباهه ولا يحتمل
كالاعتاق واشباهه الا الاحارة والسكاح فانهما لا يطلان حق البائع
في الاسترداد وفي باب مشاركة العاقل مع اخر من مزارعة المسووط
اذا اشترى ارضاً فاشترى فاسداً وقبضه واخرها من غيره كان للبائع حق
الاسترداد ويقض الاحارة ولو رزق الاجر لم يكن للبائع احد ما حتى
يدرك الزرع لان الاحارة انما ينقض بالعقد اذا لم يتعلق بالحق الغير
اذا اعلق به حق الغير فلا يكون سبيل من نقضه اذ ذكر في العيون اشترى
داراً فاشترى فاسداً وصحبا فاجرهما وجعلهما عسالة ان يصير الاحارة

بالبيع أو بسبب الفساد ^{أو} من ثم وجد بها عيب ليس لئلا يفسخ لأن
 الرهن مما لا يفسخ بالاعتذار ^{أو} فتاوى ناصية خان ولو ادعى المشتري شراء
 فاسد أنهم بناءً من فلان العايب وإقام البينة على ذلك لا يقبل بينه
 والبايع أن يسترده وإن صدقه البايع في ذلك بطل حق الفسخ ويقضى
 بالقيمة للبايع وجنس هذا في الحامع في باب البيع الذي ينقص المشتري
 شراء فاسداً إذا ورع بالعبد ثم مات بطل حق الفسخ ولا شبه هذا للوارث
 يريد به أن المشتري شراء فاسداً إذا مات يسترد البايع من ورثته
 ولو مات البايع كان لورثته أن يسترد من المشتري ولو كان المشتري داراً
 ففى المشتري فيها بناء بطل حق الفسخ عند أبي حنيفة وأبو يوسف الآخر
 عند محمد ره لا يبطل ثم في كل موضع نعل رعل البايع فسخ البيع واسترد إذا
 البيع بفساد فاسداً ثم زال المانع بان فاك الرهن أو رجع في العبة أو عجز المالك عن
 أداء بدل الكتابة أو رد البيع على المشتري بالعيب بعد القبض بقضاء كان
 للبايع حق الاسترداد إذا الركن القاضى فيه على المشتري بالقيمة لأن المانع
 زال بسبب موافق من كل وجه في حتمها و ^{في} الثالث فصار كان هذا العقود
 لم توجله حتى لو زال المانع بسبب موافق جديده ^{في} الثالث بان كان الرد
 بالعيب بعد القبض بالتراضى لا يكون البايع حق الاسترداد ويجعل في حق
 المشتري مكانه اشتراه ثانياً وهذا كله إذا لم يقض عليه بالقيمة أما إذا قصه
 عليه بالقيمة لا يكون للبايع حق الاسترداد في الوجه كلها ولو وقف المشتري
 لشراء فاسداً أو جعله مسجداً لا يبطل حق الفسخ ما لم يباذله بطل في قول
 أبي حنيفة ره وغرس الأشجار بمنزلة البناء وذكر في الحاصل من شرح الطحاوى

الزايد والبيع الفاسد لا يبيع من البيع الا زيادة متصلة غير متولدة كالبيع
 والمباينة ولو لم يبيع بالهر او بالعسل واما البناء والاشجار فبيع الراد غير
 المحقق به ويحرم فيه الشفعة لا تقطع عن البائع كما اذا اذله المشتري من
 ملكه يحرم فيه الشفعة بالاجماع وعند ما لا يحرم فيه الشفعة وللبيع
 ان يسترد ويقطع الانتحار وكذا في شرح الفخاري الكبر ان كانت الزيادة متولدة
 من الاصل كالسكر والسمن والجمال فانها لا يبيع الراد والبيع كالعصاة ان كانت
 متصلة غير متولدة كالبيع ولو لم يبيع او كان ثوبا قطعه وساطة او قطعا
 فخر له او غرا لا يفسخه او امانة فعلت او خطبة فسخها لا تقطع عن البائع ويقر عليه
 القيمة وهي قيمة يوم القبض ان كان من ذوات القيم والمثل ان كان من ذوات
 الامثال وان كانت منفصلة متولدة من الاصل كالولد والتمر والارز والسفر
 لا يبيع الفسخ ولو ملكه الزايد في يد المشتري لاصحان عليه كذا زيد
 النصف ولو استهلك المشتري هذا الزايد فانه ضمن بالاستهلاك ولو ملك
 البيع والزايد فائمة فللبائع ان يسترد الزايد وقيمة البيع وقت القبض و
 ان كانت منفصلة غير متولدة كالهدية والصدقة والكتب فللبائع ان يسترد
 البيع مع هذا الزايد ولا يطلب له وان هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه وكذا
 اذا استهلكها عند استحقيقه به وعند ما ضمن بالاستهلاك وعلى هذا الخلاف
 زوايد الغصب اذا كانت منفصلة غير متولدة اذا استهلكها المشتري ولو ملك
 البيع وعند الزايد فائمة تقرر على المشتري ضمان البيع والزايد المشتري

مخلاف المتولد مكانه

النقصان وكذلك اذ كان النقصان بفعل المشتري او بفعل المبيع وان كان
 بفعل البائع صار ستره اخيه لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حبيس عن
 البائع هلك على البائع وان كان بفعل الاخرى فالبايع بالخيار ان شاء اخذ من
 المشتري والمشتري يرجع على الجاه وان شاء اتبع الجاه وهو لا يرجع على المشتري
 كالنصب هذه الجملة في بيع شرح الطحاوي وفي القعقبة وليس للبائع في البيع
 الفاسد ان يأخذ المبيع حتى يرد الثمن لان المبيع مقابل به فيصير محبوسا به كالرهن
 وان مات البائع فالمشتري احق به حتى يستوفي الثمن لانه تقدم عليه في حياته
 مكد اعلى ورثته وغرمائه بعد وفاته كالرهن ثم ان كانت دراهم الثمن قائمة
 يأخذ ما بعينها لانها متعين في البيع الفاسد وهو الاصح بمنزلة الغصب وهو
 روايته كتاب الصرف وفي رواية اخرى لا متعين كما في الجاه من البيع وان كانت
 مستهلكة يأخذ مثلها وفي فتاوى قاضي خان ره رجل اشترى من مد يونه
 شيئا شراء فاسدا ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون للمشتري ان يحبس المبيع لا ^{سني}
 ما كان له عليه وكذا الواجر المديون من رب الدين اجارة فاسدة ولو كان البيع
 جازيا او الاجارة حائزة ثم انفسح البيع بينهما بوجه كان للمشتري ان يحبس البيع
 حتى يسوف الدين الذي كان له على البائع ويقام هذا ينظر في باب البيع الفاسد
 والعقوبة من بيع الجامع وخيار الروية والعيب هل يشتركان في البيع الفاسد كونا
 في مسائل الخيارات اهما يشتركان فيه وفي فتاوى ظهير الدين ره اذا اشترى
 عبدا شراء فاسدا ثم امر البائع بالعق قبل القبض فاعتقه المشتري بنفسه
 لم يحجر فقد ملك المأمور بالامر ما لا يملكه الاخر بنفسه وانما كان كذلك
 لانه لما امر البائع بالعق فقد طلب منه ان يسلمه على القبض واذا اعتق

بالمقتضا ساقط عليه لأن
ساقط عليه وهكذا كره هذه المسئلة في فوائد حائز الحيط وقال فيها أيضا
وعلى هذا إذا اشترى حطة ثمنه فاسد لم يقضه المشتري حتى امر المشتري
السابع بالطمس فطمس المشتري فابصا وذكر القاضي الأمام محمد بن حنبل
هذه المسائل على خلاف هذا فقال إذا اشترى عبد أسدا فاسدا فقال
للبيع قبل الفصل اعقده عني فاعقده السابع عنه كان العتق عن السابع دون
المشتري وكذلك لو اشترى حطة ثمنه فاسدا فامر السابع بطمسها فطمسها
كان الدين على السابع وكذلك لو كان ساء فامر السابع بدمجها فكانت المسئلة
روايتين أو وقع غلط من الكاتب في بعض الموضعين والله اعلم وما سوى قاص
أيضا ولو اشترى أمية ثمنه فاسدا لم يقضها حتى اعقدها المشتري فاحاد السابع
اعقده عتقت على السابع ولا تنفي على المشتري لأجل النص فلو كان السابع متوفيا
لعتاقه على إحارة السابع لو اشترى فصر حطة ثمنه فاسدا فامر السابع بدمج النص
أبطلها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قضا من المشتري وعليه مثلهما
في البعد ناع حيد ساء فاسدا وبما صام إرأى السابع عن القيمة (في البعد)
يلزمه القيمة ولو قال مرانك من العلام فملك العلام عند المشتري مري من القيمة لأن القيمة
أما تح بعد هلاك المبيع ماد الأبراء قبل هلاك المبيع لا يصح وإذا أجزأ غير
العلام فقد أجزأه من أن يكون مقصونا فلا يصح من هلاك المبيع عليه
لو أبرأ الموصوف من الغاصب عن القيمة حال قيام الموصوف لا يصح ولو أبرأ
عن الموصوف صح وكذا ذكره ما سوى ما جى من أنه وله كره شرح الطحاوي في
سواء ما أخذ إن كان قابلا له عند المشتري فانه يرد على السابع ويستحق المبيع إلا إذا

الفساد اذا كان قويا دخل في صلبه وهو البدل والمبدل وكل واحد منهما يتكسر
 فسحة بمحضرة صاحبه عندهما وعند ابي يوسف ربه بمحضرة وبغير حضرة
 وان كان الفساد بشرط مستغنى لاحل التعاقد بين وكل واحد منهما يملك
 فسحة قبل القبض واما بعده فللذي له الشرط ان يفسحه بمحضرة صاحبه
 وليس للآخر فسحة وذكر كبر تاضي خان ربه في فتاواه في البيع الفاسد قبل القبض
 كل واحد منهما يتفرد بالفسح بمحضرة صاحبه وبعد القبض ان كان الفساد
 في صلب العقد ولا ينقلب جائزا كالبيع بالخمر والخنزير ونحوهما فكذاك وان
 كان الفساد بشرط فاسد لولا اجل فاسد فكذاك عندهما وقال محمد ربه ان كان الفسخ
 ممن له منفعة الشرط نحو الاجل الى النطاق والخييار المطلق يصح فسحة بمحضرة
 صاحبه وان يقبل الآخر وان كان الفسخ من ليست له منفعة الشرط لا يصح
 الفسخ الا بقبول الآخر او بالقضاء وذكر في المداينة وفي البيع الفاسد لكل واحد
 منهما ولاية القبض والفسح قبل القبض وكذا لك بعد القبض اذا كان
 الفساد في صلب العقد وان كان الفساد بشرط زائد فلن له الشرط ولاية
 الفسخ دون من عليه وفي مسائل المتكاسح من فوايد صاحب المحيط في البيع الفاسد
 يتفرد كل واحد منهما بالفسح قبل القبض بالاجماع وهل يشترط علم صاحبه
 اختلف المشايخ فيه وبعد القبض ينظر ان كان الفساد قويا دخل في صلب
 العقد بان باع مخرا وخنزير يتفرد كل واحد منهما بمحضرة صاحبه اى بعلم
 وان كان الفساد ليس بقوى كمن اشترى شاة الى الحصاد والدياس
 فلا يشترى ولاية الفسخ وليس للبائع ذلك الا برضاه وهو قول ابي حنيفة ولا
 يوسف ربهما الله وقال ذكر في شهادات الجامع عن بعض المشايخ ان كان

الشرط المشتري فله ولاية البيع بحضرة صاحبه من غير رضا وذكر في بيع فوايد
ان في البيع الفاسد لكل واحد منهما ولاية البيع بحضرة الاخر اذا كان بعد
القبض وذكر فيها ايضا في البيع الفاسد اذا لم يرد المشتري ولم يستحق البائع
وعلم الفاضل لك عمل له ان يفسخ البيع قال له ذلك ذكر في بيع شرح الطحاوي
المشتري شراء فاسد اذا رد المبيع على بائعه انفسح البيع على اي وجه رده عليه ببيع
او مئة او صدقة او عارية او ودعة لان الرد مستحق عليه فعلى اي وجه رده
يكون على الوجه المستحق دليله العواري والودائع وكذلك لو باعه من وكل
البائع بالشراء وسلمه اليه برى من ضمانه وفي فوايد صاحب المحطة في البيع الفاسد
اذا رده المشتري على البائع مئة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كالرهن
والودعة والعارية ووقع في يد البائع فهو متاكد للمبيع الاول وبرى المشتري
من ضمانه قال وكذلك في البيع الموقوف بان غصب دايد وباعها
من انسان ثمان الفاصب اشترى هذه الدابة باقل مما باع يكون فسخا
ومتاكد للبيع الاول والزيادة يكون للمشتري لا للباصب ولان مالك
العين قال وذكر هشام عن محمد رجهما الله عن اشترى غلاما شراء
فاسدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من البائع بمائة دينار لا يكون
فسخا لرفيق البائع العبد فاذا قبض يكون فسخا وفي فتاوى قاضي خان
واعترى ثوبا فاسدا وقبضه وقطعه قميصا ولم يخطه حتى ارده عند البائع
فهلك ضمن المشتري نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب لانها ارده
البائع فقد رده على البائع الا قد نقصان القطع لان الرد بحكم فساد العقد
مستحق فاذا وصل الى البائع باى وجه وصل بقهر عن المستحق قل هذا

يدل على ان البيع بفساد اذا انقص في يد المشتري لا يبطل من
 الرد لانه ذكر في هذه المسئلة وقد اورد عه القطع ان الرد بحكم
 الفساد مستحق ولو كان النقصان مانعا من الرد لا يكون مستحق الرد
 بعد النقصان وفي فتاواه ايضا في فصل ما يخرج من الضمان في البيع
 الفاسد المشتري شراء فاسدا اذا جاء بالمبيع الى بايعه فلم يقبله فاعاد
 المشتري الى منزله فهلك لا يضمن وكذا العاصب اذا رد المصوب
 فلم يقبل المالك فاعاده الى منزله فهلك لا يضمن وان كان المشتري وضعه
 بين يدي البايع او العاصب بين يدي المصوب منه فلم يقبله ثم جمده
 الى منزله فهلك كان ضامنا في البيع الفاسد والغصب وقال بعضهم
 ان كان فساد البيع قويا غير مختلف فيه فالجواب كذلك وان كان مختلفا
 فيه فجاء الى البايع به فلم يقبله البايع فاعاده الى منزله وهلك لا يبرأ من الضمان
 الاصح انه يبرأ الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل فذهب به الى منزله فهلك فانه
 يكون ضامنا لانه صار غاصبا غصبا مبتدئا وهذا لان بالوضع بين يدي
 البايع والمصوب منه ثم الرد وان لم تقبل فاذ ذهب به بعد ذلك الى
 منزله يكون غصبا ثانيا بخلاف ما اذا جاء به ولم يقبله بين يديه لانه لم
 يتم ولان في بعض الكتب وذكر في الزيادات اذا اشترى هارجل من غير ذي
 اليد بعد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري ذا اليد فاحذ هامنه
 بهمة او صدقة او شراء او ودعه لرغب او ما اشبه ذلك فليس له
 على العبد سبيل لان في زعمه ان القبض مستحق له بحجة الشراء والمستحق
 بحجة يقع عن جهة المستحق وان اوقعه الموقع بحجة اخرى فوقع هذا

القبض بجهة الشراء فلا يكون له على العبد سبيل أو يد منه المشتبه لتبين
أن المشتري إذا وصل إلى المشتري يعتبر و صوله بجهة الشراء وصل إليه
من جهة البائع أو من جهة غيره وما ذكره الزيارات يخالف المذكور في الأصل
فقد ذكر في الأصل في موضع أن المستحق بجهة إذا وصل إلى المستحق بجهة أخرى
أما يعتبر وأصل بجهة مستحقة إذا وصل إليه من جهة المستحق عليه أما إذا
وصل إليه من جهة غير فلا فإنه قال المشتري شراء فاسدا إذا وصل المشتري
من البائع أو صدق في ذلك عليه وسلم إليه لا يضمن القيمة للبائع ولو كان
بإغره أو وهبه من غيره ثم إن ذلك الرجل وهبه من البائع الأول أو صدق
به عليه وسلم إليه لا يسقط القيمة عن المشتري لم يعتبر العين وأصله
البائع بالجهة المستحقة لما وصل إليه من جهة أخرى وكذا ذكر في الأصل
الصدوق إذا كان عينا وهبه المرأة من الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها
لا يرجع عليها بشئ ولو كانت وهبت الصدوق من رجل وسلمت إليه ثم إن
ذلك الرجل وهبه من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها كان الزوج أن يرجع
عليها بنصف قيمة العين لم يعتبر العين وأصله بالجهة المستحقة لما
وصل إليه من جهة أخرى كذا أيضا الاستروتنى ربه وفي قوائد صدق الإسلام
ظاهر من محمودة إذا باع بغير صحيحا ثم إن البائع باعه ثانيا من المشتري بغير
فاسد يفسخ البيع الأول لأن البيع الفاسد ملحق بالصحيح حتى الأحكام
ولو كان الثاني صحيحا يفسخ الأول والثاني كذا هذا قاله صدق الإسلام الكبير
برهان الدين ربه ويصير هذه المسئلة رواية في مسئلة حيايت رابعة الزو
إن الأجر إذا باع المتاجر من المتاجر بغير فاسد أهل يفسخ الأجر قال

ره اقتبس انه يفسخ الابري^١ البيع لو كان صحيحا يفسخ الاجارة فكذا اذا كان
فاسدا ذكر القاضي الامام صدر الاسلام في باب البيع الفاسد من الاصل
اذا باع شيئا الى الحصاد او الى الدياس يفسد البيع فلوان المشتري سقط قبل
مجي او ان الحصاد او الدياس انقلب جازعا عند تاحل فالزفره وهو قول
الشافعية واجمعوا على انه لو باع عبدا بالف درهم وطل من خمر ثم ابطا المحرم
لا يعود الى الجواز ذكر في باب البيوع الفاسدة من العيون غصب عبد قيمته
الف درهم اذ ادت قيمته حتى بلغ الفين ثم اشتراه الغاصب يباعا فاسدا
فان وصل العبد الى الغاصب بعد الشراء فعليه الفان وان لم يصل اليه
حتى مات فعليه الف درهم لان الزيادة في الغصب بمنزلة الوديعة وذكر في
بيوع الجوامع في الفتاوى في مسائل المشتري عبدا يباعا فاسدا وقضه
عمرانه البائع باع من غيره ثم قال البائع للمشتري التل بعت منك قبل ان قبضه
من الاول وقبل فسخ عقده وقال المشتري التل لا بل بعد ذلك فالقول
تول المشتري ولا يصدق البائع وقبض المشتري التل نقض للبيع الاول
ذكر في الهداية الاجارة يفسد ما شرط كما يفسد البيع لانها بمنزلة الاثري
لانها يقال ويفسخ رذكر في التجريد البرهاني كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة
ويفسد العقد به سواء كانت الجهالة في الأثرة او في المدة او في التمل المستاجر
عليه والواجب في الاجارة الفاسدة اجر التل لا يحيا وربه المسمى كما في المحصر
القلندر في ذكر القاضي الامام فخر الدين خان والقاضي الامام طه غير الدين
رحمهما الله في كتابها هي فسد في الاجارة في جميع صوره الاجارة الفاسدة
ان كان البناء يسمي باله المسمى من الاجارة لعدم التسمية يجب اجر التل التل

ما يبلغ وكذا لو استأجر داراً أو حائطاً بمائة درهم على أن يرفقها بالمستأجر لغير
المثل بالغام بل لأن المأشروط للزينة على المستأجر كانت الزينة من الأجر فيصير
الأجر مجهولاً وإن كان فساد الإجارة بمحكمة شرط فاسد أو نحوه مع كون المسمى
معلوم ما يجب أجر المثل ولا يحتاج زينة المسمى وذكر في الصغير لو استأجر داراً بعين
وسكن الدار ولم يدفع العين حتى هلك في يده فعليه أجر المثل بالغام بل لأن
سائر الأجزاء الفاسدة أجر المثل لا يراد على المسمى بل ينقص عنه وفي بارئ
يستهلك المزراع والعامل من مزارعة المبسوط أو استأجر أرضاً بها بكر من
طعام بعينه وقبض الأرض وزيد بها قبل أن يدفع الكر إلى الأجرة ثم استهلك
الكر الذي في يده أو هلك فعلى من استأجر أجر المثل لأن الإجارة تعلق بعين
تلك الحنطة وإذا ملكك قبل القبض انتقض العقد كما في البيع وإنما يجب أجر
المثل ههنا لأن الإجارة إذا انتقضت وجب على المستأجر رد رأس مال الأجر
وهو بقعة الأرض فلا يخرج عن رد المنفعة يجب عليه قيمتها زينة التحريم
البرهان الأصل في الإجارة الفاسدة لا يجب الأجر مجرد التمكن من استيفاء
المنفعة وإنما يجب بحقيقة الاستيفاء بشرط أن يوجد التسليم للمستأجر
من جهة الأجرة في الإجارة الصحيحة يجب الأجر مجرد التمكن من الاستيفاء
لكن الشرط أن يوجد في المدة في المكان الذي أضيف إليه العقد حتى
لو استأجر دابة يومين بالركبها في المصير فحسبها منزلة ولم يركبها حتى
مضى اليوم وجب الأجر لتمكده من الاستيفاء في المدة في المكان الذي
أضيف إليه العقد وهو المصير ما إذا تمكن من الاستيفاء في غير المكان
الذي أضيف إليه العقد في المدة أو يمكن من الاستيفاء في المكان

الذي اضيف اليه العقد ولكن في غير المدة لا يجب الاجر حتى لو استاجر
بأية يوم الميركها خارج المصر فحسب بها في بيته حتى مضى اليوم لا يجب
الاجر وان تمكن من الاستيفاء لكن في غير المكان الذي اضيف اليه العقد
لان المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المصر ولا يتحقق الركوب
خارج المصر والدابة في بيته فان ذهب بالدابة الى ذلك المكان خارج
المصر في اليوم ولم يركبها حتى مضى اليوم وجب الاجر لتمكنه من الاستيفاء
في المكان الذي اضيف اليه العقد في المدة وان ذهب بها الى ذلك
المكان خارج المصر بعد مضى اليوم ولم يركبها لا يجب الاجر وان تمكن
من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد ولكن في غير المدة
المقرض اذا سكن دار المستقرض واستعمل حماره يجب اجر المثل لانه
يملك اسكه في دلمه عوضا عن منفعة القرض لا حجانا فيجب اجر المثل ولو
سبب المقرض الحمار في هذه الصدرة الى السرج فملكه ضمن لانه في يده
بإجارة فاسدة فكان امانه فاذا انقته الى السرج يصير مباحا فاضاها
ذكر قاضي خان رده في اجارات فتاواه ان كان بدل الاجارة المعهودة
لا قيمة له لا يجب الاجر ويحكي في كتاب الديون في احكام القرض انشاء الله تعالى
المستاجر اجارة فاسدة لا يملك ان يبعث الدابة الى السرج فلو يبعث فملك
يضمن وقد ذكر ذلك في كتاب مشاركة السائل من حرارعة الاصل المستاجر
اجارة فاسدة لا يملك ان يدفع الى غيره حرارعة سواء كان البدر من جهته ام من جهة السائل وذكره
الصغري في فتاوى قاضي خان استاجر شيئا اجارة فاسدة وقبضه ثم آجره من غيره اجارة
صحيحة قيل ليس له ذلك استدل لا بما ذكر في الاصل دفع داره الى رجل

٢٧٦
لنفسكها برميها ولا يجوز له أن يملك الرطل من غيره اجارة صحته فانه
الدارس يملكها التامة جميع الساتر تصان ما اهدم ويكون التامة عملة العا
ولو كانت الاجارة اليابسة صحيحة ما كان عملة العاص وقيل المستأجر
اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة ولكن لو احرها استحق الآخر المسمى
كالعاص اذا احر من غيره ويملك بل يملك ان يواخرها من غيره صحته بعد
البعض كالمبيع بعاما سدا يملك المشتري ان يبيعه حار او هو الصحيح الا ان
الآخر الاول يملك بعض الاجارة الساتر والسابع بعاما سدا لا يملك بعض
سبع المشتري لان الاجارة تصبح بالعدد ولا كذا لك السبع وانما لا يملك الاجارة
في مسألة الرمة لان تملك المرمه على وجه المشورة لا على وجه الشفعة
فكانت حارية والمستعير لا يملك الاجارة ولو استأجر دارا اجماره فاسدة ومحل
الاجرة ولم بعض الدار حتى مات الآخر وابقيت مدة الاجارة فاباد الساكن
ان يحدث يد على الدار ويمسها بالاستيلاء الآخر المحل لا يكون له ذلك لا
لا يملك ذلك في الاجارة المحارة في الفاسد او في ربة الاجارة الصحيحة
او الفاسد اذا كان المستأجر معوصا اليه احر من المحسن لاستيلاء الآخر
المجلة وهو احر منه اذ اتمات الاجرة تمام فله ان ياتي من بعد الله تعالى
فلو باع الآخر في هذه العصلين بعد ما قبض المستأجر قال الصدوق والشهيد
لم يوجب هذا رواية لكن يجب ان يقال يقبل البيع بين الآخر والمشتري لكن
لا يبرع من يد المستأجر وان رضى بالبيع ورضاه بالبيع وجوده وعليه عملة
وانما يبرع رضاه حال قيام الاجارة الصحيحة تسع الاجارة لا لا يبرع من قبل
قال طهر الدين رواية رواية فاذكر ههنا انه لا يبرع من يد المورث

وان اجاره هكذا ذكر في الصغرى ومسئلة بيع المستاجر ينظر في فصل المجادى
فثلاثين استاجر ارضا اجارة فاسدة وزرع فيها ثم باع الاجر الارض بغير رضا
المستاجر في مدة الاجارة هل يجوز كانت واقعة الفتوى قال الاستاذ وشي
كان والذى يقول ينبغي ان يجوز لان لكل واحد منهما حق الفسخ في الاجارة
الفاصلة بينهما ولو عمل الاجرة لا ينزع من يده الى ان يصل اليه ماله و
لا يجوز ان ينزع من يده وفي فوايد صاحب المحيط في الاجارة الفاسدة يستد
كل واحد منهما بالفسخ كما في البيع وفي الجامع الصغير في الاجارة الطويلة اذا
فسخ احدهما في مدة الخيار بغير محضر من الآخر لا يصح الفسخ عند اتيخفة و
شيد رجهما الا بما لم يعلم صاحبه في مدة الخيار وذكر في العدة الفتوى في
بالاجارة الطويلة على قول ابو يوسف انه في الفسخ وذكر في اجارات فوايد صاحب
المحيط الاجر اذا فسخ الاجارة في الايام المستثناة بغير محضر من صاحبه ذكر الحاكم
في شرطه ان اجاز بالاجماع لان هذا خارج من المفقد فيكون امتناعا فيسخا
قال صاحب المحيط هذا قول بعض المشايخ ايضا على قول اكثر المشايخ يشترط
حضره صاحبه كما في البيع عندهما وبه افتى وذكر طهير الدين في شرطه انه
يفسخ بالاجماع وفي فوايد قاضي الامام محمد بن خان انه اذا فسخ الاجر بغير
محضر من صاحبه لا يجوز لانه يودي الى ابطال حق المستاجر وان فسخ المستاجر
بقية الاجر جاز لانه يودي الى ابطال حق نفسه وقال بعضهم بوجوب الاجر للمستاجر
بالفسخ حتى يصح بغير محضر منه والصحيح ان الاجر بوجوب غيره بالفسخ حتى لو فسخ
الوكل بمحض المستاجر جاز ولو بشرط معتقد المباداة ان لا يفسخ كل
واحد منهما الا بحضرة الآخر قال صاحب المحيط في فوايد على قول الحاكم يفسد

العقد لا يشترط لأفضية العقد وعلى قول من قال لا يشترط له لا يفسد لأنه
شروط يفسد العقد لعدم في إجازات خواص زاده أجردان كل شهر بكذا
يشهد العقد عند رأس كل شهر ويكون لكل واحد منهما خيار الفسخ
عند تمام رأس الشهر فإذا فسخ أحدهما بغير حضرة صاحبه لا يجوز عند أبي
حنيفة وعند أبي يوسف رحمه الله الأصح أنه لا يجوز أيضا في النوازل إذا أجاز
داره كل شهر بكذا يخرج المستاجر وخلف امرأته فيها ما أراد الأجير فسخ الأجير
وأخراجهما لم يكن له ذلك بغير محضر من الخصم والحيلة فيه أن يؤجر الدار
من أخرى بعض الشهر فإذا مضى الشهر انقضى الإجازة الأولى ودخلت
الثانية وله أن يبيع المرأة وهكذا قال أبي حنيفة وفيمن باع شيئا على أنه
بالجماع ثم أراد أن يفسخ بغير محضر من المشتري لا يجوز فلو باع من غيره جانبا
وانتقص الأول وذكر في الجامع الصغير والمراد من الحضرة العلم لا نفس
الحضرة حتى لو علم صاحبه بالفسخ في الأيام الثلاثة مع النقص رضى
أزاي خيرا ولم يحضره إن لم يعلم حتى مضت الأيام الثلاثة لا ينتقص البيع وإن
العقد ثم مضى ثلثة أيام والفسخ لم يعمل لأن صاحبه لم يعلم وكذلك في
خيار الروية إذا فسخ المشتري بغير محضر من صاحبه أي بغير علم صاحبه
لا يجوز وكذلك الفسخ في الإجازة الطويلة واقعة الفتوى أجردان كل
شهر بكذا حتى فسدت الإجازة فيما وراء هذا الشهر فلو باع الأجير
من غيره بما جاز قبل أن يفسخ فإذا جاء رأس الشهر بيل يفسخ الإجازة
بذلك أحب إليه يفسخ كما لو أجز من غيره في أثناء المدة ثم جاء وقت الفسخ
والله أعلم إذا أراد فقاوى فقاوى إن رحمه الله الأجر إجازة طويلة إذا

المستاجر ثم جاء اوان الفسخ يعني مدة الخيار هل ينقذ بيعه فيه روايتان
والصحيح انه ينقذ وهو كما لو اجر اجارة مضافة ثم باعه قبل مجي الوقت ينقذ
بيعه في الهداية اذا استاجر شيئاً كل شهرين رهنهم صح العقد في شهر واحد
فاسد في بقية الشهر واذ اتم الشهر لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة ثم
في ظاهر الرواية يبيع الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر ويومها
يذكر القاضي الامام ظهير الدين انه في وقت الفسخ اختلاف المشايخ والقول
عليه انه يفسخ في الليلة التي يهل فيها الهلال ويومها الذي يليها وهو عين
الكذ كونه في الهداية وذكره في الجامع قال بعضهم له الفسخ في الايام الثلاثة الاولى
من الشهر الثاني وقال بعضهم لا بل في يوم وليلة من اول الشهر واختار المصنف
هذا القول وذكر القاضي الامام ظهير الدين في فتاواه قال بعضهم اذا اجر
شئاً ارضه كل شهر فلان يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر القابل اعتباراً بايام الخيار
وبهذا ليس بسديد قال الاستر وشيخه كتب من فوائد عين الدين محمد
الا اجره كل شهر بكذا فاما ثبت خيار الفسخ عند تمام الشهر اذ لم يكن
اجرة الشهر الثاني معجلة حتى لو كانت معجلة بان عجل اجرة ثلاثة اشهر لا يكون
لاحد هما ولاية الفسخ بقدر ما عجل ويكون الاستعجال منه والقبول من
صاحبه دالة العقد في الشهر الثاني والثالث الى تمام مدة التعجيل قبل
مد كونه شرط الحاكم فيطرفيه وفي فتاوى ظهير الدين البخاري اذا سقط
الخيار من الدار المستاجرة ان كان يرضى بالسكنى فليس استاجر الفسخ والا
فلا ثم اذا فسخ انما يفسخ بحضرة الاجرد دون غيبته وفي قواعد صاحب المحيل
واذا ثبت ان الاجارة وقت فاسد هل يؤمر الاجرد برد ما قبضه في الحال قال لا

حتى يصح وفي الآخرة الطويلة إذا آمن رجل ماله الآخرة يأمر بالإحرام من ان
 الآخرة وفي فاسدة أفعى صاحب المحيط أنه لا يصح هذا الضمان لأنه التزم المالك
 الذي تم بعد البيع وهذا لا يجب على الإحرام المالك بسبب الآخرة تكون الآخرة
 على الآخر من ماله ان المعوض بالآخرة العائنة مضمون ويدل الآخر ببعض
 لا بالعقد الكمال ما سادت هذا المال فلا يصح هذا الضمان وكذلك في البيع
 العائد بل يحل عليه العينة بعد الملاك قال القاضي الامام محمد بن المنصور
 هذا الضمان لان الآخرة وان وقع فاسد الا انه ضمن الكيل قال الآخرة
 في هذا الآخرة فانصرف هذا المال مضمون وان كانت الآخرة صحيحة مع الضمان
 اذا ضمن بعد انصاح الآخرة لان قبل الانصاح للمالك ملك الآخرة اجاءا
 حتى ان المسافر اذا اراد الآخر عن مال الآخرة قبل الانصاح لا يصح واذا كان ملكه
 لا يصح الضمان منه بعد وذكر في المستبصر انه يصح هذا الضمان وان لم يصف الى غيره
 الانصاح بل ذكر ما قبل هذا ان المسافر آخرة فاسدة حتى حصل المسافر
 لاستيعاد الآخرة المحملة وآدمات الآخرة مواضع منه من سائر العراء وذكر
 في آخر باب البيع العائنة والصحيح فيه من موع الجامع اذا استأجر عبد المحدث
 شهرا مائة ورطل من حمير وقبض العبد وعمل الآخرة ثم يقض الإحرام العقد يحكم
 القسادة له ذلك والمسافر حتى قبض العبد لا يسترد اذا الآخرة بلوميات العبد
 بعد موته امارة لا بد بطل البيع فساد الامر الى ما كان والمسافر امانة
 فكذلك امانة ولو عادت الآخرة والمسافر حتى قبض العبد حتى يستوفي منه الآخرة المدة
 له يدا مستحقا على المحل قال ولو كانت الآخرة فاسدة يدين كان المسافر
 على الآخر والمبلة يجب اليها ليس له حتى القبض ولا يكون احق منه من سائر العراء

لو كانت الاجارة صحيحة فتفاسخ العقد كان له حق الجحش في الحالين جميعا
 ولو فات الاجر فهو احق به من سائر الغرماء وذكر في هذا الباب ايضا مسألة
 البيع الفاسد فقال ولو كان الرجل على رجل الف درهم فاشترى منه تلك الدية
 عند ابيها فاسد او فضه باهر البائع ثم نقض البائع البيع ليس للمشتري
 ان يجلس العبد حتى يستوفي ما على البائع من الدين لان الدين ما وجب بمقابلة
 هذا الدين وحكما للفسخ بل كان واجبا سب آخر فلا يكون له حق حبسه
 لاستيفاء الدين فلو مات البائع وعليه ديون كثيرة لا يكون المشتري احق به
 من سائر الغرماء لانه لا اختصاص له به لان المبيع ان كان في يده وضمانه لهما
 ليست بيد مستحقة شرعا ولو كان البيع جائزا والمسئلة بحالها كالدخول في حبس
 المبيع لاسترداد الثمن ولو مات البائع كان هو احق به من سائر الغرماء والفرق
 ان المبيع الصحيح حصل الفسخ عند قبض البائع الثمن وكان للمشتري حق حبس
 المبيع لاسترداد الثمن وفي البيع الفاسد حصل الفسخ قبل قبض البائع الثمن
 فلا يكون له ذلك بانه وهو انه متى باع العبد بما عليه من الدين بيعا صحيحا
 فقد وقع البيع بمثل ذلك الدين لا بعينه والبيع الصحيح يوجب المالك بنفسه
 العقد فقد ملك البائع في ذمة المشتري مثل ما للمشتري عليه فيلقيان
 قضايا وصارا قاضيا للثمن بحكم المقاصة فاما البيع الفاسد فلا يملك البائع
 شيئا في ذمة المشتري فلا يصير قاضيا للثمن بحكم المقاصة والله اعلم وذكر في
 هذا الباب ايضا بعد مسئلة البيع مسئلة الرهن فقال ولو ان رجلا اخذ
 من رجل رهنا فاسدا بان رهن منه نصف داره شائعا او نصف عبد على ان
 تقرضه بهذا الرهن الف درهم فقبض الرهن واعطاه الالف فاستمى بذلك

المرء المال فيرضى الرهن بحكم الفاسد فظهر من ان يحبس المرء حتى
يسوفي الدين الذي رهن به لان المرء من اعم استغناء الدين على المرء
مقابلته الدين الذي اقضه فكان له حق الحبس لاستيفائه كراه البيع وكما
في الرهن الصحيح اذا انقضى الرهن فلو هلك الرهن في يد المرء من بعد
الفسخ بذلك بالاول من قيمته ومن الدين لان هلاك الرهن بطل الفسخ
فعاد الامر الى ما كان والمرهون كان مضمونا بالاول من قيمته ومن الدين
فكذا هذا ولومات الرهن وعليه ديون كثيرة فالمرء من اجب به من سائر
الغرماء حتى يشترط فيه ان له على المحل يد مستحقة عليه ما ذكرنا قال هذا
اذا كان الرهن الفاسد بمقابلته الدين فلو كان الرهن بدين على الرهن
قبل ذلك والمسئلة محالها لا يكون المرء من حبس المرهون حتى يسوفي الدين
كما في الرهن الجائز بدين عليه فله اذا انقضى الرهن لا يكون للرهن حتى
الحبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما انه ما استغنى مالك اليد بمقابلته
مدا المال فلا يكون له حق الحبس لاستيفاء مال وجب بجمعه اخرى فان
مات الرهن وعليه ديون كثيرة كان هو اسوة للغرماء لانه ليست له على
المحل يد مستحقة على ما ذكرنا فلو هلك ذلك من يد المرء او اقام ولد كان
للمرء ان يأخذ ذلك الرهن في الوجهين جميعا لان رهنه ما يطل بخلاف
ما تقدم لانه فاسد غير باطل وذكر في المحط كل حكم ثبت في الرهن الصحيح
وهو الحكم في الرهن الفاسد هكذا ذكر في الجامع وشرح القندوري وذكر
المرء ان المبيع من حكم الرهن الفاسد لا يتعلق به الضمان والمقبوض
بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لا لاجتماع ولا تنكاه المدا

في بيان التصرفات الفاسدة وفي الرهن الفاسد وهو رهن المشاع للرهن
 ان ينقذه كالبائع الفاسد ولو هلك في يد المرمي يملك امانة عند الكرمي
 وفي الجارية ما يدل على انه كالرهن الجائز المعلق عن ابي يوسف رهن من آخر عبدا
 قيمته. فان بالنسبة الى ان المرمي ضامن للفضل فانه رهن فاسد ذكر في آخر
 الفصل الثالث من رهن المحيط والفاسد من الرهن عما يكون معتقدا لكن بوصف
 الف. اذ كالفاسد من البيوع بشرط انعقاد الرهن ان يكون الرهن ما لا مضمونا
 والمقابل به مال مضمون ففي كل موضع كان الرهن ما لا والمقابل به مضمون الا
 انه في كل موضع شرط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفاسد
 لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن الا اولى يكن المقابل به مضمونا
 لانعقد الرهن به اذ لا ينعقد في المحيط وذكر في رهن الجامع ولو كان الدين
 بالدين بالرهن مضمونا ظاهرا فحكم هذا الرهن حكم الرهن الصحيح حتى يهلك بالاقط
 من قيمته ومن الدين حتى لو اشترى خلا واعطاه بالثمن رهنا لثنتين انهما خرا
 لو اشترى شيئا من مد بوجه واعطاه بالثمن رهنا لثنتين انهما مبيعة فانه
 يملك مضمونا وكذلك لو اشترى عبدا ورهن بالثمن فثنتين انه حر او استهلك
 شيئا من مد بوجه لا انسان واعطاه بقيمتهم رهنا لثنتين انهما كانت مينة وقد يملك
 الرهن فانه يعزم الاقل من قيمة الرهن ومما رهن به ولو استاجرنا بجهة او مبيعة
 واعطاهما بالاجرة رهنا فملك في يد هاهنا يملك امانة وفي رهن فتاوى قاضي خان
 ولو اشترى مسلم خلا واعطاه بالثمن رهنا فضاء الرهن في يده ثم ظهر انها
 كانت خرا لا يضمن المرمي الرهن ولو اشترى عبدا ورهن بثمنه رهنا فضاء
 ثم ظهر انه كان خرا لا يضمن المرمي شيئا لانه رهن باطل والاول فاسد وفي

فتاوى الديارى اذ ارقت سلم من مسلم شتر وملك الرهن عند المير
لا يعلق الصمان بهلاكه وهذا الرهن باطل ويكون امانة عنده وله ان يسترد
الرهن فان ملك لم يكن لكل واحد منهما على الآخر شتر وهكذا الحكم اذ كان
الرهن مسلم والراهن كافرا فالرهن باطل والراهن ان يسترد وليس للرهن
شئ ولو كان كافرا من قال هو الصحيح بما يبرها ويملكه مثل الحكم وبعثها ان
استرد وملك بما يبرها لو ملك وفيها انصار والرهن نفس الحجر من المير
لمسلم اذ مى او نفس الحجر باطل وفيها انصار لو استرد شيئا من رهنه
واعطاهما رهنه كان باطلا لا بها لاسعس وانما يجب مستلها في الدقة والرهن غير
مضاف الالة الدقة ذكر الفاضل الامام طهير الدين في رهن فتاواه ذكر شيخ الاسلام
حواهر راده رهن الاعيان باطل مصحوبة كاتب الاعيان اذ غير مصحوبة بال
شمس الائمة السحر رهن الاعيان على ثلاثة اوجه احدها ان الرهن
امانة كالودعة وكل شئ هو امانة وانه باطل ولو ملك في يد من ليس
بملك امانة ولو ملك بعد المحس ملك مصحوبة عليه والملك الرهن بعينه
هي مصحوبة سعيها كالمعصوب وايه صحيح بان ملك الرهن في يد من ليس
بالعين لا يصير مستوفيا للعين ونفهم الاقل من يملكها ويملكها رهنه ويسمى
العين ولو ملك العين قيل الرهن مله ان يحبس الرهن بصل العين واذ
الرهن قبل استبقاء الصمان صار مستوفيا للصمان اذ كان في قبضته وفيه
الرهن بعينه هي مصحوبة بعينها كالمبيع في يد الساع وايه لا يجوز قال في كرم
في كتاب الصررف ان المشتري اذا احل من الساع رهنه بالمبيع جاز وان
حيث يفيض المبيع فان ملك في يد من قبض المبيع ملك بالاقل من قبضه

قيمة المبيع ولا يصير قابض المبيع بهلاكه وله ان يقبض المبيع اذا اراد منه وعليه
ايضا ضمان الاقل بهلاك الرهن في يد ولو هلك المبيع قبل القبض والرهن
فان لم يطل المبيع بهلاك المبيع قبل القبض وعلى المشتري ان يرد الرهن ولو هلك
في يده قبل الرد فعليه ضمان الاقل للبائع ولا يبطل ضمانه بهلاك المبيع
وبطلان البيع وذكر في رهن العيون ان الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها
جائز كالمقصور والمنزوح عليها ونحو ذلك وذكر في الاصل واذا اكل بنفسه
رجل واعطاه رهنا يد لك وقبضه الميراث لم يجز وكذلك الرهن بحاجتها
قصاص او بدم عمد لان الرهن يعتمد مضمونا يمكن استيفاءه من مال
الرهن وكذلك الرهن بالدرك باطل بخلاف الكفالة به وكذلك الرهن
بالشفعة وبالغاية وبالوديعة والاحارة باطل في بعضها عدم الضمان
وفي بعضها وجد لكن لا يمكن استيفاءه من مالية الرهن وفي فتاوى
فاضل خان استعار شيئا له حمل ومثونة فاحل المعير من المستعير رهنا برد
العارية جاز وان اخذ منه رهنا برد العارية بنفسه لا يجوز ولو اخذ رهنا
بالمستعير بالعارية لا يجوز قال وكذلك الرهن بدب الغار باطل المقصور بحكم
المادة الفاسدة مضمون هكذا ذكر في الفتاوى وفي مضاربة المحيط وذكر
الشيخ الاسلام خواهرزادة ان صور المادة الفاسدة كثيرة منها اذا وهب
لاثنين شيئا شتمل القسمة فاذا قبضت المالك لهما قبل القسمة
ويكون مضمونا عليهما وهكذا ذكر في فتاوى الصغرى قال وفيه وفي ذكر
في العدة والمادة الفاسدة مضمونة بالقبض اما لا تبطل الملك المقصور
له بالقبض هو المختار والاصل في الفاسدة كالمادة الفاسدة وفي فتاوى

أما في غير الدين وكرويهت نصف دار غير مقسومة وودع الدار إليه
بالحق الموقوف له ما وب لا يجوز بيعه وهو من الدين باع فيه لم تستطع ما قال وهذا
المسألة دليل على أن هبة المتاع لا يفيد الملك عند انتقال المبيع وذكروا
شمس الأئمة السرخسي ر ه مضاربة المبسوط ما يحال به هذا وقد ذكر
في واقعات الساطع أن هبة المتاع فيما يقسم لا يفيد الملك عند البيع
وفي طريقة بعض المشايخ أن في وجوب الضمان في الهبة الفاسدة في رواية
وكذا ذكر صاحب المحيط في قوله قال ثقة الموقوف هبة فاسدة إذا
الموقوف له على من يكون فيه روايتان في رواية على الواهب وفي أخرى على
للموقوف له بناء على أن الهبة الفاسدة قبل قبيل الملك إذا حصل الفسخ فيه
روايتان في رواية يفيد مكنون على الموقوف وقوله لا فسد كون على الواهب
ويستلزم كون الموقوف مسوماً ومرة في وقت الفسخ لأدب الهبة حتى لو وصفت
نصف الدار شيئا ما لم يسلم حتى وهب السقف الآخر وسلم الكل جاز كذا ذكر
القاضي طهبر الدس وفي باب البيع الفاسدة من ترجيح الشيخ الأسدي
أنه مكنون الشيوع في باب الهبة حالة القبض لصحة الهبة في حالة العقد لا يبيع
الجملة في الهبة الصحيحة قص وفي الفاسدة لا يكون مضاربة في ما ذكره
طهبر الدس والشيوع الظاهري لا يفيد الهبة ونفس الزهر والشيوع الظاهري
الهبة أبوجه وفي بعض الهبة شاعا أما الاستحقاق فانه يفيد الكل لأنه شيوع
معارن وياتي متأمل الشيوع في فصل على خلافه إن شاء الله تعالى في رواية بعض
المشايخ رحمهم الله الهبة الفاسدة يفيد الملك بالقبض وبه يبيع ثم إذا كتبت
الملك هل ينتت ولاية الرجوع للواهب فيما إذا وهب هبة فاسدة لذي رحم

محرم منه قال رحمه الله كاتب واقفة الفتوى وفرفت بين المحبة الصحيحة والفاصلة
واقفت بالرجوع وهذا الجواب مستقيم لان على قول من لا يرى الملك القبض
في المحبة الفاسدة فظاهر في قول من يرى فذلك ايضا لان المقبوض بحكم المحبة
الفاصلة مضمون على ما مر فاذا كان مضمونا بالمحبة بعد الهداية كان مستحق
الرد قبل الهداية فيملك الرجوع والاسترداد في فتاوى القاضى طهير الدين
في الشاغل يجوز وهبة المشغول لا يجوز والاصل في جنس هذه المسائل
ان اشتغال الوهب بملك الواهب يمنع تمام المحبة لان القبض شرط وانما اشتغال
بملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام المحبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا يجوز
ولو هب طعاما تجراب جاز وعلى هذا نظايره وفي الزيادات المنسوب الى القاضي ابى
جعفر وهب ذابة مسرحة وسلمها كذا لك لم تجر المحبة ومثله لو هب الحمام
او البسج بدون الدابة وسلمها كذا لك جاز لان الذابة تصير مشغولة بالبسج والحمام
والبسج والمحام لا يصير مشغولا بالدابة وعلى هذا الرهن واشتغال الموهوب
بملك غير الواهب هل يمنع تمام المحبة ذكر صاحب الحيلة الباب الاول من
مسئلة الزيادات انه لا يمنع فانه قال لو اعاد حارة من انسان ثم ان المستعير غضب
متاعا وضعه في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صح المحبة في الدار وكذلك
لو ان المعير هو الذي غضب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير
كانت المحبة تاممة وان شئت ان الدار مشغولة بما ليس بموهوب لما لا تكن مشغولة
بملك الواهب فهو المانع من تمام المحبة وكذلك لو هب دارا فيها من المتاع
او وهب حوائطا بما فيه من المتاع وسلمها الى الموهوب له ثم استحق المتاع فالمحبة
تامة في الحق والدار لان يد الواهب كانت ثابتة على الدار والمتاع جميعا

لا يمكن مطلقا وانما يسمى بالدين في ذمة المدينين وهو المانع من تمام الحبة وكل جواب عرفته في ذمة الدار والحوالي بما فيها من الشائع في الميراث في الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامها كالهيئة ذكرته المدة في كل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال ويبطل شرط التفاضل لان الربح فيه تابع للمال فتشترط بقدره كما ان الربح تابع للبذرة في المزارعة والزيادة انما يستحق بالتسوية وقد ثبتت بقية الاستحقاق على قدر راس المال وذكرته العدة والصغرى ان الشركة تبطل بعض الشرط الفاسدة ولا تبطل بالعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا تبطل الشركة وتبطل باشتراك ربح عشرة لاحد هما وان كان كلاهما شريكا فاسدا والظاهر انهما لا تبطل باكثر الشروط وذكرها في زيادة في اول المضاربة لا الشركات لا تبطل بالشرط الفاسد لان فيها معنى الوكالة والوكالة لا تبطل بالشركة الفاسدة فحرمي على اطلاقه ان الشركات لا تبطل بالشرط الفاسد كما ذكرته فتاوى الصغرى وذكرته كتاب الشركة اذا تفاوتا في المال وشرط ان الربح والوضعية نصفا فالشركة فاسدة قال مشايخنا رحمهم الله لم يرد محمد بن نفعوله الشركة فاسدة فساد العقد انما اراد به فساد شرط الوضعية وذكر محمد بن عده المستدلة في الامالي وقال الشركة جائزة وعلى هذا اذا شرط الوضعية على المضارب حتى تبطل الشركة لا يفسد المضاربة عند فسادها ذكرته في الصغرى وفي الشركة الفاسدة هل يحل اجر المثل للمعامل ذكرته شركة فتاوى الدتاري بهذا اللفظ دون ينكح اي شركه كروند كراس وكراس برامحتشد بحث لا يمكن التميز وبعض كراسها يكتن بقال في كند وبعض ان لا يكرس في ردد ومخرج مصطفي محمد بن محمد

می کند و سود آن مرد و طرف میان ایشان و بنیم این شرکت در دست می بود
 و این شرکت مال بود قبل له اگر این شرکت مال بود اگر این شرکت بدین کرایه
 مشترک یعنی خرید و باشد بتواند که بحصه شرکت سزاورد طلب کند قال
 لان اشترى بالکرا بيس المشتركة فقد عمل في شئ هو فيه شرك فلا يجب
 الاجر كما لو حمل المحطة المشتركة على حماره الى بيت شركه قيل له ان خلاف
 را و اضم خرید و باشد و کرایه باس مشترک بعوض داده قال غلام خرید را
 باشد و کرایه باس شرکت را صامن بود قبل له اگر عتق شرکت درست آمده
 باشد که چنانکه شرکت نر یا بسیم بوده باشد فسدت بعد ذلك لعنه هل
 يجب اجر المثل في هذه الصورة بحصة الشريك اجاب نعم لانه لم يعمل هناك
 محل مشترك لانه اشترى بالدرهم والدنانير وانها لا تعين في العقود فلم
 يرجل العمل في عين مشترك فتحت اجر المثل ذكر في الهداية ولا يجوز الشركة في
 الاحتطاب والاصطياد والاحتشاش وكذا في اعمار جميع المباحات وما اصطاده
 كل واحد منهما او احتطبه او احتشاه فهو له دون صاحبه لان الشركة
 شتمة معني الوكالة والتوكيل في اخذ المباح باطل لان امر الموكل به غير
 صحيح والوكيل يملكه بدون امره فلا يصلح نايبا عنه فان اخذاه معافه بينهما
 نصفان لا ستوائهما في سبب الاستحقاق وان اخذه احدهما ولم يعمل الاخر
 شيئا فهو للعامل وان عمل احدهما واعانه الاخر في عمله يان قلعه احدهما
 وجعه الاخر وقطعه وجعه وحمله الاخر فللعين اجر مثل حمله بالغاما بلغ
 عمل محمد رة وعند ابى يوسف رحمه الله لا يساوزه نصفه من ذلك وخرجه
 جلدن شرکت کردند یعنی ان يكون كالشركة في الاحتطاب والاصطياد ولو

اشتركا واحد هما بعل الاخر راوية يستحق عليهما والكسب بينهما بعمالم بصرى الشرا
والكسب كله للذي استحق وعليه اجر مثل البعل ان كان صاحب الراية
واذا كان صاحب البعل بملكه اجر مثل الراية لان المستحق استوفى متبعا بملك
الغير وهو البعل او الراية بفعل فاسد فيجب اجر المثل ذكره في شركة النعام
في الفأوى واذا اشتركا في الاخطاب والاحتشاش وخطا او لا يعرف يكون
بينهما فان اختلفا فالقول قول كل واحد منهما الى تمام البصف ولا يفتقر
في اكثر الامثلة وان اتفقا على شئ فالامر على ما اتفقا ولو اشتركا على ان
الحمار يقض الغلة ويكون بينهما يكون شركة فاسدة ولا اجر لحيلا
الحمار وللعاقل اجر المثل ولو اشتركا على ان يحمل على هذا الحمار من غير
ان يواجر فالشركة فاسدة وما اصاب العامل كانه له عليه اجر الحمار وله
دفع اليد المتعارفة على ان تقوم عليهم اربابها على ان يكون له بينهما
فاسدة والغلة لصاحبها وعليه اجر مثل العامل وفي فتاوى القاض
ظهير الدين ورجلان اشتركا في الصيد رجوا امر المعادن وعمار الحيات
الجوز واللوز والفسق واحد الحجر والكل والملح من الموضع المباح
فاسدة فان فعلا وخطا وباعا قسم الثمن بينهما على قدر ما اصابته المكة
والموزون بغير الكيل والوزن وفي غير المكيل والموزون يقسم الثمن على قدر
قيمة ما اصاب كل واحد منهما فان عمل احدهما واعانه الاخر في حين
اخذ كان للمعين اجر المثل على الخلاف الذي خروا ان اشتركا في الاصطفا
ولهما طين فاربلاهما فما اصابه الكلب يكون بينهما كما لو عساه شيكاه

من غير المالك لا يعتبر مع إرسال المالك وأن كان لكل واحد منهما كلب
 فأرسل كل واحد منهما كلبه فأخذ صيدا واحدا فهو بينهما وان اشترى احدا
 فهو لمن اشترى كلبه وان اشترى جميعا كان بينهما نصفين ولو كان لاحد هما
 بغل والاخر بغير اشتراكا على ان يواجر ذلك فما رزق الله تعالى من الاجر
 يكون بينهما كانت الشركة فاسدة ويقسم الاجرين هما على اجر مثل البغل
 وتنعبر كما في بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين ولو تقبلا احدا لمعلومة
 بالجر معلوم على ان يرلج البغل والبغير وحمل على البغل والبغير الذي اضافا
 عقده الشركة اليهما كان الاجرين هما نصفين لان سبب وجوب الاجر
 هنا التقبل وقد استويا في ذلك فان اجرا احدهما بسيرة واعانه الاخر على
 الحمل كان للذي اعانه اجر مثله على التفسير الذي هو الخلاف فيه ولو
 اشتركا في واحد هما دابة والاخر هو القوا كان اشتراكا على ان يواجر الدابة
 على ان الاجرين هما نصفان فهذه الشركة فاسدة على ما ذكرنا ومن دفع
 دابته الى آخر لبيع عليها البر او الطعام على ان الرجح بينهما كانت فاسدة
 بمنزلة الشركة بالعروض واذا فسدت كان الرجح لصاحب البر والطعام و
 لصاحب الدابة اجر مثلهما ولو اعطى بذر الفيلق رجلا يقوم عليه ويعلقه
 بأوراق على ان ما يحصل يكون بينهما فقام عليه بذل لك حتى ادرك الفيلق
 لرب البذر ولذي قام عليه قيمة الأوراق واجر مثل عمله على صاحب البذر
 وعلى هذا اذا فسخ البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين
 فما حدث فانه لصاحب البقرة ولذي اللب الرجل مثل العلف الذي علفها
 والجر مثله فما قام عليها وعلى هذا اذا وقع دجاجة الى آخر بالعلف ليكون

٤٩
البعض بينهما نصفين والجملة في ذلك ان يبيع نصف البقرة واجلسها من
ذلك الرجل ثمن معلوم حتى يصير مشترك بينهما فيكون الحادث بينهما
على الشركة هذه الجملة في قباوى القاضى ظهير الدين وذكر سيدنا اهل باصر
الدين ره ولعن قاتله ولعن من قتل موصا ظلم في شركة الجامع في الفتاوى بين
شيخ الاسلام ابى الحسن الرستغينى ره اذا دفع بقره بينهم سود وهو ان يكون
كل شئ من البقرة يحصل بينهما نصفين فهذا استيجار باجرة مجتمعة يجب
على صاحب البقرة ثمن الثمن واجرة الحافظ وكل ما حصل من البقرة من العجول
واللبن فهو له خلاف واما ما اتخذ من سمن او حادى او غيره فلا الشيخ الاسلام
ره يكون ذلك للحافظ وعليه البيت مثل الذى اتخذ منه قال السيد
ره عندي ان ذلك لصاحب البقرة لانه اتخذ باجر ثم ذكر جملة الجوارح كما
ذكرنا في قباوى القاضى ظهير الدين والشركة في العروض لا يجوز وادار الشرا
بالعروض والجملة في ذلك ان يبيع كل واحد منهما نصف عرض نصف
عرض صاحب حتى يصير كل واحد منهما مشترك بينهما شركة ملك ثم يعقد عقد
الشركة بذلك انشاء مفادصة وانشاء عيانا فيصير العرض راس مال
الشركة والعروض بعد ما صار في مشتركة يصلح راس مال الشركة وكذلك
اذا كان لاحد هادى راسه والاخر عرض يبيع ان يبيع صاحب العروض نصف
عرضه ونصف دراهم الاجر وينفادسان ثم يشتركان مفادصة او عيانا
رجالان لكل واحد منهما طعام على حدة فاشتركا عليها او خطاها واحدا
اجر من الاخر والشركة في هذا جائزه والتمس بينهما نصفان وذكر في موضع
اخر قسم الثمن بينهما على قدر قيمة الجيد والذى في قباوى ايضا واشتركا

ليفرض والقرآن في المحالين والتعاضد بالزمن والاحتياط لا يجوز أن ما اشتركو
 فيه لا يكون مستحقا عليهم ولا على أحد منهم وعلى هذا لو اشتركو في عمل الذي
 يستلزم لا يجوز أن لا يكون مستحقا عليهم ولا على أحد منهم قال رد المحتار في
 هاتين المسألتين بطلبه من والدي رحمة الله عليه وقع في زمانه وفي شركة شرح القاموس
 الإمام صدر الإسلام أبو اليسر لو اشتركا على أن يسألا من الناس أموالا على أن
 تارزوا الله تعالى فهو بينهما نصفان فذلك شركة فاسدة لأن الشركاء بالتكليف
 والسؤال باطل وفي فتاوى وما لا يجوز فيه التوكيل لا يصح فيه الشركة وكذلك
 لو اشترى كل واحد من رجلين مائة من الثياب وحفظ الضبيان وتسلم القرآن أو الكتاب
 اختار أنه يجوز ذكره العدة شرائط جواز المضاربة خمس أحلها أن يكون
 رأس المال دراهم أو دنانير الثاني أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً الثالث
 أن يكون المال معلوماً عند العقد حتى لا يفسد في المنازعة عند انقضاء
 الربح والعلم به بأحد الزوجين أما بالتسمية أو بالإشارة الرابع أن يكون
 رأس المال مسلماً إلى المضارب لا يدور المال فيه ولهذا قالوا أن شرط
 عمل رب المال مع المضارب فسدت المضاربة سواء كان المالك عاقداً أو
 غير عاقداً إذا شرط عمله مع المضارب لا يصح المضاربة وقد ذكرنا ذلك كالأب والوصي
 إذا دفع مال الصبي مضاربة وشرط عمل الصغير لا يجوز وكذلك إذا دفع
 شريك العنان إذا دفع مال الشركة مضاربة وشرط عمل شريك لا يصح المضاربة
 وإذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فإن كان من يجوز له
 أن يأخذ المال مضاربة بنفسه كالأب والوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة
 وشرط عمله بنفسه مع المضارب فهو من الربح جازت المضاربة كالصد

المأذون يدفع المال مضاربة بشرط عمله مع المضارب وان لم يكن عليه دين
فالمضاربة فاسدة ان كان عليه دين جازت المضاربة عند الحقيقة رحمه الله
والمضارب اذا دفع المال الى غيره مضاربة باذن رب المال بشرط ان يضمن هو
معه لو رب المال فسدت المضاربة وانما ضمن ان يكون نصيب المضارب من
الربح مملوفا على وجه لا يقطع الشركة ويكون الربح مشاعا بينهما ما خفي لو شرط
لاحدهما ادراسم سماء من الربح يفسد العقد لان شرط ذلك يقطع الشركة
بينهما فلعلنا لا يربح الاخذ القدر فيقطع الشركة في الربح والا حصل في هذا الزعم
كل شرط يوجب جهالة الربح او يوجب قطع الشركة كما في الربح فانه يوجب رد الشا
وغيره لك من الشروط لا يفسد المضاربة ويبطل الشرط كما شرط الوضعة على
المضارب عند الجملة في فتاوى القاضية طهري الذين وقد ذكرنا قبل هذا ان
الشركات والمضاربات لا يبطل بالشروط الفاسدة على الاطلاق يبطل الشروط
ولو دفع مال المضاربة على ان يبيع دار رب المال او دار المضارب كان جائزا ولو
شرط ان يسكن المضارب دار رب المال او رب المال دار المضارب فانه لا يجوز
فالقيد وري ينفى ان يكون هذا في الشروط لانه المضاربة كذا ذكر القاضية
طهري الذين وفتاوى رشيد الدين ولو دفع المال مضاربة بشرط ان يكون
مال المضاربة في يد المالك كل ليلة فسدت المضاربة لان عدم التخل
نفسد للمضاربة والمضاربة وان كانت لا يبطل بالشروط الفاسدة ولكن
هذا ليس من الشروط التي في المضاربة مع ذكره في حصة مضاربة الاصل
رجل له على اخيه دين فامر ان يضمن به مضاربة وقال عندك معك عند المضارب
بالمال الذي له عليك وانه ان تشتري ما يدلك من المتاع ويبيعه والربح بينهما

نصفان وقبل ذلك الرجل فهذا فاسد لأن الدين الذي عليه لا يصلح رأس
المال لكونه مضمونا عليه ومن شرط المضاربة كون رأس المال أمانة عند المضارب
وما اشترى فهو مشترك لنفسه وربحه له ولا شيء لرب المال عند ابتيغائه ربه
عند هبما ما اشترى وباع فهو لرب المال وبرى المضارب من دينه والمضارب
أجر مثل العمل لأن المضاربة ان فسدت بقى أجرة البشراء له بما عليه من الدين
وذلك باطل عند عند ابتيغائه ربه فيصير مشترى لنفسه وعند هبما الأمر صحيح
فيصير مشترى للأمر وقد اطهره في مقابلة عمله شيئا ولم يصح فيلزم رب المال
أجره كغيره له ولو كان الذي أمره بالشراء منه معلوما يصح الشراء للأمر بالإجماع
وهي مسألة كتاب البيوع ولو قال رب المال لرجل اقضض مالي على فلان ثم اعمل
به مضاربة ما ينصف جازبا لإجماع لأنه ما عقد عقد المضاربة في الحال لمحقق
بعد فوض المال والمضاربة عقد محتمل الإضافة للأزمان في المستقبل لأنه
توكل فيكنا ذكر في الأصل وذكر في فتاوى رشيد الدين رحمه الله ولو قال
لمدبونه ادفع الدين الذي لي عليك إلى فلان ليشتري فلان كذا ويبيع على
أن ما يحصل من الربح بيننا نصفان فدفع صح ذلك مضاربة لأن فلانا يصير
فابضاع رب الدين أو لا ثم يصير قابضا لنفسه بجهة المضاربة وذكر في باب
المضارب يضارب من الهداية المضارب إذا دفع إلى غيره مضاربة ولم ياذن له
رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يرجع فإذا
رجع ضمن المضارب الأول لرب المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله إن
عمل يضمن ربحه أو لم يرجع وإنما يضمن عند ابتيغائه ربه إذا يرجع لأن الدفع قبل
العمل أي دأب وبعد البضاع والفعلا لا يملكهما المضارب إلا أنه إذا يرجع فقد

انتبه له شركة في المال فيضمن كماله لو حلت له ثمنه قال وهذا اذا كانت المصارف
 صحيحة فان كانت ماسية لا يقص الاول وان عمل الثاني فربح لانه اجزى
 وله احرمت له ولا تثب الشركة وهذا يقص للمصارف الثاني من مقتضى ان
 لا يقص عند انصافه به وعند ما يقص سواء على اختلافهم في مودع المودع
 ويبدل المال بالخيار ان شاء من الاول وان شاء من الثاني وهذا ظاهر
 عند ما وكل لك عند انصافه به بين هذا وبين مودع المودع والفرق في
 المدانة ثم المال المدن نوع الى المصارف امانة لانه قصه بامر مالكة لا على وجه اللزوم
 والوسعة وان انصرف فهو وكل واد اربح فهو شرك واد انصرف فهو امانة
 اياه فاسد استوجب العامل احرمت له واد اختلف كان عاصا واد كونه الاصل
 وفي مقتضى مقتضى المصارف اختلفت حارة فاسد حتى لو عمل على ذلك لم يربح في العمل
 فربح وله احرمت عمله وليس له من الربح شيء وقد يجاور نصف الربح فيعمل
 بالاختلاف الذي امر به الشركة الفاسد وهذا المارح اما المارح بمحمد بالعملة
 ما منع لانه لا يمكن عند نصف الربح المعدوم وليس له من الربح شيء لانه
 احرمت له الجحش ان والماله على رب المال وان ادعى الجلال والصباغ والعول قوله
 مع مية والمال امانة في يده حتى لو عمل فيه المصارف وبلغ كله وله احرمت له
 بخلاف انصار والحياط وذكر الطحاوي الاختلاف فيه وقال بانه لا يقص عند
 انصافه به ويبدل ما يقص كما في الاجبر للشركة عند ما اذا كان الجلال
 يكثر التخرع والاصح انه لا ضمان عليه على قول الكل وعلى هذا يحتاج
 الى الفرق بين الاجبر المشترك وبين المصارف في المصارف الفاسد وذكر الجحش
 في الشرح ولو شرط في المصارف عمل رب المال فسدت المضاربة عمل او لا

ولو سلم راس المال الى المضارب ولم يشترط عمل رب المال ثم ان المضارب
استعان برتب المال في العمل او دفع اليه بضاعة فانه يجوز ذلك ولو دفع
المالك الى رب المال مضاربة فان المضارب الثانية فاسدة والاولى صحيحة
والربح بينهما على شرط الاول وذكر في الاصل ولو دفع اليه المال مضاربة
على ان يعمل له المضارب وعبد رب المال والربح بينهما نصفان لرب المال
نصفه وللمضارب والعبد نصفه جازت المضاربة لانه لما اذن لعبد ه
صار ما ذونا ويد الماذون يد نفسه لا يد مولاه فلا يمنع التولية التي هي شرط
صحة العقد وكذلك مكاتبه وابنته وابوه والكلام فيه ظاهر ولو اشترط
ان يعمل معه شريك عنان لرب المال فان كان المال من شركتهما يفسد
المضاربة لان عمل الشريك كعمله وذكر في باب ما يجوز للمضارب من مضاربة
الاصل واذا ابضع المضارب في المضاربة الفاسدة جاز ذلك على رب المال
لان المضاربة وان فسدت بقى وكل عامر والوكيل العام يملك ان يستعين
بغيره ويكون للمضارب اجر المثل فيما عمل المستضع لان عمله منقول اليه و
كل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء او بيع او اجارة او بضاعة او
غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب لانه انما
ملك ذلك في المضاربة الصحيحة لانه فوض اليه التجارة على العموم وفي قول
بحكم المضاربة الفاسدة والصحيحة سواء الا ان ذلك شريك من وجه وهذا
اجبر مطلق في جملة التجارات فملك هذه الجملة للعموم التفويض اليه ولذلك
لو قال له اعمل به براتك جاز له ما يجوز في المضاربة الصحيحة وفي المضاربة الفاسدة
لانفق للمضارب وفي مال المضاربة في السفر لانه اجبر وكذلك المستضع لانه

ممنوع كذا ذكر في المداية والفتاوى وذكر في فتاوى رشيد الدين وهو المصارف
الفاصلة النقية عليه لا مال المضاربة فلو اكل في الطريق من مال المضاربة
عقب له من اجر المثل وذكر في باب المصائب والعرض من الاصل واذا دفع
الى رجل كخطبة مضاربة على ان يشتري به ويبيع على ان ما رزق الله تعالى
فهو ينفق انفق من هذه مضاربة فاسدة فان اشترى وبيع او وضع فالج
لرب المال والوديعة عليه واختمان على المضارب وله اجر مثل عمله فيما حله
وكذلك لا يجوز المضاربة لساير العروض وبكل ما يكال وبوزن سوى الدراهم
والدينار والقوى على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في جواز المزارعة في الحجة
الناس ثم اعلم بان جواز المزارعة عند هاند ور على اصول ثلاثة وعلى شرائط
كما في الاصول فاحد ما ان المزارعة يعقد اجارة في الابتداء لانه استيجار العامل
بعض ما يخرج من الارض او هي استيجار الارض ببعض ما يخرج فريضه شركة
في الانتهاء لان مقصودهما من هذا العقد الشركة في الحاج ولا يجوز استيجار
البعض من الخارج لان هذا استيجار باجر مجهول فلا يجوز وانما عرف جواز
ذلك بالخبر ولم يرد حديث في استيجار البعض من الخارج والاصل الثاني
ان الحاج كله يحصل على ملك صاحب البذر لانه فله ملكه وصلاحه انما
يستحق بالشرط والاستيجار بازاء منافع الارض او بازاء العمل والاستحقاق
بالعمل او بمنافع الارض مشرق والاصل الثالث ان البذر اذا كان من قبل صاحب
الارض يجب ان يكون البقرض ويجوز ان يكون من قبل العامل لان في الوجه
الاول يكون مستاجر العامل للعمل فله رب الارض وذلك طاهر وفي الوجه
الثاني ضرورة مسئلة الله اما بالقسمة ولكل من البذر فاما العامل الا ان

منفعة من جنس منفعة كالأبرة للخياط حتى قالوا لو لم يشترط البقر على
ولكن شرط العمل عليه يكون ذلك شرط البقر عليه لأن آلة العمل على العامل
وإن كان البذر من قبل العامل فينبغي أن يكون البقر منه ولا يجوز أن يكون
من رب الأرض لأن البقر لا يصلح تبعا للأرض لأن منفعة يخالف منفعة الأرض
وفي المبسوط وإذا شرط البقر على رب الأرض والبذر من جهة العامل لا يجوز
المزارعة وروى عن أبي يوسف أنه يجوز وأما الشرايط السبع فأحد هاتين
المدة لأنهما لما انعقد اجارة على ما بيننا كان التوقيت من شرايطها وهذا جواب
الكتاب وعليه الفتوى وأكثر مشايخ بلخ رحمهم الله جوزوها على أول السنة
ودقت المزارعة في بلادنا معلوم فيجوز بدون بيان الوقت كالمعاملة إلا أنا نقول
لا يخلو عن الجهالة في بلادنا وإن كان دون الجهالة في بلادهم لأن الزرع الواحد
يقدم ويؤخر شهر أو زيادة بخلاف المعاملة الشرط الثاني الشركة في الخارج عند
حصوله على وجه لا ينقطع الشركة حتى لو شرط أحدهما لنفسه اقفر معلومة
أو ناحية متعينة من الزرع لا يجوز لأن هذا يؤدي إلى قطع الشركة لجواز أن لا
يصح إلا ذلك القدر والشرط الثالث أن نصيب من لا بد من قبله لأنه يستحق ذلك
بالشرط وذلك اجرة في الحقيقة فيحقه فينبغي أن يكون معلوما الشرط الرابع
بيان جنس البذر لأن الأجر بعض الخارج وأعلام جنس الأجر شرط لأن بعضها
أخرى الأرض فإذا لم يبين البذر أن كان من قبل رب الأرض يجوز أن كان من
قبل العامل لا يجوز إلا إذا ائتم بان قال على أن يزرعها ما بذ لك وما بدا لي ولو
لم يبين شيئا من ذلك حتى فسدت المزارعة فإذا زرعتها انقلبت جائزة حكما
لواستأجر دابة ولم يبين ما يحمل عليها لا يجوز أن حمل عليها شيئا انقلبت

حاضرة كذا قبل الشرط الخامس بيان من اليد من قبله لان البذر اذا كان
من رب الارض فانه مستاجر للعامل وان كان من العامل فهو مستاجر
للارض وعند اختلاف الحكم لا بد من البيان وقال الفقيه ابو بكر البجلي وان
لم يترك شيئا يحكم العرف ذلك وان كان العرف مختلفا فسدت المزارعة
الشرط السادس ان يكون الارض فارغة يمكن الزراعة فيها الشرط السابع
ان يحل رب الارض بينهما وبين المزارع حتى يقدر الزراعة فيحصل فها هو
المقصود من المزارعة واعلم بان المزارعة تبطل بالشروط الفاسدة بغير
المضاربة والشركة لان المزارعة تنقضي على طريقه الاجارة وبما تبطل
بالشرط الفاسد ثم كل موضع حازت المزارعة ولم يخرج الارض شيئا
لا شيء لو احل منها على صاحبه لان عند جوار المزارعة المستحق بعض
الخارج فلا يجب شيء اخر في المزارعة الفاسدة اذا لم يخرج الارض شيئا
فعلى صاحب البذر اجر مثل صاحبه ان كان صاحبه عاملا فان كان صاحب
رب الارض كان عليه اجر مثل العامل ارضه كالمضاربة الفاسدة و
هذا في جميع صور المزارعة الفاسدة لان الخارج ملك صاحب البذر لا
انه استوفى المنفعة بحكم اجارة فاسدة وكان عليه اجر المثل كالمضاربة
الفاسدة ثم يحجر المثل بالغاميا بلع ولا يقدر نصف الخارج وان
اخرجت الارض شيئا لان نصف الخارج مجهول وقت العقد وعلى قاي من
قول ابي يوسف روي ان يقدر نصف الخارج ولا يرد عليه اجماع
الارض شيئا على ما ينكره الاحتياط ومتى فسدت المزارعة فيما
اذا كان البذر من جهة العامل وشرط البذر على رب الارض يحل على العامل

اجر مثل صاحب الارض واجر مثل بقعة لانه مستاجر ارض صاحب البذر وبقعة بعض
 الخارج وقد فسدت فيجب اجر مثل الارض والبقرة متى فسدت والبذر من
 اطله والعمل والارض من اخر فالخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض
 والعمل لصاحب الارض والعمل والآصل في وجوب اجر المثل في المزارعة الفاسدة
 حديث الفدان وهو حديث معروف في كتاب المزارعة عن مجاهد قال اشترك
 اربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهم من عندي
 البذر وقال الآخر من عندي العمل وقال الثالث من عندي الفدان وهم اسم
 البتر كبحر الالة وقال الرابع من عندي الارض فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك
 لصاحب الفدان اجرا مسمى ولصاحب العمل درهم في كل يوم لانه كان اجر مثله
 والحق الزرع كله لصاحب البذر والغنى صاحب الارض يريد به انه لم يجعل له
 شيئا من الزرع بسبب الارض ولم يقض له شيئا من الاجر ايضا لانه لم يكن حاضرا
 اما الاشك انه يقض له باجر مثل الارض وعلى هذا القياس كل امر من هذا
 اذا فسدت يجب لصاحب العمل اجر مثل عمله ان عمل بنفسه او بعلمه انه
 او باجرائه او تقوم استعانة بهم بغير اجر لان علمهم منقول اليه وهذا قول الكل
 وهذا الحديث يدل على ان المزارعة يفسد بالشروط الفاسدة فان اجارة
 البقر ببعض الخارج واجارة البذر ببعض الخارج باطل واستيجار العمل ببعض
 الخارج او استيجار الارض به جائز فالسنة فيهما والحاجة تفسد التجوزها وهذا
 يدل على ان في المزارعة الفاسدة تلحق الخارج لصاحب البذر لانه حاصل منه
 وذكر في الفتاوى فعلى هذا اذا اخذ رجلان ارض رجل مزارعة على ان البذر من
 احدهما والبقر والعمل من اخر فسدت المزارعة والخارج لصاحب البذر وعليه

اجتر مثل صاحبة الأرض والحق مثل عمل الآخر بغيره ولو ذهب الزرع لا يضمن
 صاحب البئر البذر وعلى هذا كل ما لا يجوز إذا كان واحداً فكذا إذا كان اثنين و
 لو دفع بذر إلى صاحب الأرض على أن يزرعه فخرج فهو بينهما نصفان ففسدت
 المزارعة كما ذكرنا والخارج لصاحب البئر وعليه اجتر مثل الأرض وعمله آخر
 الأرض ولم يخرج وفيه بآثار شرط عمل العبد من مزارعة المخصر ولو كان البذر
 البقر من واحد والأرض من واحد والعمل من ثالث كانت فاسدة والخارج لصاحب
 البذر وذكرنا الفأري إذا كانت الأرض والبذر من واحد والبقر من آخر والعمل
 من ثالث لا يجوز المزارعة لأنها استيجار من البقر بعض الخارج ولم يرد له إلا
 بخلاف استيجار الأرض ببعض الخارج حيث يجوز لو ردد الأثرية ثم إذا فسدت
 المزارعة في حصة البقر ففسدت في حصة الأرض والعمل وإن وجد المفسد في
 حصة البقر لا غير وهذا ما بين يوسف ومحمد رحمهما الله أن الفساد إذا تم
 في بعض العقود عليه لا يفسد الكل كما إذا سلم حنطة في شعير ورئت لا تنفس
 السلم في حصة الرئت وفرق بين مسئلة المزارعة وعن مسئلة السلم والفرق
 أنهما فسد الاستيجارة البقر ووجب اجتر المثل لأن الأجرة في فسد
 اوجب اجتر المثل وأنه ذراهم أو دنانير والمزارعة في وجبت فيها الدرهم أو الل
 فسدت لأنه تغير مقتضى العقد وهو الشركة في الخارج ثم إذا فسدت المزارعة
 يكون الخارج كله لصاحب البذر وعليه اجتر مثل البقر لصاحب البقر واجتر مثل
 العمل لصاحب العمل وإذا دفع بذر المزارعة على أن الخارج بينهما نصفان فسد
 عند يوسف ومحمد رحمهما الله وكان أبو يوسف يقول أو لا خاذاً إذا فسدت
 يكون الخارج كله لصاحب البذر لأنه فناء ملكه ولصاحب الأرض اجتر أرض

وعنه ولعل ابا يوسف قاض هذه المسئلة على المضارب فيجعل دفع البذر بمنزلة
دفع الدراهم هكذا ذكر في المبسوط وفي سائر الفتاوى وذكر في الجامع الاصغر
عن ابي يوسف ر لو دفع البذر في حرازة بغير ارض حازت المزارعة وكان البذر
بمنزلة رأس مال المضاربة وقال محمد ر لا يجوز قال محمد بن سماعة يهيئ قول
ابي يوسف ر وانه حسن دفع ارضه لرجل يزرعها على ان الخارج بينهما نصفان
فالمسئلة على وجهين اما ان يكون البذر من العامل او من رب الارض وكل
وجه على ثلاثة اوجه ان سكن على شرط البقر او شرط البقر على العامل او على رب
الارض فان سكن فالبقر على العامل لانه آلة له سواء كان البذر منه او من
صاحب الارض لان البقر آلة العمل فيكون على من عليه العمل وان شرط البقر على
العامل يكون عليه ايضا بالطريق الاول وان شرط البقر على صاحب الارض
قد ذكرنا ان البذر اذا كان من قبله يجوز وان كان من قبل العامل لا يجوز
بدي عن ابي يوسف ر انه يجوز واذا شرط ان يرفع صاحب البذر بذره من الربيع
والباقي بينهما نصفان فسدت ايها كان صاحب البذر وهذا بخلاف ما
اذا اقترض رب الارض البذر من العامل كما يفعل ارباب الاراضي لان هذا
الاقتراض ليس بشرط في المزارعة ولا ايضا يودي الى قطع الشركة فان ما يخرج
يكون بينهما والبذر قرض في ذمة المزارع دفع ارضه الى اخر على ان يزرعها
بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا
فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين بحكم البذر وليس
للعامل على رب الارض اجر لانه يعمل في شئ هو فيه سريك فاما العامل
فيجوز عليه اجر مثل نصف الارض لصاحبها لانه استوفى منافع نصف

أرضه قبل ما تملكه فكذلك لو كان البذر ثلثاً من أجلها وثلثاً من الآخر
والربع بينهما عذر وبذرهما هذا فاسد أيضاً لما فيه من اشتراط المأخوذ
في المزارعة وكذلك لو جعل الربع بينهما نصفين فهذا فاسد أيضاً لو دفع
أرضه إلى انسان على أن يعمل فيها المدفوعة إليه ورب الأرض بينهما
هذا بذر بينهما نصفان على أن يكون الخارج بينهما نصفين فهذا جائز لأنه
يصير كأنه قال أزرع نصف أرضي بذر لك على أن يكون الخارج كله لك وهذا
جائز والأمر بزرع نصف أرضي بذر لي على أن يكون الخارج كله هذا جائز
وليس بمزارعة حتى يقال شرطت فيها المأخوذ وإذا شرط رب الأرض
يعمل مع العامل عبد رب الأرض على أن يكون الخارج بينهما اتلاً فاجاز كيف
ما كان سواء كان على العبد دين أو لم يكن لأن هذا استيجار العامل ببعض
ما يخرج وقد وجد التحلية بين الأرض وبين العامل لأن ملك يد عبد
ليس في يد المولى على ما عرفت وإن كان البذر من جهة العامل لا يجوز لأن
هذا دفع العبد والأرض مزارعة وإنما لا يجوز ولو اشترط رب الأرض عمل
نفسه مع العامل لم يحرم سواء كان البذر من جهة أو لم يكن عمل رب الأرض
أو لم يعمل لأن هذا شرط يعمل بالتحلية والخارج كله لرب البذر ويصح عليه
أجر المثل الآخر وإن استعان المزارعة برب الأرض أو بعبد لا يفسد
المزارعة ذكر الحاكم في شروطه إن المزارعة إذا فسدت تباع الزرع البذر
والآخر أجر مثله وإن لم يخرج الأرض شيئاً أو ما اجتمع في الأرض والبذر
أو العامل ثم تضر إلى حال من كان البذر منه فإن كان ذلك رب الأرض
طالب له ذلك وإن كان العامل طالب له فله رد البذر وإذا كان البذر من قبل

ثوب الارض وقال للمزارع اعمل برايت فدفن المزارع الى اخر مزارعة فان دفع
 الى الثاني باكثر من نصيبه لا يجوز دفعه الى الثاني ويبقى المزارع بين ربا الارض
 والمزارع الاول على الشرط وان دفع باقل من نصيبه يجوز وهذا بخلاف المصارفة
 فانه لو دفع المضارب الى غيره مضاربة على ان للثاني ثلثي الربح يجوز وان شرط له
 اكثر من نصيبه وفي مختلفات القاضي ابى العاصم العامري قال ابن ابي عمير
 سالت عليا الرازي عن الفرق بين المسئلتين فقال ان فيما تفرد محمد بن نصيبه
 بمصائل لو رجع عنها فمنها هذه المسئلة وفي المزارعة الحائزة والفاصلة الغلة
 امانة في المزارع ان ملكك لم يضمن وان استهلكها يضمن كذا سائر الامانات
 وكذلك في المعاملة الحائزة والفاصلة وكذا ذكر في باب الكفالة في المزارعة
 من المبسوط وفي فوايد حكيمة وفي المزارعة الفاسدة اذا قصر المزارع في سقي الزرع
 حتى هلك الزرع لم يضمن وفي المزارعة الصحيحة يضمن ذكر صاحب المحیط في مزارعة
 فتاواه المتفرقة دفع كرمه معاملة على ان يرد الكرم اليه بعد انقضاء المدة
 يوشاينده فهذه المعاملة يكون فاسدة لا يملك شرط لا يقتضيه العقد ولا
 لا يخل شرافه منفعة قلت وهو نظير من دفع ارضه الى غيره ليزرعها يوشاينها
 وفي الكتاب ان يرد لها مكره يات عند بعض مشايخ عراق وانه مفسد مذكور في باب
 الاجارة الفاسدة من الجامع الصغير وذكر في شهادات مجموع النوازل ان الصلح
 على الانكار بعد دعوى فاسدة لا يجوز ولا بد من ان يكون الدعوى صحيحة
 حتى يكون الصلح على الانكار صحيحا لا المدعى ياخذ ما ياخذ حتى نفسه يد لا
 ما يدعي او عين ما يدعي او بعض ما يدعي فلا بد من صحة الدعوى حتى يكون
 ثابتا في حقه وذكر القاضي ظهير الدين في شرحه الجامع الصغير في جواز

الصلح لاختلاف المسامحة في كتاب النكاح، به ذكره في كل حال العدة في
بيان المصنفات الفاسدة أن الصلح الفاسد لكل واحد منهما ولاية النفس
ذكر النكاح أبو الليث ر في صلح الميسور الصلح من المعلوم على معلوم جاز ومما
لا يشك ومن مجهول في مجهول باطل وكذلك من معلوم على مجهول ومن مجهول على
معلوم جاز وذلك بأن يدعى في داره نصيبا مجهولا فصاحبه على داره معلوم
فإن كان الصلح لقطع الخصومة والبراءة عن الدعوى والبراءة عن المجهول جاز
وكذا ذكر في باب الصلح في الدور والأراضي وفي صلح فتاوى الديناري الصلح
عن الأعيان المجهولة على مال معلوم لا يجوز بخلاف الصلح عن الحقوق المجهولة
لأنها قابلة للإسقاط دون الأعيان وذكر طهري الدين المرعشي ر في شرحه
إذا صلح أحد الورثة المائتين من التركة وفيها أعيان وعقار وعرض وجوهر
وامتعة والمدعى لا يرى ما في جميعها يد المدعى عليهم جاز الصلح عن
خلاف للتشافيع ر بناء على أن البراءة من الحقوق المجهولة جاز عند بارعنا
لا يجوز فقال أبو القاسم الصفار ر بناء على أن البراءة عن الدين المجهولة
جاز وما الصلح عن الأعيان المجهولة لا يصح لأن فيه معنى البيع وهو يملك
نصفه إياهم ولأن التركة لا تخلو عن دين فلو جاز هذا أدى إلى ملكة
الدين من غير من عليه الدين وأنه لا يجوز ولكن الأصح أن هذا الصلح
يجوز والبرهانه أنما تكون مانعة من الجواز إذا كانت مانعة من التشايع
الجهالة بنفسها فلا تكون مانعة وهي مانعة لأن التركة لا يملكها
الاستثناء عن التسليم وأما قوله أن التركة لا تخلو عن الدين فلو جاز
وبه لا يثبت التشايع لو اعتبر الوهم ما فيه عقد العام وذكر في صلح

في العتادي في مسائل الواقعات اذا ادعى حصة دار في يد الورثة فصالحه
اخذ من علي ان يكون له خاصة جاز قال وهذا دليل على جواز البيع في الجمهولة
• • • • •
بيع اذا ادعى دار لما ذكر المذاع عليه ثم اصطلحوا على ان يدفع المدعي
لقد ادبنا الى المدعي عليه وياخذ الدار هل يجوز هذا الصلح ذكر رشيد الدين
في باب دعوى الصلح من فتاواه في موضعين انه يجوز ولو صالح عن القرض
على بعضه الى اجل جاز المحط دون الاجل الا انكار كذا ذكره العتادي في صلح
المثولي عن الوقف واذا كان الصلح عن دعوى في الوقف نظري مسائل الوقف من
هذا المجموع ذكر في صلح الاصل ولو اشترى دارا فادعى الشفع الشفعة فصالحه
عين ان يدفع اليه دراهم ليسلم الشفعة جاز تسليمه ولا يجوز له ان ياخذ الدراهم
لان تسليمه الشفعة لا قيمة له فلا يجوز اخذ المال بشئ لا قيمة له وفي قوايد
صاحب المحط الآخر اذا قال للمستاجر بعد صلح الاجارة يك دينار بكذا وبطل
حق حبسك فاخذ الدينار وقال ابطلت فانه يبطل حق الحبس وللأجران ياخذ
منه الدينار لان هذا صلح لا عن اغنياء فكان في معنى الرشوة وهو نظير صلح
الكفالة والشفعة وجار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوع فان
في هذه الفصول كلها يبطل بحق ويرجع الدافع عما دفع في باب قص السلم من شرح
لقد وري الكفيل بالنفس اذا صالح على مال لا يسقط الكفالة في يصح عند
المال وهل يسقط الكفالة فيه روايتان ولو كان كفيل بالنفس والمال فصالح
شروط البراءة من الكفالة ما عسى يرى وفي صلح فتاوى الفاضل طهيري الدين
جبل اخذ سارقا في دار غيره فادان يد فعله الى صاحب السرقة بعد ما
خرج السرقة من الدار فصالحه على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا

اختلاف المسألة على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة
الغير فاشترى بغيره عن المخصوصة اذا دفع السرقة الى مالكها
تقبل في اوصالح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه
كله ويرد المال على سارب الخمر ولو قد طهرته بالزيت حتى رحت
في مال على ان لا يطالبه باللعان كان باطلا وعفوها بعد
طل وقيل جائز ولو قد فحشنا او محصنا فاراد المقتول فخذ
صالحه القاذف على مال على ان يعفو عنه فخطبنا الصلح باطل وقيل
سقط الحد ان كان ذلك بعد ما دفع الى القاضي لا يسقط وادعوا
يسقط وكذا لك رجل زني بامرأة رجل فسلم الزوج بك واذا جازي
قصاها من اوصالح احد هما على مال على ان يعفو كان باطلا وعفو
سواء كان قبل الرفع او بعده وتنتظر محسن هذه المسائل في باب القذف
باب الهبة والرهن والصدقة والبيع الفاسد من صلح الاصل في
الدين في ميناواه رجل اشترى دارا ودفع الثمن فقال له
من است قاذف الى كذا من المال لا دفع اليك ففعل لا يمكن من
لانه يصير مشتريا للكاظم منه بهذا المال ويصير مصلحا له
من حق ارمك كان له في هذه الدار وانما كان يصح الدفع في
رجل اوصي بعتة فخله لرجل ثلاث سنين والتخل بخرج من بعتة
فمر بصلح صاحب الوصية الورثة من وصية على درهم مائة
فمنهم على ان يسلم لهم وصية من هذه البعتة وامراءهم ولم يصح العمل
بتلك الستين الثلاث او اخرجت من البعتة اكثر مما اخطوه

فيها سبب الانهم صالحون من شيء مجهول لا يعلم ا يكون ام لا ولكني استحسن ان اجبر
 الصلح انما هو رجل يرى من وصيه على مال وهكذا ذكر المسئلة في باب الصلح
 من الوصية من صلح الاصل وفي الخط اذا صلح الورثة من الوصية قبل موت
 الموصي لا يجوز لان الملك يقع بعد الموت ولا يصح الصلح قبل وقوع الملك الصلح
 عن الموصي على اكثر من قيمته جازع عند ابي حنيفة خلافا لما سواء كان قائما
 او مستورا كما هو الصحيح من مذهبه وذكر الحاكم في روطه اذا صلح من الدوا
 او الثياب او القصب او الخشب يجوز الصلح على درهم اقل من قيمتها او اكثر
 لا يتغابن الناس فيه حالا وموجلا عند ابي حنيفة رده وعندهما لا يجوز في
 الفصل بما لا يتغابن الناس فيه واذا قال المودع ضاعت الوديعة او قال ردها
 عليك فهو مصدق في ذلك لكونه امينا فان صاحبه بعد ذلك على
 مال لم يجز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وفي الحاصل هذا المسئلة على
 ثلاثة اوجه احدها ان يدعى صاحبها عليه الاستملاك وهو مكره بار الصلح
 بالاتفاق والثاني ان يدعى المودع الرد والى ذلك المودع لا يدعى الاستملاك
 لكن يكذب فيما يقول فيه الخلاف كما ذكرنا والاصح انه لا يجوز الصلح والثالث
 لو قال المودع ردها او هلكت وقال المودع لا بل استهلكتها ثم صاحبه فيقول
 ابي يوسف اخر وهو قول محمد رحمه الله يجوز وذكر في باب الصلح عن الوديعة و
 الغارية من شرح الاصل فلو قال المودع بعد الصلح قد كنت قلت عند
 الصلح اني ردها اليك وانكر الطالب هذه المقالة عند الصلح لا يلتزم
 هذا القول عند محمد وعند ابي يوسف رحمه الله يسمع ذلك اذا قام اليه
 واذا دامها يرى من الصلح وان لم يكن له بينة له ان يحلف الطالب واقل

يقولون ان هذا ان الامر بما يقوله الطالب لان الصلح عن انكار صحته
لمية القول الصلح صحيح ظاهر ولكن مع هذا ان ابن ابي عمير اخذ منه غير حق
في استرده مثل قال وعلى قياس هذا يجب ان يكون الحكم في الصلح على
الانكار هكذا ايضا اذ ابن مغيبة يوجب فساد الصلح بعد ما صالح بن عيسى ان
ينقل حجة على ذلك هكذا نقلت عن خط الامام بن عيسى والراعي الخاص او
اذا قال ما تبى شاة او اكلمها البيع او سرت فصالحه ربا المغنم على درهمين
لا يجوز عند ابن حنيفة زه بمنزلة المودع وعند محمد زه يجوز حاصا كان الراعي
مستركا وعند ابي يوسف زه ان كان مستركا جاز وان كان حاصا لا يجوز
هذا في باب صلح العامل من الميسوط صلح الاصل اذا ادعى عبادة بكائه
فقال ذوالبيد هذا وديعة فلان او دعيه فصالحه بعد اقامة البيعة او قبل
مع الصلح لانه قيل اقامة البيعة خصم في دفع الخصومة عن نفسه وبعد اتمام
البيعة يدفع الخصومة عن غيره ولا يرجع على المصالح عنه لانه صالح بغير
ولو استوى رجل شيئا على ذلك الشيء او سقاه منه رجل فصالحه المشتري
مع ولو اراد ان يرجع بذلك على بائعه لا بعد لان الاستحقاق انشئت وانه
دفع ماله بوضاء فلا يرجع في الميسوط السيد ابي سفيان زه وقد كرهه ايضا رجل
على آخر عشرة دراهم وعشرة محاريم خطبة فوصافها منه من ذلك كله على المدا
عشرة زه ما وفارقه قبل القبض فانه يبطل العقد في قدر المدا زه لانه بعد
الخطبة وقد حصل فيه الاتفاق قبل القبض وكان دينان دين ودينين
الدين اذا كان المدا دينار صالح على مكيل او موزون مشارالته في المجلس
او البيت يصح ولا يبطل بالقيام عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجد

الافتراق عن دين دين ولو كان المكيل والموزون بغير عينه يبطل بالافتراق
عن دين دين وذكركم في الخط ولو كان لرجل على رجل كبر خطه فصالحه من ذلك
على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل الافتراق جاز وان تفرقا قبل القبض بطل
وان قبض خمسة وبنى خمسة ففرض الصالح في النصف وفيه ايضا اذا كان
لرجل على امر عشرة دنانير وعشرة دراهم صالحه من ذلك كله على خمسة دراهم
يجوز نفقها كان او نسية لان الاصل مال الزوان يصرف الجنس الى الجنس
فيكون مضاعفا عن خمسة دراهم بحصة دراهم ومبرئا عن الحصة الاخرى
وعن المشي الدنانير وذكرا الاسترو في رده ورايت في فصول الفقه له حض
المتقدمين من اصحابنا رحمهم الله اذا وجب لرجل على امر دين فصالح من ذلك
على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى افتراق لم يحجز ذلك الا في مسألة وهي ان
المرأة اذا صاححت زوجها من نفقها على دراهم ثم صاححت من الدراهم على كذا
مئتا من الدين في بغير عينه جاز وان لم يقبض وذكركم في باب الصلح في الدين من
المسوط لو كان لرجل على آخر الف درهم فصالحه من ذلك على دنانير مائة
ثم افتراق قبل القبض يبطل الصلح لانه صرف وان كان دفع عن انكار لانه
صرف في ربح المملو وكذا لك كل ما يكال او يوزن بغير عينه لان الطعام
منه فويل بالدراهم صار مبيعا وبيع ما ليس عند باطل ولو صالحه من
الالف على مائه منها وافتراق قبل القبض لم يبطل الصلح وكذلك كل
صلح وقع على بعض الدين وذكركم في الدين رده في الخصام ولو ادعى عبدا
في يدي رجل وصالحه من ذلك على دراهم او دنانير مؤجلة والعبد قائم
او هالك جاز اما في القيام فلا يدين واما في المال فلا في الواجب

هو القيمة ومن دراهم او در ناسر فقد صالح علي عن حقه وان صالح علي
طعام او غير من موحل فان كان العبد قائما جاز لا بد عن يدين وان كان
في الحكم بحر لانه دين يدين وان لم يكن فيه احد ان كان بعينه جاز وان
لم يكن بعينه ان دفعه اليه في المجلس قبل ان يفتي بالجاز وان ما رخصها
قبل قبضه لا يجوز قبل قبل عند اي حقة لانه روى عنهما ان من بيع
باليدين عند ثم غسده في المجلس لا يجوز البيع وقبل هذا قول الكافي يكون هذا
رواية عن اصحابنا رحمهم الله ان من باع شيئا بعير عن من الكيل والوزن
ثم غسده في المجلس ينقلب جائزا ويحفل الثمن في المجلس كالغبن علي
المعقد قلت وذكر في الحاضر المردود انه اذا باع مالا ليس ملكه بغير
حصلة وسئل في المجلس لا يجوز شرا الصحيح ولو غصب كحظته فالحاجة
منها وشروطها ثم بعته على دراهم موحلة جاز لانه عن يدين وكذلك الذي
والقبضه ومساير التورونات ولو صالحه على كيل موحل لم بحر لان المجلس
ياغفره ويحرم المساوان كان الطعام من ملكه بحر الصالح عن شي من هذا
نسبة لانه دين يدين من الا اذا صالحه على طعام من جلسته عداوته او اقله
موجلا جاز لانه عن حقه والحق جاز ولو صالحه على اكثر منه لم بحر ولا من
لانه نواز ذكر في بيع الحيط رجل له على اخر ملبوس او طعام فاسترى ما عليه
بدراهم وقرر قبل نقد الدراهم كان المعقد باطلا وهذا فصل في حقة
والناس عن غافلون فان العادة فيما بينهم ان من كان له على اخر حقة او شقة
وما اشبه ذلك فصاحبها اجل عن علي عند غلا الشرحط بالدراهم
فما لك وسموونه مما سئله كذا راها كرون وانه فاسد لكونه غير موحل

عن دين بلدين رجل ادعى دارا فصالحه على بيت منها او على قطعة منها لم يحسن
لا عند الانكار ولا عند الاقرار لان ما قضى عين حقه وهو على دعواه في الباطل
والوجه فيه اخذ الامرين اما ان يزبد درهما في بدل الصلح فيصير ذلك حوصا
بمحس حقه فيما يدعي او يلتحق به ذكر البراءة عن دعوى الباطل وان صالحه على دار اخرى
او على شيء اخر لا تفصل دعواه بعد ذلك ولو كانت دعواه في الدين فصالحه على بعض
الدين او على غيره بطلت دعواه بخلاف العين والمستثناة في المبسوط وفي صلح العدل
وفي شروط القاضي ظهر الدين قلت وذكر في المحيط اذا ادعى دارا في يد رجل
فاصلحا على بيت معلوم فهذا على وجهين ان وقع الصلح على بيت من دار اخرى
فلهذا على وجهين هو جاز وان وقع على بيت من الدار التي وقع فيها الدعوى فكذلك
الصلح جاز لان زعم المدعى انه اخذ بعض حقه وترك البعض وزعم
المدعى عليه انه فداء عن يمينه ثم لما جاز هذا الصلح صلح يسمع دعوى المدعى بعد
ذلك وتقبل بانه علم ما في الدار في الوجه الاول لا تقبل باتفاق الروايات لان
هذا داره باعسا رحائب المدعى فكذلك باع ما ادعى بما اخذ وفي الوجه الثاني
اختلفوا استباح رحمهم الله ذكر الامام نجم الدين النسفي في شرح الكافي انه
يسمع وهكذا كان سنة الامام ظهير الدين وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في
شرحه انه لا يسمع في نوع في الصلح عن دعوى العقار من النصل الخامس من
صلح المحيط وذكر في باب الصلح من الدين المبسوط رجل له على آخر كخطه فصالحا
بعد اقراره وانكاره على نصف كخطه ونصف كترشيعه الى اجل فالصلح باطل لان
في حق نصف كخطه استغناء وفي حق نصف كترشيعه مجاوزه وانه فاسد
لان يدعي كخطه بالترشيع ونفسه كله لانه فساد مقارن ولو كان الترشيع

لنفسه والحيلة تصرف عليها كان حارساً لأنه لم يد حل في نفسه معتمداً لنفسه وإن كان
الشعير تصرف عليه بأن قصده في المجلس حازوا أن فارقته قبل تحقق الشعور
بطل حصة الشعور لأنه فساد طارء وفي إحدى الروايات ^{بأن} قال الدين
تعالى ليس عندنا إله إلا الله إذا ترك الشعور في المجلس وإن كانت الحيلة
حاله أو موحلاً وقصها ولم يقصها لا يضر لأنه استبقاء لأمره وذكركم هذا
السبب أيضاً السلام إذا استدل بالسلام فيه كان ما لا يتم إذا فعل ذلك
كان السلام على حاله لأن الاستدلال لما لم يحرك كان وجوده وعند من غيره وفي
السلام العاقل كان له أن يأخذ به رأيهم ما دل له بذلك لأن راسخ في
السلام العقل الفاسد في يد الساج يكون بمرارة المعصية فصح استبدال الله
وذكركم باب الصلح عن العقب من صلح المتوسط ولو عيب كرحطة فصالحه
من ذلك على عيب كرحطة فهذا على وجهه إذا كان يكون المعصية مستهلكاً أو
قائماً بمصرته وهو ظاهر أو غيبته محال لا يعقب عليه مالكة ولا يحلوا ما كان
العاصب مقراً أو منكراً ما كان مستهلكاً حاد الصلح على عيبه ويكون استبقاء
لغير حقه وأبراء عن البقاء ولو كان قائماً ولكن عيبه أو أمهارة وهو غير منكراً
بحارة القضاء لأنه عملة إلى الله فصار صلحاً عملياً من الصمان طاهر وفيها
بينه وبين الله تعالى يكون باطلاً لأنه إن وقع الصلح على بعضه فقد أوجب بعض
أحقه وأسلت السأله من غير تأويل وإن وقع الصلح على حطة غير مارة من
المعصية قلنا فلا يخل فيه الروايات القضاء يكره له ما استفضل وإن كان
حاصراً بحيث يراة المعصية منه ولكن القاصد منكراً جاز الصلح في القضاء
أيضاً لأنه عملة إلى الله وقصائده وبهذا الله تعالى ما طلل لنا أمناً إن وجد

المصوب منه بيته على بقية المال الذي في يده قضيت له به لانا ما يجوزنا الصلح
 على بعض حقه على تقدير انه مالك فمضى وجد بيته وانبت به بها تسين بها انه قائم
 والصلح على بعض حقه في المكالات والموزونات باطل ولو كان الغاصب مقصرا
 بعقب الخطئه وهي ظاهرة في يد بقدر المصوب منه على قبضها فصالحه على
 بعضها على ان ابراء مما يميز الصلح قياسا وفي الاستحسان لا يجوز لانفاها
 على انه مبادلة وفيها رباؤا اذا اغصب الف درهم فصالحه على خمسمائة
 منها فهو على هذه الوجوه التي ذكرنا ولو صالحه في ذلك على ثوب ودفعه اليه
 جاز في الوجوه كلها لانه يكون مشتريا للثوب بالمصوب ولو كان المصوب
 عبدا او عرضا فصالح الغاصب المصوب منه على نصفه وهو مغيب عن
 المصوب منه والغاصب مقرا ومنكر لم يجز لان الصلح على نصفه اقرار به
 انه قائم بخلاف المكيل والموزون فان الاقرار بقيام نصفه لا يكون اقرارا
 بقيام كله لانه ينصوريه هلاك البعض دون البعض عادة واما الصلح للثوب
 فلا يكون هكذا عادة كذا ذكر في المبسوط وذكر في رحمهم الله في الخصال
 ان كل عرض او عبد غصب وهو مغيب فصالحه على نصفه فهو على هذه الوجوه
 ايضا وبين الروايتين تفاوت فاحتس فيعرف باجم من هذا انشاء الله تعالى
 ذكر الفقيه ابو الليث في الباب الاول من صلح مبسوطة واذا صالح شيئا من
 المال فلا يخلو من خمسة اوجه من وجه يحتاج الى ذكر المقدار فحسب وجه
 يحتاج الى ذكر المقدار والصفة وفي وجه يحتاج الى ذكر المقدار والصفة ومكان
 التسليم وفي وجه يحتاج الى ذكر الصفة والاجل وفي وجه يحتاج الى الاستشارة
 والتعيين اما الوجه الاول بان نصالحه على درهم او دينار او فلس لا بد

منه في الابواب الناس يبيعون ببيان الصفه تقع على التقدير الغالبه للسلطان
من واما الوجه الثالث اذ اصلحه على الشر او على شيء من الموزون او على
المكيل مما الاجل له ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر المقدار والصفه عند البيع
ولان هذا الانشاء له ثلاثه اوصاف جيد ووسط ووردي وليس بعضها
ياغلب من البعض عند الناس في سائرهم فلا بد من البيان ولما اخرج
الثالث اذ اصلحه على شيء من المكيل والموزون مما له حمل ومؤنة فيحتاج
الى ذكر المقدار والصفه بالاتفاق والى بيان مكان التسليم عند الخيفه روى
السلم واما الوجه الرابع بان يصلح على ثوب فلا بد من بيان الزرع والصلح
والاجل لان الثوب لا يصلح ان يكون ديناً الا بباب السلم والسلم عربى
وليس هذا كالكيلى والوردي لانه يجوز فيه السلم ويجوز فيه القرض فاد
بين الاجل يرد حكمه الى السلم وان لم يبين يرد حكمه الى القرض فاما الثوب الذي
يشتى ديناً في الذمة ليس له الاصل واحد وهو السلم فيرد حكمه اليه واما
الوجه الخامس بان يصلح على شيء من الحيوان لا يجوز الا ان يكون بعبه
لان الصلح من التجارة ولا يصلح كون الحيوان ديناً في التجارة ذكره باب الصلح
عن العيوب من صلح الاصل اشترى عبداً وقفه ونقذ الثمن ثم دخل عبداً
وانكر البائع ان يكون باعه وفيه ذلك العيب ثم جبا تحته البائع على ان يرد
عليه دراهم مستمأة حالة او الى اجل جاز ويكون هذا صلحاً عن الثمن الذي
وجب على البائع رده لانه دعم الشيء ان الوجه هو رد الثمن واحد البيع
الا انه بعد رده له لانكار البائع فيه كما لو بعد رد الرديت اخذ رطل
بعد رد المقيدر من ثمنه المشتمل على ثمنه صفات المقيدر لانه

براء من البيع صلومه رد الثمن بمقابلته ما أحسن مثله فثبت أن هذا صلح
 من الثمن فصار الصلح عن الدين هو بيع موحا أو مباح أو مباح من الحب على
 دينار فإن بقده قيل إن سفر قاحا دون مائة فستر فستر من الصلح لا
 يستبدل عن الدين أهم التي يجب رد مائة مقابلة ما أحسن مثله
 معجز المصنف والاقرار بالبيع وانكاره في ذلك سواء يريد به في موضع يكون
 متنع الرد فاما في موضع انكر الرد بالبيع في فصل الاقرار لا يكون صلحا عن
 الثمن بل عن حق الرد فيسقط حقه في ذلك بمال فيجوز كيف ما كان بما هو من
 جنس الثمن وبما هو من خلافه موحلا كان او حالا او كذا لك اذا صالحة على
 مكمل او موزون بغير عيب وان كان بعينه جاز لا أنه معنى الشراء بالدينار
 لو كان العبد قد مات عند المشتري او اعتقه وحدث به عيب لا يستطيع به
 الرد لان حق الرجوع بنقصان العيب ثابت في هذه الوجوه اما في موضع لا يكون له
 الرجوع بنقصان العيب لا يصح الصلح ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فصالحها
 على مال بئله لئلا لم يضر هكذا ذكر في بعض نسخ مختصر القندوري وفي بعضها قال
 جاز ووجهه ان يحصل زيادة في مهرها ووجه الأول انه بدل لها التركة التي
 ان جعل تركتها التي عوى منها فرقة والزوج يعطى عوضا من الفرقه وان لم يحصل
 الحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شئ مماثلة العوض فلم يصح ولو ادعى
 رجل على امرأة نكاحا وحى فصح فصالحه على مال بئله حتى يترك الدعوى حار
 كان في معنى البيع كره المنداية وذكر في آخر باب الصلح عن الاجارة والنكاح لطلبا
 من الاصل ولو ان رجلا ادعى نكاح امرأة وانكرت فصالحته على مائة دراهم على ان
 يبرأ من تزويجها الذي ادعى امرئته اذا قبل ويكون هذا خلعا في حق المدعى

من المال والرشوة عنهما فطعا بالساعة ملوا قيام بيعة على الكاح
يعني من لا يقبل لأب لا يقبل لأب ثمة في الجمع ويكن لك لو قال
أعطيتك مائة درهم على المتاركة أو على أهلك مري من دعوائه أو على أن لا تكاح بيني
وبيك وفي آخر فتاوى رشيد الدين به ادعى النكاح على امرأة ذات روح
أكرت وأمرت للذي هي في يده فتوسط المتوسطون حتى أختلعت مدبري المال
صلح بجناح إلى الاعتذار وإلى إبطال النكاح مع زوجها مال لا ولا صلح بصلح
الجمع لأب نكاحه لم يثبت فكيف يصلح الجمع فلم يثبت مدال الجمع وكان النكاح
على حاله صحيحا وفي صلح فتاواه مردى من ذكرى رادعوى كره صلح كره مدبر
على أن يمتنع من الدعوى قال لا يجوز هذا الصلح في صلح مائة قاسية حان به
ادعت المرأة أن زوجها طلقها مائة مائة وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم
على أن تترأس إلى الدعوى لا يصح وللزوج أن يرجع عليها بما أعطاه من البدل
ويكون للمرأة على دعواها وكذا إذا ادعت طلقا أو طلقتين أو حلافا من رشوة
حرمت عليه دعوى كره وانكر الزوج فصالحها على عشرة ديارين وحالها
على ذلك ودعت المرأة الديارين إليه ثم أقامت بيعة على الطلاق الثلاث
على تسرد ما دعت إليه كات واقعة الفسوى وذكر صلح الأصل أنها
تسرد مائة قال إذا ادعت على زوجها طلاقا مائة فصالحها على مائة درهم
على أن يطلقها واحدة مائة فهو حايث ويكون في زعم الزوج أن لا يخلع ويمنع
زعم المرأة وتدل المال لدفع طلبة فان أقامت بيعة بعد ذلك على ذلك
الطلاق وسهدوا أنه طلقها ثلاثا أو واحدة رجعت عليه بالتحمل الذي
أعطيه وخمس هذا في مسائل الدفء والشاقص وذكر في ما صلحوا

والعارية من الأصل امرأة استودعت رجلا وديعة كانت عندها لغيرها
تقبضها منه واستودعت آخر فقبضها منه فنقدت شئاً منها فقالت ذهبت
ولا أدري أينما أصابه وقال الأندري ما كان في وعائك غير أنك دفعت اليها
مئة أعلم تغتصبه ورددناه عليك فصالحهما من ذلك على شئ قال هي ضامنة
لصاحب المتاع قيمة ذلك لأنه ليس للمودع أن يودع في حق أودعت وضاع في حالة
الاستوداع شئ فقد صارت مضطربة لما فقدت من المتاع فتضمن والصالح فيما
بينهما وبينها حائز وإن لم تكن مالكة لأنها لما صارت ضامنة صارت خصماً
ولأن لصاحب الاسترداد لو كان قائماً فيكون لها حق التضمن وينظر تمام هذه
المسئلة في هذا الباب ومن استعار دابة العوفت فعتقت فقال المستعير
تعتقت شئاً وكذب به رب الدابة وهو مفر بالعارية فأنقذني المستعير منه
فصالحه صلى الله عليه وسلم وكذلك لو قال المستعير فعتتها ليك ولولم تدع الرهن عند
الصالح ثم ادعى بعد الصلح أني قلت ذلك قبل الصلح وأقام البينة عليه بطل
الصالح كما لو كان ادعاه ذلك ظاهراً ولولم يكن له بينة يخالف رب الدابة فإن بكل
سطل الصلح ولو خالف فالصلح باطل وهذا كله قول أبي يوسف ره أما على قول
محمد رحمه الله الصلح صحيح في الأحوال كلها وإن أنكر رب الدابة العارية وقد تفتت
الدابة تحت المستعير فصالحه صلى الله عليه وسلم بخلاف الأمان بغير المستعير بديلة
على العارية وأنه قال قد قلت قبل الصلح قد تفتت الدابة أو ينكل رب الدابة
عن البمين وهذا على قياس قول أبي يوسف ره وكذا لك الصلح عن البقاعة و
كل شئ أصله أمانة على قياس ما مضى من الوديعة والعارية قال فعلى قياس
هذه المسائل في مسئلة الصلح على الإنكار إذا بين بعد الصلح معني بوجوبنا

٥٠
 التسلح بعد ما صابح يبيعان بصيل دهن من قبل ذكر القاضي الامام ابو حنيفة
 الامام وسير ربه مات الدين واليهاد عليه من سائر اديان التماس احد
 المسلمين في الدين المشترك ادا صيب نصيب صاحبه لا يجوز وما ادى
 هذا الصمان يرجع منه مجلات ما ادا ادى نصيب صاحبه من الدين في العزم
 من غير سابقة الصمان فانه لا يرجع ما ادى وان بوي سببه في المدور و
 بوي ثناء مسائل الركبة من هذا المجموع ورايت حاشته نسخة من
 المتأخرين رحم الله احد الشريكين في الدين المشترك ادا صيب نصيب صاحبه
 فان كان لهما على رجل دين لا يبيع هذا الصمان وما ادى يحكم هذا الصمان
 الفاسد المصاحبه فله ان ياحده منه لانه قضاء على فساد يرجع عليه كما لو
 ادى بكفاله فاشيئة يرجع مما ادى وبطرح هذا اكل رجل مال الكفاية لم يرجع
 وضع هذا الوادي على الفساد ترجع ما ادى لانه حسب انه محور على ذلك فانه
 الممان وعمله لو ادى اسداء من غير سابقة الصمان لا يرجع لانه مسروح لهما
 ليد بالبيع لهما من الثمن للبايع عن المشتري لا يجوز ولو ادى يحكم الصمان ترجع ولو ادى
 حارة لا يرجع ذكر في حشر المحيط قال هشام بن سالم محمد بن الحسن قال لعبيد بن
 هذا المحور متاعا واما ما من لقمه فاعده قال محمد بن صالح قال لبيع
 فاستهلكه قال لا نصيب لانه حصص القس ولا تمس عليه لان البيع فاسد و
 مال ما يابعت من درهم الى مائة فاما ما من له فاعده فوما يباي وخسين
 وبعده واستهلكه حصص بيمه الموت وقوله اياها ما من له مخالف من قوله
 للهن وذكر في ما دون محصر الكفاية رجل قال لعبيد اذ وقع الى هذا الضع
 دراهم سبعة مائة على سبعة على ان قاس لها حتى اذ فاعطت له سبعة مائة

كان ضمنا على الكفيل ولو دفع الدراهم إلى الصبي وامر بان يشقها على نفسه ثم ضمها
 خال بعد الدفع كان ضمنا له باطلاً والمبسوط كقالة العبد باذن مولاه يجوز
 يؤجل العبد في الرق وسيد الرق وكقالة الصفيح لا يجوز وان اذن له ابوه وفي
 بواقي ان يحفظ الكبير البخاري كقالة للصبي لا يجوز قبل له الصبي محجور
 عن التصار لا عن المنافع بدليل الرهبة والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز قال لان
 الرهبة والصدقة يصح بالفعل وفعله معتبر فاما ضمها فلا بد من قول واقراله
 يرمي به وذكر في الاصل اذ كفيل على جمل جاز الضمان وبطل الجمل ان لم يكن
 شريطة اصل الضمان وان كان الجمل مشروط في اقل التار إلى الجمل والضمان و
 الكفالة باصر المكفول عنه انما يوجب الرجوع على الامر اذا كان الامر من يجوز اقراله
 على نفسه حتى لا يرجع على الصبي المحجور وان كانت بامره وفي العبد يرجع عليه بعد
 الفسخ ذكر في الصغيرة الكفالة بالمال يصح ان يكون المطلوب المال اثبت المدعى
 او لم يثبت وذكر فيها ايضا كفالة المكفول عنه في الكفالة المضافة كما في قوله
 ان عصبك انسان شيئا فانا كفيل ما نفعه جوار الكفالة وجهالة المكفول عنه
 في الكفالة المرسله غير باقده فذكر في الاصل وذكر شيخ الاسلام في شرح
 الجامع في كتاب الصلح ان من قال لغيره اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك
 فانا ضامن نسلكه فاحذ مالكه كان الضمان صحيحا والمضمون عنه مجهول ومع
 هذا يجوز الضمان وفي تهذيب القلاسي واخر كقالة شرح الطحاوي ولو قال
 ما ذاب لك على الناس او على احد من الناس فعلى لا يصلح كجهالة المضمون
 عنه وكذا لك لو قال ما ذاب للناس او لك احد من الناس عليك فعلى لا يصلح
 كجهالة المضمون له وكذا لو قال لو انتم لك مالك فاحذ فاحذ لا يصلح

المجامع في القتاوى وفي القصة لو قال ان عصب فلان ماله واحد من هؤلاء
القوم فانا ضامن صح ولو قال ان عصب انسان سينا فانا ضامن لا يصح وكذا
لو قال ان اكل انسان سبع وانلف ماله سبع فانا ضامن لا يصح وفي رواية
ظهر الدين استحق رهاذا قال لقوم باعيتهم مائة دينار فاني باين
بر من الاشئ عليه بهذا الضمان ذكر السيد الاجل ناصر الدين في الكفالة
المجامع في القتاوى الاصل في باب الكفالة ان الكفالة بالمضمون هو الذي مضى
الاسبب ضمنون مقدر وعلى الايقاع والمضمون له والمضمون عنه معلومان
جازت الكفالة بالاملاء هذا الكفالة بالدين والاعيان المضمونة كالعقار
والمنهر وبل الخلع في نكاح المرأة والمهر في نكاح الزوج وما شبه ذلك والكفالة
بالمبيع في يد الباع للمشتري يصح مادام قائما فاذا اهلك بطلت الكفالة وكذا
الكفالة بتسليم الاعيان التي هي امانة جارية مادامت الاعيان قائمة فاذا
فلك بطلت واما المضافة الى سبب مضمون نحو ما اذا قال ما ذاب لك على
فلان فهو على او قال ما ثبت لك على فلان من الدين فملى او ضمن ما يملكه
او اقرضه او ما استهلكه من ماله او قال ما نفع له على فلان فهذا الكفالة
صححة وان لم يكن الضمان ابتداء في الحال فجميع ما نفع له على فلان بعد
هذا الكفالة باخذ به ايماسا ينعى او قال ما نفع لك على فلان وما ثبت
بغير قضاء لا ياخذ من الكفيل لانه كفيل موصوف وهو ما يكون سونا في الضمان
ولو قال ما ياقت فلانا فعلى جميع ما ثبت له بالمباينة بعد هذا الكفالة
ياخذ به ايماسا وكذا لك لو كان مكان الذي او كذا او لو كان مكان ما
ان او متى اراد ان كان كفلا في المرة الاولى خاصة ولا يكون كفلا في المرة

وذكر في كفالة المختصر لو قال ما بعت فلانا من ثمن فاعبى فاسلم دراهم في طعام
او بايعه شعير من بيت قد لك كله على الكفيل وقولنا ان يكون مقدر والا فاف
حيث لو كفل بالقصاص او بالحد ود لا يجوز وكذلك الكفالة بالحد من نفسه
والخطاة بنفسه والقصاص بنفسه واذا لم يشترط عمله بنفسه جاز اخذ الكفيل
وبرجح اذا عمل على الاصل باجر المثل وقولنا المضمون له وعند معلومان قد
سبب معناه ولو قال ما بعت لك على هؤلاء فهو على صحة الكفالة وما ثبت له على
احد منهم ان شاء اخذ ذلك من الاصيل وان شاء من الكفيل ذكر في آخر شرح
الطحاوي وذكر في كفالة الذخيرة ومن شرط جواز الكفالة على الخصوص كون
للكفيل به مضموننا على الاصيل بحيث يجبر على تسليمه عن هذا قلنا ان الكفالة
بالامانات كالودائع واموال المضاربات والشركات باطلة لان هذه الاشياء
غير مضمونة لاعتينها ولا تسليمها واما الكفالة بتمكن المودع من الاخذ صحته
والكفالة بالعين العارية والمستاجر باطلة واما الكفالة بتسليمها ذكرتمس
الائمة المشيخية بان الكفالة بتسليم العارية باطلة وليس هذا بصواب فقد
نص محمد بن زاهد في الجامع ان الكفالة بتسليم العارية صحيحة والكفالة عن المرتهن
للراهن لا يصح سواء حصلت الكفالة بعين الرهن او برده متى قضى الدين
وكذلك الكفالة عن الراهن للمرتهن لا يجوز هكذا ذكر المشايخ رحمهم الله وذكر
القلندر في الكفالة للراهن بتسليم الرهن خاتمة وان ملك سقط الضمان في
الكفالة بسدل الكتابة لا يصح والكفالة بتسليم نفس الشاهد ليحضر مجلس
القاضي فيشهد لا يجوز قال ومن شرطه ان يكون المكفول به معناه والتسليم
عن هذا قلنا ان من نقل من رجل مائة دار معلومة او كراب ارض معروفة او

كغيره من ذلك فان كان يبرأ العمل مطلقا حازت الكفالة وان شرط على هذا العمل
 بعينه فان كفل بنفس العمل لا يجوز وان كفل بتسليم بعض التفاصيل حاز
 وكذلك لو ابرأه الى اداء الى بلد واحد عن المكارى كبلان كان كفل لا بل
 عبر عنها ما صنعت الكفالة بالنسبة ولا يصح بالحمد وكذلك لو كفل بتسليم
 رجل غائب لا يعرف مكانه لا يصح وذكر في باب من الضمان من متفرقات ما كان
 الجامع ربما المتاع اذا اخذ من المستعير او القاص كفيلا بالرد بغيره بخلاف
 الرد كالاختيل واذا رد يرجع عليه باجر المثل لقوله لان الكفيل يرجع على
 الاصل مثل ما ادى اذا كفل باجره ومثل اجر عمله ولو لم يأخذ كفيلا ولكنه
 اخذ به وكفالة فانه لا يجبر الوكيل على حمله اليه لانه يتبرع بخلاف الكفيل
 لانه التزام بالعقد وانما يصح الكفالة بالرد لانه كفل لشيء مضمون على المستعير
 والقاص لان العارية وان كانت امانة ولكن رد ما مضمون على المستعير
 بعد كفل لشيء مضمون بقدر الكفيل على ايفاءه فحازت الكفالة وذكر في
 الحد ايه واذا اكفل عن المشتري بالثمن حاز واذا اكفل عن البائع بالبيع لم
 يحز لانه مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة بالاعيان المضمونة بغيرها
 حازت كالمبيع بغيرها فاسد والمضمون على سؤم الشراء والمضمون على ما كانت
 مضمونة بغيره كالمبيع والمرهون ولا عما كانت امانة كالمستأجر والمستأجر
 ومال المضاربة والوديعة والشركة ولو كفل بتسليم المبيع الى
 المشتري او بتسليم الرهن الى الراهن بعد القبض او بتسليم
 المستأجر له المستأجر حاز لانه التزام فعلا وذاكرنا في الاصل في احكامه
 بعد الكفالة بالامانات باطل ولا حصار تلك الاعيان خارج ذكر ذلك

الكفالة بما لا يجوز من المختصر ولا يجوز الكفالة بشئ من الامساك وان
استهلكها فعقل ذلك من يد ه لا يلزم الكفيل شئ وكذا الكفالة بالرهن
والكفالة للولي بماله كرهوه في بنت مولاة وقد ابق والكفالة بتسليم الاضيان
المضمومة بمائة ولو ملك قبل التسليم لا يبطل الكفالة وعليه القيمة او
مثله ان كان مثليا وذكر في باب الكفالة بالاعيان منه ومن اشترى عبدا
وقد رتبته بايصة واخذ من البايع كفيلا بالعبد حتى يدفعه اليه فمات العبد
لم يكن على الكفيل شئ وفي كفالة الجامع الصغير لمحمد بن حريش الاسترويشي
انه اذا كفيل بنفسه الى قديم فلان وهو المطلوب يصح وان كان غيره لا يصح وفيه
ايضا روى هشام بن ابي يوسف انه اذا ضمن مهران امرأة ابنه على انه ان علمت ابا
او امراته قبل النكاح هو بري والضمان لازم والشرط باطل وفيه ايضا لو قال ان
وايضا بك به عبدا او افعلى المال لا يصح الكفالة بخلاف قوله ان لم او افك بد
عبدا وفيه ايضا اذا قال المطلوب للطالب ان لم او افك بنفسه على فعل
المال الذي تدعى فلم يواف لا يلزمه شئ لان لزوم المال في ضمن الكفالة ^{لنفسه} تا
لم يستثنى لانه لا يكون كفيلا بنفسه بخلاف الاجنبى لانه صححت الكفالة ^{لنفسه} بالغير
وفي باب الكفالة بما لا يجوز من المختصر لو كفل بعبد رجل ان ابن من مولاة
او كفل بداته ان انقلت منه او بشئ من ماله ان ملك لا يجوز وفيه
ايضا ولو دفع ثوبا الى قصار ليقتصره وضمن له رجل ان ملك فضمما به
باطل عند ابي حنيفة روى كذا ما اشبهه من الصانع وعلى قول من يضمنه
ما ملك عنده والكفيل ضامن له ولو قال ان افسده فانا ضامن له يصح
الكفالة بالاجماع لانه علق الكفالة بسبب موجب للضمان وكان ذلك لو قال

لجميع الدخول المودعة اذ اكلها من جميع القمار وكذا في
الامانات وفي بعض الكتب العسقة اذ اكل المسلم عن الذي بالخير للدين
قال في كتاب الكفالة انه لا يصح واو كانت الخمر عند المطلوب بغير
او غير غير ياد حكيم عن النفس لا جعفر المند والارادة اذ كانت الخمر في
عند المطلوب في قياس قول المحققين في صحة الكفالة لانه التزم بالكل
بنقل الخمر والمسلم يلزمه نقل الخمر الا يرى انه لو اجر نفسه لنقل الخمر فوجد
هذا والله اعلم الفاظ الكفالة ذكر في كفالة الذخيرة من قال لعبد الدين
الذي لك علي فلان انا ادمع البلب انا اسلمة اليك انا اقصيه لا يصح
ما لم يشكلم بلفظة يدل على الالتزام نحو قوله كفلت فميتت علي الا فكذلك في
فتاوى السيرة وكان ظهير الدين المرعشي اذ ان هذا الالفاظ من
لا يكون كفالة وان اذ هما متعلقان قال ان لم يود فلان مالك عليه فانا اذ
فانا اذ رفع يصير كفيلة وهو نظير ما ذكر في مناسك الفتاوى من قال انا
لا يلزمه شيء واذا قال ان دخلت الدار فانا انا يلزمه الحج اذ دخل ولو قال
ايحه تراي فلان است من بدم هذا بعد لا كفالة وبعض مشايخنا قالوا في قول
ايحه تراي فلا تست من جواب كويم ان هذا كفالة بحكم العرف وكان ظهير الدين
يفقه انه لا يكون كفالة وكذلك كان في قوله جواب مال توبر من او قال
لا اسلام على السعد روي
مال بومن ان هذا لا يكون
كفالة وذكر في العدة لو قال بدم هذا اضمن صحيح ولو قال قبول كدوم
الخلف المناخر من فيه قيل لا يكون كفالة وقيل ان اراد به الكفالة يكون

حالة وان لم يرد يكون وعد الاضمان ولو قال مرجه ترا برى ايد بر من لا يكون
 كفالة ولو قال مرجه ترا بر فلان شككت فيه هو على الاصح ولو قال ضمانت مالكي
 فلان ان قصه منه وادفعه اليك فهذا ليس بضمان وفيه تفرع باقى عن بعد
 في حصة اخرى بطريقه اخرى ولو قال يد رقيم فلان اكرهه فرد استوسليم كنم كفالة مطلقه
 لان قوله يد رقيم فلان اكرهه كفالة باسره قوله فرد استوسليم كنم لم يدخل في الكفالة
 بخلاف ما لو قال كفلت بنفس فلان غدا هكذا ذكر هذه الجملة في الصدقة
 فعلى قياس هذه المسئلة لو قال يد رقيم من فلان اكرهه كفالة طلب كنه استوسليم
 كنم يكون كفالة مطلقة حتى يسلم اليه قبل ان يطلبه منه يبرأ ولو قال مرجه
 كفالت كنى فلان اكرهه او يد رقيم قبل يسلم ان لا يكون كفالة قبل ان يطلبه
 منه وان المسئلة صدق كانت رافعة القنوى وفي فتاوى الدي باري اكرمال
 ثم يرد بان مروره من جواب كويم لا يكون كفالة ولو قال اكر فلان اكرهه ما
 يتوكل اكرهه من جواب كويم او قال تا ستواند كذا ردين من جواب كويم لا تصح الكفالة
 ولو قال نه نه اكرهه اكرهه من لا يكون كفالة قال زيرا كه عهد حيزى معاوم نيس
 في جميع اركان الكفالة في قولنا ان اشارة الى ان يلفظ العهد صحيح على ما سألناك
 بعد هذا في حصة اخرى بطريقه اخرى ذكر في الذخيرة ولو كفل بنفس رجل وسلمه الى
 الطالب وبرئ منه فلازم الطالب المطلوب فقال الكفيل دعه وانا على كفالتى
 من برهان يد رقتارى ام ففعل فهو لازم وهو كفىل بنفسه لوجود القول منه
 وهو ترك الملازمة فلو لم يترك الطالب فينتج ان لا يكون كفالا لان الكفالة
 لا تصح بدون قبول الطالب ولم يوجد ولو قال غل سبيل على ان اوفيت به لا يكون
 كفالة بالنفس استحسننا ولو قال على ان اوفيت به بصر كغلا وكذا الى قال

١٠
شأنه في فعله من لو قال يد رفق كذا فلا رافع وسأتم ارجال أو بدن فلان سرور
ويكون كذا كذا نفسه ولو قال استأنت لا يكون كذا ولو قال استأنت فلان
قال لا منه أبو جعفر ويكون كذا وكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وقال
الفقيه أبو الليث ولا يكون كذا ولو كان الصد والشهد كذا ذكر في الخبر كذا
الصغرى لو قال فلان استأنت أو استأنت منبت ما كذا بالنفس عرفان
من وعد غير بان يقضى دينه بان قال بانهم لا يجب ركن الوكيل الاتفاق
فصل الدين من ماله لا يجبر في الذخيرة لو قال للطالب ضمت لك ما على
فلان علي ان اقضيه منه وادفعه اليك قال محمد بن زهري ليس هذا على ضمان
المال ان يدفعه من عند الغاصب ان يقضاه ويدفعه اليك وعلى ذلك
معافا كل الناس لو عصب رجل الف درهم تقابلته القسوت منه فادان ان
تقال له رجل لا يقابلها فاما ضامن لها الضد مائة وادفعها اليك لم يرد له
وانت هذا الدين ولو كان الغاصب استهلك الالف وصارت ديناً كابر
مذا الضمان باطلا وكان على القاضيه وفي نوادر خديرة كذا في آخر كذا
فكر من بضاعت داد وكفت اكر وى خاسق كند در مال تو كذا بضاعت كذا
من در ضمان اتم وعهد او بر منست وارجحدين از مال من خاست كذا
وواجب است بر تو كذا يد هي اخص دعواه فقال نعم ولو قال اتم
وى خاست كند من در ضمان اتم لا يواحد المولى بذلك ويكون في رفق الغنى
وذكر في الحدة لو قال ان تقاضيته ولم يعطك فاما ضامن فبات قبل ان يقضاه
بالي الضمان ولو قال ان عجز عنك عن الاداء فهو على العجز يظهر بالحسن ان
حسنه ولم يرد له الكفا وفي فتاوى ظهر الدين ولو كفل بنفس رجل على

من باب تسليمه سلمه اليه فان لم يسلمه اليه فليده ماله عليه فوات
 المكفول بالتفسير والمطالب المكفول له الكفيل بالتسليم حيث يخرج عن التسليم
 لزوم المال قال رد كان والذي رحمه الله يقول لا رواية له من هذه المسئلة وينبغي ان
 يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت غير صحيحة لان المطالبة في
 وضع الرجاء يكون ولا رجاء بعد الموت فلم يكن المطالبة صحيحة فلم يوجد
 شرط فلا ينتج الكفالة بالمال ولو قال ان لم يعطك فلان ماله عليك فانا
 ضامن لك قال انما يلزمه المال اذا تقاضاه فقال لا اعطيتك او بموت المطلب
 قبل ان يتقاضاه وذكر فيها ايضا اذا اراد انسان ان يكفل بنفسه انسان يصير
 كفلا اصلا فالحيلة فيه على ظاهر الرواية ان يقول الكفيل عند الكفالة
 كفلت بنفس فلان الى شهر علمي لا اكون كفلا بعد الشهر فانه لا يصير كفلا
 اصلا لانه لا يصير كفلا بعد الشهر لغيرها اصلا فيما وراء الشهر ولا يصير
 كفلا للمال في ظاهر الرواية لانه اذا كفل الى شهر يصير كفلا بعد الشهر
 فاذا كفل الى شهر علمي ان لا يكون كفلا بعد الشهر لا يكون كفلا اصلا
 وفيها ايضا اذا كفل بنفس رجل ثم ان الطالب اقترانه لاحد له قبل
 المكفول بنفسه ثم اراد ان ياخذ الكفيل بنفسه له ذلك ذكر القاض
 الامام ابو جعفر الاستروشي في باب نكاح الامة بتزوج عليها ولا
 يفسد النكاح من الزيادات الاستقراض الفاسد بقيد الملك حيث
 ما يوجب القرض الصحيح حتى لو استقرض دارا وقبضها ملكها او كان
 في ساير الاعيان ويجب القيمة على المستقرض او رد هذه المسئلة
 في تحرير مسئلة اخرى وهي ما اذا امر انسانا بالشيء الذي لا غل فيه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

يستقرض بشرط ان يعبر فيه ايضا في القدر او يقرض ثم ان المستعير اجره من غير
 شيء معلوم وانقصت الدابة في يده اى بشئ يجب قال غده اجارة فاسادة
 لانه يجب ان كان اللفظ لفظا غير الاجارة لان معناه واحد ومن استاجر ايا
 فاسادة له ان يواجر من غيره كالمشتري شراء فاسدا له ان يبيع وفي حق الثالث
 يكون جازا فيجب للمعبر على المستعير اجر المثل وله على الثالث المسمى قال
 وهذا اذا لم يبين للمستعير انه من يستعمل فاما اذا عين واجر من آخر وهو
 ليس مثله في الاستعمال ليس له ذلك ويضمن النقصان اما في الصورة
 الاولى فلا يضمن وذكر في آخر عارية الجامع في فتاوى قاضي استقرض ثورا
 باعار عليه ^{الاستعارة} لا يضمن لانه استعارة وذكر بعضهم ان استقرض
 الحيوان يبيع ويجب الضمان قال السيد الامام ابو القاسم ره ان كانوا يتعارفون
 في لفظ الاستقراض الاستعارة والجواب هو الاول وان تيسر فواض لفظ
 الاستقراض ان يتمكن من بيع الثور وانفاقه يضمن وذكر في آخر الفصل الثالث
 من عارية المحاوى استقرض ثور بشور يعني استعار ثورا يستعمله يوما للعبه
 ثوره ايضا فهلك ثور المارة في حالة الاستعمال لا يضمن وما ذكر في الجامع ان
 استقرض الحيوان مضمون ليس هذا انما ذاك ان يدفعه حيوانه ليستهلكه
 فيستفيع به وذكر في الفتاوى معاوضة البقر والثيران في الكداس لا يجوز لانه
 معاوضة بحسنه وانما باطلا بخلاف ما لو اعطى البئر لبأخذ الجمار حيث
 يجوز لانه معاوضة المنفعة بالمنفعة لا من حسنه ذكر في بيوع غريب الرواية
 استقرض الكاعل يجوز وكذلك استقرض الجوز ومرض الحمار يجوز في الواحل
 والاضيق عدل وما زاد لا يجوز لا عدل ولا وداوذكر في فتاوى القاضي الامام

في الذي مره لا يجرى من الحيرة الذي عيش البصيرة وروعه عند ما يحور
وزيلا بعد ما وصل بيوم والى الثلاث عداد ولا يجوز في الزيادة وذكر في
كفالة الواقعات اذا اقرض على ان يكفل فلا ناجاز حاضر اكان او غايب اكلت الم
يكفل ولو باع على ان يعطى كفلا لا يجوز ان يكون الكفيل حاضرا وذكر في ما
ولو اقرضه على ان يكب له به الى بلد كذا لا يجوز وان اقرضه بغير شرط
وتب له بسخة الى اخر كان جائزا وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ذكر في كفالة
الجامعية الفنادي ولو بيعت رجلا يستقرضه الف درهم فاقرضه فباعه في ذلك
ان قال الرسول ارض فلانا المرسل في المرسل وعلى الضمان ولو قال
الرسول ارضني لقلان المرسل فاقرضه فباعه في يد المرسل فاحتمل
ان التوكيل بالاقراض جائز وما لاستقرض لا يجوز والرسالة بالاستقراض
جائزة ولو اخرج الوكيل بالاستقراض الكلام صحيح الرسالة نعم القرض للامر
وان اخرج صحيح الوكالة بان اضاف الى نفسه يصير مستقرضا لنفسه و
يكون ما استقرض عن الدين اياه له وله ان يبيعها من الموكل او دفع الموكل اليه
شيئا البرهن بصير الوكيل ارضا بدنه ولا يصير ارضا للبرهن للرهن لان دفع
الرهن كان باعرا ونعم هذه المسائل ينظر في المغنل الخامس من وكالة الد
وفي فتاوى ناصية خان رة في كتاب الصرف ولو بيعت بكتاب مع رسول الرجل
ان ابعث الى كذا درهم اقرضك على فبيع مع الذي اوصل الكتاب رة
ابو سليمان عن ابي يوسف رة انه لم يكن ذلك من مال الامر حتى يصل الي
ولو ارسى اليه رة لا وقال ابعث عشرة دراهم فضاقتال بعة رة
مع قبوله كان الامر ضامنا اذا اقرض رسول له فضاقتال فيها ابا قال لصير

سمرض من فلان عشرة دراهم فاستقرضها المأمور وقضها وقال دفعتمها إلى
 الأمر ومحمد الأمر ذلك فإن المال يكون على المأمور ولا يصدق المأمور
 على الأمر وفيها أيضا رجل استقرض طعاما بالعراق فأخذ صاحبا القرض
 بمكة قال أبو يوسف رحمه الله عليه قيمته بالعراق يوم اقترضه وقال محمد
 رحمه الله عليه قيمته بالعراق يوم اختصما فيه وليس عليه أن يرجع منه إلى العراق
 فيأخذ طعامه ولو استقرض من رجل طعاما في بلد فيه الطعام رخيص
 فلقبه المقرض في بلد فيه الطعام غال فأخذ الطالب بحقه فليس له أن
 يسأل المأطوب ويؤثر المأطوب بأن يوفق له حتى يعطيه طعامه في البلد
 الذي استقرض فيه ذكر في فصل الإجارة الفاسدة من إجارة فناوي
 فاض خان لو استقرض من إنسان خبطة فأعطاه مثلهما بعد ما تغير السعر
 يحسن إلى القبول وكذلك لو غضب شيئا من ذوات القيم فأعطاه الفاصب
 قيمته يوم القبض بشرط تغير السعر في ذلك البلد فإنه يحسن إلى القبول وفي
 ابصار رجل استقرض من إنسان طعاما له حمل ومؤنة أو غضب ذلك فالتقى
 في بلد آخر فيه الطعام أرخص أو أغلى روى أبو يوسف رحمه الله عنه
 أن كان الغضب قائما في يده يؤخر بالتسليم إليه إن كانت قيمته في الموضعين
 سواء أو كانت قيمته في هذا الموضع أكثر وإن كانت قيمته في هذا الموضع أقل
 انشاء طالبه بقيمة مكان الغضب وانشاء أخذ الغضب وانشاء انتظر حتى
 يسلم إليه في مكان الغضب وإن لم يكن الغضب قائما في يده وقيمته في
 البلد الذي التقيا فيه أقل من قيمته في بلد الغضب كان للغضوب منه
 حارات ثلاثة انشاء أحد مثله هذان كان مثليا وإن شاء قيمته يوم

الغيب ببلد الغيب وان شاء استقر لي اخذ ببلد الغيب وان كانت
قيمة في هذا المكان اكثر من الغائب ان شاء اعطى مثله وان شاء اعطى
قيمة في بلد الغيب وان كانت قيمة الغيب في الموضع على السوا
بالمستوفى ان يطالبه بالمثل وذكر فيها انصار رجل استقر في بلد
من الفواكه وزنا او كذا فلم يقيمه حتى انقطع فانه يخرج صاحب الغرض على
الناخير لما ان يحى الحديث الا ان يتراضا على القيمة وهذا لا يشبه الفلوس
انما كسدت لان هذا كما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة ولو استقر
الفلوس الرايحة فكسدت قال الحقيقة له عليه مثله ولا يحرم قيمته
وقال ابو يوسف له عليه قيمته با يوم الفضة وقال محمد رحمه الله عليه
يوم كانت رايحة وعليه الفتوى وكذلك العبداني ولو غلب الفلوس من
الرايحة والغد اليه فهو على هذا الخلاف ولو باع ببلد ولم يقض ببلد
غير ان كان بروج في بلد البيع وان كانت بروج الا انه انقيصت قيمتها بالبيع ولم يكن
ذلك وعن ابو يوسف له ان له ان يفسخ البيع في نقصان القيمة ايضا ذكره
فتاواه في فصل قبض الثمن وفي فتاواه ايضا ولو فرض الدراهم التجارية بخا
ثم لم يستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال ابو يوسف ومروان
رحمهم الله بمهله قد والمسافة ذاهبا ورجائيا ويستوفى منه بكميل ولا
بقيمة او قيل هذا اذا الغيبة في بلد بروج فيه تلك الدراهم الا ان
فانه يرجله على ما ذكرنا فاما اذا كانت لا يسبق في هذا البلد فانه يعرضه
وكذلك لو باع بالدرهم التجارية شيئا ثم التقى في بلد اخرى لا يوجد
تلك الدراهم وذكره فتاواه ان استقرض المحنلة وزنا او كذا لم يمس

وزادوا كلهما قبل الكيل كان على من استقرضها سلبها من الكيل فان احتسبنا في
 مقدارها كذا وقصيرا كان القول قول المستقرض مع عينه ومن استهلك على
 انسان خطية في سلبها كان عليه قيمتها استقرض اللحم وزنا جابر ولا يجوز
 فيه من المحترق والد في غنم ابجيفة وعند ما رجم الله يجوز زنا لاعداد
 وقيل الى الثلاثة يجوز عددا ولا يجوز في الزيادة وقد عرفت في بيع العدة
 ان استقرض المحرم وزنا يجوز ولو استقرض في الصيف وسلم في الشتاء يخرج عن المحرم
 وفي فتاوى فاضل خان اذا اقترض المحرم كذا يجوز لانه بكال مرة وبعد اخرى رجل
 اشترى كرخطة بعينه ثم قال للبائع اقترضني قفيز خطية او قال اقترضني هذا القفيز
 واخطى به الشراء الذي اشترى به منك ففعل وصح الشراء على القرض او القرض على
 الشراء قال ابو يوسف يصير قابضا لهما جميعا وهكذا روى عن محمد بن احمد
 وآثاره يقرض رجلا دراهم فأتاه القرض بالدرهم فقال له المستقرض القها
 في الماء فالقاهما قال لا شيء على المستقرض كذا ذكر في فتاوى فاضل خان
 وذكر في غريب الرواية وكذلك الدين والسلم ولو كان هذا في كرم من طعام
 بسبب الشراء او ودعة له عليه فبما لبس السلم اليه بحكم الشراء بعد ما صح الشراء
 او بحكم الودعة فقال القه في الماء ففعل يكون قابضا والهلاك على المشتري
 والمودع لان في القرض والدين والسلم له ان يعطيه غيره وفي الشراء والودعة
 ليس له ذلك وباقى من اجناس هذه المسئلة في فصل المتفرقات وفي فتاوى فاضل
 خان اذا قال المستقرض وجئت بالقرض زيوف او بغيره وكان ذلك بعد ما
 سلمه لهما لا يرجع على المقرض بشيء ولكنه يرد سلبها ولو اقترض صياح
 ستمها فاستهلكه الصبي او المعنوية فلا يصح عندهما وعند ابو يوسف رحمه الله

من غير ان يكون له في نفسه لا يوجب له ذلك الحق عند عينا او لونه
 فيستحقه وذكروا ما سئل الطائفة في النسخة ولو باع من صبي صغير وما لا يسلط اليه
 في استملكها النسخة لاصحابه عليه عند الجميع ومحمد بن محمد بن الله وسئل عن
 ان من رآه في هذا الجلال اذا اقرضه او اودعه واملت العرض او اقرضه
 ذكر في الاصل اذا كاتب الرجل عبد على قيمته لم يحرك لهما عقدا كانه فاسد
 لان الكفاية العاسدة ما يكون الواجب فيه القيمة وان ادى القيمة تنقضي
 الكفاية بالعاسدة في الاحكام كالكفاية في الجارية فاما سرور وعنه وجه فاد
 العاسد ان القعود ما يكون سرور عاس وجه دون وجه وعنه انصار
 ما بعد العاسد فتقوم مقام الشروع في اسات الاحكام كالمشروع العاسد
 اذا انسل به التسليم وهذا التسليم قد وجد في المكاتب يقع في يد ماله
 المكاتب وفي مائة مائة شرح الطحاوي وفي الكفاية العاسد
 قيمة المكاتب ومن الكفاية هي اذا كانت المكاتب الكفاية من القيمة لا منقوض
 بآراء المكاتب ثم يسرد الفصل على القيمة وان كانت القيمة اكبر من
 الكفاية ودرهم مائة قيمته واد اكثريه غير يوجب ولا يسم حسبه لا يتفق
 اصل الامه لا يمكن ان يثبت الثوب لمعاضة الجارية واذا ادى ثوب
 الكفاية لم يعقد لهما غير سرور ولا ليدل وهذا اصل
 عبد ان يثوب يكون البيع فاسد ولا يكونا طالحي لو سلم البائع
 المشتري ملكه لانه امكن العضاء بالعقد السع وهو ان يقضي
 من العمل ان البيع لا يصح على السر ولا على السرور في العبيد ان يبيعوا
 فمما ذكر في العضاء ما عقدا عقدا كفاية فان حكمه يتعلق العنق ما ذكره

ان يسلق المتى باداء القيمة وعقار هذا في باب من لا يجوز من الكتاب
 من المبسوط ومن كاتب عبده كتابه فاسد ثم مات المولى فاذا رى بدل الكتاب
 الى ورشته عتق استخسانا وفي مختصر القدر وري واذا كاتب المسلم عبده
 على خمر او خنزير او على قيمة نفسه فالكتاب فاسد فاذا ادى الخمر عتق
 ويلزمه ان يسعى في قيمته ولا ينقص من المسعى ويناد عليه وفي الاصل
 ولو كانت عبده لا الفطاف او الى الحصاد او الى الدباس جاز استخسانا
 ولو عجل البدل يجب على المولى ان يقبل ولو كاتب امته على الف
 درهم واشترط الخيار لنفسه او لما جاز ذلك لانها معاوضة
 كتبت بسم الله ايكما في البيع وما دام الخيار ثابتا لا يثبت حكم
 الكتابة كحالة البيع وحكم الكتابة الفاسدة ان يكون للمولى حق
 في نسخ الكتابة واعادته الى الرق من غير رضی العبد والفساد ان يفسخ
 في المجازاة والفاسدة بغير رضی المولى ما يكون مضمونا بالقبض
 المحبس وما لا يكون المقبوض بالبيع الباطل في يد المشتري يكون امانة
 عند بعضهم لان العقد غير معتبر بغير القبض باذن المالك وعند البعض يكون
 مضمونا كذا ذكر في الهداية وذكر في الطواريسي في بيع الجماعة ان عند ابي حنيفة
 لا يكون مضمونا وعند محمد لا يكون مضمونا وفي نوادر صاحب الحيطان الثمن

بالمثل ودقات الأمان وهو المقبوض بالبيع الفاسد والمقبوض كذا نقل
عن الأئمة من هذا الدين وقد أفتى من حكم الرهن الفاسد مضمون القيمة أو
بالمثل وبشد الملك بالنقص بالمقبوض بالبيع الفاسد وذلك من جهة
من قبل والمقبوض بحكم الرهن الفاسد مضمون بأقل من قيمته ومن الدين
كالرهن الصحيح وذكر الكرخي رحمه الله أن المقبوض بحكم الرهن الفاسد
لا يتعلق به ضمان والمقبوض بحكم الرهن الساطل لا يتعلق به ضمان
بالإجماع وبين أن الرهن الباطل والفاسد من قبل والمقبوض عليه سؤم الر
مضمون بأقل من قيمته ومن الدين كذا ذكره نجم الدين في مشايخ الاستحسان
روى في كتاب الشركة في شرح القاضية الأمامية العسيرة في فقهنا في كتاب
المقبوض حصة الرهن مضمون بالقيمة كالمقبوض بهذه البيع وذكر في العبد
إذا من على القرضه الفاهلك العبد قبل أن يقرضه فعليه الألف
المقبوض بحكم الرهن له حكم الرهن ولو قال أقرضته فهذا الرهن ولم يسم الرهن
فأخذ الرهن وصلى عليه فعليه قيمة الرهن قبل في محض الكاذب والمقبوض
في يد المرمي بعد دفع الرهن مضمون بأقل من قيمته ومن الدين لأن
الرهن لا يطل بالتفاسخ قبل الرد حتى يجري عليه أحكام الرهن قبل الرد كما
لو تفاسخ الرهن ثم أراد المرمي من حصة له ذلك في رهن شرح الطحاوي في
قوائد صاحب المحيط وإذا أخذت السلم بالسلم فيه ومسا فذلك الرهن
صارت السلم مستوفيا ولو تفاسخ بعد السلم ولم يقض الرهن حتى قبل
في يد رب السلم فانه يهلك بالطعام فعلى رب السلم أن يرد طعاما مثله
ويأخذ رأس ماله لأخذه رأس المال بعد فسخ السلم ورهن محض

الحاكم من عليه كرقطام اذ ارهن بالطعام رهنًا ثم انه استقرى ما عليه من
الطعام بالدرهم والدينار ثم هلك الرهن الذي رهن بالطعام على المرتهن
ان يرد ذلك الطعام على الراهن والمقبوض في يد المرتهن بعد ايفاء الدين مضمون حتى لو برى
الراهن بالافاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك مضمون حتى يحجب على المرتهن رد ما استوفاه على الراهن
وذكر في العدة ولو تبرع انسان بقضاء الدين ثم هلك الرهن يرد ما اخذ على
المستبرع وذكر في الزبادات ولو رهن جارية تساوى الغا بالف ثم ان الراهن
قضيه دين المرتهن بخمسمائة ثم هلكت الجارية فهلك مضمونه على المرتهن و
الراهن يسترد الخمسمائة المؤداة لتكرار الاستيفاء والمقبوض في يد المرتهن
بعد ايفاءه والابراء امانة حتى لو برى الراهن بالعبه او بالاسراع ثم هلك
الرهن في يد المرتهن ~~فمضى~~ غير ان يمنعه من الراهن بهلك امانه استحسانا خلافا
لزهره ولو احدث فيه منعا يضمن قسمة الرهن بالاجماع والمقبوض في يد
المرتهن بعد الحوالة مضمون حتى لو احوال الراهن المرتهن بالمال ثم هلك
الرهن بعد ذلك بهلك مضمون فاقبسا واستحسانا ولو اراد الراهن بعد
الحوالة ان ياخذ الرهن من المرتهن هل له ذلك فالوادكر هذه المسئلة
في الزبادات في موضعين فقال في احدهما له ذلك وفي الاخر قال ليس له
ذلك هكذا ذكر في المحيط ولو تضاد قال انه لم يكن عليه دين ان كان التضاد
بعد ملاك الرهن كان على المرتهن ان يرد مقدار الدين على الراهن وان كان
التضاد قبل ملاك الرهن انه لم يكن عليه شيء ثم هلك الرهن بهلك
مضمونا وامانة اختلف المستأجر فيه كذا ذكر في العدة ولو رهن عسًا
احر مكان الرهن الاول ثم هلك الاول قبل ان يذيقه الى الراهن بهلك

والذي من قبله في المقتضى في باب رهن الفضة بالفضة من الأصل المقبوض
على سبب الرهن مضمون بما ساءم كالمقبوض على حقيقة بمنزلة المقبوض على
سبب البيع إلا أن في البيع تضمن القيمة ومنها يملك الرهن بما ساءم من
الرهن والمقبوض بمحكم الهبة الفاسدة مضمون بالقيمة هكذا ذكره في
الكتب وقال الأستاذ وشي وقد رايت في طريقة بعض المشايخ أن يوجب
الضمان في الهبة الفاسدة بوايتين وكذلك المقبوض بمحكم الصدقة
الفاسدة مضمون بالقيمة وهل يثبت الملك في الهبة الفاسدة
والصدقة الفاسدة من قبل هذا في أحكام الهبة الفاسدة قال الأستاذ
أيضا ورايت في أصول المرسد في رحمة الله الأجرة الجائزة في الهبة
غير مضمون على المشتاجر والبيع الجائز مضمون بالثمن وغير الجائز
مضمون بالقيمة والهبة الفاسدة مضمون بالقيمة والجائز غير
مضمون في الرهن الجائز والفاسد مضمون بالأقل من قيمته ومن
الرهن ذكر صاحب المحيط في مضاربة فتاواه المرفوعة الأصل أن في كل
موضع كان القبض بهذه التملك كان مضمونا في كل موضع كان القبض لا بهذه
التملك لا يكون مضمونا في الشركة الفاسدة والمضاربة الفاسدة والأجرة الفاسدة
القبض ما كان بهذه التملك فلا يكون مضمونا في سبب جميع التوازل رجل دفع ثوبا
رجل ليدفعه على أن ما زاد على كذا فهو له فهذا أجرة فاسدة وهو ضامن للثمن إذا
ضاع في الجارات فوايد صاحب المحيط الأجر المقبوض في الأجرة الفاسدة مضمون
في اليد الأجر وكذلك الثمن المقبوض في البيع الفاسد مضمون في يد البائع والمحمول
في يد الأجرة الذي أجرة في العين كالحياض والحياض والقضار والصناع

حسبه بالاجرة غير مضمون عليه لو هلك لأن له ولاية الحبس لاستيفاء
الاجرة فلو ضاع من يده فلا ضمان عليه عند ائحيفة رده ولا اجر له لهلاك
العقود عليه قبل التسليم وعندهما يضمن به الاجير والمالك بالخيار ان
شاء ضمنه محمولا وله الاجر وان شاء ضمنه غير محمول ولا اجر له وكذلك
لو هلك من غير ان يحميه سقط الاجر ولا ضمان عليه ائحيفة رده
من ليس له له اثر في العين كالحمال اذا حبس الحمل باذن المالك والبيع
والسما راذا حبس الثمن باجر المالك لاستيفاء الاجرة فهلك في يده
هلك امانة فانه لا يضمن في قولهم لانه ليس له حق الحبس لأجل الاجرة
والداحبس باذن صاحبه هلك امانة ولا يكون رهنا والاجرة في ذمة صاحب
المئاع على حاله ولو حبس لم يغير اذن مالكه كان غاصبا فيكون المالك في
التضمن بالخيار ان شاء ضمنه محمولا ويكون له الاجرة وان شاء ضمنه غير
محمول ولا اجر له ولو هلك في يد المكاري والحمال وكل اجير ليس له له
اثر في العين غير ان يحميه ومن غير ضمانه لا يسقط الاجر بخلاف
الاجير الذي له له اثر في العين اذا هلك من ان يحميه حيث يسقط الاجر لان
الذي له اثر في العين بمنزلة المعقود عليه وهلك المعقود عليه قبل
التسليم بخلاف الاثر له في العين لانه ليس هناك عن معقود عليه من
الجملة في شرح الطحاوي وفي اجارات الذخيرة والحبوس في يد المستاجر بعد
فتح الاجارة لاستيفاء الاجرة المحال غير مضمون عليه لو هلك ولا يسقط به
شي من الاجرة المودعة سواء كانت الاجارة جائزة او فاسدة بمعنى لو استاجر
دارا واداه وشمل الاجرة ثم نسخت الاجارة في أثناء المدة ما يثبت التضمن

قله ان يحبس العين لاستيفاء الاجرة المعلقة فلو ملك في يده بعد حسن ملك
امانه ولا يسقط شيء من الاجرة المعلقة كما ذكر في الدخيرة في عتاي وى صاحب جان
رحمه الله والحواس بعد الافالة قبل الرد الى السابع مضمون بالعين في يده
المشتري حتى لو هلك بعد الافالة في يد المشتري او استهلكه يفسخ
الافالة ويتقرر عليه القس في العتاي والوكيل بالسراة ادفع الثمن من مال
وقض المسع فله ان يرجع على الموكل وله ان يجده حتى يستوفي الثمن فان
هلك قبل ان يجبه هلك من مال الموكل وان حبه فذلك كان مقصودا
فما ان الرهن عند ابي يوسف رحمان المصوب عند رفر وثمان المسع
عند محمد وهو قول له حينه رحمه الله لا بمنزلة السابع فيه وما كان له
حينه لاستيفاء المسع وتسقط هلاكه كما ذكر في التمهيد ر فيها استيفاء
المسقط اذ التقى على التلطف بادن العاصي فاداء صاحبها فله ان يجبه
منه حتى يستوفي النسيئة وكذلك اذا اقبل له ان يحبس العبد لاستيفاء
الحمل فلو ملك قبل ان يحبس لا يسقط النسيئة وان جعل ولو ملك بعد
الحبس لا يضمن ويسقط الحمل والنسيئة لانه نصير بالحس شبه الرهن
والبيع شرط الحمار للسابع لو ملك في يد المشتري مدة الخيار فملك
لا بالمس ولو كان الخيار للمشتري فذلك في مدة الخيار فملك بالعين
كما اذا بطلت علة المسموع ولم يرد جميع المس وانه معروف وقيل في رواية صاحب المحمل
المسوع على اسم الكلام مضمون وحاله الى مات الكاهن العبيد من الميسورة
لو فرض جارية عمر لسر وحبها ما دبر لا يباين هذا في يد المشتري فتمت ما اراد
بعد الروح هل يتسلم الى المراء المضمون وكذلك قبل الخلع في يد

المرأة قبل التسليم للمزوج مضمون عليها كما ذكر في آخر كسالة الجامع في
 الفساقى يمين لو تزوجها على عيب معين لمسا لها على ثوب بيت فهلك العين
 قبل التسليم الى الزوج او الى المرأة بلزم قيمته في ذوات القيم ومثله في
 الشليات والقبوض بحكم الاعادة من جهة الغاصب او بحكم الهبة منها وبحكم
 الشراء او بحكم الوديعة او بحكم الاجارة او بحكم الصدقة او بحكم الرهن مضمون
 على القابض وللمالك ان يضمن القابض في جميع هذه الوجود ثم اذا ضمن
 القابض لم يرجع بما ضمن على الغاصب والموصوب له والمتصدق عليه و
 المستعبر لا يرجعون عليه بما ضمنوا ويرجع المستاجر والمودع والمرتهن بالقيمة
 فيه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب عليه ولا غاصب
 الغاصب كذا ذكر في مختصر عصام ره وذكر صدق الاسلام ابو اليسر في شرح
 كتاب الفقه ان المودع والمرتهن والمستاجر انما يرجعون اذا لم يعلموا انه
 غصب اما اذا علموا بذلك لا يرجعون الفصل الثلثون في مسائل الشيوخ
 واحكامه اعلم ان الشايخ ينقسم الى قسمين شايخ يحتمل القسمة كنصف
 الدار ونصف البيت الكبير وشايخ لا يحتمل القسمة كنصف الصيد ونصف
 الرمح او الحمام ونصف الثوب ونصف البيت الصغير والفاصل بين القسمين
 حرف واحد وهو ان ينظر ان كان هذا العين بين اثنين فطلب احدهما
 القسمة وانه الاخران اجبره القاضي على القسمة كان من القسم الاول وان لم
 يجبر على ذلك كان من القسم الثاني اذ الجبر على الفعل في محل آية قبول الحل
 ذلك الفعل اذا عرفنا هذا فنقول ان هناك مسائل الشيوخ سبع بيع الشايخ
 واجارة الشايخ واعارة الشايخ ورهن الشايخ وهب الشايخ وصدق الشايخ

١١٢
منه وهو يشاع في جميع انحاء العالم على جميع ايمان ان يحمل القسمة او لا
يحملها وكل قسم على وجه من ايمان اناع من احسن او من شره في الوجود
الاول وصواله من الاحسن في جميع ايمان ان كان الكل له صاع الصفة او كان
بين اثنين صاع احد هما نصيبه فالصاع حايرو في المواضع اجمع هكذا في جميع
الصدر والشهد في كتاب التسيوع من تاليفه وذكره العتاري مستحضر
من قوم ناع احد هم نصيبه متساوا والاشجار قد امنتهم اوان القطع في
الاشجار في النفع حازا الشراء والبيع ترى ان يقطع لانه ليس في القسمة صدر
وذكره القوارل رجل ناع نصيبا له من المتحة غير اذن شريكه معارض
اياتك الاشجار بلب او ان القطع جار الص لانه لا يصير المشرى با
وان يسلع فالص فاسد لانه يتصرف بالقسمة وفي هذا الذرع اذ اكار
بين اثنين بلع احد هما نصيبه انسان هو على هذا من الوجهين وذكره
العتاري مستحضر بين ثلاثة ناع احد هما نصيبه من احد صاحبيه لا يصير
ولو ناع منهم احاد وذكره بيوع ساو والمدياري مرد في يمينه ورجل
احد اذ هم شريكم راروا يود باله احاب في والله اسلم وقيل له اكره
قراره يرد عوصه هجين مشاع وروا يود باله احاب يود والله اعلم وفيه
ايضا سبع عمارت مشاع وسبع درستان مشاع في تلك رواية ما شهد في الله
ذكره الواقعات مثل بين الشريكين وتعليقها امر اراض بين اثنين و
هم رارع صاع احد الشريكين نصيبه من النخل والتمر ومن الاربع
والربع قال لم يذكر عدل في الكتاب ويبيح ان يجوز لان المشتري لا يبيع
على القطع لانه بام مقام السابع في النخل والتمر والارض والورع جميعا في

سكن من الدار لم يسمع في بيت شريكه قال وكذلك الارض ولو كان بينهما عشرة
فأب من ربه مما يقسم باع احد هما نصف ثوب بعته من رجل فانما اخصف
رحمة الله قال هذا جائز وكذلك النعم وهذا لا يشبه الدار الواحد وقال ابو
يوسف رحمه الله ينبغي ان يكون هذا والدار سواء في قوله لا تركه انه لو كان
كل شئ نصفها من انسان على حدة لم يستطع شريكه ان يجمع له نصيبها
فقد دخل عليه ضرر ويقطع نصيبه فكيف يختلفان ولو كان بينهما ارض
وتخل باع احد هما نصف بحله معينة باصلها من رجل لم يحرج في قول اخصف
رحمة الله وهذا كالبيت الذي وصفا ولو باع احد هما نصف الارض والتخل
واستثنى نصف التخل باصله فان هذا مثل ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله
وكذلك لو باع نصف الدار شاعرا الايتام معلومة من مالهم يخل في البيع
ابو يوسف رحمه الله انا ارى كل هذا جائزا لانقص بيعا من اجل اني قد لا بد
ا يكون ام لا يكون ولا تدري ليعلمها اذا كانت لا بد خل في القسمة ضرر من
قبل هذا البيع وفي التحيط ايضا وفي شرح الطحاوي احد الورقة اذا باع شيئا من
التركة نظرا ان باع نصيبه من كل شئ والمشتري يعلم نصيبه يجوز وان باع
معنا لا يجوز لانه يحتمل ان لا يقع هذا في نصيبه قال صاحب المحيط
قوله لا يجوز البيع في كل ذلك الشئ اما في نصيبه فيجوز هذا الجملة قد ذكرنا
في فصل مفرقات كتابا البيوع من المحيط وقد كتبها انا في آخر نوع في البيع يقع
في محل مشترك من الفصل السادس من فيما يجوز بيعه وفيما لا يجوز بيعه
اعلم بما هو الصواب من هذه الروايات وذكر في بيع الغنم والصغار وكل مورد
مشترك بين اثنين باع احد هما نصيبه من شريكه يجوز ومن الاجل لا يجوز

وذكرته ايضا واحاله الى كتاب الشركة ان الشركة في المال اذا كانت بسبب الخلط
 بينهما باختيارهما او بالاختلاط من غير اختيار احد يجوز بيع احدهما نصيبه
 من شريكه ولا يجوز من الاجنبى الا باذن شريكه وان كانت الشركة بسبب الميراث
 والوصية او الاستيلاء يجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه ومن الاجنبى
 بغير اذن شريكه ولا يملك التصرف في نصيب شريكه الا باذنه قال
 وذكر في شركة حواضر زاده ره المال المشترك بين اثنين اذا باع احدهما
 نصيبه من شريكه يجوز كيف ما كان وان باع من غير الشريك نصيبه بغير
 اذن شريكه ينظر ان كانت الشركة بسبب الاختلاط من المالكين من غير
 خلط او بسبب خلطهما لا يجوز وان كانت بسبب المصة او الارث او
 الصدقة او الشراء او غيرها يجري هذا المجرى جاز وفي شفعة حواضر زاده في
 في باب المخلو اذا باع نصف البناء مع نصف الارض جاز سواء باعه من
 اجنبى او من شريكه وللشفيع الشفعة واذا باع نصف البناء بدون الارض
 من اجنبى او من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق اما اذا كان
 بغير حق جاز بيع نصفه من اجنبى ومن شريكه لان البناء اذا كان بغير حق
 كان القلع مستحقا ومستحق القلع كالمقلوع ولو كان مقلوعا حقيقة جاز
 بيع النصف من الاجنبى ومن الشريك وكان بمنزلة ما لو باع نصف الزرع
 بدون الارض وهو متعل في الزراعه فانه يجوز البيع وفي الذخيرة في شراء
 بناء الدار والحائط لا يدخل الارض من غير ذكره يؤخر المشتري بقلع البناء
 والحائط وفي واقعات ابي العباس الطبري ذكر محمد ره في شفعة الاصل
 دار بين رجلين باع احدهما نصفها من رجل مشاء انصرف البيع الى النصيب

وأنواع ذلك أحد بغير هذا الضرب إلى نصيبهما فإن أجاد أحد مما سعت
الإحالة في نصيب الحيز وهو النصف في قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد
وذكره جاز البيع في ربهما وفي وكالة فتاوى فاضل خان رجلا من وكلا رجلين
عند إتمام الوكيل نصيبه وقال أبو يوسف فلان فهو جابر وإن لم يبين
عند البيع أي النصفين يسمي جازيبه في نصف شايح للأمرين في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول صاحبه وفي فتاوى فاضل طهرا الدين
وهو غلام بين رجلين لباشر كل في الأشياء قال أحد هما صاحبه لقد
وكلت بك بيع نصيب من هذا الغلام فباع المأمور نصف هذا الغلام
عند هذا القول ولم يبين أي النصفين هو ثم مات العبد بعد التسليم
فقال البايع عند الموت قد كنت نصيبى فالقول لا يخلو وفي الأصغر مرة
رجل قال لأخريعتك نصيب من هذه الدار بكذا وعلم المشتري نصيبه
ولم يعلم البايع جاز البيع بعد أن يقر البايع أنه كما قال المشتري وأبى يعلم المشتري
قال أبو حنيفة أنه لا يجوز علم البايع أول سلم وهو قول محمد وقال أبو يوسف رحمه
الله يجوز علم البايع أول يعلم هذا رواية عصام وفي آخر نسخة شرح الكلا
ذكر قول محمد مع قول أبي يوسف رحمه الله في عيون المختلف لأبي بصير محمد
بن مهران قال أبو حنيفة ومحمد رجلا قال لأخريعت نصيبى من هذه الدار
منك ولا يعلم المشتري كم نصيبه منها فإن البيع فاسد علم البايع أول يعلم
وقال أبو يوسف رجلا جاز البيع للمشتري الثمار إذا علم وأخبر أن المشتري
إذا كان يعلم مقدار نصيب البايع جاز البيع علم البايع أول يعلم قال وذكر في
كتاب القسمة جماعة من رؤساء الأركان في حلة ما ذكره نواضع من دارنا

المال واشترطوا الشقص الواحد ولا يعلم مقدار الشقص قال القسمة باطله
 وأن كالأذي شرط له الشقص يعلم الشقص جازت القسمة عندكم وإن كان
 لا يعلم فعلى الخلاف وذكر في كتاب المضاربة أن رب المال لو شرط للمضارب
 الربح مثل ما شرط فلان المضاربة ولا يعلم ما شرط فلان للمضاربة فالشرط
 فاسد وإذا علم المضارب ما شرط فلان للمضاربة جازت المضاربة وإن لم يعلم
 فعلى الخلاف قال وذكر في كتاب الهبة إذا وقف رجل نصيبه من عند ولم يعلم مقداره لا يجوز ولو علم
 الموهوب له نصيبه سار قال وذكر في كتاب البيوع إذا قال ولشاك البيع بما قام على أوقال بعت بذلك
 حرابجة بربح ده بارد ولا يعلم المولى بكم قام عليه لا يجوز وإن علم المشتري جاز قال وتاويل هذه
 المسألة أن إذا علم المشتري والمشروط له الشقص والمضارب والموهوب
 له والمشتري حرابجة إذا علموا وحصل في الآخر في ذلك وفي فتاوى فاضل خازن خلا
 بهما بما إذا كان قباع أحدهما نصفاً شاعياً من بيت معين من تلك الدار وذكر في
 المنتقى أنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن شريكه يشتر ربه لك عند
 القسمة وكذا لو باع بيتاً معيناً من تلك الدار لا يجوز وقد مر ولو كان بينهما
 أرض وشغل فباع أحدهما نصف من رجل لا يجوز ولو كانت الدار بين رجلين
 فباع أحدهما قطعة معينة من رجل قيل القسمة لا يجوز نصيب واحد
 منهما وكذا لو كانت الدار لرجل فباع من رجل نصف بناء بها من غير أرض
 لا يجوز وفي بيع المشاع لو كتب باعه سائرهما وأحد شاعياً محلاً وهذا السهم
 قال رحمه الله من المشعرة كان مشاعاً بين السهم قتل ره يقولون بأنه يوجب الفساد
 لأنه يوجب للأفراد والمهرز يكون له الحذر وأما الشاع فإلا قال والصحيح أنه
 لا يوجب الفساد ومما ذكره المحاضر المزدودة وأما الجارة للمشاع فلا فرق عند

٥٢
لضعفه رحمه الله بين ما يفضل القصة وبين ما لا يحتملها والجواب في الكل
عنده واحد ثم العين اذا كان بين اثنين فان اجر احد هما نصيبه من شريكه
حاز بالاجماع في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله وروى عنه انه لا يجوز
ايضا سواء كان شايعا بحتم القصة او لا يحتملها وسواء اجر كل نصيبه من
شريكه او بعضه ولو كان العين بينهما فاجر احد هما نصيبه من اجنبى اختل
المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله حكى ابو طاهر الديلمي عنه انه يجوز وحكم
عنده غيره انه لا يجوز والله مال شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام الاجل
برهان الدين ره ولو كان العين كله لرجل فاجر النصف من احييه فبعثه
الى حنيفة رحمه الله لا يجوز وعندهما يجوز ثم اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة
ره قبل لا يبعد حتى لا يجزى لاجر اصلا وقبل بيعه كذا فاسم احيى يجب لاجر
الثل وهو الصحيح وان كان الكل له فاجر الكل من اثنين فان اجمل وقال اجماع
الدار منكم اجاز بالانفاق وان تصل فالفضل لا يخلو اما ان يكون بالنصف
بان قال نصفها منك ونصفها منك او بالاثلاث بان قال ثلثها منك وثلثها
منك وفي هذا الوجه يجب ان يكون مسئلة على قول ابي حنيفة رحمه الله على
الاختلاف الذي ذكرنا فيما اذا كان الكل بينهما واجر النصف احد هما
من احييه فعلى ما حكى عنه ابو طاهر ينبغي ان يجوز وعلى ما روى عنه غيره
ان لا يجوز والشيوخ الطائري لا يفسد الاجازة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ره
وروى خالد بن صبيح عنه انه يفسد مثل المجلد في كتاب الشيوخ المنسوب
الى الصدوق والشهد ره وذكر في مختلف الفقيه الى الثالث ره لو استاجر ابا
من اثنين ثم مات احد الآخر من انفس الاجازة في حصه الميت وسواء

المحي وكذا لو استاجر رجلان فمات أحدهما ففي حصة الميت تبطل وفي حصة الحي
 يبقى ويحصل بغيره تبطل في الكل ولو رضى الوارث وهو كثير ان يكون الاجارة
 بيع ورضى به المستاجر فهو جائز وهذا على الرواية التي جعل الشيوخ الطائري
 مفسد العقد وفي اجارات الاسبيج انه لو اجرة من رجلين جاز لان
 العقد وقع جملة حيث لو تفرق احد هما بالقبول لا يصح الاجارة ولو اجر البناء دون
 الارض لا يجوز وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقف فاجر البناء لا يجوز ولو
 اجر الدار وفيها بيت في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي كسر
 شمس الائمة الحلواني في كتاب المحيل اذا كان البناء لرجل والعرضه لآخر
 ولو كان بائنا البناء بائنا من صاحب العرضه اختلف المشايخ فيه والفقهاء
 على انه يجوز ولو اجر من طرأ على العرضه لا شك انه يجوز ولو استاجر
 العرضه دون البناء يجوز والمحيلة في جواز اجارة المشاع ان يلحق بها قضاء قاض
 ربيعة في الكل ثم يفسخ في البعض هذه المحيلة في الفتاوى وذكر في باب الوكالة
 الاجارة من وكالة الاصل اذا كانت الارض بين جماعة فوكل احد هم وكيل
 بآجاره نصيبه فاجر من جميعهم جاز ولو اجر من احد هم لا يجوز عند ابى حنيفة
 عن مالك ما لو باشر الموكل نفسه وهكذا رايته بخط بعض المشايخ ان الدار
 اذا كانت بين ثلاثة نفر اجر احد هم نصيبه من احد هما لا يجوز واحال المسئلة لا
 كتاب الرهن واما اعارة المشاع ذكر في الصلحة بيع المشاع واعارة جائز وذكر في
 كتاب الشيوخ اذا اعار الشايع جاز في الوجه كلها ذكره الصلحة والشهيد في
 كتاب الشيوخ وذكر القاضى ظهير الدين في اول ودبعة فتاواه ان ايداع
 المشاع جائز وذكر في اجارات شرح الطحاوى في الصلحة في مسئلة ففة

المتاع ان فرض المتاع خارج الاجماع ^{١٢٢} وفي عيون الخصم ان مصادر المتاع
 لا يجوز ذكره في مسئلة فرض المتاع واما هذه المتاع فبما لا يجعل القسمة
 يجوز من شرك ومن الآخر وبما احتمل بالافلا محرز لا من الشرك ولا من
 الآخر والتسوية السارة لا يفسد المد ما لا ينافي ولو وب الكل من اسين
 فان اجعل ما بال وال سنة الدار ^{١٢٣} لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعند هيا
 حار وان فصل وان كان العسل بالضعيف ما بال وال وقت نصفها لك ونصفها
 لسا، وهو على هذا الاختلاف انك اذا كان سماعه في نوادره وان
 كان التبصيل بالانالات لا يجوز عند هما عند محمد بن عوف هكذا في
 الصدر والتهيد في كتاب التسوع وذكر في المد انه اذ اوصى ^{١٢٤}
 من رمل دانا حار لهما سماء حله وهو من حقه فلا تسوع راء ومهما كان
 من اسين لم يخرج عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما لان عند سنة التولية ^{١٢٥}
 لان المليك واحد فلا يتحقق التسوع كما اذا رهن من رحلين ولم يصفه رحمه
 ان هذه سنة النصف من كل واحد منهما وهذا لو كانت فيما لا تقسم فعل احدهما
 صحيح وان الملك تنب لكل واحد في النصف فيكون المليك لك لا حكمة
 وعلى هذا الاعيان يتحقق التسوع بخلاف الرهن لان حكمة الخمس وابه يستل
 واحد منهما كالا اذ لا يصاب منه ولهذا الوقيع من اخذ هما لا يسرد سنا
 من الرهن ولو رهن على السعص ما بال نصفها لك او لمزها لك او قلنا لك
 لم يخرج عند ابي حنيفة وله يوسف رحمه الله وفي النصف روايتان من ابو يوسف
 ولورهن عند رحلين ونصف على الاعراض لا يجوز بالاتفاق كذا ذكره المداية
 وذكر فيهما ايضا ولو ذهب تقصا متا لهما فالحقه فاسلة فان قسمة ومسله

جاء لان تمامه بالقبض وعند لاشيوع وفي فتاوى في الخصم ظهر الدين لو قال
لرحلين وصيت لهما هذا الدار لعل انصفها ولفظ انصفها جاز ولو قال لاجل هما وصيت لك
نصفها او لهما نصفها لا يجوز قال ولو وصي لرحلين درهمي الصحيح انه يجوز وصية
المشاع اذا فشتت لا يفيد الملك وان قبض الجملة ضروري ذلك عن ابى حنيفة
رحمه الله وهو الصحيح ولو وصي دقيقا في خطبة او وصية في ستم او سنة لا يجوز
لان الموهوب بعد دم ولفظ الواسع يخرج القاص بملكه والمحدوم لا يكون قابلا
للملك ولو ضمن وسلم الجوز بخلاف ما اذا وصي مشاعا ثم قسمه وسلمه لان المشاع
محل للملك انما التحلل في القبض وقد تحقق بعد القسمة وبخلاف ما اذا وصي لبنا
في ضمن او وصي فاعلى ظم غنم او نخلا او زرع او رعا في ارض او ثمر في شدة او ارضا فيهما انخل
وزرع دونهما حيث لا يجوز له لو قطع او حطب جاز لان امتناع الجواز للاتصال وذلك
يمنع القبض كالشاي وبخلاف ما اذا وصي دارا او ظرفا فيه متاع الواهب لان امتناع
الجواز لقيام به الواهب بالشغل فكان التحلل في القبض فيصح بالتفريق فرق بين
قصة اللبن في المذبح وبين قصة الولد في البطن فانها لا يجوز بالتسليم بعد الولادة
في الصحيح والفرق انه يمكن الوقوف على اللبن في الصرع بالحلب لانه في وسعه
لا يمكن في الولد لانه ليس في وسعه فيكون بمنزلة تعليقه بالخيار الاول كالناحر
على النخلة في الهداية واما اذا اتصل في الشاي في هذا قصة المشاع في جميع ما
ذكرنا سواء الا في خصلة واحدة وهي انه اذا وصي الكل من اثنين فيما لا يجتمع
القسمة وسلم اليهما لا يجوز عند ابى حنيفة رحمه الله رواية واحدة من غير اختلاف
على قوله وفي الصدقة اختلف المشايخ رحمهم الله على قوله منهم من قال لا يجوز
الصدقة ايضا ومنهم من قال في مسئلة روايان على رواية الاصل لا يجوز وعلى

رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كما ذكر في كتاب الشروع للسيد الشهيد
وذكر في الهداية مال في الجامع الصغير ان تصدق بعشرة دراهم على عشرة مجوز
وكذا لو قسمها لهما ولو تصدق بها على عشرين او مئتيها لهما لم يحوز الا بحوز
لغنيين ايضا فرق بين الهبة والصدقة في الحكم وفي الاصل سوى فقال كذلك
الصدقة لان الشروع مانع في الفصليين لتوقعها على القبض ووجه الفرق على
هذه الرواية ان الصدقة يراد بها راحة الله تعالى وهو واحد لا شريك له فلا
شروع والهبة يراد بها راحة الغني وهما اثنان وقيل هذا هو الصحيح والبراد والمك
في الاصل التصديق على غنيين وفي فتاوى قاضيه طهير الدين والاطهر ان في
المسئلة روايتين وذكر في النسخة وقبل بحوز التصديق على الغنيين لا على اهل
صدقة الشروع وذكر في الملتقط ولو لم يفتقر الى وجه التصديق ما يحتمل
القسمه وما لا يحتمل بحوز وفي الغنيين في الصدقة والهبة جميعا لا يحوز
ابي يوسف بحوز بشرط المساواة وعند محمد ربه يحوز في الحالين اما اذا وقف
الشايخ فصدق محمد رحمه الله لا يحوز وعند ابو يوسف رحمه الله يحوز كما
ذكر في كتاب الشروع وذكر في الملتقط وقت المشايخ يحوز ويلزم عند ابو يوسف
وبه اخذ ابو القاسم الصغار واذا وقف نصف الجاهل جاز لانه لا يحتمل القسمه
ولو وقف راضيا بها اشجار واستثنى الاشجار لا يحوز عند من لا يحوز وقف المشايخ
وفي دفعات الناطق رجل وقف مشايخا لم يحوز في قول محمد ربه وفيه يفتقر فان ربع
القاضيه وقضيه يحوز جاز عند الكل فلو طلب بعضهم القسمه قال ابو حنيفة
لا يقسم وفيه يفتقر وقال ابو يوسف رحمه الله يقسم واجمعوا على ان الكل اذا كان
موقوف على الارباب فاراد بالقسمه لا يحوز وذكر في النوازل ارض من بني بني

هو وقف أهل مناصبه مشاعا جاز عند أبي يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ
ثم فرغ على قوله فقال إذا اقتسما فوقع نصيب الواقف في موضع لا يجب عليه
أن يوقفه ثانيا لأن القسمة تعين الموقوف وإن أراد التمسك عن الخلاف توقف
المقسوم ثانيا إذا كانت الأرض مشتركة فإن كانت الأرض كلها له توقف
بعضها ثم أراد القسمة بنفسه ليس له ذلك لأن القسمة لأبى لا هارجل وأخذ
لكه برفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب الموقوف فيما يقاسم وهو قسم القاص
يميز نصيبه ونصيب الموقوف ثم يتولى الوقف بعد ذلك هو أو يبيعها
كان ملكا له في هذه الأرض من انفسائهم يقاسم المشتري بعد ذلك
لأن القسمة هي مناجرت بين اثنين ولو كانت الأرض بين رجلين فتصدقا
بها صدقة مرفوعة على المساكين أو على وجه البر التي يجوز الوقف عليها
في سائر ما إلى قيم كان جازا لأن عند محمد وبه المانع في الجواز هو الشيوع
وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ذلك في القبض لأنهما سبلا أجله و
عند أبي يوسف به يجوز غير مقبوض فيجوز غير مقسوم أيضا وتماثل هذا
في فتاوى القاضي خان وفيها صورة من الصدقة المرفوعة مشاعا اتفق أبو
وسف ومحمد ورحمهما الله على جوازها وأبو يوسف به يقبل جواز وقف
لمشاع على الصدقة المنقذة فكانه عنى بها هذه الصورة في فتاوى
قاضي ظهير الدين وبه الشيوع يمنع القبض حقيقة فمن أحاز وقف لمشاع
إنما يجوز لأنه لا يجعل القبض شرطا وهو قول أبي يوسف وهلال وذكر
واليسيرة في كتاب الوقف التسليم بتحقيق المشايخ وهو رفع الموانع
عن القبض والشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بالأخلاف

٢٢٤
وقد اختلفوا في وقت المشاع فيما احتمل القسمة لا يجوز عند محمد بن وهب
فيما لا يمتثل القسمة الا في المسجد والمقبرة فانه لا يتم مع الشيوع فيها
لا يمتثل القسمة ايضا عند ابو يوسف رحمه الله لان بقاء الشريك يمنع
الخلاص لله عز وجل ولو وقف لكل ثم استحق جزء منه بطل الوقف في
الباقى عند محمد بن وهب لان الشيوع مفارق كما في الهبة بخلاف ما اذا رجع الواهب
في البعض او رجع الوارث في الثلثين بعد موت الموصي وقد ذهب ابو وقف
في مرضه وفي المال ضيق لان الشيوع في ذكطار ولو استحق جزء منه بطل
لم يطل في الباقى لعدم الشيوع ولهذا جاز في الابدان وعلل عبد الهبة و
القسمة في المملوكة كذا ذكره وقف الهداية وذكره هبة الصغرى في المراجع
الطارى في اتخاذ المسجد كالمقارن واما من المشاع فلا يجوز لان الشرط
ولا من غيره فيما يمتثل القسمة وفيما لا يمتثلها او الشيوع الطارى والمقارن
سواء في الشيوع الطارى في الرهن ان البدل اذا باع بعض الرهن وقد كان
وكلا بينهما جميعا او منفرا بطل الرهن في الباقى وكذلك الاولان قلنا ويريد
عشرون فان ذكر ضمن نصف القلب بصره ويبطل الرهن هكذا ذكره الاصل
وذكره الصغرى وروى عن ابو يوسف رحمه الله ان الشيوع الطارى لا يفسد
الرهن وذكره في كتاب الشيوع ان فيه روايتين في رواية القلب يفسد وفي
رواية غيره لا يفسد الرهن ولو استحق بعض الرهن مشاعا يبطل الرهن في
الباقى بالاتفاق لانه شيوع مقارن لطارى كذا ذكره منسوط خواهر زاد و
ذكر المصدر الشريف في كتاب الشيوع اختلف المشاع على قول اصحابنا
الله ان رهن المشاع تعقد بوصف الفساد ولا ينعقد على حسب اختلافهم على

قول ابن حنيفة رحمه الله في اجارة المتاع وقدر الكلام فيه والكلام في مقدار الرهن
 اذا كان متاعا اذن الرهن الفاسد في فصل التصرفات الفاسدة من هذا
 المجموع فلا نفيد. ههنا هذا كله اذا رهن النصف من واحد ولو رهن دارا من
 اثنين فان اخجل بان قال رهن الدار متكاملا جاز وان فصل بان قال رهن النصف
 من هذا والنصف من هذا لم يجز وكذلك لو رهن الثلث من هذا والثلثين من هذا
 ولو رهن عينا واحدا عند رجلين بدين كل واحد منهما جاز جميعه رهن عند كل
 واحد منهما والمضمون في كل واحد منهما خاصة دينه منه وان قسمه اجزاء بينهما
 دينه كان كله رهنا في يد الاخر حتى يستوفى دينه فان تهاثيا فكل واحد منهما
 في يده كالعدل لو حق الاخر ولو اقرتهم رجل من رجلين بدين له عليهما رهنا
 واحد اجاز والرهن رهن بكل الدين وللمرته ان يمسكه حتى يستوفى جميع الدين
 كما ذكر في الهداية في غير موضع المختلف ولو رهن عينا واحدا رجلين جاز وكذلك
 الرهن لان لو رهنما عند رجل بدين وكذلك لو رهنما عند رجلين وفي متفرقات
 فتاوى الديتار في عدة من خاكر وكردن بيكي يادون كردن بدون مختلف
 بدست ابد لانه لا شيوع في الدين الا اذا قال كل واحد منهما رهنا بمقتك
 في لا يجوز ذكر في الهداية ولا يجوز رهن ثمرة على رؤس النخيل دون النخيل
 ولا زرع في الارض دون الارض ولا رهن النخيل في الارض دونها لان المرهون
 متصل بما ليس به رهون خلقه فكان في معنى الشايع وكذا اذا رهن الارض دون
 النخيل او دون الزرع او النخيل دون التمر لان الاتصال يقوم بالطرفين فصار
 الاصل ان المرهون اذا كان متصلا بما ليس به رهون لم يجز لانه لا يمكن قصص المرهون
 رجلا ههنا عند ابن حنيفة ره ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت

فيكون استثناء الأسماء من أحكام ما يدار من الدار ودين النساء لأن
النساء اسم للبحر فيضيرا عنها جميع الأرض وهي متعولة ملك الرقيق ولو
الخصل بمواضعها جاز كان هذه محاورة وهي لا تمنع البقية ولو كان فيه غير
يذهب إلى الرهن لأنه تابع لاتصاله به فيدخل تحتها شيئا للمعتل بخلاف البيع
لأن بيع الخيل يدون الفرجاير فلا ضرورة إلى ادعائه من غير ذكر بخلاف المتاع
في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكر لأنه ليس بتابع وكذا يدخل
الزروع والوطأة في رهن الأرض ولا يدخل في البيع لما ذكرنا وما يدخل النساء والأرض
في رهن الأرض والدار والقرية لما ذكرنا ولو رهن الدار عما فيها حارطوا استحق
مبضه أن كان النساء محور استثناء الرهن عليه وحده فحق رهننا بمحضته في الأرض
بطل كله هذه الجملة في النهاية وذكر في الأصل ولو رهن عديس بالعب درهم
ما استحق أحدهما مال الآخر من محضته ولو ملكك لا يفتكه إلا بجميع الدين وكذلك
إذا كان أحدهما حرا أو مدبرا ولو رهن عديس بالعب قيمتهما المثل ثم قال لا يجوز
أنه احتقت لأحد مما مرده على فعمل فإن التنازع رهن بنصف الدين ولو ملك
بملك من الدين نصفه ولا يفتكه إلا بجميع الدين وذكر في مسج الطحاوي وأما
استحق بعض الرهن بعد صحته فانه يظهر أن كان الباقى بعد ورود الاستحقاق
يجل أن محور الرهن عليه استثناء فلا يبطل الرهن فيه ولا يكون الباقى محسوبا
لجميع الدين ولكنه يكون مضمونا بمحضته من الدين إن لو قسم الدين على قيمته
وقيمة ما استحق منه حيث أنه لو ملك الباقى فملك بمحضته من الدين وإن
كانت قيمته دفاء بالدين لا يذهب بجميع الدين بخلاف ما اختلفت عليه البلغة
والدين ابتداء وفيه فناء بالدين حيث يذهب بجميع الدين بطلانه وإن كان الباقى

بعد ورود الاستحقاق مما لا يجوز رهنه ابتداء فانه يبطل الرهن في محقق
القول وروي ولور من عبد بن بالف درهم فقبضه حصة احد هما لم يكن له ان
يقبضه حتى يودي باق الدين وذكر في الهداية وان سمي لكل واحد من
اغنيان الرهن شيئا من المال الذي رهنه ما به فذلك الحواب في رواية
الاصل وفي الزيادات له ان يقبضه اذا ادى ما سمي له ولور من عبد بن
بالف ومالك احد هما وقيمة المالك اكثر من الدين لا يسقط كل الدين
بهلاكه بل يقسم الدين على قيمة النجى وقيمة المالك فما اصاب المالك يستقط
وما اصاب البقية تبقى وكذلك اذا رهن دارا بالف وخربت الدار في يد الرهن
يقسم الدين على قيمة البناء وقيمة العروة يوم القبض وما اصاب النائي يسقط
وما اصاب العروة يبقى كذا في المبسوط وما غصب الشايع مثل يتحقق ذكره
الدين في قيامه ان غصب نصف الشيء شايعا لا يتحقق ولا يتصور فيما ذكره
ابو الفضل الكرمي في اشارته وذكر الصدق والشهيد رحمه الله انه يتصور
ذكره كذا في كتاب الزبير مسئلة نزل على انه يتصور وفي محاصر قاضي جلال الدين
في دعوى غصب نصف الدار شايعا لا بد من بيان كون جميع الدار في يد مدعى
عليه لان نصف الدار شايعا لا يكون الا يكون كل الدار في يده ولهذا لم يجوز ابو حنيفة
اجارة نصف الدار شايعا لان تسليم نصف الدار شايعا لا يتصور الا بتسليم
كل الدار وفان بعض المسانج لا يشترط ذلك بل يدعى نصف الدار شايعا
فوغصب نصف الدار شايعا بدون الكل يتصور بان يكون الدار في يد رجلين
فيغصب من يد احد هما واذا كان كل الدار في يد رجلين فيد كل واحد منهما
ينصف شايعا لا بد ان يدعى جميع الدار في يد كل واحد منهما بل يكون النصف في يد هذا

لوقا ١٢ على الآخر وأما ما جاء به الشرايع فمعه آخر وهو بعد من أسيد
من الذي أقتضاه العقد لأن العقد اقتضاه استيفاء الحق
عين ملك الآخر وهو متوفى ما من ملكه ومن ملك الشريك وثام هذا
في الأحاديث وذكر صاحب الحيطه تناواه شرب ماء من حسيه فرفع
السلطان نصيب أحدهم وأخرجه من الشرب فان هو من الوسط
المقصوب منه أصحابه بحسنه فكون الشرب بينهم على قدر أنصاهم كما
وكذلك دار بين ثلاثة ثم شاءا فغصب السلطان نصيب أحدهم و
لا غصب لأصفيه قال صوبهم جميعا كما في الشرب وأما دعوى الشايع ذكر
أول دعوى الذخيرة إذا ادعى على رجل ثلاثة أسهم من دار وقال هذا الثلث
سهم من العشرة الأسهم من الدار الحمد رده ملكه وحقه وفيه من هذا المذهب
غيره ولم يذكر أن جميع هذه الدار في يده ولكن لك لم يشهد شاهدان
هذه الدار في يده فان الدعوى صحيحة والشهادة مقبولة وذكر الشايع
في تناواه دار مستتركة بين رجلين ادعى رجل نصيبه من الدار على الآخر
يكون بين عيا الريع لأن في يده النصف فله أن يدعي ما في يده لأن
مدعيه ذلك النصف الذي في يده يأوئها من النصف المتبقي وأما في
النصف المعين وقد ذكرنا جلس هذا الفصل قيام بغير أهل الحق
من هذا المجموع وأما استحقاق الشايع ذكر طاهر الدين المرعشي أنه إذا
أدعى استحقاق نصف الدار شأبا أو ثلثها أو ربعها فالمستحق بالحقايق
رد ما به وزجج بكل ثمة وإن شاء أمسك ما به وجميع من المستحق على
وإن استحق منها ما سوا ذلك معين ذكرناه في فصل الاستحقاق من حق

وفي بيوع الدخيرة اذا اشترى دارا بنى فيها بناء ثم استحق نصف الدار شيئا مما
رغب ما بقي من الدار ورج نصف قيمة البناء واذا استحق نصف الدار بيمينه فله
ان يرد ذلك النصف ولا يرجع بشئ من قيمة البناء ولو كان في يد رجل ارض ففرض
فيها اوينى فيها ثم استحق نصفها او ثلثها او اشترى ارضا ففرض فيها ثم استحق
نصفها شيئا ما هل يجب على تبيع كل الارض كانت واقعة الفتور وينبغي ان يكون
الحكم فيه كالحكم في بناء احد الشريكين في الارض المشتركة ثم يقسم الارض بينهما
فما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن يؤمر بقسمة وفي جوامع الفتور المقتلة
اشترى حاطبا وبنى عليه ثم استحق ثلثه فله ان يرد البين ويرجع بالنقص وثلث
قيمة الباقي على البايع وفيها ايضا واذا استحق نصف الدار شيئا ما رج نصف
قيمة البناء وان استحق نصفه بيمينه ونصفه البناء رج نصف البناء بيمينه و
ان كان البناء في نصيب الآخر وردت الدار لم يرجع بيمينه شيئا من البايع والله
اعلم الفضل الحامدي والشامري بايع المنسوب والمرووني والمستاجر وباع
الارض المدونة ثم اربعة والكرم المدفوع معاودة فيه مسائل الريع والقوى
وما يتعلق به ذكر فاضل خان في بيوع فتاوا في باب البيع الفاسد والمقصود
منه اذا باع المصوب من غير الغاصب فان كان الغاصب حاضرا يدعى انه له
ولم يكن للمصوب منه بينة لا يجوز بيعه وان كانت له بينة جاز البيع وذكر
في فصل تصرفات الوكيل من بيوع فتاواه غاصب اهل ثوبا من دار رجل
وعثر صاحب الثوب عن الاسترداد فقال له رجل بيمينه حتى استرد منه
فباعه بيمينه معلوم فجاء المشتري الى الغاصب واراد ان ياكل منه الثوب
ونال مولا فكن به الظالم فخلف المشتري بطلاقت امراته ثلاثا فله ثوبه

قالوا لا يكون حاسداً لأن شرا المعصوب صحيح ذكره الكحج ربه في تفسيره وغيره
السايع إذا عجز عن التسليم كان المشتري حق المصح وهم الماء لم المشتري
بالعيب وح أن لا يكون له حق المصح كمن اشترى المروى والمساح
أن كان لا يعلم بذلك كان له الخيار أن شاء ترضى له وقت فكاك الرمي
رأت صاء مدة الأجارة وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يكون له حق
المصح والمسايح أحد وأحمد الرواية وهم مسلم المشتري ومسايح
بالعيب في طاهر الرواية لا يجوز بيع المعصوب من غير العاصب إلا أن يكون
العاصب منفياً بالعيب أو كان للمعصوب منه ينة وفي تناوي وصا طهر
الذي يرى رجل عصب عدل من رجل وباعه فجاء المالك وأجار المولى
مستأمن عن أبي يوسف رحمه الله أن كان المعصوب منه يقدر على أحد العبد
فأحارته حسانه والأولاد أن كان اعتصبه بالرى والعبد بالكو فح
والعاصب والمعصوب منه كلاهما بالرى فأحار المعصوب منه البيع قال
محمد بن أمصاؤه حابر وقال أبو يوسف رحمه الله أنه لا يحل يجوز أحارته
وأن لم يعلم حتى هوام ميت وأمصاؤه باطل وهذا قوله الأحرار في تناواه أيضاً
رجل عصب عدل وباعه ووفعه إلى المشتري ثم أن العاصب صالح المولى
من العبد على شئ قال محمد بن أمصاؤه أن صالحه على بداهم أو دنابر كان ذلك ثم لم
القيمة أحد القيمة من العاصب وأن صالحه على شئ من العروض كان هذا
منزلة البيع من العاصب فيطل بيع العاصب وهذا ما روي قاضي خاين
وذكرها أيضاً ولو باع عبد غيره بغير امره ثم اشتري العبد من مولاه ثم
أقام السايع ينة أنه اشتري العبد من مولاه بعد بيعه أو ورثه بعد البيع

قال محمد زه نفي البينة فيه ^{في} البيع الأول وقد ذكر في باب المضاربة من بيوع شرح
 الطحاوي من باع ملك غيره اشتراه سلم إلى المشتري لم يجز ويكون باطلا
 لا فاسدا وإنما يجوز إذا تقدم سبب ملكه في بيعه حتى أن الغاصب إذا باع
 المعضوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه ولو اشتراه الغاصب من المالك أو وصيه
 منه أو ورثته منه لا يفسد بيعه قبل ذلك لأن الغصب سبب الملك عند
 أداء الضمان له ليس بسبب البيع أو الغصب أو الأثر ففيه السبب وهو
 البيع والغصب والأثر متأخرة عن البيع قال الاسترغيني زه رأيت في بعض الفتاوى
 من غصب عبدا وباعه فإن ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه وإن ضمنه
 قيمة لئلا يريم لا يفسد بيعه قلت وهو من رخص الجامع في الفتاوى قال وفيه لو غصب
 عبدا فباعه فإن ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز البيع وإن ضمنه قيمة يوم
 الرفع لا يجوز البيع لأن الغاصب إنما يملك به المدفع فلم يبر بيعه وقد فريدهما
 الخط غصب عبدا وباعه فإن ضمنه المالك جاز بيعه وإن اشتراه من المالك
 لا يفسد بيعه لأن هذا ملك بات طرأ على ملك موقوف فيطله ولم يفصل بين
 قيمة وقيمة وهكذا ذكر في عامة الفتاوى ذكر نجم الدين النسخ في الخصايل
 المشتري اشتري على أن البايع بالخيار ثلثة أيام إذا اعتق أو باع ثم تم البيع لم
 يفسد بالأجماع وكذا المشتري من المكروه أما الغاصب إذا باع واعتق ثم ضمن
 القيمة نقد بيعه دون عتقه بالأخلاف وكذا المشتري من الرهن إذا باع
 اعتق ثم باع الرهن من البيع نقد بيعه وعتقه بالأخلاف وكذا المشتري من
 لو أرت والتركبة مستعققة بالدين والمشتري من الغاصب إذا اعتق ثم باع
 المالك البيع لا يفسد عتقه قياسا وهو قول محمد زه في عتقه وإن يفسد

[illegible]

وبأنه من غيره ثم اني العبد من يد المشتري ثم اجاز المالك البيع جاز عند
يوسف ر. غفر الله له وفيه فوايد صاحب الحيط ولو غصب دابة وباعها من
انسان ثم ان الغاصب اشترى هذه الدابة باقل مما باع يكون فسخا ومشاركة
البيع الاول والزيادة يكون للمشتري لا للغاصب ولا للمالك وقد مر في أحكام
البيع الفاسد وفي فوايد ايضا استأجر رجلا ليعتق هذا السكين بكذا او قبل
الآخر ومضت مدة ثم ظهر ان هذا السكين كان ملك الغير هل يجب الاجر قال
ينبغي ان لا يجب اجر ما مضى ذكر في الذخيرة الغاصب اذا اجر المصنوع ثم اجاز
المالك في اثناء المدة فعند ابو يوسف ر. الاجرة فيما مضى فيما بقى للمالك وعند
غيره اجرة ما مضى قبل الاجارة للغاصب لانه هو العاقد وفيما بقى للمالك لانه
فصول في حق المالك وعليه من الخلاف اذا آجرها ثم استحققت في اثناء المدة
واجاز المشتري الاجارة وفي الشري اذا اجر الغاصب سنين ومضت لسنوات
ثم ادعى المالك ان كنت اجرت عقد لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت اجرت
يقبل الابينة اذا رويها التواتر في الاب فقالت كنت اجرت عقد الاب
لا يقبل في الابينة ولو قالت كان باعري قبل قولها ولها الميراث وفي
دعوى المتيقن غصب ارضا واجرها فقال المالك اجرتها وقال الموعر غصبها
ملك واجرتها فالقول لرب الارض وقية ايضا باع ملك غيره وملك البيع
يد المشتري فقال المالك كنت امرته بالبيع يقبل قوله من غير نية ولو قال
كنت اجرت حين بلغته انه باع لا يقبل في الابينة وفي دعوى المتقن ايضا
غاصب ادعى في الارض المخصوصة ساء ثم اجرها سبعا فقال رب الارض
رأيت ان يبيي ويوجر وقال الاجر غصبت منك وقتك واجرت قال يقسم

في هذه الأرض دون البناء وفي البناء فما أصاب البناء فهو للغائب
وما أصاب الأرض فهو لأرض وفي اجارة الصغرى المرسدة غصباً أو
واحد فاسم يمين ثم اشترى ما من صاحبها فالاجارة الاولى ماضية لو جرد
شرائطها وان استقامت فهو افضل وفيها ايضا لو ان الغائب اذا ادعاه الأرض
الى غيره فمرارة ثرا جازى في الأرض المزروعة وان كان الزرع قد سسل ولم يسم
فهو للمالك ولا شيء للغائب من الزرع ولا شيء عليه من نفيلك الأرض وهكذا
ذكر في ابيات الفداء وفي قياتي رشيد الدين غاصب الغاصب اذا باع المعصوب
واخذ الثمن لا يكون للغائب الاول ان يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك وليس
له اجارة ذلك البيع والعصوب منه بالخيار ان شاء من الغاصب وان شاء
غاصب الغاصب وذكر في الباب الرابع عشر من بيع الحماض غاصب الغاصب
اذا رد على الغاصب الاول ببراء ولو ملك المعصوب في يد الغاصب فادى
القيمة الى الغاصب الاول ببراء ايضا حتى لا يكون للمالك ان يضمن غاصب
الغاصب لان القيمة قائمة مقام العين وفي العين الحكم فكذلك في البدل
وذكر في العقد بيع الموهون والمساخر والذي في مرارة الغير يتوقف على اجارة
المهرين والمساخر والمرارح ولو فاسمها الاجارة وللزراعة وادى الدين لبره
ان يسلم الى المشتري وفي الصغرى يقع بان بيع الموهون غير نافذ في المهرين
وليس للمهرين والمرارح حتى الفسخ بمزلة بيع المساخر وذكر الزدوي ان بيع
المساخر والموهون اذا كان المشتري عالما بخبر كالميركا لم يكن الماعذ ان حنيفة
ومحمد بن ابي عبد الله يوسف حجة الله بين حالة العلم وعدمه ففرق فانه يحصل
الرضى والاجارة بمزلة الميركا وشراء الميركا مع العلم بالميركا مع ثبوت الشك

المشتري وبما يضمن ذلك بمنزلة الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يبيع الرجوع
 عند الاستحقاق ولكن ظاهر الرواية قولهما وذكر في الذخيرة وفي فتاوى قاضي خان
 الراهن اذا باع الرهن او الاجر اذا باع المستاجر يتوقف ذلك على اجازة المهرين و
 المستاجر في اصح الروايات الا ان المهرين يملك نقض البيع والاجارة والمستاجر
 يملك الاجازة دون النقص وروى الطحاوي عن ابي حنيفة ومحمد بن ابي الحسن
 يملك النقص ايضا وظاهر الرواية انه لا يملك ذلك وروى عن ابي يوسف رحمه الله
 ان المستاجر لا يملك النقص والاجارة هكذا ذكر في شرح الطحاوي وفي اجازات
 شيخ الف الرواية للقاضي ابي عاصم في باب ما وافق محمد ابا حنيفة رده ان الاجر اذا باع
 المستاجر فالبيع حرم في ظاهر رواية ابي المستاجر حتى ابطاله ورده وهو الاصح كما في
 بيع المهرين وروى محمد بن ابي حنيفة رحمه الله ان المستاجر ان يفسخ بوله ان يجبر
 وروى اصحاب الامال عن ابي يوسف رده ان المستاجر لا يملك نقض البيع ويكون
 المشتري بالحكماء ثم ذكر في الذخيرة وفي فتاوى قاضي خان ثم اذا لم يجز المستاجر ففسخت
 الاجارة بينهما فنقل البيع السابق وكذا المهرين اذا لم يفسخ حتى قضى الدين ونفذ
 البيع السابق وليس للرهن والاجر حتى الفسخ اصلا فان اجاز المستاجر البيع فنقل
 ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله وذكر في الفصل الخامس عشر من اجازات
 الذخيرة الاجر اذا باع المستاجر في ان المستاجر يفسخ البيع في حق البائع والمشتري
 ولا يفسخ حتى المستاجر حتى لو سقط حتى المستاجر يفسخ ذلك البيع ولا يحتاج الى
 التجدد وهو الصحيح فان اجاز المستاجر البيع فنقل في الكل ولكن لا ينزع
 العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ماله وان رضى بالبائع اعتبر رضاء بالبائع
 ففسخ الاجارة لا لا يتراجع من يده وفي بعض مشايخي ان الاجر اذا باع المستاجر

بميزر في المشاخر وفي اجاز المشاخر البيع والتسليم بطل حقيقة المشاخر
اجاز البيع دون التسليم لا يطل بطل حقيقة البيع ولو اراد المشاخر فسخ البيع كان
ذكر القصد والتسليم في المتكبر لذلك في ظاهر ال رواية رواية الطحاوي
ليس له ذلك وبالحال لا ربح الجامع وهو لتمام الشمس الائمة المحلولة والقار
الاستحباب ونحوه الائمة السخيرة وممكنه وكريم الدين في شرح السادة
والسيد الامام ابو شجاع وفيه ربح الجامع وذكر شيخ الاسلام حواضره
في انفسه روايتين والفنوى على انه ليس له ذلك وذكره اجازات شيخ الجامع
اذا باع الدار المشاخرة فاشاء المدة فالبيع جائز فيما بين الباي والمشتري حتى
ان المدة لو انقضت كان البيع لامة المشتري وليس له ان يمنع من اخذ الاموال
فالتب المشتري اليه

فصح القاع في البيع بينه وبينه وانه لا يرد من غير
غير المرتين ثم باعه من اخر فاجاز المشاخر البيع القاه والاول بعد ما اجاز له
البيع المشاخر من رجل ثم باعه من اخر فاجاز المشاخر البيع الثاني بعد البيع الاول
الباب الاول من ربح الجامع ولو اقر بالدار المشاخرة لغيره باقراره بضمح في حق
نفسه ولا يصح في حق المشاخر فاذا مضت المدة بقطع بها التمسك ولو اجاز داره
من اشياء ثم اجرها من اخر توقف المقتد على اجازة المشاخر الاول فان اخطأ
بطل بخلاف البيع فانه اذا اخطأ لا يطل لان عقد الاجارة تقع على المتعة
وانها اتملوكه للمشاخر وفي البيع يقع على العين والعين ليس بمالوكه الا ان
لديقه حقا فاذا زال حق الغير بطل البيع ولو اجاز المشاخر الاول الاجازة
الثانية حسنا الثانية والآخر الاول ولا يكون لصاحب الدار بخلاف البيع فانه اذا اجاز كان

البدل للمالك والفرق ما ذكرنا ان عقد الاجارة ورد على ما هو ملك
المستاجر فاذا اجاز يكون بدله له والبيع ورد على ما هو ملك الاجر فيكون
بدله له وبالاجارة الثانية راجع عقد المستاجر الاول ما لم تخض مدة الثانية
فاذا مضت ح ينقضي المدة ان جميعا ان كانت من رهن واحدة وان كانت
مدة الثانية اقل من مدة الاولى فلا بد ان يتمكن الدار حتى يتم المدة و
كذلك لو رهنها الاجر قبل انقضاء مدة الاجارة فالعقد جائز فيما بينه و
المرتهن وليس للمستاجر ان يحبس الدار الى ان ينقضي المدة ولو رهن
داره من رجل وقبضها المرتهن ثم باعها الراهن من انسان آخر فالبيع
جائز بين البائع والمشتري وفي حق المرتهن لا يجوز وكان له ان يحبسها الى ان
يسد في ماله فاذا افترقا الراهن يسلمها الى المشتري كما ذكرنا في الاجارة
الا ان رهننا اذا اجاز المرتهن البيع جار وبسلم الدار الى المشتري والتمن
يكون رهننا مكان الدار لان له حتى يحبس العين مادام قائما مكدا للتمن
في بدله فله الحيلة في اجارات شرح الطحاوي وذكره في رهنه وليس للمرتهن
ان يبيع الرهن بغير إذن الراهن فان باعه بغير اذنه توقف على اجارة صاحبه
ان اجاز جاز ويكره التمن رهننا وان لم يحبس فلا يجوز البيع وله ان يبطله ويسيد
رهننا ولو ملك في يد المشتري قبل ان يحبس الراهن فلا يجوز الاجارة بعد
والراهن ان يضمن اربها شاء فان ضمن المرتهن جاز البيع والتمن له فيكون
التمن رهننا وقيل انما يجوز البيع بتضمن المرتهن اذا سلم المرتهن الى
المشتري او لا ثم باعه منه اما اذا باع ثم سلم بعد البيع لا يجوز بيعه ويرجع
بما ضمن على المشتري لان سبب ملكه فاعرض عن البيع فصار كما اذا باع

مال غير مبرور بالكم ثم انشأه صاحب الاينفد البيع الاول كذلك مال
ان في ظاهر الولاية قال يجوز البيع بضمين الرهن ولم يفصل وان اخار الراهن بضمين
المشتري ظل البيع ويكون الضمان رهنا ويرجع المشتري على الباع بالثمن
وكذلك اذا باع الراهن الرهن باذن الرهن او باعته احد هاتين اجازة الآخر
مع البيع ويكون الثمن رهنا بخلاف الاجارة فانه يظل الرهن وليس له على الآخر
شئ بل وذكره من فتاوى قاضيه خان به واذا باع الراهن او المرتهن لغيرهما باذن
الآخر يخرج من ان يكون رهنا ويكون الثمن رهنا يسكن العين فبعضه المشتري
او لم يقضه في الجامع في الباب الاول من كتاب الرهن الراهن اذا باع الرهن
واجاز المرتهن البيع تكون الثمن رهنا حتى يستوفيه المرتهن بضمه وما بقي
فهو للمراهن سواء شرط عند الرهن ان يباع بدينه او لم يشترط ودوى هو حرام
عن الله ويستأجر له انما يكون الثمن رهنا اذا كان الراهن شرط ان يباع بدينه
انما اذا لم يكن فلا والصحيح هو الاول ولو باع المدين الرهن يخرج من ان يكون
رهنا ويضر الثمن رهنا فكان الاول مقبولا كان الثمن او غير مقبوض وذكره
اجازات القلة اذا قال المرتهن الراهن مع الرهن من فلان بباعة من غير الاستأجر
ولو قال المستأجر للاجر بغيرها من فلان فباعها من غير جاز ذكره شرح الطحاوي
وليس المرتهن ان يوجر الرهن فاذا اجره بغير اذن الراهن وسلمه الى المستأجر قال
ملك عند المستأجر فالراهن بالخيار ان شاء ضمن الرهن قيمته وقت التسليم
الى المستأجر ويكون رهنا مكانه فان شاء ضمن المستأجر غير انه ان ضمن الرهن
لا يرجع بما ضمن علم المستأجر ولكن يرجع عليه باجرة بالسوء من المنافع الى
الملاك ويكون له ولا يلزمه وان ضمن المستأجر يرجع بما ضمن على الراهن لان

عنه ولا يحل عليه الاجرة ولو سلم واستنزده المرتهن صابراً وساماً كان كالمودع
 اذا خالف في الوعيه ثم عاد الى الوفاق عادت ودعيه كما كانت كذا هذا والاخر
 لا يثبت له وكذا اذا اجر الراهن بغير اذن المرتهن لا يجوز والمرتهن
 ان يبطل الاجارة ولو اجر المرتهن باذن الراهن او الراهن باذن المرتهن او اجر
 احدهما بغير اذن صاحبه ثم اجاره الاخر صححت الاجارة وبطل الرهن ويكون
 الاجر للراهن ولا يابى قبضهما للعائد ولا يعود رهنه اذا انقضت مدة الاجارة الا
 بالاستئناف وكذا لو استاجر المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن اذا اجتمع
 القبض والاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء مدة الاجارة او بعد انقضائها
 ولم يمسسه عيى الراهن هلك امانته ولا يذهب بهلاكه شئ من الدين وليس
 للمرتهن ان يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للرهن الاول ان يسطل
 الرهن الثاني ويبيده الى يد الاول فلو هلك في يد الثاني قبل المعادة الى يد
 الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان
 ضمن المرتهن الاول يكون ضمانه رهنه وملكه المرتهن الاول بالضمات
 وصار كانه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني الدين فاقضى المرتهن
 الثاني يكون الضمان رهنه عن المرتهن الاول ويطل الرهن عند الثاني ويرجع
 المرتهن الثاني على الاول بما ضمن وبديته ولو رهن الرهن الاول عند الثاني
 باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول وصار كانه المرتهن الاول
 استجار مال الراهن الاول للرهن فله هذه الجملة في شرح الطحاوى
 باب الاول من رهن الجميع ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند اخر او اجترأ
 وسلمه اعجاز المرتهن الاول الرهن الثاني او الاجارة او القسبة وسلم الى الموهوب

أولى المرفوعين الثاني أول المسافر بعد البيع ويظل ماسوا مثل فاضل خان
عن بيع دار المسافر في غير أدن المسافر فلا يبلغ البحر المسافر جاء إلى الأجر
وزاد في مال الأجرة وحيد عقد الأجرة هل ينفذ ذلك البيع قال ينفذ الآخر
إذا باع المسافر من المسافر بيعا فله أن يفسخ مخرج البيع أنه صاحب الحق
أنه يفسخ إذا أخذ البعض وإن لم يخل البعض لا يفسخ وقد مر في أحكام البيع الثاني
ذكره أجازات المدخلة إذا قال المسافر للأجر مال أجازت به فقال هل يندم
بفسخ العقد وإن لم يندفع وكذلك في باب البيع إذا قال المشتري للبائع يبيع
بأجرة فقال البائع هل يندم بفسخ البيع إليه استأجر محمد رحمه الله في الباب الرابع
من الزيادة على هذا إذا قال المسافر للأجر في الأجرة الظو لم يندم مال أجاز
بده ففارق وأما إذا يفسخ الأجرة ولو بيعت المسافر في الأجر فقال الآخر
يقل يندم استأجر ويكرى فلما جاء المسافر قال الآخر قد انعمت الذي
على ففسخ الأجرة ولو أخذ مال الأجرة من غير سابقة الطلب إن أخذ
الكل يفسخ الأجرة وإن أخذ البعض دون البعض قال بعض مشايخنا إن
أخذ الأكثر يفسخ العقد وإن أخذ الأقل لا يفسخ وبه كان
يعني الصدق والشهد وقال بعضهم يفسخ العقد بغير ما أخذ
قال بعضهم إن البعض بطريق الفسخ أو بآلة تدل على الفسخ يفسخ العقد
في الكل وإن كان المأخوذ أقل وإن أخذ من غير دالة تدل على الفسخ يفسخ
تمام بأخذ الكل وبه كان يفتي طهبر الدين المروسي في هذا ذكره في الدرر
وهو لو أخذ صاحبها المسافر إذا طلب مال الأجرة فهذا دليل الفسخ حتى لو
أجر نعم استغنى الأجرة ولو قال زمانه يجب أن يفسخ ولو أحال بعض

١٢٧٣
مال الاجارة من غير سابقه الطلب حكمي عن بعض المشايخ انه يفسخ ولو قال
الاجر للمستاجر مال الاجارة خرد بكبر فقال هل يفسخ الاجارة كالاجر
اذا قال هذا بعد طلب المستاجر وبه افته القاضي الامام جلال الدين
وافته القاضي فخر الدين ره انه لا يفسخ بخلاف طلب المستاجر والمستاجر
اذا قال للأجر ابن خاتمه بن م فروشي فقال الأجر نعم لا يفسخ الاجارة بخلاف
ما لو قال الأجر للمستاجر ابن رافلان ميفروشم فقال المستاجر فروشي
تفسخ الاجارة والقرق وهو انه لو لم تفسخ الاجارة في هذه الصور لا يتمكن
من بيعه عند غيبة المستاجر فلا يفيد الرضيه به وفي المسئلة الاولى لا يتحقق
البيع منه الا بحضوره اذا قال الأجر للمستاجر ابنه مستاجر راخروشي قبل
لا يفسخ ما لم يبعه المستاجر اذا قال المستاجر للأجر مال اجارة بده
فقال در ايم تانقد كيم قيل بانه يفسخ وكذا اذا قال بيارم او قال روا
باشد فانه يفسخ في هذه الفصول ولو قال طلب كنم اكر بيايم بدهم لا يفسخ
الأجر اذا قال للمستاجر مال اجارة خرد بكبر ما خرج مئ شود فقال المستاجر
بوداني قال بعض الفقهاء يفسخ ان نوى الفسخ والا فلا ولو قال الأجر
للمستاجر مال اجارة م كبرى فقال ميكنم اكر مراد م كبرى بكبريت
فسخ شود والا فلا هذه الجملة في الفوائد المسموعة من صاحب المحيط
والقاضي فخر الدين خان وفي فوائد جدي ره المشتري شراء جازا اذا قال
للبايع رمين بنو ما ندم خواه كروكن وخواه فروش ترا زمان دادم هل يفسخ
البيع اجاب لا يفسخ مرمين موهون را براهن داد تا فخر وشد وخرين بكدار
هل يفسخ رمين ما دادم زيد الراهن قيل البيع وهل للمرتبه ان يسترده

في قول المرحوم في هذا الاختلاف المشايخ في المسألة
ولو فرض المرهون الرهن وحصل
الرهن فيه جاز لأنه تم الرهن
هذا الشاطط على بيعه بصفة وهو
الشاطط على بيعه قال بعضهم لا يصح
باعتها لقوات بده والاصح انه يبيع رهنا لا يفتقر الى الاعارة فان
الرهن من الرهن لا يبطل الرهن ولكن يبطل ضمانه حتى لو ملك الرهن وهذا
الحالة لا يندف الدين لا تنقضي بل الاستيفاء ذكر في نوع العدة في البيع
الوقوف اذا قال لا اجيز يكون رد البيع بخلاف المسأله في الاجر
بيع الاجر اجاز جاز وعده المسأله دليل على ان المرهون اذا قال لا اجيز
بيع الرهن يبطل البيع والله اعلم وفي نوع فتاوى قاضي خان في الاعارة الطويلة
اذا بلغ ثم جاء او ان الفسخ بقدر بيعه عند اكثر المشايخ وكان الباعث
المحبس لاستيفاء الاجرة المجهلة وفي فتاوى صاحب المحيط وفي اجازات
ما اذا اجر الاجر من غير في الاعارة الطويلة ثم جاء او ان الفسخ لا يفسد ضمانه
لان الاعارة النسيئة توفى على اجازة المسأله بخلاف البيع وفي اجازات
قاضي خان قال لغيره اجرتك دائني فذل وعلا بدهم ثم اجرها اليوم من
ثلاثة ايام فجاء الغد واراد السئول الاول ان يفسخ الاعارة النسيئة فيفسخ
روايتان عن اصحابنا والفتوى عليه انه ليس له ان يفسخ النسيئة فيفسخ
كانت الاولى مضافة الى الغد ثم اجر من غير اعارة مخرجة فلو كانت الاولى
مضافة الى الغد ثم مانع من غير في روايتان في رواية ليس الاجر ان يفسخ

قبل حي الوقت وفي رواية قال اذا باع او وقف قبل حي الوقت جاز ما صنع والفوق
على انه ينفذ المبيع ويبطل الاجارة المصافة ثم اذا نفذ بيعه فان رده عليه يعتبر
قضاء او رجوع في الحصة قبل حي الوقت عادت الاجارة على مالها
وان عادت اليه بملك مستقبل لا يعود الاجارة واذا اجر
من غيره اجارة ناجرة ثم اجر من غيره لا ينفقد الاجارة
الثانية في حق الاجر حتى ان الاجر مع المستاجر الاول اذا فاسخا الاجارة لا يرب
عليه ان يسلمه الى الثاني وفي فصل البيع اذا فسخ البيع بما هو فسخ من كل وجه
كان على الاجران يسلم الى المستاجر ولو اجر ثم باع من آخر لم يفسخ البيع في حق الاجر فاذا ا
انكر بيعه كان اليه ان يخلفه ولو اجر دابته من رجل ثم اجرها من غيره وسلم فباع
الاول واراد ان يعيم البيعة على الاجارة فان كان الاجر حاضر اجاز ويقبل
بيعيته وان كان هو مقرا بالاجارة الاولى لان اقراره للاول لا يفسخ في حق الثاني
ان كان الاجر غائبا لا يقبل بيعة الاولى على الثاني لان يد الثاني يد امانة فلا
يكون خصما للدين ولو اجر ثم باع وسلم جاء المستاجر وادعى الاجارة فبطل
بيعه على المشتري وان كان الاجر غائبا لان المشتري يد على الملك لنفسه
كان خصما لكل من يدعى حقا في ذلك العين وكذا الورش عند النساء
يشاركه اليه ثم انزعه من يده بغير اذنه وباعه وسلمه ثم جاء المرتين
ادعى الرهن واراد ان يسترده من المشتري واقام البيعة على الراهن
باعت بيعة وان كان الراهن غائبا ويؤخذ العين في يد المشتري ويسلم
رهنه لرافقتهم والجملة في فتاوى قاضي خان ورويت في بعض النسخ
اباع المستاجر ورضي المشتري يكونه مستاجرا واجاز ان يعيم الى شراؤه

ولا يفتقر إلى معة مدة الأجرة ثم يقضى من البايع فليس له أن يطالب المبيع
بالفسخ قبل مضي المدة وإذا لم يكن للشترى حق قبض مدة السلامة
فهل المبيع أن يطالب المشتري بالتمن قالوا لا يكون له حق المطالبة بالتمن
مالم يحمل العقود عليه بحمل التسليم وكذا إذا اشترى غائباً لا يكون للمبيع
أن يطالب المشتري بالتمن مالم يحمل البيع منها للتسليم ذكر القاضي الإمام محمد بن
خان في سماعه فتاواه إذا دفع أرضه فزارعة مدة معلومة عيلاً أن يكون السيد
من قبل العامل فزارعه العامل أو من رعيها فباع صاحب الأرض أرضه
يتوقف البيع على إجازة المزارع وذكر في موضع الذخيرة إذا باع الأرض وهي في
عقد مزارعة آخر قال شمس الأئمة الحلواني المزارع أو له في مدين من مدينتي
كان السيد فان إجازة المزارع البيع فلا أثر لعلمه يقال في مجموع النوازل إذا
إجازة المزارع يكون كالأرضين المشتري يريد به إذا كان في الأرض معة فإن لم
يجز لا يجوز البيع وكذا في الكرم سواء ظهر الثمار في الكرم أو لم يظهر قبل الحصاد
ومسألة الأرض على التفصيل إذا كان السيد من المزارع لا يجوز له معة وإن كان
من رب الأرض فلا يملك السيد لا يجوز وإن كان الأرض معة يجوز له في الكرم
أن يظهر الثمار يجوز البيع وبه كان يفتي الإمام ظهير الدين المرعشي في نوازل
صاحب المحلة إذا باع رب الأرض الأرض والسيد من قبل المزارع لا يملك البيع وحده
لأن الأرض مستأجرة وإن كان السيد من قبل المالك يستحق لكون المزارع أحسن المالك
فإن السيد من قبل المالك ولكن المزارع قد نزع وأمنت معة حتى يباع الأرض لا يملك
لأنه صار معة معة وإن لم يزرع ولكن المزارع كرت الأرض وحفر الأنهار وغير ذلك
فيما هو الرقابة بعد معة وقال الشافعي لا ينفذ والأصح جواز

الكاتب ولو باع الكرم لم ينفذ في حق العامل سواء عمل في الكرم أو لم يعمل ^{٢٢٤}مكن
ذكر صاحب المحيط في نوادره وذكر في بيع العدة إذا باع الضاحي في مزارعة الفير
أن كان البذر من المزارع لا يجوز بدون إجازته قبل القاء البذر وبسبب أن
كان البذر من ربا الأرض أن باع بعد القاء البذر فكذلك وان باع قبل
ذلك حاز من غير إجازة وفي الكرم قبل ظهور الثمر يجوز وهذا في الكرم مخالف
المذكور في نوادر صاحب المحيط وأن باعها مع نصيبه من الزرع برضا المزارع
والبذر من ربا الأرض ولم يثبت لأشئ المزارع من الثمن وإن كان البذر
من المزارع ولم يثبت فللمزارع حصة البذر قيمته، مبذورا في الأرض وفي
الكرم والحقل أن لم يخرج منه شئ فلا شئ للعامل منه ولو باع مع نصيب
أعسفه من الزرع وقد نبت أو خرج الثمر وقد له إذا المزارع البيع حاز نصيب
المزارع فيه تمام وإذا لم ينبت الزرع ولم يخرج الثمر والبذر من ربا الأرض
لأشئ المزارع وإن باع هذا كله بغير رضا المزارع إن كان قبل ذلك
وإن كان بغير رضا المزارع فلا يملك المزارع أن يبطل البيع كذا ذكر في المدة وذكر في غير ذلك
استحقاق في قسماؤه ولو دعي أرضه مزارعة فزرع الأكار ثم باع ربا الأرض
الأرض مزرعة فلا يملكها إلا أن باعه بغير رضا المزارع أو بغير رضاه وأما إن ينبت
الزرع أو لم ينبت والبذر من ربا العامل أو من جهة ربا الأرض فإن باعها
برضاها ولم يكن نبتت البذر من ربا الأرض فلا شئ للمزارع
من الثمن لأنه أثبت له البذر البذر كالأصله وإن كان البذر من
بذر المزارع لكنه لم يثبت وباعه بغير رضا المزارع في مزرعة بغير رضا
الأرض لأن ذلك ملكه وإن كان الزرع ثابتا فإن إجازة المزارع يحسم

في المزارع فيه قائم سواء كان السد من جهة المزارع او من جهة غير
الارض وان باعها بغير رضا المزارع في هذه الصورة ان سطل البيع و
ذكر رشيد الدين في فتاواه اذا باع ارضا بعد ما ثبت الزرع لا يجوز
رضا المزارع قال نقده بما بعد النبات دليل على انه يجوز البيع قبل
النبات هكذا ذكره وقد ذكرنا من قبل انه يكون موقوف على اجازة
المزارع وان لم يثبت وذكر في الجامع في الفتاوى اذا باع الارض وقها زرع
والزرع لم يثبت والسد من قبل رب الارض ان باعها برضا المزارع فلا
شيء للمزارع من الثمن وان كان السد من قبل المزارع فليس له حصة السد
فمنه من وراء الارض واساء الكرم والفحل فان لم يخرج منه شيء فلا
شيء للعامل اما لا قيمة عمله وليس له ذلك وان باعها مع نصيب
نصفه من الزرع وقبل يثبت وخرج المزارع واجاز المزارع فالبيع جائز
المزارع فيه قائم وان باع بغير اذنه في هذا المزارع ان سطل البيع وذكر
في كتاب المزارعة من غريب الرواية اذا وقع امر ما وزعه مزارع باق
واجاز المزارع البيع فانه يجوز ولو اجاز على ان نصيبه في الارض على المزارعة فلا
قاسد كذلك في غريب الرواية وقد ذكرنا قبل هذا انه اذا اجاز المزارع يجوز
ونصيب المزارع فيه قائم سواء كان السد من المزارع او من رب الارض في موضع غريب
الرواية اذا اشترى ارضا وفيها زرع للمسايع والزراع فاشترى الارض مع نصيب المزارع
فان طلب تسليم الارض فالبيع قاسد وان قال اذا اشترى حصة من نصيب المزارع
يجوز ولو اجاز المزارع بيع الارض جاز ولو اجاز على ان نصيبه في الارض
المزارعة فانه لا يجوز واليه لورقم على هذا لا يجوز في باب البيع القاسد

من فتاوى قاضي خان رجل دفع أرضه مزارعة ثم باع الأرض بمزروعه والزرع
بقيل ذكر في المنتقى أن المزارع أن اجاز فهو جائز وإن اجاز المزارع على أن يكون
نصيبه في الأرض على المزارعة فهو فاسد وأشار في الأصل إلى أن البيع المزارع
مع نصيب الزرع لا يجوز وفي فتاواه أيضا رجل باع أرضا في مزارع بيته وبين
الأكار فباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المنتقى أن المشتري إذا طلب تسليم
المبيع بعقد البيع وإن قال أنا أسكت حتى يتم الأجرة فهو جائز ولا يفسد في
المشتري بشئ من الزرع لأنه زاد في أرضه وكذلك لو باع دارا الجرن فاشترى غيره
فقال المشتري أنا أسكت حتى يتم الأجرة فهو جائز وإن طلب التسليم في الحال فسدت
البيع وفي فتاواه أيضا رجل اشترى ما يتخلل عليه غمرة أو أرض فيه مزارع باع أحد
الشريكين نصيبه من الغلة والغمرة أو من الأرض والزرع قال الناطق لا ذكر
لما في الأصل ويصح أن يجوز لأن المشتري قام مقام البائع في جميع ذلك فلا يتصور
الشريك شكنا ذكر السند والشهيد وقال لأن المشتري لا يجبر على القلع لأنه
قام مقام البائع في الغلة والتمروا الأرض في الزرع وذكر شيخ الإسلام بن عاشر زاده في
كتاب النسخة في الأرض إذا كانت مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من
الزرع من شريكه بدون الأرض لا يجوز إذا لم يكن مدركا لأنه يتضمن إخراج
النسبة بالاشتري فيما ليس المعقود عليه لأن البائع باع ما اشتري بالقلع
ليخرج أرضه وعلى هذا القطن وسائر أنواع الزرع إذا كان مشتركا بين اثنين باع
أحدهما نصيبه من صاحبه بدون الأرض وأما إذا باع نصف الزرع مع
نصف الأرض من شريكه أو من الأجنبي وغير مدرك بشرطه شريكه جائز
وذكر الناطق واقعا أنه إن بيع نصف الأصهار مع الأرض وبم نصف الزرع

مع الأرض يجوز بيعه بغير الساري إذا دفع كرمه معاملة ثم باع الكرم بعد
مات عمل فيه العامل أن خرج الثمن يكون موقوفاً على إجازة العامل وإن
لم يخرج يجوز بيعه ولا شيء للعامل سوى قيمة عمله وهذا إذا لم يكن فيه
زرع فإن كان فيه زرع يكون موقوفاً على إجازة المزارع نبت الزرع أو لم ينبت
وذكره مجموع النوازل مثل نعم الدين ر. عن أبيه كرمات إذا ركت غلت
مع الغلة وقبضه وفيه إجازة للمشتري إلا كرمه هل له ذلك قال لا
رضي إلا كرمه بالبيع وإجازة صادرة الغلة كلها للمشتري لرضاء بالبيع في الكل
أن لم يخرج هذا البيع لأجسته فيه مائة جواز البيع ذكره الأصل ولو بلغ
الأرض أرضه والزرع قبل ولم يخرج المزارع كان البيع موقوفاً على إجازة المزارع لأن
مستأجر الأرض فإن إجازة قبل رضى به وأبطل حقه وإن رد لا ينسخ البيع
ولكن يكون سواحي به ويحرم المشتري بين الترضى والفسخ بغير البائع عن
تسليم فاباع للحال فإن إجازة المزارع جاز البيع ولم يذكروا الكتاب صاحب
الزرع منهم من قال يؤمر رب الأرض والمزارع بتسليم الأرض بما فيها إلى
المشتري ثم يدفع المشتري إليها بعض علمها بإجر المثل إلى أن يستحسن
لأن إجازة العفار قبل القبض يجوز عند أبي حنيفة ر. وعند محمد لا يجوز
بالتسليم يجوز بالأخلاف ولا يؤمر بالفتح لأن المزارع لم يكن متعدياً فيه إذا
لم يسم الزرع فإن سمي الزرع فالبيع لموقوف أيضاً على إجازة المزارع فإن لم يسم
لا يحسد البيع في نصيبه وإذا لم يحسد ينقص الفاضل البيع في الأرض وحده
الأرض من الزرع لأنه لا يضره المزارع

٥٩
وأما إن الزرع ولم ينقص الفاضل البيع جاز البيع في الأرض في حصة رب الأرض وإذا
أراد البائع نقض البيع ولم يرد المشتري لم يكن للبائع ذلك ولو أناده المشتري ذلك
كان له الرد وإن برد البائع كذا ذكر في المبسوط وبعض ما ذكر فيه مخالف
لما ذكر في الفتاوى فإنه ذكر في الفتاوى أن البيع إذا كان بغير رضا المزارع فله الزرع
أن يسطر البيع وقد مر غير مرة وكذلك ذكر في المبسوط أنه إذا سمى الزرع في بيع الأرض
يكون البيع موقوفاً على إجازة المزارع فإن لم يجز لا يجوز بيعه وقد ذكرنا قبل هذا
من الفتاوى ومن شفاعة شيخ الإسلام ابن بكر رحمه الله إذا باع نصيبه من
الزرع مع الأرض بغير رضاه فشره جاز وقام المشتري مقام البائع وذكر فيهم
الدين استحقاق في فئاؤه إذا باع الأرض بدون الزرع بغير رضاه المزارع لا
يجوز لأنه يتعلق به حق المزارع فيستوقف على إجازته أن إجازته وإن لم يجز
لا ينفذ ويجز المشتري في ظاهر الرواية وذكر في باب اشتراط بعض
العمل على العامل من مزارعة المختصر وإذا لم يجز البيع بغير رضاه المزارع و
احتصم البائع والمشتري في ذلك قبل أن يستخلص الزرع وأراد أحدهما
نقض البيع وقد أدى المزارع أن يجز البيع فالأمر في نقض البيع إلى المشتري
سئل صاحب المحيط عن اشتري أرضاً فيها زرع مستفيع ولم ينفك الزرع
في البيع حتى لم يدخل فيه هل يكون بيع الأرض جازاً إذا كان يكون فاسداً
لأن البائع لا يقدر على تسليم الأرض البصير فصار كبيع الخلع في السقف
وأفتى بعض الفقهاء أنه موقوف حتى لو قلع الزرع يعود جازاً كذا في فتاوى
صاحب المحيط وفي فتاوى فاضل خان أرض فيها زرع فباع الأرض بدون الزرع
أو الزرع بدون الأرض جاز وكذلك لو باع نصف الأرض بدون الزرع

وإن باع من الأرض نصفه من ربح أو من غيره من ربح
فجميع الأرض نصيبه من ربح أو من غيره من ربح
لا يجد هذا إذا كان البذر من قبل رب الأرض فان كان من قبل الأكار
ينبغي أن يجوز ولو باع نصف الأرض مع نصف الزرع جاز وذكره في المتن
إذا باع النصف من الزرع المشترك من شريكه يجوز ظاهر الرواية يردى
مقام من محذوراته لا يجوز وذكره في مزارعة جامعاً لأصغر مزارع بالثلث باع
نصيبه من الزرع من رب الأرض أو من غيره لا يجوز وذكره في النصف من الأرض
مزارعة بالثلث ثم باع المزارع نصيبه من رب الأرض بعد النبات يجوز وصلى
النبات لا يجوز والقاسوي إذا كان الزرع كله لرجل باع نصيبه من النبات
بدون الأرض إن كان الزرع كله لا يجوز وإن لم يكن كذلك لا يجوز لأن هذا البيع
يقض الحاق الضرر بالبايع من غير تناوله البيع فيكون فاسداً كبيع الخلع في
النصف وإذا لم يجز بيع نصف الزرع فلم يفسخ العقد حتى أمرك الزرع أنتقل جازم
لأن المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل كذا
إذا كان الزرع مشتركاً بين اثنين أو ثلاثة باع أحدهم نصيبه من الزرع من شريكه
أو من الأجنبي لا يجوز إذا لم يكن مذكوراً إذا أدركت قبل جازماً وإذا كان مذكوراً
وقت البيع جازم إن الزرع إذا كان مشتركاً بين اثنين باع أحدهما نصيبه من
الزرع بدون الأرض لا يجوز إذا لم يكن مذكوراً لأنه ينضم الحاق الضرر بالمشتري
لأن البايع يأمروا بالملع لغير أرضه وعلى عبد القطين وسائر أنواع الزرع الكذا
مستتر كالمشتريين أحدهما نصيبه من صاحبه بدون الأرض وإذا كان
نصف الزرع مع نصف الأرض من شريكه أو من الأجنبي رد في غير ذلك

رضا بشریکه جازد کر و شفحة شیخ الاسلام وقد مر من قبل و فی فتاوی فاضل خاں
اذا کان شیخ یباع شیخ باع احدهما نصیبه من الاجنبی لا یجوز ولو باع من الشریک باع
جاز ولو کان بین ثلاثه فباع لیسوا نصیبه من احد شریکة لا یجوز وان باع
جاز و کذا الزرع اذ کان من ثلاثة فباع احدهم نصیبه من احد شریکة لا یجوز و
ان باع منهم باع جاز و فی موضع آخر اذا کان الزرع بین رب الارض و الاکار فباع رب
الارض نصیبه من الاکار لا یجوز و کذا المکة هذا فی المعاملة و مع هذا الواضح
المعامل فی حصة رب الارض یطریق ان یخیر اذ رکت الثمار جاز البیع لزوال المصلحة
و ان کان من رکنین باع کل واحد منهما من صاحب و ذکر فی التوازیل ان بین
شریکین و بین باع احدهما نصیبه من شریکة او من الاجنبی لا یجوز و یفیه
کذا الباع الشطر دون الارض و ذکر فی ارضنا اکرم بین رجلین باع احدهما من
من نصیبه و هو یستأجر من یفیه یستأجر البیع اذا طلب المشتري المتطوع بخره اذ لم
لم یصل البیع و ذکر فی التوازیل و فی التوازیل ذکر فی البعثة اذا باع نصف الزرع
و ان الارض من ان باع المصالح من رب الارض جاز و علی الذم لا یجوز و ما
فی من التوازیل من البیع و غیره یستنبط ان لا یستطیع من الارض ما دامت من
الارض و یفیه انما اذا باع الارض من غیر المصالح فی موضع یجوز ینبغی ان یستطیع
من الارض ما کان من اعمال الارض و غیره و قد مر فی التوازیل یستنبط
الذم من اذ المشتري یقبل نصیب الذم فاستأجر من یقبل کرهه دون نصیب
المعامل یجوز قال ان المشتري یغیر رضی الاکار فالبیع فاسد و الاکار ان
یقول لا عمل المشتري و ان کان برضا جاز البیع و یطلب الذم و ان یشترى
شئ الاکار یغیر رضی الذم فکان البیع فاسد ايضا و ان یشترى برضا

بازار البيع والبيع الإجاز من المعاملة وذكر في الفقه ولو كان كسب بين رجلين
بائع أحدهما نصيب من ثلثه وهو حصر لا يجوز لأنه لو جاز كان له أن
يطالب شريكه بالقسمه وفيه ضرر بالشريك وكذلك إذا باع انسان نصيبه
من الزرع وهو بقل لا يجوز ولو باع رجل نزل كرمه وهو حصر حار لأنه
بائع ما لا يقدر والتسليم في بيع فتاوى الديناري كذا هو ما جاز
روينى في روضة شاع في رختن يا أرميا نه بهاريل في رختن منور غله ترينك
است ابن بيع درست باشند يافى احباب في والله اعلم زیرا که در باب بود که این
جرحند به نسبت خواهد و ضرر بود و رختن آن دیگر که غله دار باشند و اقصیت
خواهد و روایت ابن مستعلة در کتاب صلح است و في فتاوى قاضى خان
نه رجل باع نصيبه من المطة المشتركة ان كان يضر القسط بغير البيع نصيب
البائع يكون للمشتري ما لم يفسد اوان الشريك الذي لم يبع اجاز بيع
الشريك قبل له ان لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان في قلبه ضمير و لو
انسان لا يجبر على تحمل الضرر كذا احباب ابو بكر محمد بن الفضل و احبابنا
الساطع اذا اشترى نصيب احد الشريكين من الشيء دون الارض لا يجوز
فتاوى سمرقند بان اذا باع نصيبه من الزرع بغير ضمير الاخر جاز لم يضر البيع نصيب
للمشتري عن الاخرفان باع الاخر نصيبه بعد ذلك من هذا المشتري انقلب
البيع جائزا لان المانع وهو الضرر قد ارتفع وكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في
العتاق في باب عتق الرقيق بين اثنين لمعنه هذا وذكر ايضا كتاب الشفا
ان بيع نصف الزرع بدون الارض اما لا يجوز اذ كان لصاحب الزرع حق
القرار بان زرع ملك نفسه اما اذا لم يكن له حق القرار بان كان مشترك في ملكه

الزرع إذا كان غاصبا جاز بيع نصف الزرع لأنه إذا لم يكن لصاحب الزرع
 حق الفراء كان الفاع مستحقا عليه ومستحق الفاع كالمقلوع ولو كان مقلوعا
 حصة جاز بيع نصفه كذا مر على هذا إذا باع نصف البناء بدون الأرض
 أن كان ممتلكا البناء لا يجوز أن كان متعديا جاز كذا ذكره في كتاب
 الشفعة وهذا مما يحفظ جدا ذكره ميرالدین المرغينانی في شروطه فان
 كان الثمار والزرع غير مملوك لا يجوز بيع نصفها بغیر رضی المزارع والعامل
 والحيلة يجوز هذا البيع أن وافق المزارع والعامل أن يبيع جميعا نصفها
 بحكم مملوكه ونصفها بحكم الأذن من الشريك وبعد تمام البيع بينهما تقابلان
 البيع في النصف الذي كان للعامل والمزارع بآدمهما حتى جازت الإقالة
 بالاشباع فيبني للمشتري البيع في نصفها جازا وإن لم يوافق على ذلك يبيع
 نصف الزرع والثمار ويكتب في أكثر الذكر وأنه حكم حاكم من حكام المسلمين
 يجوز هذا البيع الموصوفت ونفذ حكما يستجيب شرائط الصحة والنفاذ لأن
 من أفضل مختلف بين العلماء وبعد تمام الحكم يجوز البيع بالأجماع ووجه
 أن يكتب بينهما كما باع كما ذكرنا غير أنك لا يكتب لأخيار فيه لأن المشتري
 الثمار ولا يكتب قبض الموقوف عليه لأنه لم يقبض ثم يمكن حتى يدرك
 الزرع والثمار فإذا ادرك انقلب البيع جازا لأنه زال المفسد ثم يكتب بعد
 ذلك إقرارهما بقبض الموقوف عليه وإن لم يبق المزارع ولا البائع من
 قبله وسئل جلدی ربه عن مسئلة بيع نصف نزل الكرم قبل الإدراك فقال
 قال لا يجوز والحيلة أن يبيع الكل ثم يقبل في النصف قبيل له ولو باع الكل
 بموصوفة في النصف ثم فسح المفسد في النصف الذي كان موصولا فيه

في بيان مقتضى الاستحسان في كل مسألة من مسائل الفقه
الاسلام نظام الدين رحمه الله قد ابدى فيه الشئ من هذا المثل
ومنه في الاول ان يشترط في البيع مستغنية في عوارض اختلاف
على ما سئل في بيع الله ارضي الشاذ ان يشترط بعد ما سئل ان يشترط
الديارات ان يشترط في بيع ارضي المالك والبيع خارجي في البيع
التركة البيع المستلزم لانه غير ان يقتضيه العقيد وهو فعل فالتسوية
شروطه في حقيقته رخصا في اولى احواله في البيع وذكره في البيع التسوية
مسائل البيع من الواضحات ان البيع يفسد ولو لم يفسد في غير حياض
عند المشتري في مال الغير يست وجب الله لا يفسد في غير حياض
او حياض غيره في مال البيع المستلزم لانه يجوز ان يكون في مال
الاشترى في البيع او يفسد في مال الغير في البيع او لم يفسد في مال
التسوية اذا باع شيئا او عليه من الاثام لا يفسد في البيع او يفسد في
بيعه على الافراد لا يجوز بيعه وذكره في حياضه انما يستلزم في البيع
ولم يفسد لم يدخل فيه الا في مبيع كالتسوية ولم يفسد في البيع في مال
في البيع يدخل وهذا بناء على الاختلاف في البيع في البيع انما يستلزم
والمناجل وذكره في البيع اذا باع ارضا فلهذا في البيع في البيع
في البيع يدخل في البيع قال في بيعهم لا يدخل في البيع في البيع في البيع
قال ابو نصر لو باع ارضا فلهذا في البيع ولم يفسد في البيع ان كان البيع في البيع
يكون للمشتري وان لم يفسد في البيع فان سقاء المشتري في البيع في البيع
للمبيع والمشتري مستطوع فيما فعل لان السطة التي في البيع في البيع

لا يجوز بيعها بفرد ما فصار بمنزلة خيرة الارض فيدخل في البيع وكن لك ما نبت
وفي مجال لا قيمة لها وكذا اتفق ابو بكر انه اذا كان الثمر او الزرع بمجال لا قيمة له كان
للمشتري لان بايضا لو قصد بيعه على الانفراد لا يجوز وهكذا ذكر السبيل الامام
ناصر الدين في كتاب الاخلاص وذكر في الصفري الزرع والثمار اذا لم يصرف له قيمة
لا تدخل في بيع الارض لكن القاضي الامام علي السبكي يقول يدخل كالاوراق
وهكذا ذكر القاضي خان زبني فتاواه وذكر القاضي ظهير الدين في فتاواه اذا ناع
الارض بعل ما نبت الزرع ولكن لا قيمة له المصواب انه يدخل في البيع بما
نص عليه في شرح القلوري وفي شرح الاسمين في الاستدلال في رسمت
من اقره اذا باع كرمها بيا ناء او فاء في او ان ورد الثمر ليس يكون قال هو على
الاختلاف قبل يدخل الثمر بها وهو المصواب لان الثمر لم يظلم او قد ظلم و
لكل ليس له قيمة فصار كالحمار بعد البيع وتعد يكون للمشتري لانه غله
عليه كذا هو فتاوى قال بعضهم لا يدخل واذا باع ارضا دخل فيه الشجر من غير
ذكره منها كان او غير مشر ولا يدخل الثمر من غير ذكره اذا كان موجودا وقت البيع
وكذا اقوام الخلاف عليه ما عليه الفتوى في فتاوى الصفري جنس اخر من مسائل
المزارعة ذكر في المستق اذن الانسان بمزارعة ارضه فزرعها ثم اراد رب الارض
ان يخرجها ليس له ذلك ولو قال انا اعطيتك نفقتك وبدرك واخرجك ان كان
قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعد ما نبت واصطالح على ذلك جاز وان ذبح
غير اذنه اجبر رب الارض بالقطع اذا نبت الا ان يرضى المزارع ان يخل بذرده
من رب الارض وفي عارية فتاوى القاضي ظهير الدين ولو اراد رب الارض ان
يطلع المزارع بذرده ونفقت ويخرج الارض من يده ويكون الزرع لرب الارض ورضى

١٥٤
في المزارع فان كان الزرع لم يطلع من الارض لا يجوز ان يطلع جاز واستحقاقه
رجحه الله عن زرع ارض غيره بغير اذنه فقال مالك الارض لما اذا زرع فقال
الزراع ادفع الى ما بذرت واكون لك اكارا والزرع سينتج اموالهم ببيع
اليه مثل ذلك البذر وادرك الزرع ان يكون بينهما ام يكون الكل لاحدهما
فاحاب يكون الكل لصاحب الارض وللزراع اجر مثله وفي البقاء اذا كانت
الارض بين رجلين زرعها احدهما وبنيت الارض الزرع فتراضا على ان
يعطيه الآخر نصف البذر ويكون الزرع بينهما يجوز وقبل ان ينتج لا يجوز وفيه كونه
فصل ما يجوز بيعه وما لا يجوز من بيع الذخيرة من اشترى ارضا وزرعها
ثم اشرك غيره في الارض والزرع جاز ولو اشرك في الزرع دون الارض لا يجوز
وفي واقعات الناطقة قال ابو يوسف انه اذا غصب ارضا وزرعها فلم ينتج
جاء صاحبها فهو بالخيار ان انشاء ترك يدره في الارض باجر المثل وان شاء
ضمن البذر والغاصب وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله انه يضمن
لو ما زاد البذر فيها ذكره في العيون اذا غصب ارضا وبذر فيها حطه
اختصما وهو بذر لم ينتج بعد ان شاء تركها حتى ينتج ثم يقول له اقلع
بذر عك وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيها فيقوم الارض وفيها بذر زرع
وليس فيها بذر وروى المصنف عن ابن يوسف انه ان صاحب الارض اذا اراد
الخذ اعطاه مثل بذرره وذكره في قناري قباضي طبرستان فان اخذ
المالك اعطاء الضمان للزراع كيف يضمن روى عن ابن يوسف انه يعطى
مثل بذرره والمختار انه يضمن قيمة بذرره مثل زراع ارض غيره
الارض

يتيه ببلده قبل ورثه ارض غيره سئل صاحب الحيط عن غصب ارضا وزرع
 فيها القطن فانارها المالك الارض وزرع شيئا اخر هل يضمن المالك
 للغاصب شيئا اجاب لا يضمن لانه فعل فعلا لو رفع الامر الى القاضي يفعل
 ذلك وبمثلته في فتاوى قاضي ظهير الدين من غصب ارضا وزرعها فلصاحبها
 ان ياخذ ما وياها الغاصب بتفريعها فان ابى فللمغصوب منه ان يفعل ما لو رفع
 الى الحاكم يفعل به بعض ما ذكرنا من القطع بنفسه ومن زرع ارض غيره بغير امره بسب
 الثالث او الرابع على عرف القرية وفيه رواية في كتاب المزارعة كذا اجاب شيخ
 الاسلام عطاء بن حنيفة السعدي وسئل جدي شيخ الاسلام برهان الدين
 رديهي كه سمعوه است كه انسان غله بكارند وحصه زمين شريك باجهار
 است بلد هندی كس به بوجه كد بوري كشت كرد غله واجب شود يا نه اجاب شود
 الله اعلم وفي مقتضات مزارعة فتاوى قاضي ظهير الدين اذا انقضت مدة المزارعة
 وزرع الاكارهين قال شيخ الاسلام اسماعيل الرازي جواب الكتاب ان هذا
 لا يكون مزارعة وجميع الخراج للمزارع وعلى المزارع ان يرفع بذره واجرمثل عمله
 وكره به قصد قباله فصل دهكذا كانوا يفتون بخارا اما اني رايت في بعض الكتب
 انه لا يجوز ويكون مزارعة وبعض مستأجينا قالوا ان كانت الارض معدة للمزارعة
 بان كان صاحب الارض ممن لا يزرع بنفسه بهوامله ويدفعها مزارعة فذل لك
 على المزارعة ولصاحب الارض ان يطالب المزارع بالحصه المذكورة على ما هو
 تعارف اهل تلك القرية لكن انما يحمل به هذا اذا لم يعلم وقت المزارعة انه
 يزرعها على وجه الغصب صريحا او دلالة او على تاويل فان من استأجر من آخر
 ضاوهي لغرض الاجر وقد آجر بغير الاذن ولم يجز رب الارض الاشجار وقد ردد

المساحرة فلا يكون بغير مؤذنة والردع للمساحرة وأن كانت أمينة وعند
للراعية الأمانة الوقت باليه يحس الحصة أو الأجر بأي جهة رزقها وسكنها
سواء كانت معدة للرعاية أو لم يكن على هذا استغنى فتوى عامة المتأخرين
من المشايخ وقد تضمن العاوي استغنى أرحامهم بالردع فادرك الردع وفصل
ومضى على ذلك زمان ثم ثقبوا بالعللة المشتري ولا تظهر إلا بالعللة وفي
موضع آخر استغنى أو صامع ردع لم يدرك ثم تعاسى ما بعد ما ادرك الردع فانه
للمشتري لأن العمد ورد على العصل لا على الحبل فلا ترد الصبح على الحبل و
مثل حديث شيخ الإسلام مردى رازية استغنى لمعلوم جماعته
ثم عين رآكت أنه حركة امسال ذرئ من رعين من خير بكاره ثم حمود بيمه علمه ما يرد
ونعمه وراى طايعة تحم خود كاستند وعله رسيق جاويد ثمين توامدكم
علمه نور احاب والله اعلم قيل له أكر مرار عشرين وجه درست يا استد
سر أعله رعين واحب سود ناز احاب متود جون نروجه اجاردا كشت يا استد
إد اناغ المار على الامتجار فالمسئلة على ثلاثة اوجه أحدها أن يسع ولم ينص
منعها فان لم يصلح لشاؤل من ادم ولا لعلف الدواب وفي هذا الوجه
اختلاف المشايخ ذكر شمس الأئمة السرخسي وشمس الإسلام أبو بكر بن
محمود وبال القاصي الامام النسب كاستيحاب انه يجوز وحيله الجوار على
بول الكل ان يبيعه مع الادراى فان يبيع الكثيرى في اول ما يخرج من ورد
مع ادراعه يجوز البيع في الكثيرى تعاو جعل كان الكل وروى يجوز البيع في
والوجه الثاني اد اناغ بعد ما صار منتعمه الا انه لم ينه عطف وفي هذا
يجوز البيع مطلقا وكل اد اناغ بشرط القطع وأن اناغ بشرط الترك فالبيع باسناد

ثم اذ بيع مطلقا او بشرط القطع حتى جاز اذا ترك المشتري حتى ادراك هل تطيب
له الزيادة ان ترك باذن البائع او استاجر منه الاشجار تطيب له قلت وهذا
ليست بابتارة الجواز استجار الاشجار فانه ذكر في الجوامع الاصغر اذا باع
الشجر وعليه ثم اوباع كراما وفيه عيب لا يدخل الثمرة في البيع فلو استاجر البائع
من المشتري الشجر لترك الثمرة عليه لا يجوز ولكن يقار الى ادراك الثمرة فان ان
المشتري يقال للبائع ان شئت فاطل البيع وان شئت فاطح العتب والتمر لو
كان ارضا وفيها زرع باع الارض بدون الزرع فهو للبائع باجر مثلها الى وقت
الادراك والوجه الثالث اذا باع بعد ما تناهى عظمه ولا سلك في جواز هذا العقد
اذا باع مطلقا او على شرط القطع وان باع بشرط الترك لا يجوز قياسا وهو قولهما
وفي الاستحسان وهو قول محمل له يجوز قال لانه اذا تناهى عظمه ياخذ النصح من
الشمس واللون من القمر والطعم من الكواكب هذه الحيلة في فتاوى قضاة طبر
الدين وفي الملقط واذا كان في بيع برزخين في او ما اشبه ذلك مما لا يستفيع به
في الحال فالواو ينبغي ان يستثنى ذلك فيجوز البيع قال السيد الاجل ابو القاسم
الشهيد وينبغي ان يجوز على تقدير بشرط الترك الى زمان الادراك لا ثمة ينفع
بعد الثلثة كالحش والمهر فاما على تقدير ان لا يترك فيه مطرا الاولى ان لا يجوز
وذكر فيه ايضا والحيلة في جواز ترك الثمرة المستعرا الى زمان الادراك ان ياشرك
المشتري الاشجار معااملة من البائع على ان البائع جزء من الف جزء وفيه
الحيلة انما تستعمل بعد ما جاز بيع الثمرة في فتاوى قاضي خان رواه المشتري
لتقار قبل الادراك على الاشجار يجوز ويؤثر المشتري بالقطع في الحال وكذا
الزرع وان اراد المشتري ان يترك زرعه الى وقت الادراك يستاجر الارض

[illegible]

اعترية قد بدأ صلاحها ولم يسد جاز البيع لأنه مال مستقوم أما لكونه منقضا
 في الحال أو في الغاي وقد قيل لا يجوز قبل الشد وصلاحها والاول اصح وعلى
 المشتري قطعا في الحال تفريغ الملك البايع هذا اذا اشترى ما مطلقا وبشرط
 القطع وان شرط تركها على النخل فسد البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد و
 هو شغل ملك الغير وهو صفقة وهو اعادة او اجارة في بيع وكذا بيع الزرع
 لما قلنا وكذا اذا تناهى عظمها عند ابخيفة وابي يوسف رحمه الله لما قلنا
 واستحسنه محمد بن للعادة بخلاف ما اذا لم يبقنا عظمها لانه شرط فيه الجراء
 المعدوم وهو الذي يريد لمعينة في الارض والشجر وفي فتاوى خصائصه ظهر الدين
 رحمه الله واذا اشترى ثمار بستان على ما هو العرف وبعض الثمار قد خرج وبعضها
 لم يخرج هل يجوز هذا البيع ظاهرا المذهب انه لا يجوز وكان شمس الأئمة الحلواني
 رحمه الله يفتي بالجواز في الثمار والباريجان والبطيخ وغير ذلك ويزعم انه مروى عن
 اصحابنا وهكذا عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه كان يفتي
 بجواز هذا البيع وكان يقول احصل الموجود اصلا في البيع وما يحدث بعد ذلك
 تنعاه ولهذا اشترط ان يكون الخارج اكثر من الحادث لان الاقل يجعل تبعا لا اكثر
 اما الاكثر لا يجعل تبعا للاقل فلكل الاصل وان قل يجعل الاكثر تبعة كما في المسان
 مع الحملان والفصلاان والعجايل وقد روى عن محمد بن انه جوز بيع الورد على
 الاشجار ومعلوم ان الورد لا يخرج جملة ولكن يتلحق بعضه ببعضه قال شمس
 الأئمة السرخسي الاصحح انه لا يجوز هذا البيع لان المصير الى هذا الطريق انما يكون
 عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لانه يمكن ان يبيع اصول هذه الاشياء مع
 ثمارها من الثمار ما يتولد على ملكه وفي هذا نص القنذري وان كان البايع

البيعة بين الإختيار والمشيئة في النكاح الموقوف وبعض الثمن ولو في الزمان
في الملك لا يوجب البيع ولو في الزمان لا يوجب البيع

مفتوحة ما بين البيع والشراء
عند الكرمين من محمد بن إسماعيل أنزل الكرم بعينه وفيه غيب ولم يشرى ولا
في غيرهما من الزمان النكاح بعينه مائة ركة وبعضها غير مائة ركة هل يجوز
قال الشرائع ما جله من معلوم فالبيع جائز وإن كان فيها مائة ركة
كان لا كونه ما فيه لأن الكرم يكون مع اللاكثرة في مشرفات مجموع النواريل
في الدين رة عن قتادة أنزل ما كان له قيمة أو لا كثر قيمه فالبيع جائز
استحسانا ما لم يكن له قيمة وقت البيع كالخوخ والزمان لا يجوز بيعه
في الحال والحيلة في ذلك أن يشترى ما كان له قيمة في الحال وما لا قيمة له
بيع البائع للمشتري حتى إذا أدرك تناوله المشتري على طريق الإنقاذ و
ذكره الملتقط ما يوجب من الثمن بعضه بعد بعض كالطبخ والبارحان يجوز
بيع ما ظهر منه ولا يجوز بيع ما لم يظهر واليسيل أن يبيع الأهل بمائة ركة
فيه أيضا إذا باع نزل كرم وأدركه من كل نوع حتى يلقاه ويستخرج من كل نوع
حتى يدرك فالبيع جائز والشرط جائز وإن لم يجز لتركه احتلا معلوما وليس
للبيع أن يخله بلفظه حتى يدرك وذكر الكرمي رة في محضره إذا اشترى
ثمرا معلوما فبدل أصلاح بعضها وبعضها متفاد بشرط التبرك المحرم
عند محمد رحمه الله لوجود العادة في الترك وإن كان أدراكه بعضهما متفادا
بأخيرا كثيرا جاز البيع فيما أدرك دون الباقية وهذا في الشئ وذكر المأطع
وإذا طعم بعض التخل ولم يكتم بعضها بشرط الترك حتى يدرك قال محمد رحمه الله

البيع وفي القس لا يجوز ان القس قبل ان يدرك بعضه في الشتاء وفي الصيف
 لا يؤمن من هذا التفاوت وفي الملقط اذا باع للثمار قبل ان يدرك نحو الحصرم
 والقناج يجوز وفي الخرج والكبرى لا يجوز الا اذا ادرك بعضها فيجوز فيما ادرك
 وفيما لم يدرك فيقال: الشيعة ولو كان ثمر ادرى بعضه وباع المخرج خاصة
 بآثار البيع وان لم يأخذ المشتري حتى خرج شيء آخر ففسد البيع وهكذا ذكر في
 الفتاوى وانما يفسد البيع باختلاف البيع بغيره وذكر قاضيه خان في فتاواه واذا
 اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركها حتى اخرجت ثمار اخرى قبل الثقله ولا
 يمكن التبرئ منها ففسد البيع وان كان ذلك بعد الثقله لا يفسد ويكون
 الباع بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري وذكر ايضا اذا اشترى
 الخرج او الكبرى قبل النصف لا يجوز ولا ان يكون بعضه قد
 نضج فيجوز البعض نضجا للبعض فيجوز كما قال ابو يوسف رحمه الله فمن باع اليقلق و
 بعضها دون يجوز ويجوز البعض نضجا للبعض وفي فتاوى قاضيه ظهير الدين
 اذا اشترى انزال كرم بعضها ناضجا وبعضها قد نضج لا يجوز والصحيح انه يجوز في
 الوجهين هذا اذا باع الكل فان باع النصف والبعض لا يجوز كذلك اذا كان
 مشتركا بين اثنين فباع احدهما فالبعض في او الكل لا يجوز هذا
 اذا باع من اجنب فان باع من شريكه افتى الشيخ الامام علي السعدي بانه لا يجوز
 ايضا وبعضهم قالوا الوبايع من العامل لا يجوز ولو باع العامل من رب الكرم
 يجوز كما في الزرع وفي فتاوى قاضيه خان كرم بين رجلين باع احدهما نصيبه
 من نضله وهو حصرم لا يجوز كما لو باع نصيبه من الزرع المشترك وذكر
 فيه ايضا فطن بين شريكين في ارض رجل باع احدهما نصيبه من شريكه

أو من أجل أن يدب له لا يجوز كما في ذلك السبع المستتر ولو كان من
 القليل من الأكار وروى الأرض فهو على التعميل أن يباع الأكار نصيباً
 من ربح الأرض حار ولو باع ربح الأرض نصيباً من الأكار لا يجوز ولو
 اشترى ربحاً من القبول أو قناء على الساق أو سناحه وسباعه فباعه
 ثم من السهل لا يجوز لأنه فهو من السهل سلباً فباعه لا يجوز ولو
 والتعريف فسلط البيع بغير البيع لا يجوز في البيع فباعه لا يجوز
 الخلاف والعرض قول لا يجوز في البيع لأنه إذا كان من الأكار فباعه
 بعضهم يجوز لأن موضع القليل معلوم والقول هو من الأكار فباعه
 أسفها ربح الأكار حار ولو باع ربحاً من الأكار فباعه لا يجوز
 شامل وهو ربحاً أو سناحه فباعه لا يجوز لأنه فهو من الأكار فباعه
 من الأكار وهو حار ولو باع ربحاً من الأكار فباعه لا يجوز
 محيل من الأكار لأنه استعمله في البيع فباعه لا يجوز لأنه فهو من الأكار
 البيع وروى السهل ولو باع ربحاً من الأكار فباعه لا يجوز لأنه فهو من الأكار
 معلوم ما يجوز وأما أركان البيع فثلاثة أحدها أن يكون من الأكار فباعه لا يجوز
 والبيع الذي هو مسمى بالبيع على الشيء لا يجوز في البيع فباعه لا يجوز
 وإذا صار حراً فباعه لا يجوز لأنه فهو من الأكار فباعه لا يجوز
 القلة وقضه أن ربح الأكار حار إذا كان من الأكار فباعه لا يجوز
 لا يجوز بيعه وقد مر من قبل ذكره فتاوى قاضيهم رجل قال لغيره فباعه لا يجوز
 عن هذا الكرم كل وقربكنا قال إن كان وفرا لم يباع معلوماً عندهم والفت
 جلس واحد يسعى أن يجوز البيع في قرا واحد عند الحقيقة فباعه لا يجوز

ویمیزد البیعی فی الکحل و یجوز ابعاده الشیء فی ماله ابعاد بمره غلط کحل فقیر
بکذا عند یجوز البیع فی فقیر واحد و عند ما یجوز فی الکحل و ان کاد غیب
الکرم اجناسا اله ایمنی ان لا یجوز البیع فی شیء عند ایمنی فیه ره و عند ما
یمیزد فی الکحل کما لو قال بک منک هذا القطع کل شیء بدوهم لا یجوز البیع فی
الشیء یخرج منها یجوز فی الکحل و القوی علی قولهما تفسیرا علی الناس و فی فتاوی
ثم یستخرجون من ره اذ الشیء یجوز علی کرم علی انه الف من فلم یخرج منه الا
لک و تفسیرا من نال شری ان یطالب البایع بحصة مائة من الثمن قالوا علی ما
قول ایمنی فیه ره بفسید البیع فی البایع و کان القاضی ابو الحسن قاضی الخرسین
یروی عن ایمنی فیه ره من جنته و یرویه کان بیعته شمس الائمة العلوی ره
و کان شمس الائمة السرخسی یقول ان البیعت فیما و جلد صحیح و الی هذا قال
البیاتی رالت فی هذا و یرویه فی الامتیر شیخ فزار من انکوار ابن رذیف و یرویه ختم
نکاد السنین فوج و ایمنی فیه ره البیع فی البایع کما من حطه فی هبه و له ان کان
حطه من فوج و ایمنی و ان کانت الشیء من فوج و ایمنی فیه ره و ایمنی فیه ره
لو انه یروی فی بعض ما یروی الکرم من الحب علی انه خمسة اثنه من حازان و جلد
کثر ذلک و ذکره صاحب الفی فی فوج و ایمنی فیه ره الشیء اشتري نصف ما فی هذا
الکرم من الحب الذی علی الکرم علی انه خمسة اثنه من کان العقد جائزا و جلد
بذلک الوزن اقل او اکثر و فی فوج فتاوی الذین یروی خودی و ایمنی فیه ره
انست بر خرد ایل اندک حفصه من انکوار اسب بدو کز کرباس سیصل من انکوار
آمل این بیع فاسد بود اجاب ره بود و مشتری تواند که مثل این سیصل من
انکوار بدو این و آنچه داده بود باز گیرد و اگر کرباس بر خای نباشد فیه ره

كروا من نحو امد قيل له اكرع انكر من واجح نسيم كرهه يا شيد بيع درست بوض
اب بود قيل له چون انكر سجد من امد باشد درين صورت تواند كه
سد من انكر و ام با باز خواهد اجابت تواند في السقط و اما في و سله الصب من
الكرم اذ الم بشرط كذا كوازه و اما في كذا الكوازه و بشرط المقومون لشدة في
فان شرط كذا كوازه و بين وان الكوازه واجتمع شرائط السلم يجوز وان لم يكن و لو
السلم لا يجوز ويكون على المشتري ضمان ما تلف ولا شيء عليه من ثمن او اعم
و اذا كان ايجابا في شرط في الكوازه وعددها فاد اوجد ناقصا او اذ لا
لاحد مما عدا الاخر لانه اشترى نصفه من الحمله من غير نقد بوسعي الكرم
فيه على غايه الاستقصاء في فصل اشتراط قدر الباع و صفى من بعد اشتراط
بغلا مبطله بين شريكين باع احدهما نصيبه من انسان برضى شريكه لا يجوز
لان في قلعه ضرر يلحق غير الباع و الانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان كان
بضربه هكذا من التحسين و ذكر في فتاوى فاضل خان رم باع نصيبه من المظنه
المشتركة ان كان بضره القلع لم يحل الباع و نصيب الباع يكون للمشتري ما
ينقص البيع ولو اجاز الشريك الذي لم يبع بيع الشريك فله ان لا يرضى بعد اتمام
ان في قلعه ضرر او الانسان لا يجبر على تحمل الضرر و ذكر في التحسين رجل باع
من ثمر اشجار البطيخ قبل ان يخرج الحده بهذا اللفظ ابن خوارزمي و روي
يجوز لان البيع يقع على ثمر البطيخ دون ما يخرج من الحده ثم ما يخرج من الحده
يكون للمشتري لانه ثمر ملكه و ذكر فيه ايضا وان اراد ان يشتري ثمر
على وجه يضر الشراء يبيع ان يشتري التحسين و اشجار البطيخ بعض الثمن
و يشتري الارض بعض الثمن من صاحب الارض ايا ما معلومه اما بشرط

بمقتضى ما قبلت ما بعد ذلك واما استيصال الارض فيمكن من اقبال
الخشيش والاشجار وهكذا ذكر في المثلثة فتاوى قاضي خان وفيه بيع
الاشجار وبوخر الحارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الارض يكون مشغولة
ملك الاجر ذكر في الجامع في الفتاوى اذا اشترى مبطنة وغيرها من الاشياء
التي يخرج ثمرة بعد فترة في عام واحد فنسب البيع وينبغي ان يشترى حينئذ
استيصال الارض او يستأجر له مدة معلومة الا ان الاعارة لا يكون لارثة فيكون
ان يرجع بعد هاد خيار زار ما من است وعكس روكت كهر چند وري خيار
در سترست بتوفيقه ختم جكنل رد رايدى يا بر كه او بس احاب جدى ره جكنل در
نيزد رايدى في الآية في لوقال بصلك هذه المبطنة فهو على البطيخ اذا كان
فيها بطيخ وعلى هذه المبقاة والمرضة ولو قال بصلك هذا الكرم يقع على
الارض فان كان فيه ثمرة غيب فاني انظر فان كان ذلك مما للثمر فهو
على الثمر وان كان ثمن الارض والاشجار فهو عليهم ما الا ترى لوقال بصلك
بخلى هذه بالف درهم وشرها يساوى الف درهم والنخل يساوى
عشرة الاف لا احله على النخل والارض ولكن على الثمر ولو لم يكن على النخل
ثمر ولا في الكرم غيب وقع البيع على هذه الاصول كذا ذكر في العيون وفي
فتاوى قاضي خان ره سئل محمد بن الفضل عن رجل له قطن في ارض قد
ادرك بعضه فقال لغيره بعت منك مائة من من قطن هذا الارض كذا
درهما قال ينظر ان كان الاكثر من ركا جاز والا فلا حتى لو كان في الارض
الغبن من قطن فباع منها مائة من ان كان المدد ركب مائة من او
اكثر جاز البيع والا فلا هكذا ذكر في فعله هذا لوقال بصلك الف

من من عت هذا الكرم والعنب منذ ذلك والكل من نوع واحد يجوز أن

ذكر المسند الإجل ناصر الدين في الملتقط ويدخل في بيع برزوخ عرق

أهل سمرقند الجوز واللوز والتفاح والسفرجل والعنب والكزبرة والغير

جميع ما على الأشجار بلا استثناء فلا بد من الخطأ ولا الشبهة لما حصل

من التماريد بل فيه السخة إلا إذا نص على استثنائها أو إذا دخلت

السخة فله منها البطيخ وما يلتقط منه في الحريق من البطيخ السوي إلى

والحد منه وهو سبعة قلة اللوبيا التي في المبطحة قال وأما حشيش المنجولة

فليس له ذلك وليس له الخلقة الحرقية نحو الأرزن والدخن والماش

والأولان بين نفى الحرقية أو إثباته في البيع لأنه مما يجري فيه التنازع ويدخل

في البيع ما يتحل من العريضة من الأغصان والبحريش وهي يكون معلومة

وكذا عنب العريضة والأول أن بين عنب العريضة في البيع ولا يدخل الحطب

الذي يحتاج إليه المشتري العنب إلا أن بين شام معلوما فيجوز وأجرى الرزم

نشي معلوم لا يجري فيه التنازع فاما اسم من اسمي عن الحطب ويدخل فيه

النابذان إلا أن بين نفية وإمكانه موضع بيع الباذنجان كمراد يدخل فيه

الفرع ولا يدخل فيه الخمر ولا السلم ولا القنوان ولا الرياحين إلا أنه يحتاج

في قدر ما يحتاج إليه بالمعروف هذا الذي ذكرناه في بيع برزوخ وأما الخيل كما

قيل في يدخل فيه من غير ذكر ذكر الشيخ الأجل ظهير الدين المرغيناني في سبعة

للطاسات والأغراس للقطع هل يدخل من غير ذكر قال بعضهم لا يدخل وقال بعضهم

يدخل الأصح أنها لا يدخل كالشجر الكبير وقوائم الخيل المحرمة بعضهم بالنظر

لما قلنا إن لها بها مائة معلومة وقال بعضهم يدخل من غير ذكر كالاشجار

لقصب الفارشي يدخل من غير ذكر لأنه ليس من ربيع الأرض ولهذا لا يبيع فيه
 العشر والقصب السكر لا يدخل من غير ذكر لأنه هو كالزرع والورد والأمين لا يدخل
 من غير ذكر لأنهما بمنزلة الثمار لا لشجار وأصولهما يدخل من غير ذكر لأنهما
 ليس لهما هيئة محددة معلومة وكانت كالاشجار والياسمين وشجرة على هذا
 الذي ذكرنا والقطن والعصفران هما بمنزلة الثمار لا يدخلان من غير ذكر وأما
 أصولهما فقليل يدخل وقيل لا يدخل وأما الكراث واللغت والرطوبة فما كان
 على وجه الأرض فهو بمنزلة الثمر لأن له هيئة محددة معلومة وما كان مغنينا في
 الأرض فقل لا يدخل من غير ذكر كالزرع وقيل يدخل كالشجر وكذلك جميع
 الرطابات على هذا والشمر والتلجيم والبصل إن ادرك كان للبائع ما يبيع كـ
 الظاهر والمعيب سواء وإن لم يدرك كان للمشتري وأما الرعفران فلا شك أنه
 البائع ما لم يدرك وفي أصل الرعفران عن محمد بن روايتان والتجرب كلهما كالخض
 والباقلي والعبدسي فهو بمنزلة الزرع والدرة والكمان والدحن كذلك هذه
 الجملة في شروطه ظهير الدين المرغيناني وفيه بعض المشايخ أوزاف
 الفرساد لا يدخل في بيع الشجر إلا بالذكر وكذا لا يدخل في بيع الأرض وإن دخل
 الشجر وفي بيع الأرض يدخل كل شجر يجر من المناسيد حتى لو كان غرسا ينقل و
 يحول لا يدخل في بيع الأرض إلا بالضرورة في أجماع الأصناف أبايع وورق التوت
 قيل إن يخرج لا يجوز ولكن إن باع الأغصان ليقطعها ثم اذن له في تركها حتى يخرج
 الورق جاز والورق له معا وفي موضع آخر وأغصان الشجر يدخل في البيع لأنه
 لا يجوز بيعها على الأفراد فيكون تبعها للأصل وكان الشيخ إسماعيل الناصب
 يقول كل شيء يزيد من نفسه كالأغصان فإنه يجوز بيعه من غير الأصل وإن كان

الأصل من عبث هذا الكرم والى ان اصل كالشعر في ما روي فاصبح حان رجل في
 ذكره تحسب مائة ان كان المحسن بلسانها فان سقاها لاهل الجحش
 خارجة كما الواحد سمكه والذاه في الله تم ماها وهو في رجل اهل فامر
 غير مد وان كان من ثلثه لا يجوز سعة لانه ليس بمملوك بل هو مباح
 يجوز لغيره وان باحد ورايت في منوع شرح مختصر المحض لا يجوز بيع الرجل كل
 من ارضه ولا ماء في مهر او غيره لقوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في
 الثياب الماء والكلاء والماء اذا كان مسير كالممكن السابغ والى من المشتري
 ولا يذ على اصل الاباحة فيما يجوز ولا يجوز سعة كالصلد ارضه وكل لك
 الكلاء في الارض ولا يجوز بيعه امام يعلمها وتجوز على الاصل في الكلاء على اصل
 الاماحة لا يملك الا بالحجارة وكل لك اذا كان المملوك ارضه حتى يحسنه مؤثرا
 حتى يخرج الكلاء لا يجوز سعة لان سوى الماء ليس محساره للكلاء في على اصل
 الاماحة ومن احل ما ذكره فاصبح حان في لغت ادى الفصل في الداني والملتوم
 في انواع الصناعات الواحدة وكيف ما روي في خمس الامين وبراء الشمس وكرة الصناعات
 اذا امر اسانا باحد مال العمر والصمان على الاحل لان الامر لم يصح وفي كل من صبح
 لا يصح الامر لا يحل الصمان على الامر والسلطان لو امر رجلا باحد مال الغير
 هل يحل الصمان على المأمور ذكر في اول دعوى الدخيرة رجل ادعى رجل
 انه امر فلانا باحد منه كذا من المال وان كان المدعي عليه الامر يسلم بان
 بالدعوى عليه مسموعة وان كان غير سلطان فلا لان امر السلطان
 اكراه لان المأمور يعلم انه لو لم يتسل امره يعاقبه هذا هو عادة السلطان
 ولو هذه السلطان بالعمودية على ان باحد مال الغير يسلمه ففعل كان

الضممان على السلطان دون المأمور فكذا إذا امره بذلك ولم يهتده وادّ
كان الضمان في هذه الصورة على السلطان كانت الدعوى عليه صحيحة
فأما امر غير السلطان فليس بالكره لأنه لا يعاقب المأمور لو لم يمشه وكان
مجرد امر وأنه لم يصبح فخرج الأمر من البين وبقي الفعل مقصورا على المأمور
فكان الضمان عليه دون الأمر قال وإن ادعى الضمان على المور فان ادعى
على رجل أن فلانا امرته وأخذت من مالي كذا كذا فان كان الأمر على السلطان
والدعوى على المأمور لا يضح وان لم يكن سلطان فدعوى الضمان عليه
صحيح لما قلنا قال وذكر محمد بن زكريا في السير الكبير أن محمد بن الإمام ليس بالكره
إذا كان الأمر لا يخاف منه إذا لم يأت بما امر به وذكر محمد بن أبي حنيفة في الناس
من جعل مجرد أمر السلطان بالكره ما إذا كان كالأمر بالكره لا يخاف منه متى لم
يفعل فعلم أن هذا الفصل مجتهد فيه ذكر في عصب العدة من قال لغيره
خرق ثوب فلان فإلزام الضمان على الذي خرق لا على الأمر الذي يضمن بالأمر السلطان
أو المولى إذا امر عبده في قوايد صدر الإسلام طاهر بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد
الشاة وكانت الشاة تجاره ضمن الداج ثم إن علم أن الشاة لغير الأمر لا يكون
له أن يرجع على الأمر وإن لم يعلم حتى ظن صحة الأمر يرجع عليه وفي عصب
المتقير رجل قال لأمر أحفره بأباني هذا الحيايط ففعل فإذا الحيايط لغيره يضمن
لحافر ويرجع به على الأمر وإن قال أحفر في هذا الحيايط بأباني ولم يتل في الأمر
لحافر بالضمان على الأمر وإن كان الأمر ساكنة الدار أو استأجر الحافر رجوع
لحافر بالضمان على الأمر في أمر في أمرى راكفت كه ابن خال را ايرين خاتمة بيرون
لأمر فالتى الرجل التراب ثم حضر رزق المرأة فقال أنى وضعت كذا ذهباً

في ذلك العراب قد ثبت انه وضع في القران دسائلي من تحت القلم
كانت واقعة المتوفى وقد اجيب من مروي ابدارنده والله اعلم
حلال الدين والد الامام محمد الدين الاسعوي شني ذكره فتاوى السحر
الحاي اذا امر العوان ما لاحد فسيه بطر باعتبار النظام لا يجب على الحاي
الصمان اما يجب على الاحل ولكن باعتبار السعي محسب على الحاي تمام
في ذلك السوي قال الفاصي الام فخر الدين حان السوي على ان الاحل صاف
على كل حال ثم هل يرجع ذلك على الامران كان دفع الما حوز الى الامر
وان هلك عند او اسهم بذلك لا يرجع واما انفسه في حاجة الامر امره
ممر له المامور ما الانصاف من مال نفسه في حاجة الامر بالم بعضهم يرجع
الرجوع اذا اشتغل الرجوع وقال بعضهم يرجع الرجوع من غير اشتراط الرجوع
وهو الاصح وذكر في الحيل في مسألة الحاي والمحاكمة لا يجب الصمان على
الحاي واما الحاي اذا اراد ان يبيع العوان بغير صاحب الملك ولم يامر ببيع او الشريك
اراد العوان بغير الشريك حتى احدى المال واحد من بيته وهذا المال الذي
طولت به الاحل ملكه وصالح الرهن بالتشريك والحاي لا يصمان ولا شريكه
الكلام في هذا الفصل اظهر علم بوجوب مبرها الفرو لا حصل ودفع العوان بممكن
بغير تمام مع السلطان غير ممكن وقد روي عنه ما وى صاحب طهر الدين بن باي
كوي ارحانه يكره جبري برد است وكروكره ملكا لك ان بعض من ايها شاء الحاي
او المومنين اذا كان المرء من طاعة من احد شيئا دسا وهو فيه طاع كان ضامنا
وكذا اذا احد د راسم الحاي وهو طاع كان ضامنا وكذا المصرا الذي يربط
المالود ويعطى الذي رهم اذا كان طاعا وبصير مرد رد التهاداة ذكره في العبد والمو

حق ما يلد بيزديك سلطان نظم كره كيمي دهن سلطان زبان كره برضا
حق جبري واجب شود والله اعلم و ذكر في الخبر حكى عن شيخ الاسلام
ان المضروب اذا شكى الى السلطان حتى اخذ السلطان مالا من الضارب
لا ضمان على المضروب وكذا اذا كان الرجل يفسق ولا يمنع بالامر
فرفع الى السلطان فاخذ منه مالا لضمان عليه وفي القصة ومن قال عند
سلطان ان لفلان فرس جيد او جارية جيدة والسلطان ممن ياخذ فاخذ
يضمن ولو كان الساعي عبدا يطلعه العتق وسواء اجره الساعي عند سلطان
او عند غيره اذا كان ذلك الغير يحال يقدر على اخذ المال منه ولا يمكن دفعه
ضمن الساعي وفيه ايضا من اشترى شيا فقبل له انك اشتريت فمات
قال فشيء المشتري البائع عند ظالم فاحضر ان قال صل قال لا يضمن وان قال
كذب يضمن وفي فتاوى قاضي طبرستان الساعي اذا سعى بغير ريب
اصلا يضمن كذا اختاره مشايخنا المتأخرون منهم القاضي علي السعدي
والحاكم عبد الرحمن وغيرهما وجعلوا بمنزلة المودع اذا دل سارقا على الوديعة
قال وذكر صدر الاسلام البيهقي في اصول الفقه في فصل انواع السب
منه لفظه واما اذا سعى انسان الى السلطان حتى اخرجته عن ماله السلطان
ما لا روى عن بعض علمائنا انهم كانوا يفتون الساعي بضمنه وبعضهم يفتون
سلطان وسلطان فقالوا ان كان السلطان معروفا بالذات وانه لا يفتي من سعى
اليه بضمنه وان لم يكن معروفا بذلك لا يضمن قال ونحن لا نفتي به فان كان
خلاف اصول اصحابنا رجم الله فان الساعي سب محض لملكه مال حاج
المال فان السلطان يقره اختيارا لا طعنا ولكن لو رآى القاضي ضمن الساعي

وواحد صديقا باستهلاك مال انسان يضمن الصبر ثم يرجع على الآخر
 وفيها أيضا لو استعمل عبد غيره فهلك الصل بعد ما فرغ من الاستعمال
 قال ينبغي ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا غضب دابة رجل من
 الاصطبل ثم ردها الى الاصطبل ولم يرد بها على المالك فيه روايتان في
 رواية يبراء وفي رواية لا يبراء فكذلك في مسئلة الصل ان استعمله في
 غيبة المالك وان استعمله بحضوره المولى فما لم يردده على المالك لا يبراء
 الشئ كما لو غضب من يد المالك وسئل رده عن غلام جاء له فصاد وقال
 فصل في فصله فصله فتدافعات من ذلك السبب قال يضمن قيمه
 الصل عاقلة الاضمار وكذلك الصبر يجب دية على عاقلة الفصاد وفيها
 ايضا اذا غضب عبد او دابة قال المولى فانه يصبر فاصلا الى ان حتى لو ابق الصل
 يضمن الناصب المالك وقيمة الصل وفي طريقه بعض المسايح ومسئلة
 غضب النافع من غضب حر او عليه ثياب فانه لا يجب على الناصب ضمان
 ثيابه الا انه تمت يده واما ان غضب عبدا وعليه ثياب فان يجب ضمان
 الثياب كما يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه ثم بال ضمان عينه وفي
 غضب الحرط ورد فتوى بعض البلدان ان رجلان كان يكسر حذاء فاجاء
 غلام انسان وقال ارمي القدر وتم ضعه اكسرا فاناني ان يسطه فاجع عليه
 في ذلك واخذ من القدر وتم وكسر بعض الحجاب ثم قال انت باخر حتى اكسر
 فاني تحط وكسره الغلام فضرب بعض المكسور من الحطب على عينه
 ودعت عينه لا يكون على صاحب الحطب شئ لان صاحب الحطب لم
 ارم القدر فكسر الحطب ولم يستمر في شئ وانما فعله الصل بالحق

فإنه يكون الرجل ضايعا للشيء الذي لا يستفيد منه رجل غير مؤثر
فإنه إذا استأجرها أو جعل عليها شيئا أو غيرها فإدخاله فهو ضايع من غلبت
في ذلك الخدمة أو غيرها من ذلك خسران ركب دابة غير متلفة في سائر
أولئك من ذلك ظاهر الولاية والولاية التي هي إذا صارت لها الموازل بحيث
ثم رده وقد أعور عند فضاء الأرض ثم يلبس مولاهما على النياض في
يد المشتري رجح الغائب بما دفع من أرض العين على البايع في فتاوى
الديناوي كثير من ذلك كما ذكرت باراد دست وما كبرت أكثر من غير ذلك
كما أن كثير من ذلك من إذا لم رها كرهش قال الميرقات كرهش اشتها
نكرهه وباشد من غير ذلك وقد كرهش من بود واكرهش ما كرهش ما كرهش
قول قول وي باشد باسو كند الغصب من الصبيان وحاشا من غير ذلك
عليهم والرد عليهم في فتاوى محمد بن الفضل رده ولو غصب من غيره ما كرهش
عليه أن كان الشيء من أهل الحفظ صحيح والأفلا ويكون منه ما لا يرفع السراج
عن ظهره أنه الميراث أعاده إلى ظهر الدابة لا يصح قال ولو غصب من غير ذلك
اشتمام رده عليه يرى من جملة ما في سماع الجامع في الفتاوى في مسائل باسم الدين
رده ثم قال في فتاوى الفضل وإن كان الغاصب استهلك المعصوب حتى
القيمة فدفعها إليه الصديق إن كان الصديق ما ذواله في التجارة صحيح ويرى من غير
وإن لم يكن ما ذواله لا يرفع القيمة يتضمن المليك قلت وجم من
جواب المسئلة دفع القيمة إلى العبد المعصوب منه أعين إن كان محسوبا عليه
لا يصح وإن كان ما ذواله يصح فيه أحد في حاجة إنسان ولم يجوز أن يصح
ثم أرسل على شاعرت قال القاضي الإمام محمد بن تقي الدين رده في ذلك قال صاحب

١١٠
المحيط لأبى نصر ماله يحوها فالقول الأول قول أبو يوسف والثاني قول محمد بن الحسن بالله
وهو قول أبي الفقيه أبي جعفر من وضع سكين في يد صبي فقتل به نفسه لأبى نصر ولو
غيره حتى مات يضمن وهكذا ذكر في كتاب الخلاص للسيد الأجل إلى الفاسم وهو
وهو قول أبي حفص الكبير صبي قائم على سطح أو حائط صاح به رجل وفرغ الصبي
فوقع ومات يضمن الصالح دينه وتلك على قتله وكذلك لو كان على الطريق
فمات به دابة وصاح بها رجل فوشت الدابة فمات يضمن الصالح دينه وهو
على عاقلة وهكذا ذكر في مجموع النوازل وفي جنائيات الصفي أبو قال لصبي
مجنون أصعد هذه الشجرة وانقض ثمارها فصعد وسقط بسبب دينه على
عاقلة الأمر مات وكذلك لو امره بهمل شيء أو كسر خطيب من غير إذن وإليه
فتلف به الصبي ولو لم يقتل له انتقض في ثمارها وإنما قال له أصعد هذه الشجرة
أو قال له أصعد هذه الشجرة وانقض لنفسك فسقط ومات اختلف المشايخ
رحمهم الله في وجوب الضمان والمختار في المسلمين الضمان وفي قول أبي حفص
وهو صبي بال على السطح فخرج من الميزاب فأصاب ثوب إنسان فأفسده عزم الصبي
في ماله فإن لم يكن له مال يكون ديناً عليه يؤخذ به إذا أيسر وذكر السيد
الإمام في كتاب خلاص المفتي لو بعث غلاماً صغيراً فيبذل له المال إلا ما حقه فارقته
فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمن وفي عريب الرواية لو غضب حراً
صغيراً ضمن إلا إذا مات جف الله فأماد آخر أو آخر أو قتله قاتل ضمن
وفي النوازل قال أبو بكر لو رمى صبي بينهما فأصاب على امرأة لأضمان على والد
وأما ج في ماله وإن يكن له مال فظطره الأميرة قائم وإنما أوجب في ماله
لأنه لا يرى للحم عاقلة وهو يقول العاقلة للعرب لأنهم يتناصرون وفي السيرة

ولو ان قيل انما اراد معنى عليه داره فقط البيت قال محمد بن بعضه
الصبر والمعنى عليه ولا يقمن في النائم وفي فوائده جل جلاله نارسيد دستور
براند استوري و بكردين ميان ابن دستور را هالك كرد ميل يقمن الصبر
ثم يقمن والله اعلم القصب من السكران والنايم والرد عليه في فنادي الذي
مستى ورا افاده است يك دستورش برد است ناكاه داره ملاك شد لا
صمان عليه وفي فوائده طاهر بن محمود سكران ذاب العقل وقع ثوبه في البرق
واحد الثوب رجل ليعظه فهلك في يده لم يقمن ولو كانت الثوب تحت
المسئلة بحالها يقمن ولو كانت الدراهم في كفه لرفعها والمسئلة بحالها يقمن
ايضا في العلة رجل لو خرج خاتم رجل من اصبعه وهو باع ثم اعاده في اصبعه
ذلك اليوم يرى وفي يوم اخر لا يبرأ يعني اذا استيقظ ثم نام وذكر في التحسين ولو
اخرج الخاتم من اصبع السائم ثم اعاده في محل اليوم يبرأ لانه وجب الرد الى هذا النائم
وقد رد وان استيقظ ثم نام فاعاد لا يبرأ لانه وجب الرد الى المستيقظ فلا رد
بالرد الى النائم وفي فوائده النقيب ابو جعفر بن خاتما من اصبع خاتم فلم يبرح من
مكانه حتى رد عليه في تلك الحالة قال سطران وضعها في كفه او سائله او غيرها
من الاصابع سوى التحصير يبرأ لان الناس انما يجعلون خواتمهم في اصابع
الليس والنجل ولا يجعلونها في غير من الاصابع فاذا جعلها في غير النائم لا
ين الثمان لانه لم يضعه في موضع الحرز قال وكذا يقمن امر رجل اخضع
فوضعه المامور في خصر يقمن ولو وضعه في غير تلك الاصابع لا يقمن
ولو اخذ الدرهم من كم النائم ثم اعاده في كفه يبرأ لانه
الحرف ذكره في اليون وفي فوائده صاحب

بيده وهو سكران يبرأ وهو كالصاحي بخلاف ما لو اخذ منه وهو يقظان ثم
رد عليه وهو قائم فانه لا يبرأ ولو اخذ منه وهو قائم ثم رد عليه وهو يقظان
يبرأ ولو اخذ منه وهو قائم ثم اعاده الى مكانه وهو قائم فابو يوسف رحمه الله
اعتبر اليوم الاول وحمل ره اعتبر المجلس حتى لو اعاد الخف والنجاء قبل ان
يحول من مكانه يبرأ ولو تحول من مكانه لا يبرأ الا بالرد على صاحبه والله
اعلم في التسيب والدلالة في الفتاوى اذا تعلق برجل وخاصمه فسقط من
المشاق به شيء فضاع يضمن المتعلق ومن هدم بيت نفسه فانه من ذلك
منه بخاره لا يضمن لانه غير متعلق فيه وذكر في الحيون ولو ضرب رجلا فسقط
المضروب شيئا عليه وسقط منه شيء وقوى قال محمد ره يضمن الضارب الماله
الذي مع المضروب لانه هو المستهلك وكذا يضمن ثيابه التي عليه لو
لفت وفي فتاوى قضاة ظهير الدين ولو ضرب رجلا حتى مات ومعه
مال قوى الماله قال محمد ره يضمن الضارب ذلك الماله لانه المستهلك
وكذا يضمن ثيابه عليه وذكر في اول جنابات الرستغنى ولو اخذ رجلا
القائه في حوض او نهر وفي جيب هذا الرجل او في كبسه دراهم فسقطت في
الحوض قال ان سقطت عند القائه في الماي يضمن لانها سقطت بفعله
في سقطت عنه وقت خروجه عن الماء لا يضمن لانها صاعبت بفعل صاحبها
في فتاوى رشيد الدين رجل فر من ظالم فاجده انسان حتى ابركه الظالم
اخذه واخصره او طلب ظالم رجلا ليقبض منه خبارة قال له رجل عليه
اخذ منه ما لا يفي قيا من قول محمد يضمن الاخذ له بالدال عليه لانه
سبب الاخذ ماله والقوى على قول الشيخ ره لا يضمن وكان الرضا

الحالات فثبت احدهما الآخر قد ثبت المظلوم الى الولا فاحسبه لا يضمن المظلوم
لانه طلب الموت وقاتل الدنباري اكر از سلطان كس بهمان شد باي
كرخت كس مر و بيا گرفت با خبر داد كه فلاحي است قاوي را گرفتند و زك
کردند اين كس را بنمايند و كبرند حق رجوع نباشد بظاهر روايت را اگر
استحسان كنند قياس بقول مشايخ در سعادت دور نباشد و قضا و
بزرگ والي قظم كرد كه مديون حق من محي دعد سلطان و بران كرد رضا
حق جيزي واجب نيابد و ام دار را از دست رب دين بستاند و ام دار كبري
لا ضمان عليه ولكن يعزوه الامام يكره و ام دار خطي بستاند و ديوار ديكر
اين خط را بدزدند تا ميل را بيد بران زدند و در انصاف ان در ديوار
نباشد و الفتاوى خرق صك غير بضمن قيمه الصك مكتوب و كذا و ديوار
الحساب مرد بهر برسد و رواحي رسل ديكرى او را گفت كه بد بران رو كاو
اومن است فاستعمله اللصوص في هذا الطريق و اخذوا ماله و معلوم شد
انكس دانسته بوده است و راه نموده كرده بد بران سخن تاوان نشود و ديوار
به قاتل الدنبار و ديوار اين ظاهر الدين المرعشي و لو قال لعينه استعمله
هذا الطريق فانه اومن فسلط واحد اللصوص لا يضمن و لو قال ان كان
واحد مالك فانا ضامن و باق المسئلة بحال اومن و صار الاصل ان العزير
مرجع على العازر اذ احصل العزير عقد المعاوضة ارضين العارضة
للعزير و لو قال الطمان لصاحب الحطة اجعل الحطة في الدلو و ان
من نف كان به الى الماء و الطمان كمالا به يضمن لانه صار عازرا و
العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه ما ضمن السلامة بحكم العقد و

العقد يقتضيه السلامة فيصير مفرورا فيضمن ومسئلة الطحان ياتي بعد هذا
اشاء الله تعالى وفي فتاوى سمرقند بان رجل دخل دار انسان فاخرج منها ثوبا
ورضعه في منزل اخر وضاع منه الثوب ان لم يكن متفاديا في الحذر لا يضمن
والا يضمن وفي فتاوى قاضي طهير الدين هشام عن محمد رحمهما الله فيمن
فتح باب قصص حتى خرج منه الطائر او فتح الزق والسمن جامد فذا بفتح
منه السمن قال يضمن ولو حل قيد العبد فابق العبد لا يضمن لان العبد
له عرقه فان كان العبد ذاهبا العقل يضمن وقال ابو حنيفة لا يضمن في
هذا كله وفي فتاوى سمرقند بان اذا شق رواية رجل فسال ما فيها من الماسعات
مال لا الحجاب الاخر فوقعته وفتقرت وسال ما في الزق الاخر ضمن الشاق
الا انها اذا شاقها رب الدابة مع علمه بالشق لا ضمان على الشاق على كل حال
وذكر في العدة ولو شق زق دهن سائل حتى سال يضمن وكذا في قطع جبل القنديل
وفي مثل هذا اتفاق انه يضمن ولو فتح باب الققص او الاصطبل حتى طار الطير
او خرج الحمار او حل قيد عند حتى ابق او فتح الزق والسمن جامد فذا بفتح
لا يضمن في هذا كله وعند محمد به يضمن وفي مبسوط سيد الامام ابو شعاع اذا شق
لرجل رواية انسان فانه يضمن لما شق منها وما سال لانه افسد عليه ملكه
ضمنه وان كان شيئا يحمله فتقه انسان فحمله صاحبه وهو ينظر اليه فهذا
طريقه لما صنع في الايضاح ولو حل رباط الزيت فان كان ذابيا ضمن وان كان
جامدا فذا بفتح السمن لا يضمن وفي اصول الفقه للشيخ سند كل ما كان الثالب
له ان يلبث فانه لا يضمن كفتح باب الققص وحل قيد العبد وما كان الثالب
نه ان لا يلبث كشق الزق وحل جبل القنديل فانه يضمن وكان ابو القاسم

السفار يقول يضمن في الكل وفي مختلفات المشايخ القديمة قال ابن حنيفة
وابن يوسف رحمهما الله اذا فتح باب قفص او اصطلح حتى طار الطير او خرج
الحمار او حل قيد عبد فهرب فانه لا يضمن وقفوا اولم يقفوا وقال محمد بن
يضمن وقال المشافعي و ان وقف ساعة ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من
ساعته يضمن ولو فتح باب دار شرق آخر ساعة لا يضمن الفاتح سواء
سرق عقيب الفتح او بعده وكذا اذا حل رباط دابة فسرقتها انسان او
فتح باب القفص فاحل الطير انسان آخر لا ضمان على الذي حل وقفه بالفتح
والمودع اذا فتح باب القفص او حل قيد العبد او فتح باب الاصطبل حتى
ذهب يضمن بالاتفاق لانه التزم الحفظ الا يرى انه اذا دل القاصد
او الشارق على الوديعة ضمن وغيره لا يضمن وفي المودع لا يختلف الجواب
بين ان يثبت ثم يذهب او يدب بغير توقف ولو نفر طير انسان من رجل
لا يضمن ويخصد صغيره يضمن ولو دنا منه ولم يقصد صغيره لا يضمن
ولو فتح رقبته من او دس فخرج منه فانه يضمن ولو وقف ساعة ثم سأل
لا يضمن وقال بعض المشايخ يضمن على كل جال لان ما في الرق من الك
لا يمسكته بنفسها وانما يمسكها شيء اخر فاذا خرق الرق مكانه اراه
وصار كما اذا قطع خيل القنديل حتى سقط وانكسر يضمن بخلاف الدابة
والعبد فانما يبرى عبانا انه يخرج ويدف عن اختياره لو كان في
شيء جامد فاذا به التمن لا يضمن والصحيح هو الاول لان من ط
السيالات ان يسبيل فاذا وقف ثم سأل علمنا ان معه اخر او حية
مثل اذا انه السمن او وقع عليه شيء فحركه فاما اذا سأل من سأل

فكانت اوراقه هذه الجملة من مختلفات القديمة وفي فتاوى شمر قنديان ولو نسب
 خياط انسان بغير الاذن ثم غاب الناقب فدخل انسان من ذلك الثقب
 وسرق شيئا الاضمان على الناقب لانه مسيب والبارق مباشر وكان ابو نصر
 الذي يوسيه يقول بضمن الناقب وكذا يقول في مسئلة ففتح باب القفص حتى
 طار الطير كانه اخذ يقول محمد ره والفتوى في الناقب بعدم الضمان ولو جاء الى
 قطار ابل دخل بعضهما الايضمن لانه لم يغصب ابلا وفيه هازق الفتح فمربه رجل
 فان لم ياخذ به لا يضمن وان اخذه ثم تركه فان كان المالك حاضرا الاضمان
 عليه فان كان غايبا يضمن وكذا اذا راى ما وقع من كم انسان وفي فتاوى محمد
 الحسين رحمه الله خان فيه بيوت واموال خرج ليل اوبق الباب مفتوحا فجاء
 لص وسرق شيئا الايضمن كفتح باب الاصطبل في فوابد صاحب المحيط شوق
 انسان وفيه سمن جامد فاصابه السمن وذاب لا يضمن وهذا اذا لم ينقله
 من موضع اما اذا نقله من موضع الى آخر يضمن بالاجماع وفي غصب المنتقى اذا كانت
 دابة رجل في مرتبط ففتح انسان الباب فذهب قال محمد رحمه الله هو ضامن
 لئلا قال ابو الفضل وهذا خلاف جواب الاصل فان كانت مشدودة والباب
 مشلق فتحها انسان وفتح الباب آخر فالضمان على فابح الباب وكذا لك الغنم ولو
 قيد عند واغلق عليه الباب وبقي المسئلة على حال الاضمان على احل لان
 ليس ادم غرعة واختار ولا غرمة للبهائم واما ابو حنيفة رحمه الله فلم يكن يضمن في
 البهائم ايضا في شرب الذخيرة التي شاة مبنية في نهر طاحونة فسال بها الماء لا الطاحونة
 فحسبت قال ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج اليه ضمن قال
 وسفيان ان يقال ان استقرت في الماء كلها القاهان ثم ذهبت الاضمان على كل

حالی که در میان ما بعد از آنکه لا یكون مضافا الى الملقی واما یكون مضافا الى الملقی
والمرة الثالثة کثیرا في الشرح منها انما ارسل دابة فاصابت شتانی ورجع عنها
ذلك من صاحبها فان وقت ساعة ثم سارت لا یضمن ربه ما اذا قبل الرجل
رجلا والقاء في البحر وتركه حتى مات فان نزل من ساعة یضمن دیتا واما
ساعة ثم عرقا لم یکن علیه شئی في فوائد بعض السلف بخط خلیفه جلاله
الاستروشیة استغنى ابو الفضل الکرمانی عن رفع الخشش من رأس الخمد
حتى ذاب الخمد هل یضمن اجاب لا یضمن كما في السمن الجمال فقال الاستروشیة
وكانوا یفنون بانه یضمن لانه سبب للتلغ ولکنه اجاب له لا یضمن
حصل التلغ لا یفعله واما فوائد بعضهم مردی سوراح بنو خازنه کسیر کسیر
وسر ما در آمد وینو ما شرد وقل یضمن لاجاب ان البرد ما لیا تحت ربه
اذا فتح التلغ فقی علی ذلك زمان ولم یعلم رب البیت ان یمنع البیت فقیع
یضمن وقیل یمنع ان لا یضمن بكل حال لان التلغ حصل بفعل غیره فصار
کالسمن الجمال وفيه خلاف محمول ربه الله جاء کسیرم بکر اکسیرم وینو
خداوند وبارک کسیرم برداشت و سرچاه کسیرا یاند ودر کسیرا ملد وبارک
کسیرا ملد سرچاه باف کسیرا که در دزدان وانی دار باشد بالذات الخراء
طاهر الدین المحتسب کان بخارا لا یضمن وذكره فتاوی الدین شاری حنا
را را دعوت کرد و ان برداشت غایت ضامن بود کافران بکی را اگر
که رخت بهای چاه نمود که رخت وی درخت دیگر در آن چاه است کاری
همه رختها بردند نمایند ضامن باشد ولا یختلف الموات سجا اذا
المکره مودعا و غیر مودع کل الاجاب القاضی طبر الدین و فیما السبغی

بيان الغصب وفي آخره اتفاق الشرب في اجناس الناطقة الغصب عبارة عن ايقاع
 الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن مالكه على وجه يتعلق الضمان اما من غير فعل
 في الأصل لا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره او لم يمكنه من اخذ
 ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن
 ولو منعها من غير ذلك يضمن وفي السير الكبير اذا حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن
 ولو حبس المال من المالك يضمن وفي مبسوط الاستيعاب اذا حال بين
 رجل وبين املاكه حتى تلفت الاضمان عليه ولو فعل ذلك في المتقول يضمن
 وفي الخلافات القليلة اذا وقف بحجب دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى
 هلك لا يضمن واوضح من هذا اذا قاتل صاحب المال وقتله ولم ياخذ ماله
 حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في اول الجنبس الذي قبل هذا من السيوطي
 ما يناقض هذا وذكر في اجناس الناطقة وهذا معناه ربيته قبالة داره يملك
 خروار كنهم وكبرند غله كشت كرد غله رسيد رد وريد وكوفت وقبالة
 دهند امد وكفت كه من رهانكنم ناغله بخانه برى تا انگاه كه ابن يك خروار
 كنهم كه بدل قبالة است ندھے و رهانكرد ناغله مستاجر غله بخانه بردی
 در میان ابن علمها هلاك مثل اجرباين منع تاوان دارباشند وفي الجنبس
 رجل اراد ان يبيع زرعه فبعضه انسان حتى فسد زرعه لا يضمن وكذا ذكر في
 الصلة وفي نوادر عمى نظام الدين ره ختم ماء ارز آخر حتى هلك الارز همل
 يضمن اجاب شيخ الاسلام علاؤ الدين علي بن عبد الحميد وكان استاذ
 به يضمن وفي غصب الدخيرة وقعت قلنسوة المصلي من راسه فتحاصها رجل فان
 تافا حث بنا المصلي لا يضمن وان تخاها اكثر من ذلك يضمن وفيها ايضا

بكرية الميثاق على عهد ربيعة الأسان وهي سائر المحمل المودع
قد بان لهم طلبة ما صاحب الورد تعلو مع كلها أليه فصاع ثوب المودع
الورد بعد صامس لدم قال من احد شياع على انه لم يكن له
صامس الله في نويد صد الاسلام حقانه بكريرا يملك حرد حرد الاحياء
عليه لان له حق ولاية ائلاف بعضه بواسطة العرب وسبع النوا
والاحمل ان من ائلاف شيئا ولده ائلاف بعضه وان كان سيرا
ثمان على كالعراة اذ ارحلوا اذ الحرب واخرق بعضهم اثم اثم
الخطب وغيره حاية الكواب والحصانة عليها في شرح الطحاوي في قوله
حيث اوعى على قارعة الطراق بلدع رحلا والضياع على المذبح في
الاداء المحول من ذلك الموضع الى موضع تدرج برقع حيايته في ذلك
رحل دأروم فعرفه كلهم ولا ضياع عليهم لانه لم يوجد الاثنا ولا
يهم وفي الحديث رحل له كلب عمور كلها من عليه ما في بعضه
حل بح عليه الضمار ان تقبل مواليه صاحب الكلب قيل اليس
مضن وان لم يتعد موافقه قيل المضن لا يضمن بشرقة الحياض المان
قاصيه ساره في كتاب المحل من ما جاء في هذا الميثاق ويصح ان لا
ادالم يكن من صاحبه استلاء وفي شرح الطحاوي لو اعزى كل صاحبه
لاصباح على العري عند اء حصة رجه الله كما ارسل طابرا فاجاب في
ذلك فانه لا يضمن بالاجماع هكذا ذكر في الربادات فمن ارسل باء
الحرم فانك صد الحرم لا يضمن لان الطير اعماء يفسد بفساد
وعند ابو يوسف ره يضمن سواء كان يسوقه او يفوده بعد ان

اغراء وقال محمد رحمه الله ان كان قائد له اوسايقا يضمن والا فلا واحد الطحاوي
وفي حنايات غوايد الى الحسن الرستغفاني ره رجل اخذ هرة والقاه الى حمامة
الانسان اود حاحة فاكلت الهرة الحمامة قال ان اخذت الهرة برصيه والقائه اليها
يضمن وان اخذت بها بعد الرمي والالفاء لا يضمن من قيل له ولو اشاء كلبه
على انسان واغراه عليه فعقره ابيض المشي قال نعم لانه بالاغراء جعل كلبه
الالفقره فصار كانه ضربه بحد سبعة وفي التيجيس شهور الانسان قتل حلقا
بجاءه لاضمان عليه لقوله عليه السلام جرح العجماء جبار فصار كالبدانة اذا
استدبت زرع انسان الكلب المعلم للحراسة والمماشية والصيد ونحوها
تخور سبعة ويعزم مستهلكه عند تاخلفا الشافعية وبيع الفرو جاز على رواية
الحسن عن ابي بصير وكذا عند محمد رحمه الله يملك كلب المعلم والمتهمور عن
ابن حنبله حوازي مع الاسد مد كور في صيد مختلفات القاضية الى عاصم عليه السلام
يضمن متلفهما في شرج الطحاري من ارسل بهيمة فاصابت في نورها شيئا ضمن
وكذا اذا ارسلها ولم يكن لها قائد ولا سائق ولا راجع ناصبت شيئا في
ذلك الطريق فانه يضمن ولو عطفت عن ذلك الطريق وكان لها طريق اخر
ناصرت شيئا فيه فانه لا يضمن ولو عطفت ولم يكن لها طريق غيره بل لك
سمون على المرسل لانها في نورها بعيد ولو سكنت ساعة ثم سارت
فل لك مدد ولو ارسل طائرا مر جوابه في الملتقط ولا يجب الضمان
على صاحب الماشية اذا اتلفت شيئا ليلا او نهارا اذا لم يكن لها سائق
او قائد في القعدة لو اوقف الدابة في سوق الدواب لاضمان على صاحبها
ان اتلفت شيئا وان اوقفها على باب السلطان يضمن ما اصابه وكذا

الزيتون ما على باب المسجد الأعظم أو مسجد آخر إلا إذا جعل الإمام
للمسلمين موضعاً يوفقون دوابهم فلا يضمن وفي جنابات صاحب الخط
أوقت دابة في ملك غيره فجالت في رباطها يعني بد شكروا عليه صاحبها
أشياء أو شيئاً فأتلفه ضمن لأنه ممسك للدابة في أي موضع يملكه
في موضع رباطها حتى إنكدرت راسه رستن غشت ولوقت دابة
الطريق ولم يشد حاضارت عن ذلك المكان وأتلف شيئاً لا يضمن لأنه
لم يملكها من ذلك فصارت بمنزلة دابة مقلته وفي قناري الذي يربى
فهيان رفت وخرزاد وزيست ديكری آمد واندوین وخرخود واره
كر دوابن خركشاده حرمين خريستار وخرجوج كرى دبال الري دستوي
جل وند وريها كراست خداوند خركشاده تاوان دار باشند وند
العيون عنهم دخلت بستانا فأنسدت به وصاحبها فمها بسو وناصر بستانا
وإذا لم يستقر الأضمان عليه وكذا الثور والحمار وفي غصب قناري العنان
الراعي إذا قادها فربما من الريع بحيث لو شاءت تنازلت ضمن الراعي
الريع وذكر في التوازل الراعي إذا وجد دابة في سرحه لم يكن برعاها فإني
قد رما خرجت من سرحه لا يضمن وفي قناري القاضية طهير الدين السرح
إذا وجد في سرحه بقرة لغيره وطرد ما قبل رما خرجت من سرحه لا يضمن
لما روى عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه أنه إذا ج سرحه فزاع
فيها بقرة لغيره فطردها وقال لا يادى الضالة إلا ضال قوله أراح سرحه
ذهب به إلى منزله وأحاط بالعداة ومن وجد في زرعه أو كرمه دابة
قد أنسدت الزرع فحبسه ما أهلكت ضمن ولو أخرجها الخيل أو غيرها

وسانها فهلك بضمن وان اخرجها ولم يستقمها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة
البحر عن زرع الغير وفي التجنيس ولو ساقها الى مكان يامن منها على زرع
لا يضمن كانه اخرجها عن زرع قال ابو نصر الدبوسي وقال اكثر مشايخنا
انه يضمن وعليه القوي وفي غصب جوامع العتاة وجد دابة في زرع فحمل
عليها فاسترعت ضمن ما اصابته وكذا اذا تبعها كثير بعد ما اخرجها وذهبت
ضمن وان اخرجها اخفى قال تميم ارجوان لا يضمن وعن ابن سبويه انه يضمن وفي
سفرات فوايد صاحب المحيط رجل بعث بقرته الى بقار على رجل فجاء الرجل الى
البقارها وقال ان فلانا بعث بقرته هذه اليك فقال البقار اذهب بها الى مالكها
فاني لا قبلها فذهب بها فهلك فالبقار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقار
بعد انتهى الامر فصر البقار مينا وليس للمودع ان يودع في السدة لو ادخل
بها ضرب بالقرن في السرج فضررت بحشا وقيله لا يضمن صاحبه استرعت
رحانه يكي در آورد فاصاب البحر صاحب الدار ان ادخله بغرا ذن صاحب
الدار يضمن لو ادخله ما ذن لا يضمن والبحير المضمحل وغير المضمحل سواء والفلم وهو
الذي سكر من قوط شهوته وكذا لو خمس دابة انسان فالقت الراكب فمات ان
ن ياذن الراكب لا يضمن الناحس وان كان بغرا ذن يجب كحل الدابة ولو
رمت الناحس فمات فله مهة رد وان اصاب رجلا اخر بالدنب او بالرجل
كيف ما اصابته ان يحميها ياذن الراكب فالضمان علمها في غصب الدابة
بل ضمن الاسلام الاورجندى عن اصطبل مشترك بين اثنين لم يحل
لدى منهما ما فيه نفقة دخل فيها الاصطبل وتشتد بقرته فماتت البقرة
بل وماتت قال حصان عليه اذ لم يملكها من مكان الى مكان آخر وشراها

في قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا الله ذار عن رجل على جدار غير شيا الى موضع فخرج
المسلمين فيه وقد تورم ظهر الجدار فشق الورق صاحب الجدار فاستل من ذلك
او قد يخرج من الجدار من

التي كان من شق فلهذا

الخصا فان القول قول الذي استعمله وذكر سيد الامام ابو القاسم في كتابه
خارج المقتضى وما يحتج به القبيح اذا استل عن رجل جدار غير شق فلهذا

وروى الموضع الذي اخذه وكان معه خمس فاكهة الذهب هل يسمي بها

استعمل الا ان خاصة جوابه ان لم تعرض المحسن بشئ سوى ساق الامم

المحسن فيها فاشيا لم يضمن وان كان حين ساق الا ان ساق المحسن

بها ايضا ضمن وفي الذخيرة ركب دابة غير نذرة او ذنبة فسلقت من ساقها

او لم يستعملها فاعلم الى رواية وفي رواية المحسن ضمن اذا ساقها في ساقها

ظهر الذي بين رحمه الله لو وضع ثوبه في دار رجل فربما صاحب الدار فاسلم

ومثله لو دخل دابة في دار غير ولا خرجها صاحب الدار فضمن ان تلفت

الدابة في الدار فضمن بها فلهذا ان يقع الضرر بالخراج اما التولية الدار فلهذا

يضمن بها وكان اخراجها اقله فاولو وجدة ثم يثله فخرجها به ملكك ثم يثله

الجامع الاحمر غصب مربطا وشد فيه دابة فخرجها مالك المربط فلهذا

وهو فرائد اية الحسن المرسعة غصب عجل او استهلكه ويضمن لمن اما يظهر

الغاصب قيمة التي لا يتساقط ولا يملك الا بالملك الا بالملك

التسبب في تحريمه

ذلك الموضع ايضا ففضل احد الجارين الاخر لا يحجب الضمان انه كان المخرج

الموضع ا ما ولاية الربط على ذلك الموضع وذكر في الجامع في فتاوى والورث
حمار على سائمة فجاء آخر وربط حماره على تلك السائمة فغض الحمارين
الاخران لم يكن الموضع طريقا وملكا لاحد فلا ضمان على صاحب الحمار
بعد ان يكون في المكان سعة لانه لو ضمن بالربط والربط ليس بجناية ذكر
هذا التعليل فتاوى ظهير الدين وان كان ذلك في طريق المسلمين او في
موضع لم يكن لهما ان يربط احمارهما فهو ضامن لما اصاب حماره لان ربطه
جناية مما تولد منه ضمنه التعليل من القاضى وفي فتاواه ولو ارسل ابنته
في المرحى المباح فجاء آخر وارسل دابة فغض الثانية الاولى غيضا على
التور ضمن والا فلا وان كان ذلك في طريق احد هما لا ضمان على صاحب
المربط ما يجب بالجناية على الدواب ذكر في الحدة في عين الشاة قيمة
النقصان وفي عين بقرة الحمار وعين جزوره ربع القيمة وكذا في عين الحمار
والنخل والفرس وذكر في المنتقى ما يحمل على ظهره في عينه ربع القيمة وما
لا يحمل عليه لصغيره كالفصيل وانجحش اذا وقع منه عين واحلة ففيه
ربع القيمة والداحية كالشاة وفي غصب الذخير اذا قطع اذن الدابة
او بعضه ضمن النقصان فجعل قطع الاذن من الدابة نقصانا بسيراو
كذلك لو قطع ذنبها ضمن النقصان وفي آحدة لو قطع احد قوائم الدابة
ان لم يكن ما كول اللحم ضمن جميع القيمة وان كانت ما كول اللحم ان شاء
سلمها اليه وضمنه تمام قيمتها وان شاء امسكها وضمنه النقصان و
ذكر في العين قال ابو حنيفة ربه اذا استم ملك رجل حمار غيره او بغلة
قطع يده او ذنبه ان شاء صاحبه قيمته ورسا ان شاء وان شاء حنيفة

٩٤
كانت شيئا عليه الفتوى وصير رجل الدابة حتى صارت عرجا
فبعضها قطع كذا ذكره المدة وذكره الهداية ومن دمج شاء غيره
لكما باختيار ان شاء ضمنه قيمها وسلمها اليه وان شاء اخذها وصنع
التقصان وكذا الجذور وكذا اذا قطع يد هار هذا هو ظاهر الرواية من
الحنيفة روى عن ابنه اثناء اخذها ولا شيء له والاول اصح وذكره
والدابة لانه يمكن ما كوال اللحم اذا قطع الغاصب طرفا له ايضه جميعه
لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذ به
المقتول لان الأذى يقع مستقما بعد قطع الطرف وفي فتاوى قاضي طبرستان
ومن دمج شاء غير ظاهرا لكما باختيار ان شاء ترك المذبح عليه وصنع
قيمها وان شاء اخذ المذبح وصنع قيمة التقصان وكذا اذا سلمها وجعلها
عضوا من القيمة لا حفره اذا اخذ العين ليس له ان يضم القيمة
والفتوى على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمار او بعول او قطع رجله فباعه
باختيار ان شاء ضمنه القيمة وفي الدابة اليه وان شاء امسكها لا يرجع على
الغاصب شيء بخلاف ما اذا كان المصوب عبد او جارية او قطع يد هار
رجلها كان للمالك ان يضم الغاصب القيمة ويدفع اليه المصوب
ان شاء ضمنه التقصان واخذ المقتول الفرق ان الأذى يقطع النار والرجل
لا يصير منه هلكا والعوامل يصير به يستهلكه قبل اذا كانت الدابة
مما لا يؤكل لحمه فان كانت مما يؤكل كالشاة والجذور في ظاهر الرواية
والاول سواء للمالك ان يضمه جميعا وليس له ان يضمه التقصان ويشاء
الدابة فكذا ذكره في الأئمة السرخس روى عنه انه لو يد ما حكاه عن القيمة

۱- جعفر ولو ذبح حمار غیره لم یس له ان یضمن النقصان ولكن یضمنه جمیع
 النعمه عند اء حنیفة وعلی قول محمد ره له ان یمسكه و یضمن النقصان
 وان شاء ضمنه كل القيمة ولا یمسك المذبح ولو فقأ عینه حمار قال
 المصنف ره ان شاء سلم الحنة وضمنه كل قیمته و لم یس له ان یمسك
 الشاة و یضمنه النقصان و هی سسئلة الحنة المبیاء هذه الجملة ففتاوی
 ضایع ظهیر الدین ذبح شاة للفر لا یرجى حیوتها و ما یجانسه من ثبوت
 الاذن دلالة و یسمى المسائل الاستثنائية فی نواید صل الاسلام طاب
 حیور ره اذ اذبح شاة انسان لا یرجى حیوتها لا یضمن استثنائا
 و الا حنی و الراعی فی ذلك سواء و فی الفرس و البغل یقتی بالضم فی الاجنیه
 و انما یضمن فیها فرس و حمار لا یرجى حیوتها و الراعی و البقر لو ذبح
 بغير او الشاة لا یضمن و فی فتاوی ضایع ظهیر الدین ره الراعی اذا ضاف علی
 شاة بل یضمنه ذکر فی الاصل انه یضمن فیها یوم الذبح قال الامام خرازمی زاده
 و انما یضمن اذ اذبح شاة یرجى حیاتها و الیه اشار فی الکتاب اما اذا یبقن
 و فیها لا یضمن لانه مامور بحفظها و ذبحها اذا ذاک حفظ قال مریجل شاة
 غیر و قد شارفت الملائکة فی بیعها یكون ضامنا و ذکر فی النوازل انه لا
 یمن استثنائا لانه ما دون فیه دلالة و فی اجازات فتاوی الدیناری
 کاوی بطله و اذ که هر چه شیر بیاید بنی ترا و بنی مرا این اجازت درست
 ذکر این کا و خواست مردن این مرد او را نکشت لا یضمن استثنائا و فی
 او اه ایضا اگر جسم ستور منکر شود گویند که بیمار نبوده است تو کشته قول
 لا یضمن ستور بود و مرا کشتند و بدیده بود که بیمار است مردن فی نواید

٩٨
 من الإسلام من أحضر نعله بهلم داره فجاره به انسان وهذا من
 أدبه لا يضمن استحيانا قال الأصل في جنس هذه المسائل الكل
 لا يغاوت فيه الناس ثبت الاستعانة به بكل واحد من أفراد الناس
 دالة وكل عمل يتفاوت فيه الناس لا يثبت الاستعانة به بكل واحد
 من أفراد الناس كما لو علق الشاة للسلح فجاره انسان وفسلح غير اذ
 ضمن وكذا ذكره فوايد صاحب المحيط قال في رد الموديع شاة وفسلح
 لا يجل السلح فسلحها انسان ضمن لان الناس يتفاوتون في السلح
 الذي عن محمد زه اذا اخذ ثوب غيره من بيته بغير امره ففسلحه ثم رده الى
 بيته ووضعته فيه فذلك لا يضمن استحيانا وكذا الواخل دابة
 اية وفي فتاوى قاضي ظهير الدين زه ولو ركب دابة الغير ثم ماتت
 اختلف فيه والصحيح ان على قول ايحيى زه لا يضمن عالم بخلاف مكانها
 وجنس هذه المسائل الاستحياء كتباها في حج مسائل للرعي
 ينظر منه ومن وضع شيئا فقلت به انسان او مال ذكره باب الحائض لا يملك
 من زيادات عن وضع في طريق لا يملك شيئا فثبوته مان فذلك فذلك
 ضمانه ولو زال ذلك الشيء عن موضعه الى موضع آخر لا يواخل الواضع
 بما تولد منه وفي فتاوى قاضي ظهير الدين زه الذي يقول عليه
 جنس هذه المسائل ان بقوله كل موضع كان للواضع فيه حق الواضع
 لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء سواء تلف به وهو في مكانه او
 زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع فيه حق الواضع اذا غلب بالموضوع
 غلب والموضوع في مكانه لم يزل يضمن الواضع وان غلبت عليه

الموضع عن مكانه ان زال لم ير بل سحوان وضع حجرة في الطريق فثبت به الطريق
فازالتهما عن مكانهما فاخرقت شيئا لايضمن الواضع وان كان الزوال
عن موضع الذي كان فيه لا يبريل بان وضع حجرة في الطريق ثم جاء آخر وخرج
عن اخرى في الطريق فتدحرجت احداهما على الاخرى فانكسرتا قال
ابو يوسف ربه يضمن كل واحد منهما قيمة حجرة صاحبه وعنه رواية
انه يضمن صاحب الحجرة القابلة في موضعها قيمة الحجرة التي زالت عن موضعها
لما ذكرنا فان دحرجتها الرمح ونجسها عن مكانها فطبت بها شيء لا يضمن
صاحب الحجرة الملاح حجة بخلاف ما لو تدحرجت بنفسها وفتاواه ايضا
يرسل وضع حجرة على طريق فبجاء آخر ووضع حجرة اخرى فتدحرجت احداهما
نكسرت الاخرى ذكر في الاصل انه لا يضمن على الذي تدحرجت حجرة لان
خاتته قد زالت ويري عن الضمان ان انكسرت التي تدحرجت كان ضمانها
لصاحب الحجرة التي لم تدحرج لانه كان متعلبا في الوضع ولم يزل ضمانته
ذكر في الريادات وضع حجرة على حائط فسقطت على رجل فانفذته لم يضمن
لانه قد انقطع اثر فعله بوضعه على الحائط وهو في هذا الوضع غير متعل
يضاف اليه التلف وفيها ايضا امر رجل في طريق وهو يحمل حملا فوقه على
سان فانلقه يضمن لانه اثر فعله ولو عثر انسان بالحمل وعطب ضمن
سالا عنه هو الواضع للحمل في الموضع الذي وضعه فلم ينقطع اثر فعله و
الفتاوى والمائة في الطريق اذا اصاب مال انسان فانلقه يضمن لانه
ذون بوصف السلامة ومن وضع شيئا على الطريق فنسرت منه دابة
ملكك لا ضمان على الواضع ان لم يصبها ذلك الشيء ولو وقع في الطريق

يستمع بشفقة من الله تعالى إذا دعاه إلى السلطان لأفهام وإن فعل بغير
إذنه تضمن في شرح الطحاوي وفي حكايات فوائد الرستغبي والقي مشهور
الزمان والطبع على قارعة الطريق فرأيت بهداية الإنسان ضللت
لأنه غرنا دون في هذا الفعل ومن فعل فعلا عوشر دون فها
فيه يكون مضمونا عليه وفي الفتاوى من رجل في طريق ما سلم من شعور توبه
يفعل حانوت رجل قال أبو القاسم الصغار إن كان الفعل في ملكه لا يجوز
أن كان في غير ملكه ضمن وهم يشاري آخر أنه إذا علق به فوسيد أن يحرق
ويحرق بحرق لا ضمن صاحب الفعل لأنه إذا أجر الثوب وهو الذي حرق إذا
جلس على ثوب غيره فقام ويحرق وما اتصل به في الفتاوى إذا جلس على
إنسان وهو لا يعلم حتى قام صاحبه فاشتق توبه من خلوسه فمن الشيا
وكذلك الخواب في المكث إذا تحرق من وضع رجل غير طاحه وحاج
لم يعلم ولو عصى رجل يداخر فأخرج يده من ثم العاض فكسر إنسان أم
يستطعن ثم يدا هذا شيء وأخرج يده لا يجب بوج السن لأنه مفض
رفع اليد ويجب على العاض إرض اليد لأنه جان ويرى أن رجل العاض
يرفع رجل فأنزع يده من فيه فأنزع يده فإطابا رسول الله
وقال انعض أحياءكم أضر عض الفحل وهذا اختلاف بين الأئمة في توبه
فأخذ صاحب الثوب توبه فيمناد بغير في التوب حيث ضمن الرافع التوب
قيمة الثوب لأنه لا صبر له على العض فيكون مقتطعا في ابتداء يده وهو
له صبر إن أخل توبه فتركه ثم رفع إلى القاضيه ويسترد منه إن أخر
فعلم ما يقتضيه القيمة ولو كان صاحب الثوب يحفظ توبه يدا

الثوب حتى يحرق ضمن قيمة كاملة وفي رواية صدر الاسلام طاهر من نجاسة
 به ولكن لك الحايك اذا عمل لانيان الثوب فاراد مالكة اخذ منه فاني
 الحايك ان يدفعه حتى ياخذ الاجر فمد صاحب الثوب الثوب فتخرق من يده
 صاحبه لا ضمن الحايك شيئا وان تخرق من يدها ضمن الحايك نصف قيمة
 الثوب ولو اخذ يد رجل قبل ذلك الرجل يده فشلت ان اخذ يد لاجل
 القيمة لا يجب الضمان وان اخذ لاجل العض يجب دية اليد على الاخذ
 لانه مضطر في مد يده وفي الجامع في الفتاوى تشبث بثوب رجل فجذب
 التشبث من يد صاحبه حتى تخرق يضمن تمام القيمة فان جذب به صاحبه
 من يد المتشبث ضمن المتشبث نصف القيمة وفي كتاب العلى
 من المسوط عصب ثوب الشمان وابسه فجاء صاحب الثوب فمد
 ثوبه والغاصب لا يسلم انه صاحب الثوب فتخرق الثوب لا ضمان على
 الغاصب لانه تخرق من مده ولو قال صاحب الثوب رد على ثوبه فمنعه
 فمد مد الا يمد مثله من شدة تخرق الا ضمان على الغاصب ايضا
 لانه بمنزلة السكين جاء به فخرقه ولومده كما يمد الناس عادة فتخرق
 مده ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جنايتهما لانه امساكه ومنعه
 وبغيره جنايته يمد به ان الامساك وان لم يوضع اليد ولكن بعد
 ما طلب صاحبه الرد عليه فمنعه صار قاصدا باللبس الذي يكون
 القاصد مما لو كان الثوب ملكا لمن لبسه فمده انسان مد الا يمد
 مثله او يمد مثله فتخرق فعلى الماد جميع القيمة لان التخرق يضاف
 مده لانه سبب مده تخرق قال صدر الاسلام ان اليد برهنه

[illegible]

أجل النار والوقوع على الثوب واسطة ليكون مضافا إلى تلك الواسطة
حيث لو طار الريح بشر من النار فلقاها على ثوب انسان لا يضمن لأنه غير
مضاف اليه وهكذا ذكر في النوادر عن ابي يوسف رحمه الله وقال بعض
العلماء ان مربي النار في موضع له حتى المرور فوقعت منه شرارة في ملك انسان
او اقربها الريح لا يضمن فان لم يكن له حتى المرور في ذلك الموضع فالحجوب
على التقصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا
اظهر وعليه الفتوى حلا د ضرب حله على حله يده عجاة فطارت شرارة
من ضربت فوقت على ثوب انسان يمر في الطريق فاحترقت ثوبه ضمن الحلاد
وذكر الساطي اذا جلس في مكانه فالتحل في حانوته كير يعمل به والحانوت
الخاص طريق العامة فخرج حله يده من كبره وضربها بمطرقة فطارت
شرارة فقتل رجلا او فقاء غني انسان او احرق شيئا او قتل دابة كان ضمان
ما تلف بدل ذلك من المال على المحلاد ودية القتل والعين على عاقلته ولو لم
يبد في الحلاد ولكن احتملت الريح بعض النار عن كبره او المحلاد في الحماة
واخرجها الى طريق العامة فقتلت انسانا او احترقت ثوب انسان او قتلت
الدابة كان حله راد كذا الفقيه ابو جعفر ربه رجل سقى ارض نفسه فتعدى
الى ارض الجار قال هذه المسئلة على وجهه ان اجري الماء في ارضه اجراء لا يستقر
في ارضه وانما يستقر في ارض جاره كان ضامنا وان كان الماء يستقر في ارضه ثم
تعدى الى ارض جاره ان يقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام ولم يفعل كان
ضامنا ويكون حله بمنزلة الاشهاد على الحياض المايل وان لم يقدم اليه
حتى تعدى لم يضمن وان كان ارضه جوده او ارض جاره شوطا يعلم انه اذا سقى

أرضه بعد أن جازاه كان حاضرا يوم وضع المساء رجل سقاية
من هرا العائمة وكان على هرا العائمة أن هرا صغار مفتوحة فوهاها فدخل الماء
في الأجرار الصغار فسد يد لك أرض قوم قال طهير الدين المرعشي فيكون
ضامنا كأنه أجرى الماء فيها بنفسه هذه المسائل كلها في حكاوي قاضي
الدين وذكر في الملقط إذا جرى الملقط النهر ما لم يتصل به النهر فدخل في الأرض
بغير ثقب ضمن ما تلف وان دخل دار من حجر لولا البحر لماد على البحر من الحاصل
عليه نهر جرى في أرض فالتشق النهر خرجت بعض الأرض لاواحد من بعضان في
أرضين و...

تقدم عليه في البحر بعد التقدم بضم كالحايط الماء وقد خرجت مثل
هذا في شرح قاضي طهير الدين في رجل سقاية وأرسل الماء
في النهر حتى جازاه أرضه وقد كان طرح رجل في أسفل منه في النهر فربما ما
الماء عن النهر وغرق قصر إسان فالضمان على من أحدث في النهر فربما ما
على من سبل الماء حتى أن كان له في النهر حتى وعمل في الملقط وإذا طرقت في النهر
تربا فإل الماء عن نهر وغرق قصر إسان فالضمان على من أحدث في النهر حتى
لا على من أرسل الماء أن كان له في النهر حتى إذا لم يعرف ما حدث في النهر فربما ما
سقى أرض نفسه فالتشق الماء من أرضه إلى الأرض جازاه فأسفل أرضه و...

ضبطت به دابة أراسان ذكر في الكتاب أنه بعض مطلقا مثل الجواب
في الجمار مخرى على الملاقاة أما في الأدمى المسئلة مازلة وأحسن التاويل...

على الطريق بحيث لا يجعل طريقاً مرفقه وفي قوايد إلى الحسن المستغنى رحمه الله
 ولهم يتصل في الوش ورش كما يرش الناس عادة لدفع الفباراضمان عليه
 لأن ذلك ليس بجناية وإن تعدى بالمرش ضمن وإن امر غيره بالمرش إن افترقه
 بالمرش على فناء دكانه يضمن لأمر دون الراش ولو رأى سائق الدابة الماء
 الذي في رش في الطريق فساق دابته لم يضمن الراش إن عطيت وإذا لم يره
 السابق أو كان بالليل يضمن كذا انتهى بعضهم ولو صب الماء على الطريق
 بالحد فغرق به إنسان يضمن ولو ذاب ثم رلق يضمن أيضاً هكذا ذكر في
 الفتاوى وفي فتاوى قاضي ظهير الدين ولو رش الماء في الطريق فجاء
 رجل بجاربه فقتلهم صاحبهما إلى أحد عما يقوده فقتل الجار الآخر فغرق
 فأنكر رجله فإن كان صاحب الجار سابقاً لأضمان على الراش لأن
 السلف يضاف إلى سوقه وفي فتاوى رشيد الدين ولو رمى الشلج في
 الطريق فسقط عليه إنسان فهلك يضمن وكذا الرصاص في ممر الدواب
 لأنه ماردون في الإلقاء لكن بشرط السلامة وشأنه في سكة ناعلة وأما
 عسكة غير ناعلة إذا رمى أصحاب الدواب بهم في السكة فهلك به
 إنسان لا يضمن ودكر القاضي ظهير الدين والصحيح أنه لا يضمن في سكة
 ناعلة وغير ناعلة في آخر شرب فتاوى قاضي فإن إذا صب الماء في الميراب
 وعلم أن تحت الميراب سباع رجل يفسد بهلك يضمن وإن لم يعلم لا يضمن
 الشرفاء كما ذكر في المحيط من حشر يثر أو شذر أو سمها ففتح آخر اسمها
 بالله نظر إن كان الأول كبس بالتراب أو الطين مما يكس مثله من اسم
 الأرض ثم حفرها الثاني فالضمان على الثاني فإن كان الأول كبسها بما

لا يكتسب به الخير كالذي في الجنة والحكمة وحرفها انما الضمان على الاول وفي فتاوى
ظاهر الدين روم من حفر بئر او عطي راسها فرفع الاخر الغطاء فكتف بها شيئا
الاول ودكت في فصل الجن من ادب القلبي المحيط من حفر في ارض غيره ضمن
النقصان وقال بعض العلماء يؤمر بالكس ولا يضمن الانسان ولو هلك جدار
غيره لا يضمن عليه بناءه فالملك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقصان
للصان وان شاء اخذ النقص وضمنه النقصان في كتاب الصلوة من فتاوى
فاضل خان من حفر بئر في فناء مسجد او هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالنسبة
بعض النقصان وكذا من حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالنسبة ولو هلك حائط الجار
دخل ملكا له او حفر بئر يضمن النقصان وفي فتاوى صدر الاسلام طاهر بن حيدر
من حفر حفرة او بئر في ارض غيره لا يؤمر بالكس وان قال بعض العلماء ربحهم الله تعالى
واعتب المستقر رجل حفر بئر في ملكه فظن هارجل بئرها قال اقوم بها بحقوقه
نصف ما بينهما وان طرحت فيها ترايا اجره هو على ان يخرجها وفي فتاوى صدر الدين
اذا هدم جدار غيره ثم بنى ان كان المهدوم من التراب ثم بناء من التراب
غير مري من التخلل وان كان المهدوم من الخشب لم يملكه انما كان من الخشب
كان الجواب كذلك وان شاء خشب اخر لا يبرأ من الضمان لان يكون
مثل الخشب فلا يكون اعادة للاول وفي المحيط ولو هدم حائط انسان
بناؤه والمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الجدار والنقصان للصان
انسان ضمنه النقصان والنقص له وقال بعض الناس ان كان قبل بناء
بالاعادة وان كان جديدا يؤمر في فتاوى فاضل ظهر الدين
انسان ان كانت متخذ من الخشب ضمن القيمة وان كان متخذ من الصخر

الذي يقال له بالفارسية ياخسه ان كان عتيقا فذلك لك الجواب وان كان حديثا
 جعل يذللها عاقده كما كان ورأيت في الاختلافات القديمة الغاصب اذا حفر بئرا
 في الدار المصنوعة ورضي به المالك واراد الغاصب ان يطعمها ليس له ذلك
 من مال او قال الشافعي له ذلك سواء ينفع به المالك او لا ينفع لنا انه حفر
 بئرا في ملك الغير فليس له ان يطعمها اذ رضى به المالك كما انه اخرج التراب من ملك الغير ورضي به المالك
 او يقول ليس للغاصب فيه مال فإم وانما احدث ما ينفع به المالك وتريد في
 قيمة ملكه فلا يملك الطم كما اذا كبس الدار او طينها انفق الباعث او غسل الثوب
 المصنوع واحتج الشافعي به انه متعبد في الحفر بل ليل انه لو وقع فيها انسان
 او دابة ضمن فله ان يطعمها ازالة للتعدي كما لو حفر بئرا على طريق المسلمين قلنا
 اذا رضى صاحبه سقط الضمان فصار كانه مأمور به في الابتداء وفي بعض الاختلافات
 ايضا اذا غصب دارا وحفر فيها بئرا ثم جاء المالك فاراد الغاصب ان يطعم البئران
 كان التبريد في قيمة الدار وينفع به فليس للغاصب طم وان كان في موضع يضر
 بالبناء فللمالك ان يضمنه النقصان وقال الاسفرايني للمالك ان يطالبه بالطم
 ان كان يضر بالبناء وفي صلاة بعض الفتاوى نزع ماء بئر انسان حتى صارت يابسة
 لا شئ عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء انسان من الحب يقال
 له املاء بالماء لانه ملكه والماء من ذوات الاصل استهلاك الاشجار والبناء و
 الزرع في فتاوى قاضي ظهير الدين قطع اشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه
 انفق غير المشي وطريق سرفه ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار الثابتة ويقوم
 مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم
 بالبحار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة ان شاء

في شجرة الاشجار وروى عن مالك القيمة قيمة الاشجار المنطوعة وضمنه
النساء وذكر النقيض ابو الليث في فتاواه مسئلة قطع الاشجار هكذا قال
وان كانت قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه
وذكر ايضا في فتاواه رجل قطع الشجرة من بستان آخر ومن دار او من
ضعيفة واستهلك الشجرة ماذا يلزمه قال قطع من البستان والدار يلزم
نقصانها وما قطع من الارض فعليه قيمة الحطب ينظر حسن هذه
عسى مجموع النوازل وذكر في الجامع الاصغر وفي الجامع الفتاوى ولو قطع
شجرة رجل يقوم الارض وفيها الشجرة ويقوم ولائى فيها يستمر ما بينهما
كذلك الزرع وفي فتاوى قاضي طهيري الدين فلو كانت الشجرة شجرة الحوزة
فقد اخرجت حوزة اصغار رطبة فانلف انسان تلك الحوزات بضم نقصان
الشجرة لان تلك الحوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا يضمن
لا يلاف الاعلى الشجرة فان لا فيها على الشجرة يمكن نقصانها الشجرة ينظر
هذه الشجرة مع تلك الحوزات بكم تشتري وتدون تلك الحوزات بالاسهم
فيضمن فضل ما بينهما وكذا الشجرة اذا تورث في الربع فنقصان الانسان
ما تورما وهو الرقعة هذه الجملة في فتاوى قاضي طهيري الدين رجل
قطع غصن شجرة انسان وقيمة الغصن قليل الشام ضمنه نقصان الشجرة
جميعا والغصن للكاسر وان شاء ضمنه نقصان الشجرة الاقل والغصن للنقص
لرب الشجرة وكذا البناء والنقص والتراب قد كورة والمسطح رجل قطع غصنا
لرجل فنبت مكانها اخرى لا يبرأ عن الضمان وكذا او كان الرصيف ورجل
يقطع غصن مكانها اخرى لا يبرأ عن ضمان الحصى والمسطح من كورة

كتاب الغصب من شرح شيخ الإسلام على الاستيعاني ولو غصب ناله صميحة
 فمهرها ملكه قاذرت في أرضه فطاحب النالة قيمة النالة ولا سبيل له
 على التحمل عند بالأنها صارت تبعاً لأرضه ولو غرس نالة ولم تزد ما جاز به
 اما الم يبت فلا شك فيه انها ترد على المالك واذا نبتت لم ترد ينبغي ان
 ترد على المغصوب منه ايضا لأنه وضع المسئلة في الزيادة بل كور في غصب
 المستول بعد الاسلام ابي اليسر روي فتاوى فتاوى ظهير الدين ولو لقرق
 كرس انسان قال محمد رحمه الله ان كانت قيمة البر في السبل كان عليه قيمة
 الكرس وان كانت قيمة البر في السبل أكثر كان عليه مثل البر وعليه الحمل
 ولو غصب كرسا فأسسه ثم أقام المغصوب منه بيينة على الغصب فانه يتخلى له
 بالبر وقيمة الحمل روي فتاوى رشيد الدين ولو غصب أرضا وفيه زرع نبات
 روي فصيل فهلك الغصل او بفس لا يضمن لأنه لا يخلو اما ان يكون له حكم
 اختيار او حكم المستول فان كان له حكم العقار فالغصب لا يضمن بالغصب وان
 كان له حكم المنقول والمنقول اما يضمن بالنقل ولم يوجد وكذا اذا غصب كرسا
 فيه اختيار فيفسد الاختيار في بدل الغاصب لا يجب على الغاصب ضمان الاختيار
 بل المعتبر في دعوى مجموع النوازل من مدم دار انسان فله ان يضمنه قيمة
 دار صفيه لأن الأتلاف تقع على البناء فلا ضمان قيمة العرجة لأنها
 أمانة والغصب لا يحقق في العقار حتى إلى خصم العقار غاصب العقار لا يضمن
 بل يضمنه وابي يوسف رحمه الله لأنه صار عاصا المنفعة الذي لم يضمن
 اصل الرقبة الدار والمنافع ليست بمالك ولا يضمن مالك الدار عن الانتفاع
 منع المالك عن المالك لا يوجب الضمان كالأوسع المالك من ماله حتى يملك

بأنه لا يضمن ذلك المصنف دخل دار الحرب بأمان فاكتمل من العرض والعمارة
فعلت المستوطن على الدار فإن العرض وسائر المنقولات له فاما العقار فهو
للمسلمين لا لم يملك العقار عن ايديهم فلم يخرج عن ملكهم وقد اخرج المنقول
من ايديهم كذا اورد الفقيه ابو جعفر في نوادره وذكره في غير الدين استأجر
فناواه الفتوى في حبس العقار والدور الموقوفة بالضمان كما ان الفتوى في
حبس منافع الوقت بالضمان في نوادر صاحب المحط اشترى دارا وسكنها
ثم ظهر انه اوقف او كانت للصغير حبس عليه اجر المنزل صيانة لمال الرعية
الصغير وذكر في العدة والمقصود اذا كان غير منقول فانه يملك ياقوت وادناه
جاء سبل فدل على البناء واشجاره او غلب السبل على ارض فثبتت
الماء فانه لا ضمان عليه عند ابن حنيفة وابي يوسف وجهها الله تعالى
انه لو تلت شي من سكناء يضمنه ولو قطع الاشجار ضمن واوقفه خارجا
او هدم البناء اخر ضمن وهو من الغاصب في فتاوى رشيد الدين حبس
العقار لا ينفق بل وجب للضمان عند ابن حنيفة وابي يوسف وجهها الله تعالى
وجوب الضمان ببيع العقار والتسليم روايتان عن ابي حنيفة في الموقوف
بالباع والتسليم بالاتفاق والعقار هل يضمن بالانكاح عند ابن حنيفة
لو اودع رجلا وقد وجد المودع الوديع هل يضمن فيه روايتان ايضا
ان العقار يضمن بالبيع والتسليم ويضمن ايضا بالاجور وبان المسلم يضمن
في ضمان المودع وذكر في كتاب البيعة ان العقار يضمن بالرجوع عن الشراء
حتى لو شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمانا وقيل انما يضمن
لانهما قد اتفقا على المالك ملكه وفي فصل الشاء عشرين

الحيوانى ابن الليث عصب ارضا وزرعها ونبت تلب الأرض ان يامر الناس
بفتح الزرع فان ابى فلم يصب منه ان يفتح فان لم يفتح المالك حتى ادرك
الزرع فانه للغاصب والمالك ان يرجع بنقصان الأرض وهى مرفوعة ونظر
في هذه المسئلة في مسائل بيع الزرع المشتركة من مجموعنا هذا
عصب ارضا وزرعها خطية فجاء آخر وزرعها شعيرا وخطية ياب في مسائل
حيث ان المزارع والعامل في هذا الفصل ان شاء الله تعالى افسد مركبا
وما يماثله ذكر في العدة ولو افسد تالف مختصرا ان امكن اعادته احرره
كمن اخذ بسم انسان ففرقه في فتاوى فاضل في ظهير الدين اذا تفرق فيص
الناس بنظر القيمة في غير محيطة فيضمن فضل ما بينهما وكذا اذا تفرق
باب دار انسان عن موضعه او بال في بئر ماء للوضوء او حل سرج انسان
وكذا كل ما كان مركبا ومثلهما اذا انقضت تالفه او صب الماء في التور والحي
ر في فتاوى فاضل في رجل اتلف على رجل احد مضرعى باب او احد زوج
حب او مكف كان للمالك ان يسلم اليه المضرع الآخر والزوج الآخر
بسمه فمته اعصب شيئا وطالب ربه في بلد آخر ذكر في عصب الايضاح
المقصود ان كان قايما في يد الغاصب فلم يصب منه ان ياحده مثليا كان
المقصود او غير مثلي في الوجهة كذا اذا كانت قيمته في بلد المقصومة
اول من قيمته في بلد المقصوب ثم يشتر المقصوب منه خيارات تلب ان
بشاء انظر وان شاء رضى به وان شاء اهل قيمة المقصوب في مكان المقصوب
يوم المقصومة فان كان عاكفا في غير المثل المقصوب منه قيمته في بلد المقصوب
يوم المقصومة وفي مثلي الجواب على التفصيل ان فتاوى القيمة في البلد

نظامه يوم المثل وان كانت القيمة في بلدة الغصب أكثر فللمالك خيارا
ثلاث ان شاء رضى بالمثل وان شاء طالب بقيمة في بلدة الغصب يوم الخصومة
وان شاء انتظر وان كان قيمة في بلدة الغصب اقل فالعاصت بالخيار ان شاء
اعطاء المثل وان شاء اعطاء القيمة في بلدة الغصب او في مكان الغصب
يوم الخصومة الا اذا رضى المالك بالتأخير ويكون لذلك وفيكون ذلك
المسئلة في سجلات المحط وعضد فعلى هذا ينبغي ان يذكر في دعوى غصب
المكيل والموزون سوى البد راضع والد مانير مكان الغصب حيث يعلم انه في
ولاية المطالبة وهكذا ذكر في الذخيرة لو ادعى انه غصب منه كذا
خطة وبين الشرايط لابد ان يذكر مكان الغصب وذكر في دعوى غصب
المقتين اذا ادعى الودعة لابد من ذكر موضع الابداع انه في موضع سواء كان
حقل ومونة او لم يذكر في دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل ومونة
بيان موضع الغصب وفي دعوى مرض المكيل والموزون ينبغي ان يشترط ذكر
البيان وغصب غير المثل وان استهلكه ينبغي ان يبين قيمة يوم الغصب
ظاهر الرواية وفي رواية اخرى المالك بين ان يضمن قيمة يوم الغصب
الاستهلاك ولا بد من بيان القيمة انما قيمته اي التوسيع في غصبه
بحسب قيمة يوم الغصب او يوم الاستهلاك ذكر في القعدة من غصب مستوف
اقلية مثله ان كان شليا وان كان دوا من القيمة فعليه قيمة يوم الغصب
في غصب قناري قناري ظهر المدين غصب شاء فثبت في ندمه في غصبه
فيما يوم الغصب لا يوم الدخ وفي اختلافات ان الليث غصب شاء فثبت في غصبه
في زادت حيث صارت قناري عشرين فد سماها الغاصب واكان اسمها

العتق منه رحمه الله وعند هذا يضمن عشرين ولو هلك من غير استهلاك فليس
 عتق وفي غصب خواهر زاده ره غضب جارية تساوى الفا فاذا دامت زيادة
 فصلة حتى صار ثلث تساوى الفين وباعها الغاصب وسلمها للمالك بالخيار
 انشاء ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب وتلك الف وان شاء ضمن المشتري
 قيمتها يوم قبضه وتلك الفا وليس ان يضمن البائع قيمتها الفين عند صحيفة
 ره خلافا لما ذكره في الأصل والاسلام ابو اليسر في غضب الأصل كما ذكر خواهر زاده
 وقال وعلى هذا الاختلاف ذكر في اختلاف زفر ويعقوب فيمن غصب دابة قيمتها
 عشرين مراد حتى صار ثلث اربعين ثم اتلفها الغاصب فصل ابي حنيفة مره
 ليس لصاحب الدابة ان يضمن الغاصب الا عشرين قيمتها يوم الغصب وعند
 انشاء ضمنه قيمة الدابة يوم الغصب او يوم الاستهلاك او يوم البيع والتسليم
 ثم قال مره وهذا فاستدل لان اثبات الخيار بين تضمين القليل من المال والكثير
 على شخص واحد من جنس واحد باطل ولو كان مكان البيع والتسليم في الجارية
 قبل بان قتل الجارية بعد الغصب فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها يوم
 الغصب ان شاء ضمنها يوم القتل لان ضمان القتل يجب على القاتل ثم العاقلة وهو غير واجب
 عليه فممكن ان يرد عليهم بخلاف البيع والائتمار والله اعلم غاصب الغاصب ان ارد على الغاصب الاول سره
 من الضار لو هلك الغصب بغيره غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب الاول بوجه
 اقتراح لا يكون للمالك بعده ان يضمن الغاصب الثاني لقيام القيمة بمقام
 الدين وهذا اذا كان ضمن الاول معروف بقضاء القاضى او بشير قضائه وانما
 يصير معروفا باقامته اليسته او تصديق المالك فاما اذا اقر الغاصب بذلك
 فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار ان

فمن اجابته في الباب الرابع والصبر من سوع الجامع وذكر شيد الدين
في مساواه ولو باع غاصب الغاصب واحد الثمن لا يكون للغاصب الا اقل
ان اخذ الثمن منه لانه ليس بمالك وليس يابى عنه فلا يكون له اجاره
البيع والمغصوب منه النجاسة تضمن الغاصب وغاصب الغاصب في غصب
الاصل في باب اعناق احد الشريكين وفي غاصب الغاصب اذا اختار للمالك
تضمن احد هاتين تملك تركه وتضمن الاخر وفي قواعد الامام
طاهر بن محمود واحاله الى فتاوى سمرقند بان للمالك ان يضمن الغاصب
وغاصب الغاصب كل واحد منهما نصف قيمة المغصوب وطالما سمي
بعض كذا القدر رجل غصب عبد افغصب منه آخر فان غلبه بالحق اشاء من الاول
ويبيع الاول الاخر واشاء من الاول واتيح الاخر بالقيمة ولا شيء له على الاول وفي النوادر
هشم ابرق فضا لا حرم جاء آخر وهشمة هشما يرى الاول من ضمان
وضمن الثلث مثلها وكذلك لو صب ماء على حطة انسان نجاء اخر وصفت
عليها ماء اخر وزاد في نقصها يبرى الاول من الضمان وضمن الثلث وفيه
يوم صب الثلث لانه لا يمكن لصاحب البرق والمحطة ان يرد البرق الى
الحالة التي فعل الاول لنقصه المثل او القيمة فلو ضمنه ضمان
النقصان لانه يكون راء ما يبرأ به الغاصب المالك اذا اخرج المغصوب
الغاصب يبرأ عن الضمان بنفس العقد كما لو باعه منه ولو اعاده منه
لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا على الغاصب المذكور
المحيط وذكر في باب الذي يلى الباب الطويل من سوع الجامع اذا قال للمالك
للمغاصب او ذعتك المغصوب ثم هلك في يده ضمن لانه لم يوجب الا اقل

عن ضمان نصاب الأمر بالحفظ وعقد الوديعة لإبنا فبان ضمان الغاصب متى
 إذا خالف المودع بضمه وإن كان العقد قائما به وفيه فباوى سمرقند يان زوج
 الجارية الموصوبة من الغاصب لإبراء عن الضمان في قياس قول أبي حنيفة
 ومما لا يوافق يوسف رده وهي فرع ما لو زوج المشتري المشتراة قبل القبض
 لا يصير به قابضا عند أبي حنيفة رده خلافا لأبي يوسف ولو أحرر المالك الغاصب
 إن يصح الشاة الموصوبة قبل التضيعة لا يخرج عن ضمان الغصب وتوكيل
 المالك الغاصب ببيع الموصوب لإبراء عن ضمانه وإن باعه ما لم يسلمه
 وكذلك لو باع المالك الموصوب لا يخرج من ضمان الغاصب ما لم يسلمه إلى
 المشتري في الذخيرة وفي التجريد البرهاني إذا حدث الموصوب منه في الغصب
 من تأخير به غاصبا إن لو وقع في ملك الغير كان قابضا وبرئ الغاصب من
 ضمانه بخلافه إن لم يتقدم الموصوب أو يلبس الثوب أو يأكل الطعام وهو يعرفه
 أو لا يعرفه ولو تبين آخر المالك الغاصب لبس الموصوب علامة فهو في يد الغاصب
 على ضمانه بخلاف ما إذا استأجر الغاصب الموصوب ليركبه وفي متفرقات
 بيع الذخيرة إذا غصب عنها الإنسان فأجاز المالك قبضه يصح حتى يبرأ
 أصبه عن الضمان وكذلك لو أودع مال غيره فأحار المالك ذلك يبرأ عن
 الضمان لأن الأذن في الانتهاء كالأمر في الاستدعاء وذكر فيه أيضا إن الأجرة
 يلحق العقود وإن الأفعال عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد رده يلحق
 الأفعال والعقود حتى الغاصب إذا رد الموصوب على أجنبي فأجاز الغصب
 منه فسد ذلك الأجنبي عند محمد رده خرج الغاصب عن الضمان وقد أجاز
 صفه لا يخرج عن الضمان وقد مر في أكثر تصرفات القصولي من مجموعنا

هذا ان الاحارة للحق الاموال مكرمة في الاخيرة من غير خلاف وهو الاصح وذكرنا
من عصب ماري صاحب المحيط من عصب من آخر شيئا وقصده فاعطى المالك
قصده برئى عن العصبان ولو انه استمع منه فامر بالاحتفاظ لاسراء عن الصهان عالم
محمدا وقد مر في مسائل السع العاصدان من عصب عينا تم رده علي مالكة علم
يقبله تم حارة الي نبيه فماله لا يضمن رده فتاوى عناية طهين الدين عصب
دابة او ثوبا او دراهم وهي فاعطى عيها فاعطاه منها شيئا مائة في يده وكذا لو
حلها من ذلك سواء كانت فاعطاه او مالكة فان كانت مستهلكة فانه انما
عن الدين فان كانت فاعطاه فانه انما عن صهي العصب العاصب اذا في شدة
المعصوب المستهلك ما في المالك ان يقبلها فانه قال انو نصره من يد الا
الى العاصم حتى يامر بالعود فيراء العاصب وقال نصره كما لو اقبوا و
القبض والودعة اذا وضع بين يدي المالك برئى و في الدين لا يبرأ حتى
يقبض في يده او في حجره فان رماه في حجره برئى ولو لم يعلم صاحب اللبيب ان
نومه ووضعه في حجره فمأجها آخر ودفعه قال انو تكره احاط ان لا يبرأ من
الختار للموتى انه يبرأ لان رده عليه عين ماله الا برئى العاصب لو اطمع
منه يبرأ عن الصهان وان كان لا يعلم به المعصوب منه ولا التحديس اما
اذا وضع المعصوب بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجد حقيقة القبض وان
الودع بخلاف ما اذا استهلك المعصوب او الودعة تم حارة بالقيمة و
بين يدي المالك فانه لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وذكر في مسرقات
الاخيرة عاصب الدابة اذا جاء بها صاحبها لم يقبضها منه صاحبه بل في
حتى صاعت فلا ضمان على العاصب وهو يظهر من اخذ من يد انسان ثم رقب

بالسند بل الى صاحبه فلم ياخذ به بل تركه حتى ضاع الايض من الاخذ الذي ذكره هناك
ايضا الغاصب اذا باع المقتضوب باخر القاضيه براءه عن المالك ولو باعه باخر مال له حال
هذه المسائل الى السير الكبير في باب صاحب الساقه منه وذكر شيخ
الاسلام ابو بكر ربه في شرح كتاب النصب اذا غصب ثوبا ثم انه كساه رب
الثوب او كان طعاما ففقد منه بين يدي المالك وابعاه له اكله فاكله براءه
عن ضمانه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله علم انه ملكه او لم يعلم واجمعوا
انه لو وشبهه منه وسلم اليه او باعه منه وهو لا يعلم به برى عن الضمان
واجمعوا انه لو كان حنطة فطحنها وخبزها واطعم المقتضوب منه او كان ثوبا
فلبسه وسقاه اباءه فانه لا يبرأ عن الضمان وكذلك لو كان كرايا ساقطه
وحاطه ثم كساه لا يبرأ لانه ملكه بهذه الافاعيل وفي غصب الذخيرة عن
عجل ربه رجل اخذ ثوب انسان من بيته بغير امره ولبسه ثم رده الى بيته
وضعه فيه فذلك فلا يضمن استخسانا وكذلك لو اخذ دابة غيره من
اربعها دون الاذن ثم ردها الى صمها فذهب الضمان استخسانا وقد عر
من قبل وان اخذ الدابة من يد مالكة غصبا ثم ردها الى دار صاحبها على
سليمها وربطها عليه فان لم يجد صاحبها ولا خادمه يضمن نقص عليه
الائمة السرخس في كتاب العارية وفي غصب المشتق غصب عبدنا ثم ان المالك
قال للغاصب اذهب به الى موضع كذا وبعه فذهب به فغصب في طريق
فهو ضامن وكذلك لو استاجر الغاصب منه ليعبى له حايطا فانه في ضمانه حتى
ياخذ في عمل الحايطة وكذلك لو استاجره الغاصب ليخدمه في بناء جدي ربه
فصاحب كونه ينفق بغير راضى لطيفه يرد ويحجزه وان ادخل ارنه كونه ينفق كفت

التي لو استند من جهة كرمي كفت بحريان دادم كفت روي كوي كد كوستند فله
تست جود يابدي بوي دعي فذهب وقال مثل يخرج من الضمان هذا القول
ايات زه لا يخرج من الضمان وفي التوارل جارية خاتن الى محاسن فغير ادب
مواها طالبة للبع لم ذهبت ولا يدري امن ذهبت وقال الخائن روي دها
عليك قال قول قوله ولا ضمان عليه لان الجارية هي التي است الى وكاشت
اياته عند فمكدا قاله في الكتاب وتفسيره لك ان الضامن لم ياحد الى
حتى يفسر غاصبا ومنع الرد ان يامر بما بالذميات الى المنزل وكان الضامن
منكر للعقب وفي قوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رجل مشتم طاعة
وهو ما ساع وزنا قال مالك بالخيار ان شدا امسك الطست ولا تقبل له
شاء دفع المكسور واخذ فمكة السلم وكذلك كل اثناء مصروع وان كان
لا يساع وزنا كالسيف فكسر انسان كان عليه فانهضه فان استمر بالذ
السيف المكسور اخر كان عليه جلد مثله وسئل صاحب الحظ عن
صوت سوطا على فمكة
وان كانت قباع على ذلك

وما لا يقطع به ذكر في الميزان واذ انصروا الدين المعصومة بفعل الضامن
قال اسمها واعظم منافعها زال ملك المعصوب منه عنها وملكها الضامن
وخصها ولا يجلد الا انما يباح له لو دعي بد لها وهذا من غضب الضامن
وسواها او طمحا او غضب خطه فطمحا او جلد فاحمل شيئا او ضربه
انية وهذا عند ما قال الشافعي لا يقطع عن المالك وهو بالخيار في الرضا
ان شاء تركه عليه وخصه مثل خطه وان شاء اخذ الدين وخصه السيف

ويؤدى الى الرخاوة على هذا اذا غصب عبا فقصه او سمسما فقصه او خفلة
 زرعها فادرك الزرع او بيضة فحضرها فاجرة فافترخت او قضا ففرد وسجد
 او غرله في الاصح او غرلا ففسخه او ثوبا فقطعه وخاطه او صوفا ففلسه او خرصا
 فجعله رتبلا او ناله فغرسها او دقيقا فخبزه او ثوبا فلبسه او جعله آنية وللثرا
 قيمة فان لم يكن فهو للغاصب بغير شيء وفي فتاوى ومن بنى حايطا في ارض
 غصبها من التراب المغموص لا سبيل له على النقص لانه لو نقص صار ثرابا
 وكان وفي الجامع الاصغر رجل بنى حايطا في كرم غيره فغصب امره من تراب حيا
 الكرم فان كان التراب لقيمة له فالحايط لصاحب الكرم والباقي معين
 مستخرج وان كان للتراب قيمة فالحايط للباقي وعليه قيمة التراب ولو غصب
 ثوبا ففلسه فظلمها لك ان ياخذ بغير شيء وكذا اذا غصب شيئا من الحيوان
 فكبر غنله وزادت قيمته او غصب عبد اخر يحافل او اه حتى براء وغصب
 ارضا فيها زرع او نخيل فسقى وانفق عليه لانه ما احدث فيه عيناه فهو
 اياها فله اصله او نماء ملكه ولو غصب ثوبا فقطعه للمالك ان ياخذ وكذا
 اذا غصب نخلا فسقه فاحد وعالا لانه تفريق الاجزاء وان غصب ذهب او فضة
 فصر بها دراهم او دنانير او آنية لم تنزل ملكها عنها هذه الجملة في الهدايا
 وذكر في الصدقة ولو غصب كرايا او خاطة فبصا ضمن قيمته ولو غصب
 حديد او قضا او ناء او سيف او سكا ملكه وعليه مثله وكذا لو غصب
 ساحة فادخلها في سائمه ملكها بالقيمة ولو غصب كرايا فطنه حرقه ملكه
 عليه المثل او القيمة على الاختلاف ولو غصب شاة فذبحها وجعلها

انما انما ملكها وعليه فدية واحدة ولو عصب حمارا او بعلا او قطع نارا او
 ملكه وعليه فدية واحدة او عصب جافيد في الارض ملكه كان الى
 عصب عسير او عصب عذر او حرا ذكر في الفصل الثاني من عصب الداجار وكل
 موضع ينقطع عن المالك فالمفصول منه اقل من ذلك الشيء من سائر الامور
 حيث يشق في حقه فان صاع ذلك صاع من مال العاصب ولا يكون هذا مبراة
 الرافق هكذا ذكر في المتن واما الوجه الذي لا يستقيم حق المالك عن العين
 ويخبر بين اخله وتضمنه اذا عصب شاة فله معها او صاع او قطع ثوب
 غيره او عصب قلب فدية وكسره او قتره فملكها او ضمها او قترها فدية
 او عصب الرمح يوثق انسان فالتقيد في صاع العير او عصب عبد فاقب منه
 او غر لا فساد او قطن فحمله او دق فقا او سوط فعاقلته تسمن او ارض فحمله
 او زرع او عرس او لسان فطحه مضربه او خراف فزده او حمار فحمله او باريا او
 دراهم او دنانير فكسره فاقب هذا الوجه لا ينقطع حق المالك بهذا الخبر فان
 وذكر في مختصر القندوري ومن عصب ساحة فعرس فيها الوشي يقال له اقل
 البناء والعريس وورد ما ان كانت الارض تنقص بقطع ذلك فلما ان ينقص
 له قيمة البناء والعريس فقلوعا ويكون له في قنواي فانه يظهر الدرهم
 بين الكسري عصب ارض او بني فيها ان كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
 الارض ببقية ما ذكر في الدخيرة ومن عصب ساحة وبنى عليها لا ينقطع
 حق المالك وكان له ان ياخذ ما كان القانير او على السبع يحكى عن الكسري
 انه ذكر في بعض كتبه تفصلا فقال ان كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة
 البناء فله ان ياخذ ما وان كانت قيمة الساحة اقل من قيمة البناء فله

ان ياخذ ما وكدنا في الساحة قال والمراد بما ذكر في الكتاب هذا وزعم
 ان هذا هو المذهب وذكر في العدة ان بعض المتأخرين اختلفوا بقول
 الكرخي وانه حسن ونحن نفقه جواب الكتاب اتباعا لاشياضافا لهم
 كانوا لا يتركون جواب الكتاب وفي فوايد صاحب المحيط غضب قطنا
 وخليفة لا يقطع حق المالك لان عينه قائم بخلاف ما لو داس المحطة حيث
 يقضي لصاحبها بالمحطة والتين للفاصب وهو ضامن لقيمة الحبل و
 سئل عن غضب ارزاو قشره او محطة واتخذ كسكا قتل ينقطع به حق
 المالك قال لا لان العين المخصوصة قائم كما لو دس شاة وسلحها لا ينقطع
 حق مالكها وفي غضب فتاوى قاضي خان رحمه الله ولو تخلل الخبز المخصوص
 في يدي الفاصب يكون الحبل للفاصب ولو اراد انسان حب خسر
 نفسه فاخذها آخر فتخللت في يده كان الحبل للأخذ وفي الدخيرة اذا
 غضب جبر او ظاهرا ثم استهلكه فعليه حل مثله لانها صارت خلا
 على ملك المالك ما يكون مثليا وما لا يكون فمن الاول الخبز باطلاق
 لفظ الطحاوي كل ما يكال او يوزن وليس في تقييده مضرة بعينه غير
 المصنوع فهو مثلي وكذا القدر في المتقارب كالجوز والبيض والفلوس
 ونحوها وذكر قاضي خان في اوسيع جاصعة الصغير ان الخبز من ذوات
 القيم في ظاهر الرواية لانه يتفاوت في الطبخ والطول والمرض والبرقة
 والقلطة وذكر مدرا الاسلام ابو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس
 كل ميكيل مثليا او كل موزون امثليا من المكيلات والموزونات
 ما هي متقاربة اماما هو متفاوت فليس مثليا فكانت المكيلات

والوزونات والحدديات سواء قال في الدرعات يجب ان يكون كذلك
قال ومن السون والسون تفاوت متفاضل بسبب القلي قضا كما ان لا يكون
امثالا متساوية وفي الدخيرة في كتاب الغيب عن شيانما استنوا من الورد
الناطف المبرور والذهن المزي وقالوا ضمان القيمة فيها ان الناظر يتفاوت
البزور وكذلك الذهن المزي و كرم صاحب الحيلة في شرح الجامع الصغير العدي
المتقلبة كل ما من ذوات الامثال كذا لا وعد او و ناوله موضع اخر الجوز والبزور
وما موعدي في شقارب مثلي كذا لا و ناوله وعد وعشدر في العن ديات كلها
من ذوات القيم متفاربة او متفاوته والمتفاوتة كلها من ذوات القيم والمتفاوت
اجزاء في القيمة فهو عد في متفاوت فلا يكون مثليا وما لا يتفاوت اجزاء في
تفاوت انواعه كالبادي حان فهو متفاوت مثلي فملي قياس فلي ينبغي ان يكون
البصل والثوم مثليين وذكر شيخ الاسلام ابو بكر في المسوط انهما من العددي
للتفاوت فانه قال محمد رحمه الله يجوز السلم فيه كذا لا يجوز على انه متفاوت
وصغير البض وكبير سواء بعد ان يكون من جنس واحد وذكر في المسطوط
الكيل والوزن يجب المثل ان اكله او باعه وفي العددي للتقارب بين المتشابه
ايضا وبما سواها يجب القيمة وهذا يوافق رواية الطحاوي وذكر رشيد الدين
وه في فتاواه النحاس من ذوات القيم وان كان وزياد ذكر شيخ الاسلام علي
الاسميني في شرحه في كتاب الغيب والصحيح ان النحاس والفضة مثليان وفي
شرح القدوري الحديد والرصاص والفضة كل واحد منها جنس لا يجوز
التفاضل ويجوز بيعه بالآخر متفاضلا وهذا دليل على انها مثلي و في تناوي
فتاوى طهيري الدين لو بلغ اناء حديد ان كان الا اناء حديد حديد ان كان الا اناء

رابع وزنا يعتبر المساواة في الوزن وكذا اذا كان الاناء من نحاس او صفر مع نحاس
 او صفر في شرج الطباوى ولو غلبت ساحة فجعلها بابا او غير لا يقتضي كذا لو وجد يدان فافترقا سيفا من
 في مثل مثل في القيمة وقت وذكر هذا الاسلام ابو اليسر في مثل المسئلة فمثل جديد ونحاسه وذكر
 في النخيرة ولم يجعل الجبن مثليا مع انه موزون قال لانه متفاوت في نفسه تفاوت
 فاحشا وما كان هذه الصفة لا يجعل مثليا في ضمان الصد وان مع كونه موزونا
 وان اعتبر مثليا في جواز السلم ورايت في بعض كتب الفقه الجبن مثلي وكذا
 المصل لانه موزون معلوم وبعض المتأخرين يقولون هذا في مصل خوارزم كالا
 في النخلة التي بقي اما في مصل ديار نايدي فيكون من ذوات القيم لانه بخالطة
 دقيق الشحير وقد يغفل ذلك ويكشربه بمختلف المالبية واللبن من ذوات
 الامثال في باب شرط اختيار من ميسر ولا في الاسلام ابو اليسر رحمه الله
 واما الحديد فهو انذار سنية بغير ان يكون من ذوات القيم لانه يتفاوت
 في الطبع في الخوصصة ويختلف في الاسلام طاهر بن محمود ان الجبن والحديد من
 ذوات الامثال مكنا طالبت في جميع بعض الاحكام والحم مثل عند فما قيم
 عند ابي حنيفة رة كذا في الضفري وفي مرقع فتاوى متاخر طهيز الدين الحشم
 مضمون بالقيمة في ضمان الحديد وان اذا كان مطبوخا بالاجماع وان كان ينافك ذلك
 هو الصحيح وفي القصة وقد اختار شيخ الاسلام علي الاسمين ان اللحم مضمون
 بالمثل وقال انما يضمن بالقيمة اذا شغل عن ايدي الناس وذكر في الاسلام
 علي البرزوي في الجاع ان اللحم من ذوات الامثال والتفاح والكثري والمنتمين
 المنجرح كلها من ذوات الامثال لا مما عدى في متقارب وذكر في شرح القدر
 تمام العمل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه السلام اللحم

بأنه مثل بئس فاما هذه الثمار فكل نوع من الشجر حبس محال
الاجر العيب مثل وكذا الزبيب وكلها حبس بئس كذا
وهو توليد صاحب المحيط والحال الى زيادات التقييد الى البئس
من ذوات القيم وفي الفتاوى النحل والمصير مثلها وكذا الذي
بالحبس والنور والقطر وغزله والصوف وغزله والشمس بجميع اوج
في المبسوط وفي فتاوى رشيد الدين وفي فتاوى جلد الاستقام
محمود رحمه الله ان التين مثلي على كل احوال وفي التين اختلاف في
الكان والامرسم والنجاس والصبر والرياض والسيار واليوت
والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والحد مثلي وفي فتاوى
وهو موضع اخر انه يعني والماء مثلي وفي رواية صلوة بعض الفوائد
في آخر مسائل البئر والحداد وفي فتاوى صاحب المحيط ان الماء من
عند البئس وفي يوسف رحمه الله وفي مختلف الروايات للظاهر
ذكر يوسف عن البئس انه ان الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي
لا يباع بفضة بعض مفاضل وحكي بن عمران عن محمد رحمه الله
يقول الماء مكيل لا يخيفة انه ان كون الشيء مكيل لا يجوز ان
الى العادة وان لم يكن فيه نص من جهة الشرع والماء ليس مكيل
في العادة فالنحو بما ليس مكيل ولا يجوز ان ياب قول البئس
رحمها الله خلاف قول البئس وفي الحاشية الكاعل في
رشيد الدين ومن الشاة الزمان والسفر جبل والفتاء والفتن
كلها مما استفادت احاد فيكون من ذوات القيم من كونه

والسكجيين والكسكس من ذوات القيم في فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى كل
منورونين اذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج ذلك من ان يكون مثليا
ويصير من ذوات القيم وانما يكون كذلك لان في الآخر مما يكون الدهن
اكثر او الخلل ربما يكون في هذا اقل منه في ذلك حتى لو كان على السواء بان
اتحد انتهى الصابونين من دهن واحد يضمن مثله والسوقين من ذوات
القيم في مجموع النواريل الخشب واوراق الاشجار كلها من ذوات القيم وفي
الفتاوى البسط والحصص البوارى وامثالها من ذوات القيم وكذا الاذن
والضرم والجلود كلها قيميات كالتياب والابرة من ذوات القيم في فتاوى
رشيد الدين والرياحين الرطبة والبوق في النصب والخشب من ذوات القيم و
لعن الايجوز السلم فيها وكذا لا يجوز استقراضها فاما الرياحين اليابسة
التي تنكأ او تفرق فمعتزة في المثل عند استعمالها كها في جواز السلم والفرن
في افعال من المشايخ ومن ان ذوات قيم استقرض وقال القاضي الامام رشيد الدين خان وهو مثلية
الحكمة في فوائد صلح الاسلام والعصرين وهو في الاصل غصب من الغنائم
نور من آخر عصره في هذا انما اصل العصر فيها حل حتى يسطح عصره املا او
عنه قال شيخ الاسلام عظم الاستيعان بعد اذ امر اعضاء القيمة فاما الحكم فانه
يوجب ضمان المثل لان العصر يباع وزنا وما يباع وزنا فهو مثل ضمان احد
الشركيين نسب العين المشتركة ذكر القاضي الامام طهير الدين رحمه الله في فتاواه
ولو استعمل عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير اخصا نصيبه
في اخصايس الناطقة في استعمال القصد المشترك بغير اذن شريكه روايتان في رواية
عشام عن محمد بن محمد بن الله يصير اخصا به في رواية ابن رستم عنه لا يصير اخصا

فله ان يتنفع بكل الأرض مثل تلك المدة لان رضى القاطن فصل هذا ثابت دلالة
 وان علم ان الزرع ينقصها او الترك ينفعها ويزيد صافه فليس للحاضر ان يزرعها
 شيئا اصلا لان الرضى غير ثابت هذا في غيب فتاوى قاضى ظهير الدين رد و ذكر
 في معقولات كتاب المزارعة من فتاواه بعض الورثة اذا زرعوا في ارض مشتركة
 بينهم ارض من الغير بالا كارة يكون الخلة لساير الورثة والمزارعين ان زرعوا
 في رضى مشترك بينهم باذن السابقين ان كانوا اكبارا او باذن القاضى او الوصيا ان كانا لصغارا
 كانت الخلة كما هي على المشتركة وان زرعوا من بذر انفسهم كانت الخلات للمزارعين وفي
 معقولات مزارعة المحيط ارض بين شريكين مات احدهما فله ان يزرع نصف الارض
 انفسها مادامه الا انه في السنة الثانية يزرع ذلك النصف وليس له ان يزرع
 النصف الاخر و ذكر فيهما ايضا ارض بين اثنين زرعا احدهما بغير اذن
 شريكه وسقاها بالزرع ثم بذر برك بعد كان لشريكه ان يقاسمه الارض بما وقع
 في نصيب الزرع اقره وما وقع في نصيب الاخر قلعه وضمنه ما دخل الارض
 من النقصان بذلك وان كان الزرع قد اذرك او اثير الى الادراك فيزم الزرع
 لشريكه نقصان نصف الارض ان دخل فيه النقصان لانه غاصب في نصيب
 شريكه وهذا حكم الغصب واقعة الفتوى احد الشريكين في الارض
 المشتركة مزارعة بغير اذن شريكه ثم اجاز شريكه كيف الحكم فيه في غصب
 فتاوى العياشي غصب ارضا وفسقها مزارعة فالزرع من الناحى والعامل
 فان اجاز المالك قبل النبات جاز والزرع له حصه الغاصب والغاصب
 نحو النقصان ذلك ويضمن الزارع نقصان الزرع الى وقت الاجارة فان اجاز
 المالك غصب انما جاز ان يزرع له نصيبه من الارض فيكون له نصيبه من الزرع

ويعتد في قيمة ما قبل الإحسان الوقت المجازة بعد نافع من ذلك
تفصيل الأرض الى وقت المجازة وذكر في شركة فتاواه دار مشتركة بين اثنين
عاب احد ما يمكن اخذ بقدر حصته وذكر في الاختلافات ليسكنها
ولا يسكن فيها غيره وقبل على بينهما ان يكون لهما حصص بوجها واحد
نصفه من الاجرة ويقف بمسكن صاحبه فان رضى والا يسكن به ولا
الخدام يستخدمه وفي الدابة لا يركب لانه لا يحمل يدون الملك وفي الارض
يردع بنفسه وفي الكرم يقوم فاذا اردت ان الثمان لهما واحد نصفه وفي
حصه الغائب وهو متزوج بما ادق من الحاج وفي الرعي اذا احتاج الى ارض
او بناء اقام ما يربح في الغلة وفي الزايد صلح الامان ظاهر من محمود احمد
الشركي اذ اسكن في دار المشتركة بنفسه صاحبه ثم جاء الامر بثلث الحصص
حصه ليس له ذلك وان كانت الدار مخرقة للاستغلال لان الدار
المشتركة في حق السكنى وفيما كان من نواحي السكنى يجعل ملوكه لكل واحد
من الشريكين على سبيل المثال اذ لو لم يجعل كل ذلك مع كل واحد من
الدخول والعقود ووضع الامتعة تستعمل عليها منافع ملكها والله اعلم
يجوز واذا كان هكذا اسناد الخاص ساكن في ملك نفسه فلا يجب الاخرى
مثله في الفصل الثامن من اجارات الدخيرة بيت او حانوت بين شركتي
سكنه احد فما لا يجب عليه الاخر وان كان معدا للاستغلال لا يسكن
بناويل ملك واقعة المتوهم ارض مشتركة بينه وبين غيره وعلى
الشريكين ان يطالبه بالرجع او بالثلث لخصه بنفسه من الارض كما هو معتاد
ذلك الموضع يجب ان لا يملك ذلك ولكن يرمقه بثمان نصفه من الارض

في محل فيها النقصان وفي الجامع الأصغر من محل ره في طاسام او دراهم مشتركة والشرط
في ائيب فاخذ الحاضر حصته ارجوان لا يكون به باين وهكذا ذكر المسئلة في
مسائل التركة من كتاب الاحكام وفي آخر كتاب التركة من الجامع الفتاوى
وفي الفتاوى على المكييل الموزون اذا كان بين حاضر وغائب او بين بالغ وصبي
فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه وانما ينفذه قسمة من غير خصم اذا سلم نصيب
الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقى قبل ان يصل الغائب والى الصبي كان
الطلاق عليهما ضمان المار والى الال وما اتصل بذلك رجل دفع الى اخرها
مقيدا بالسلسلة وقال اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به
بدون السلسلة فابق الصبد لا يضمن لانه امره بشئين وقد اتى باحدهما هكذا
ذكر في غصب العدة وفي فوايد صدر الاسلام طاهر بن محمد ره ولو بعثت
انسانا الى ماشية غيره فاخذ المبعوث دابة الباعة وركبها فهلك ان كان
بين الامر والمبعوث انيساط في مثل ذلك فلا ضمان والافهوضان ذكر في
التجنيس وفي فتاوى شافعي المار والدين اجرة دابة واستاجر رجلا ليندب معها
وقال له ارجع مع الغنم فلم يرجع واستعمل الدابة اياما ورجع مع غيرهن فاعترض
الدابة يضمن وان لم يستعمل الدابة وبان المسئلة بهاها لا يضمن وفي فتاوى
الشافعي وسياق من بعد تعليمها ان شاء الله تعالى وفي ربيعة العدة دفع الى رجل
الغيا وقال له اليوم الى فلان فلم يدفنها اليوم حتى ضاعت لا يضمن لانها لم يجب عليه
ذلك وفي فوايد صدر الاسلام طاهر بن محمد دفع بصيرة الى رجل وامره ان يكره
ويشتري له بالكراء شيئا فمضى البعير في يد المأمور فباعه واخذ الفمن فهلك
في الطريق ان كان في موضع لا يقدر عليه المرافعة الى الفخاضه ليامره بالبيع والاضمان

علمه لا العبر ولا شبهه وان كان في موضع يقدر على المرافعة او يستلزم امساك
او رد مع الشيء فانه صانع لقبته وفي الخامس في كتاب البصير رحمه الله
فيما رد رجلا فقال له عند علي او مقله كذلك ولا تحمل عنه فانه لا يمتنع
الا مكد ان قال ثم فلما صحت ساعة على عذاره فاستخرج في المني فسقط
فانكسر رجله ضمن المستعبر الحار لانه خالفه بشرا امسك فصار غاصار

بطل من غير وان كان الما محال لا بد من الناس وراهم في الدنيا في الحار انشاء من الناس وان
شيء ضمن الما مورمان ضمن الما موررجع بذلك على السائس رجل اعطى رجلا
درهما ليقول فخره فانكسر ان كان قال له اعز لا يضمن لانه فعله باهروان
يقول له ذلك ضمن لانه فعله بغير امره وكذلك اذا اراد القوس فله فانك
هو على هذا امدا الجملة في الخامس في فوائد حدي في مردی حری بردست
مردستاد وگفت علف مید هیل وکاری فرماید چون خد اوید خر حرمه
خواست انکه در اوید و در اوید و در اوید و در اوید و در اوید و در اوید
در راه بیمار شد مردم مردان دار باشند بانه احاساء والله اعلم و في فوائد
ايضا في راسخ كفش ايند روای قند به سايه داد که نيکون بر دست نيکون
و كفش را بست بای در اسد تاران دار باشند احاف باشند والله اعلم
و في فوائد ايضا في ديکری راعسی داد که محمد بن کرم کن کرد و کرد
محمد اوید کالد دار باز خداوند نه بوی داد و روی و ام کن ارد و کردی

رقت و در خانه نهاد دزد برد تا روان دار باشند یا نه اجابت والله اعلم
 والمسئلة من رهن المحيط وفي فوائد جماعی مالی یکی را خرجه دادند که فلان
 کس چون خط بستانی بدی انکس خط ناستانده داد هل یضمن اجاب
 نعم یضمن واقعة القنوی یکی عینی بد دیگری داد که بنزدیک فلان کس
 امانت شد این مأمور این عین را در خانه خرجه نهاد و بنزدیک فلان کس
 برد حتمی هلك یضمن ذکر فی باب رهن الفضة بالفضة من رهن البسوط
 مسئلة يدل علی انه لا یضمن فانه قال اذا اعطی رجلا قلب فضة وقال ار
 یسلك فلان بعشرة و قال القلب عشرون فامسكه المأمور عنده فاعطاه عشرة
 دراهم وقال رهنه كما امرتني ولم یقل رهنه عند آخر ثم هلك القلب عنده
 فان تضاد قاعلی ذلك رجع بالعشرة وكان امینا فی قلب لان الرهن من نفسه
 لا یشترط فهذا امین امره ان یودع عند آخر فلم یفعل او امره ان یشیع فلم یشیع فلا
 یضری به مخالفه فاضامنا و رجع علیه بالعشرة لانه اقترضه وهو مقربه وفي فوائد
 صاحب المحيط ذكر فی واقعات الناطق رجل قال لا خربت منك دین
 بغلس او بالف فقبله الاخر فقتله فانه یجب الفضاخ ولو قال اقتلنی
 فقتله لا فضاخ علیه ویجب الدینه فماله لانه اطلاق فاد شبهة و روی
 الحسن عن ابی حنیفة انه لا شیء علیه وقال ركن الاسلام ابو الفضل الکرماني
 لا یجب الدینه فی اصح الروایتین عن ابی حنیفة انه یجوز مال الوقال اقطع بدیه
 او رجلی او اقتل عبدی ففعل لا شیء علیه بالاجماع لان الاطراف یسلك
 بها فیسلك الاموال فصیح الامر وقد رقت فی صغار واقعة وهی رجل قال
 لاخر ادم السهم الی حنی اخل فرجی الله فاصاب عینه فذمت قال

فأما الأصغر المذكور فإن الأصغر المذكور بعض المتأخرين وقال القاصص الإمام
مسند القاصص بأن قال أبلغ مني رجل وقد عرفت وقال القاصص الإمام
في كتابه المذكور في كتابه المذكور في كتابه المذكور في كتابه المذكور
فأما الأصغر المذكور فإنه يجب التدقيق في ماله لأن ذكره في الكتاب المذكور
بالوكر يقال بالفارسية مشتق من فذمت عين أحد صاحب القاصص
إذا أمكن لأنه غير منقول في كتابه المذكور في كتابه المذكور في كتابه المذكور
خالفه على وجه التحليل أو على وجه الملاعبة فأما صاحب القاصص عين أحد
وذهب فإنه يجب القاصص إذا أمكن ذكره في كتاب الوكاله من كتاب
الدعوى في كتابه المذكور في كتابه المذكور في كتابه المذكور في كتابه المذكور
فأما الأصغر المذكور فإنه يجب التدقيق في ماله لأن ذكره في الكتاب المذكور
بالوكر يقال بالفارسية مشتق من فذمت عين أحد صاحب القاصص
إذا أمكن لأنه غير منقول في كتابه المذكور في كتابه المذكور في كتابه المذكور
خالفه على وجه التحليل أو على وجه الملاعبة فأما صاحب القاصص عين أحد
وذهب فإنه يجب القاصص إذا أمكن ذكره في كتاب الوكاله من كتاب
الدعوى في كتابه المذكور في كتابه المذكور في كتابه المذكور في كتابه المذكور

لبيبة تعرضه الدال على صاحب دكان وقرئ شدة. فمهرت صاحب الدكان
 وذهب به فذكر في فتاوى النسفة انه لا ضمان على الدال وهو الصحيح لان هذا
 امر لا بد له منه في البيع وفي فتاوى قاضي خان الدال اذا دفع الثوب الى المشتري
 لينظر اليه ثم يشتري فاخله الرجل وذهب به ولا يظفر به الدال قالوا لا يضمن
 الدال لانه ما ذرعه في البيع ثم قال له وعندى انه اذا يضمن اذا دفع الثوب اليه
 ولم يفارقه اما اذا فارقه ضمن كالأوردعه الدال عند اجتهاد وتركه عند من
 يريد الشراء فبيع الصغرى او عرض الدال على صاحب الدكان فمهرت بالمساع
 يضمن الدال لانه قد ودع وليس للودع ان يودع وفي بيع فتاوى فتاوى
 طهير الدين اذا طوّل المبيع من الدال بدراهم معلومة فوضعه عند الذي
 طالبه فقال ضاع منى كان عليه قيمته لانه اخذه على سوم الشراء بعد بيان
 الثمن قالوا لا شئ على الدال المئادى هذا اذا كان ما ذرناه بالدفع الى
 من يريد الشراء قبل البيع فانما يمكن ما ذرناه ذلك يكون الدال ضامنا وفي
 كماله الياسخ في الفتاوى دلال معروف فحده ثوب تبين انه مسروق فقال
 رد ردته على الذي اخذته منه يبرأ كذا نص الناصب اذا نزع على الناصب
 الاول يبرأ وذكر في فتاوى نصيب الدخيرة وانما يبرأ اذا ثبت الرد بالحجة
 اما بدون الحجة فلا يصدق في دعوى الرد وكن ذكر في وكالة العمدة وقال
 هذا كذا نص الناصب اذا قال رد دت على الناصب يصدق اذا ثبتت
 ذلك بالبينة اما بمجرد قوله فلا يزوج فتاوى باخيه طهير الدين الوكيل
 بالبيع اذا دفع المبيع الى رجل ليعرضه بغيره احب فمهرت ذلك الرجل بالبيع
 او ملك في يد وانما ينجح الدين ردا لا يضمن الوكيل ولا يضمن اذ يضمن

(...)

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

فمنها ما كان له ان يهلك في الدنيا او في الآخرة او في كليهما

ولا رجوع إلا إلى الله لا يكون أمرا بالقض على سبيل الشركة وقد كان أمرا

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى الهدى والنجاة

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

دالسیا مادہ استہری کے درمیان

المعتمد عليه من اهل البيت والى الله المصير والشكر له

وَقَالَ بَعْضُ مَنْ رَجَلَ الْخُرُوفَ وَسَمِعْتُ أَبَا رَمٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا رَمٍ يَقُولُ

المؤمنين انه يضمن الوكيل نال ربه ومصلحة الشبهة بخلافه

عن ما ذكر في الجامع الأصغر إذا دفع إلى آخر فقته وقال له ادعني يا ابن

فقد فقهوا العلم بصلح ولا يعلم العلم دفع لإضمان عليه كما

در آیه و قسم ما و خدا ملک اصفهان علیه و آله و آله

کمی راسخانی داد که یکسره ده ناس کو کند داد و در اموش کرد و

يَبُودُ رَجُلٌ وَكُلُّ رَجُلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَضَى مَا حَرَّمَ

تم استئصاله من مجرى سبعة على الأثران الوكاله تصد

الكل باسمه من الفانك من ضامنا ذوات الى كالة

[illegible]

...the

[illegible]

المضاربة إذا سافر مال المضاربة وفي وكالة شمس الأمانة السرخسي الوكيل
 طالع إذا خالف بأن استعماله حتى صار ضامنا بالبيع الوكيل ببيع الثوب لو دفع
 إلى القصار ليقتصره حتى صار ضامنا بالبيع فان عاد إلى الوفاق يبرأ عن
 الضمان كالوديع والوكالة باقية في بيعه وفي بيع العدة رجل غاب وأجر
 تملكه أن يبيع السلعة ويسلم ثمنها إلى فلان فباع التليد وأمسك الثمن حتى
 هلك لا يضمن لأن الوكيل لا يلزمه إتمام ما تبرع به ضمان المودع ذكر في
 الذخيرة المودع إذا شرط شرط على المودع فتركه فان كان شرطاً مفيداً من كل
 وجه يجب على المودع مراعاته كتبين الدار بأن قال أحفظها في هذه الدار
 ولا يحفظ إلا في هذه الدار أو لم يقل ولا يحفظ إلا في هذه الدار فإذا أتى ذلك
 وحفظ في دار أخرى يضمن قال وذكر في شرح الوديعة فمسئلة الدارين
 يضمن وإن كانت الدار المنهى عنها الحرز وذكر في شرح الطحاوي فإن كانت
 الداران في الحرز سواء أو كانت الدار التي حفظ فيها الحرز لا يضمن وإن كان
 المنهى عنها وذكر في زاد رهنشام عن محمد بن الحسن أن كانت الثانية حرز من الأول
 لا يجب الضمان كذا ذكره في الذخيرة وذكر في فتاوى تنص على ظهور الدين
 وأحالته إلى وديعة شيخ الإسلام ابن تيمية لو قال للرجل احضأ الوديعة في
 هذه الدار فحضرها في دار أخرى في هذه الحملة أو في حملة أخرى يضمن وإن كانت
 الثانية حرز من الأولى وذكر القاضية صدر الأساطم أبو اليسر في الوديعة
 لو قال أحفظ في دار محطها في دار أخرى يضمن ومن أن كان لا يحتاج إلى
 أن يضمنها في دار أخرى فاما إذا احتاج إلى ذلك فوضها في الأخرى لا يضمن
 لأن التحسين يلقونه في هذه الحالة لأنه لا يطلب منه حفظ مالها بطريق التقدير

عليه وممكن اذا قال لا ابي بالودعة مسافر بها من الايام لا يحسن
من المسافر بها لا يحسن وذكر في الذخيرة ولو شرط شرطاً يشترط من وجه
مردون وجهه بان عين بيت الخطاة دار انسان فان اكد وبالفن ان قال ولا
سقط الا في هذا البيت فخطاة بيت اخر يصبر عنها وان لم يؤكد وبالفن
فخطاة في بيت اخر لا يصبر عنها قال في شرح الطحاوي في مسئلة التمسك
اذا خطاة البيت المهي عنه اما يقص اذا كان الآخر حر من المهي عنه
وذكر عند الاسلام في مسئلة البيتين مطلقاً لا يقص لان البيتين
دار واحدة تامة فان في الحرز وفي تناوي في الحرز من الدين ولو لم
له اخاء فانه هذا البيت ولا يخاف فانه هذا البيت فانه هذا البيت
عنه ذكر خواصه فاذروا انه يصبر في
مثل ذلك البيت الذي امر به
شرطاً لا يفيد اصلاً بان من
الشرط اكد بالفن ان لا يؤكد
لحفظ الودعة بيتاً له لا يقص بها من ذلك كان كلامه لغرضه في الحرز
الذي يبيح الاسلام نظام الذخيرة من محضات كفاً اصحابها في البيت
كالخبر بل لا يه القفل وموخر الرعا في وحل القفل مختصراً في صا من حجر
الحرز في حرانه الفقه لا يه البيت وغير ذلك سوى ما هو الذي ذكره في
ايه شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله لو قال خطاة في بيت
في الضلوق لا يقص ولو شرط عليه ان عسكها يبدل لتلازمها وان
فهذا الشرط باطل ولو قال لا يقص بها في الحرز فانه محرف في صا

فصحت الصلاة ان لم يكن له موضع آخر من الخانات لا يضمن ان ضاع والا
يضمن اذا كان قادرا على الحمل وفي الذخيرة دفع الى رجل عرا وقال له اسق
به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى به ارض الا حرم سقى ارض غيره به ان ضاع
قبل ان يفرغ من السقى الثالثة يضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن لانه عاد
الى الوان وفيه ايضا ثلاثة نفر او دعوا رجلا له اذوا او الا تدفع الى احد
صاحبي مجتمع فلدفع نصيب واحد منهم اليه ضمن قياسا وبه اخذ ابو حنيفة
وه لا يضمن استحب انا وبه قال ابو يوسف ومحمد وفي فتاوى قاضي مصر الدين لو قال المبيع المستضعف
سما هذا العدل واسألت اليه فضمن في الحنفية فانه يضمن لو قال انهم لا يجزى من غير اشارة
لوضعها في الحنفية لا يضمن ولو قال لا تدفع الى امرأتك او الى امك او الى ابنتك
فلدفع بشئ لم يجد بدل امن الدين في الله بان لم يكن له عيال سواء فانه لا يضمن
وان كان يجد بدل امن ذلك بان كان له من الاهل والخدم سوى الذي نهى
عن اللدفع ضمن هكذا ذكر شيخ الاسلام خوافر زاد من وفي بعض المواضع التي
وقع بها الخطا اذا نهى عن اللدفع الى من عياله فان لم يجد بدل بان لم يكن له بيت
حصين بوجه فيه فلو دفع اليهم لا يضمن وذكره العدة وانحاله الى الجاسع
الصخر لو كان شيئا بمسك في الثبوت فقال له لا تدفع الى زوجك فلدفع لا
يضمن وذكره العدة ولو نهى ان يخرج بالوديسة فخرج بها ضمن لان التقيد
مصل اذا انحط في الصخر اطلع وذكر في الخبرين الركني اذا قال لا يخرج الوديسة
من المصر فخرج بها يضمن الا ان يضطر او يخاف التلف وفيه رواية شيخ الاسلام
ان بكر اذا قال المودع احفظها في هذا المصر فساقر بها ان كان سفره له منه
بثابته يضمن وان كان لا بد له منه بان امكنه الحفظ في هذا المصر من السفر

والقول لو انما يخصص بها المالك عند يدي الخصم والمودع ينكر ذلك بالقول قول
المودع ولكن لك اذا ردتها الى الرسول للمودع فانكر المودع الرسالة خصم المودع
فالقول قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول ان حادثة ان الرسول المودع
ولم يضمن له عمل الدرك الا ان يكون المدفوع نائما فيرجع ولو قال في ردها
للك عند يدي او على يد من يجالي وكذا المودع والقول قول المودع يضمن
لان حاصل الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينكر يكون القول قول المودع
ما لو قال يضمن بها على يدي الخصم لانه امر به بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة
ولا كذب فيها قال وكذلك لو امر المودع ان يستعملها ثم ردها الى مكانها
وهلك لا يصدق في الرواية ان يثبت بالسبب ذلك لانه امر بوجوب الضمان
ثم ادعى البراءة فلا يصدق في الا بالية فالحاصل ان المودع اذا خالف المودع
ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ من الضمان اذا صدق في المالك والعزم فان كذبه
لا يبرأ من الضمان

ويكره تتبع ثبات المودعية من حيث لم يسمع من المودع اذا خالف
الى الوفاق وكذا به المودع والقول قول المودع كما في الرهن والم
ثم عاد الى الوفاق يبرأ من الضمان بخلاف ما اذا خالف الم
ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالية على المالك وكذا في الرهن
المستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان
خالف بان استعمل العبد ثم عاد الى الوفاق وادعى فكما
والوكيل بالاجارة والاستيجار والخصم والمستند
ليقتل في حاجته ثم عاد الى الوفاق عايد ضمان او

الديانة وهذا هو الخلاف أو المستعبر ثم ندبم وثبت لك تلك الشيعة ان كان ما بين عند
اليه فعلية الضمان اذا اصابك الدابة بعد اليه اما اذا كان واقفا اذا ترك
مكة الخلاف فاما ما في الشريكات شركة عثمان او مفادضة اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد
امنا ههنا ههنا فدية عدة المفتين وذكر صدر الاسلام ابو اليسر في كتاب العارية على
وجه الاستسهاد ولو كان مأمورا بالحفظ اشهر ارضه ثم استعمل الوديعه ثم تولا الاستسهاد
وعاد الى الحفظ لا يبرأ عن الضمان لانه عاد الى الوفاق والامر بالحفظ غير قائم وفي
فتاوى طهيري الذين سئل طهيري الدين المرغيب عن لبس ثوب الوديعه
ودخل المشركه ليروض الماء فنزع الثوب ووضع على الواح المشركه فلبس
سرق الثوب قال لا يضمن لانه لما نزع فقبل عاد الى الوفاق فلا يضمن وفيه
نظر مدليل مسئلة المحرم اذا لبس الخيط ثم نزع ثم لبسه ثانيا ان نزع على
قصد اللبس يتحد اجزاء لانه اذا كان على هذا القصد فكانه دام على ذلك
اللبس فان نزع لاعلى هذا القصد يتعد اجزاء فصل هذا ينبغي ان لا يبرأ
لانه نزع على قصد اللبس وذكر رحمة الله في صحيح فتاواه المودع اذا لبس
قميص الوديعه بغير اذن المودع فنزعه بالليل للنوم فسرق القميص
بالليل فان كان من قصد ان يلبس القميص من الغد لا يعد هذا ترك الحلال
والعود الى الوفاق وان كان من قصد ان لا يلبس من الغد كان هذا ترك
الخلاف حتى لا يضمن والحاصل ان اللبس شئ واحد مالم يتروكه ويتركه على الترك
وذكر في وديعه فتاواه جاد رشيد ودعيت رابرام برود في تشرها فثبت
ربيع فاعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت هل يبرأ عن ضمان
قال وقعت هذه بغير اذن خالف فيها الائمة فيما بينهم اقول بعضهم بالبراءة

عن النخعي لم يرد اليه البدرين ولفظ بعضهم انه لا يراء وظاهر ما قلناه من
بدرين على انه لا يراء لانه لم يوجد منه القصد على ترك البدرين في ما يقسم به
المودع وما لا يضمن اذا قال المودع سقطت الوديعة او قال بالفانسيه سقطت
او من لا يضمن ولو قال سقطت او قال سقطت من يضمن كذا ذكر القصد بالاول
في ما رواه ولفظوا فيه وقالوا نحن لا يسقط ليس بسبب الصمان الا ترى انه لو
اسقطها لم يضمنها ولم يخرج عن ذلك المكان في ملكك لا يضمن فيها لا يضمن
مجرد قوله اسقطت بل يشترط ان يقول مع ذلك اسقطت وتركته فثبت ان
يقول اسقطت في الماء او ما شاكله فلو قال لو لم يضمن اسقطت اسقطت
ان يضمن لانها انما سقطت بتفويض من جهة امانة البدر او في حمله على
لا يضمنها كالا لسقطت بالماء فيكون كاعمال منكر او كبر في رديعة الذي هو
فتاوى قضاة طهيز الدين اذا قال المودع سقطت الوديعة او سقطت من يضمن
ان لا يضمن مجرد هذا القول لان العاقبة لا يشترطون بين قوله يضمن او سقطت
فكرية التحصيل المودع اذا قال سقطت الوديعة في مكان كذا فثبت ان كان قال
او كذا وله باب واحد لا يضمن وفي فتاوى قضاة طهيز الدين لو قال سقطت
الوديعة بين يدي وقت فثبت انها ضاعت ضمن ولو قال سقطت بين يدي
في داري والمسئلة يحالها فان كانت الوديعة بما لا يحفظ في عرصة الدار
وعرصة الدار لا تعد حرز اله كعرة الذئب ونحوها فكذلك يضمن
لو قال لا ادري اضاعت ام لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضاعت
اضاع يضمن ولو قال سقطت ولا ادري كيف سقطت فثبت ان
ابتداء لا ادري كيف سقطت الاصح انه لا يضمن ولو قال لا ادري

وصحت الوديعة في داري او في موضع اخر يضمن هذه الجملة في الصلة و
 ذكر في الذخيرة لو قال دفنت الوديعة في مكان حصن ونسبت الموضع
 ذكر في بعض المواضع فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يضمن لانه يحمل
 الامانة فهو بمنزلة مالومات تجملها وقال بعضهم لا يضمن كما لو قال دفنت
 ولا ادري كيف دفنت وقال الفقيه ابو الليث ره اذا قال دفنت في داري
 او في كرمي وما كان في معناهما لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب اما اذا قال
 دفنت في موضع اخر او قال لا ادري دفنت في داري او في موضع اخر يضمن
 ولو لم يبين مكان الدفن لكنه قال قد سرفت الوديعة من المكان المدفون
 فيه لا يضمن ذكر في القعدة المودع اذا دفن الوديعة في الارض ان جعل هناك
 علامة لا يضمن والا يضمن وفي المعازة يضمن جعل هناك علامة او لم يجعل
 ولو دفن في الكرم اذا كان حصيدا بان كان له باب مغلق لا يضمن لو وضعها
 ولم يدق فيها ان وضعها في موضع لا يدخل فيه احد الا بالاستئذان لم يضمن
 فان توجهت اللصوص نحو المودع في المعازة فدفع الوديعة كيلا يورثه
 لشدة الخوف فلما رجع لم يظفر بالمكان الذي دفنها وان كان يمكن ان يجعل
 هناك علامة فلم يفعل ضمن وكذا ان امكنه العود في اقرب الاوقات بعد
 انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجعل الوديعة بضمن ايضا فان كان رب
 الوديعة معه يد هبان جملة فلما توجهت اللصوص وقال له مالكم هذا
 ادفعها فدفنها ثم لما ذهب اللصوص لم يوجد لاشك انه لا يضمن في هذه
 الصورة لان الدفن كان منه باذن المالك كذا ذكر في الصلة وفي نوادر
 الدين المرغب في المودع اذا وضع الوديعة في بيت خراب في زمان الفسنة

وان وضعه على الارض من تحت راسه وان جعله تحت الغراب لا يضع ولو قام ووضع الراس
تحت راسه او تحت شئ من تحت راسه او تحت راسه من يد يده وهو الموضع
وان جعله على الارض من تحت راسه او تحت راسه او تحت راسه او تحت راسه او تحت راسه
اما اذا كان مضطجعا فيض من هذا اذا كان في السرير او اذا كان في السرير او اذا كان
على الارض او مضطجعا اذا ذكر في الذخيرة وذكر في العدة والوانام واضعاجه
على الارض فسلعت الدابة يضمن وان نام فاعدا لا يضمن وفي السرير لا يضمن
الوديع من ولو جعل شئ من الوديع تحت حبه ان زاد به الترفق يضمن وان زاد
المعطر لا يضمن ولا يضمن في الحائل ولو جعل الكعب تحت حبه لا يضمن
مطلقا ولا يضمن فانه ظهر الدين اذا جعل دراهم الوديعه في حبه ان وضعه
في الحف الا يضمن ان ساعدت وفي الايسر لا يضمن لانها اذا كانت في اليد كانت
على شرف السقوط عند الركوب وقد قيل لا يضمن على كل حال وكذلك اذا كان
الدراهم في طرف كعب او في طرف عمامة او في الوشيد الدرهم في مثيل من وضعه
رفقا فسقط الاضمان عليه وكذلك ان جازاه في حبه وخضر مجلس السوق شرب
منه لا يضمن وهكذا في العدة فقال دراهم ودرعيت واليهج من حبه لا يضمن
ولو وضعه في الكعب تأمل عند الفتوى ولو الف درهم الوديعه في حبه لم
يضمن فيه وهو يظن ان وقت لا يضمن وفي فوايد بعض الامثله ودرعيت ودرعيت
بهم لا يضمن لو سلك في حبه ان الرمد ساق موزة ينادى في فتاوى الدسائير
ودعت به رااستن نه ينادى حبه نه ينادى وملاكه شد لا يضمن واكر دراهم
مرويه ينادى يضمن ولو وضعه في كيسه او شد ما على النكه فضا حبه يضمن
ان لا يضمن في الفتاوى اللودع اذا وضع طبق الوديعه على راسه الخافيه

فان قيل ما معنى يحتاج ان يدخل اسمها كالماء والذوق وهو ذلك يتضمن لو
 فعلت الطبق لانه استعمال صيانة لما فيها وان يكن فيها شيء لا يضمن وان
 وضع النوب على النجس يضمن لانه استعمال ولو وضع الطست على راس النور
 فيبته ورفع عليه شيء فاكسبر فالجواب على التفصيل ان وضعه تطيب للنور
 يضمن وان وضعه كما يوضع العادة لا لاجل التطيب لا يضمن لان الوجه
 الاول مستعمل وفي الثاني لا وفي الثالثة الوردية اذا افسدت زهر الفارة وقد
 اطلع المودع على الفارة ان اخر صاحبها ان ضاقت الفارة لا ضمان عليه وان لم يجز بعد ما
 اطلع عليه ولم يسل يضمن في العلة اذا كانت الوردية شيئا من الصوف فربما الوردية
 عايب وخاف المودع عليه الفساد فرفضها الى الفاضل حتى يبيعها وان لم يرفع
 يسل لذلك لا يضمن في تساوي الديناري يكي يتزددك ديكر جيزايات
 نهما است ديكر آمد است هي برد ومودع ميبيند وجيزي نميكويد ناوان
 دارشود چون امکان منع باشند ونكند وهكذا ذكر في نواید ظهير الدين
 النواخري وفي الوردية الناعم الاصل اذا كانت عند رجل ووردية فجاء آخر
 ورفضها لم يمسكه المودع من رفضها فان كان يمكنه الدفع فلم يدين فاعضن وان كان
 لا يمكنه الدفع لما انه يخاف من دماره وضربه لا يضمن وفي النوازل المودع
 اذا خرج وفرك الساب مضى فافسرق الوردية ان لم يكن في الدار احد ولم يكن
 المودع في موضع يسمح خسر الداخل يضمن وفي العلة دفع خسه الى خفاف
 لمصلحة فتركه في عاقبته لبلا ففسق ان كان في الخاقوت حافظ او حارس في
 السوق لا يضمن والا يضمن ذكر في الذخيرة وكان ظهير المرعشي في بيعه بعد الضمان
 فان لم يكن في حقه حافظ ولا حارس في السوق وقد قيل يعتبر العرف ان كان العرف

وما جاز الناس الامم يركون الاشياء الحيوانية من غير جاز من السموم
 جازة لظواهر ان كان العرف بخلافه يضمن وكذا لو ترك شباب الدار او ان كانت
 مفتوحة المكان ذلك في موضع عرفهم وعادتهم كذلك لا ضمان وان كان العرف بخلافه
 شبكة او نحوها على باب الدكان وذهب ففي اليوم ليس يضمن جازا في
 الليل تضيق وفي حوارضة اليوم وفي الليل ليس يضمن قال صاحب الدرر
 والرواية محفوظة فيما اذا اشرت الى محالك النوب الذي تسبح بعبه والفرق
 في بيت الطراز ولم يكن هناك حائط ولا حارس في السوق انه لا يضمن الله
 مودع رطل سلسلة باب قيطونه بحبل ولم يتغلب تضاع منه شيء ان كان
 اغفا او ادها الا فيما بين الناس فمن وان ملد توصل ذلك الموضع لا يضمن
 القيطون بيت يوضع فيه الامتعة والبيع المودع اذا ربط الدابة على باب دار
 وتركها ودخل الدار ان كان بحبس الدابة وان كان لا يربطها لا يضمن
 في الناصر ان كان في القرى لا يضمن من دابة تركت في بيتها
 قبل ان غاب عن قصر يضمن دابة تركت في بيتها من دابة تركت
 ظهر الدابة وذكر في العدة قوله
 للان ما في الكرم لا يضمن اذا اطلق النسيب والامتنع وفي مساوي القاصير
 سوقي قام من حانوته الصاوة وفي قوله المودع تضاع منى منها الاموال
 عليه لانه غير مضاع لما في حانوته لان حيرانه يحفظونه لان يشكون قبل
 ابداعا من المودع الى غير ليقال ليس للمودع ان يودع غيره لكن مودع اصر
 وهكذا ذكر في العدة والدخيرة وقال في الدخيرة وذكر في الدخيرة ان
 الاخر من غصب وانعائه ما يدل على الضمان فيما مل عند الفقد

وفي فتاوى الفضل لو خرج الى الجمعة وترك باب الخانوت مفتوحا وحلّس غلام
 باب الدكان ابن صغير الى فضاكت الودبعة ان كان الصبي يعقل الحفظ لا يضمن
 والا يضمن وذكر في فتاوى قضاة طهري الدين ر وقال وكان القاضي الامام علي
 السبكي يقول لا يضمن على كل حال لا يترك الودبعة في الحذر فلم يكن مضيا
 الفتاوى رجل قام من المجلس وترك كتابه وذهب القوم ايضا وتركوا كتابه فقال
 ان قام واحد يهد واحد ضمن الاخر وان قاموا جميعا ضمنوا وذكر في الدخيرة رجل
 جاء بثوب الى آخر وقال له هذه وديعة عندك ولم يقل الاخر شيئا وسكت
 ثم غاب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعد ترك الثوب فضاكت ضمن لانه لو
 منه القبول عرفا ولو وضع الثوب لم يقل شيئا وسكت ثم غاب فغاب الآخر
 بعد ترك الثوب فضاكت ضمن ايضا لانه اودع عرفا والاخر قبل عرفا ولو قال
 لا قبل الودبعة وبان المسئلة محالة الا يضمن لان القبول عرفا لا يثبت عند الرد
 ضرر محال ولو قال لا قبل حتى لا يصير هو دعو مع ذلك ترك المالك الثوب وذهب
 ثم ان الذي لم يقل رجع المتاع وادخله في بيته فضاكت من غير ضمان فدل بضمن
 كانت واقعة القبول ويضمن لانه اذا لم يثبت الا بدفع بايابة صار غاصبا
 بالرفع عن ذلك المكان فضمن امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب
 على سطحها التحق ان كان للسطح حصن لا يضمن وقيل ان لم يكن الحصن من نقصا
 يضمن هو دعو غاب من منزله فدان له اخفى لانه من ترك شيء واحدا منه المفتاح
 فلما رجع المودع الى بيته لم يجد الودبعة الا ضمان عليه قيل لمجد بن الفضل لو
 المفتاح الى الاخفى لا يصير جاعلا اليه ضمانا فيه في يده قال لا في فتاوى قضاة
 طهري الدين وفي فتاوى الى البيت رجل غاب وحلف امرأة انه في منزله وفي المنزل

على الزوج وإن كانت غير مينة وعلم الزوج بذلك ومع هذا فإنه لا يفسد سهمه
 فهو صامن قال صاحب الذخيرة وعن هذا المسئلة استخرجنا حاشيت مسئلة
 ضايرت واقعة الفتوى وصورتها بأن يتم رابعها لم يثبت ما لم يثبت
 التلام يرد اربع الناس فاتفقت اربعة الامة المتفقين كدعوى بان صامن هو
 ان علم ان قلامه سارق ولتسبب يضمن المودع اذا عشت الحمار والبقير المشرح
 بضم فيه الشرف والمادة ويأتي بعد هذا شيء منه في مسائل ضمان المزارع
 بخارادوع عند غيره فيسأل الامة ثم ادعى انه كان فيه حل ولم وقد ذهب عنه
 وقال المودع لا ادري ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر ولا ضمان بين عليه
 حرم يدعى عليه انه دفعه او ضعه فان حلف بغيره وان بكل ضمن وكذا لو
 ادع عند آخر كسافيه دراهم ولم يرضها عليه ثم ادعى الزيادة لا ضمان عليه
 حرم يدعى عليه التحبابة او التضييع ذكر في الذخيرة اصاب دابة المودع في
 قامر المودع انسانا فعالجها فهلك تضمن المالك ايها الماشاء فان ضمن المودع
 لا يرجع على المعالج وان ضمن المعالج يرجع على المودع علم ان هذا دابة العبد ولم
 يعلم الا اذا قال المودع انما ليس بيدي يابقي ولم او مر يد لك فيها فح لا يرجع للمالك
 على المودع كذا في مجموع النوار

اذا لم يضمن المالك لول عليه
 عنه لا يضمن وذكر في العدة وارث المودع اذا دل شرا فاعلى المودعة لا يضمن
 بمنزلة الاجنبى والمودع اذا دل يضمن والمودع اذا فسخ باب الاصطبل او دخل
 قبل العبد يضمن وقد مر بان من هذا في مسائل التضييع جواب

في القري غير النيف فوضع حفسا لرجل دار ان اتخذ الدار للسكنى باي طريق
واحد فلاحتم ان عليه لانه تركه في بيت نفسه وان وضعها في دار رجل لا يمكن
منه حين لانه اودع غير المودع اذا حفظ الوديعة في حيز ليس فيه مال يضمن
والرأى منه حر وغيره اما اذا استأجر بيتا لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن
وان لم يكن فيه مال في الدرجة وفتاوى القاضى ظهير الدين وفي غصب المفتى
المودع اذا استأجر بيتا لنفسه الذي دفع اليه الوديعة واخرها فيه وسافر
وتركها فيه لا يضمن وفي فتاوى القاضى ظهير الدين المودع اذا استأجر بيتا من دار
لافسان ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان ليل واحد من الاجر والمستأجر
غلق على حدة وكل واحد منهما يدخل على صاحبه من غير استئذان رجشة فلا
ضمان عليه لوجود المساكاة مردى درخانه يلى كد يوركندهم بها د
رايت ثم ان المودع اجر هذا البيت من رجل وانتقل الى دار اخر ودفع عند
لن ازاله المستأجر فضاء شى من هذه الخطة هل يضمن المودع كانت واقعة
لقوى وينبغي ان لا يضمن المودع اذا لم ينتقل الخطة عن موضعها استدلالا
بذكره فتاوى القاضى ظهير الدين في تسليح يسكن مع صهره ثم اكرى دارا
وقبل ساعده وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها ان لم ينقل الغزل من المكان
الذى كان فيه الى بيت آخر من دار صهره ولا اودعه لا يضمن في قول ابن حنيفة ولان
الغزل بقي في ذلك المكان الذى كان ساكنا فيه فيبقى هو ساكنا ببقاء الغزل
فلا يعرف من اصله ان سكناه في الدار لا يبطل باقى شى فيها وعند هما
يضمن رجل استأجر رجلا ليحمل شئاله حمل ومؤنة الى موضع ليدفعه
الى رجل فوجد الرجل غاشقا ترك الاخير المحمول على يدي رجل ليوصله الى

ذلك الرجل يبيع ان لا يصح له ان يبيع له الرجل لكسب نفسه يد مع الا انما هو
القاضي منه يد مع كاي بحرية الدجس والصد وذكرك العدة ايضا المودع المودع
الوديعة الى احبى ما ذل المودع اودع واجار المال كحرج المودع من البيع
مع المالك وذكركه ان يودع المودع ماله واكتب كمن يبيع
مير وم وديعت تراهم ساجدهم كفت ماله بوي داد وساع رمت بالمال وديعت
والرصاصه كفت وديعت خويس ابد راورد وديعت ماله لا يصح
المودع الاول وديعت صاحب المحيط المودع اذا سيب دابة الوديعة
الصحة اصل بعض اذا ملكت لا ذواية لها في الكسب وقال بعض المقام لا يصح
لانه لو مات في الاصل لا يصح كذا اهلها بخلاف ما لو ساعته او اكلها
الديت حسب بعض لانه ما لارسال والتعيب صار صا مستل باصل
حان رة عن المودع دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع سائر دبر
الباقى فصاعته مال وحده بعض لانه ليس للمودع ان يودع و
صاحب المحيط يبيع ان لا يصح لانه ايداع صبي واما بعض
ما لانداع العصى ويستل فاصح ان اصاعه دخل
حام بهن هل بعض المرتهم قال بعض لما ذكرنا وديعت
الوديعة مع ثيابه على شط الهرة اعتل وليس ثيابه وديعة بعض
اداسير من احسن من المودع المودع اذ اوع الوديعة الى امرائه ثم طلقها
عدها فلم يسرد منها حتى ملكت في يد ما هل بعض قال بعض
بعض لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد وديعة الاصل
الحرق في دار المودع قد مع الوديعة الى احبى لا يصح فلو فرغ من

وم يسرد هاتين هاتين يد الاجنبي ضمن كذا في مسئلتنا ولان الايداع عقد
 الاثم فكان ليشاء حكم الاستداء وهكذا اجاب صاحب المحيط وقال قاضي خان
 لا يضمن ان المودع انما يضمن بالدفع وحين دفع غير مضمون عليه فلا يضمن
 عند ذلك في فتاوى القاضى ظهير الدين اذا وقع في دار المودع حريق فاب
 امكنه ان بناولها من عياله فنادى لها اجنيها ضمن وذكر في العدة المودع اذا
 دفع الوديعة الجارة لضروة بان احترق بيته لا يضمن قال شمس المنة المحلوق
 ر هذا اذا لم يجلب يد من الدفع الى الاجنبي اما اذا امكنه الدفع الى من في عياله
 فدفعها الى اجنبي ضمن وقال شيخ الاسلام خراساني زاده هذا اذا كان المحرق
 محيطا بمنزل المودع اما اذا لم يكن يضمن بالدفع الى الاجنبي وفيها ايضا امرأة
 حضر بها الوفاة قد فعت الوديعة الجارة فهلكت لا يضمن ان لم يكن عند
 وفاتها احد من عياله او في غيب مجموع النزاع المودع اذا اودع عند غيره فانما
 يضمن اذا وضعه عند فتركه عند غاب فاما اذا كان حاضر املا حتى هلك
 في يد الثاني لا يضمن طلب الوديعة وردها في العدة المودع اذا ارد الوديعة الى
 منزل المودع او الى من في عياله للمودع فضاقت لا يضمن كناية العارية وقد كرس في
 النجاص وفي التبريد انه يضمن بخلاف العارية وهو رواية القدروري والقنوي
 على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ اما اذا اخذت لينفق على نفسها وهو دفع
 اليها ضمن وفي فتاوى قاضي خان ر اذا دفع الوديعة الى من في عياله المودع ذكر
 القدروري وابو الليث والشيخ حسبي رحمهم الله انه يضمن وقال محمد بن الفضل انه
 لا يضمن لان الرد الى من في عياله المالك يكون رد اعلى المالك من وجه والضمان لم يكن واحدا
 فلا يجب بالشك بخلاف النجاص والمسئلة بحالها فانه لا يبرأ لانه ثمة الضمان

قَالَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ إِنَّ هَذَا الْوَدِيعَ مَوْضِعٌ لِلْأَمْرِ وَالنَّاسِ وَالْوَدِيعَةُ الْوَدِيعَةُ
أَنَّهُ مَوْضِعٌ لِلْوَدِيعَةِ إِلَى ابْنِ الْمَوْدِعِ أَوْ عَمَلٍ وَابْنُ أَحَدٍ عَنْ فَعَالٍ أَوْ أَرَأَيْتَ بِالْوَدِيعَةِ
وَرَسُولُهُ فِي مَرْكَلِهِ يَتَمَسَّكُ بِأَصَابِعِهِ لَا يَتَمَسَّكُ وَلَا يَتَمَسَّكُ وَلَا يَتَمَسَّكُ وَلَا يَتَمَسَّكُ
عَلَيْهِ رَدٌّ وَدِيعَةُ الْخَنَازِيرِ الْمَوْدِعُ أَوْ دِيعَةُ الْوَدِيعَةِ عَلَى يَدِ ابْنِهِ وَالْأَمْرُ لِيَسْتَكُنَّ
فَعَالٍ إِنْ كَانَ بِالْأَمْرِ خَصٌّ وَإِنْ لَيْسَ بِالْأَمْرِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ وَلَوْ طَلَبَ الْمَوْدِعُ الْوَدِيعَةَ
فَقَالَ الْمَوْدِعُ لَا يُمْكِنُ أَنْ أَحْفَظَ هَذَا الْآنَ فَيَتْرَكَهَا رَجَعَ هَذَا السُّلْهُ الْوَدِيعَةُ لَأَنَّهُ
لَمْ يَطْلُبْهُ بِالْوَدِيعَةِ فَقَدْ عَمِلَ عَلَى الْحِفْظِ فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْدِعًا بِالْوَدِيعَةِ بِمَعْنَى
سُودَ عَنِ السُّدَاءِ كَمَا أَذْكَرُ فِي هَيْجُوجِ الْوَوَائِلِ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْقِتَادِ فِي قِتَادِ
الْقَاضِي طَهْرٍ الَّذِينَ ذَكَرُوا الْعَمَلُ وَلَوْ طَلَبَ الْوَدِيعَةَ فَقَالَ لَا يُمْكِنُ أَنْ أَحْفَظَهَا
الْآنَ فَيَتْرَكَهَا مِلْكِي لَا يَتَمَسَّكُ وَلَوْ كَانَ الَّذِي طَلَبَ وَكَلَّ الْمَالِكَ يَصِفُ لَأَنَّهُ
الْبَرَاءَةُ مِنَ الْمَالِكِ أَيْدَاعُ وَالْوَكِيلُ لَا يَمْلِكُ الْأَيْدَاعُ يَصِفُ أَنْ لَمْ يَدْفَعْ مَعَ الْفَقْدِ عَلَى
الِدِّ مَعَ وَذَكَرَ فِيهَا ابْنُ رَسُولِ الْمَوْدِعِ إِذَا طَلَبَ الْوَدِيعَةَ فَقَالَ لَا أَدْعِي إِلَّا إِلَيْهِ فَيَعْلَمُ
يَعْلَمُ بِدَفْعِهِ إِلَى الرَّسُولِ حَتَّى يَمْلِكَ مِنْ وَدِيعَةٍ فَتَادِي الْقَاضِي طَهْرٍ الَّذِينَ ذَكَرُوا الْمَسْئَلَةَ
وَقَالَ لِحَابِطِ الدِّينِ أَنَّهُ يَقْضَى وَبِهِ نَظَرٌ يَدْلِيلُ أَنَّ الْمَوْدِعَ إِذَا صَدَّقَ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَلَّ
يَقْضَى الْوَدِيعَةَ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْوَكَالَةِ لَا يَقْضَى مَرْدُ فَعَمَلُ الْوَدِيعَةِ إِلَيْهِ وَلَكِنْ لِقَائِلِ الْأَمْرِ
مِنْ الْوَكِيلِ وَالرَّسُولِ لِأَنَّ الرَّسُولَ يَنْطَلِقُ عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ وَلَا كَذَلِكَ الْوَكِيلُ
إِلَّا بِإِذْنِهِ لَوْ عَزَلَ الْوَكِيلُ قَبْلَ عِلْمِ الْوَكِيلِ بِالْعَزْلِ لَا يَصِحُّ وَلَوْ رَجَعَ عَنِ الرَّسَالَةِ
فَسَلَّ عِلْمُ الرَّسُولِ بِالرَّجْعِ حَتَّى أَذْكَرُ فِي قِتَادِهِ وَفِي مَلَبٍّ مَا لَا يَكُونُ أَمَامًا وَمَا يَكُونُ
مِنْ السَّيْرِ الْكَبِيرِ لَتَمَسَّكُ الْأَمْرُ الْخَصِيانَ نَهَى الْوَكِيلُ وَالْمَأْمُورُ وَالرَّسُولُ
لَا تَمْلِكُ قَبْلَ عِلْمِهِمْ وَلَكِنْ رَجَعَهُ فَسَلَّ عِلْمُهُمْ لَا يَصِحُّ حَتَّى يَصْغُرَ عِلْمُهُمْ بَعْدَ الرَّجْعِ قَبْلَ

العلم وذكر في زكوة المحيط على سبيل الاستشهاد لو قال صا الوديعة للمودع
 ادفع الوديعة الى غلامي هذا فطلب غلامه ذلك الوديعة فلم يدفع اليه
 بصرفه اسما وباب الوكالة يقبض الوديعة من وكالة شمس الائمة الشريفة
 دفع غيا الى رجل وامره ان يدفعه الى فلان فاته وقال ان فلانا استودعك
 هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك فلما لك ان يضمن ايها الماشاء لان
 الوكيل حين اضاف الايداع الى الموكل فقد جعل نفسه رسولا وبقيع الرسا
 يخرج من الوسط فكان هو في الاسترداد والاجنبى سواء فيضمن ايها الماشاء
 ذكر في النوازل في وديعة التجسس رجل في يده مال الانسان فقال له سلطان
 جابر ان لم تدفع الى هذا المال حبستك شهرا وقال ضربتك ضربا او اطوف
 بك الناس لا يجوز له ان يدفع مال الغير اليه ولو دفع يضمن به راقط يدك
 اذ جاك او ضربك خمسين سوطا فان دفع فلا ضمان عليه لان دفع مال الغير
 لا يجوز الا تخوف تلف النفس والعضوى وقتل وحل في الوجه الثالث ولو هد
 المودع باتلاف ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فل دفعها اليه هل يضمن كما
 رافعة الفتوى وذكر في وصايا النوازل السلطان الغالب او المنقلب على شمس
 كونه طلب من الوصي بعض مال اليتيم وهذا ان خاف الوصي على نفسه القتل
 او تلف عضو منه فل دفع لا يضمن وان خاف الحبس او القيد فاعطى ضمن وان
 خاف ان ياخذ ماله ويبيع له قد والكفاية لا يحمل له دفع مال اليتيم وان اعطى
 ضمن وان خشي اخذ ماله كله فهو معدور ولا ضمان عليه ان دفع مال اليتيم
 وهذا كله اذا كان الوصي هو الذي دفع وان كان الجابر هو الذي اخذ لا
 ضمان على الوصي في فتاوى القاضي طهر الدين بن بزدست كذا في مورد جانه خود

٤٥٣
بَكَدَ رَجُلٌ شَيْئًا ثُمَّ مَثَّ إِلَى الْقَصَارِ أَنْ لَأَنْدَعَ التَّوْبَ إِلَى جَاءَكَ بِهِ قَائِدٌ يَنْظُرُ أَنْ
كَانَ الَّذِي جَاءَهُ إِلَى الْقَصَارِ لَمْ يَقُلْ مَدَانُوبٌ فَلَانَ مَعَهُ الْبَيْتُ لَا يَصْنَعُ الْفَضْلُ
بِالِدَقِ إِلَيْهِ وَأَنْ قَالَ ذَلِكَ أَنْ كَانَ الَّذِي جَاءَهُ مَتَصَرًّا فِي أُمُورِهِ لَا يَصْنَعُ أَيْضًا
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَتَصَرًّا فِي أُمُورِهِ يَصْنَعُ وَقِيلَ وَيَبْدَعُ أَنْ يَصْنَعُ وَأَنْ كَانَ مَتَصَرًّا فِي
أُمُورِهِ وَالْأَوَّلُ أَرْحَمُ وَفِي الْمَلْفُظِ لَوْ قَالَ رَبُّ الْوَدِيعِ الْوَدِيعُ فِي السَّرِّ مِنَ الْحَبْلِ
بِعَلَامَةٍ كَمَا مَادَعَ السَّيِّدُ نَجَّارَ رَجُلٍ وَاحِدٍ بِتِلْكَ الْعَلَامَةِ فَلَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ حَتَّى
هَلَكْتَ لَا يَصْنَعُ وَهَكَذَا ذَكَرَ الْعِدَّةُ الْآلَاءُ قَالَ فِي هَذِهِ لِلْسُّلَّةِ فَلَمْ يَصِلْ قَوْلُهُ
يَدْعُ إِلَيْهِ لَا يَصْنَعُ قَرَوِي تَرَكَ عَمَامَتَهُ مِنْ مِصْرَى وَقَالَ الْفَائِزُ الْبَيْتُ مَت
يَقْفُهَا مَسَكَتْ فَادْعُهَا إِلَيْهِ نَمَتَ الْبَيْتُ بَعْدَ أَيَّامٍ فَلَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ حَتَّى صَاعَتُ يَصْنَعُ
لَا بِالْمَعِ صَارَ عَاصَا أَدَاكَ ذَكَرَ أَنْهُ رَسُولُهُ كَذَا ذَكَرَ الْعِدَّةُ فِي الْجَمْعِ وَالْعَنَارَى
وَفِي الْعِدَّةِ لَوْ قَالَ الْوَدِيعُ إِذَا حَاضَ فَادْعُ إِلَيْهِ الْوَدِيعَةُ عَمَاءُ أَحْوَجُ وَطَلَبُ
الْوَدِيعَةِ فَقَالَ عَلِمَ أَنَّ الْبَيْتَ فَلَمَّا عَادَ إِلَيْهِ قَالَ مَلَكْتُكُمْ مَعَكُمْ وَفِي تَنَادَى الْقَائِدُ
طَهِيرُ الدِّينِ الْوَدِيعُ إِذَا طَلَبَ الْوَدِيعَةَ أَيَّامَ السَّنَةِ فَقَالَ الْوَدِيعُ كَمَا صُلِيَ إِلَيْهَا
السَّاعَةَ مَا عَمِرَ عَلَيْكَ السَّاعَةُ وَقَالَ الْوَدِيعُ عَمِرَ عَلَى الْوَدِيعَةِ إِذَا كَانَ الْوَدِيعُ الْوَدِيعُ
وَدَعَا الْقَائِدَ عَمَّا وَاصِفِ الْوَقْتِ فَلَمْ يَصْحَبْهُ وَالْوَدِيعُ قَوْلُهُ مَدَّ الْأَسْمَى فِي تَنَادَا قَالَ وَالْوَدِيعَةُ أَحْلَى الْوَدِيعِ
لِالْيَوْمِ فَقَالَ مَدَّ وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الْيَوْمُ وَهَلَكْتَ عَمَلُهُ لَا يَصْنَعُ لِأَنَّ الْوَدِيعَةَ
عَلَيْهِ الْفَحْلِيَّةُ رَأَى أَنَّ الدَّهَابَ هَذَا إِلَى الْفَحْلِيَّةِ مَا دَامَ بَلْ هُوَ مَتَرَجٌّ وَلَا يَصْنَعُ عَلَيْهِ وَفِي
الْعِدَّةِ دَعَا إِلَى الرَّحْلِ الْعَمَاءُ قَالَ إِذَا مَعَهَا الْيَوْمَ إِلَى مَلَانَ فَلَمْ يَدْعُهَا حَتَّى صَاعَتُ يَصْنَعُ
لَا لَهُ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ وَقِيلَ فِي مَسَائِلِ الْخَامُورِيِّ وَتَنَادَى السَّائِقُ طَهِيرُ الدِّينِ
إِذَا طَلَبَ الْوَدِيعَةَ فَقَالَ طَلَبَ مَا عَمِلَ تَمَّ قَالَ فِي الْعِدَّةِ صَاعَتُ عَمَلِهِ يَسْأَلُ أَنْ قَالَ

صاعت قبل في اطلبها غدا يضمن وان قال صاعنت بعد لا يضمن للشاخص في
الاول دون الثلثة وفي دية شيخ الاسلام ابو بكر ره لو طالب الوديعه فقال لا يملكها
ثم قال بعد ايام اعطيتكما ولكمها صاعنت لم يصدق ويضمن للشاخص في العدة
طلب الوديعه فقال ما ودعني ثم ادعى الرد او الملاك لا يصدق ولو قال ليس
عليه شيء ثم ادعى الرد او الملاك يسمع وقد غاوى القاضيه ظهير الدين اذا وضع
الف درهم على يد انسان حتى باغى المدعى بالبينة فياخذها فلم يات بالبينة
فاراد المدعى عليه استرداد الدارهم فاجب ان يرد لها عليه ثم ذلك الألف
قال ابو بكر ان وضع المدعى الدار على غيره لا يضمن اذ ليس له ان يرد فع الى
اخذها وان وضع المدعى عليه وحده يضمن بالمنع عنه المودع اذا طلب
الوديعه فقال المودع انقضت على اهلك باصره وقال الأصل نعم امرته بالألف
عليها وانفق عليها وكذا به صاحب الوديعه يضمن وكذا المودع اذا قضى
سنة المودع من مال الوديعه يضمن وان كان الدين من جنس الوديعه وذكر شيخ
الاسلام خواصر زاده رحمه الله في الوديعه وذكر صاحب الخير في الوديعه
قال ذكر محجل ره في وكالة الأصل مسئلة تدعى ان المودع اذا دفع الوديعه
الى من له الدين على صاحب الوديعه يضمن وان كان الدين ظاهرا وكانت الوديعه
من جنس الدين وهذا فصل يختلف في المشايخ وممكن اذكر الصل بالشهيد
في شرح كتاب الوديعه وفي باب القضاء من العيون من شهادات الجامع في
الفتوى ان المودع اذا قضى دين المودع من الوديعه لا يضمن وفي الفتاوى المودع اذا
دفع الوديعه الى المودع ثم استحقه رجل فلا ضمان على المودع لانه رد ما اخذ الى
من اخذ منه وكذلك كل امانة وعصت ولو قال المودع ارفسها الى فلان فلا ضمان

اليه ثم استحققت ضمن المودع لأنه لم يرد إلى من اخذ ولذا ان تضمن اى الثلاثة شاء
 وفي الذخيرة مودع الغائب اذا رد المقصوب على الغائب فانه يبرأ عن الضمان
 المودع اذا دفع الوديعة الى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغيراء ولا يبرأ
 بالرذ على الوارث وفي واقعات الناطق وغريب الرواية اذا اودع وغاب فانما
 ائنه بيثة ان اياه مات لا وارث له غيره واخذ الوديعة ثم جاء ابوه حيا يضمن
 الابن او الشاهد بن ولا يضمن المودع ولو كان غصبا يضمن كل واحد منهم استعمال
 الوديعة واسهلا كما اذا جعل المودع خاتم الوديعة الخنصر والبصر يضمن
 وان جله في الوسطى او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى وكذلك
 المرمي ولو كان المودع امرأة نفى اى اصبح لبسه يضمن كذا ذكر في الذخيرة وفي فائدة
 صاحب

لا يضمن
 وفي وديعة شحيح الاسلام لا يكره اذا اخذ المودع دراهم الوديعة ليسبق ثم بدله فله
 في مكانها لا يضمن وكذلك اذا اخذ بعضها ثم بدله فله ذلك البعض لا يضمن
 ولو اتفق بعض دراهم الوديعة يضمن ما اتفق ولا يضمن الباقى فلو جاء بمثل ما
 اتفق وخلط بغيره المودع يضمن الكل وهذا اذا لم يجعل على ماله علامة عند الخلط
 اما اذا جعل له علامة او شدة بخزنة لا يضمن الا ما اتفق وذكر في مختصر القدر
 وان خلطها المودع بماله حيز لا يضمن ضمنها وان اختلطت بماله من غير فعله
 فهو شريك لصاحبها وان اتفق بعضها ثم رد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع و
 ذكر في القدر ولو خلط الوديعة اجنبى بمال المودع وخلطها من ماله لا يضمن
 المودع ويضمن الخاطف الصغير كان او كبيرا ولا يضمن ابوه لاجله والخلط في اربعة

الوجه وبما ينظر في وصايا الجامع الصغير في ودیعة شیخ الاسلام بیکر واستهلاک
 الودیعة من عیال المودع لا یضمن المودع ویضمن المستهلاک صغیرا کان
 أو کبیرا وعبدًا محجورًا وفي ودیعة فتاوی القاضی ظهیر الدین إذا انفق بعض
 دواهم الودیعة ورد البعض ثم حلف أنه لم یحبس شیئًا لا یحتسب لان ما انفق
 صار دینًا ذمته فلا یمکن حاسبًا مات المودع مجهلاً المودع إذا مات مجهلاً یمضی
 بغيره إذا مات ولم یعلم مال الودیعة اما اذا عرف الوارث الودیعة والمودع یعلم أنه
 یعرف فمات لا یمضی فان قال الوارث أنا علمت بالودیعة وانکر الطالب ان
 ضرر الودیعة بان قال كانت کذا وان علمتها وقد هلکت صدق کما لو كانت
 الودیعة عند فقالت هلکت کذا ذکر في الخصة وذكر في الذخيرة والفتاوی إذا اختلف الطالب
 وورثه المطلوب فقال المودع مات مجهلاً وقال ورثته المودع كانت قائمة بغيرها
 یوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلکت بعد موته فالقول قول الطالب هو
 الصحیح لان الودیعة صارت دینًا في الظاهر في التركة فلا یقبل قول الورثة ولو قال
 ورثته قد رد الودیعة في حیوته لم یقبل منهم الأبیینة والضمان واجب في ماله
 لانه مات مجهلاً فان اقام الورثة البینة ان المودع قال في حیوته ردتها تقبل
 لان الثابت بالبینة کالاثبات عیانا وإذا مات المودع مجهلاً ادعی الوارث
 الصاع حال حیوته لا یقبل قول الوارث هذه الجملة في الذخيرة وفي ودیعة
 المنفق اودع بطینا اوعینا رغاب فمات المودع ثم قلد المودع بعد مله یعلم
 ان تلك الودیعة لا یسفی لتلك المدة فهي دین في مال المیت لانه لا یعلم
 حالها ولعل المودع ا تلفها وزکر في النوازل إذا مات المودع إذا مات المودع
 فقال ورثته قد رد الودیعة في حیوته قال ابو بکر ان سمع من المودع رد

الوديعة لا يرد في الورثة والضمان وجب في مال الميت ذكره المحقق اذا مات
المستودع فلا يرد في الوديعة بضمها صار ديناً في ماله وكذا كل شئ اصله
للمتدين وكذا السباخر لا يضمن بالموت عن مجهول وفي فتاوى الفاضل يظهر الدين
المودع اذا قال لرب الوديعة قد مررت ببعض الوديعة ثم مات المودع كان
القول قول صاحب الوديعة فيما اخذ من الوديعة مع يمينه لان الوديعة
صار ديناً عليه من حيث الظاهر وكان القول قول صاحب الوديعة بمقدار
الماخوذ فيرد الوديعة وما يتصل بذلك ذكره في الذخيرة المودع اذا طلب
الوديعة فيجدها المودع يصير ضامناً وان جحد ما لا في وجه المودع بان
قال رجل للمودع ما حال وديعة فلان فقال ليس لفلان عند وديعة او جحد
الوديعة في وجه ما الحكماء ابناء على الطلب من المودع بان قال ما حال وديعة
لشكره على الحفظ فقال ليست لك عندى فالجواب في الفصلين واحداً
على قول زفر يضمن وعلى قول ابي يوسف لا يضمن قال وفي المتن يشرع ابي يوسف
اذا جحد الوديعة في وجهه عدل ويخاف منه التلف عليها ان اقر ثم ملكت لا يضمن
لان الجحد في هذه الصورة من جهات الحفظ ووقع في بعض نسخ
المتن يشرع ابي يوسف رجماً لله اذا جحد الوديعة المودع ثم اقر بها ثم
هلك لم يضمنها كذا ذكره في الذخيرة وفي باب عن من اقر في البطن من غشاق شرح
صدر الاسلام الى اليسران المودع اذا جحد الوديعة او المودع جحد الوديعة
والاخر يدعى ثم اقر الجاحد يعود الابداع والمودع انما لا يبرأ عن الضمان
اذا جحد ثم اقر اذا كان المودع عزله بان طلب وديعته وذكره في العدة المودع
اذا جحد الوديعة ثم ادعى انه رد ما بعد الجحد واقام البينة يعمل وان اقام

البينة انه رد لها قبل الجحود وقال غلطت او نسيت قبلت بيئته على قياس قبل
 الجحود وانه يوسف رحمهما الله ولو جحد ما ثم اخرجها بعينها واقربها وقال
 لصاحبها هذه وديعتك اقبضها وقال صاحبها دعها وديعة عندك فضا
 ان تركها عندك وهو قادر على اخذها ان شاء فهو بري وبهي وديعة وان كان
 لا يقدر على اخذها فهو على الضمان الاول يعني به الضمان الثابت بالجحود
 فان الوديعة بالجحود دخلت ضمانه كذا ذكر في الذخيرة وفي شتاوي ^{الذي} بشيل
 قال النسابة اذ جحد الوديعة ان نفلها عن موضعها الذي كانت
 فيه حال جحودها وهلكت ضمن فان لم ينفلها الا يضمن فان قلنا بوجوب الضمان
 في الوجهين فله وجه في الوديعة المنتقة اذ جحد الوديعة او العارية فيما
 يتحول عن مكانه صار ضمانا وان لم يتحولها الا وفي العدة لو طلب الوديعة
 فقال ما اورد عنتي ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على
 شئني ثم ادعى الرد او الهلاك يسمع وقد مر من قبل ولو قال للمالك وهبت
 لي الوديعة او بعته ما ضني وانكر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن ولو جحد
 الوديعة وهلكت ثم اقام المودع بينة على قيمتها يوم الجحود يقضي بقيمتها
 يوم الجحود وان لم يعلم قيمتها يوم الجحود يقضي بقيمتها يوم الايداع يعني اذا
 نبت الوديعة كذا ذكر في العدة وتام حد ينظر في وديعة الذخيرة وذكر
 في وديعة المنتقة اذا قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة ايام واقام
 لمودع بينة على انها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجعلتها
 ضاعت تقبل هذا ولا يضمن ولو قال اولا لمست عندك ثم قال وجعلتها
 ضاعت يضمن الحقار هل يضمن بالجحود ذكر شمس الاثنية المبرح في

من كان الوديعه اذا جعل الوديعه في العقار لا يضمن غشاً بالبيع
والج يوسف رجب كماله ومن المشايخ من قال العقار يضمن بالجور لا بالغلط
وقال شمس الأئمة العلولة في ضمان العقار بالجور عن أبي حنيفة في ضمان
ومكدا في الذخيرة وقد مر بيان ما يضمن بالعقار ولا يضمن في غش العقار
ضمان المستعير ما يملكه المستعير وما لا يملك ذكره كتاب العارية والوديعه
من الجامع الأصغر لا يزال طائفة من اصحابنا رحمهم الله يقولون بان الوديعه
لا تودع ولا تعار ولا توجر والمستاجر يودع ويعار ويودع والعارية تودع ولا
توجر وإنما قالت هذه الطائفة من اصحابنا بان الشيء المستاجر يودع لأنه يودع
يعار والاجارة والاعارة أقوى من الايداع للفرد لأن الايداع المقر في الأمر بالتحفظ
دون التمكن من الانتفاع فإذا جاز أقوى الأمرين جازيسرهما بالطريق الأولى
وكذلك الشيء المستعار عارية مطلقة إذا جاز اعارته حاراً يدايه لما ذكرنا من
النكته وقالت طائفة من اصحابنا أنهم لا يرون أن الشيء المستعار يودع
أو المستعار لا يودع ابتداءً لأنه أمانة في يد من استأجره أو استعاره وليس
للمؤمن يسلم الأمانة إلى من لا يدخل حرزه وأما قول من قال بأنه لما كان له أن
يؤجر ويبيع كان له أن يودعه فليس كذلك لأنه إنما كان له أن يوجره أو يبيعه
لأنه ما دون ذلك من جهة التغير والموجر لا يطلق إلا من بالانتفاع ومثل
هذا الأذن معدوم في الايداع فهو باق على أصل الحجر فليس له أن يودعه فإن
قلت أنه إذا أجزأه فقلد أودع لأن كل واحد من الأمرين ايداع قلنا لا يندفع
في ذلك يتبتم صمياً وتبعاً لا قصداً وتصريحاً لأن الاجارة أو الاعارة إذا أصبحت
تضمنت مع الايداع على وجه البيع لا على وجه الصدور الأصل الظاهر المشهور

عن اصحابنا رجعهم الله انه قد ثبتت شعاعا يبطل قصدا وثبتت تصمنا ما يبطل
صريحنا الامر في انه لو باع حمل الجارية وحده لم يجز ولو باع جارية حبله جاز ودخل
الحمل تبعه البيع لا قصدا ولجلد في كتب اصحابنا رجعهم الله نظاير كثيرة فاما اذا
لم يوجز ولم يبرق قد ابتداء بالايديع وهو لم يودن بالايديع قصدا وابتداء
عنده الجملة في الجامع الاصغر وذكر في شرح الطحاوي للمستعير ان يودع عند غيره
ان محله قال المعيراد او جلد المستعار في يد رجل فاراد اخذه فقال ذواليد
او دعي الذي اعرضه منه لا يكون ذواليد خصما كالمغاصب من المستعير والمستعير
منه فان قيل قال محمد بن لورده العارفة على يد اجنبي وضاعت علل وقال لانه
صار مودعا عند الاضحية فلما انتم لان العارفة انتهت بالفرع من الاستقلال
لا يملك الايديع لان صار مودعا عند الفرع ذكر شيخ الاسلام عماد الدين ^{مشق} الا
واقعا انه ليس للمستعير ان يودع عند غيره لانها امانة في يده كالوديعة وقال
عن شمس الدين انه ذلك لان في الاعارة ايداعا وزيادة والمستعير ان يبيع
الاقتفاء والناس في الاقتفاء به وبه قال الامام السرخسي ره ولكن الاول
لان الاعارة تصرف في المنفعة والمستعير يملك ذلك فيملك تملكها
من غير غير ان الاقتفاء لا يهيبه الا يقبض العين فيكون تسليم العين من ضرورتها
صحة التصرف في المنفعة اما الايديع فهو تصرف في العين مقصودا بالتسليم
الى الغير وهو لا يملك ذلك قال ره وذكر الامام علي بن ابي طالب في اختلاف المشايخ
في ان المستعير هل له ان يودع ولم يرج قول البعض قال القاضي الامام علي
الاسمائي في شرح الجامع العارفة المطلقة لا توجز وتودع وتعار والوديعة
لا تودع ولا توار ولا توجز والمستاجر يودع ويوجز ويعار وقال وذكر بعض المتأخرين

من الأحداث في شرح الجامع الصغير المستعبر أن يودع عند مشايخ العراق وقال
 بعضهم لا يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الإمام محمد بن الفضل رواه
 وعليه الفتوى هذه الجملة في واقعات اللامتنع روى في كتاب الودعة وذكره في
 الدخيرة المستعبر هل يملك الأبدان من الأجنبي اختلف المشايخ رحمهم
 الله فيه قال بعضهم ليس له أن يودع وهو اختيار مشايخ العراق وبه كان
 يعق الفقيه أبو الليث ومحمد بن الفضل رحمهم الله وكان ظهير الدين
 المرعشي روى يقول وجلت الرواية منصوبة أن المستعبر لا يملك
 الأبدان وهل له أن يعير أن كانت الأمانة مطلقاً له أن يعير سواء كانت
 المستعار شيئاً متفاوت الناس في الانتفاع به أو لا يتفاوت حتى أن من استعار
 دابة الركوب وإيدين الرائي أو استعار ثوباً للباس ولم يعين اللباس له أن
 يعير للركوب واللبس وإن كان الناس يتفاوتون في الركوب واللبس ولكن
 إنما يعير لأجل ذلك المركب أو لم يلبس بنفسه أما إذا ركب أو لبس بنفسه فقد
 اختلف المشايخ فيه قيل ليس له أن يعير ولو أعاره ضمن وهو اختيار آخر
 الأئمة ثم البرزوي وقيل له أن يعير ولو أعاره لا ضمن وهو اختيار شيخ
 الأئمة ثم أبو بكر بن محمد بن الأئمة الشيخ عليه وكذا ذلك في الاستئذان لو أركبته
 أو ألبس غيره ثم أراد أن يركب بنفسه أو يلبس بنفسه فيه اختلاف المشايخ
 على ما ذكرنا على أن كانت الأمانة مطلقاً فإن كانت مقيدة كان
 المستعير أن يعير فيها لا يتفاوت في الانتفاع به وليس أن يعير فيما تفاوتت
 الناس فيه حتى أن من استعار دابة للحمل عليه واستغنى به أورد في المشكوك
 أو عبد الخدمه فلا أن يعير من غيره لأن الناس لا يمتثلون في مثل الأشياء

ولو استعاروا باللبسة بنفسه اورد ابيه ليركبها بنفسه ليس له ان يعبر
 غيره ولو اعار شيئا ولو قال لا تدفع الى غيرك فله دفع فقلت عند بعض فتاوى
 الفاضل ظهير الدين ان الدواب وما يتعلق بذلك في الذخيرة استعارة دابة او
 استاجرها ليستعجز فركبها فنزل ودفعها الى انسان ليصلي صلاة الجمعة
 فسقط فلا ضمان على المستعير ولا على المستاجر وصار الحفظ بنفسه في هذا
 الوقت مستثنى وفي فتاوى الفاضل ظهير الدين لو كان يصلي في الصحن فنزل
 عن الدابة وامسكها فانفلت منه لا ضمان عليه قال وهذه المسئلة دليل
 على ان المختار ان لا يبيعها عن بصره وذكر في فتاوى الفضل عن محمد بن محمد من استعار
 دابة فحضر الصلاة فله فيها الا غيره ليس كما افضاعت قال ان كان شرط
 في العارية ركوب نفسه فهي ضامن والا فلا ضمان وذكر في الذخيرة اذا كان
 الرجل على دابة باجارة او اعادة فنزل عنها في السكة ودخل المسجد ليصلي فحلى
 عنها فقلت بموضوع من المشايخ من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد بن
داود عليه ربه كان يفتي بفحص الائمة السخيرة وهذا الاثمة لما دخل المسجد
 فحلى عنها عن بصره فصار وضعا لا يقرى انه او سرق في هذه الحالة لا يجب
 التمسك ولو سلم الدابة الى رجل ليس لها الى مالكها افضاعت فمن كان انفسه
 بوالا لئلا هذا اذا كان شرط ان يحمل او يركب بنفسه فاما اذا اطلق ولم
 يبين فلا ضمان لان العارية تودع ويؤدى ما قال محمد بن محمد رحمه الله عقيب
 هذه المسئلة ولو كان يصلي في الصحن او فنزل عن الدابة فامسكها
 ان يثبت من يده فلا ضمان عليه لانه لم يبيعها او على هذا اذا دخل المستعير
 على يديه وترك الدابة المستعارة في السكة فقلت هو ضامن بسوء رفقها

اوله بوطها الماد كرم الله له سببها عن مصر وقد صيغها حتى لو تصور ان اهل
 المسجد والسبب الى الابد لا يعب عن مصر لا يجب الصمان وعليه التور
 وفيه الدخيرة ان استعاره انه ليحل عليها عشرة محاييم حطه معث بالذاب
 وكله ليحل الطعام محل الوكيل طعام نفسه مثله الاصل والوارث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 . درع مدد الرسول الا صاحب الدابة وماله ان فلا ما يقول امره واشتبا
 الاسرى مدد مع محمد الرسول بالذات المسعير وبيع الله الدابة ثم مد الدان بركتها
 الى درع وهو لا يشعر بما فعل الرسول فركتها الاسرى وملكته فحله لا يستعمل
 ولو ركبها الى درع والمثله محالنا يقضي ذكره الدخيرة وفيه ما رى القاصي
 طهير الدين وذكره العبد ولا يرجع على الرسول مما ادى وكذا الاحاطة ولو استعار
 مرسا حاملا لنزكها الى موضع كذا فركتها وادف مع نفسه اخر واسقطت حينها
 ملاصقان على المستعيرة التحسين ولكن ان انقضت الام لسبب ذلك بعينه
 نصب النقصان لان النقصان حصل بركوبه وركوب غيره وركوبه في عام
 فيه فلا يصلح سدا للنقصان وركوب غيره ليس بمادون فيه فواجبا عليه
 ضمان النصب لهذا وهذا اذا كان الفرس محال يمكن ان يركبها لسانه
 اذا كان لا يمكن فهو اطلاق ويضمن جميع النقصان المستعير وذكره العبد ولو
 اسعار دابة وفيه طمها ولد فركت من غير عهده واسقطت الولد لا يضمن
 المستعير او كعبها بالاحكام او فقاء عينها يضمن وذكره في الدخيرة ولو طلب
 من رجل ثورا عادية فقلل المعير اعطى كعادتها ان كان العادل المستعير
 الثور بعد اذن صاحبه واسعمله فعطى الثور ذكره فتاوى اهل التفسير
 عليه الصمان وفي مجموع النوار الى اية الصمان عليه وذكره خلاص الفتاوى

يوسف بن يوسف رجهما الله لو استعار دابة فقال اعطيكها غلام جاء
 المستعير في الغد واخذها بغير اذنه واستعملها وورد لها فانت لا تضمن
 واقعة الفتوى بكى ارقمى ستوري عاربت خواست معير كفت پس فردا بيا
 و بروي مستعير فردا آمد و اين ستور را به دستوري برد و كار فرمود و اين
 ستور درين كه معاد بردن بود باذن معير هلاك شد هل يضمن المستعير
 في كروشيلى في باب دعوى مال الاجارة من قتا واه مسئلة تدل على انه لا يضمن
 فانه قال لو قال اذ جاء الغد فقد آجرتك هذه الدابة فحمل المستأجر الدابة
 في الليل فلما طلع الشمس عثرت الدابة والحمل عليها و هلك لا يضمن لانه
 لما حمل صار خاصا الا انه عند طلوع الفجر انقلبت العقد بينهما فصار اليد لما
 قال الاستر و شيعي ان المستأجر او المستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبر
 عن الضمان على ما عليه الفتوى في مسئلة الفتوى ينبغي ان لا يبرء عن
 الضمان بالبريق الاول في الذخيرة استعار من رجل ثورا يساوي خمسين
 استعماله فقرنه مع ثور يساوي مائة فحطب الثور الغارية ان كان الناس
 يعلمون مثل ذلك بينهم لا يضمن ولا يضمن استعار ثورا اليكرب ارضا
 حيث سئل فكرب ارضا اخرى غير تلك الارض يضمن لو عطب لان الارض
 فادت في الكراب باعتبار الرخاوة والصلابة اذا نزل الثور المستعار في
 رج فهلك ان علم ان المعير يرضى بكونه في المرح و حد كما هو عادة بعض
 الارسا يبق لا يضمن وان لم يعلم بان كانت العادة مشتركة يضمن وذكر
 سيد الامام ابو القاسم ره في كتاب خلاص المقتضب استعار دابة و استعملها
 لظهر ثم تركها في الحباية فاكروا الداب يضمن وان كانت الحباية مباحة

في يوم من الأيام قال بعض مسائير ما يضمن لو استعيرها في اليوم الثاني فيصير
عاصبا المالك و إن ذلك فلا يضمن كمال المودع إذا استعير المودعة بعد انقضاء
المدة فإن مال له المالك احتفظ و في بعض الأيام في تلك اليوم الثاني لا يحل الخيارات
و منهم من قال يحل الصمان على كل حال و إطلاق محمد بن محمد الله يدل عليه و به
كان يعنى شمس الأئمة السرخس و هو لا يقر قواس العارية و المودعة و العرف
أن المستعير بما استعير الميسر بعد المدة لعنه لأنه أسكه بقصة السابق
و قصة السابق كان لعنه و أسكه المدة و هو فاض لعنه في بعض ولا
كذلك المودع و العرف الثاني أن رد المستعير على المستعير بعد انقضاء المدة فكذا
المالك قال له رد المستعير على ما دام يرد فعلا فتع عن الرد فعلا طلب المالك الثاني
فيضمن ولا كذا لك المودع لأن رد المودعة ليس على المودع بل هو على
المالك و ذكر في شرح الطحاوي العارية إذا كانت موقوفة بيوم فيصير اليوم
و لم يرد على المالك مع مكنته بالرد فيضمن لو هلك وإن لم يبيع به في اليوم
الثاني و في ماوى القاضى طهر الدين استعارة إلى موضع كذا و كذا
يلتص عليها و يحق ويعبر هاهنا غير وأن ليس لها موضع ليس له أن
يخرج هاهنا المصروف في أحاديث فراه للمستعير أن يركب الدابة القارية
في الرجوع وليس للمستأجر ذلك و في فتاوى رشيد الدين لو استعارة إليه
شئ زهوا على المصروف و كذا في عارية في الخادم و استجاره و كذا الموضع له بالخذ

في مصر دارة في الدخيرة روى بشعر عن ابى يوسف ربه فيمن استعار دابة
 او ثوباً بعت وقت الاستعمال في مصر ثم خرج بها عن مصر فان استعمالها فهو
 ضمان وان لم استعمالها ففي الثوب لضمان لانه حافظ له خارج مصر كما
 هو حافظ له في مصر وفي الدابة يجب الضمان لانها بمجرد الخروج يصير
 عرضة للتلف فيكون اخراجها تضييعاً لها معنى فيصير ضماناً ولو استعار رجلاً
 ارسل طائراً فهو في مصر فسا فربه لا يضمن ولو استعار سيفاً او ثوباً او عمامة
 فسا فربه يضمن وفي عارية واقعات الاثني ولو ملكك الدابة الفارية في
 يد المستعير فان كان العقد مطلقاً لا يضمن سواء هلك في حالة الاستعمال
 او في غيره وعند الشافعي ربه ان هلك في حالة الاستعمال يضمن والا فلا
 وان كانت موقوفة فان هلك في المدة فعلى هذا الخلاف وان هلك بعد
 مضي المدة ضمن في قولهم لانه امسكها بعد انقضاء المدة بغير اذن المالك
 صار غاصباً بخلاف المستاجر اذا هلك بعد مضي المدة لان مؤنه الرد
 في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستاجر منع يصير به غاصباً اذا لم يتعين
 جهة الانتفاع اما اذا عين ثم خالف فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يخالف في
 الجنس مع اتحاد الجنس او خالف في الجنس او خالف في القدر اما الاول
 وهو ان خالف في المعنى بان استعار دابة ليحمل عليه ما عشرة مخاتيم من هذا
 الخطة فحمل عشرة مخاتيم من حنطة اخرى لم يضمن وكذا لو استعارها ليحمل
 عليها من حنطة نفسه فحمل مثل ذلك من حنطة غيره لان مثل هذا التقيد
 غير مفيد واما الثاني وهو ان خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها
 عشرة افقر وحنطة فحمل عليها عشرة افقره شعير ففي القياس يضمن لانه

لا يكون
 معاينة الخمس في الاستعارة لا يحسن لأن مثل كل الحطة من التسعير يكون
 أصح على الداية ويكون حلا ما لا خبر حتى أنه لو سمي مقبلا وأمن الحطة ورعا
 فعمل عليها مثل ذلك الوزن من السعير يضمن لأدبها من ظهور الداية أكبر مما
 يباحل الحطة وكذا إذا استعارها الجمل عليها حطة تحمل عليها حطها أو قطبها
 نسا مثل ذلك الوزن يضمن لها فليسا وكذا إذا حمل علمها على يد الخراف أو حجاب
 مثل وزن الحطة يضمن لأن ذلك مما يدق ظهور الداية ويكون أصح وأما
 الثالث وهو أن يحالف في القدر بأن استعارها الجمل عليها عشرة محاييم حطة
 حمل عليها حطة عشرة محوما فهلك وان علم أن هذا الداية لا يطبق حمل
 هذا القدر ضمن كل قيمتها لأن هذا استهلاك وان علم أنها يطبق ضمن
 تلك قيمتها ثور بها الضمان على قدر المادون فيه غير المادون فيه بخلاف
 ما إذا امرأته من بعد عشرة أسواق فخر به أحد عشر سوطا من الفضة
 يضمن نصف القيمة لأن العشرة في القتل عدد والحياة لأعد والحياة وان هذا
 وهو أن القليل من الخمر أحسن القتل من ذلك والكثير من غير القتل من ذلك
 ما عتبر بأحد هذه الحماة بخلاف ما إذا استعار ثورا بطيخا عشرة محاييم حطة
 فطحن أحد عشر ذلك يضمن جمع القيمة لأدبها طحن عشرة محاييم فقلية أنه لا بد
 لعدم ذلك استعمال الداية بغير أن مالها ما يفسد عاصيا بخلاف الجمل لأن
 تحمل الكن لها يوجب حرة واحدة وموعد بعض ما دون ورع البعض بخلاف
 يورع الصمان ويستر في عارية الدخيرة ولو استعار دابة إلى مكان من فحار
 بها التسعير المكان المسمى ثم عاد إليه فهو ضامن إلى أن يولد فالحال ذلك
 قبل هذا إذا استعار فناداهنا لأحاجيا أما إذا استعارها فناداهنا

٩٤١
وجاء يبرأ وهذا القائل يسوي بين المودع والمستعير والمستأجر إذا استأجر
عاد إلى الوفاق حيث يبرأ عن الضمان إذا كان مدة الأيداع والإعارة والإجارة
بأية زمن المشايخ من قال في العارية لا يبرأ عن الضمان ما لم يرد ما على المالك
سواء استعارها أو أجنبها أو ذاعبها وجاءوا بهذا القابل بقول أن المستعير
والمستأجر إذا جالفا ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عن الضمان بخلاف المودع إذا
خالف ثم عاد إلى الوفاق حيث يبرأ والقول الأول أشبه واليه مال شيخ
الاسلام خواهر زاده كذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى القاضي ظهير الدين
وذكر في شرح الطحاوي العارية لو كانت مقيدة بالمكان فجاوز ذلك المكان
يضمن ولا يبرأ بالعود وكذلك الجواب في الإجارة بخلاف الرهن والوديعة
ولو لم يذم عبثه ذلك المكان ولكن ذهب إلى مكان آخر أقصر منه أو أطول
يضمن وكذلك لو أمسكها في بيته ولم يذم عبثها إلى ذلك المكان الذي
استعاره يضمن وكذلك المعتاد عفو وكذلك في الإجارة وهذا بخلاف ما إذا
استعار دابة أو أسداً جريها ليحمل عليه فاحطه فحمل شيئاً أخف من المحنطة
سهل على الدابة يضمن كذا في شرح الطحاوي وفي الذخيرة ولو استعار
دابة لينقل به إلى مكان معلوم فذهب إلى مكان آخر يملك المسافة يضمن
وكذا لو أمسكت الدابة في بيته ولم يذم عبثه عطبت يضمن وكذلك إذا استعار
ثوراً ليكرث أرضه فلم يكرثها عطبت يضمن وكذلك الإجارة بعضها من
الذخيرة وبعضها من الصغرى العارية الموقفة وفي فتاوى القاضي ظهير الدين
إذا كانت العارية موقفة بوقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوي
فيه أن يكون العارية موقفة نصاً أو دلالة حتى أن من استعار قرداً ليكرث

الكتاب وكسره واسمك حتى ملكته من في كتاب العارية اذا استعار بقاها
ارسله فلم يركب حتى عطف من من شرح شيخ الاسلام ابن كثير وادام الحق العارية
موقفة لكنه قال احمد عليه لمصلحة فكيف فعل عليه الحق انما قلنا
ضمان عليه لان العارية مطلقة وذكر في العدة والعارية لو كانت مقيدة
بالوقت مطلقة في غيره نحو ان يعير دابة يومنا هذا العارية مطلقة الا في
حين الوقت حتى لو لم يرد ما بعد مضي الوقت مع ان كان ضمن اذا ملكك
سواء استعملها بعد الوقت او لم يستعملها بعد الوقت وهو المختار وكذا
كانت مقيدة بالمكان المطلقة الا من حيث المكان حتى لو خالف المكان
ضمن وان كان هذا المكان اقرب اليه من المكان المادون وكذا لو امسك
الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها
اليه ضمن وكذلك في الاجارة كقيد عارية خواست تادروا ان كان كل واحد
مستعير راكفت كه در زمان مگذار و با خود يار فقر كه تمه و طلف بت
ان يضمن فقد ذكرنا من العدة ان العارية اذا كانت مقيدة بالمكان فهو
مطلقة الا من حيث المكان وفي فتاوى الديناى حردى اخرى عارية وقت
ناز موضوعى بار آورد مثل كه زيادت از چهار روز و مدار و چهار روز
رايتن و در خرابانزد و روز داشت و خر بمره اين خير مثل قيمت كدام روز
ضمن بود قال قيمت روز پنجم از وقت عاريت والله اعلم وفي فتاوى القاضى
ظهير الدين اذا وضع المستعير المستعار بين يديه نام قاعدا الاختصاص
عليه وان نام مضطجعا وهو في الحضر يضمن والا فلا وكذا المودع قالوا انما
يضمن في النوم مضطجعا اذا كان في الحضر لئلا في السفر فلا يضمن الا لو نام في الحضر

تمام المقود وهو في يده فلا ضمان عليه سواء كان في الحضر أو في السفر ولو صل
المقود من يده ان نام مضطجعا وهو في الحضر يضمن والا فلا وفي فتاواه ايضا
كذلك عارية خراست نأب دارد اب برست ووضعه تحت راسه ونام
تسرق وقعت هذه المسئلة بخاري وافقوا انه لا يضمن لان النوم على هذا
الوجه لا يكون تضييعا رد العارية وما يتعلق به ذكر في الذخيرة المستعير
ان قضى حاجته من الدابة ثم ردها على يد بعض من عياله فلا ضمان عليه
ان عطيت هذا هو العرف فيما بين الناس بخلاف الوديعه ولورد هائل
يد عبد صاحب الدابة وهو عبد يقوم عليها لا يضمن وكذلك اذا ردها
على يد عبد لا يقوم عليها يبرأ ايضا في الصحيح وكذلك لو لم يحل صاحب
الدابة ولا خادمه فربطها على معلقها في دار صاحبها لا يضمن وفي الوديعه
اذا رد هائل يد عبد صاحب الوديعه وضاعت من يده يضمن المودع
سواء كان العبد ممن يقوم عليها او لا يقوم هو الصحيح وفي عارية شيخ الاسلام
في بكر اورد المصوب العبد يقوم عليه لا يبرأ فلورده على عبد لا يقوم
عليه او الى اصطبله او الى منزله كذا في سائر ذكر في عارية الحل اذا كانت
لعارية عقد جواهر وشيئا نفيسا فدل فعلى عبد المبرأ ولا اجبره يضمن
والمستاجر في رد المستاجر كالمستعير والمبرأ من منزلة المودع المستعير او
المستاجر اذا خالف ثم عاد الى الوفاق ورد هائل الى عيال المغير من يبرأ
عن الضمان كانت واقعة القنوى وقيل ينبغي ان يضمن لانه لما خالف صار
خاصا بالعود الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه القنوى قلت
فانك لا تستر وشيئا على ما سوى في الذخيرة وفي فتاوى الشافعي طهر الدين

بين المودع والمستعير والمستأجر في براءتهم عن الضمان بخلاف بالوعات
يبيح ان يبرأ عن الضمان وقد مر ذلك الآن والمستعير لو رد على اليد
أجبي فصاع يضمن في عارية شرح الطحاوي على فقال لان العارية
انتهت بالغراغ فصاع مودع المودع لا يملك ذلك ما يضمن به المستعير
وما لا يضمن في عارية الامتعة في فتاوى القاضى خير الدين استعارت
ملائة ووضعها داخل البيت والباب مفتوح فصعدت السطح فهلك
الملائة قبل يضمن وقيل لا يضمن وفي الذخيرة لو استعارت سراويل
لنلبسه فلبسته وهي تسمى مرأقت رجلها فتخرق السراويل لا ضمان
عليه لانه صنع لها فيه وفي فتاوى الدينارى اذا انتقص العين المستعارة
في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمل استعمالا
معهودا اعارة المرأة بعير اذن زوجها اعارة بعير اذن الزوج
ان اعارت من متاع البيت مما يكون في يد ما عاده لم تضمن لانها اعارة
بلان الزوج وان اعارت ما لا يكون في يد ما عاده فصاع ضمان في كل العدة
لمودع من رجل بادره واخذ اناء لينظر اليه فوقع وانكسر لا يضمن وان
اخذ بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل في البيوت الذي يباع فيه الاناء
اناءه بعير اذنه فسقط وانكسر ضمن وفي الجامع في الفتاوى يسار رجل
قلاخا يشتري من صاحبه فقال ادنى قبل جك هذا فندفعه اليه فطر
فوقع منه على القلاخ فانكسر القلاخ واقلح اخرى لضمان عليه
في القلاخ الذي ساومه ويضمن الاقلح وفي النوازل لو استعمل
فصاع الحمام فسقطت من يده فانكسرت او اخذ منه لغيره فسقط

ما وجد قدامه من يد لا يضمن لانه عارية اذا طلب المبيع العين فقال
 المستعير نعم اذ فع اليك ثم قال بعد ذلك ضاعت مني اذا كان يرجو ان يجده
 ولا يضمن عنه لا يضمن وان ايس عنه ومع ذلك وعده ثم اخبر بالضياح
 عليه الضمان وكذا لك المحرر في الودائع وقال الصدر الشهيد رحمه الله
 التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الكتابات اذا وعد له الرد ثم اخبر
 بالضياح ضمن للمناقض المبيع اذا طلب العارية ففطر في الدفع حتى هلك
 في يده ان كان عاجزا عن الدفع وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا ولم يرد
 ضمن ولو قال دعها عندي فتركها فهلك لا يضمن وفي اللخيرة صير استعارة
 من صير شيئا كالقرد وموجوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلك في
 يده ان كان البصري الاول ماذ وناله لا يجب على الثاني شيء وانما يجب على الاول
 لانه اذا كان ماذ وناصح الدافع منه فكان الهلاك حاصل بتسليطه ولو كان
 ذلك الشيء للاول لا يضمن ايضا لما قلنا وان كان الاول مجبور عليه يضمن
 هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاحتفاظ منه لان الاول غاصب والثاني غاصب
 الغاصب استعار انسان من غيره شيئا فدفع ولده الصغير المحجور ذلك الى غير
 عارية فضايع ضمن البصري الدافع وكذا لك المدفوع اليه لان الاول غاصب
 وكذا الثاني كلندي عارية خراست وبكى راحة كرفت تاكل كند مزدور
 كلندي كرفت ومردور فت هل يضمن المستعير كانت واقعة الفتوى
 وذكر في اجازات الجامع الاصغر استاجر فاسا واستاجر اجير يعمل به فذفع
 الفاس الى هذا الاجير ففرضه ضمن المستاجر وقال بعض اصحابنا رحمهم الله
 ان كان قدامه استاجر الاجير او لا لا يضمن وذكر في اجازات العدة المختار انه

في العارية كذلك ذكره محمد بن الفضل اذ اختلف العير والمستعير
في الايام اذ كان او فيما يخل على العارية فالقول قول رب الدار
ولو تصرف المستعير وادعى ان العير اذن له وحمل العير ضمن المستعير اذ
اقام بيته على الاذن استعمال فاسا او قل وبما لكسر الخطبة المستعير موضع
بيته حتى يملك من غير تقصير لا يضمن كذا افق صاحب المحيط وقاصره
حان رحمها الله وقال بعضهم ينبغي ان يضمن لانه ما ذور بكرا الخط
والدفع والقبول وبما لكسر الخط المستعير ما يجوز
من شئ من ذلك وما يرد من يد ربا لا يضمن
ومن شئ الطحاوي اعلم بان العين الرهن امانة في يد الرهن من غير له
الوديعة في كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يضمن فكذا الرهن
اذا فعل ذلك الفعل بالرهن لا يضمن الا ان الوديعة اذا هلك لا يضمن
المودع شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين بقول ربيعة وفي كل موضع
لو فعل المودع بالوديعة يضمن فكذا الرهن اذا فعل ذلك بالرهن
يضمن ثم الوديعة لا تعار ولا تبيع ولا تخرج فكذا الرهن والرهن من ان
يدفع الرهن الى بعض من هو غياله وليس له ان يتفع من الرهن شيئا
بغير اذن الراهن فان فعل ذلك بغير اذن صاحبه وهلك يضمن تمام
قيمه يوم صار عاصبا وان فعل باذن الراهن وهلك في حالة الاستعمال
يملك امانته ولو لم يملك بعد الفراع او قبل ان ياحل في الاستعمال يملك
الدين في حواضر الفقه لعني شريعة الاسلام نظام الدين محمد التبريد

ليس المرء من ان يقصر في شيء في الرهن فخر الامساك لا يبيع ولا يرهن ولا باجارة
 ولا اعادة ولا اشتغال ولا يلبس فان فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن
 اذ ارجع في العتوى المرء من اذ اركب الدابة الموهونة ليردها على المالك
 فملك في الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه ولكن لا يضمن له الايبنة
 ولا سلامتها واذ باب رهن الحيوان من المبسوط اذ اركب المرء من الدابة
 الموهونة او كان الرهن عبدا واستعمله او توافقه بغير اذن الراهن
 يصير به غاصبا حتى يضمن قيمته بالثقة ما بلغت فلم ينزل عن الدابة اذ سعى
 النوب او كف عن الخدمة فهو رهن على حاله والمرء من اذا خالف ثم عاد الى
 الوفاق عاد رهنا كما كان فان ادعى الوفاق وكذب به الراهن فالقول قول
 الراهن لانه اقرب بسبب الضمان على نفسه كذا ذكر في فتاوى الديناوي
 وفي ذكر تأماته في ضمان المصدق في فتاوى القاضى ظهير الدين الراهن اذا
 اجاز المرء ان يودع الرهن عند انسان اذ يصير او يوجوه فان اودعه بكونه
 رهنا على حاله وان اعاده يخرج من ضمان المرء وكذا اذا أجره غير ان
 للمرء ان يعيده رهنا في الاعارة دون الاجارة فالاجر للمرء دون
 المرء ولو اذن له الراهن ان يرهنه من غيره فرهنه وسيله اليه يخرج من
 الاول وقد خرجت هذه في مسایل بيع الرهنون فتتظر ثم ذكر في آخر باب رهن
 الحيوان من المبسوط ايضا ان رهن عمامة تساوي نصف درهم ودرهم ضمة
 بل درهم فملك الضمة وليس العمامة حتى تنخرق فان الضمة نذهب
 تلقى دينه وضمن قيمة العمامة نصف درهم يحسب له منه ما دينها اذا تقا
 وقردها انما على الراهن وفي رهن الجامع من الفتاوى رهن ثوبين تساوي عشرين

شهر اذن الراهن فقصه اربعة دراهم ثم ضاع الثوب وقبض عشرة مروج الرهن
على الراهن بلدهم لانه لما البسه باذن الراهن ونقصه ستة دراهم فبقي على الراهن
على الرهن ثلثة دراهم لان كل درهمين رهن درهم فما البسه للرهن ونقصه
اربعة فقد وجب على الرهن اربعة فلما املك الرهن وقبض عشرة فقد
استوفى الرهن خمسة فصارت ثلاثة مثلاً ثلثة قصاصاً وبقي على الراهن
دوهم من الاربعة التي استهلكها الرهن اذ انكر الرهن واقام الراهن ببسته
على الرهن ولا يدري حال الراهن فالرهن من رهن تمام قيمة الموهون كالوديعة
اذا جحد الوديعة فاقام المالك يدعة على الوديعة كذا ذكرناه في باب الشهادة
على الرهن من رهن مختصر الكا في تمام مثلاً فيلزم وجود الوديعة من مسائل
ضمان الوديعة من مجموعها مثلاً ولو تجتمعت الرهن بتمام الرهن فحكمه كالحكم
الوديعة اذا كان الرهن رجلاً او امرأة وقد ذكرنا ذلك بتفصيله في باب
الوديعة وذكرنا في التجنيس لود من خاتماً اذن للرهن ان يتختم به فيعمل في
الخاتم فالدين على حاله لان الخاتم صار عارية فخرج من ان يكون رهن او
من الاصح ثم ملك بالدين لانه عاود رهنه اذا امره ان يتختم
في الخصر فان امره في البصر فملك في حالة التختم بملك بالدين لان مثلاً الكا
عارية لانه امره بالحفظ لا بالاستعمال هذا هو الصحيح ولو امره ان يتختم
ويجعل الفص بجانب الكف فهذا وما لم يأمره بان يجعل الفص في جانب
سوله كذا ذكرنا في عارية التجنيس في رهن افناوى القاض طهر الدين
ليس للرهن ان يسافر بالرهن وذكرنا في خان في فتاواه ليس للرهن

ان يسافر الرهن ولا للمودع ان يسافر بالوديعة عند محمد بن وهان
وهلك كان ضامنا وهو قول ابي يوسف رده وذكر في رهن العدة المهر
اذا سافر مع الرهن او انتقل عن البلد وذهب الرهن لم يضمن وكذلك
العدل اذا كان الرهن فيك والمذكور في العدة يخالف ما ذكره فتاوى
القاضيين رده فوايد على رده كره دار رهن را بكس عاريت داد و در دست
آن كس هلاك شد در حال استعمال تاوان دار شود يانه اجاب شود
قبل له هل يختلف الجواب بينا اذا هلك في حالة الاستعمال او في غير
حالة الاستعمال اجاب رده لا يختلف والله اعلم بقضائ ان السعر از ياده
لا يغير حكم الرهن والاعتبار لقيمة يوم القبض كذا ذكر في العدة وفي رهن
الاصل لو رهن عبدا قيمته ألف بالف ثم استعاره الراهن ثم رده عليه في
قيمه خمسمائة فهلك يملك بجميع الدين يعتبر قيمته في الرهن يوم القبض
الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا وذكر
في رهن الجاهل في الفتاوى في مسائل العيون هشام عن محمد رحمهما الله كل
شيء يضمن اذا كان غصبا يضمن اذا كان رهنا يذهب منه بحساب ذلك
وكل شيء لا يضمن في الغصب لا يضمن في الرهن حتى لو غصب غلاما شابا فصا
شيئا ضمن النقصان فكذا في الرهن يذهب بحسابه ولو رهن عبدا فابق
سقط الرهن فان رجلا عاد رهنا ويسقط عن الدين بحساب ذلك ان
ان اول امان وان كان ابقى قبل ذلك لا ينقص من الدين شيء ولو رهن
عبدا فابق رجلا القاضى الرهن بما فيه ثم ظهر للعبد قال ابو يوسف رده
لو رهن على حاله وقال رقه هو للرهن كالفاصت اذا ضمن بالقيمة كذا

في رهن الجامع في القتاوي ما يصير رهنا ولا يصير ذكره من الرهن العبد والرجل
دخل حاما لينزل فيه فقال له الخافق لا ادعك تنزل ما لم تعطني شيئا
فدفع اليه ثيابا فمهلك عنده ان كان رهنا من قبل احرار البيت فالرجل
بما فيه وان اخذ عنه لأجل انه سارق او حتى عليه بعض قال الغيبة
وعدي انه لا يضمن في الرجحين وفي رهن الجامع في القتاوي ابن سماعه
عن محمد بن محمد بن الله في رجل دفع الى آخر ثوبين فقال حل ايهما شئت رهنا
فالمائة التي لك علي فاخل هما واصلعا من يده لا يدب من الدين شيئا
وجعل ذلك منزلة رجل له على اخر عشرون درهما فدفع المديون الى الطالبي
مائة وقال خل من مائة شرب فصاعت قبل ان ياخل فهي من مال الدافع و
الدين عليه على حاله هكذا الرهن وذكر في الملتقط اذا اخذ عمالة المديون
ليكون رهنا في يده لا يجوز احدث واذا اهلك يهلك ملاك الرهن
وذكره في آخر رهن الجامع في القتاوي وهذا ظاهر ارضى المطلبون
رهنا سئل حل في رهن احد عشرين رجلا وقال لا ادفعك حتى يعطيني
العين التي تملك فتنازعوا فوضعت على يدي عدل فملك العينان ما
يد العدل في يده والاخر في يد صاحب هذه الموضوعة في يدي عدل
سئل يجب الصمان اجاب ره لا اذا كان ذلك العين غصبا في يده لانه اذا
كان غصبا يصح الرهن به وسئل ره ايسا عن رهن عند غيره مصحدا ولم
لولده ان تعلم من القران ويقره فيه قد هب الصبي بد الى المعلم ونسب
فصاع هل يضمن اجاب لا لانه ايداع الصبي وكان شيخ الاسلام علاوة
الدين بن عبد الحميد السمرقندي ره على انه يضمن ولا يكون هذا ايداع

الخبيث بل يكون بمنزلة ما التفتة ضعي فوقه عياله لأن تركه هناك استهلاكاً وتضييع
 بخلاف ما إذا هلك في حالة الاستعمال وإذا هلك الرهن في يد المستهين بعد
 الأبراء أو الأبراء أو بعد الحرق فقد كُتبتا تمامه في آخر فصل التصرفات
 الفاسدة في مسائل ما يكون مضموناً بالقبض والخمس وما لا يكون ضمان
 المستأجر ذكر في عارية شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الأمانة يضمن في
 في الإجارة ولا يجب الأجر في كل موضع لا يضمن في الأمانة لا يضمن في الإجارة ويجب
 الأجر إجارة الدواب ووجوب الضمان فيها استأجر وإبائن غيره وقبضها إذا لم يوجرها
 ويعبرها ويؤد عنها هكذا قال في الكتاب وهذا إنما يستقيم فيما لا يتفاوت فيها
 الناس كذا في فتاوى القاضية ظهير الدين وقد ذكرنا تمامه في ضمان المستعير
 وفي فتاواه استأجر حماراً من كس إلى بخاري ففهم الحمار في الطريق وصاحب
 الحمار كما يبيع إذا أمر المكترى رجلاً لينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدراً ما هو
 وسعى له الأجر إلى أن يصل إليه صاحب الحمار فامسك الأجير الحمار إياها وانفق عليه
 فهلك في يده قالوا إن كان المكترى أكثره لركوب نفسه ضمن وإن أكثره
 لم يسم الراكب فلا ضمان عليه لأنه إذا أكثره لركوب نفسه ليس أن يعبر
 ولا أن يوجره فلا يكون له الأيداع أيضاً وإذا لم يسم الراكب كان له
 الأمانة والإجارة فكان له الأيداع وفي فتاوى جدي ستوركر أنه إذا رده ما نكس
 آورد وروى اسامان باشيدان نیست وکسی که ازان مالک که دهد بکده
 نازعه که بیاید قال به بقاضیه وکسی که اکر قاضیه نبود بکسی دیگر دهد
 هم ضامن نبود بقول بعض از مشایخ ره قال جدی به وینچه ان یفتی بقول
 هؤلاء المشایخ في هذه المسئلة للضمانة والبلوئی قيل له وهل يختلف

الحجاب إذا كانت البداية عارية أم لا أجاب رحمه الله عليه لا يحتلف في
هذا الحكم والله أعلم وذكر في العدة استأجر ذابده إلى سمرقند فخرجت
عن المضي وبالفارسية فرمائد فذهب وترك الحمار فضاع لا يضمن
ولو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحب المتاع معه فيرضى الحمار
في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب لا يضمن لأن فيه ضرورة وعلى را
وذكر فيها أيضا الحمار المستأجر إذا عصى أو عجز عن المضى فباعه المستأجر
وأخذ ثمنه وهلك في الطريق إن كان في موضع لا يصل إلى الحاكم حتى يباح
بيعه لأخصان عليه لأنه الحمار ولا في ثمنه وإن كان في موضع يقدر عليه
أو يستطيع إمساكه أو رده أعنى فهو ضامن لقيمته وأقربة الفتوى استأجر
حمارا يحمل عليه وله حمار آخر حمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط
حماره واشغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك هل يضمن قيل إن كان
بحال لو اتبع الحمار المستأجر ملك حماره أو متاعه لا يضمن لمكان المهر
والأبيض استدل بالأبما ذكر في إشارات الذخيرة أن الأمين إنما يضمن
بترك الحفظ إذا كان يغير عن رأيه إذا كان بعد وفلا يضمن حتى أن البعد
أدابت من السبج وترك الأخير اتباعها كيلا يضيع الباقي فهلك الذي لم
لا يضمن قلت وذكر في إشارات الذخيرة أيضا إذا كان المستأجر حمارا
فاستغل بمجل أحدهما فضاع الآخران غاب عن بصره فهو ضامن فعلى من
يلبغ أن يضمن في مسألة الفتوى إن غاب عن بصره ثم هلك فبطلت
الافتاء وفي الفتاوى المستأجر إذا دخل الحمار في سكة فيه نهر فضرب الحمار
فوقع مع الحمل في النهر فاستغل بقطع الحمل فهلك الحماران كل الحمارين

متيقار هو مجال لا يسع فيه ذلك الحمل يتضمن ان كان مجال بشرا والمجاز
 على تجاوز تلك مع ذلك الحمل فان غلب عليه في الضرب حتى وثب من خبر به
 فهو ضامن والا فلا مكاره حمل كرايبس اخر فاستقبله اللصوص فطرح
 الكرايبس وذهب بمجازه قالوا ان كان يعلم انه لو لم يطرح الكرايبس اخذوا
 الكرايبس والتمار جميعا وليس في مقدوره فهم لا يتضمن قيمة الكرايبس
 رجل استاجر حمارا لينقل عليه الخطيب من كرمه فاوقره بما يوقره مثله
 فاصاب حمارا حياطا او شجرا فوق في النهر وملك ان كان المستاجر ساقا
 سوفا مستادا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يغضب عليه لا يتضمن
 جماعة اجر كل واحد منهم مجازة من انسان وسلبوا اليه ثم قالوا لو اجد منهم
 اذهب انت معه لتعاهدا ثم نحن لا نعرفه فذهب معه فقال له المستاجر
 انهم هم اجمع الحمار حتى اذهب بمجازه واحد واخذ الجوالق فذهب بالمجازه
 ولم يقبل عليه الاثمان على التعاهد لانهم امره بتعاهد ما في يد غيره
 استاجر دابة من القرية الى المصيفت صاحب الدابة رجلا مع المستاجر
 فتساعل المبعوث في الطريق بامر من الامور فذهب المستاجر وحده بالدابة
 فصاعت في يد الاثمان على الرجل المبعوث في فتاوى النسخ اجر دابة الى مكان
 معلوم واستاجر رجلا ليندب مع الدابة وقال له ارجع مع العير فبلغوا
 المقصد ورجع العير وتختلف الاجير واستقبل الدابة اياما في عمل نفسه
 ثم رجع مع غير آخر فاغبر على الدابة يتضمن الاجير لانه خالف حين استعمالها و
 الاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان عند ائحيفة وروى قوله
 لا خبر وروى قوله الاول وهو قوله ما يبرأ فان لم يستعملها لا يتضمن وان لم يرجع مع

التي هي الأولى لأنه قال لما خرج مع العبد مطلقاً وقد فعل فلا يضمن وقد مررت
بالمسألة في صمان المأثورين رجل استأجر حماراً وترك الحمار على باب الميرلي
فلما خرج لم يجد أن الحمار غاب عن بصره حتى دخل الميرلي صمن والأمر لا أن
يكون في موضع لا يعد هذا القدر من الذمات نصيباً بان كان في شكه غير
أو يكون في الفري وقد ذكرنا خمس هذا في العارية قال صاحب الذخيرة
في بعض الأساوي إذا ربط الحمار المستأجر على باب داره ودخل داره ثم خرج لم يجد
الحمار أنه صام أن غاب عن بصره من غير فصل استأجر حماراً فوقفه لبضلي
العيريل هذا الحمار وأنته من إنسان أن راوئته من أويده ولم تقطع الصلوة
صن لانه ترك الحفظ مع القدر على أن حرف ذهاب المال يبيع قطع الصلوة
ولن كان درهما استأجر حماراً فربطه على أربة أو ربطه في البئر في شبكة مائدة ونحوه
أقوام بياض ليسوا في عيال المستأجر ومن إقراره قالوا أن كان المستأجر استخفهم
أو بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في الإجارة شرط ركوب المستأجر بنفسه
وكان ذلك في موضع لا يعد اليوم من يحفظ الدابة تضيقها لا يضمن وإن
كان المستأجر شرط في الإجارة أن تركها بنفسه ضمن للمستأجر على كل حال
لانه إذا شرط ركوب نفسه ليس له أن يوجهها من أحببى على ما عرفنا ما إذا الشر
يعتبر ركوب نفسه فله الإبداع كذا في الدخيرة بمساء وإن كان المستأجر
لم يستخفهم بعض على كل حال قال صاحب الذخيرة ومن هذا الجنس رجل
استأجر حماراً واستأجر رجلاً ليحفظه فهلك الحمار في يده الأخير إن كان المستأجر
استأجر الحمار ليتركه بنفسه يضمن وإن لم يسم الراكب فلا ضمان لأن في الأول
ليس أن يودع وفي التثنية أن يودع استأجر حماراً فصل في الطريق فتركه المستأجر

ولم يطلبه ان كان ذهب منه بحيث لا يشتري وهو حافظ له فلا ضمان عليه في تركه
 الطلب اذا كان آسأ من وجوده بعد ان طلبه في حواله المكان الذي ضل فيه
 وان ذهب وهو مبرأ ويمتنع فهو ضامن يريد به اذا غاب عن بصره لانه لما تمتعه
 بقدر قصرة الحفظ قال صاحب الذخيرة وعلى هذا مستاجر الحمار اذا جاء بالحمار الى
 الخيل واشتغل بشراء الخيل وترك الحمار فضاخ الحمار وان غاب عن بصره فهو
 ضامن وان لم ينب عن بصره فلا ضمان ولو استاجر رجلا ودفع اليه حمارا وخسين
 درهما ليدفع الى بلد كذا او يشتري له شيئا فذهب الحمار فاختل السلطان
 حرا القائلة فذهب اصحاب العجيرة في طلب حمارهم واستردوه من السلطان ولم
 يذهب الا حمار فان كان الذين ذهبوا الى طلب الحمار منهم من وجد حماره و
 منهم من لم يجد ولم يكن يلام من لم يذهب لاضمان على الاجير من جهة الجملة
 في فتاوى القاضي ظهير الدين ذكر في الصلاة المستاجر اذا ركب الدابة
 عند الرجوع فهلك لا يضمن استحسانا وكذا المستجير ولو حمل عليه اضمن
 ولو حمل ينسوقها ليردها فهلك لا تنفع عليه وتبلغه ان صاحبها في موضع
 آخر فساقتها فهو ضامن وانما عليه ان يردّها الى الموضع الذي استاجر فيه
 وذكر في الذخيرة استاجرة دابة ليحمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوما
 لا الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكلما رجع كان يركبها فسطبت قال ابو بكر
 رازي يضمن لانه استاجرها للحمل دون الركوب فكان غاصبا في الركوب
 قال الفقيه ابو الليث في الاستحسان لا يضمن لان العادة جرت فيها بين
 الناس بذلك وصار كانه ما دون ذلك بطريق الدلالة وان لم ياذن له
 لا فضاخ ولو استاجر حمارا ليحمل عليه وقر حنطة الى المدينة فحمل الحنطة

في المدينه فبلغها وانصرف الى منزله فوجد على الحمار مذراة فتميز في الملح فاحملها
موصلا الطريق فمات فعليه ضمان الحمار اذ احملى عليه الملح بغير اذن صاحبه كانه
جار فخاصا بذلك قبل دخله ضمانه استاجر جارا ليعمل عليه اتى غنم وفتل
من التراب الارضه يدرهم وله وارصه ليس بكلها اعاد من ارضه يعمل عليه
وقرأ من اللين وان ملك الحمار في الرجوع مع اللين يضمن قيمه الحمار دون الاجر
لانها لا يجتمعان وان سلم الحمار حين تم العمل فعلى المستاجر تمام الدرعهم ويحرم
ان يجالس في العمل ثم يجب الاستراد اتملت الدابة عن ذلك العمل كالحمار استاجر
دابة كسيرة مريح فصار عليها سعة فراعى فعليه من الكراء مقبل او متأخر
ويما زاد على المريح فهو عاصب ولا احر عليه ولو ابرضى صاحب الدابة كان
اخيرا وكس استاجر دابة الى موضع معين فجاوزه ثم عاد الى الوفاق لا يعود امثالا
بل يبيع قيمتها حتى لو ملك الدابة في طريق ذلك الموضع المعين يضمن قيمتها
ثم اذا سلمت الدابة يجب تمام الاخر ولكن استاجر دابة ليركبها بنفسه الى
مكان كذا فركب واورد غير صار ضاملا للنصف اما كانت الدابة طليق
مثلهما ولو سلمت الدابة يجب تمام الاخر استاجر جارا ليعمل عليه فاداه
المدينة عمل وسباقه وطريق المدينة ثم تخلف لمجاعة بول او غايط او
حدث مع غيره ولم يتعد عند الحمار ولم يتوار عنه ضمان الا ضمان عليه
وان توارى عنه ضمن لانه مضاع استاجر جارا ليلبس به الى موضع معين
فاخبر ان الطريق لسوصا فلم يلتفت الى ذلك وذهب واخذ في اللصوص
ودهبوا بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا الخبر
مدايرهم واموالهم ملا ضمان والا فهو ضامن لان في الفصل الاول

في بيعه وانه حصل النماء فبيع المستاجر بهما لنقل الثواب من حريته فاحق في القلة
 فانه لم يمت الحريته وبذلك الجمار ان انه لم يمت من معاملة المستاجر بنفس
 له الجمار لانه تلف بصنعه وان انه لم يمت من غير ما يجتهد بل لم يمت في غيرها
 ولم يعلم المستاجر به فلا ضمان عليه لانه لم يمت بصنعه ولا في غير حفظه ذكر
 في القلة المستاجر لا يملك ان يبيع الجمار للشرح فان فعل بغيره لو هلك و
 ذكر في الذخيرة وفي التجريل البرهاني لو استاجر جارا او بقرا ليس له ان يبيع
 به الى الشرح هكذا ذكر في الفتاوى وقيل ان كان المتعارف بينهما بين الناس
 ان المستاجر يبيع ذلك الى الشرح فله ان يبيع والا فلا وذكر الصدر
 التمهيد في الصغير ان المستاجر ان يزوج وان يعير وان يودع والمبعث الى الشرح
 اذ لا يملكه وفي فتاوى القاضي ظاهر الدين رجل استقرض من اخيه دراهم
 ودفع الى المقرض جماره فاستعمله المقرض ويكون عنده الى ان يوفي المقرض
 دينه فبعته المقرض الى الشرح وسلمه الى الشرح ليعتلف فقعه الدائب ضمن
 المقرض فبعت لان المقرض هنا بمنزلة المستاجر اجارة فاسدة فلا يكون له ان
 يبعث الى الشرح وقد ذكرنا هذه المسئلة واجاسها في مجموعنا هذا في مسائل
 التصرفات الفاسدة وذكرنا اجارت مجموع النوازل استاجر دابة يوما وانتفع
 بها يوما وامسكها تلك الليلة وقد ورم بطنها واعتلت فتركها في الدار التي
 هي فيها وفي دار غيره فماتت يفرم المستاجر قيمتها لان الرد عليه اذا انتهت
 الدية ففرم بالتروك ولكن اتركها في دار غيره وغيبته عنها فاضع رد المستاجر وما
 يتعلق بذلك ذكر في التجريل البرهاني ليس على المستاجر رد الدابة المستأجرة
 على المالك وعلى الذي احرق ان يضمن ثم منزل المستاجر فان أصيب كما هو هلك

لم يصبها بل ليس هذا كالمأخوذة وان استاجرها من موضع من الموضع فاستاجر
وحائبا على المستاجر ان ياتي بمادلت الموضع الذي جيب فيه وان استاجر
في بيته ضمن ولو قال المستاجر ان ادرك من هذا الموضع واربح الى قسري
فليس على المستاجر ان يرد ما الى ممره الموضع هذه الجملة في التحريم ويضمن
القيمة في أصل البيع العاقل المستاجر ان ادرك المستاجر بهلك في الطريق
لا يضمن المودع اعادة الودعة على المالك وهلك في الطريق لا يضمن ولو قيل
ان المالك في هذه الحالة اخرى فتساقط اليه وعليه يضمن لانه عليه رد ما الى المالك
الذي استاجر مادامه بيع عرب الرواية المستاجر ان ادرك المستاجر بهلك في
الطريق لا يضمن وان لم يكن الربو عليه كالمودع ان ادرك الودعة وهلك في الطريق
لا يضمن وقد تاروا الفقيه طهيز الذي استحق رد المستاجر يجب على المستاجر
في الموضع الذي اكرى منه حيزا سابقا الى هذه اخرى فيها ما الكفاية يضمن
وذلك يبيع اساس الساطع قال ابو حنيفة رحمه الله كل شيء يحمله مؤنة طراد الحيز
وانه صفة مدة الحارة كحيز اليد على ان يضمن فعلى الاخر احرى الرد وعلى الاول
والثاني في المدة وروى ما قبل له كالثبات والداية على المستاجر رد وان
يضمن ما عبقه اذ ادركه من هذه الحارة لا يجب على المستاجر ان يرد على
طريق عليه مع المدد فقط وحكي من انكر الراي انه يجب على المستاجر
رد ما وهما اصل قوله في التناهي رحمه الله ان سدا عقد يقصد به المستعجل
سدا فلا يجب على المودع رد على صاحبه ومن رد العقد اصله فكل
الامة اذا ظلمها ورجعها او يقول هذا عقد من مؤنن فاذا ارتفع العقد كان
مؤننه على ما الكد اصله البيع اذ انتقل بلان فاستوعب الرهن والتبويب ما الت

في رد المحتار المحسن القندري انهما غير مسلمين في الضمير اذا اخرج عبد
 او ذابته وفتح المستاجر فان مؤنة الرد على رب الذابته قال استخرجت من
 كتب التي خواهر زاده وفيه تنقيح ما لم يتبين خلافه وفي فتاوى القاضى ظمير الذاب
 المستاجر ذابته الى مكان كذا باجر كذا او شرط الرد على المستاجر فسلت الاجابة
 قال وكان والذي يحكى عن ظهور الدين المرعى انى انه كان يقول الاجابة عان
 ويحصل اشتراط الرد على المستاجر بمنزلة الزيادة في الاجرة وانها اجابة وفي
 كتاب الفتاوى المستاجر ذابته او ذابته على مؤنة وشرط الرد على المستاجر
 فسلت الاجابة هكذا ذكر القندري والشيخ بهلره لان هذا شرط لا يقتضيه
 القندري لان مؤنة الرد على الاجرة وفي المستاجر وفيه يقتضى فاضحى خان وذكر
 في رد المحتار ان شرطه ان اشتراط الرد على المستاجر لا يوجب فساد الاجارة
 لان شرط الرد على المستاجر بمنزلة الزيادة في الاجرة وفيه افتى صاحب المحيط
 في هذا الخلاف اذا شرط ائلاف الذابته على المستاجر كذا ذكر في كتاب الفتاوى
 رد سويح المتعجب استاجر على رافلى انقصت منه الاجارة رد هالى المالك فذلك
 الطريق لا ينعين وان لم يرد هالى فنعن وفي التوازل فنعن استاجر على رافلى
 فنعن فاعلم اليه على تجارة فنان رجل جاور وانكسر القندري قال ان قال المحنار
 يطبق حمل تلك القندري لاضمان عليه وان كان لا يطبق فنعن قبل له ان كان
 حرمه على الاجر فلم لا ينعن قال العادة بينهما بين الناس ان المستاجر يحمل الى
 الاجر فلذلك لا ينعن وقد ذكرنا في فصل المستجير ان المستاجر اذا رد الذابته
 المستجرة على يد اجنبى فصاحت فنعن كما مستعير يوفات الرد في فتاوى
 فاضحى خان استاجر ذابته او عبدا فان مؤنة الرد نص في الفرائض على صاحب

المستحق والمدانة فكل مؤنة رد للمهرود يكون على الماهر ومثله رد الزينة
على صاحبها ومؤنة رد المستعار على المستعير ومثله رد العتق على المالك
وكذا مؤنة رد المسع معا سدا بملك الفسخ على الدايض ومثله لو ائتمنت
الخط مؤنة رد المسع بالعب او بحمار الروية او الفطرط على المشتري ولو ائتمنت
ماله على مؤنة رد هبه لا ميراثه ثم تقابل مؤنة الرد على الباع ودكر في
الدخيرة ان الرد في الاخير المشترك نحو القصار والصانع والنساج على
الاخير لان الرد بقص القص باعما يجب على من كان منفعة القيمين
له ومنفعة القص في هذه الموضع للاخير لان الاخير عينا وهو الاجرة
ولرب النوب المنفعة والعين حبر من المنفعة فكان الرد على محله
ما لو ائتمنت اودانة وبيع للناحر دابة يجب الرد على المالك لان ثمة
الناحر منفعة والاخر عينا وبعض مسائل هذا الجنس يات في فقهنا
الخاص والمشارك ويكتب بعضها من مسائل الرهن من الزوايد والعلل
الاختصاصية وحال في الطريق او في الرقعة في فناوى قاضي ابن ابي
شكاد با ارجح الام ان يحمل له طعاما في طريق كذا فاحل في طريق اخر يسلكه
الناحر فملك المتاع ذكر في الكتاب انه لا يصح من القواعد اذا كان الطريق
متقاربا لهما اذا كان بينهما تفاوت فاحس في الطول والقص واليسر واليه
والسهولة يفضل ودكر في العدة ولو كان الطريقان في السلول واجل
ولكن احل هما البعد بحيث يتفاوتت بعضا ورايت في بعض نسخ نسخة
الاخراد اعين الطريق على المناحر مد في طريق اخر كما لا يتفاوتان
في المس لا يصح قيمة الدامة وحسب الاجر وان لم يكن الطريق الذي ركب

استأجر الأجر إذا سلبت ويقمن لو هلك هذا إذا عين الطريق فان عين
الرفقة ان كان الطريق محرفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة يضمن وان لم يكن
محرفا ولا يسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن وباتى شيء منه في سائر
صوان الجراح بعد هذا ان شاء الله تعالى وهو من مجموع النزول لو قال الأجر
لستأجر ارجع مع العير فرجع العير ولم يرجع هو ورجع مع غيرها وهلك
الدابة لا يضمن لانه ما عين له غير افراده على اطلاقه كذا علل مجموع
القول وان يغير لانه اذا عين برفقة فله مع رفقة اخرى او بغير رفقة ينبغي ان يضمن وفي
مناوي قاضيه خاتمه دفع حلالا الى الكارى ليحمله الى موضع كذا وشرط عليه
ان يسير ليل لا تفقد الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضييع
من الكارى لا يضمن عندا بمخيفة وعينها يضمن خالف في الحمل او في
الركوب في اجازات الذخيرة لو استأجر دابة للحمل فله ان يركبها وان استأجر
الركوب لم يكن له ان يحمل وان حمل عليه لا يستحق الأجر ولو هلك من ضمن
والفرق بينهما ان اسم الحمل يقع على الركوب يقال حمل فلان فلا ناعلى دابة
اذا اركبه فاذا كان اسم الحمل واقعا على الركوب دخل تحت اسم الحمل الركوب
اما اسم الركوب لا يقع على الحمل لا يقال فلان ركب دابة اذا حمل عليها قال
وذكر في القالي اذا استأجر دابة للحمل فحمل عليها رجلا لا يضمن لانه اخف وذكر
في فصل الخلاف من اجازة استأجر دابة للحمل فحمل عليها رجلا لا يضمن
لانه اخف وذكر في فصل الخلاف من اجازة استأجر دابة للحمل عليها عشرة
موانيم خطه فحمل عليها احد عشر محتوما قطبت الدابة من ذلك بعد
ما بلغت المكان المشروط فعليه الأجر كاملا ويضمن جزءا من قيمة الدابة

بما ولى المسئلة من وجهين احدهما انما يطبق الدابة بطريق حمل بار واحد
كانت تسير مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق تضمن جميع قيمتها والثاني ان يحمل
عليها الذي عشر محتوما دفعة واحدة اما اذا حمل عليها عشرة محتات حنطة
ثم حمل عليها محتوما وعطبت الدابة تضمن قيمتها تمامها اذا حمل الحمار
عشر المكان الذي حمل العشرة اما اذا حمل في مكان آخر جراك بقدر الدابة
يضمن بقدر الزيادة فرق بين هذه المسئلة وبينها انما استأجر قولا الطحين
محتاج حنطة فطحن احد عشر محتوما ونقلت الدابة اذا استلحق باليكرت جراك
جراك يكرت جراك بنصفه وذلك الثور فانه يضمن جميع القيمة لان الطحين
يكون شيئا قاطنا طحين عشرة انتهى العقد فبعد ذلك هو طحين الحمار الذي
عشر من الف من كل دقة فضمن جميع قيمتها فاما الحمل يكون دفعة واحدة
ونقص الحمل ما دون فيه فلا يضمن بقدره وفي كره في رواية اخرى
ايلا على ان يحمل كل بعير مائة رطل فحمل مائة وخمسين رطلا فانه ان حمل
بالبه فاحبوه المستكرى انه ليس في كل حمل الامانة رطل يحمل الحمل
الى ذلك الموضع ويطلب بعض الامل الاضمان على المستكرى لا ضامن
هو الذي يحمل يقال له ينبغي لك ان تزن او لا وفي فتاوى الدسار استأجر دابة
ليحمل عليها كرا من حنطة يك تنك حراما كره وملك منك كندم حراما
فلا كند قال يجب نصف الضمان ونصف الكراء في الدخيرة استأجر
دابة ليحمل عليها كرا من حنطة الى مكان معلوم يحمل عليها مثل ذلك الكرا
ثم بعد ذلك المكان فملك الدابة لا يضمن لان الشسر مثل ذلك
الحنطة يكون اخف على الدابة من الحنطة فكان هذا خلافا لصوره لا يضمن

وان كان الشعر مثل وزن الخطبة يكون أكثر كيل من الخطبة ضاخذ من
 ظهر الدابة أكثر مما داخل من الخطبة فيكون خلافا صورة ومعنى فيضمن ودر
 تمس الامثلة السرخسية رة في كتاب العاردية من شرحه انصار دابة الجمل
 عليها كذا ما من الخطبة تحمل مثل ذلك الوزن شعير او سمها اولها
 بضم قيمتها وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رة لا يضمن به استحقاقا
 هو الاصح لان ضرر الشعر مثل ضرر الخطبة في حق الدابة عند استوائها
 وزنا وكان داخل تحت الاذن وبه يغني الصل والشهيد ولو استأجرها
 ليحمل عليها عشرة افقرة شعر تحمل عليها خمسة افقرة خطبة ضمن وقيل فيه
 ان استأجرها وان استأجرها الحمل عليها شئ من الكيل معلوم تحمل عليها خطبة
 في ذلك الكيل ضمن لان الخطبة بمثل كيل الشعر يكون اقل على الدابة
 من الشعر فكان خلافا صورة ومعنى فيضمن وان كان بمثل وزن الشعر
 لا ضمن وان استأجرها ليحمل عليها خطبة او شعير او وزن معلوم تحمل عليها
 استأجرها بما بمثل ذلك الوزن بضم لان الحمل يدل والسن يكون ادق لظهور
 الدابة ولكن لك اذا حمل عليها ثبنا او خطبا او قطنا بمثل ذلك الوزن بضم
 لان هذا الاشياء داخل من ظهر الدابة من غير موضع الحمل فيكون شئ
 على الدابة وام يدكر ما اذا حمل عليها من الخطيب او نحوه اقل وزنا من
 الخطبة المشروطة وكانت واقعة الفتوى وينبغي ان لا يضمن اذا كانت
 انحاءات تليها اما اذا كان كثيرا بان يشترط من الخطبة مثلا مائة من
 وحمل من الخطب او نحوه خمسين فلو قيل لا يضمن لا يحمل ولو استأجرها
 ليحمل عليها ثبنا او خطبا او قطنا او حمل يدا او ثبنا ليحمل عليها خطبة

أو مستعيرا مثل وزن هذا الأشياء لبعض لأن ضرر الحطة أو السبب
 دون ضرر هذه الأشياء وأن استأجرها البركة ما فرك هو رادى
 أن سلت تعلية الأجر كاملا ولا ضمان وأن ملكك من ركوها سديلا
 بلغا المكان المشروط فعلية الأجر كاملا وبعض نصف قيمة ما والمالك
 بالخيار أن شاء ضمن المستأجر وأن شاء ضمن ذلك الغير غير المستأجر يرجع
 على الغير مستأجر إذا كان ذلك الغير أو مستعيرا وأن ضمن الغير يرجع على
 المستأجر أن كان الغير مستأجرا وأن كان مستعيرا يرجع على من أوى فاجر
 خان استأجر دابة ليركبها إلى كذا بقية فمركب واركب غير فاسل الناس
 لا يجب الأجر وأن عبطت ضمن قيمتها أن ركوها غير ليس بل أجل تحت العقد
 لأن الناس متفاوتون في الركوب فان ركب سبعة وأردف غيره كان عليه كل
 الأجر ولا ضمان عليه إذا سلت وأن عبطت من ركوها بعد ما بلغت المكان
 المشروط ضمن نصف القيمة وعليه جميع الأجر سواء كان الركب أحفاد
 أو اتقل وهذا إذا كانت تطبق مثلها فان كانت لا تطبق بعض تمام القيمة فاما
 إذا كانت تطبق مثلها ذكرناه بعض نصف القيمة وقال بعض الناس بعض
 قدر الزيادة قال شمس الأئمة الحلواني هذا إذا كان الركب كثيرا وصغيرا
 بنفسك على الدابة فان كان لا يسفك فهو كالحمل والرجل على الدابة
 شيئا آخر بعض قدر الزيادة إذا

ويورد الحمل لشرف الزيادة

يرجع أهل البصر أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في النقل وهذا إذا لم يركب من
 الحمل بل يكون ركوبه في موضع الحمل في موضع آخر إما إذا ركب في موضع الحمل

جميع قيمه الدابة لان ثقل الراكب مع ثقل الحمل مجتمعان في موضع واحد
 فيكون ادق على الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطيق الحمل مع الركوب اما
 اذا كانت لا تطيق ذلك بحيث تمام القيمة في الاحوال ولو استأجر دابة
 ليركبها فحمل عليها صغيرا فعثرت الدابة من حمله فهو ضامن لان
 الشيء الذي لا يستمسك نفسه على الدابة بمنزلة الحمل وقد ذكرنا من قبل
 ان من استأجر للركوب ليس له ان يحمل عليها ولو استأجر حمارا ليحمل عليه
 كذا حبل لا فردا على ما سمي وحمل الحمولة الى ذلك المكان فلما وضع الحمولة
 وجاء بالحمار سليما ضاع قبل ان يرد عليه صاحبه فانه ينظر الى مقدار ما
 راد من الحمولة فيضمن من قيمة الحمار بذلك المقدار لانه صار غاصبا
 من الحمار بذلك المقدار فلا يبرأ عن ضمان ما صار غاصبا منه الا بالرد
 وهذا اذا ذكر في اختلاف يفرره ان من استأجر حمارا من الكوفة الى القادسية
 فراه شيئا وجائا فحاور به القادسية ثم عاد به سليما الى الكوفة فعليه
 ضمان ما سمي من الاجر عند ايجته ربه واية يوسف رحمه الله لانه صار غاصبا
 فلا يبرأ عن الضمان الا بالرد وقد ذكرنا قبل هذا من الذي خيرة ايضا ان
 المستأجر اذا سأل ثم عاد الى الوفاق يجب تمام الاجر وقال ذكر في المنتقى استأجر
 غلاما شهرا عشرة في الحياطة فاستعمله في اللبن ليلينه بعشرة فقطب في
 ذلك ضمن وان لم يقطب في ذلك حرم رده الى الحياطة فلا ضمان قال ولا يشترط
 هذا بما اذا استأجر دابة الى مكان كذا فحاور ذلك المكان ثم عاد اليه اجاره
 استعفه وجوب الضمان فيها على المستأجر ذكر في الذخير اجاره استأجر
 قسيسا لثلاثة ايام الى الليل فلم يلبس في رصعته ثيابها حتى مضى اليوم

الأخرى من سرق أو ملك أو أمانة أو حيازة لربها إلى مكان
بأكثر من يومين في الموضع لا يجب الأجر وفيه لو سلك ولو سلك في اليوم
مبدأ اليوم فلا أجر عليها إلا الضياع حال بينهما وبين الانتفاع بالتوب
كما لو غصب غاصب وإن سرق التوب منها فلا ضمان عليها بخلاف الأجر
المشترك إذا سرق العين من يده بعض على ما إذا ان تحرق التوب من لغيرها
فلا ضمان عليها وإن حصل الهلاك بحجارة بد ما بخلاف الأخير المشترك
إذا ملك المال من حثابة يده حيث يضمن وإن استأجرت حثابة معلوما
وعا إلى الليل يبدل معلوم لتلبيته فحسبه أكثر من يوم وليلة حثابة
قالوا هذا إذا أحسبه بعد الطلب أو حسبه مستعمل فاما إذا أحسبه
لا يضمن فإصابة قبل الطلب وذلك لأن العين تقع أمانة في يده فلا يضمن
مضمون الاستعمال أو بالمنع بعد الطلب كالرذيمة بخلاف المستعمل الاستعمال
التوب المستعار بعد مضي المدة حيث يضمن لأن هناك وجد الطلب
حيث الحكم لأن من حكم الطلب وجوب الرد وقد وجب الرد عليه بغير
المدة أما إذا أجازة فلم يوجب الطلب لأن حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم
لا يوجب الاستعمال ولا المنع فلا يجب الضمان والحكم الناشئ عن الأمانة
للحفظ وبين الأمانة للاستعمال أثناء استعمال العين في موضع يملك
للاستعمال فيه فهو استعمال فإن أمسكه في موضع لا يملك فيه للاستعمال
فهو حفظ فعليه إذا استقرت بالحكم أو ضللت بالسواريق بالخيار
أو وضع الإمامة على المائق فهذا كله حفظ وليس بالاستعمال فإن المستعمل
غيره ذلك اليوم ضاقت بعد في مدة الإجازة لأن الناس يتداولونها

اللبس المحكي ذكر في الخبرين استأجر ثوبا ليلبسه يوما إلى الليل فهو جائز و
 ليس له أن يلبسه غيره فان لبسه غيره يضمن ان اصابه شيء وان لم يصبه
 شيء فلا اجر عليه فان وضعه في بيته حتى جاء الليل فعليه الاجرة لكنه
 من استيفاء المعتود عليه في الزمان الذي اضيف اليه العقد وفي فتاوى
 القاضى طهير الدين استأجر ثوبا ليلبسه وينسب الى موضع كذا فلبسه في
 بيته ولم يذبح قال الفقيه ابو بكر البليخي لا يجب الاجر لانه مخالف ضامن
 وقال الفقيه ابو الليث وعندى عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر
 متعلق باللبس لا بالدواب ففرق بين هذا وبين اجارة الدابة وهو ما اذا
 استأجر دابة ليركبها الى موضع كذا فركبها في المقصر ولم يذهب الى ذلك الموضع
 فانه مخالف ضامن ولا اجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب
 امر الحرة الاجارة لان الركوب يختلف باختلاف الاماكن باعتبار خشونة
 وجهها او اما اجارة الثوب فلا يشترط فيه بيان مكان اللبس انما يشترط
 بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون اضرب كذا ذكر في غناؤه
 وعلى ما اختاره الفقيه ابو الليث به لو استأجرت ثوبا ليلبسه وبسور فلان
 كس رودة ثوبى خزانه كسى ديك رقت بغيره الا يضمن ويجب الاجر وانما كانت
 واقعة القوي وقد ورد الاستثناء عن امراء استأجرت قميصا ليلبسه
 في المصر فخرج بها من المصر ومبرزان رقت هل تضمن قل ذكرنا في مسأله
 العارية من الخير انه اذا استعار دابة او ثوبا الى مصر حتى وقع الاستعارة
 في مصر ثم خرج بها عن مصر فان استعملها فهو ضامن وان لم يستعملها
 ففي الثوب لا يضمن وفي الدابة يضمن ذكر في المبسوط استأجر حمة ليلبسها

السكينة له ان يضع فيها مناعة لانه من جملة السكينة وله ان يرتبط فيها
بقواته فان لم يرد اذ كان فيها موضع معد ليربط الدواب فاما ان لم يكن
فليس له ذلك وله ان يعمل فيها ما بدا له من العمل ما لا يصح بالبيان
ولا يؤمنه نحو الرضوء وغسل الثياب اما اذا كانت عملا يصح بالبيان فهو
نحو الرحي والحداة والقضارة فليس له ذلك الا في رضى صاحبه بعض
مشايخنا رحمهم الله قالوا اراد بالرحي رحي الماء والتور لا رحي اليد
بعضهم قالوا يمنع عن الكل وبعضهم قالوا ان كان رحي اليد يصح بالبيان
بمع عتق فان كان لا يصح لا يمنع عنه وعليه التنوي واما كسر الخط فانه
فقد ذكر بعض مشايخنا رحمهم الله انه لا يمنع عن المتاد لانه من السكينة
بعضهم قالوا يمنع ويؤمر بالكسر خارج الدار لانه يؤثر في فساد البناء لا محالة
فلو انه افعد به ما قصر او حذر او عمل بنفسه ذلك فانهم شئ من
البلاء ضمن قيمة ذلك لانه اثر فعله وان لم يهدم شئ من البلاء من ذلك
العمل لا يجب الاخر قياسا ربي استحسن ما ولو استأجره اراد على ان يسكن
فيها ولم يسكن فيها ولكنه جعل فيها طعاما حيلة او شعيرا او غير ذلك
فلو اراد رب الدار بمنعه لما انه يخرّب الدار ليس له ذلك لا وضع عدل
الاشياء من جملة السكينة فلا يمنع من ذلك كما لا يمنع من السكينة ولو
استأجره اراد حفر فيها اثر الماء والوضوء فغضب فيها انسان يسطر
حفر غير اذن رب الدار بعض لانه متعدد في الحفر بغير اذنه والحفر في
في الرقعة وهو يملك التصرف في المفعة ولو استأجره جاورا من رجل و
جاورا من اخر فبعض احد هما الى الاخر من تنق ذلك فانه يضمن ما يسبب

في الحائط فارتدت من اسفل عمارتين وادار بطن المستاجر في الحائط فباب الدار
المستجرة فضربت انسانا فمات او هدمت حائط الايمان عليه لان
ربط الدابة على باب المنزل من مرفق الدار ولو ادخل صاحب الدار دابته
في الدار المستجرة وربطها على بابها فاطاعت انسانا فهو ضامن الا
اذا فعل ذلك باذن المستاجر ولو كانت الدار غارية والمسئلة بحالها
لا يضمن لان بعد الاعانة يبقى للمعير ولاية ربط الدابة فلا يكون مقعدا
في ذلك واذا انبى المستاجر تنورا او كان ثوبا في الدار المستجرة فاحترق بعض
شئ من الخيران او احترق بعض الدار لا ضمان عليه فعلى ذلك ياذن رب
الدار او غير اذنه لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته
الناتج الى نقصان بخلاف الخفية لانه تضرر في رقبه الدار وبخلاف البناء
الذي هو حيث يغير هيئته الناتج الى نقصان فان صنع المستاجر نصب التنور
شئ لا يصعب الناس من ترك الاحتياط في وضعه او اوقد نارا لا يوقد
شئ في التنور كان ضامنا منه الجملة في الذخيرة وفي فوايد صدر
الاسلام طاهر بن محمود مستاجر اسيا مستاجر اصابه ما ندى ناصر دمان
بعضه او اذ كانت اسيا رابره قل يجب الضمان على المستاجر والله اعلم الضمان
الاجير المستعير والخاص واجراهم اعلم ان الاجير الخاص غير ضامن
بما هلك في يده من غير ضيقه بالاجماع وكن لك ما هلك من عمله الماذون
شبهه الا ضمان عليه فيه بالاجماع لا ينقص شئ من اجرة والاجير المشترك
ضامن بالاحتياط في الاجماع وكذا ما هلك في يده لا يضمنه عند ما وقال
الاجير في يده من غير ضيقه والاجير في يده قياسي وشواه هلك بما

[illegible]

بأنه مخالف وقد خالف لأن الضرب غير داخل في الأجرة وإنما دخل تحتها الرية
والله محقق بل ون الضرب بالصياح والصفع لأن الغنم في العادة يساق
لأن ذلك فإذا ضرب بالشبهة كان ضامنا ولو هناك منه ما شئ في السبق والركب
لا يضمن لأن الجير الواحد لا يضمن ما لم يخالف وأنه لم يخالف لأن السبق
داخل تحت العقدة وهذا إذا كان الراعي جيرا وحده فإن كان مشتركا
فإنات من الأغنام لا يضمن عندهم جميعا لأن الملاك كان باعرا لا يمكن
التمييز عنه لأن الموت حثف عنه مما لا يمكن التمييز عنه وهذا إذا ثبت
الموت بتصادقهما أو بالبينة فأما إذا ادعى الراعي الموت وحده ربه لا غنما
عنده أبى حنيفة رحمه الله القول قول الراعي لأنه أمين كالمودع وعنده هما
القول قول رب الأغنام ثم الأجير المشترك إذا ساق المواشي فطبطب منها
شيء لا من سياقه بأن صعد الجبل أو مكانا مرتفعاً فتردى منه فطبطب
الأضلاع عنده حنيفة رحمه الله لأن الملاك ما كان من قبله وعنده هما
ضمن لأن الملاك حصل باعرا يمكن التمييز عنه بأن لا يأتي هذا المكان فان
أن هذا المكافئ عليه أن يحتفظ به عن الصعود على الجبل وكذلك لو أورد بها
وهو ليس فيها ففرق شيء منها الأضلاع عنده وعنده هما يضمن وكذلك لو
أكل منها سبع أو سرق فعلى هذا الخلاف ولو ساقها إلى الماء ليس فيه ففرقت
يضمن ولا خلاف بين علي وابن النضر رحمهم الله وكذلك لو ساقها فطبطب
منها شيء ليس بآفة إن استعمل عليها ففترت وانكسرت رجلها أو انفرت
ساقها فطبطب الضمان عنده علي ابن النضر رحمهم الله جلد الجمل من الذئب
كذلك الضمان ظاهر للمدين ولو أن البقر ساق البقرة فطبطب فقتل بعضها

أول ما قرأه الماء لتسرب توقعت في الماء يضمن القاران كان مشركا وكان
خاصا لا يضمن وفي أكبر الكيران الأخير الخاص إذا عطف في السير يضمن
هذه العوارض يضمن وذكر قاضي خان في أول ساق الترفضا تحت قتل
بعضا ووطى بعضها بعضا في سياقة أو اندقت عنها أو ساقها بالشيء يضمن
في الماء إن كان القار أجبر أحد الرجل لا يضمن وإن كان مشركا التزم
فهو ضامن وكذا لو كان الترفق شتى وهو أجبر أحد لم يكون ضامنا
لما تلف من سياقة لأنه ساق الدابة التي وطئت والساق يضمن لما تلف
وذكر في الذخيرة فلو حدثت هذه العوارض من سقاة إن كان الراعي
مشركا فهو ضامن على كل حال لأن هذا من جنابه من يده وإن كان حافضا
إن كانت الأغنام لواحد لا يضمن وإن كانت الأغنام ثنتين أو ثلاثة فيمن
ضامن وصورة الأخير الخاص في اثنين والثلاثة إن يستأجر رجلا
أو ثلاثة ولعلها شمر الراعي غنما لهم أو لها فقد فرق في الأخير الخاص
بينما إذا كانت الأغنام لواحد بينما إذا كانت اثنين أو ثلاثة يضمن
أحد أو ينظر تمامه في اجازات الذخيرة وفي أبواب ما يضمن الأخير من أحد
منه وإن كان الراعي أجبر في ما ذكرنا من الأغنام
منه ومنه ملكه بابا في سرقته الماء وحمله من السبع في سرقته
الغنم وما أشبه ذلك فقال رحمه الله الغنم إنما شرطت عليك إن تربيها
كذا وكذا وعين موضعها الخ غير هذا الموضع وقال الراعي لأبل شرطت عليك
عطائها في الموضع الذي حاربه أنا الغنم قال له الغنم للحام حتم يضمن

الرائي لأن الأذن يستفاد من جهة واليد تبين الرائي حتى لا يضمن عند
أبعينه وجه الله لأنه هو المدعي التي ثبتت ما ليس بثابت وكذا إذا كان الرائي
غير خاص واختلفا على نحو ما بيننا فالقول لرب الأعمام كلام ذكرنا وذكرنا
أجارات فتاوى صاحب المحيط الرائي إذا رعى في مكان لم يوجد له بالرعي
فعلت الغنم أو ما المشبهه صدر الراعي ضامنا لما عطلت ولا أجر له وإن سلمت
فيل عليه الأجر استخسا ناو كذا في الذخيرة وإذا خالف الراعي ورعا ما غير
الكان الذي أخره فسطبت ضمن الراعي ولا أجر له وإن سلمت بمجبة الأجر
استخسا ناو راعي البرمائك إذا تروى بومكة فوقع الوشق في عنقه فنجدها بماتت
ضمن لأن التوهيق لم يبدل خل تحت الأذن وإن فعل باذن صاحب السمكة
أو ضمن سواء كان أجيرا مشترا أو خاصا وإذا اشترط على الراعي ما تكلف بفعله
فموجاز ولا يفسد العقد لأنه يقتضيه ولو شرط على الراعي ضمان ماعنات
فسد العقد الراعي إذا خلط الغنم بعضها ببعض فإن كان يقدر على التمييز
لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الدواب أنها الفلان وإن كان خلطا لا يمكن
التمييز يكون ضامنا فتمتها والقول في مقدار الفصة قول الراعي وبشتر فصة
الأغنام يوم الخلط وإن دفع غنم رجل إلى غير صاحبها فاستهلكها
المدفوع إليه وافر الراعي ببلدك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع إليه
ولا يضمن قول الراعي على المدفوع إليه أن كل الراعي أقر وقت الدفع أنها كذا
إليه ولو ردته بشر من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة من ذلك ولا
ضمان عليه فيها قلت بالاجماع إن كان الراعي خاصا وإن كان مشتركا
فكرن له عند أبي حنيفة رد وعند غيره يضمن وإنما لا يضمن عند أبي حنيفة

وان ترك الحفظ فمادت لان الامير اما يمس بترك الحفظ اذا ترك تغيره اما
اذا تركه بعد زمانه لا يمس كالموضع الوديع الى اجبي حاله الحريق فانه لا يمس
وان ترك الحفظ لانه تركها بعد ركها صها وانما ترك الحفظ بعد ركها
يصح الساق وعد هما يمس لانه ترك الحفظ بعد ويمكن الاحتراز عنه قال
صاحب الدخيرة ورأيت في بعض النسخ الاصلان عليه فمادت اذا
الرجل من يبعته مردها او يبعته ليحمر صاحبها لك وكذا التفرقت قرا
ليقل وعلى اتساع الكل واسع العصور وترك العصور لا يمس ما ترك لانه ترك
حفظ العصور بعد و وعد هما يمس لانه ترك الحفظ بعد ويمكن الاحتراز
عنه هذه الجملة في الدخيرة وذكر في الملتقط راعى فقر مرتبته بعد فقر
لم يدركها وخاف على البقية الصياح لا يمسها وذكر في العدة بقا لامل
قرية ولهم مرعى و اصب بالاشجار لا يمكنه الطر الى كل بقرة فصاع بقرة
ولو مرت بقرة على قنطرة من حل رحلها في ثقبها فانكسر او دخل في ماء عميق
والبقار لا يعلم فلم يستفهم من اد المكة سوقه و الى خيرة اهل القري
حرت العادة بينهم ان البقار اذا دخل السرح في السكك ارسل كل بقرة
في سكة صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها فعقل الراعي كذا لك فصاع
بقرة او ساة قبل ان تصل الى صاحبها الاصلان عليه لان المعروف
كالمشروط كذا قال ابو نصر الدبوسي وقال بعضهم اذا لم تقدم لك
حلافا الاصلان عليه ولو سلم بقرة الى الفقار ليرهاها فقهاء الفقار ليسوا
علم انه رد البقرة و ادخلها في القرية و طلبها صاحبها فلم يجدها لم
بعد ايلم قد تنقذت في ثرا الجبانة قالوا ان كان العرق فماتت ايت السحاب

بأن بالقور الحفريه لم يكلفه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها فالقول
قول البقار اني قد جئت بالبقرة الى القرية مع يمينه ولا ضمان عليه اذا حلت
وان الى ان يختلف ضمن قيمتها قال وذكر في المتن ان البقار اذا شرط مع صاحبه
البقور اني اذا دخلت البقور القرية الى موضع كذا فانا بريء عنها فالشرط
جائز وهو بريء وان بعث ببقرة رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل
بالشرط الذي كان بين الرائي وبين اهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه
وان كان قد سمع الشرط فالشرط جائز عليه استحسانا قال وذكر في النوازل
المرأة بعثت بقرا الى البقار ثم جاء الرسول وقال البقر واخذ منه وهلك
بذلك فان قامت لها بيعة فلها ان يرجع على البقار لانه ظهر ان البقار دفع
الى غير ما بيعت الاذن ثم لا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انه لما
ذلك دفع اليه وان لم يكن له علم بذلك يرجع لانه مشرور هكذا ذكر
في النجمل في الذخيرة وفي فوايد صاحب المحيط رجل بعث بقرة الى البقار
على يد رجل يجهل فجاء الى البقار بهذه البقرة وقال ان فلانا بعث اليك بهذه
البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا قبلها فذهب بها فهلكت فالبقار ضا
لانه اذا جاء بها الى البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار امينا وليس
الودع ان يودع في غضب الذخيرة الراعي اذا وجد في يده كه بقرة لغيره
منه ما يقدر ما يخرج من يده كه لا يضمن وان ساقها بعد ذلك يضمن
وفي الذخيرة اهل حمير يبرعون دوابهم بالنوبة فلست منها بقرة
نوبة احد هم قال ابراهيم بن يوسف ره هو ضامن في قول من يضمن الاجير
لمشرك وقال الفقيه ابو الليث ره وعندي انه لا يضمن في قول من يضمن

لأن كل واحد منهم معين رغبة لا أخيراً لأنه لو حصل الخير كان ذلك
مباداً له منفعة منفعة من حيث هو ذلك لا مجرد فكان معنى الأخير والآخر
لا يضمن ولو كان ثوبه أحد هم فلم يدع ذلك لكن استأجر رجلاً يحفظها فاجتمع
الباقية للفاخرة ثم رجع إلى أكله يعني الأخير عاد من حيث يفرقه منها استأجر
ضاعت بعد ما رجع الأخير عن الأكل فلا ضمان على أحد وإن ضاعت قبل
ذلك ضمن الأخير دون صاحب الثوب لأن له أن يحفظها بأجرائه لكن
هذا إذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما إذا شرط عليه الحفظ بنفسه يصير
بالدفع إلى الغير فالواريث يضمن الأخير في مثل هذه المسئلة إذا لم يترك مع الدواب
أحد من أهله أما إذا ترك مع الدواب حافظاً من أهله فلا ضمان عليه وإن
أيضاً ما ذكره في الذخيرة وذكر الغدوري في الصغرى إذا شرط على العامل أن يحفظ
بنفسه فليس له أن يستعمل غيره وإن أطلق له العمل فله أن يستأجر من يحفظ
وهكذا ذكر في اجازات الذخيرة وقال صاحب الذخيرة فعلى ما ذكره القدر
إذا كان الآخر أخيراً إلا أنه لا يضمن الأول بالدفع إليه إذا لم يشترط على الأول
العمل بنفسه أما إذا شرط عليه العمل بنفسه يضمن بالدفع إلى غيره
كان الآخر أخيراً الأول وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبعث بالأغنام على
يدى غلامه أو أخيه أو ولد الكبير الذي في عياله لأن المراد من الحفظ
الحفظ ببلد من عياله فكان له الرصيد من في عياله كالودع فإن ملك في
يده في حالة الرد فإن كان الراعي مشتركاً فلا ضمان عليه عند البيع
على كل حال وعند هذا ان ملك يأمركم يمكن التفرقة عند ضمن كالأوردية
وملك في يد مع حالة الرد وإن كان الراعي أخيراً خاص فلا ضمان عليه على كمال

حال كالأمر بنفسه ومالك في يده في حال الرد وشرط أن يكون الراد كبيراً
 بقدر على الحفظ لأنه متى كان صغيراً لا يقدر على الحفظ يكون هذا
 نصيباً منه والأجير يضمن بالنضيج عند هم جميعاً وشرط أن يكون في عياله
 لأنه متى لم يكن في عياله كان الرد بيده وبيد الأجنبي سواء وليس له الرد
 بيد أجنبي فكان أبداً من ليس في عياله وذكر الشيخ الإمام أحمد الطواويسى
 أن الأجير المشترك أن يرديده من ليس في عياله وليس للمخاص ذلك
 وإنما كرهه لأنه سؤى بينهما وقال ليس لهما ذلك قلت وفي كرههما
 والتخريف فقال إذا لم يكن الأجير والوكيل في عياله فإن بعثه بيده قال الإمام
 الطواويسى أن كان البقار أجيراً مشتركاً يضمن وإن كان خاصاً لا يضمن وإنما
 هو فيه قال يضمن الخاص والمشارك وفي نوادر صاحب المحيط البقار إذا ترك
 البقرة على يد أجنبي ليحفظها هل يكون ضامناً قال إن تركها مدة يسيرة
 مثل أن يبول أو ياكل أو يتوضأ أو نحو ذلك لا يضمن لأن هذا القدر عفو
 وفي فتاوى الديارى باده بان باده والله أعلم است بدست كسى وكراك
 كوساله خورداست ضامن بود يانه قال في جواب ست عبالان خوليش
 مانده باشد والأقضيض وفي نوادر جدى رحمه الله باده بان باده راضع
 مانده وخانه رفت وزن را فرستادن نكاح داشت تاشبانكاه كاوى غايب
 است وسمى دانند كه بچه وقت غائب شده است هل يضمن اجاب نعم يضمن
 البقار والرأى اذا نام حتى ضاع بعضها ان نام مضطجماً كان ضامناً وان نام
 حالسا ان غاب البقر عن بصره كان ضامناً والأفلاكن اذكر في فتاوى قاضى
 خان ويمكن اذكر في الذخيرة وقال قد ذكرنا في الواجبة الفرق بين النوم

محيطة بالذوق واللباس وغيره من هذه الأشياء التي هي في الوجود
فيه عليه على كل حال فلهذا كانت تلك في متاوي خات البقار اذا ترك البقار
في الجبال وغاب عنها وقت البقار في الزرع رجل فاضل الموضع لا يضمن
البقار الا ان يكون البقار رسل البقار في الزرع اذا خرج البقار من الزرع
وهو يلزم مع ما حيز وقت البقار في الزرع او تلف مال انسان في
في سببها فيضمن البقار وفي متاوي النفس ارجلة يمد يده وكان يركب
درآمد راعي در آمد تايرور كند بر خرماسكت ضمن الراعي
سابقه وليس للراعي والبقر ان يراه الفحول على الامان وان فعل كانت
ضامنا لما عطلت من ذلك ولو ترا الفحول الذي يباع في بعض البقار
انرايه اياه لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله كذا ذكر في الفقار وفي الذئب
اذا خاف الراعي على شاة منها الملاك قد يجرها فيه فهو ضامن قيمتها
ذبحها لان الذبيح ليس من عمل الراعي في شئ فلا يلزم حل تحت العتق والى
مشايخ بلخ رحمهم الله هذا اذا كان يرعى حياتها بان كان مشكلا في حال
حياتها وموتها اما اذا يسق بموتها فلا ضمان عليه لان الامن بالرعي امر
بالحفظ والحفظ الممكن حال النقص بالموت الذبيح فيصير مأمورا بالذبيح في
معه الحالة وذكر صدر التمهيد في واقعة فلان من ذبح شاة انسان يركب
حياتها يضمن والبقر والرعي لا يضمنان في مثل هذا وقرن بين الاجنح
والراعي والبقر والعقبة ابو الليث به سوى بينهم وقال لا يضمن الاجنح
كما لا يضمن الراعي والبقر لوجود الاذن بالذبيح دلالة في حق الكل في هذه
الحالة وهو الصحيح وان لك الحواب في البعير لان الذبيح في متاعه في الذبيح

لا يصلح التمسك بالجملة ولا يلزم وكذا لك في الفعل لأن الذم لا يصلح التمسك
وبها في الأمرين أيضا لا يلزم عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الصحيح من مذهبه
أن الذم المرفوع مكره كراهة تخريم كذا ذكره في الجملة في الذخيرة وقد
ذكرنا هذه المسئلة بأجوبة هذه أوائل هذا الفصل وأشرط على الراعي
أن يدل على ما يجب عليه الملاك من الغنم فصار بنفسه كذلك فلم يذبحه
الراعي بل ضمن بتدبيره أن لا يضمن لأن في هذا الشرط الضمان فيما إذا
ماتت جنته انفسه وشركا ضمان عليه بالإتفاق واشترط الضمان على الأمين
بالحال كذا قاله الأستاذ وشيخ رحمه الله قلت وعندى أنه يصح على الشرط
لأنه إن الذم في هذه الحالة من جملة المحفظ وأنه مقدر في الراعي فصار كأنه
شرط عليه غاية ما في وسعه من المحفظ فيجوز وإذا لم يدل على ذلك فقد قصر في
الحفظ المشروط عليه المقدر وفقطض وخروج عن هذا جواب ما ذكرناه أنه
اشتراط الضمان على الأمين والله أعلم وفي رواية صاحب المحيط اختلاف الراعي
مع المالك فقال الراعي ذبحته ما رعى ميتة وقال المالك ذبحته ما رعى حية قالوا
قول الراعي كذا ذكره صيد النوازل أما الأصح إذا قال ذبحت شاة رعى
ميتة هل يكون مثل الراعي قال يمتنع أن يكون مثله حتى يكون القول قوله
مع اليمين ويمكن أن لا يكون بعض الفقهاء لأن ضمانه شكاً بخلاف ما إذا قال
ذبحت شاة كذا أو ذبحت شاة كذا حيث يكون القول قول المالك
لأنه أقر بسبب الضمان وهو الذم بخلاف ما نحن فيه لأنه أقر بل يمتنع
ولو قال الراعي ذبحتها لا يجرى فيه وقال صاحبها ما يجرى فيه فالحال قول
الشاة ويقتصر على الراعي لأنه أقر بسبب الضمان فكذا إذا قال صاحب المحفظ ولو

شرط من التيم على الراعي ان ياتي بصفة ما ملك من التيم لم يصح هذا الشرط
 ويكون القول قول الراعي في الضال وان لم يات بالصفة في تناوئ فاضر ان
 ضمان الحارس رجل اسنوجر لمختلف خان فسرق من الخان شيء لا ضمان عليه
 لانه يحفظ الابواب اما الاموال فهي في يد ارباب هذه البيوت وروى عن اخيه
 محمد القاضي في حارس يجرس الخوانيت في السوق فتقبب حاوت رصيفه
 انه ضامن لانه في معنى الاجير المشترك لان لكل واحد حائرة على حدة فله
 منزلة من يرعى غنم الكل انسان شاء ونحو ذلك وقال القضا ابو بكر الحارثي
 اجير خاص الامري انه لو اراد ان يشغل نفسه في صنع اخر لم يكن له ذلك
 فلا يضمن الحارس اذا تقبب الحائز لان الاموال في بيوت هذه البيوت في بيوت
 ملاكها وهو الصحيح عليه الذنوى فكذلك الذخيرة وفي التناوي وفي رواية
 صاحب الصيوطيم بان اجير مشترك حتى لم يصح شيء من التيم من عند
 هذا اذا ضاع من خارج الحجر فان ضاع من داخل الحجر بان تقبب اللص
 لا يضمن وقال بعضهم يضمن والاول اصح وكذا حارس السوق عليه
 الخانات واختيار الفقيه لا يضمنه يضمن ما كان خارج السوق ولا
 يضمن ما كان داخل السوق وذكر في التجر يد الدلال والتحاس اجير مشترك
 وكذلك تيم بان حتى لم يصح شيء من يد هؤلاء من غير ضمان لاضمان عليهم
 ابي حنيفة رحمه الله وقد مر من قبل في ضمان الاجير المشترك ضمان الحارثي
 وذكر في الاصل ولو استأجرها لا يحمل له دخل ففقر وانكسر او سقط من
 راسه فانكسر يضمن لانه تولد من عمله وهو العشار والزرق وهذا انكسر
 بسط الطريق انما الاستط من راسه وارلق رجله بعد ما انتهى الى المكان

المشرك ولم ينكسر الدق فله الأجر ولا ضمان عليه هكذا أحكى عن القاضي الإمام
 صاحب المسائل البزازي رده لأنه حين انتهى المكان المشروط لم يبق الحمل مضمونا عليه
 لأنه وجب له جميع الأجر فقد صار الحمل مسلما إلى صاحب الحمل متى ما يستحق
 الخمس به والمتردد من عمل غيره مضمون لا يكون مضمونا وهذا بخلاف القصار
 إذا قصر الثوب وذلك عند لا يضمن الثوب ولا يكون له الأجر لأن عمل القصار
 إنما يقع لصاحب الثوب إذا سلم الثوب إليه ولم يجز ولا كذا لك الحمل إذا هلك
 الدق فإنه يولد بعمل الحمل لأن الحمل وقع مسلما للصاحب الدق ولهذا لا ضمان
 له ما الأجر ولو انكسر في وسط الطريق من غير عمله بأن أصابه حجر من مكان
 وقع عليه حائط أو كسر ويحل وهو على رأسه فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة
 رحمه الله وعندهما يضمن إذا هلك بآخر يمكن الاحتراز عنه ذكرنا تأسيس
 الطائفة في الفقه في المسائل المختلفة بيننا وبين زفر رحمه الله إذا استاجر
 رجلا ليحمل له طعاما إلى مكان مستحق بل رهم فحمله إليه ثم رده إلى ذلك
 المكان الذي حمل منه يستقط الأجر عندنا خلافا للزفر وبصيرنا أصبا لأنه
 وبما قام مقام من المستاجر في الكفر بالطعام الحكم مسلما إلى رب الطعام إذا انتهى إلى ذلك
 المكان فأذاره عليه صار غاصبا في الوكيله اليستحققة ثم أحله منه وقص
 ذكره الذخيرة لو حمل متاعا على حال وصاحب المتاع يمشي معه فعثر الجمال
 ونقط المتاع وفسد فهو ضامن لأنه من مناية يله وكل إذا كره التفتي ولو
 استاجر رجلا ليحمل له زقائن من ضمن فحمله صاحبها والجمال ليضعاه على رأس
 الجمال فوقع وقصر الزق لا يضمن الجمال لأنه لم يعلم البية السمن فان السمن
 يلد صاحبه يلد ولا ضمان على الجمال بل وفي التمساهم كل ما روى عن أبي

يوسف وعكس اروي ابن سماعه في نوازله عن محمد رحمه الله وذكر في
نوازله ابن سماعه ولو جلد ثم وضعه في بعض الطريق ثم انزل في سماعه
يرب الزرق في معاء ليصفاته فوقع وتخرق في الحال صامن لانه يصاب في سماعه
حين جلد ولم يبرء بعلمه لانه لم يسل الى صاحبه فان جلد ونايت صا
ثم انزل في الحال مع صاحب الزرق من راس الحال فوقع من ايديهما فالحال في الحال
عند يوسف وهو قول محمد بن اذ لا يرجع محمد وقال لا يضمن لان الزرق
وصل الى يد صاحبه قال القتيبة ابو الليث الفياض ان يضمن الحال لانه
لان الزرق رفع عن فعله يد وكثير من مشايخنا رحمهم الله افتوا به في الزرق
اذا سرق المتاع من راس الحال ووجب المتاع معه لا يضمن لان يد صاحبه
المتاع فاقم على المتاع بيد وقيام يد يمنع وقوع التسليم الى غيره كذا
روى عن ابي يوسف رحمه الله وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن ان يسل
ايحيى في سماعه الا قال لهما قال محمد رحمه الله في الاصل اذا انقطع جلد الحال
الحال ضمن الحال بالاقبال كما في سماعه لا يضمن لانه قد كان من المتاع
الحال وكان التلف حاصل من جناية يد ولو انشئت الحنيفة بنفسها
خرج ما فيها قال القتيبة ابي بكر ضمن الحال كما اذا انقطع جلد حال
ابي الليث في قياس قوله ايحيى انه لا يضمن ولا يضمن هذا انقطاع الحال
لكن ثمه الفرق كان من قبل الحال حيث سئل الحال عميل واه وهذا التمسك
جله من قبل رتب الحنيفة حيث جلد ما له في حقيقته لا يضمنك ما فيها
وعليه الفتوى وفيه قاضي ابو الليث في الحال اذا نزل في معارة وفي حاله الانتقال
لم ينتقل حتى يسلم المتاع بمرقة او مظهر فهو ماسن وتار يله اذا كان

السيرة والطريق السالكة حيث يشك يكون مضطربا وذكر في الواضحات استأجر
 محال لا يحل له طعاما في طريق كذا فاحذر في طريق آخر يسلكه الناس فملك
 المتاع فلا ضمان عليه وهكذا في الجامع الصغير قالوا وهذا إذا كان الطريق
 مستويا وبين لأنه حيث لا يصح التعيين لعدم الفائدة فاما إذا كان بينهما
 تفاوت ظاهر من حيث الطول والقصر والسهولة والصعوبة ضمن الأجير
 في مورد رواية هشام بن محمد رحمه الله غير أنه أطلق في الكتاب لأن الطريقين إذا
 سلكهما الناس قلما يقع التفاوت بينهما لاحتقار الحمل في البحر ضمن وإن كان
 مما استلزم الناس فيه لما كان بينهما تفاوت فاحتش ولو بلغ ضلله
 الأجير في البحر وغيره قال الناطق رحمه الله وكذا الجواب عن ذي البضاعة بأن باذن
 صاحبه في جملها في البحر وقد حوت المسئلة في مسائل ضمان المستأجر هذا
 الجملة في اجارات الذخير ضمان المكارى ذكر في الذخيرة وفي شروط ظهير
 الدين المروغيني أنه لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكارى فسقط الحمل
 وقسمت للشارع صاحب المتاع ركب على الدابة لا يضمن الأجير لأنه لم يحمل
 بينه وبين المتاع فكذلك في الحمل فلو ما اذا عثرت الدابة
 المستأجرة وسقط المتاع فملك وصاحب المتاع يسير معه خلف الدابة
 فان الأجير يضمن لأن السلاكة حصل من جناية يده وحمل العمل مسلما إليه لا ^{سليم}
 المتاع إليه وسيره معه بخلاف الدابة ليس باسترداد لما دفع إليه الأجير
 أنه سهر السيرة غير ممكن من الدابة فكيف يتمكن جماعها رאו كان على الدابة
 مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحمل ما فعتربت الدابة فوق تعاقبات
 المملوك وعند الحمل يضمن الحمل ولا يضمن المملوك لأنه لا يضمن إلا ما حمل

فإن المانع إنما يضمن المانع إذا كان المانع إنما لا يصلح للحيث كان
يصلح لحفظ المانع لا يضمن الأخير المانع لأنه في يد الصيد ويد الصيد وبذلك
فكان بمنزلة ما لو كان في الدابة وكل المولى وقد نص على هذا في مسئلة
السفينة ولو كان رب المانع والمكاري راكبين على الدابة المستأجرة
أو سابقين أو فائدين فعمرت الدابة وملك المانع الذي عليه لأصنام
على المكاري كما لو شق المانع من رأس الحال ورب المانع فله أصنام
عليه لأن يد صاحب المانع قائم على المانع وضام يد منع وقوع التسليم المانع
وكذلك القطار إذا كان عليه حمله ورب الحموله على بعض فلا ضمان على
الحال لأن يد صاحب المانع ناشئة على جميع ذلك ولا يتأذى إلى اللثام المستأجر
مكاري يحمل له عصير على دابة الموضع معلوم فلما أراد يصعد على الدابة
أخذ أحد البدلين من جانب ورعى بالعدا الأخر من الجانب الآخر فاشتعل
العدل من رصيه وخرج العصير فالكاري ضامن المعصرونه فمان الزمان
لأن المال كان يصنعه وفي فتاوى المعصرونه إذا دفع حلالا إلى مكاري لم يملك
موضع كذا وشرط عليه أن يسير ليل أو ضاحية الحمل معه ليسير ليل
فضاعف الدابة مع الحمل أن كان المكاري ضيع بترك الحفظ ضمن بالأخلاق
وإن كان ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند الحيفة رجعه الله خلافا
لها ويصح أن لا يضمن إذا كان رب الدابة يسير معه بالأخلاق بل لا يلزم
قيله قال الأستاذ وشي قلت لا أدري ما الذي سبق دليلا على عدم
الضمان ولكن المذكور من أول هذا الجرس في الدخيرة وشرط الدخيرة أن لا يضمن
في وجوب الضمان فلهذا بالإجماع وفي فتاوى إلى اللثام مكاري حمل كراشي

الشاهد يستقله المصروع الكرايبس وذهب بالجمار قال ان كان
 كان التخلص منهم بالجمار والكرايبس وكان يعلم انه لو حمله اخذ المصروع
 الجار والكرايبس فلا ضمان عليه لانه لم يترك المحفظ مع القدوة عليه و
 من تركه المحطة من الذخيرة ضمان النساج ذكر في القماري نساج كان
 يسكن مع صهره ثم اكثري دارا وانتقل متاعه وانتقل اليها وترك الفزل
 في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينتقل الفزل من المكان الذي كان فيه
 الى بيته اخر من دار صهره ولا او دعه صهره لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله
 لان الفزل ما بقي في ذلك المكان الذي كان فيه كان ساكنا ببقاء الفزل
 في ذلك المكان لما عرف من اصله ان سكناه في الدار باق ما بقى له فيها شيء
 يعني عما يضمن عليه كل حال وفي فتاوى الفصل اذا دفع الى النساج غزلا
 ليسجد كمراسا ودفع النساج الى اخري شبيهه فسرق من بيت الآخر اذا
 كان الآخر اجبر الاول فلا ضمان عليه ولعل منهما وان لم يكن اجبر الاول كان
 حيا يضمن بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند ابي حنيفة ره وعندهما يضمن
 وهو نظير المودع اذا دفع الودعة الى الاجنبي بغير اذن مالكه عندهما صاحب
 الودعة يضمن ايها شاء وعند ابي حنيفة ره يضمن الاول وليس له ان
 يضمن الثاني وقد مرجس هذا في مسائل الراعي صاحب الذخيرة وعلى قياس
 ما ذكره القدر وري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل
 غيره انما لا يضمن اذا كان الاجبر الاول فيما اذا اطلق له العمل اما اذا شرط عليه
 العمل بنفسه يضمن بالن دفع الى الآخر وان كان الآخر اجبره وباقى من بعد
 من حسن من ان شاء الله تعالى وفيه ما يريد صدر الاسلام طاهر من محمود

[illegible]

الى الصباغ ليس بعد التحلل الى تلك الغزلة وحلف على ذلك ثم اقره ما رواه الحسن بن
المراسي ان كان مثل قبل الجود فله الاجر واذا عمل بعد الجود فالثوب للصباغ
وهو خاص من المالك غير لامر له بالجرود صار عاصبا للغزل ومن نصب
غيره لا يصح به بطلان من المالك وبعض مثل ذلك الغزل لان الغزل من ذوات
الامثال ولا اجر له لانه عمل لنفسه هكذا ذكره مفتريات الفصل الخامس
والعشرين من التي خيرة واما شيء من جنس هذا في ضمان القصار والصباغ اذا
قال صاحب الثوب للصباغ انصب بالثوب الى منزلك حتى اذا رجعتا من الجبة
سبيت الى منزلي ولو فر عليك اجرك فاطلس الثوب من يد المالك في الرجعة
قال الفقيه ابو بكر السبكي انه ان كان المالك دفع الثوب الى صاحب او مكنه
من الاخذ ثم دفعه صاحب الى الخياط ليوفر له الاجر يكون الثوب وصفا اذا
قال المالك يا ابر وان كان صاحب الثوب دفع الثوب اليه على وجه
الودعيه لا يضمن الخياط فيه اجره على صاحب الثوب على حاله ولو دفعه
الخياط الى الاجر قبل الدفع اختلف العلماء فيه فان اصاب على شيء كان
حسنا كما ذكره فتاوى قاضي خان رحمه الله وقد كتبت في آخر فصل العشرين
الفاصل في مسائل ما يكون مضمونا بالقصر والتمسك وما لا يكون ان الخياط
والقصار والصباغ وكل صانع لعمله اقر في العين احتباس ما استوجبه واعلى
العمل فيه حتى ياخذوا الاجرة ولو ملك في يده بعد المجلس لا يضمن عنده
انقصه له ولا اجر له لملكه المفقود عليه قبل التسليم وذكره في الخبرين
واماله الى المستحق ما لم يعمل ثوبا للرجل فعلق الاجرة ليأخذ. واما الخياط
ان يدفع حتى ياخذ الاجر فيخرج من يد صاحب الاحتباس على الخياط ان

تحقيق من قبل فما على الخائف نصف الضمان إذا خالف الخائف في التسليم
بأن امره أن يفسخ له ثوباً سبعاً في أربع أو ستاً في أربع أو امرأة أن يفسخه وقيلاً
نفسه صبيهاً أو على العكس في الفضول كلها صاحب العمل بالخيار أو التمسك
قراءة التوب على الساج وصحة عمل من له وإن شاء أخذ التوب وأعطاه
الأجر المسمى لايزاد في الزيادة وينقص في النقصان لأنه متبرع في الزيادة وفي
النقصان ينقص العمل هكذا ذكره مسأوى قاضي خان رحمه الله وذكره الشيخ خرو
منه المسئلة هكذا تم قال استلج الساج رحمهم الله أنه يعطيه المسمى أو
أجر المتل قال بعضهم بأن يعطيه أجر المتل على كل حال لا يجوز على المسمى بذلك
بعضهم يعطيه ما سعى إذا أحله التوب ورعى بالعيب وإن أخذ التوب
ليرض بالعيب يعطيه أجر المتل لا يتجاوز به ما سعى وإلى هذا ذهب آخرون
الأغنى ومحمد بن سلة رحمهم الله بأسند كراس يفت ودورخانه
وبما لك رد مكره وورد رد هل يضمن الخائبات وقد ذكرنا قبل جملته
أجراً الخاص والمشارك أن الرد ومؤدية الرد على الأخير المشيئة في كل وقت
والنسلح وصحوة وفيه اختلاف فعلى قول من يكون مؤدية الرد على الأخير
المشارك يضمن إذا تمكن من الرد ولم يردده وعلى قول من لا يكون مؤدية الرد
عليه لا يضمن وقد ذكرنا في فتاوى الذي يتارى ما سعى كراس يفت ويضمن
كأن كراس يفتون كرده ام بياناً بهرى وي كفت يفتريك تو باشين فردى
وغيرم شيب دزد برد باقتله تاوان دارا ساند ملل يقال لا بد لما قال
أن يفتش بهر بود وماره بويل ما قلنا انه اذا لم يغفل بتزدريك تو باشين
في المشيئة ما تم العمل يضمن إذا تمكن من الرد ولم يردده قلت ولم يضمن

دهانين المستطين قبض الاجرة وينبغي ان لا يقص على القولين المستطين
 الاول اذا لم يقص الاجرة لان له الحبس بالاجرة فلم يجب عليه الرجوع والله اعلم
 مردى تارود وورد قريبا فند. داد تاكي باسن باقل بافند. بعضه زين ريسمان
 قريبا فند. ريسمان بنيد. در آورد وشيخ الثوب وعلم صاحب الثوب باصنع
 الحائك كيف الحكم منه قال الاستر وشيخه اجاب والدي تضمنه الله بحر حبه
 ان الثوب لا ياتيك وتاوند ريسمان قريبا فند. مثل ريسمان طلب كند
 لان الحائك صا. با صاحب خلط غزل به غزل الاخر خلط لا يمكن معه
 القير او كان يمكن لكن بكيفية مشقة فيضمن غزل الرجل ويكون الثوب له
 ريسمان به بافند. داد وشيخه كركد در روز را بافند ونيافت وهاك
 الثوب بعد به يضمن عليه اختاره شمس الاسلام الا ورجدي ره وكذا لك
 القصار على ما في انشاء والده فقا ضمان الخياط رجل قال الخياط انظر الى
 هذا الثوب فان كساني قمصا فاقطعه بدمي وخيله قال الخياط نعم وقطعه
 قال رجل ما قطع انه لا يكيف ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن له
 بقطعه شرط الذواية ولو قال الخياط وانظر يكفيني قمصا فقال الخياط
 نعم يكفيني فقال صاحب الثوب اقطعه فقطحه فاذا اشرك لا يكفد لا يضمن
 الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب
 اقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفد الله على الله
 انشهر ط كذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى قاضي خان ره ذكر صاحب الخط
 في نصب فتاواه رجل دفع الخياط كرايا الخياط له قمصا فخط له قمصا
 راو عيستم صاحب الثوب بالشهاد وليس له ان يضمنه لانه

١٠٣٣
الليس يكون رضى بالاقصاد قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل
وذكره الدخيرة واحاله الى الخاتمة الصغرى مع الى حياط قويا او ان يحيط
ليصا من رهم يحاطه قناء واذن بالحيات فصاحب الموب بالحياتى تشابه
قيمة ثوبه وترك القناء عليه وان شاء احد العباى واعطاه احرى من
به المسمى وذكره الاصل وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاحياء لصاحب
التوب والحياتى صاحب قيمة الموب وروى قاضى حان دفع ثوب الى حياط
ليصط له قيمه يحاطه قناء واطاى واحد الذى يقال له بالعارى سله من
خير المالك ان شاء ترك الموب عليه رضى قيمة ثوبه وان شاء احرى من
واعطاه احرى من ثوبه ثم اورد المسمى فابا احمد ان يحيطه قيمه يحاطه
سراويل وهو الاول سواء وقيل ههنا لا يجب الا حراة احد التوبين
الدخيرة ولو دفع الى حياط كراسا يحاطه قيمه رقت منه قطعة تسرق
صنها وكذا يورد في ثوبا الى اسكان افضل منه شئ يسرق منه يفسد
لانه انبى له غلاما الى الصبر فغير اذنه لان المالك انما سلم اليه المظفر
لا غير فاد انقطع تحت يده والزيادة طال وذكر الحاكم في المسئلة ان
الى حياط قويا قال انقطع حيز يصيب التقدم وال
وعرضه كذا يحاط به بالقياس الى ان كان قد راضع ومحمود وليس الشئ
اكسره بل ان يرضى صمان القصار ذكره العفية ابو الليث في بيان
قصار وضع التوب على الخشب في الحماوت وايضا ابن ابي ليصط
وعاب القصار ولحل ابن ابي الحماوت الاسفل فطر الدار
ان كان الحماوت الاسفل بمجال لو دخله انسان لا يفت عن يمينه

كان فيه الثوب لا يجب الضمان وان كان الخانوت الاسفل بجبال لو دخل انسان
يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي اقلعه
القصار مثله الى القصار ابره او امه او صبيه او لم يكن له احد من هؤلاء ولكن
القصار صممه الى نفسه فالضمان على الصبي لانه ضيع بترك الحفظ الواجب
عليه ولا ضمان على القصار لان له ان يحفظ الثوب بيد ذلك الصبي ولا يضمن
القصار بترك الشاغل قال قاضي خان في فتاواه وهذا الجواب انما يستقيم
اذا كان الصبي ماذونا لان الصبي الماذون يؤخذ بضمان قضيع الوديعة
اما اذا كان مجورا فانه لا يؤخذ باستهلاك الوديعة وتضييعها كما لو دخل
بشار فاعلى الوديعة او راي انسانا ياخذ الوديعة ويقدر على منعه فلم يمنعه
ولا يضمن اذا كان مجورا فاذا كان هذا الصبي ماذونا كان الضمان عليه ولا
لا وان لم يكن الصبي مضمنا اليه من جهة ماذكرنا لم يكن فعيل القصار
كما تامل له ولا اجيرا الا ان القصار اخذ بيده واقعه حافظا للخانوت
الضمان على القصار لانه لما استخلف من ليس في عياله يصير مستهلكا و
ان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي مضمنا
اليه فلا ضمان على واحد منهما اما القصار فلا لانه حفظ بيد من في عياله
واما الصبي فلا لانه لم يترك الحفظ لما كان الموضع الذي دخل فيه بحيث يرى
الثوب ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري براهين رichte يكاد زاده
ونكفت كبراهين است كاذر براهين راجح تمام براهين سوخت وكاذر
ما است كبراهين است بضمن القصار لانه هلك بفعل ذراجه هل ليس
من رفته ذكر صاحب الحيط في فتاواه المنقرقة في الاحاديث رفع ثوبه الى

القصار يقصر، وقد شبهه الآخر بالشئ الذي لا يشترط على الأول أن يقصر
 بنفسه يضمن بالدفع إلى غيره، وإن لم يشترط أن يقصر بنفسه، يضمن بالدفع
 إلى غيره، وعلى هذا إيقاس جنس هذه المسائل قال وهذا الشيء مشروط
 قال وذكره شرح القدرى من استأجر أخيرا على عمل فله أن يعمل بنفسه
 وأجرا، إلا إذا شرط العمل بنفسه نصار سلم ثياب الثياب إلى أخيه
 ليشتمها في التصره ويحفظها فنام الأخ لم يرجع بالثياب وقد ضاع منها
 خسر، وقيل كيف ضاعت ومتى ضاعت قال الفقيه أبو حنيفة إذا
 لم يعلم أنه ضاع في حال نومه فالضمان على القصار دون الأخير، وإلا علم أنه
 ضاع حال نوم الأخير فالأخير ضامن بتركه الحفظ الواجب عليه أن يشترط
 الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال الفقيه أبو الليث رأينا ما قاله
 أن يضمن القصار لأنه كالباحل في مسألة الأخير المشرك يقول
 إلى يوسف ومحمد رحمهما الله أما عند أبي حنيفة رحمه الله لأصحابنا والذين
 لأن الملائكة لم يكن يعلمه وبه يأخذ وعليه القوي نصار أن يشترط أن الثياب
 من الناس فترك أحدها العيل ورفع الثياب إلى الآخر وذهب القصار
 لأحدهما الثاني ولا الأول بالدفع إلى الثاني وإن كان الأول مودعا والآخر
 يضمن بالدفع إلى غيره، وإذا ضاع لأحدهما كانا شركيين وكان أحدهما
 صاحبه فوايد صدر الإسلام طاهر بن محمد وقصار ومن توفي نصار
 مديته عند الإنسان ثم أفتكه وقد أصاب الثوب نجاسة عند المخرج
 بشرائه صاحب الثوب كلف القصار تطهير الثوب وإزالة النجاسة
 فاستخرج القصار عن ذلك بالمستأجر ثوب الثوب عند القصار فمات

١٠٣٤
قالوا ان كانت النجاسة لا ينقص قيمة الثوب لاشي على القصار لانه وان
صار حيا الى الرهن الا انه لما انتكته فقد انقضى الخلاف وعاد الى ما قبل الخلاف
فانما القصار بينه وبين المالك خرج الثوب عن ضمانه والنجاسة
اذا لم ينقص قيمة الثوب لا يضر وهو غير له مال الوصب على عبد الغير نجاسة
واعرف صاحب العبد ان يغسل النجاسة فهلك العبد لا يضمن وان كانت
النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان وبهلك
الثوب امانة لانه خرج عن ضمان الثوب وهو نظير من خرق ثوب انسان
خرق اسير فقال له صاحب الثوب اصلحه فابي فترك الثوب عند رعله
لا يضمن المحرق الانقصان الخرق كذا ذكر هذه الجملة في فتاوى قاضي
خان رحمه الله وفي الذخيرة وفي رهن الواقعات والجامع في الفتاوى
القصار اذا لبس ثوب القصار ثم فرغه فضاغ بعده لا يضمن وكذلك
الاسكاف اذا اخذ ثوبا ليس له فليس له ضمن مادام لا يسا فاذ انزع ضم
ضاغ لا يضمن وهو كالوديعه في رهنين ولو دفع الى القصار ثوبا ليغسله
له ان يجبل يده القصار فاستعان برب الثوب على دقه فلقد مضى
تخرق الثوب قال محمد رحمه الله اذا لم يعلم من ايها تخرق والضمان على
القصار لانه في يده وذكر الكرخي في مختصره روى بشر عن ابي يوسف في
القصار اذا استعان بصاحب الثوب ان يدق معه ففعل وتخرق ولا
يؤثر من اي الدقين وقد كان صحيحا قيل ان يدقاه فعلى القصار نصف
قيمة وقال ابن سماعه عن محمد بن يحيى كل الضمان على القصار حتى يعلم
انه تخرق من دق صاحبه اعتبر ابو يوسف رحمه الله حالة التثابته من

ابنهما ومحمداً واعتبر قبض القصار وما كان صاحب الدخيرة على قول المتكلمين
ولما لا يدعي أن لا يصح التصار أصلاً ما لم يعلم أنه محرق من مودة شدة أن
يد الأخير المستتر أنه يد أمارة عند يد صمان عند ما أو يكون قول الكوفي
أي يوسف وأخبار الأحوال وإذا لم تحرق السوب حل يسقط من الأخير
مقتضى الجحد من دل المالك ذكر في كتاب القوايد صاحب الجهاد بسقط
ما به ذكر فيه عن خمس الأئمة السجدة الأخير إذا لم يشعأن بالسياسة
ليسقط مثل السحارة الأخير حتى يسترحب الآخر وكذلك لو شاء صاحب
السوب وحاط بعض السوب يد الحياطة أو سح بعض يديه يد السباح بال
يسقط من الآخر بحسب أن الإسماء لا تخرى في الإجارة بخلاف الجاهل
فإن الإسماء تخرى فيها وميل أن عمل صاحب السوب بحسب البيع يسقط
والأفلا والصحيح ما ذكره خمس الأئمة من الدخيرة ولو حطب التصار
السوب على جمل مرة فحواله شرقة لا صمان عليه عند البخيرية رجة الله
لأن الميل لا لم يكن من عمله وعمل سبب مما يصح أن هذا الجاهل
المحرقة والسابق صام لأن مشى الداما متناول إلى السابق مما
ولد من مشىها كان صمان ذلك على السابق أو أدق أخير القصار أو
من قباب القصار محرقه أو عصيه محرق ولا ضمان عليه لأن أخير السبح
لا يصح ما تحرق من عمله المادون فيه إلا أن مخالفت لا يد أخير حياطة
حق القصار ولم يخالف والاستاذ صام لأن عمل الأخير متناول إلى
مادونا وأما وطى ثمانية تحرق أن كان قرياً أو طام مثله لا ضمان عليه
لا يد مادون منه من حرقة الاستاذ ديانة أن كان لا يتناول مثله

كان الثوب قصارة او لم يكن لانه غير ما ذون بوطى مما لا يوطاء مثله من جهة
 الاستاد ولو حمل شيئا من بيت الاستاد باده فسقط على ثوب فتخرق
 ان كان ثياب القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد وان لم يكن من
 ثياب القصار ضمن الاجير وفي الوطى يضمن في الحالين اذا كان مما لا يوطاء
 مثله والفرق في الذخيرة تلميذ القصار واجيره الخاص اذا او قد نارا باصر
 الاستاد للسراج فوقعت شرارة على ثوب القصار فلا ضمان على الاجير وانما
 الضمان على استاده وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير وكذا لك
 انما اجير حمالا لشيء ما فوقع شيء من يده من متاع البيت وسقط على شيء
 من متاع البيت فافسده فانه لا ضمان عليه لانه اجير في حق الواقع والموقع
 بل لانه انما هو جرح للخدمة بخلاف ما لو سقط على وديعة كانت لصاحب
 البيت فافسد ما يجب الضمان هو من متاع الخادم لانه ليس باجير فيما
 كان عنده من الوديعة فيكون هو الاجنبى سواء وكان بمنزلة اجير
 القصار اذا سقط من يده شيء فوقع على ثوب ليس من ثياب القصار
 وهناك يجب الضمان على الاجير كذا هم هنا وهذا بخلاف المودع اذا سقط
 من يده شيء فوقع على الوديعة فافسد ما يجب يضمن اجير القصار اذا
 انقلبت منه المذقة فيما يدق من الثياب فوقعت على ثوب فتخرق اما
 ان انقلبت او اعلت الثوب قبل ان يقع على الخشب التي يدق عليها
 وانقلبت بعد ما وقعت على الخشب في الوجه الاول يجب الضمان
 على اجير القصار وفي الوجه الثاني يجب الضمان على القصار وان اصاب
 المذقة انما يجب الضمان على الاجير ولو انكبر شيء من ادوات القصار

بمحل التليد مما يدق به اربدق عليه لا يضمن التليد واذا لم يدق
به او لا يدق عليه ضمن التليد قصار يضمن ثوب القصار واذا لم
كان ضامنا وكذا اذا انصهر الثوب فحرق واذا فعل ذلك تليد القصار
لا يضمن القصار لا يضمن موري يضمن الاستاد ومن محمد بن ابي اسحق
سرا حاة حاثوته فاحترق به ثوب تغير فصله ضمن لان عملها يترك
الاحترار عنه في الجملة واما الا يضمن في المحرق العالت التي لا يمكن
اطعاء وهذا قولها فاما عند ابي حنيفة لا فلا يضمن ما هناك تغير
صنعه في متاوى قاضي خان رة وبعض مسائل تليد الاخير المشرك
وولد ذوالملاك يضمن قل حرة مسائل صان الاخير المشرك والما
رجل دفع ثوبا الى قصار ثم احمر رجلا ان يقض الثوب من القصار فدل على
القصار غير ذلك الثوب جعلك التوب في ذل الوكيل قالوا لا شئ عليه
ولرب التوب ان يتبع القصار ثوبه كذا في الذخيرة وفي فتاوى قاضي
قال قاضي خان رة اما عدم وخوب الصان على الوكيل فمشكل اذا كان الثوب
الذي دفع اليه القصار ثوب غيره لانه اخذ ثوب انسان بغير امره
وذكر في المتن ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فاحله
الثوب على من ان له كان ضامنا وجه ذلك انه اخذ ثوب غيره
ادبه والسهل في ذلك لا يكون عذرا وان كان صاحب الثوب يبيع
القصار رجلا لياخذ ثوبه منه فدل على القصار اليه ثوبا غير
نضاع عند الرسول ذكر ان الثوب المدفوع لو كان للقصار
الرسول وان كان لغير القصار فكان لصاحبه الخيارات ان يشاء

القصار وان شاء ضمن الرسول وان ضمن القصار لا يرجع على الرسول فان ضمن
 الرسول يرجع على القصار هذه الجملة في فتاوى قاضي خان وفي آجارات فتاوى
 صاحب الحيط دفع ثوبه الى قصار بقصره فجاء صاحب الثوب بطلب ثوبه
 فقال له القصار دفع ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار
 ضامنا وهو نظير ما لو سلم رجل ثيابه الى الشيبه في الحمام ليحفظها فقال
 الشيبه خرج ولم يمس ثيابك فظننت انها ثيابك كان الشيبه ضامنا والذبح
 بنت ثوبه بيد تليسه الى قصار ثم قال للقصار اذا اصلحتك فلا تدفعه
 الى تليسه بل اصلحه دفع الى تليسه فذهب بالثوب من ضمن القصار
 قيل ان كان التليسه حين دفع الثوب الى القصار لم يقل هذا ثوب فلان
 بنت به اليك لا يضمن وان كان قال ذلك للقصار فان صدق التليسه في
 ذلك ضمن والا فلا في آجارات فتاوى الديناري كازرياد رزي جامه رادر
 دكان ما به وهلك قال اگر چنان جامه در چنان دكان در چنان زمان
 بماسكه در عرف هرمان لا يضمن والا يضمن ذكر في آجارات العلل اذا دفع
 الثوب الى قصار وقال له اقصره ولا تضع عن يديك حتى تفرغ منه او شرط
 اليوم او عندا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففرط حتى سرق لا يضمن
 واستفتيت ائمة بخارا عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل
 لم يفرغ وهلك في الفل هل يضمن اجابوا نعم يضمن وذكر في آجارات الخ خيرة
 سئل القاضي شمس الاسلام محمود الاورجندى رحمه الله عن دفع الى قصار
 بقصره اليوم فلم يقصر حتى هلك في الفل هل يضمن القصار اجاب نعم يضمن في
 منقرات فتاوى الديناري كازرياد جامه داد وسيم داد كه قصار كرهه در

وورثه من غير ذكره وادخلت جلد انك فلاك عند قال صابن سود و
الجلد

انقص
المطابق

ان يكون القول للقصار لا يندر الشرط ولا انه في الحاصل ينكر جوب انما ان
والاخر يدعيه ثم اذا شرط عليه ان يرفع اليوم او جوه من العمل ولا يرفع
وقطره بعد ايام فل يجب الاجر كانت واقعة الشئوا ايضا وبقية ان لا
الاجر كما لم يوق عقد الاجارة بعد ليلة وجوب القمار على تقدير المال لا سيما
كما اذا جحد التوب ثم جاء بمقصودا بقضاء بعد الجحد وقد مرت بالاحت
الاجر لما لا الله لما جحد صار فاحشا واذا قصر بعد ذلك فقد قسم بين عقد
بلا يجب الاجر وانما يقصر قبل الجحد ويجب الاجر كما هي الحال انما انقص المال
المشترط لم يبق عقد الاجارة بل لئلا انه لو ملك بعض فاداد صور وعقد ذلك
المدة لا يجب الاجر كالمعز به غير عقد ولا يجب الاجر ضمان الصانع ذكره
اجارات الذخيرة دعي الى شباع ابراهيم الشيعه بكلام قال للصانع لا يصح
امر يسمى ورده على كذا قال لم يدع ثم ملك لا ضمن الصانع لان الاجر
والمتاجر لا يمكن من تسخ الاجارة بغير رضا صاحبه الا بعد اربعين يوما
العقد بعد نهى المتاجر ومن حكم هذا العقد ان يكون الممن امنانه في
الاجر ولا يضمنه بالهلاك في يده الا بالقصير ولم يوجد كذا في الذخيرة ولا
اجارات الكفاية ان كل فعل مؤسب للنقصان في المال او استهلاكه
فانه غير زواله ان يمنع كالمستاجر لم يقصر له شياء او لحظ او لقطع او لشيء

له بناء أو تبرع ارضه ثم نذر له ان يمنع والحجام يجبر على العمل لانه يمكن
 ابقاء العمل من غير ضرر بلحقه فاما المستاجر فلا يجبر ان يسلم الحجام وفي
 رافعات الامشي صاحب الثوب اذا اراد ان ياخذ الثوب من القصار
 قبل تمام العمل وبطية من الاجر بحسابه ليس له ذلك لان العقد لازم
 فلا يفرج احدهما بنفسه وفي الذخيرة دفع ثوبا الى صباغ له صبغه او الى
 قصار ليقصه او غير ذلك الى نساج لينسجه فيجد المد فروع اليه الثوب والغزل
 ويخاف على ذلك ثم اقر وجاء به منسوجا ومقصورا او مصبوغا وكان
 قد عمل قبل الجحود فله الاجر وان عمل بعد الجحود ففي النساج الثوب له
 وهو رضاء من المالك غير لامثل غزله لانه صار غاصبا للغزل بالجحود ومن غصب
 نزل ونسجه يكون الثوب له وفي القصار الثوب لما لكه ولا اجر عليه لانه
 ليس في الثوب عين قائم وقد عمل بعد بطلان الاجارة وفي الصباغ رب
 الثوب بالخيار ان شاء اعطاه قيمة ما زاد الصبغ فيه لان له عينا قائما فيه
 وهو الصبغ بخلاف القصار وان شاء ترك عليه ثوبه وضمنه قيمته ايض
 كما في الغصب كذا ذكر في متفرقات الفصل الخامس والعشرين من اجارته
 وذكر في فصل الاستبضاع من اجارته اذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه
 يصفر من غندره فيصبغه بما سمي الا انه خالف في صفة ما اقر به بان
 اصبح او قصر في الاصباغ حتى تعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب
 عليه وضمنه قيمة ثوبه ايض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله
 لا تخاوزه ما سمي وفي فتاوى قاضي خان امر رجلا ليصبغ ثوبه بالزعفران
 وباليتم فصبغه بصبغ من جنس اخر كان لرب الثوب ان يضمنه بمسما

توبة تخلص ويترك التوب عليه وان شاء اخل التوب واعطاء اجره
لا يتراد على المسمى ولو صفة بحسب ما امره الا انه خالف في الوصف بالامر
امر ان يصعبه ربع قصير عصير صعبا متغير عصير واقربا لا تربية
التوب خبره التوب ان شاء ترك التوب عليه وضمته قيمة ثوبه وان
شاء اخل التوب واعطاء ما يرام من العصفرية مع الاجر المسمى وذكر
السنة من يوسف هذا اذا اصعبه ربع الفقير وان لم يصعبه فذلك
ارباع التفسير فيكون له الحمار على الوجه الذي ذكرنا اما اذا اصعبه
بغير عصير بصرية واحدة واختار اخل التوب اعطاء ما اراد العصفرية
ولا اجر له فيها وهكذا ذكر القدر وروى وهو قول ابي يوسف راما عذر
محمد راد العثمان يصعبه من من عصير بل رهم صعبه بمقو من من عصير
بصرية واحدة فان شاء صعبه قيمة ثوبه ايفس وان شاء اخل التوب
اعطاء درهمين ما اراد من من العصفرية ثوبه وروى ابن سبعة عن محمد
ره ما يوجب التسرية في الخواب من ان يصعبه بل صعبه ايفس فقيل
راد اختلاف الصاع وربع التوب فقال ربع التوب امره ان يصعب
بغير وقال الصاع امره ان اصعب ربعه ان بالقول لرب التوب
بجميعه كذا ذكر في اللحيمة ومعناه ذكر القدر وروى وذكر في آخر فضل
الاستصناع من الدحية اذا ادعى الصاع ان ما صعب كان باعنه وان
استحلف صاحب التوب كان له ذلك لان الصاع يدعى على صاحب
التوب معنى لو امره بلومه ولم يكن له خيار فاذا انكره استحلف عليه
بمخلاف ما اذا استصنع حصصا اسكاف فله ان يرضى به

المستضع ليس على المقدار والنحرز والقطع الذي اقرتك وقال الاستكاف
في هذا المرنى وارا ان يستحق المستضع ليس له ذلك لان الصانع قد عي
به المستضع محض لو اقر به لا يلزمه فان المستضع لو اقر بالموافقة او ثبت
بإدعى بالبينه لا يلزمه ويكون له الخيار ومن ادعى على آخر معنى لو اقر
به لا يلزمه فاذا انكر ذلك لا يستحق ضمان الصانع في فتاوى قاضي خان
وهو دفع للصانع ذهباً لثخذ سواراً منسوجاً والسج لم يكن من عمل هذا
الصانع فاصح الصانع الذهب ودفعه اليه من ينسجه فسرق من الثاني
فانكر ان كان الصانع الاول دفعه بغير اذن المالك ولم يكن الثاني اجير
الاول ولا تليده يضمن المالك ايها الشاء عند هما وعند ابى حنيفة رحمه
الله يضمن الصانع الاول وامس الثاني فان سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن
لانه اذا فرغ العمل صار يده يده وديعة فاما ما دام على العمل كان يده
في ضمان لانه يتصرف في مال الغير بغير اذن مالكه وعند ابى حنيفة وه
ودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها وهكذا
ذكر المسئلة في الذخيرة في اجارات فتاوى القاضي طهيري الدين وضمن
لجار والبناء ذكر في جوامع الفقه للفتاوى رحمه الله امر بجار اليست له
ملك البيت فملكه وقام على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر
ضمنان عليه وان سقط كما قام من عمله وانكسرت الاجزاء فلا ضمان
حرو في شرح الطحاوي استأجر اجيراً يسبى له حابطاً او ليحفر بئراً فملك
لستأجر ففعل ثم انهماز يجب الاجر وليس على الاجير صلاحه تانياً واره
ره ليحفر البئر في الفارة فانها روت البئر قبل التسليم لا يستحق الاجر

ما لم يصلح وسلم الله دونه كما را الامر كذا ما علم كذا كذا
البت فعليه هل يصح كذا واقعة العوى ويصح ان يصح
الاخير المشترك صامر لما احتد به بالانفاق صمان العلاف والوكان
ذكره متعرفات الفصل الخامس والعشرين من الدخيرة دفع الالف
لعمل فيه ودفع العلاف معه او دفع سيفا الى الصقل لصلبه ودفع الخمس
الله ايضا سرق لا يصح العلاف لانه العلاف مودع الاخير المودع لا يصح
لما احتد به قال روى العدى روى عن محمد رحمه الله انه قال ان يصح
والعلاف والسيف والخمس لان السيف لا سقى غير الخمس والمسيحة
العلاف صار كشي واحد وان اعطاه مصححا لم يعمل له علفا او سكتا
له صانعا المصحف او السكين لم يصح لانه استأجره على انفاق العمل
في غيرها لا يهاهما وماهيا ليا ينفع في ذلك العين بخلاف ما تقدم وكان
كالودع وهذا كله على قول محمد اما على قول ابي حنيفة لا يصح الا بالها
صعد او بالنقص في المصلحة كالودع والعوى على قول ابي حنيفة رحمه الله
اكد ذكرنا من قل قال رد ذكره المستقر عن ابي يوسف رحمه الله في دفع الالف
مسما الصلح من حقه صانع صلح لا يصح لان الشغل عليه ودفع
لان العمل في الخمس وكذا لك لو دفع الله مصححا ليقطع في دفع
معلوما لا يصح وكذا لك لو دفع اليه ثوبا ليرقوه في مسد يلزم
المسد يل وكذا لك اذا دفع اليه ميرا بالصلح كسبه فضايع المورد الذي
يكون في الميراث لا يصح هذه المحملة في الدخيرة وقد مر حسن في
المسائل مما تقدم وروايتي في رد دفع مصححا الى دوران

سأخبره فاعلمه المصنف من قبل يتضمن اجابته نعم يشترط ان لا يبيع ما سأل
في كتابه المدين رحمه الله وقد اجبت انما انه لا يتضمن معتقدا على ظاهر الفقه
ان المودع اذا سافر بما الى الوديعة لا يتضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن
كون الاجر ليس على المحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان
يضمن لان الوديعة اذا كانت بغير اجر انما لا يضمن لانه ليس شئ عقد
حقن شئ من كان العقد للمحفظ وفي الوديعة باجر انما يضمن لانه تعين
مكان العقد للمحفظ ومنه انما امر المحفظ مقصودا وانما امره بالمحفظ
من ان الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذلك اما في ضمنها فلذلك
في ضمان الطباخ استاجر طبيا خالطه له طعاما للوليمة فافسد الطعام
بان اخره او لم يضمنه كان ضامنا لانه اجير مشترك فيضمن ما فسد بجناية
منه كذا ذكره فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله ضمان الملاح
ذكره فتاوى الصغرى اذا غرقت السفينة ان كان من ربح اصابتها او مروج
وجعل صدقهما من غير مد الملاح وفعله لا يضمن بالانفاق وان كان
بفعله ان خالف بان جاوز المعتاد يضمن بالاجماع وكذا ان لم يجاوز عندنا
لان اجير مشترك فيضمن بجناية يده وان دخل الماء في السفينة فافسد
المتاع ان كان يملك وفعله يضمن عندنا وان كان لا بفعله ان يمكن التحرز
به لا يضمن اجمالا وان كان بسبب يمكن التحرز عنه لا يضمن عندنا
بجناية وعندنا يضمن وهذا كله اذا لم يكن رب المتاع او وكيله
في ضمانه فان كان الاضمان في جميع ما ذكرنا اذا لم يخالف بان لم يخالف
مما ذكرنا لان حمل العمل من مسلم اليه والى غيره ضمان الاضمان

فصل في ما يتركه حتى مات من سبلان الدم قال شيخنا عليه السلام
شمان الحمام والنيابة ذكره احاديث الدخيرة دخل الحمام وبقي
الحمام احط الباب فلما خرج لم يجد ثيابه فان اقر صاحب الحمام ان ثيابه
وهو يراه وبطن انه يرفع ثيابه نفسه فهو ضامن لانه تراءى له فحفظت ما بين
القياسد وهو يراه وان اقر اني رايت احدا قد رفع ثيابه الا ان غلب ان الرابع
استلصصه ان لم يصر تارك الحفظ لما طس ان الرابع هو وان سمي وتسمى
مدن الا انه ان عليه وان لم يدس من ذلك الموضع ولم يصعب ومثل قول الكل
لان صاحب الحمام مودع حتى الثياب اذا لم يشترط له شيء بان يحفظ الثياب
اخر اما اذا شرط له ما يحفظ الثياب اخرج وكان له الاخرة بالاولى المتأخر
بالحمام والحفظ يجب ان يكون على الاختلاف وان دفع الثياب الى خادم
دار على الاختلاف لا ضمان عليه فيما سرق عند ابي حنيفة رحمه الله
تعلقا فالها لا مد احيى مشترك وفيما نوى صلى الله عليه واله دخل الحمام
ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثيابها
توابع ثيابها قال محمد بن الفضل ر. ان كانت هذه المرأة دخلت او لا
في هذا الحمام ودعت ثيابها الى التي تمسك الثياب فلا ضمان في الثياب
في قولهم اذ لم تعلم انها يحفظ الثياب ناجز لانها اذا دخلت اوله
مد ذلك ولم تشترط لها الاخر على الحفظ كان ذلك ايديا والموضع لا ضمان
على الكل الا بالتصريح وان كانت هذه المرأة قبل هذه المرأة
الحمام وكانت تدفع ثيابها الى هذه المسكنة وتعطيها الاخر على خطاياها
فلا ضمان عليها عند ابي حنيفة رحمه الله الا خلايا لهما الا بها احيى

المختار في الاجمالمشرك قول ابي حنيفة رحمه الله وقيل هو قول محمد
 رحمه الله ايضا والقوى على قول ابي حنيفة رحمه الله ان النسيان لا يضمن
 الا فيما يضمن المودع وذكرنا في كتابنا ان رحمه الله ويضيف ان يكون الجواب
 في هذه المسئلة عند مما على التفصيل ان كان النسيان اجرا لعمامي
 باجل سنة كل يوم اجرا فعملوا بهذا العمل لا يكون ضمانا عند الكل فعمل
 قلن المصار والودع رجل دخل خمارا وقال لعمامي اين اصنع قياقي
 فاستار لعمامي الى موضع فوضع ثمنه ودخل الخمار فخرج رجل ووقع الثمن
 فلم يجده لعمامي بل ان الله ظنه صاحب الثوب فمن لعمامي لا يضمنه
 قد تضمن في الحفظ وهذا قول ابي حنيفة وابي بصير الذي يروي عن ابي القاسم
 رحمه الله ويقول لا ضمان على لعمامي والاول اصح وقول ابي القاسم
 رحمه الله يوافق ما ذكرنا في دلالة المسائل وهو نظير ما لو دخل رجل
 بدينه خانا وقال للنسيان اين اربطها فقال هناك فربطه فذهب فلما رجع
 لم يجد دابته فقال صاحب الخان له ان صاحبك قد اخرج الدابة
 ليستقيم ماؤه يكن له صاحب ضمن النسيان لان قوله اين اربطها استيفاء
 منه له فاذا اشار له الى موضع الربط فقد اجابه الى الحفظ فصار
 مودعا وقد قصر في الحفظ فيضمن رجل دخل الخمار وخرج الثياب
 ولم يدرى صاحب الخمار ولم يقل بلسانه شيئا فدخل الخمار ثم خرج
 ولم يجد ثيابه ان لم يكن لعمامي ثيابه يضمن صاحب الخمار ما ضمن
 المودع وان كان الخمار شيئا الا انه لم يكن حاضر اذ كان ذلك وان كان حاضرا
 لا يضمن صاحب الخمار لان هذا استيفاء لثيابه دالة دون صاحب

فقد كان من صاحب الثياب استخفاف صاحب الحمام بان والاول
مع الثياب فحينئذ يصير صاحب الحمام مودعا فيضمن بانه من الثياب
ذكره ودفعه التمسيس رجل ودخل الحمام ووزع الثياب فحينئذ
الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام قائما وقد سرق ثيابه انما قام فاول
بان وضع حبة على الارض في الوجه الاول لا يضمن وفي الوجه الثاني
بعضهم يضمن وذكرهم في الاثمة السرخس به ان المستعير لا يضمن
بالثوب عند الثياب مضطجعا لانه بعد حافط اعاده وفي الذبح والرجل دخل
الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ في سرط عليه
اذ انك وضاع الثياب كان النقية ابو بكر يقول يضمن الجاني اجزاء
يقول الاجير المشترك انما لا يضمن عند التمسيس رحمه الله اذا لم يشترط عليه
الضمان اما اذا شرط عليه الضمان يضمن وكان النقية ابو جعفر تستر
بين الشرط وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان لان شرط الضمان
الامانة مخالفة لقضية الشرع فيكون باطلا قال النقية ابو الليث
قال صاحب الذخيرة وعليه فتوانا يسار في تلويح قاضي حناني انما هو
الحمام ووضعت ثيابه في بيت المسير والحلب سطر الم يامل حلب الحمام
الحمام بعد المراء يخرج الماء لتعشيره حتى امتهوا واثبتوا في بيتهم
الحمام تروى اما ما ضاعت ثياب المرأة قالوا ان ضاعت الثياب عن الحمام
عن استماعتها ابرامية والا فلا يضمن لان لما ان يحفظ الثياب في
فادام تعشيره بصرها او بصرها لهما لا يضمن صاحب البيت ان ذكره في
قال ابو المنيجر لو جلي خيل من الطاحنة ووضعت في بيت الحمام

در میان آن که یزدی را با لیل در بیت الطاهره قلم یفعل حتی نقب و بفرقت
 مان کان علی المسکن جاید مرتفع و الهواء مقدر ما لا یکن ان یقتور الایسله
 الاضمان علی واحد من هابو نواید صدر الاسلام بن محمود مستاجر
 آسیای مستاجر راضی مانند تا مردمان بعضی از ادوات را بر دند بعضی السام
 ذکر فی الملتقط و غیره من الفتاوی رجل اجر طاهره و جیل البر فی دلو الطاهره
 قبل لب العیر من الدلو الی الماء الاضمان علی صاحب الطاهره لان الخطیئه ید
 صاحب ما قبله تعاقد ما و حفظها و نواید ظهیر الدین المرغینانی بهی اللفظ
 مردی باسیا بار آورد و مرده داد آسیا بان او را گفت که آس کن و سنک بوی داد
 خاوند بار بار داد رد لو کرد و سنک را کلو که فراخ بوده است و آسیا بان مح
 دانست و بعضی ازین بار بدین طریق هلاک قال یكون مضمونا علی الطحان لانه
 صادر مخرور من جهة فی هذه العقد بخلاف ما اذا قال لانسان اذهب فی هذا
 الطريق فإنه آمن فلیذهب ماله حیث لا یضمن لانه ما ضمن السلامة بحکم العقد
 و همین العقد یقتضی السلامة فیصیر مخرور ایضمن و اگر آسیا بان نمی دانست
 که شکسته و سوراخ است لا یضمن و اگر آسیا بان را خورد رجت و سوراخ
 بود و نمی دانست یضمن لانه استهلك مال غیره و یستوی فیة الصلح
 و علی هو مسئل جدی ره عن طاهره فتمت دهانها و موضوع آخر من هابو قال
 له بالفارسیه نایر و ضاعت الخنطة من ذلك الموضع و فی الطاهره ناله
 دار و استاد و کاری کر فلیجب الضمان و علی من یجب اجاب به یجب الضمان
 علی قبالة دار قال غی نظام الدین ره و هذا الجواب علی وفاق دیار فریدانه
 به یقبل قبالة دار علی الطحان اما فی دیار سمرقند یلتزم ان یجب الضمان

[illegible]

زرع و غیره زرع و غیره نصف فضل مابینهما قال و هذا بخلاف ما لو وضع
 الماء من أرض رجل حتى هلك زرع عطاءه لا یضمن المانع شیئا قال و ذکره
 الفتاوی اذا اُختر الاکار السقیة باخبر ایضه الناس لا یضمن وان اخر ما خیر
 لا یضمنه الناس یضمن و اذا ترک الزرع حتى اصابته آفة من اكل الدواب و غیره
 ضمن وان لم یطرده الحمار حتى اكل الحمار الزرع ان کان بمکنه طرده یضمن وان
 کان لا یمكنه لا یضمن فالحاصل ان فی کل موضع تراء الحفظ مع الماء کان یجب الضمان
 و بدون الماء لا یجب الضمان کذا فی التجرید و ذکره فی فزارعة العدة و ان یحصل
 الزرع و جملة من غیره من الراجح و من غیره ان یشتغل بعمله علیه ضمن حصه الراجح
 ولو شرط علیه ذلك فتخلف حتى هلك الزرع ضمن المالك نصیبه و ذکره فی الملتقط
 ولو شرط علیه الحصاد فتخلف عن حصاده حتى هلك فالعامل ضامن الا ان یؤخر
 تاخیرا یؤخر الناس مثله فالضمان علیه ذکره فی العدة و لو ترک سدا شجرة یضمن
 البز و کثیره التین و الکرم فاحصا البز و اخر حتى اصابه البرد ضمن و لو قال
 الاکار اخرج الشجرة الى الصحره لانها رطبة فاخر ففسدت یضمن و لو ترک النشأ
 رهو حشاه کردن بمنزله لاء السخنة و فی قواید جلدی و رحمه الله کذا یورآب ندله
 ناکشت هادک شش آب یضمن و همچنین نیز اگر حشاه نکند و تقصیر کند در حفر
 که در عادت کشت ملاک شود و اگر مزارعه فاسد باشد تاوان دار فی شود و
 اگر قبل مزارعه درست باشد کد بور تا که بار اختشاه کرد و بنویسید تا بسوخت
 و سر و سر و لباب رحمه الله یضمن فی دیار سمرقندی و فی کل موضع عادت هم مکنها
 یضمن ایضا و فی کل موضع لا یكون عادت هم مکنها لا یضمن و فی قواید صاحب المخط
 الاکار اذا ترک الکرم و لم یترک فالحاصل الحفظه حتى دخل الماء الکرم و سقط عرابط

الكرم وملكت الزراحين هل تضمن الاكار قال تضمن قيمة الزراحين ولا تضمن
قيمة المحاصيل لان حفظ الحيطان ليس واجب عليه بخلاف الزراحين ولو كان
على الزراحين غيب هل تضمن قال لا تضمن لان حفظ الغيب ليس واجب عليه
لان ما كان بعد بلوغ الثمار والزروع يكون عليها ولكن يجب عليه ضمان
الكرم لان حفظ الكرم واجب عليه فيقوم الكرم مع الغيب ويقوم بغيب الغيب فيرجع
بفعل ما يابى بها قال رحمه الله وهذا جواب الكتاب اما على قول المشايخ في ان
يضمن العامل مثل الغيب خاصة صاحب الكرم ويمكن ان يضمن القاضى الاموال
الدين وفي قوايد ايضا اذا ترك العامل الزرع حتى اكمله العقم قال تضمن
وهذا اذا كان العامل حاضرا يمكنه الدفع وان لم يمكنه الدافع لا تضمن قال
ذكره الجامع الاصغر حروف بين رجلين له احد هما ان يسقيه قال محمد رحمه الله
على ذلك فان ابى حتى فسد الزرع لا ضمان عليه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
فيه ناخذ وقال ينبغي ان يرفع الامر الى القاضى فاذا رفعه ومسعه بعد ذلك
يضمن وفي واقعات الناطقة اذا ابى حتى فسد الزرع قيل ان يرفع الامر الى القاضى
لا ضمان عليه وقال بعض الفقهاء لا يضمن اذا قال صاحب الارض
للعامل بوزنات يارب وزمين راب د اما اگر صاحب زمین اب آوند و امر بآب
فابى ان يسقيه ههنا يضمن بالاجماع وهذا مكتوب في بعض الكتب وقال
قوايد ايضا الاكار اذا لم يسق الزرع حتى فسد اختلف المشايخ فيه والجمهور
للمضمن قال وما كان بعد بلوغ الزرع ونهايته وجفاؤه فهو على صاحبه
وما كان

صاحب المحطود ذكره البند اذا كان يبقا لما لا يد الاكار فيجوز

بضاعة لا يضمن هو ولا الرائي والبقر المستعار والمستأجر على هذا وقد اضطربت
 روايات المشايخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لأن المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ
 المال نفسه وهو يحفظ بقره بالبيت إلى السرج فكذلك بقر الوديعة ولو ترك البقر
 برعى فضاع اختلف المشايخ فيه ويفتي أنه لا يضمن وذكر في اجارات النوازل
 والجامع في الفتاوى عن أبي بكر في الأركان له صاحب الضيعة أخرج هذه الحنطة
 إلى الصحرى أو هذا الجوز أو هذا الحوز في فناء رطب حتى لا يفسد فسوف في
 ذلك حتى يفسد إن قبل الأكار من صاحب الضيعة ثم لم يفسد حتى يفسد ضمن قيمة
 الحوز إن كان حنطة ضمن قيمته وإن الفاسد له قال الفقيه يضمنه إذا لم يبيد
 من الرطب مثلاً فله القيمة المزارع إذا زرع خلاف ما امر به بصريح مخالفاً
 أصروا ذلك بالإرضاء لمريض بخلاف الأجرة في شرح الفتاوى ضمان المستبضع ذكر
 الإمام رشيد الدين في فتاواه رجل أرسل بضاعة على يدي رجل إلى بلدة عند
 رجل آخر وقال له خذ بينا لأجل بضاعتى وضع بضاعتى فيه فاحمل بيننا ووضع
 بضاعته فيه ثم أخرجته من ذلك البيت ووضعها في بيت نفسه فسرقت أكان
 البستان في الحوز على السواء لا يضمن وهذا ظاهر والذي أخذ البضاعة إذا أتى
 في بيت في تلك البلدة وأغلق الباب لا يضمن لأن حمل البضاعة ليس واجباً
 عليه جماعة خرجوا من البلدة وكانوا ينزلون في السفر جملة وبما يكون جملة في الطريق
 ومعهم بضائع أو دعه عند أحد لم يضمن لأنه مودع عند غيره ولم يصبروا بهذا
 القدر لكل واحد بمنزله من في عياله ولو دفع إلى آخر بضاعة ليندب بها إلى
 مروجع في هذه البلدة وذهب بالثمن إلى مروجع كان البستان واحد لا يضمن
 لأنه يكون راضياً بالبيع فهذه لعدم الضرورة وحصول الغرض وإن لم يكن

التي هي واحدة من قيمة المتاع ان البيع والتسليم جاز ما سألنا عن
العرض الى الملك ويضمن الثمن للشئ اذا ملك الثمن في الطريق
في قتاراء وفي مسائل المضاربة من متاوى الذي يبارى هذا المقطع بل ويكره
بما عرفت ان ذلك غير اسان يروي بكاشف بزور ورواه ملاك شمس ناوان دارشود
راويين بود لانه موضوع ولو يابى بكاشف يكون ضامساره وديعه كتاب المحاكم
سئل بم الدين القس عن رجل اذا ان يخرج من تركستان الى سمرقند
رجل مثالا يشتري له شيا فدا صاب واشتري ثم لم يبق مال الرجوع سمرقند
مال البضاعة مع بعض امواله على يدي رجل الى تركستان لم يبق له
البضاعة فلما قل بلدة في الطريق احد مال تلك البلدة فدا
فل يضمن المستضع اجاب رحمه الله نعم ذكره وكالده متاوى صاحب المال
للتفرقة دفع الى رجل الشئ
اليه الذي راى الى نفسه ولا
الطريق لا يضمن للمبعوث اليه ولو لم يقل صاحب البضاعة انما
بما لها يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بخصمه منه الذي لو
وكيل فوض اليه الراي والتدبير فلا يضمن بالدفع الا الاخر ذكره في فصول
في الوديعة وذكر في السيون عند هذه المسئلة قال صاحب
في الضاعة ان يجعلها بمنزلة المضاربة وذكره كالة متاوى الذي
في الضاعة بخورية المضاربة لكن المضارب ملك بيع واشتري
لا يملك وذكره في ايضا ان المستضع لا يملك الا بدع والاصح
متاوى فاصحان رحمه الله المستضع لا يملك الا بدع ولا الاضمار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

فقد ثبت بحسب النصوص على أمر من النجاس
خداها انشاء من النجاس انما كان الاخير المستحق
باللعماس بغير ادنى مولاها وطلت السبع ثم ذهبت ولا بد
من فعال النجاس ردودها بسلك فالقول قول النجاس ولا ضمان عليه
ذلك ان النجاس لم يملك الحارية ومعنى الرد ان يامر بها الذهاب الى الميراث فانها
اذا احدث النجاس الحارية من الطريق او ذهب بها من مزل مولاها بغير ادنى لا يملك
ضمان الحسن قال في الرد ادنى رجل استترى من الحر حارية وقصها شاة
المتسترى وطها او حبل مما ثم ان الحارية صارت بطن نفسها متعلقة بالرجل
الحسن والتمت حيا سينا وشرب من اللبن ما اوجب سقوط الولد وبطل
سقطه او وصح

استحقاقه من سبعة ونقص الماصي للمستترى بالحارية وبالعقد
فعال للمستترى ان امتك قتل ولد ما وانه ولد هذا الرجل وانما هو
للحرور وولد الحر وحر والحسين الحر مضمون بالعرض فادفع امك او ادبها
الحسين الحر واما سره فالحمل رحمه الله التجلية في قصص الحارية وقصص
لسقاط الولد لصير متعلقة في السب لانها ليست مما استمر للولد بل
مما لا يملك والتسليم اما بوجب الضمان اذا كان بوصف
على ما عرفت وعلى هذا الحرة اذا فعلت ذلك نفسها كانت غلاما
يسرطان تكون متعلقة في فعلها لما ذكرنا هذا اذا فعلت بغير ادنى
فعلت ذلك ما دون زوجها فلا ضمان قتل وهذا الحرام بحسب النصوص

في اللدني ولو خرج حيا

م لأنه مات بعد ما وارت الأم من ولد

حيات مات لم ماتت الأم بحب دينان أيضا

ولو ألفت حينين بحب ثمران وإن كان أحدهما خرج حيا

خرج ميتا بحب مرة ودية وعلى الضارب الكفارة فإن ماتت الأم ثم

بحب دية الأم وجد ما وإن خرج حينين ثم ماتت بحب ثلاث ديات وأبصر

على هذا القياس هذا إذا كان الجنين حيا وإن كان رقبتا ذكر أو أنثى فيه سقط

عشر قيمته لو كان حيا وإن كان أنثى بحب عشر قيمته لو كانت حية وعن ابن عباس

بعد اللد أنه لا يجب شيء الانقضاء الأم كما في حين اليها ثم وحين السبلة

الكافرة وذلك سواء هذه الحملية في شرح مختصر الطحاوي وفي جوامع الفقهاء

حين الحرم على العاقلة في سنة وعرف حين الأمة إذا كان الجنين من غير الو

في مال الحاني وإذا اعتق أبو الجنين أو أمه فهو حر من المولى ولو ماتت

فالدية إن كانت حرة والقيمة إن كانت أمة ولو خرج بعد موتها حين

فلا شيء فيه ويعتبر حال الجنين وقت الضرب حتى لو أعقبه المولى بعد

فخرج حيات ماتت بحب النعمة وكذا إذا باع الأمة بعد الضرب ثم القه

للبيع وكذا إذا كان الأب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين

للأب شرط الجنين أن يشوى شيء من خلقه من طفر أو شعرا أو نحوه

حين الأمة إذا عرف ذكر أو أنثى أو نوتته الحرة إذا

ألفت ميتا ثم ماتت الأم ولها أجرة والضارب زوجها ولو ولد ميتا من

فعل غافلة دية الحي للام سدسها والبك لأخوة الجنين من أبيه

الميت الزعيم في الساقية في سنة اللام السدس والباقي لأخيه الذي خرج حيوات
 ثم السدس من ذلك اللام والبقية لأخوته من الأب وما حصل للام قد لك لأخوتهما
 وطرة الجبين المحر من فيه خمسة مائة درهم فأي ذلك أدى يجبر على القبول والواقعة
 الأمانة والدانية وفاء بنقصان الولادة فلا شيء فان مات الولد ضمن الضارب أكثر من
 قيمة الولد ومن نقصان الولادة ولو اشترى جارية فاستولد بها ضارب المشتري
 طهرها فالقت جنباً ميتاً ضمن العزة لورثة الجبين ولا شيء للضارب من ميراثه فان
 استحييت الأمة ضمن الضارب العزة للمستحق وذلك عشرة ألقمة أو نصف عشرة ما
 يرجع به على البائع بالضرورة وان ضربت هي بطنها فالقت وماتت الأم فان شاء المستحق
 ضمن البائع قيمتها ونفذ البيع وان شاء ضمن المشتري وانفسخ البيع ويرجع بالفرن على
 البائع وظاهر أن الواجب كان غرة جبين الأمة وذلك عشرة ألقمة ان كان اتقى ونصف
 عشرة ألقمة ان كان ذكر أخيراً الأب ذلك للمستحق ويرجع به على بائعه وان كان اشترى
 دواء واستعطت فعليه الغرة وكأفارة الألف رواية ولا تراث إلا ان تغرب للشئ اوى
 وروى انه لا فرق بينه وبين الجمل من جماع الشقة للعتاة رحمة الله وحب الضمان على ما
 لا ين اذا مات الأبني عند الأخذ أو ابني منه فان كان حين اخذ اشهد انه اخذ ليرده
 اشني عليه قال ضمن الأمة المحلوف وليس من شرط الاشهاد التكرار والمرة يكفي بحيث
 يقول ان يكتم اذا سئل وهكذا في اللقطة وأما اذا ترك الاشهاد وكان بمكنا
 من خلافه لا يوجب رجوعه الله وهذا اذا علم كونه ابقاء وان انكر المولى كون
 له أبناً فالقول له والاخلض من اجاءه الان بسبب وجوب الضمان قد ظهر
 الاخل وهو اخل مال الغير بغير اذنه فهو يبيع المستقل وهو الاذن شرعاً
 في السيد ابقاء اذا اخل بغير اذنه ابقاء اذ جاء رجل واقر السباك قد فعله اليه بغير

من ذلك ما يجرى من ذلك من استحقاق رجل آخر بالبيعة فله ان يرضى ان يماشاها
 من الدايع يرجع فله على العاين وان كان لم يدع الا الاول حتى يرضى من ذلك
 ان يرضى ثم دفعه اليه بغير حكم اقام الآخر البيعة اليه له يقبض به للبيعة لان الاول
 مات في غير مجلس الحكم ولا يكون معارضة للتي قامت في مجلس الحكم فان اعاد
 الاول البيعة لم يتعده ايضا لان العبد في يده وبيعه في يد المالك المطلوق
 لا يعارض بيعة الخارج واذا احدث عدا ايقا وبياعه بغير امر المولى حتى لم يقض البيع
 وهلك العبد في يد المشتري ثم ادعاه رجل وانسب بالبيعة اليه عند فناء محله
 ان شاء صحت المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالشئ على بايعه وان شاء
 الباع فتمه وعند ذلك سفل السبع من جهة الباع ويكون القس له ويقض في محله
 فصل على القصة من القس لانه ربح حصل لا يعل ملكه بسبب خيت هذه القصة
 من المحيط والله اعلم الفصل الثالث ولا تقرب في احكام السكوت يعلم ان
 السكوت رتبة في مسائل معدودة هي بالسكوت الكرم عند استئجار المولى بعد
 الترويج وقبل الترويج واما يكون سكوتها رتبة اذا كان المولى هو المروج حتى لو ربح
 المحل حال قيام الاب لا يكون سكوتها رتبة مع سكوتها عند قبض مهرها وان
 اوها من زوجها المهر فسكت عن ذلك يكون اذا ما منها نصيبها الا ان قيل
 لا ينقصه فاد الا يحوز القصة عليها ولا سراة الزوج ومهرها سكوت الصغيرة والمت
 نكر ا يكون رصا ويطل حيار بلوغها وان بلغت ثوبا لا يكون رتبة في التمام الصغيرة
 لها صيرة حان نكر حلف ان لا يزوج نفسها من بلان فزوجها او فاسدها فسكت
 حيت في مهرها وسكوتها بمنزلة كلالها ما الرضا ولو خلفت وله نيت ان لا يزوج
 في مروجها فمهرها فسكت باهرها لا تحت والنكاح لها الارم وان لم يزوج

أما إجازة النكاح عليها بالنسبة ولو حلف لا يزوج أبنته الصغيرة فزوجها رجل من
 عتق أو شرب أو الأب حاضر ساك فحال المد ما وقعت عقدة النكاح وهو في
 ذلك المجلس اجترأ النكاح فزعم محمد أنه لا يحنث لأن الذي يزوج غيره وإجازة
 أفعول وحلف لا يسلم شفعة فلم يسلمها ولكن سكت عن الخصومة فيها حتى بطلت
 شفعة فانه لا يحنث ولو حلف لا يؤخر عن فلان حقة الذي له عليه تنسول
 لم يؤخر شهر أو سكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر فانه لا يحنث هذه الجملة في باب
 الحلف بالتزويج بشروط مختلفة ومنها إذا تصدق على إنسان فسكت المصدق
 في يمينه الصدقة ولا يحتاج إلا أن يقول المصدق في عليه قبلت فاما الحسبة
 ما لم يقبل الموهوب له قبلت ومنها قبض النسيئة والصدقة محض المال
 وليس ساك كان إذا ناضه بالقبض ومنها أنه إذا أبرأ مدبره فسكت بماله
 ولو رد برتد برده ومنها إذا فراد سكت المقر له صح الأقرار ويرتد برده ومنها
 الوكالة إذا وكل رجلا بشئ فسكت الوكيل وباتت ذلك الفعل يبرئ ويرتد
 برده فمضى لو وكل رجلا ببيع عبده فلم يقبل ولم يرد فليس ببيع جاز ويكون قبولا
 لو كالة وكذلك لو أوصى إليه رجل فلم يقبل ولم يرد في حياة الموصي فإمات الموصي
 ببيع الموصي بعض منافع الموصي أو تقاضيه دينه فهو قبول للوصاية وهذه الجملة في
 شروط طهر الدين المرغبات رحمه الله ومنها الأعراب اليد إذا سكت المفروض إليه
 ويرتد بالرد ومنها الوقف على رجل معين إذا سكت الموقوف عليه صح
 لو رد هل يبطل ذكره لأن انه يبطل وذكر الأعراب أن انه لا يبطل ومنها إذا
 أوصى رجلان على نسيئة ثم قال أحدهما لصاحبه قد بدل لأن أجبلة بيك
 فحجبا فسكت الآخر ثم شاعا كان البيع صحيحا وليس للسالك أن يبطل البيع

هذا ما جمع في كتابه ومما اذا سجد

حجروا كذا وكذا ومن ذلك ما سجد ومما اذا سجد

العبد... من ذلك ما سجد ومما اذا سجد

حجروا ومما اذا سجد شيئا مما يبيع حنيفة في بيوت القوم فلو قبضه المشتري

والبايع براء فسكت كان اذا قبضه بعض البائع الصحيح والغاسل فيه سواء على راسه

الطحاوي وعلى رواية غير هذا الحكم يخص بالبائع الغاسل اما في البيع الصحيح فليس

السكوت رضى بالقبض فالحكم في هذه هذه كالحكم في البيع الغاسل فلو كان

العارية من شح الطحاوي ومنها الشح اذا علم بالبائع وسكت بطلت صفة

ما دام يبيع ويشتري وسكت كان ذلك اذا ناله في التجارة ولكن لا يكو

في بيع ذلك العون وهل يجتنب منه لو حلف لا ياذن لغيره في التجارة قال

يجتنب في ظاهر الحديث وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجتنب ومنها اذا بيع

ومما حصر فسكت بعد العلم بالبائع ثم قال انا حرو في بعض الروايات فابعد البيع

والقبول ثم قال انا حرو لا يقر اذ لا يقر في رواية قتاد بن ربعي

في المشتري وهو يبيع في ذلك في رواية اخرى ومنه وروى

سكت بخلاف ما في رواية اخرى وروى في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى

في الرق ومما اذا سجد في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى

في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى

ومما اذا سجد في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى

في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى

في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى

في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى وسكت في رواية اخرى

سبب برين به رجل قال لا خير هذا العيون معيبه في قوله
وقد سمع ذلك على شرايه كان قد اوضحه بالحب ان كان المحسن قد كان
فاشقا لا يكون خير وعند اي حيفه ربه وعند هما النحل والفاسق متوازيين
رضى رسكوت البكر عند الاخبار بتزويج الولد على هذا الخلاف ومنه ما رجل بان
عقار اولاده او وليه او بعض اقرار به حاضر فسكت ولم ينقل شيئا ثم ادعى على المشتري
منه كاي اضر وقت البيع العقد كان له ولم يكن ملك البايع وقت البيع قال اتفق
في استاذنا ونازحهم الله ان هذا الدعوى ومنه ما لا يسمع وهو تلبيس
بغيره وحضوره عند البيع وتزويج من اشتهر بها صغر انما ربه الله ملك البايع وان
ما في البيع وجعل سكوتك في هذه الحالة كالافصاح بالاقرار دالة قطعا للاطاع
الافصاح في هذه الحالة في الاضرار بالناس من الحيوى وقوى من شياخهم فند
في الدعوى دعواه وجعل سكوتك في هذه الحالة كالافصاح بالاقرار دالة قطعا
للإلزام الفاسدة وسد الباب لتلبيس واذا من شياخنا بانه يصح نظر المفتي في الدعوى
وقوى من شياخهم انما هو المتوسط كان احسن وان لم يمكنه يفتي بقول من شياخنا ربه الله من التلبيس
وقوى من شياخهم انما هو المتوسط كان احسن وان لم يمكنه يفتي بقول من شياخنا ربه الله من التلبيس
والدعوى معروفة بالتلبيس والمحسومات الباطلة تليق ان يفتي بالقول الاول وان لم
يكن كذلك يفتي بصحة الدعوى فتاوى فاضله حان ربه ربه اسكوت المالك اذا باع
بغير ملكه وهو حاضر ليس برضى عند اي حيفه وهو قول ابي يوسف وخبر
الله خلافا لابن ابي ليلى وخبره من كور في بيع الجامع الاصغر وفي حاشية ما
التي خير في خطب صدر الاسلام طاهر من عبود واذا راى اجبا يبيع عينا
من اعيان ماله فسكت لا يصير ما ذرنا يبيع ذلك الصن وكذا لك المبرهن

أما إذا رأى المراءى من الرهن فسكت ولم يرد من البيع لأصغر ما ذكره وقاله
أما إذا رأى سدا تزوج أو أمته تزوج نفسها فلم يرد من البيع من ذلك

النكاح وما أخر فصل إلا قاله من ضاوى فاضح بأن رحمه الله العفو ولا أن

وصاحب المال حاضر ولم يقل بالسنة شيئا لم يكن سكوت رضى بالعقد عند شرك

السان إذا قال لأخراى اشترى هذه الجارية لنفسه خاصة فسكت الشريك

لا يكون له ما لم يدل شريكه نعم ولو قال الوكيل يشترى جارية باسمه بالوكل إلى

الشترى مع الجارية لنفسه فسكت الموكل ثم اشترى ما يكون له وإذا تزوجت إذا

غيره فكوت المولى عن المطالبة بالشترى ليس برجوع وان طال

إذا شاء لأن اللوائح كثيرة كذا ذكر في شرح مختصر الحماض وكذلك سكوت امرأة

ليس رجوع وان أقامت معه سنين ومنها سكوت ولد الصغير العاقل إذا رآه

يبيع ويشترى للتخفيف فانه فك الحجج قاله شمس الأئمة الحلواني رحمه

الأصل ومنها سكوت من رأى غيره شى رقه فسكت

الشاني ومنها سكوت من حلف لا يستخلف فلا يبيع مملوكا

فإن حلفه من عيرون وهو فسكت ولا يبيع ما رحت أحكام

رجل قيل له هذا ابنك فأبى برأسه أى نعم ثبت

هذا العقد رأى برأسه أى نعم لا يفتق وليس الشك كالسوق

لما شانه لا يرى أنه ثبت من غير دعوة ولا كذلك العتق ذكر

ضادى فاضح فليس قياس مسئلة العتاق بقتل رجل

برأسه أى نعم يقيس لا تطابق وكانت قعدة الفتوى قلنا

شخصه ولو قتل رجل فادرك على الشك انشبه بكذا فادرك

وحيثما عرفت عندك فاوحي برأسه اى نعم لا يحق السند وكذا الطلاق قال رحمه الله
مسألة الشيخ في عتاق التوازل انه وقفنا مسألة الطلاق على مسألة العتاق
فاما طلاق الآخر من فيقح بالاشارة ويقوم اشارته مقام العبارة للضرورة وفي آخر
الجامع الصغير آخر من قرئ عليه كتاب وصية فقيل لا تشهد عليك بما في هذا
الكتاب او اى برأسه اى نعم فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز وفي الاصول
المشتركة من طريق القاضى في عاصم العامى رحمه الله اذا اعتقل لسانه المريض
فصل له او وصيت بكذا او كذا فاشار برأسه اى نعم ليصح وصيته الا ان يطول
فيه الاعتقال فيصير بمنزلة الآخر من وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه
الله ان ثلث اليلة كمن السنة وفي واقعات المناطقة اذا اصابه فالج فله سبانه
ان من فلم يقدر على الكلام فاشار بشئ او كب رقبته تقادم وطال الزمان من سنة
فهو بمنزلة الآخر من يقوم اشارته مقام عبارته وفي الصغير مريض قادر على
الكلام قيل له او وصيت بكذا فاوحي برأسه اى نعم لا تصح الوصية وكذا اذا
قال لرجل تشهد عليك بكذا فاوحي برأسه يعنى نعم لا يكون اقرارا فرق بين
ما بين المسئلة من وبين المفتي اذا سئل عن مسألة فاوحي برأسه يعنى نعم يجوز
ان يوضح بقوله وان كان المريض لا يقدر على التكلم فاراد ان يوصى فاوحي برأسه لا
رجل ويعرفون انه يقول شيئا ويريد ايضا يصي وصيا بالاشارة ويقوم مقام
العبارة وان قدر على البيان بالكلمة وفي باب الملازمة من ادب القاضى
فاقرار بالقضاوى الصغرى وفي الرىادات اذا حلف لا يقرب فلان بما عليه فقال
ه فلان لي عليك الف فاوحي برأسه اى نعم ولم يتكلم بلسانه لا يحتسب لان هذا
يس باقراره ولا يلزمه المال حتى قالوا فمن اعتقل لسانه يوما او يومين فخرج

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده من لا يفقهون ما يقولون
والذين لا يفقهون ما يقولون

الرباطات اطلقه على الامم التي بحثت فيها بالاشارة الى
فلان او لا يقسمه او لا يعا... فاسير فلان او حلفت ليكن من سير
... فاسير فلان او حلفت ليكن من سير
... فاسير فلان او حلفت ليكن من سير

الوجه وكذا اذا حلفت لا يستقيم فلانا فاشارة اليه لشيء من
حلفه فلان اولى من حلفه ثم اذا حلفت بهذا
فلا يمكنه واشارة من السير فاليمن يمكن فلان ولا
سير او مكانه فاسكت ففعل ذلك واستند لواءه على سر فلان ومكانه
هو فمسته ولم يكن ذلك منه اظهارا ولا انشا ولا اعلانا ولا اذكارا
فلا فاسير فلان او مكانه لا يستقيم فلان

او يشر مكانه او دسالة حيث في مئة ولو قيل له اكان الامر كما
كذا اقدم فلان فاموي براسه اي ثم لا بحث في مئة وكذا لو حلفت كما
عمال قيل له فلان عليك كذا فاموي براسه اي ثم لا
الا فاموي براسه او كذا من سابق وقوله كذا من
لا يكلم سير فلان ويمكن فلان وهو لا يتكلم

والرسالة والاشارة ولو قيل له اكان سير فلان كذا اكان فلان
ثم بحث في مئة لان قوله ثم جواب والحرف يقتض ان ملكا
يخبر فلانا فل عام بخاتمة او رسالة بحث في ظاهره

وَمِنْهُ كَثِيرٌ وَأَسْفَلَ مَوْضِعٍ أُخْرِجَ السَّكَانُ وَطَلَّافَةٌ تَأْتِي مِنْ أَسْفَلِ
تَصْرِيحًا وَمَا لِي السَّابِعُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَوْلُكَ لَا تَحْرُوهَ وَهُوَ وَالْعَصَى يَوْمَ الْفَاصِ
رَوَى الْحَسَنُ بْنُ سَالِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ السَّكَانَ وَالْحَصَى سَدُّونَ وَمَا خَلَّ الطَّيَارُ
وَمِنْهُ مِنْ سَلَامٍ السَّامِي رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِنا وَهَذَا إِذَا سَكَرَ يَعْمَلُ مَجْهُولًا بِمَا تَأْتِي السَّكَانُ
يَعْمَلُ بِغَيْرِ حُظٍّ وَإِنْ أَكْرَعَ شَرِبَ الْخَمْرَ فَشَرِبَ وَسَكَرَ فَحَكَّمَ فِي الْقَتْلِ وَاتَّجَدَّ حَكَمُ
الْحَصَى سَوَاءٌ وَفِي أَوَّلِ طَلَّافٍ شَرَحَ الطَّيَارُ طَلَّافٍ السَّكَانُ غَيْرِ وَاقِعٌ وَفِيهِ
مِنْ مَتَابَعٍ مَلِكٍ كَالِي الْمَاسِمِ الصَّغَارِ وَنَحْوَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ قَوْلُ عُمَانَ رَضِيَ
وَفِي أَشْرَافِهِ مَتَارِي قَاصِدٍ طَلَّافٍ السَّكَانُ مِنَ الْخَمْرِ وَالْإِسْرَافِ وَالْمُتَشَابِهِ مِنْ
وَالرَّيْبِ مَحْوِ الْمَسَدِ وَالْمُتَلَتِّ وَغَيْرِهَا عَدَدٌ مَا يَنْعَدُ تَصَرُّفًا
وَالْأَمْرُ بِالْمَدِينِ وَالْعَيْنِ وَتَرْجِيحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْأَقْرَبِ مِنَ الْأَقْرَبِ
وَالصَّدَقَةُ إِذَا مَضَى لِلْوُجُوهِ لَهُ وَالْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ وَفِيهِ أَحَدٌ عَائِقًا
لَهُ لَكِنْ مِنْ أَحَدٍ أَمَدُ مَا لِي يَنْقُضُ مِنَ السَّكَانِ كُلِّ مَا يَنْقُضُ بِالْمُتَوَلِّدِ وَالْإِسْطَالِ
الْعَاسِدِ وَالْأَيْسَلِ مِنْهُ السَّعْيُ وَالشَّرُّ وَلَا يَصِحُّ رِقْدُهُ
وَلَوْ أَكْرَعَ عَلَى شَرِبِ الْخَمْرِ فَشَرِبَ وَسَكَرَ طَلَّافٍ أَمْرًا رَوَى عَنْ
لَا لَهُ وَحَدَّثَ اللَّهُ وَالصَّحِيحُ مَا لَا يَتَقَعُ السَّكَانُ إِذَا قَرَأَ آيَةَ السُّعْدِ
لَا يَأْتِي مِنَ الرَّمَدِ مِنَ الْعَادَاتِ وَالْمَحْقُوقِ مُلْحَقٍ بِالصَّالِحِ حَيْثُ يَجِبُ
السَّلَواتُ فِي أَعْرَابِ السَّلَوةِ مِنْ شَرَحِ حَوَاشِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ السَّكَانُ
يَسْتَعِيدُ الْوُجُوهَ بَعْدَ إِذَا كَانَ مَجَالًا لَا يَرِيبُ الرَّجُلَ مِنَ الرَّمَادِ كَمَا هُوَ
عَلَيْهِ مَا لِي اسْتَفْتِيَ النَّبِيَّ الْإِمَامَ أَبُو الْعَصَلِ الْكُرْمَانِي سَكَرَ فِي حَيْثُ
فَاصْطَدَمَ أَسْأَلُ مَاذَا لِي بِذَلِكَ لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ مُتَعَدِّ طَلَّافٍ

سيرة الله فلا يصح له قال وكذا غير السكران اذا لم يقدر عليه المصحح في نكاح فتاوى
 طائفة من السكران زوج نفسه الصغيرة ونقص من مهرها اهل بيتها اختلف
 المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله قيل لا يجوز لانه انما يجوز في حالة الصحة لفظ
 شفقة ولا يند ابدا الى حرة المصالح وقد عظم همها وذكر في مجموع النوازل
 مسئلة شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن سكران زوج ابنته الصغيرة ونقص من مهر
 مثلها اهل بيتها قال اما المصالحى لو فعل ذلك يجوز عند ابي حنيفة به خلافا
 لجمهور ائمتنا المشايخ انه لا يجوز النكاح او لا يجوز التقبيل عندهما ونقص
 المهر الصغير انه لا يجوز النكاح عندهما واختلف في السكران على قول ابي
 حنيفة رحمه الله قيل لا يجوز لانه انما يجوز في حال الافاقة لانه بكال شفقة
 رأى منسفة تدور على ذلك والسكران لا يقدر على تفصيل ذلك قيل له السكران
 ليس شفقة على اولاده قيل لانه ذو شفقة ولكن لا يقف على المصالح والمنافع
 وفي نكاح الذخيرة في فضل الكفاية السكران اذا قصر به مهر ابنته لا يجوز والصالح
 لو فعل يجوز لان الظاهر من حال السكران انه لا يتأمل ومن حال الصالح انه
 يتأمل رجل تزوج امرأة محضرة السكرى وهم عرفوا امر النكاح غير انهم لا يذكر
 النكاح منل ما عصى العقل النكاح في الفصل الخامس من نكاح فتاوى قاضي
 علي بن محمد في اشربة فتاواه الوكيل بالطلاق اذا سكر وطلق قال شمس اورد له لا يقع والصحيح
 انه يقع وهكذا في النوازل وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله قول شمس خلاف
 قول اصحابنا لان الوكيل بالطلاق يخلق الطلاق لفظ الوكيل ومن قال لغيره
 ان قلت لامراتك انت طالق ثم سكر ذلك الغير فقال لها انت طالق وقع
 كما اشبهنا في الخط اذا وكل رجلا ان يطلق امراته وهو سكران يسه الوكيل

فان وكله وهو سكران وظلني ببيع وان وكله وهو ساج فظلمها بعد ما سكر لا يبيع
لان لما وكله وهو سكران فقد رضى ببياعته بخلاف ما اذا وكله وهو ساج فظلمها

بالسبيل الا انه يبيع البيع والبشرى والقبض قال ابو سليمان الجوزجاني رحمه الله
وشرب على الموكل كما لو باشر نفسه وان احتلط عقده بالبيع لا يحرز بعهده وشربا
بمنزلة العتوه وقال غيره من شرب السبيل ايضا لا يحرز عقده على الموكل كان يبيع
السكران اما جاز زجر الد عليه فلا يجوز على موكله رجل تشاجر مع غيره فقال له
ذلك الغير يقول هذا من السكر فقال انما كنت بسكران ولا اقول هذا من السكر
وحلف ذلك بطلاق امراته قال ابو القاسم فينه على ما يسميه الناس سكرانا اذا
تغير كلامه ومعاملته فهذا مما يسميه الناس سكرانا فطابق ما مر في مثلقات
طلاق المحيط اذا غلبت شيئا من الصاحي ثم رد عليه وهو سكران قال صاحب
يبرله وهو كالصاحي بخلاف ما لو اخذ منه وهو ساج ثم رد عليه وهو ساج فانه لا يبرله
فلا يرد صاحبا المحيط نقطة الجامع في القسوى من هذا القاسم في سكران راى في
بالم الطريق ووقع ثوبه في الطريق فبطل رجل واخذ الثوب ليغسله فملك في يده
فلا ضمان عليه كالمقطعة وان كان الثوب تحت راس السكران واخذ منه ليعطيه
قال ينعن لان السكران حافظ له وركن للثوب لو كان داهية في كده وقد حث السبيل
في مسائل انواع الضمانات في اشربة الجامع الصغير على ما ذكره الاثرية في
قال وما سوى ذلك من الاثرية فلا بأس به وهذا الجواب على التهم كما هو حال
في هذا الكتاب ثم قال وهذا نص على ان ما يتخذ من الخطة والشعر والذرة خلال

في قوله الجيفة رحمه الله ولا يجب المحل وان سكر منه واذا طلق امرأته لا يقع وروي
 عن ابن عباس رحمه الله ان سرب ذلك حرام ويحد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كما في
 سائر الاشربة واما الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم رقى بالماء ثم غلا فاشند
 فهو حلال شره في قول الجيفة وابنه يوسف رحمه الله وقال محمد والشافعي رحمه الله
 هو مكروه واجمعوا انه لو سكر منه يحد وان طلاق السكران منه واقع وسعد واقراء
 حابران بهذا حلال عندنا بشرط ان لا يسكر قال والى هذا ذكرنا عن الجيفة رحمه
 الله حلال وهو الشرب المتخلف من هذه الحبوب فاذا سكر منه بمنزلة السكر
 من النج ولبن الرمال في انه يمنع وقوع الطلاق والساق والافراق بالاجماع فكذا
 في عنده وذكرنا في خان في اشربة الجامع الصغير السكر من الاشربة المتخذة
 من الحبوب والفواكه والشهيد واليه سئل حرام بالاجماع واختلف المشايخ في وجوب
 الحد حكي عن الفقيه ابي جعفر انه لا يحد لانه متخذ مما ليس من اصل الخمر فكان
 بمنزلة النج ولبن الرمال والسكران من نبيذ العسل والفواكه والمتخذ من الحبوب
 اذا تصرفوا بغيره كما اختلفوا في وجوب الحد فمن اوجب الحد فيها الحنفية
 بتيديد القبر ومن زال عقله بالنج اطلق واعتق الصحيح انه لا يحد في الجامع
 الصغير للام فاضى في الدين رحمه الله وفي اشربة فتاوى فاضى ظاهر رحمه الله واذا سكر
 من نبيذ العسل والذرة وسائر الحبوب هل يحد نفسه فانه اختلف المشايخ في
 الله على حسب ما اختلفوا في اجاب الحد وذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه
 الله في الحد اية ونبيذ العسل والتين ونبيذ الخبطة والشهيد والذرة حلال و
 ان لم يطبخ وهذا عند الجيفة وابنه يوسف رحمه الله اذا كان من غير لحو وطرب لقوله
 عليه السلام الخمر من هاتين الشئتين واشارة الى الكبر والجل حصن التسمم بهما

والله اعلم بالصواب الحكم قيل ليس في الطلح لا يا خنته قيل يا كيث رطبه هو الذي كثر
في الكتاب ان ثلثه لا يدعوا الى كثيره كيف ما كان وهل يتولد في المظلم من الحرب
اذا حكر منه الاصح انه يحل ما نهى عن محمد وجماعه لا فيمن سكر من الاسرى انه
يحل من غير قبيل وهذا الابن الشبان في زماننا تحققوا عليه اجتماعهم على
صاحب الاسرى بل هو في ذلك ركن لا يخرج من الايمان اذا استند به على هذا وقوله ان
التيخذ من ابن الرواح لا يحل عمل ابنيته رحمه الله اعتار بالحداد هو متولد
منه فالواو الاصح انه يحل لان كراهة لجملة ما في اياحه من قطع مادة الجهاد في
الاحتمالة فلا يتعدى اليه ودكر في الاسلام ابو اليسر اشربة المجرور وادله
سكر من الاشربة المسكرة التي يتخذ من السويق والعسل والمغانيل احتلوا في
وجوب حده والوقد وقعت هذه المسئلة ايام الملك العادل العالم فحسن الملك
بغير قبلة وكنت داصبا بالجمعة فاستفتوا مني ومن ائمة شافعية فاستفتوا مني ومن ائمة
اهل سنة فقلت استواءه متناع وجوب الحد وقل جبر فاجب استبيحات شهر قبل تلك
الايام انتم بما افتوا به والشيخ الامام علاء الدين رحمه الله اخي اقر بان فيه روايتين
وربع ثالثا الملك العالم فحسن الملك وكان يميل الى ما اذنتت وكنت اطلب
منه العرف بين السكر من سبب الرقيب المطروح ورتيب العزم المطروح وبين السكر
من عل الاشربة وكانوا يستخرجون في العرف بينهما غير متصور ثم وجد ثاروا به على
احصا ما جيعارهم الله انه يجب الحد فان الحد اما يجب سائر الاسد ويجب
للمجموعة ولله يوسف رحهما الله وان كان حلالا لاشربة في الاستلاء لان شربة
يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب الحد لئلا يخرجوا عن شرب ما يقع
الفساد عن وجه الارض وهذا المعنى موجود في هذه الاشربة ومن شرب شربة لم يجر

فإن أريد طهارة مسكر وطلوع امرأة لا يقع في اشربة فتأدي نافية في النبي في النوادر المحرم
إذا اشربت المرأة مسكراً المحرم يحل لأن النبي سلم قال من شرب الخمر فاحلده وحر
يفصل بين شارب وشارب ولا بين مكان ومكان فإن قبل البس لو شرب الخمر
خمر أو الخمر إلى الحرم لا يمسك قلنا لا لأنه إذا التفت إلى الحرم فقد عظمه وإذا شرب فيه
مقتل استغنى عنه فلذلك يحل وهذا كما قلنا فيمن قتل رجلاً أو غير الحرم ثم التجأ إلى
الحرم لم يقتل منه في الحرم ولو قتل في الحرم يقتل في الحرم أحكام الوكيل في قبض الدين
والوديعة والإيداع وما يتعلق بذلك ذكره في الباب الأول من وكالة المختص إذا
وكل يطلب دين له قبل إنسان وعاب الطالب وقامت البيعة على المطلوب
بالحق فقال المطلوب أريد من الطالب ما استوفى شيئاً مني أو قال أريد مني
لقد شهدت شهوداً على علي فليس له أن يجبر المالك حتى يحمي صاحبه ولكنه
يؤديه إلى الوكيل ثم يطلب صاحبه فيحلف ما استوفيت مني ولا يحلفه بالله
لقد شهدت شهوداً على علي فلو حلفه على الاستبقاء فنكل لزمه المال دون
الوكيل لأن تكوله اقرار وذلك يصح على نفسه دون غيره الوكيل غيره وإن كان
المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه أن يأخذ مال الطالب الأول ولو أقام
البيعة على القضاء إلى الموكل فإن شاء أخذ من الموكل لأن قبض الوكيل وقع له
وإن شاء أخذ المال من الوكيل إن كان قائماً فإن قال الوكيل دفعته للموكل
أو ملك في يدي فالقول قوله مع يمينه ولا يضمن هو ولكن الخريم يبيع الموكل لأن
قبض الوكيل ناكذ بالقضاء قبض الموكل لم يترك قبض الموكل قبضاً بغير حق
دائلاً مسألة الزيادات لومات عن ابنين فقال الخريم دفعته إلى المورث و
صدقه أحد ما فإن الآخر يأخذ من الخريم نصف الدين ثم المقر يضمنه للخريم

لا بد من التوقيف عند البيع فأكد بالقضاء ونقض الوكيل ثم جازى بعمل حسن
لغيره فبما سبقت من تغيير كان الواجب للمترافع الذي في التركة لغيره في
في وكالة الخصم ولو وكل رجلا ما جازى غيره من
ولو وكل رجلا ما جازى امرأه فافانته باب في الترتين
في البيع على الشراء من الموكل فإن في هذه الصورة لا بد من التوقيف على الوكيل ولا
يقضي بما أقاموا الشهادة عليها بل توقف في أن حضر الموكل ولو وكل يقضي الدين
فأقام بيعة على الأبقاع إلى الطالب تقبل ذلك منه وليس الدين كالشئ في العالم
يصنع قول أبي حنيفة رحمه الله وعندنا توقف الكل الدين والعين سواء ولو
حضر من ذاك الباب الأول من وكالة الجامع الصغير ذكر شمس الأئمة الحلواني
فأدب القاضي ولو أقر المثلوب بالحق فمما عرّف الدين إلى الموكل عند أن حصة رجلا
يقض الوكيل حصما من حق قبول البيعة وعندنا لا يقض وذلك الجواب
الوكيل يطلب الشفعة والرأفة في بيع البيعة عليه أن الموكل سلم
الشفعة لو أبرأ عن البيع وذلك تناوياً من عند صاحب الجواب رحمه الله
أن الوكيل يطلب الشفعة لا يسمع البيعة عليه أن الموكل سلم الشفعة وكذا الشيخ
الإمام ربهان الدين الحروف يرد من أن إمام كاشان رحمه الله على ما سألنا
الكتاب أن صاحب الجواب كتب تحميم الإسلام فافانته رحمه الله وذلك من
بما مرّ في هذه المسئلة والصحيح أنه يسمع البيعة عليه في باب حجاج الكرمي
أدب القاضي الوكيل يقض الدين إذا جازى الدين عليه أن الموكل أبرأه من
سبب الدين مرة وإراد أن يحلف الوكيل أنه لم يدر بذلك فافانته لا يقض على الوكيل
أنه لو أبرأ بذلك لم يجز ذلك على الموكل لأنه أقر على الغير وكل من أبرأه

وفي نسخة البكر السابعة منهم ما رواه قال البكر في نسخة قال الزوج بن رجب ما
 يدعي ان من المقتضى بالقول قول الاب لانه متمسك بالاصل والزوج بن رجب
 العارض والاب ينكر فان قال الزوج للقاضي حلف الاب انه لا يعلم اني دخلت
 بها فانه لا يمين عليه في ذلك لانه لو اقر بال دخول لم يجز ذلك عليها لما قلت وادعية
 القس غريم الميت اذا ادعى عليه ومن الميت دين فان دعي الغريم ان الميت استوفاه حال
 حوته وانكر الوصي ذلك هل يستخلف على العلم اذ لا يستخلف لما قلنا من عدم
 الصلابة ويدفع الدين الى الوصي وقد اوى رشيد الدين رحمه الله ولو ادعى وصيا
 في رجل يحكم الوكالة انهما ملك موكل واقام البيعة فقال ذوالبيد انهما ملكي وان
 موكلات اقر ما هما ملكي فان لم يكن له بيعة كان له ان يحلف الموكل دون الوكيل
 ولو كان الموكل عاشا كان للقاضي ان يقضي بالملك لموكله بدعوى الوكيل فان
 حضر الموكل وحلف انه ما اقر له ببقية القضاء على حاله ولو وكل بطل القضاء فرق بين
 هذا وبينما اذا اشترى شيئا فوجد به عيبا فوكل وكيله ليرده بالعيب فقال السامع
 ان المشتري قد رضى بهذا العيب واراد ان يحلف المشتري انه قد رضى له ان يحلفه
 وليس ان يحلف الوكيل فان كان المشتري غائبا لا يقضي بالرد بالعيب بدعوى الوكيل
 لانه لو قضى بالرد يفسخ العقد بينهما ولو حضر المشتري وكل من الحلف لا يبطل
 الفسخ لان الفسخ صحيح ظاهر او باطنا بقضاء القاضي وفي الاملاك الوسيطة يفسخ
 ظاهر الا باطلا ولو ادعى عينا في يد رجل فقال ذوالبيد انك زيتها من هذا المدين
 من من يد حتى يقيم البيعة على الشراء ولا الاستحسان يترك في يده ثلاثة ايام
 ويوجد منه كفيل يقيم البيعة على الشراء والوجه الاول قياس ومعه كان يفتي
 ظاهر المدين من المدين انه رده وعلى هذا المديون اذا ادعى الانفاذ في حق القضاء يثبت

التي اقرها القاضي الزاوي الوكيل بما جازة الدار وقضى القضاة اذا ادعى
بعض السكان انه يحمل الاجرة للوكيل واقام القضاة توقف الامر ولا يقضي القاضي
بعض الاجرة بحضر الغائب وذكر في الخامس في الفتاوى اذا ادعى الوكالة بقضى
العين او الدين واقرا المدين عليه بالمال وانكر الوكالة فطلب المدين منه الاكراه
عند ابى حنيفة ولا يثبت له ليس يضمن ويعد له يوسف رحمه الله له ذلك كذا ذكره
ويترك في ادب القاضى في الصغرى وذكر في الذخيرة في فصل اشبات الوكالة ان في
تحايف الوكيل للمدعى عليه اختلاف للشافعي رحمه الله قال بعضهم هذا جواب
الكل الا ان الخصام رحمه الله يقول ابى يوسف ومحمد رحمه الله في المنكر لانه
لم يخطأ قول ابى حنيفة رحمه الله لان قوله يخالف قولهما في هذا مال شمس المدين
اسلواى رحمه الله عنهم من قال ما ذكره الكافي قوله ما استأجره
ابى حنيفة رحمه الله لا يخلف رجل الى رجل وقال ان كذبا عنك كذا ادريها وانما
وكيله في قضائها فصل في المال وكذا في الوكالة وقال استأجر الوكيل في قضائها
لم يكن للمدعى ان يخلفه على الوكالة لانه يدعى لغيره فكذا ذكره فصل ما يندفع
به الدعوى من دعوى الذخيرة ذكره الجسدية وعن ادعى انه وكيل الغائب في
قبض دينه فصل في الغرر

ماله فان حضر الغائب فصل في الادفع المقيم الدين اليه شيئا يرجع به على الوكيل
ان كان ياقا في يده لان غرضه من الدفع براءة ذمته منه ولم يحصل له ان يضمن
قبضه وان ضاع من يده لم يرجع عليه لانه يضمن قبل اعترافه بحقه في التصديق
الا ان يكون ضعه عند الدفع لان الماخوذ ما يضمن عليه في ضمانه
الكاملة اضيفت له حالة القبض فيصح من ذلك الكالة ما ذاب له على اعلان ذلك

فإن التزم بصل فله على الوكالة وقد صدق السيد على إعادته فإن رجع صاحب المال
إلى المدين رجع الصريح على الوكيل وإن ضاع من يده لأنه لم يصدق في الوكالة وإنما
دفع السيد على رجاء الأجرة فإذا انقطع رجاء رجع عليه وكذا إذا دفع السيد على
تكميل يده في الوكالة وهذا الظاهر الوجه كلها ليس له أن يسترد المدة نوع حتى
يخسر الخاسب لأن الموعود صار حقا للغائب أما ظاهره أو محتمل فصار كما إذا دفعها
إلى فصول رجاء الأجرة فإنه لا يملك استرداده لاحتمال الأجرة كذا ذكره اللذان
وذكره رشيد الدين في فتاواه رجل قال للمدينون ادفع ما للفلان عليك إلا قبض
لهما يميزه فنع ذكر في الزيادات ليس له أن يسترد مده لأنه يتعلق بأمر من ربح
الدين لأن القابض قبض لأجله لعله يميز وذكر في المنتقى أن له أن يسترد مده و
كذلك للمدينون دفع كل الدين إلى رجل ليس دفع إلى رب دينه ثم أراد استرد
مده ذلك لا يوكيل المدينون فله أن يضر له وذكر في المدة ومن قال أنه وكيل
فلان بقبض الوديعة فصل قد المودع لم يؤمن بالتسليم إليه لأنه أقر بما لا
الخير بخلاف الدين وفي بعض اختلافات القدماء روى ابن سنان عن
محمد رحمه الله أن الوكيل يقبض العيب إذا صدقه صاحب اليد يبيع
بالتسليم إليه وذكر في وكالة غريب الرواية رجل في يده متاع فقال له فلان
وصلا وكيل بالقبض يبيع على الدفع في العين والدين كذا عن أبي يوسف روى في
وكالة الجامع في الفتاوى وذكر في دعوى الحاصل من شرح الطحاوي ولو ادعى الوكالة
قبض الوديعة وصل قد يبيع على التسليم ولو كان به أو سكت لا يبيع أيضا ولو
سلم لا يتمكن عن استرداده فإن حضر المالك وكذا به في الوكالة في وجه واحد
لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما إذا صدق قد ولم يشترط عليه الصانع وفي سائر

الحاويل الذي خيرة ومذكور

في الوكالة وقال الله وانا اقيم البيعة عليكم فان اخاف ان تصح عند من يقضي
 صاحبها له ذلك اذا وكل رجلا يقبض الوديعة في اليوم فله ان يقبضه عند الوكيل
 وكله ان يقبضه غدا ليس له ان يقبضه اليوم لا ذكر اليوم للتحويل فكانه قال انت
 وكيل بالقبض الساعة فاذ ثبت الوكالة الساعة دامت ضرورة وليس من ضرورة
 قوت وكالة غدا ان يكون وكيل اليوم لا افصاحا ولا لالة ولكن الوكالة لقبضها
 الساعة فله ان يقبض بعد الساعة ولو قال يقبضها بمحض من فلان يقبضها وموخرها
 جاز وكذا الوقال قبضها بشهود كان له ان يقبضها بشهود بخلاف ما لو قال يقبضها
 المحضر من فلان حيث لا يملك ان يقبض بغير محضه لانهما عن القبض واستثنى
 قضا محض من فلان في باب الوكالة يقبض الوديعة من الميسوط وفي فتاوى سمرقند ان
 ولو وكلت رجلا تزوجها من فلان يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس لا يجوز لان التفويض
 تناول زمانا مخصوصا وفي الصغرى لو قال بيع عيني اليوم او طلق امرأتي اليوم ففعل
 ذلك في غدا جاز فيكون وكذا في اليوم وفيما بعد ولا يكون وكذا فيما قبل ذلك وكل
 رجلا يقبض دين له على رجل يقبضه فهو وديعة عند الوكيل ان سافر به لم يقبض وان
 استودعها غيره ضمن وان خلفه في اهله لم يقبض وان وضع عند امرأته وعادته او بعض عياله
 لم يقبض كذا ذكر في العمود والوكيل بالبيع اذا سافر بما امر ببيعة يقبض في مختلفات العاصم
 العاصم العامري ولو وكله يقبض وديعة فقال الذي كانت في يده وقد دفعها الى الوكيل
 ان له ركبته قال قول قوله وهو مصدق في براءة نفسه كذا ذكر في باب الوكالة يقبض الوديعة
 من وكالة الاصل ولو وكله يقبض وديعة او عارية ففعلت الموكل فقد
 رجع الوكيل من الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حوزة
 ركبتي بها الى الموكل يقبض في ذلك وباقى المسئلة عن بعد

بمثل ذلك بماله ذكره الواسع ولو كان له سبب من بعض جهات لم يكن له
 سبب من جهة أخرى وأما ما ذكره من أن الوكيل لا يملك من المال
 من قبل المولى إلا ما وكل من بعض جهات لم يكن له سبب من جهة أخرى
 وأما ما ذكره من أن الوكيل لا يملك من المال من قبل المولى إلا ما
 وكل من بعض جهات لم يكن له سبب من جهة أخرى وأما ما ذكره من أن
 الوكيل لا يملك من المال من قبل المولى إلا ما وكل من بعض جهات لم
 يكن له سبب من جهة أخرى وأما ما ذكره من أن الوكيل لا يملك من
 المال من قبل المولى إلا ما وكل من بعض جهات لم يكن له سبب من
 جهة أخرى وأما ما ذكره من أن الوكيل لا يملك من المال من قبل
 المولى إلا ما وكل من بعض جهات لم يكن له سبب من جهة أخرى

الغنىان على الوكيل كثبت من مضاربة الأصل وذكر في وكالة الأصل التوصل
بالقبض والقبض جائز سواء كان المطلوب حاضر أو غائبا صحيحا كان أو مريضا
تتلاف الوكيل بالخصوصية عند التبعية وحده فان سأل المطلوب فالوكيل
على وكالته في نقاضى ذلك من مال الميسر ولو كان الموكل هو الميسر بطلبه كماله
فان قال قد كتبت قبضت في حياة الموكل ودفعتها اليه لم يصح في ذلك لا
اخرى الا ان شاء فكان متبعا في اقراره وقد انفرد بموت الموكل ولو لم يمت
ماله بالمال على اخر لم يكن للموكل ان يقبض منه فان تولى على
يده ورجع على الاول رجعت الوكالة ولو اخذ الطالب منه كفيما لم
يكن ان يتقاضى الوكيل ولو كان متبعا في الخطأ له على رجل فقبضها
في غير محل فباعتها او ما هو جازي لانه عين اذ ما قبض حقه واذ ان كان
فيها عيب ولكن استأجر من يحملها الى منزل الآخر وان كان في المصير يجب
الكره على الآخر استخشا ان كان في المصير فالظاهر ان الآخر بالقبض امر بالمحل
البد فاما في المصير فالموتة بكسوفه فلا يكون الآخر بالقبض امر بالمحل اليه فلا يكون
الكره على المصير فيكون مستلوا على هذا الرواية يتبين الفرق والدوافع
في رضى الدواب رضى اهلهم كان مستلوا على الوكيل بقض الدين اذا عصب الدين
من الغنم او ابله منها او اضره او اخذ به رهنا لا يجوز الا ان يتصرف فيها احراره
والأصل ان الوكيل بالقبض انما يملك القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمنع
منه وذلك لان يتبعض جازي الحق فقبضه او اضره فاما كل ما للموكل ان
يمنع منه اذ اضره عليه المطلوب فليس للوكيل بالقبض ذلك كالشراء ذلك
في الاستئصال ولو اخذ وكيل بالمال حازه ان يدخل فيها شاء لان الكماله

عبد من ابن مقاتل رحمه الله لو قال لشهيرة اعتق عبدى هذا او ذى هذا
فصل اربع عبدى هذا من فلان او هب هذا العبد من فلان او طلق امرأتى
او كاتب عبدى او ادفع هذا العبد او التوب الى فلان فقبله وغاب الموكل
لا يحجر الوكيل على شئ من ذلك الا في دفع التوب اليه قال الفقيه رحمه الله لا
يحمل ان التوب له فيجب دفعه اليه وفي رواية الجامع الذي اختصره الحاکم الجليل
ابو الفضل الروزى رحمه الله ان مؤنه رد الغصب والعمارة على الغاصب والمستعير
وصدا ظاهر فلو وكل الغاصب والمستعير رجلا ليرد ذلك على المالك حيث
استأجره او غصبه منه ثم غاب الموكل لا يحجر الوكيل على حمل ذلك اليه وانما عليه
ان يدفعه اليه حيث وجبه وذكر شيخ الاسلام علاء الدين رحمه الله في باب
الضمان من الجامع رب المتاع اذا اخذ من المستعير والغاصب كفيلا بالرد يصح
وتحجر على الرد كالأصيل واذا رد يرجع على الأصيل باجر عمله لان الكهيل يرجع على
الأصيل مثل ما أدى ومثل عمله اجر عمله قال ولولم ياخذ منه كفيلا ولكنه اخذ
منه وكفى لك فانه يدفعه اليه حيث وجبه ولا يحجر على حمله اليه لانه متبرع
فلا يحجر على تسليم المتبرع بخلاف الكهيل لانه التزم ذلك والوكيل لم يضمن
الرد وانما وعد ذلك فهو متبرع والمتبرع لا يحجر على التبرع فان الوكيل بالبيع لا يبيع
على البيع وكذا المأمر بقضاء الدين من مال نفسه لا يحجر وفي متفرقات كالأمانة والذخيرة
انما قبل الاتقان او قضاء الدين من مال نفسه ثم ان لا يحجر بربده اذا وكله بقضاء
الدين ويحل الوكالة في زمن العدة العدل اذا كان ما موراي بيع الرهن والراهن
غائب يحجر على بيعه كالوكيل بالخصوصية يطلب المدعى اذا غاب الموكل يحجر الوكيل
على الخصوصية وفي فتاوى فاضل ظهير الدين العدل يحجر على بيع الرهن بقضاء الدين

وإن لم يثبت القاضى عند علمات الثلاثة رحمهم الله وهكذا ذكرنا أدب القاضى
من خصمى وأحواله إلى الزيادة والمداية ولو لم يكن التوكيل بالبيع مشروطا
لا شغل لزم من رايها شغل نفسه من غير المعدل على البيع قبل لا يحجر وقبل غيره
وهذا أصح وعند أبي يوسف رحمه الله الجواب في الفصلين واحد والمعمى الذى كور
في المداية وذكرنا أدب القاضى من الخصمى ثم قال وكذا الوكيل بالخصومة إذا غاب
الوكيل فامتنع الوكيل من الخصومة هل يحجر فهو على مداية وكذا الوكيل بالبيع
قال غير بوكالة بل بدنة لا يحجر الوكيل على الخروج له ذلك البلد ليقض ما
على الناس ولكن يحجر على أن يوكل رب المال على أحد وجهين أما بشئ مؤبد أو بشئ
فى ذلك البلد أو يأخذ كمال القاضى فى ذلك البلد قال ولو وكل وكالة عاملة فى آخر
أفاته بمخاصم ومخاصم ثم إن جماعة أفاضوا بينة على أن لهم على الموكل عملا فإنه يحبس الوكيل
بدان لم ينتظم هذه الوكالة الأمر بالأداء أو بالضيان ولو قال التبركة أدفع إلى ذلك
شيئا لم يجب بعد قال المفقيد وإن لم يكن على وجه التبركة كان للدين أن يخاصمه ذلك
إذا كان مترايا المال والوكالة لأنه يقبض لانه فقام مقامه فى القبض ذكرنا فانه
روى وكالة فتاواه رجل أنزى حملا وحمل المحولات على الحال وأمر الحال بتسليم
المحولات للوكيلة ببيع ويقبض الكراء منه حال الحال بالمحولات والوكيل
يقبل الوكيل المحولات رادعى من الكراء وامتنع عن أداء الباقي قالوا إن كانت
لصاحب المحولات دين على الوكيل وهو مقر الدين والأمر يحجر على دفع الباقي
من الكراء وإن أنكر الأمر فللمحال أن يحلف بالله ما أعلم أن صاحب المحولات
أمره بالقبض وإن لم يكن على الوكيل دين لا يحجر والفرع الآخر من هذه المسئلة
دليل على أن الوكيل يقضه الدين من مال الموكل لا يحجر على أداء الدين إذا

ايكن الموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة القسوة وشركا له فتاواه ايضا سئل
كل رجل ان يقبض كل حق له على الناس وعندهم ومهمهم وفي ايديهم ويقبض ما يحل
له بالمقاسمة بين شركائه ويجلس من يرضى به والتخاية منه اذ ارى ذلك وكفى له في ذلك كتابا
وكتب في آخره انه يحاصم ويخاصمهم ان قمايد عون قبل الموكل مالا والموكل غايبة
الوكيل عند القائه وكيله وانكر المالى ما خصم الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لم
ان يجسو الوكيل لان الحبس جزاء الظلم ولم يظلم ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة
بإداء المال ولا ضمان الوكيل عن موكله فاذا لم يجب على الوكيل اداء المالى من مال
الموكل لا الزم موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل ظاهرا بالامتناع اذ له
المال فلا يجسب فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بقضاء الدين من ماله
الامر يجبر على قضاء الدين وذكر في وكالة كتاب الدعوى والبيانات اذا شهد
على وكالة رجل في شئ والوكيل يجحد ان كانا كان وكيل الطالب والمطلوب يدعى
الوكالة والوكيل يجحد يقبل هذه الشهادة وان كان وكيل المطلوب والطالب يدعى
الوكالة والوكيل يجحد يقبل هذه الشهادة وهل يجبر على الخصومة مع الطالب ان
شهدت الشهادة ان المطلوب وكله بالخصومة مع الطالب وقيل الوكالة تجبر على
الخصومة مع الطالب وان لم يشهد واعلم القبول لا يجبر احكام الصبيان وتضمنوا
ومنه معرفة البلوغ الزكوة لا يجب في مال الصبي عند ما وعده الشافعي ولا يجب
كأنه على المباح ولا خلاف ان الايمان لا يجب على الصبي ولكن اذا اسلم يصح
استدراجه وعند الشافعي رحمه الله لا يصح ولا خلاف انه لا يجب عليه
الصلاة والصوم والحج والجهاد ولا خلاف ان نفقة زوجته وماله وماله
تضمن عليه في ماله ولا خلاف انه اذا كان للصبي ارض عشر او خارج يجب عليه

والأصح لا يماثل في الأصل والركوة تحت أن الذمة وأما صدقة الفطر فإنها
رواية داود يوسف والشافعي رحمهم الله يحكي مال الصبي وقال محمد وروى محمد بن
الأصح في مال الصبي ولا على الأب إذا كان للصبي مال وإن لم يكن مال لم يجب على
الأب بالاعتقان هذه الجملة في مجالس القاضي لا يحفل الاسترواقي وهل يجب
في مال الصغير قبل بضمي عنه أبوه أو وصيه من ماله عند أبيه في ربه في مال
وغيره محل وروى رحمه الله بضمي من مال نفسه ولا يرضى من مال الصغير إلا
في عدا كالمخلاف في صدقة الفطر قبل لا يجوز الأصغر من مال الصغير وأما
القسمين تنادي بالاراقة والتصدق بصدقة فطرح ولا يجوز في مال الصغير والصغير
لا يمكنه أن يأكل الجميع والأصح أن يقال بضمي ويأكل الصغير منه ما ملك وما يملك
يبطل به ما ينفق بغيره وأصح أن يكون للصغير مال فلا يجب على الأب أن يرضى منه
فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله وظاهر الرواية أنه لا يجب على الأب صدقة
الفطر لأن السبب هناك راسن بموته وبني عليه والموتة والآية ترجحان في
الصغير فصار كنفه إما هذا قرية محضة والأصل في القربات لا يجب على الغير
سبب الغير لهذا لا يجب من عند وإن كان يجب صدقة الفطر والمتأدية
أن ما يثبت بالنظر إلى السبب لم يثبت بالنظر إلى الذات لأنهما غليظان والأصح
أراقة فثبت الاستحباب دون الوجوب وهل يرضى عن ابن أبيه فيه روايتان
كما في صدقة الفطر هذا الجملة في أصح المذاهب وفي المجالس للقاضي إن
حضره الله اقراض الصبي للمأذون واستقرضه جاز وهو كالسالم وعدا
وإن كان محجورا فإنه لا يصح اقراضه ولا استقرضه فإن اقترضه إنسان فاداب
عنه بآنية كان لصاحب المال أن يستردوه على قول أبي حنيفة وإن لم يرد

رحمهم الله فاما اذا انتفخ الصبي وانتفخ فلا ضمان عليه عند ابنته ومحمد
رحمهم الله وعند ابه يوسف رحمه الله اذا انتفخ او انتفخ كان له ان يرجع عليه بغير
ذلك واما اذا اهلك بنفسه فلا ضمان عليه بالاخلاف بينهم وكذا الصبي المجبور
اذا انتفخ الوديعة التي عنده لا يضمن عندهما خلافا لابي يوسف رده ولو استهلك
مال الغير من غير سابق الايلع والاقرض يضمن بالايجاع واجمعوا انه لو قبض
الوديعة باذن وليه واستهلكه يضمن هذا الجملة في الجالس وفي ناسب الظاهر
في الفقه وعلى هذا الخلاف اذا باع من صبي مجبور عليه ما لا وسلم اليه واستهلكه
الصبي لا ضمان عليه عند ابنته ومحمد وعند ابي يوسف رحمه الله يضمن
وفي فتاوى ابي بكر محمد بن الفضل اذا غصب من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان
املا للمحفظ براء والا فلا وان استهلكه ثم دفع القيمة اليه ان كان ماذونا
براء والا فلا لان دفع القيمة يتضمن معنى التملك وقد مر فاسأل الغصب
من هذا المجموع وفي عارية الصغرى صبي استعار من صبي شيئا كالفارس والقدوم
ومحمد ذلك فاعطاه والمستعار اخير الدافع فهناك في يد الصبي ان كان الدافع
ماذونا الاشهر على المستعير انما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان ماذونا صحيح
منه الدفع وكان الصلح حاصل لا بتسليطه وان كان الدافع مجبور يضمن هو
بالدفع والتلف ما خلف منه لان الاول غاصب والثاني غاصب الحاصب وفي وديعة
الصغرى الصبي فعيل المودع لو استهلك الوديعة او خطمها يضمن وهو من اشكال
يدع الصبي جارية دفعت جارية اخرى فذهبت عندها قال محمد رحمه الله على
الدافعة ضمان المثل قال بائنا عيسى رضي الله عنه في جاريته تدافعتا في حمام
فذهبت عندها جارية اخرى فذهبت عندها قال محمد رحمه الله على الدافعة ضمان المثل

في الميراث والنفقة والطلاق والعتق والحدود والصلح واليمين
وغير مسائل جنائيات العصى قبل هذه المراجع الضمانات فلا يصح والصلح
لو طلق امرأته أو عتق أو زوجت ماله لا يصح سواء أذن له أبوها أو لم يذنه
أو لم يأذن له في نفسه القدر والعتق واليمين لا يصح عقودهما ولا إقرارهما
ولا إطلاقهما ما لم يستأمنهما أو أنفق شيئا لزمهما صيانة وفيه ومن ذهب لصبي
شيء فحسبه الصبي نفسه جاز في نكاح الدخيرة الصغير والصغير إذا تزوجا
بعض الأذن ثم أحياه الولي العقد جاز ولهما الخيار إذا بلغا إذا كان الصغير غير بالغ
فأجل ذلك في الجماع ولو تزوج الصبي ثم بلغ أو باع شيئا لم يبلغ لا يجوز إلا بعد إجازته
بعد البلوغ ولا ينفذ بالمبايع وقد مر قبل وأما ما في آخر فصل تصرفات العتق
وطاع الصغير والصغير من مسائل الجماع أيضا ذكر شيخ الإسلام على البيه روى
في باب الأمور المعترضة من أصول الفقه أسلام المجنون لا يصح واستلام المشق
المعامل والصبي العاقل يصح ولو أسلمت امرأة المجنون بغير من الإسلام على وليها
وفما للظلم بقدر الإمكان ويصير مسئلتنا لا يوثق وكذا يصير مثل أنفعها بما تمثال
والصبي في أول حاله مثل المجنون يعني إذا كان عديم العقل والتمييز لما إذا كان
يعقل فهو والمعتق والمأفل سواء في كل الأحكام بخلاف بين الصبي المجنون وما في ذلك
أسلمت امرأته بغير من الإسلام على أبيه وأمه في الحال ولا يخرج منه الصبي يؤمن بالله
محمد وقد وجب تأخيرها إلى غلبة العقل والمعتق كالصبي العاقل في كونه
الإسلام أبو اليسر في باب نكاح أهل الذمة صبيان زوجهما وليا هما أمهما أو جداهما
وهو يعقل الإسلام يصح إسلامه عند تأخره للمشافيع رحمه الله ثم إن كانت
لا يخرج يعقل الإسلام بغير من عليه الإسلام وإن أسلم بتركه على النكاح وإن

١٠٨٣
 إسم يفري بينهما الفاضل هذا إذا سلم الزوج والمراة مجوسية فإن كانت كتابية
 يمينان على النكاح ثم إذا فرق الشافعية بينهما بسبب الإباء عن الإسلام هل
 يكون فرقة بطلاق كآلة الزوج الكبير عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله قال بعضهم
 لا يكون فرقة بطلاق بخلاف الزوج الكبير وذكر الفاضل أبو زيد في الأسرار في مسئلة
 تخرج غير الأب والمجد أن امرأة المجنون إذا أسلمت بعرض الإسلام على الأب المجنون
 فإن أسلم ولا يفرق بينهما إذا عرافة الصبي الذي لا يطقل إذا أسلمت لا بعرض أم لا
 على الأب الصبي لأن لصاه غايه ذكر الإمام علي بن زريق في باب حلية الأداء من أصوله
 في الذمة أن ارتداد الصبي الحافل صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله غير أنه
 لا يستل أن القتل يجب بالحياة لأبوين الردة ولم يوجد فاشبه ردة المرأة وفي حج
 غريب الرواية روى الحسن بن زفر في ابن عشرين سنين إذا ارتد ثم رضى صيدا أو ذبح
 الله ذكرا ولا يضح ردة وعند أبي يوسف رحمه الله لا يطل قال الحسن بن سعيد
 أبو يوسف إلى قول زفر وكذا روى الحسن بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله
 أن إسلامه أسلام وورده لا يكون ردة قال وهذا خلاف الظاهر في الفتاوى
 وبينة الصبي الحافل جلال إذا كان يتشط وهو كالبالغ في الدين وفي وكالة الله
 ولو وكل صبيانا ببيع عبده أو بآب يشرى له شيئا فباع واشترى حازا إذا كان
 يطل ذلك ولا عهد عليه بعنه على الصبي الوكيل وإنما المهدة على الأمر وكذا
 لو وكل صبيانا بخصوصه جازا إذا كان يعقل ما يقول وما يقال له والمسئلة على
 وجهين أما أن وكل صبيه أو صبي غيره فإن وكل صبيه جاز ولا يستأجر أحدا
 وإذا كان صبي غيره أن كان مأذونا في التجارة لا يستأمر ولله وإن صحى واستأمر
 عليه فإن أذن ولله جازا إن وكله وهذه المسئلة رواية أن للأب أن يبيع

والله وقد روي في سنده المشايخ وروى في كتابه ان ثعلباً قال قال بعض المشايخ من له ذلك
وعامة آهم على الله ليس في العهد من غير ما في هذا في مسائل تصريف الابدان والوصف والناظر
لم آت في العهد لان فيه حذر وانما في هذا اذا كان الصبي محمداً فاما كان
في عادر بالذات لجماعة فادناه في كماله بالشرع من موطن في العهد ويلاحظ
واستحسانا يكون العهد على الامر حتى ان الامر يطالب بالحق دون الصبي
وان كان وكلا بالشرع من حال في العهد يستغنى بالكداء كره الدخيرة
وهو الهداية وعن ابي يوسف رحمه الله المتبري اذا لم يعلم بحال السابق ثم علم انه
صبي او محمداً له حصار الصبي لان الصبي وحل في العقد على ان حقوقه تعلو
بالعادل ما لا يظهر حلالاً في تغيير كما اذا اعترض على عيب وفي كماله الدخيرة اذا كان
لرجل من قبل في المطلوب منه كماله ذلك المال وقد رافق ولم يحل كماله
ذلك ما طرأ ولا شق على احواله الصغير فيبلغ لانه لا يغير لياحبال ويوعى ما بان
لمع راقى الكماله قبل اسلوع ما واردة ما ظل لانه اقرى كماله ما طرأ وان جلد
الكماله بعد السوء صنعت الكماله هذا اذا كان الذي يبيع الام وان كان الدين
ومن الصبي بان استغنى الام او الصبي شيئاً للصبي بسية وامر الصبي
بعض المال لصاحب الدين او من يبيع الام والصبي ضمانه جابر بالمأواه من الام والوصف
في حال ما لمع بالمال لانه يبيع من ساكن يلزمه ذلك من الامام او ما يبيع من الامام او من
لانه لم يبيع من ساكن لانه ذلك من الامام او من يبيع من الامام او من يبيع من الامام
ساحبه من محسن والوصي يلازمه الرقبة بسية لا لم يرد ذلك قبل الصبي او من يبيع من الامام
محسن علمه وتوكل رجل في بيعه ان كان الصبي يبيع الكماله كان محمداً فاما كان محمداً فاما كان
على الصبي كماله من محسن وهو عليه عيب على احسان لانه من يبيع من الامام او من يبيع من الامام

وليتوانا خطب الصبي عند الحنفية ومحمد رحمهما الله لا يبيع الكهالة وشغل
 يوسف وبيع واذا أكل رجل من حبه نفسه او بما عليه باذن وليه تبصر اذنه
 صحت الكهالة سواء كان الصبي ماذونا في التجارة او تجورا عليه لانه كحل حتى يضمن
 على الاصيل واذا اخذ الوكيل باحضار الصبي فان كحل باذن وليه يجبر القاضى للصبي
 على ان يحضر معه لان اذن من يلى على الصغير بالكهالة جائز لان الاذن بالكهالة
 امر بقضائه ما عليه من الدين والاب والوصى بمكان الامر بقضاء الدين عن الصغير
 فيملك الامر بالكهالة ولو كحل بغير امر من يلىه ان كان بغير امر الصبي لا يجبر ايضا
 وان كان بامر ان كان الصبي ماذونا ويجبر وكذا اذا كحل عنه بمال بامر وادى به
 عليه لان اذن الصبي الماذون في الكهالة بنفسه وبما عليه من المال معتبر شرعا
 وان كان لا يجوز كفالته عن الغير لانه تبرع وهو ليس من اصل التبرع اذا كان
 الصبي تير ناجز فطلب ابو من رجل ان يضمه فضمنه كان جائزا واذا لم يكن
 وكذا وصيه او جده اذا كان الاب ميتا وكذا لك القاضي اذا لم يكن له وصى ولا جد
 فان تقيت العلام واخذ الكهيل اب العلام وقال انت امرتني ان اخضعه فخلصني
 فان الاب يؤخذ بذلك حتى يحضر انه لان الصبي في بله وقبضه وتلقاها و
 لهذا قالوا ان الصبي الماذون اذا اعطى كهلا بنفسه ثم تقيت الصبي فالاب يطالب
 باحضاره وعند اختلاف ما اذا قال رجل اكل نفس فلان من فلان وكحل وخاب
 المطلوب فان الامر بالكهالة لا يطالب باحضار المطلوب لانه لم يكن في يده و
 تدبيره بخلاف الاب مع الامن معرفة حل البلوغ والافراجه وما يتعلق بذلك
 ذكره الصنف في البلوغ نارة يكون بالسن ونارة يكون بالعلامة والاختلاف في
 النارة الحسن والاختلاف والحيل واذني المدقة تسع صغير وهو المختار والعلامة

في الغلام الاحلام والاحمال وادى الله اثنتا عشرة سنة واما السن في
 الغلام اختلف في التاسعة عشر في الجارية اذا دخلت في السابعة عشر سنة
 الروايات عن ابى يوسف رآه انه يعبر نبات الشجر وهو قول مالك ذكره شيخنا
 الائمة السرخسي وذكر صدر الاسلام ابو اليسر في باب العدة من شرح طلاق
 قال ابو حنيفة رآه بلوغ الغلام بالسن ثمانى عشر سنة وبلوغ الجارية سبع
 عشر سنة وقال ابو يوسف رحمه الله بلوغها بالسن خمسة عشر سنة
 وروى عن ابى حنيفة رآه في رواية انه قدره في الغلام تسع عشر سنة والمراد بكل
 الروايات واحد فان المراد من المداينة التي قدره ثمانى عشر سنة في يوم ذلك
 وتعين في التاسعة عشر فلم يكن بين الروايتين اختلاف حقيقة قال وشيخنا
 باختلاف في الحقيقة والحاصل ولكن الغالب كان في زمان ابى يوسف ومحمد
 رحمهم الله الغلام والجارية اذا بلغا خمسة عشر سنة تطهر من سائر السجود
 والجماع والاحتلام والاحتلام في السجود والاحتلام في السجود والاحتلام في السجود

فيكون على قولهما القصور اعتبارا اهل زمانا وفي فتاوى سمرقند بان هشام سأل
 محمد بن عيسى عن غلام وجارية اثنتا عشرة من خمس عشرة سنة وفيه علق نام قال الشيخ رحمه الله
 وعند غلام هو ابن اقل من خمسة عشر احتلم في السجود والاحتلام في السجود والاحتلام في السجود
 قال لا احتدمها فيه وذكر في العيون انه يقبل وقولهما في المتن رواية محمد بن ابي
 نضلة الجارية ولا يصل في الغلام وفي فتاوى خاتمة رجل له امرأة اثنتا عشرة سنة
 غلام ابن اربعة عشر سنة

حررنا القدر حيث رآه في السجود قال في نسخة المرأة ولا يصل في الغلام

وفي المسألة فتاوى الفضلي صبي اقراؤه وقاسم الوصي فان موافقا جازت قصته ولم
 يقبل قوله بعد انه كان غير بالغ وان لم يكن موافقا ويعلم انه مسئلة لا يحتمل الجبر في
 ولم يقبل قوله انه بالغ قال صدر الشهدا في واقعاته و بهذه المسئلة تبين ان بعد
 ثني عشرة سنة بشرط آخر صحة الادار بالبلوغ ان لا يكون بحال يحتمل مسئلة
 بل يكون بحال يحتمل مسئلة وفي فتاوى القاضية ظهير الدين في هذه
 المسئلة ان لم يكن موافقا بان كان لا يحتمل مسئلة عادة لا يصح اقراؤه بالبلوغ و
 قبل ثني عشرة سنة لا يصح اقراؤه بالبلوغ البتة وبعد ثني عشرة سنة ان كان
 مسئلة لا يحتمل عادة يصح وفي المداية واذا اراد من الغلام والجارية واشكل امره في
 البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله واحكامه احكام الصغير لا انه صغير لا يقر
 الامر بهنهما فاذا اخبر او لم يكن بهما الظاهر قبل قولهما كما تنقل قول المرأة في
 الجحش وفي غناق الخط روى الحسن بن ابي الكاس عن ابي يوسف وعن الجعفي في
 بقول ابي يوسف رحمه الله اذا اشكل امر الغلام في الاحتلام فقال قد احتلمت
 صدق فيها له وفيما عليه كراهة من الجارية في الجحش فعلى هذا اذا قال لفلان اذا
 احتلمت فانت و فقال احتلمت يعني وذكر في المنتهى وفي فتاوى قاضية خان امرأة وهبت
 حمها من زوجها وقالت انما ركعة ثم قالت لم اكن سدر ركعة وكذبت فيها قلت
 قالوا ان كانت يشبه المذكر كانت في ذلك الوقت او كانت بها علامة المذكر كانت لا
 تصدق انها لم يكن سدر ركعة وان لم يكن كذلك كان القول قولها وفي اقراؤه فتاوى
 القس في مسئلة رحمه الله عن قوم اصطالحوا وفيهم مراهق علم شيء واقر المراهق بمسئله
 الصلح انه بالغ قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالعاول يصح هذا المصالح
 قال القول قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلثة عشر سنة لان اقل من

ذلك ما خرج من الفاضل من قوله في خبره ان ما اقر به مجلسه بالبيع
فيما كان في ذلك الوقت من ايامه في ذلك الوقت من ايامه في ذلك الوقت

من ايامه في ذلك الوقت من ايامه في ذلك الوقت من ايامه في ذلك الوقت

شيء فقال علي من اختلف علي بن ابي بصير او علي بن ابي طالب فقال علي بن ابي طالب
الفاضل لا بد من الاستقصاء بلحق الفاعل الامر بالبيع من غير حقيقة وخلف
منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقته قال شيخ الامام روضه من باب الاصل

واما ما قيل قوله مع التفسير وكذا التجارية اذا اقرت بالبيع احكام التعاطي البيع
وما يتصل بذلك ذكره فتاوى فقيه طهر الدين خلف وقال والله ما التفت
اليوم شيئا وقد كان اشترى في ذلك اليوم شيئا الكعبة بالتعاطي فقد قيل بحث

وفي مجموع النوازل وضع المسئلة في طرف البيع فقال اذا اختلف لا يبيع الخبر فحله
رجل اداعطه الدينار لاجل الخبر ودفع اليه الخبر لا يبيع وذكره في شهادته
القد يبيع ما يؤيد ما ذكره مجموع النوازل وقال لا يبيع من عاب ذلك ان يشهد

على البيع بل يشهد على التعاطي ولا هذا مال الامام ابو منصور المازني رحمه الله
وذكر ابو اليسر رحمه الله في باب الوكالة بالبيع والشراء من مجموع جامع الصغير في البيع والتعاطي
ينبغي في الاشياء النفيسة وان وجد الاطباء من جانب واحد ولم يوجد من الجانبين

اذا كان التسليم بمهية البيع والتمن معلوم صحيح القليل وعلى احد اعدايت الناس
فان الانسان يقول لصاحب الدينار ان كان يبيع مني الشيء بكذا وبكذا
الدينار ومن يبيع به الشراء فصار في الحاصل ان البيع يفيد التعاطي لو جرد الفعل

من جازي احد كما ينعقد لو جرد الفعل من جانبين وقيل لا يبيع تضمن التملك
من جازي احد كما ينعقد لو جرد الفعل من جانبين وقيل لا يبيع تضمن التملك

تكون أو أخذ المشتري يضمن الثمن في كل واحد كرهه والتمهيد ان بيع التعاطي كما يحل باحد
والاعطاء يستقل بالنسليم على وجه البيع واخذ بلائمن لعادة الناس والتفسير
الامثال والخمس سواء ذكر في العلة وينعقد بيع التعاطي باحد الجانبين مع ضمان
الثمن بغير تسليم البيع على وجه البيع التامات و تسليم البيع بدون بيان الثمن
في الخبر والجم والصانين بيع ونقل عن شمس الاثمة الحلواني رحمه الله في التمام
ياحد الجانبين لا يكون بغير اذ كونه يبرح الذخيرة بغير مشاركتها اكنوا بالاعطاء
من احد الجانبين وهذا القائل يشترط بيان الثمن لانعقاد البيع بتسليم البيع
وهكذا انك فتوى الشيخ الامام ابي الفضل الكرماني رحمه الله وفي المسئلة وعن ابي
رجل انتفى ارا او شرا منه ولم يكن معه وعاء واخذ فيه ثم نازقه ثم جاءه الوعاء به
ذلك واعطاء الدرع ثم هو بائنه فقد حكم بجواز البيع باعطاء الدرع فهذا يدل
على انعقاد البيع بالتعاطي من احد الجانبين وعن ابي يوسف رحمه الله في رجل قال
لغيره كسفت شئ من الخسولة فقال كل فقير بدار ثم فقال كسفت خمسة اقفزة فقال ومن
بها قال جلد اسع وعاليه خمسة دراهم وهذه المسئلة دليل على انعقاد البيع بالاعطاء
من احد الجانبين وفي نسخة اخرى في رجلين في فناء واحد اختلف الناس في بيع التعاطي
قال بعضهم جاز البيع بغير الثمن بالاشياء الخمسة كالخيل والحمير والجم والقط
وقال بعضهم يستحق في الكل رجال القاضية الامام ابو الحسن السعدي رحمه الله
وهذا البيع لا يكون الا بقبض البديل لغير جبر او قال بعضهم يستحق في كل
البديل لغيره في الموايل الذي هو من صاحب المتبرع مع التعاطي الخافض الذي
ان يشترط الاعطاء من الجانبين وهو اختيار ركن الاسانيد على السعدي وافي
الحسن السعدي رحمه الله وقال بعضهم يشترط الاعطاء من جانب واحد

وإذا احتج بعض الأئمة السجدة راحة الله وتاديبه إذا حصل البيع ولم يقص الثمن
أيضا تأخير دفع الثمن ولم يقص المبيع فإدراكه للمبيع أصل الأداة التي بيعت بمقتضى
في مبيع عاوي الذي يرد هذا المبلغ إذا دفعه الآخر كما يساوئ من مائة مائة
أردت من أن يرد كما هو كرميت فيشركه أردت هذا ملكك تسود وروانا الكوسو
آخر ذلك كذا من ملك من يست يمشي إذا تمكنا ورسلم كذا حاش سود لان
في بيع التعاطي القيص من حاش وأجل يكبر رد كذا منها الصايم فقال إذا كان
تولان جبر من أن يبيع هلالك سدا في ملكك هذا الأداة ملكك وهذا المسئلة
في دليل على أن بيع التعاطي يعقل بقص الثمن وفي الملتقطان سبيان التورتي
جاء في صاحب الزمان فوضع عدة فلسا واخذ زعماءه ومضى وأجل العقبة
أما البيت فذلك عند المراجعة يقع البيع بالتعاطي قال السيد الإمام ناصر الدين
روا بما جرد ذلك عند ظهور السر مما ما يجري فيه الحماكة لا يكتفي فيه
هذا التعليل حتى يكون تخارة من واصل فيه أيضا ولو كان له آخر ما يبيع
أيما اعتديك في ذرايم مساو منه بالدراهم ولم يقع بيع ثم فادعه عن قصور ولم يستأنف
بجاء هذا الحاش الساعده ونحوه عن محمد وفي ملاحظات الدخيرة من عليه الدين
أدامل حطة والقائمة في بيت الداس فقال له الدين كل ما حقه تطر كمن يكتفها
ولم يترسبها مع قال لم يكن جرى بينهما فإذ متقدمة فواصلا على ذلك لكل
نفيس ولا يبيع بينهما وقد وقعت واقعة الفتوى في حسابات دين باقندون
قراره أدركه در حساب زد على ثوبت دس اردن وهذا وقد كان ذلك
القدر في تلك من مراضيا على ذلك وفيه الكل ما به من من الذي يربا إلى الأبد
في هذا الدس لم يقص الدرة في ذلك المجلس ثم بعد أيام جاء وتبين ذلك القصة

من القلة وقد نص السعرا ولم يستخرج من بيعه ما فله قياس ما ذكر في
بيع الثياب من جهة ذلك ان يستعمل البيع بينهما بالقرار السابق والله اعلم وقد تأو
الرياض في بيعها كذا في كذا زاد فيستدرك من ارضه يوم كذا فيخرج كذا فاحسبوا كذا فيقولون كذا
كذا فيخرج كذا كذا من كذا فيقولون كذا فيخرج كذا فاحسبوا كذا فيقولون كذا
كذا فيخرج كذا كذا من كذا فيقولون كذا فيخرج كذا فاحسبوا كذا فيقولون كذا
الذي ينوي به المعتبر عند تأوقت الحساب لا وقت المخرج واعتبر بعض المشايخ
وقت المخرج واستدل لال بدان كذا فيقولون كذا فيخرج كذا فيقولون كذا
سليم فيقولون كذا فيقولون كذا فيقولون كذا فيقولون كذا فيقولون كذا
ويصل تأخير الاختار استاذنا الاقالة بالتعاطي يصح كذا فيقولون كذا فيقولون كذا
في زيادته وقد فتاوى من فتاوى ان اذا قال المشتري للبايع اتم تام على تبين حال
فرد البايع الثمن عليه وقبضه المشتري لا يتحقق البيع لان الاقالة بمنزلة البيع
والبيع لا يتحقق الا بالايصال والقبول اذا كان بالقبول وان كان بالفعل وهو التمسك
لا بد من التسليم والقبض من الجانبين وكذا الاقالة وهذه المسئلة دليل على
ان بيع التعاطي لا يتحقق بقبض الثمن كما اختار صاحب المحيط عليه ما مر من قبيل
في نوادر المسموعة منه وفي نوادر صاحب السيل لا يتحقق النكاح بالتعاطي حتى
لو قالت امرأة لرجل ورويت نفسي منك بدينار فذبح الرجل الدينار اليها في
التمسك ولم يفل بلباسه شيئا لا يتحقق النكاح وان كان بحضور الشهود بخلاف
البيع فانه يتحقق بهذا المقتضى وذكر محمد بن الفضل رجل قال لا الصغيرة
رويت ابنك كذا فيقولون كذا فيقولون كذا فيقولون كذا فيقولون كذا
الحال البره فانه لا يتحقق ولو كان في البره يتحقق والحاكم ان

الخراج المسمى بالحقير وهو ما يوجب من الشهود من غير البيع
 لا يسلط له من ثمارها والحقير لا يوجب الأجرة بالمعاني ما يوجب
 وتكون له من ثمارها الأصل في باب أجرة السيد إذا استأجر قبل ذهاب
 لتمامها لا يجوز المعاوضة بين العتق ورأس حصة السيد والكبير كان حراً عليه
 وسلاماً على الكراء الأول جاز ويكون عليه إعادة مستأجره بالمعاني أو
 في إدارات العدة الأخيرة لا يوجب له بالمعاني وسير الطولية لا يوجب
 أحكام الدلالة وما يتعلق بها إذا مر من سائر المستعري له الكراء نفس أو آخر
 ولا لا تسع له هذه الأوقات وأما لا يجوز هذه الأوقات لأن البيع لا يتم
 بالمال إلى ما يتم بالمستعري ولا يبرأ من بيعه المستعري أن ذكر ذلك وقتاً
 أن ذكر الوقت أو الأوقات أسأرت في اليومين أو على أن تسع في الأجر
 وأن ذكر الأجر أو الأوقات أسأرت في اليومين أو على أن تسع في الأجر
 الأجر وأتم العمل يجب له أجر المثل في سبب الحرب وذكر ما في كتابه من
 المحلة في حوائج الدلالة ما ذكره في حقه أنه أن يبرأ من بيعه المستعري أن
 يبرأ من بيعه المستعري أن يبرأ من بيعه المستعري أن يبرأ من بيعه المستعري أن
 المحلة في حوائج الدلالة ما ذكره في حقه أنه أن يبرأ من بيعه المستعري أن
 يبرأ من بيعه المستعري أن يبرأ من بيعه المستعري أن يبرأ من بيعه المستعري أن

ويجب على البائع الدلالة لانه قبل بامر البائع هكذا اجاب رحمه الله ثم قال ولو
 سخط الدلال بينهما وبيع المالك بنفسه ينظر الى العرف ان كانت الدلالة على
 البائع فطليبه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهما فطليهما وسئل
 ابو القاسم رحمه الله عن قال للدلال اعرض صبيغني على البيع وبعها ولك اجر
 كذا فعرض ولم يتم البيع على يده ثم ان دلالا آخر باع قال للدلال الاول
 بقدر عمله وعناؤه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا قياس وفي الاستحسان
 لا اجر له لان اجر المثل يعرف بهل التجار وهم لا يعرفون لهذا العمل اجرا وبه
 نأخذ الى الدلالة في النكاح هل يجب لها اجر المثل قال محمد بن الفضل رحمه
 الله لا لانهم لم يقل شيئا وقال بعضهم لها اجر المثل لان لها سميا اثبات مقدرات النكاح فوجب
 اجر المثل كما في البيع وهكذا اختاره قاضي خان وذكر في آخر اجازات الذخيرة انه محمد بن الفضل
 كان يفتي بعدم وجوب اجر المثل للدلالة في النكاح وغيره من مشايخ زمانه كانوا يفتون
 بوجوب اجر المثل وبه يفتي واما مقداره فالمعتبر فيه العرف كذا اذكر
 صاحب المحطة في فوائده احكام اجرة كسبة الوثائق وما يتعلق بذلك ذكر في
 اجازات مجموع النوارات سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عطاء بن حمزة السفيدي
 عن القاضي ياخذ الأجرة على كسبة السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق
 هل يحل له ذلك قال نعم لان ذلك غير واجب عليه بل الواجب عليه هو التسليم
 وايصال الحق الى المستحق فحسب قال ولكن انما يطالب له ذلك اذا انجز كل ربا
 يجوز اخذه لغيره والتقدير في ذلك ان الوثيقة اذا كانت بمال يبلغ ألفا
 نفقة خمسة دراهم وفي الفين عشرة دراهم وفي ثلاثة آلاف خمسة عشر دراهم
 في عشرة آلاف خمسة وعشرين دراهم في عشرة آلاف ثم يازاد في كل ألف دراهم

فيهم الى اثنين من الذين استأجروا من قبل من الشك فيهم ان يحفظوا
من السنة فله طاعة ونعمة الله فيهم على حبه وراهم وان كان صغره فغده
كانت قصده ورحمان ونصف في الراد او المصان على انفسا وقلب وقال كذا
في كذا السد الامام ابو سفيان رحمه الله وقاله كتابه مروي عن أبيه في حقه الله
من اصحاب السعد من رجهم الله وكره سد الامام في المسئلة في الساجي
انما واحد الآخر على كسه السجادة والحياس والوفاق واحد وراهم واحد
لغير وما مل في كل الف حبة في الم لا يمل منه ولا يمل في ذلك دفقة اصبغة
فيهم راي مسقة للمناشدة كسرة للتمر واما اخر مثله فمثل مشقة في مثل
فيهم انما كيا استارة الحكاك والسقاب ما كثر في مستند قليلة وراهم
راهم والسجل على من يجب مل على المدعى لان يدا احله حقه وكله معه راحها اليه
وراء صاحب الحيط على المدعى عليه لانه هو الذي راح السجل في مال الشاقي
الامام محمد بن حاتم على من اسبح الكاس وان كان راحه في راح العاصي وعلى
من راح السجل وعلى هذا ان الضكك على من راح الشك فيهم قال
صاحب الحيط المعتبر في هذا المصوب وعلى هذا الواعظ في القليلة لجره للصكالك
مكر في الكاعل ملك في ملك حبيسه عند قصاص الدين والية اشياء في السجل
وهذا في الوارثة في مسئلة المسألة الثانية من ما رواه عن مال المدعى على راح السجل
اعلم ان كان معرا في المال راح في المال في راح السجل فله ان كان في السجل
وان كان مكر اميم المسئلة على ان يسطه في يد راحته مستند من راحته في
المال في السجل وان لم يكن له يدعة على الحيط فيجوز ان يخطه ليس في يد
ان كل يجر في يد راحته في السجل في السجل في السجل في السجل في السجل

الصغرى اذا قضى الدين واراد ان ياخذ صاعا الاقرار من المقر له ولا بد مع اليه
النزاع لا يجبر من عليه في اول كتاب الشفعة وقام المسئلة بنظره اقرارا
لاساوى الصغرى ولا يجبر على المستكتب في عرفنا وكذلك المحيط على صاحب الشفعة
في عرفنا والسلك على المختار وارتدت على صاحب الكرياس في عرفنا اما البرة
الحام على الزوج او على المرأة ان كانت تفضل من الجناية فعلى الزوج وان كانت
من الحيض فعليهما وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في كتاب الصوم ان ممن لم
الاعتسال لا يجب على الزوج بل يجب عليها وحكمه عن بعض مشايخ بلخ رحمه الله
ان ممن ماء الاعتسال يجب على الزوج لانه لا بد لها من ذلك وكان كمن طاء الثنية
وانه عليه اجناها من الجملة في فوايد صاحب المحيط احكام استثناء ما يجهل
فيه وما لا يجهل منه فوايد صاحب المحيط المريض اذا قال لاخر اعتق عبدى
ان شاء الله سيد موفى صح الامر ولم يصح الاستثناء لان ذكر الاستثناء في الاول
باطل قال التاخر الامام المنتجب الاستيجاب وكان صدره في كل امر من قوله بيع
عبدى ان شاء الله تعالى او قوله طلق امرأتى ان شاء الله تعالى لا يصح الاستثناء
لان صدره الاستثناء لا يصلح عليه بخلاف ما لو قال امرأتى سيدك ان شاء الله
حيث يصح لانه عليك والاستثناء يصلح في التملكيات وكلية ان شاء اذا دخلت
في الكلام دفع حكمة اى تصرف كان كذا ذكر في فوايد صاحب المحيط غير هذا
قال الامارة طلق نفسك ان شاء الله او قال احببى امرأتى سيدك ان شاء الله
يصح الاستثناء لانه عليك وقال جو الله فوايد ايضا في العقد وروى ياشان ان
ان الاستثناء يصلح في الاقرار قال وذكر فيه لو قال غسبت عبدك احبب ان شاء الله
يصلح الاستثناء فيه لا يصح الاقرار ويصل فيه خلاف بين ابو يوسف ومحمد مع الله

[illegible]

المكتوب في الغائب كالمفوض روي في الطلاق واستثنى بلسانك أو طلق بلسانك
 واستثنى بالكناية هل يصح قال رحمه الله لا رواية في هذا ويصح أن يصح وفي
 مسائل الطلاق من فوائد صاحب المحیط رجل كتب إلى امرأته كتاباً وكتب فيه
 أن شربت الخمر فانت طالق ثم قال بلسانك إن شاء الله موصو لاهل يصح الاستثناء
 لا يصح لأن الكتاب عن الغائب بمنزلة الخطاب من الجاضر وكذا إذا قال امرأة
 أنت طالق وكتب على كاعل مضد وإن شاء الله موصو لا ينعى أن يصح الاستثناء
 وقال وسئل ظهير الدين المرغيناني عن كسب المرأة إذا جاء كتاباً فانت طالق
 وكتب أن شاء الله موصو لا ثم سؤد الاستثناء على وجه لا يمكن قوله قال يصح الاستثناء
 لأن هذا يرجع عن الاستثناء في الطلاق الذخيرة إذا ادعى الزوج التكلم بالاستثناء
 في الخلع أو الطلاق أو ادعى التكلم بالشرط في الطلاق وشهد الشهود عن الخلع و
 الطلاق بغير استثناء قبل شهادتهم ويصح بالطلاق والخلع وإن قال الشهود
 ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق فالذخيرة لا يفرق بينهما ويكون القول بذلك
 قول الزوج في فصل دعوى الفرقة على الزوج بالردة من طلاق الذخيرة وبعض
 مسائل الاستثناء كتب في مسائل الخلع من مجموعنا هذا فتظهر منه أحكامه
 والتابعيل ذكر في كتاب الفوائد المسموعة من صاحب المحیط المقرض إذا أمان
 فاعل وارث المقرض هل يصح قال القاضي الأمام فخر الدين خان رحمه الله لا يصح
 كالأجل المقرض لأن المقرض عارية والمقرض يبطل بالموت وقال صاحب المحیط
 ينبغي أن يصح من الورثة على قول البعض قال واحد من الفقهاء رأيت في المتن
 أن المقرض إذا صار مستهلكاً فمأخذه صحيح والصحيح أنه باطل والمقرض إذا استهلك
 فمأخذه صحيح كما في إيراد الرجز وله ذلك ذكر نفس الأئمة الشيخ رحمه الله كتاب

الدين ان التاجيل في دين المستهلك صحيح سواء كان المستهلك ذريته او واهبه
او غير ذلك وقال رحمه الله لا يصح والتجيلة في صحة تاجيل القرآن محتمل المستتر
على آخره منه واجل القرض ذلك الرجل عند علمه فانه يصح حتى لو اراد القرض
ان يطالب المستقرض ذلك الدين ليس له ذلك لان الحق الدمبره برأه الدين
رواية وراه الطالبة في الاخرى ولو اراد ان يطالب الحال عليه بعد ما احله
ليس له ذلك وسئل صاحب المحيط عن الامور اذا مات حرة انقضت الامانة
فان المستاجر اجل وورثة الاخر على يصح هذا التاجيل قال فيه اختلاف
المستاجر وصورة ذلك ما ذكره محمد رحمه الله في كتاب اذا مات من عليه الدين
وسئل وارثه صاحب الدين ان يؤجل المالك فاجل لا يجوز مكثا ذكر المحضات
ومعه الله في تجبيل بعض مشايخنا رحمه الله ما ذكر المحضات قول محمد
كما على قول ابي يوسف كان ينبغي ان يصح التاجيل سواء قبل مسئلة من كونه
في كماله الاصل وصورة ما عزم الميت اذ البراءة للثابت عن الملك من غيره واراد على
قول محمد رحمه الله لا يصح رده لان الدين ليس عليه وعلى قول ابي يوسف رده
يصح رده لانه هو المطلب بالدين فلا عمل رد الوارث عند ابي حنيفة رحمه الله
وجعل كان الدين رجب عليه وجب ان يعجل فاجل يثبت الدين في حق
الوارث ويجعل كان الدين على الوارث ثم قال صاحب المحمل ما ذكر المحضات قول
الكل لان الاجل ثبتا صفة للدين والدين على الوارث فلا يثبت الاجل
هذا اما ان يثبت الاجل في حق الميت او يثبت في المال لا وجه الا الاول لان
الدين يسقط عن ذمة الميت بالموت ولا وجه الا الثاني لانه عين بعينه سئل
الدين بركة الميت والاعيان لا يقبل الناقص والتاجيل ثم قال رحمه الله

الصحیح علی ان ناجله صحیح ومسلک افقی القاضی فی الدین جان رده الایة وان کان
هذا الدین متعلق بالتزکة ولكن بسبب فی الذم فلا یمکن عینا شقیة فیصح
التأخیر وافقی بعض المشایخ بعدم الصحة هذا اذا مات الأجر اما اذا مات المستأجر
واجل وارث المستأجر الأجر صح هذا التأخیر بالاجماع ولو اجل المستأجر الآخر
بعد فسخ الاجارة صح بالاجماع وكذا اذا بلغت الرابعة ربيعها ملة معطو ملة وثمة
المهر فانه یصح هذا التأخیر لو طلقها طلقا فاما ان یس لها ان تطالب
بالمهر فادام الاجل باقیها اما اذا مات المديون وقول اعیاننا فاجل ربها الدین
لا یصح لأن الدین متعلق بالتزکة والتأخیر فی الاعیان باطل وقد مر ان لا ی
فيه والمشتري بأمن مؤجل اذا مات حی صدر الثمن حالاً بموته واجل البایع
المرتبة ثانیة علی الخلاف الفی حر هذه الجملة فی المسائل المتفرقة من کتاب
الفوائد والفوائد الصغریة اذا اشتری بعد الستة ثم رجع البایع لا یبطل الاجل
ولو مات المشتري یحل المال فلو اجل وارث المشتري شهر لا یصح وفيه ایض
اذا قال البایع المشتري مرصعته او نخی بدیه او قال یاک ساء رابده لا یكون
ناجیه الا نسیه ویجوز تأخیر کل دین سوا القرض یصح ویلزم البراءة عن الدین
فی کتاب الفوائد الوکیل بالشراء اذا اشتری للموکل ثم ابراء البایع الموکل
عن الثمن یصح وذكر فی الفتاوی البقالیة اول کتاب الوكالة انه لا یصح عندهما
رسول محمد یصح والوکیل بالبیع اذا باع فابراء الموکل المشتري عن الثمن قال بعض
المشایخ لا یصح قال صاحب المحیط هذا خلاف مل صاحب اصحابنا رحمهم الله
والصحیح انه یصح ابراءه وفيه ایضاً اذا قبض رب الدین من المديون ثم ان رب
الدین ابراء المديون من الدین هل يرجع المديون بما قبض منه وذكر فی کتاب

[illegible]

عليك لا يكون ابراء لان معناه تركت دعوى عليا لا لا تضد في ذاته الحال ولو قال
 من ادعى جري نفي بابل فهذا القرار ببراءة ولو قال من ادعى حساب نفي كتم وصحا
 بانود رد نفي حساب ليست بقيامت حسابت لا يكون هذا ابراء من الدين
 ولو قال المدعي انه ذر كار خدای كردت او قال بخدای ما اندوخت الشغل الاول
 يحصل ان يكون ابراء اذا نفي والثانية لا يكون ابراء فيل لرب الدين داعي
 ترا بر فلا نست بمن يخش او قال بمن منت كن او قال دبرك فقال بتمشيدم او قال
 كردم يكون ابراء في العرف ومعناه بوى يخش لا بجل ولو قال المدعي انه ترا ازا
 كردم بيرا اذا نوى ولو قال لا يخشى من له محاب يكون ابراء ولو قال نادى كى فلان
 است هو بروى دعوى ليست يكون ابراء عما يدعى عليه من هذا التاريخ في حقه
 وبعد وفاته بسبب قبل هذا التاريخ ولو ادعى بسبب حاصل بعد البراءة لا يخش
 لانه لا يقع البراءة عنه في قوايد صدر الاسلام طاهر بن محمود له لو قال لا امر
 ما بجل كن فقالت كردم لا براء من المهر ذكر في العلقة في كتاب الاقرار ولو جعلت
 زوجها في بجل براء من المهر كما اذا ابراءت غيرها الا اذا كان هناك ساقية ولو
 قالت لزوجها امر اصرحه محابست از تو يافتم لا يكون اقرارا منها بقبض المهر ولو
 قال براءت جميع غرمائي لا يصح الا براء قال الفقيه رحمه الله وعندى انه يصح و
 دعوى الاخيرة اذا ادعى محله ودان يدي رجل ثم قال المدعى من ابن مدعى
 را بن صاحب يدي اذ زاني داشت ثم ادعاه بعد ذلك لا يسمع ولو قبل المدعى
 الدين ادين مبلغ چند بنى بيان فقال ما ندك كان هذا استقاضي لك المقدار
 حتى لا يسمع دعوى صاحب الدين بعد ذلك في ذلك المقدار هبة الدين و
 فصل بان لك ذكر في الصغرى في كتاب المسئلة هبة الدين من غير من عليه الدين

بما يصح الإقرار بأنه لا يقصر فيه حيزه في العدة وإن لم يأت
بالتقص لا يجوز بالثبوت لو ذهب جمهورنا من أيهما أن من يد بالتقص حاز في العدة
بعض كسب القصة الموقوف عليه من الدين من غير من عليه الدين لا يجوز
إلا إذا سلطه على قصده وبصره كانه وصه من قصده ولا يستحكم إلا بالقبض
وكذا لو ذهب صوابنا فيهم وسلطه على حرا أو بغير محصور أو سلطه على
خضار وكذا النبي على التمسح وسلطه على حلاوة وأما الدين في صريح التمسح
في رواية يجوز كانه هذه الأشياء إذا سلطه على الحلب فحلب وفي رواية لا يجوز
وفي العدة ولو باع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز ولو باعه من المد لولا أنه
وصد حاز منه من الدين ممن عليه الدين هل تسترط القول ذكره
الكتاب أنه يشترط عدل ما وعد من رحمه الله لا يشترط وفي بعض الكتب ذكر
الخلاص على عكس هذا والذكر في أكثر الكتب والتسريح أن القول ليس يشترط
عدل ما وهو الصحيح ويظهر من هذه الصعري وسوغها في إراء المدون من الدين
وهذه من يصح من غير موله ولكن برتد بالرد وهل يشترط لصحة الرد مجلس
الإبراء اختلاف السامع فيه ولو مال امرأته في عمالك على فقال أنت ثاك فقال
لا أقبل هو يرى وفي بعض النسخ من عليه الدين ممن عليه لا يتم إلا بالقول والبراء
يتم لكن المدون حق الرد قبل موته أو أثناء وفي الصعري غير الميثارة أو من الدين
من الوارث صحيح كانه وهذه من عليه معه ولو رد الوارث العدة برتد عنها أو
موسيت خلافا لمحمد رحمه الله وقيل لإحلاف في هذا وإنما الخلاف فيما روي
من الميثارة الوارث وإذا كان الدين من الشريك فموت أحدهما
المد موله صحيح إذا حارب التوازل وإن ذهب نصف الدين مطلقا فعدل في الرد

ويؤتى في الحج كالودع نصف العبد المشتري ونسبة من الصغرى
المتبرع بقضاء الدين وغيره وما يتصل بذلك ذكره في حواله الصغرى اذا تبرع
الشارع بالدين بغير رضا من عليه الدين صح وكذا لو قيل انسان الحرالة
من غير امر الحبل يرضى الحال له فصح وذكر فينا ايضا اذا تبرع انسان بقضاء دين
غيره جاز فلو استغنى ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك القاضيه لانه تطوع بقضائه
الدين وبمثل لو قضى باخر يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضيه مثله
ولو تبرع بقضاء المهر ثم خرج من ان يكون مهر ابوة المرأة او خرج نصفه من ان يكون
مهرها بالطلاق قبل الدخول يرجع الى ملك الزوج وكذا المتبرع بالثمن اذا انصف
البيع يرجع بالثمن هذه الجملة في كفاية الصغرى وفي سبوع الجامع في باب ما يامر الرجل
غيره ان يقض دينه من قضى دين غيره بغير امره فعند ارتفاع السبب يعود المقضى
به الى ملك القاضيه ولو قضى بالامر يعود عند ارتفاع السبب الى ملك المقضى
عنه وفي وقف الصغرى ولو كفى الميت متبرعا فترسبه السبع او جعل المسجد
حصلا فبرعا فترسب المسجد يعود الكس الملك انما عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو
اشترى حصلا او خشيشا او قنلا لمسجد ثم وقع الاستغناء عنه عاد الى
ملكه ان كان حيا والى ورثته ان مات وعلى قول ابو يوسف يباع ويصرف ثمنه
الى حوائج المسجد وان استغنى الناس عن هذا المسجد يصرف الى مسجد
آخر وفي نوادر صاحب الحيط اذا تبرع باءوا الدين الى الحال له فانه يجبر على
القبول وكذلك في السلم لو ادى المسلم اليه الى ربح السلم قبل حلول اجل
فانه يجبر على القبول وكذلك لو كان كفيلا بالنفس الى شهر فسلم قبل الشهر
فانه يجبر على القبول ومن قضى دين غيره بغير امره فان ربح الدين فان يبيع

فلذلك ان يدعى المثل خمسة فاما صاحب اليد في البيع فله ان يبيع
اذا تبرع به لغيره من المثلين ثم لا يبرأ من النكاح حتى ارفع النكاح يعود المثل الى ما كان
وكذا في سائر الدين اذا تبرع انسان بتمام الدين لغيره ظهر ان الدين
يعود الدين الى ملك المبرع ما يكون قبض الدين وما لا يكون لا يقبض
فتاوى القاضى طهير الدين قال رحمه الله كانواع يكون في الغصب والوديعة
اذا وضع بين يدي المالك يبرأ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعه في يدا او في حجر
فان رماه في حجره فقد برى وفي غصب النخيل الغاصب او المودع اذا تبرع
العين بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجد حقيقة القبض بخلاف ما في
استم ذلك المصوب او الوديعة ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي المالك
لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وقد مر هذه المسائل في مسائل براءة المالك
من انواع الضمانات وفي فتاوى قاضى خان استقرض رطل درهم فانما المقرض
بدراهم فقال له المستقرض القهلا في الماء قال القاهما المقرض قال محمد بن لاشي
على المستقرض ويكون الهلاك على المقرض وهكذا ذكره سجع غريب الروايات
قال وكذلك الدين واسلم ولو كان هذا في كرمين من طعام لسبب الهلاك
او كان وديعة عند فحوا ليسلم بحكم الشراء بعد ما صح الشراء او بحكم
الوديعة فقال القه في الماء ففعل يكون قابضاً والهلاك على المشتري او
لان في القرض والدين والسلم له ان يعطى غيره وفي الشراء والوديعة ليس
لذلك وقد مرّت المسئلة في مسائل القرض وفي اول وكلمة النوارى في
اذا بعت الدين على يدي رجل الى الطال
وقال اشترى شيئا من ثوب ليشترى فحدثت عليه رجل اشترى منه ثوباً

من مال المطلوب وقبل من مال الطالب لأنه لما امره بالشراء فهذا كالأمر
 القبض وفي كتاب الغصب والضمان من الوقعات جل له على الخردين وما ينزل في دفع إلى المدينين وما
 وأمره بأن ينقل ما فهمت في يد الطالب فملك من مال المطلوب والدين
 على طالع لأن الطالب وكل منه في الانتقاد وكان يده كيداً ولو لم يقبل المطلوب
 شيئاً وأخذ الطالب ثم دفع إلى المطلوب لينقل فملك في يده فملك من مال
 الطالب لأن المطلوب وكل الطالب وفي فتاوى الوزار السابق إذا قبض الثمن
 من المشتري ثم رده عليه فملك إن كان الرد على سبيل فتح القبض فملك
 من مال المشتري والرد على سبيل فتح القبض إن يقول خذ مني حتى أقبض
 غداً فقبض المدين بذلك الجهة ينتقض القبض السابق وكذا في سائر الديون
 ولو اختلفا فقال الدين رد دت بجهة الفسخ للقبض السابق وقال الدين
 لأجل دفعت وديعة فالقول قول المدين لأنهما اتفقا على قبض الدين
 فبعد ذلك ردت الدين يدعي فسخ القبض وهو ينكر فيكون القول قوله
ولا يبقى الدين وأجبا عليه إما كان القول فيه قول المملك في جهة التملك
 وما يتصل بذلك ذكره في فتاوى رشيد الدين رء إذا كان لرجل على انسان
 دينان من جنس واحد نادى المدين شيئا من المال فالقول قوله المدافع أنه
 دفع بأى جهة فسقط ذلك الدين عن دمه ولو كانا من جنسين بأن كان
 أحدهما من الذهب والآخر من الفضة أو أحدهما من الخنطة والآخر من
 الشعر نادى الفضة وقال أدبت عوضا عن الذهب لا يكون عوضا عن الدين ^{هـ}
 المعاوضة لا يتم إلا بالطرفين دلال باع شيئا ثم المشتري دفع عشرة دراهم
إلى الدلال ويقول دفعت من الثمن وقال الدلال دفعت بجهة الدلال فالقول

فإن قيل مع جملة الآية المملوك رجل قد عدا له ما لا يتم إرادته الاستعداد أو كونه
القول قول له به دفع قرضه إنما هو المملوك رجل ادعى عليه أني أقرضت لأبيه
المعبر عنهم وإياه قد مات ولم يوثق إلى شيء ما دام وارثه ميتة إن كان له مال
المعبر عنهم في حياته يقبل منه الدين ويكون القول للوارث إن الأب المملوك
بمهمة الدين لأن الوارث قام مقام المورث فيكون القول قول دفعه
القليل هذه الجملة في فتاوى رشيد الدين ذكرها العدة إذا كان عليه الف
من كماله والف من قرض مع ضمان بالف وقال أودى من كماله وماله
الطالب لأجل ما لا من جميع ماله عليك له ذلك وحصل القرض من المالك
فيرجع ما بقي على المكنول عنه وإن قرض ولم يقبل شيئا فلا يلزم له شيء
أنه المالكين ستماء وذكره أبواب الكالة من الرماء أنه رجل عليه ضمان وأجل
قرض أو قرض مع ضمان أو موهل ادعى بعض المال وقال هذا من أجل الضمان لا
بغير ذلك ولو كحل نصف المال رجل باذى نصف المال وقال هذا من كماله
ملا بغيره وكذا لو كان بكل نصف كيبيل وكذا لو كان أصل المالك ضمان القول
قرض والآخرة كالة ذكره كمال جامع التمهيد رجل بعثنا إلى امرأة شيئا ففارقها
هو مديونة وقال هو من المهر والقول قول له من المهر لأنه الطعام الذي هو
نائب السيول قولها مع اليمين بخلاف سائر الأشياء لا بد أن يكون
وقد يكون من المهر بل يكن الطاهر ما صدق لها وهو المملوك ويكون هو العالم
بالتملك وهو ما يجب المصير في قول ديون قول له لأن قول العالم قوله
أن يقول قول الجاهل لأنها صار ملكه بأسرها وذكره العيون القول قول
الافضل الآية وتعد واللم أسير أن كان سببا والخطة والد فقير في قول

هذا يكون القول قول الزوج في الخطبة لأنه سبق وذكر قاضي خان رده والقياس
 في الطام ان يكون القول فيه قوله الا ان تركناه للعرف فانهم يقصدون
 بالطعام المهيأة للاكل نحو الحمل المستوى والحلواء وغيرها من الاشياء التي
 لا يمكن ادخالها الى وقت البيع فيقصدون الاصل حتى ان ما لا يكون مهيأ
 للاكل كالنبات الخشنة والخطاة والدقيق والسكر كان القول قول الزوج ويكون
 من المهر وذكر في الهداية وقيل ما يجب من الخمار والدرع وغيره ليس له ان
 ان يحسبه من المهر لان الظاهر يكذب به وفي فتاوى القاضية طهيرة الدين رحمه الله
 ان القول قول الزوج الا في الطعام الذي يؤكل فليس اذالك وقالوا ان كان
 عمالود قيقا وعسل او شيئا يبقى كان القول قول الزوج وان كان مثل الخبز
 والتم والشئ الذي لا يبقى لا يقبل قول الزوج انه من المهر وقال ابو القاسم
 الضار رحمه الله كل متاع لا يجب على الزوج شراؤه لما كان القول قوله اذ
 من المهر ان كان واجبا على الزوج شراؤه لما مثل الدرع والحمار ومتاع البيت
 لا يقبل قوله فقبل له الخبز والملاوة قال ليس على الزوج ان يهبى لها اسباب
 الخروج قال الفقيه ابو الليث قول ابن القاسم حسن وبه نقول و
 فيها مسئلة عجيبه وهي انه لا يجب على الزوج ختنها ويجب عليه خف
 اسنمها لانها منبهة عن الخروج دون اختمها وفي شهادات الجامع في الفتاوى
 ولو بعث الى المرأة عنى زفافها شيئا ثم قال هذا الذي باع اخذته من بنات
 اراد الاستدراك ليس له ذلك ولكن لصاحب الذي باع ان يسترده بحجة وفي
 فتاوى الوفاة الزوج اذا بعث الى زوجته عنى زفافها شيئا من ثياب فلما
 رقت اراد ان يسترد من المرأة الذي باع ليس له ذلك اذا بعث اليها على

في الموضع المذكور لا بد من تعيينه في باب الاستبراء ولا بد من دفع البيع اعارة
 في مسائل دعوى النكاح استاء الله تعالى في سفر محمد وآلوه فداؤا اورد الله
الفرص والديون حيثما حل استاء الله تعالى احكام المراجعة والمعاملة
 في دفع المراجعة والمعاملة وموت احد المتعاقدين في المدة وذكر الفقيه
 محمد بن الوليد رحمه الله في مراجعة الخادم الاضطرار اذا اضطر بها المراجع ثم بقصت
 المراجعة وان كان السدر من قتل المراجع فلا شيء له عليه رب الارض لانه لم يضمن
 وان كان من صل رب الارض فله عليه اجر المثل لانه اجبر على ان يحكم الاسارة
 العاسدة لانه لا مقي له في الخارج في هذه الحالة هذا هو المذكور في الجامع
 والمذكور عامة الكتب الا في المراجع عليه رب الارض لانه ليس للمراجع في ذلك
 عام وملكه والمذكور في التجريل العرفي وليس للمعامل له مطالب رب الارض
 بعد فسخ المراجعة مما كسب من الارض ويضمن الا بهار وكذا في المالك
 المحكم بعد ما انقضت المراجعة تمضي المدة واخرج رب الارض
 الارض من يد المراجع وكذا لك هذا المحكم فيما اذا مات رب
 الارض قبل المراجعة بعد ما كسب الارض وحصر البهار كذا
 ذكر في التحرير واذا اختلفت اشارة الكتب يعني ان رب الارض
 يطلب رضى العامل ويطلب قلبه في مراجعة العدة واقامات
 رب الارض بعد ما ثبت الزرع قبل ان يستحصل والتدريس
 للمراجع يبقى العقد الى ان يستحصل ولا يثبت شيء من الاجر على
 المراجع وان مات قبل المراجعة بعد ما عمل في الارض بان كسب
 البهار انتقضت المراجعة ولا يضمن ورثة رب الارض المراجع شيئا

وان مات بعد الزراعة قبل النضج انتفاض المزارعة اختلافاً
الشاخ هكذا ذكر المسئلة في التبريد البرهان ثم قال فيه هذا
اذا مات فلوانقضت المزارعة والزرع بقول يراء الأرض في يد
المزارع الى وقت الادراك باجر مثل نصف الأرض كذا في التبريد
وذكر في مختصر القدر ومحمود لو انقضت مدة المزارعة والزرع بقول
كان على المزارع اجر مثل نصيب من الأرض الى ان يستحصل وفي
باب الصلوة في المزارعة من المبسوط واورد في اليه زرعاً في أرض وقد
صار بقلاً معاملة او دفع اليه فخلا فيه طلع معاملة على
النصف فان مات احد صاحبه ما قام عليه المعاملة حتى انفق
منه وزاد الطلع بفسله تبقى المزارعة بينهما وبين ورثة الاجر
وان مات قبل ان يزيل الزرع والطلع انتقضت المزارعة ولا يرجع واحد منهما
على صاحبه والزرع والتبريد لا يملك الا صاحب الأرض والخلف او لورثته لانه اجبر للعامل
فيه حتى يبيد استيفاء العتق صياغة المحلة وفي مزارعة المحيط ولومات ديب
الأرض والزرع بقول كان المزارع ان يقوم على الزرع الى ان يدرء فيقسم بينه
وبين ورثة ديب الأرض على الشريطة ولا اجر عليه للأرض وانتقضت المزارعة
فما بقي من السنين لومات المزارع والزرع بقول فإراد ورثته ان يقوموا على
الزرع لهم ذلك وهكذا الحكم في المعاملة وان قال ورثة شخص يقطع الزرع و
يعمل فيه لا يجرى على العمل كذا في المحيط وفي قوانين صاحبه اذا مات العامل
ببطلان العمل الا حكم معاملة هل لورثة العامل حصه من اموال المزارع ان مات
قبل عدوت المدة له الحصه وان مات قبل العدوت لم يجرى له ورثة المدة

في قيام أحد الطرفين على الزرع والتمر ذكره المحط دفع كرمه معاملة معاملة
 التامل منه ثم تركه ثم جاء عند الادراك بطلت الشركة ان كان ردء على ما
 بعد ما خرجت العلة والعب وصارت بحال لو قطعت كانت الحاقمة
 لا يطل شركته وهو شركاء على الشرط المتقدم وان كان ردء قبل حرج
 الشركة او بعد خروجها ولكن في وقت لو قطعت لم يكن الحاقمة فلا شركة
 له في ذلك ولو ان صاحب الكرم اخذ كرمه بعد ما خرج الطبع وقام حليته
 بغير اذن الفاسل فالحارج بينهما وان اخذ قبل وقت الطبع وقام على
 ثم اخذ العامل ولم ياذن لرب الكرم فقام عليه حتى صار عمرا يبيع ذلك الكرم
 الكرم ولو دفع اليه ارضه مزارعة بال نصف وشرط البذر على المزارع قبل ارضها
 المزارع وثبت تام

بغير المزارع حتى

الا انه لم ينفقه ولم يستعمله
 ان يكون كله لرب الارض وفي الاستحسان يكون بينهما ولو ساء احبى بعد
 ما بذر المزارع ولم يثبت فالحارج على حكم المزارعة لا يبيع حتى يذبحا شيئا من
 بذر المزارع وسقاء رب الارض فاما ان البذر في الارض بغير امر المزارع ولم يثبت
 حتى سقاء المزارع وقام عليه حتى استغنى فالحارج بينهما على ما شرعوا به في المزارعة
 الصطحة الذي ذكرنا كلما كان البذر من جهة المزارع فان كان من جهة رب الارض
 ذكره العدة ودفن ارضه بذر المزارعة فربها المزارع وثبت ثم قام عليه ردء الارض
 حتى ادركه فالمدع بينهما على ما شرعنا ان لم يثبت حتى سقاء رب الارض
 وادركه لم يكون بينهما استحسانا والقياس ان يكون كله لرب الارض

وذكر في المسوط ولود دفع ارضا بذر را مزارعة ثم ان رب الارض اخذ الارض و
 البذر بغير اذن المزارع وزرعها ولم ينبت حتى سقاه المزارع فنبت وادراك
 فالحاج بينهما المستحسا لان رب الارض لما بذر في الارض ولم يسقها وترك حتى سقاه
 المزارع صار كانه اذن للمزارع بان يعمل على المزارعة الاولى ولو اخذ رب الارض
 ارضه بذر به بغير اذن المزارع وزرعها حتى نبت الزرع ثم قام عليه المزارع
 حتى ادرك فالحاج كله لرب الارض لانه لما اخذه وزرعه ونبت الزرع
 انتفعت المزارعة وصار المزارع رب الارض فالعامل بالقيام عليه صار مهيئا
 لرب الارض فالحاصل في هذه المسائل انه اذا كان البذر من جهة رب الارض او المزارع
 وزرعه احدهما بغير اذن الآخر ونبت الزرع ولم ينبت حتى قام عليه الشريك الآخر
 بغير اذنه حتى ادرك ففي كل الصور يكون الخارج بينهما الا في صورة واحدة وهي
 ان يكون البذر من جهة رب الارض وزرعه رب الارض بغير اذن المزارع
 ونبت الزرع ثم قام عليه المزارع ففي هذه الصورة الخارج كله لرب الارض
 ومما يتصل بهذه المسائل دفع ارضا وبذر را مزارعة الى رجلين ليعمل الا فيه ثم اتفقا
 كرها الارض وزرعها احدهما هل يكون للشريك الذي لم يزرع فيه نصيب كانت
 واقعة القسمة ولا شك ان زرع باذن الشريك الآخر يكون للذي لم يزرع فيه نصيب
 وذكر الامام الاجل ناصر الدين اب القاسم الشهيد رحمه الله في كتاب خلاص المفتي
 واحاله الى النزيل قال ابو جعفر لو اخذ ثلاثة ارضا بالانصف ليزرعها بالشركة
 فتاب احدهم وزرع اثنان بعض الارض خطه ثم حضر الثالث وزرع
 بعض الارض شعير اينظر في ذلك ان كان ذلك باذن كل واحد منهم فانه
 بينهم ويرجع صاحب الخط بثلاث البذر على الثالث والشعير بينهم ايضا

وخرج من عليهما شقي الشجر الذي بين يدي عبد ربه فصب صاحب الأرض
فان تعلوا بغير اذن ولا حيلة تلكها صاحب الأرض وتلكها المساكين
تلك الأرض واسمها الشجر خمسة استأذنه له ولرب الأرض من قبله
لان تلك الشجر ربيع غياضها وله وثلاثة ربيع بحق وعليه نقصان الأرض

مما دار علي ذلك والله اعلم بحكام العباد على تلك الغير ما يوجب الرجوع وما
لا يوجب مثل النسخ الامام بهر الدين الموعظة في رمد وحقانة وان خود وعمار
كرد بامر قد جوبها بكار برد او انك كجحت سيم الشجر بكار بردت بكار برد فان
الامر بان الشجر بكار بردت بكار بردت بكار بردت بكار بردت بكار بردت

في شجر كانت اقرب من الدعاوي والبيات مثل النسيئة ابو جعفر رحمه الله
انما دار الامانة في الصحة وهي عتبات فخرها الرجل من ماله عتبات وعتبات
كله الدار وهذه المرأة واسفاد على الابن العارية بينهما امرات والمراة
تدعي انها دار وعمارتها لها قال ان كان عمر ما يادتها فالعارة لها والنقطة
من يادها فغير حصه الابن وان غير ما غير اذنها بالنفسه فالداره ميراث
عند ويزم قيمة نصيبه عن العارة ان شاءت وبسبب العارة كلها الدار
ان عمر ما لها غير اذنها قال الامام نجم الدين الشافعي رحمه الله العارة لها
ولا شيء عليها من النقطة وانه سطر في ذلك وعلى هذا التفصيل عتبات
كرم امراته وشاؤمها كما ذكر المسئلة في اخر اقل الدعاوي والبيات
في كتاب الاحكام والحاله في فتاوى القضاة في شرف منزل امراته بامر
بالسقف لنا ان فعل بغير امرها فله ان يرد قيمة وذكر في كتاب الشكاي من
العدة كل من يني في دايرة يكون الشك لا اكر وان يني في دايرة يكون له

ان يرفع الا ان يضر بالبناء فح منع بعضا اذا بنى بنفسه بل ذلك الامر اساذ
 انى لرب الارض بل ون الا يثبت ان يكون متطوعا كحماره وفي فتاوى القاض
 ظهير الدين استاجرا او بمعنى فيها من التراب الذى كان فيها بغير امر صاحب
 الدار ثم انقضت ملة الامتارة وانقضت الاجادة ان كان البناء من لبن اخذ
 من تراب كان في هذه الدار فان المستاجر يرفع البناء ويغير قيمة التراب
 لصاحبه وان كان البناء من طين لا ينقض البناء لانه لو نقض يسود وثبات
 ذكر في النوازل الطين ان اذ اركب في الطاحنة تجر من مالها واتخذ فيه حديد
 او المستاجر من مالها وانقضت المدة ان فعل ذلك بامر صاحبه واعلى ان يجمع
 الفلذ يرفع بذلك ويكون ذلك للامر وان فصل ذلك بغير امره فان كان غير
 مركب في البناء فهو له وله ان يرفع وان كان مركبا يرفع اليه قيمة يرفع اذا
 فعل ذلك لنفسه اما اذ اركب لاجل المالك بغير امره يكون متطوعا كحماره
 وفي فتاوى ابن بيارى اسيا بان سنك وسكنى كرد آورد ست واسيا كرد ان
 كرده تواند كه بحساب غله فرو رود قال في سنك وسكنى ازان در نبود و
 بنراضى قيمت بگيرد واكر سو كنى در فصل كه در فاند اشت تواند لان الاخر
 والانكار فيه سواء وباخل القيمة بالنراضى في الحال واكر اسيا بان در ميان سال
 سنك خویش اندر آورد بعد از كنى مشن ملات تواند كه سنك برده اورد
 قال اكر سنك در برين نهاده است تواند اما اكر سنك زيرين بود تواند در فصل
 خداوند اسيا برداشتن لانه مركب في فصل كه في تجريد البرهانى اذا اجتمع
 المستاجر الدار او فرقهها با اجر او ركب فيها با او علقا او جعل صاحب دارا في
 يامها واقربه الاجره اراد المستاجر قلعه وذلك مما لا يضر ذلك المستاجر وما

حرف ثلثة بالدار ليس له فلسفه ولكن تضمن الدارين فلهذا وثبت
فمنه يوم يحصيان مستأجر ورجاله بما في الثمار كرهت باذن آخر
لاشتان العمارت يكون للزجر لانه عمل بامر و قول وكرامتن قبل ان يرب
في دار مصر بامر يكون البناء للزجر وهل يرجع عليه بما انفق من شرط الرجوع
صلى خيانتها احاب ظهير الدين رحمه الله عليه ان لا يرجع على الآخر من غير
شرط الرجوع وقد كساعن ان جعفر رحمه الله ان الروح اذا عمر ارضا ياد بها
يكون النقصه وينا عليها ولم يذكر ان شرط الرجوع وذكر في كتاب الخيانت
من النقصه واحاله الى مجموع المتنازل لوان ربه لا يرضى على السبق الاعلى ودار
امانه بامر هام اذ ان يرجع ذلك قال السلام البراء وليس له ان يرفعه وان كل
بني قصر امره فان يرفعه ان كان لا يوجب دفعه ضرر الى غيره بل يفي بالمال
الاصل ان من بني دار غير بناء وانفق في ذلك بامر صاحب الدار كان البناء
لصاحب الدار والبناء ان يرجع على صاحب الدار بما انفق وذكر في اخبارات الخيل
ان في هذا الفصل اختلاف المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا البناء لصاحب الدار
واستدلوا بما ذكر محمد رحمه الله في كتاب الاجارات ان من اجور بما قاله لم ما
استقرم ففعل فالعارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم البناء يكون للثاني
وان بني باذن رب الدار فاستدلوا بما ذكر محمد رحمه الله في كتاب العاريات
من استعار من آخر اذ ادعى وهما بناء باذن رب الدار فالبناء يكون للمستعير
وهذا الاختلاف فيما اذا لم يقل رب الدار للبناء ابن بن ما عدا ان يعطيك ما
عليك يا بني و غير ذلك من كتب الاجارات في كتاب العاريات

وروى به رب العالمين انهم ما استرم من الحرام ويحسب له البناء المذموم
 المذموم لصاحب الحرام والبناء جرم على الاخر قد رما النقي المستاجر اذ اجبر
 الدينارى في فصل المتفرقات جردى زنى خواست واین زن را سرى حانوت
 است ویزاد که جرمی بهشتاد و درم خرد زنى با شوى مواضعه کرد
 این روز را عمارت کن سکنی مرثا بود شوى مرثا را عمارت کرد بدو وجه
 رسید که جرمی بهشتاد و درم بخرد این زن بمرثه وری میگویند که ورماد
 ضماست این مرد تواند که قیمت سکنی از ایشان طلب کند اجاب رحمه الله
 تواند و اگر قیمت بدو شد سکنی بردانند و باقی میراث کنند و اگر مواضعه
 نکرده اند متبع بود در عمارت والله اعلم و ذکر صدر الاسلام ابو اليسر
 فی شرح کتاب الجارية اذا استعارتها اليه في نفسها و يسكن ما بدله على انه
 ان خرج فالبناء لصاحب الأرض فهذا فاسد لان هذا في الحقيقة استئجار
 الأرض بالبناء الذي يبنى وذلك البناء معلوم و مجهول و اعلام الاجر شرط
 جواز الاجارة فكانت الاجارة فاسدة واذابنى يسكن فيها فعليه اجر المثل
 و البناء لصاحب البناء وهو المستاجر و لصاحب الأرض ان شفع ببناءه و في باب
 المضاربة بالمعرض من مضاربة الأصل اذا دفع الى رجل ارضاً يبني عليها ان يبنى
 فيها كذا كذا بينا روى طولها و عرضها و كذا كذا حجر على ان ما يبنى من ذلك
 فهو بينهما و على ان اصل الدارين انما يتصفان فيها كما شرط فهو فاسد و حج
 ذلك لرب الأرض و ليس له على رب الأرض قيمة ما بناه و اجر مثله فيما عمل و
 مسئلة التي سكره المذكورة في كتاب الاجارات و المزارعة انه استلجها لانه
 لي عمل له في أرضه ما ت من عنده فيكون اجارة الكمال فاسد في المحلات

[illegible]

الاجتناب اذ ادى في ملك الشير ولم يذكر شيئا حيث يكون البناء له ان يبي
ماله على ما حرو في فوايد ظهور الدين المرغبات رحمه الله المستاجر اذ ادى في
دار الوقف على ان يرجع في الخلقة فله الرجوع ورايت في بعض الفتاوى حارث
موقوف بنى فيه ساكنه بغير اذن المتولي فقال انقضت فيه كذا وكذا ان كان
رفعه لا يضر بالبناء القديم رفعه وهو للساكن فيه وما لا يمكن رفعه الا
حرف وهو الذي ضيع ماله فليس يرضى الى ان يتخلص ماله بخرب البنايت باخذ
لا يكون بناء المستاجر فيها ما نافع صحة الاجارة من غير لانه لا يبدل على
ذلك البناء حيث لا يملك رفعه فان اصطحا على ان يجعل ذلك للوقف بقين
التميز اقل الثمنين من مائة الوصية فيه يجوز ان كان بنى باسم المتولي على ان
رجع في غلة الوقف فالبناء للوقف وله الرجوع بما انفق في العمارة وينظر في وقف
التعويض وفي فتاوى قاضيه ظهور الدين رحمه الله وفي فوايد عمى نظام الدين رحمه
الله سئل مولانا رحمه الله تعالى عن امر يكي رافضود ناسر مناره كره ويخسر اذا اداء اجرة
بمرد عامل اجر خود را از مال وقف طلبد يا از مال حقوقي اجابت ان من كره
متولى طلب كند وفي وقف العدة فيم الوقف اذا ادخل حلي عا في دار الوقف
ليرجع ثمنه ماله ذلك لان الوصي اذا انفق من ماله على اليتيم ليرجع له ذلك
والاحياط ان يبيع من آخره يشترطه لأجل الوقف ورايت في موضع آخر فيم
الوقف اذا انفق في عمارة الوقف من ماله فان اشبهل انه يتفق ليرجع فله الرجوع
والاكمل لا يخلو الوصي اذا اشترى لليتيم او قضى دين الميت او نفق وصيته فانه
لا يكون متطوعا بشرط الرجوع ام لا الزورن كالوصي وفي فتاوى رشيد الدين
رحمه الله المتولي اذا صرف في العمارة من خشب مملوك له ودفع ثمنه من مال

[illegible]

الحمد لله قال بعض مشايخنا رحمهم الله غشيل النجاشي والطائفة ليس بحليلة
 من الخل والماء بل يكون بينهما من أجل الجاشين لأمر كل جانب ولو قال
 أنتق علي أو علي أو لأمي فأنفق برجع من غير شرط الرجوع والضمان قال طهري الله
 رحمه الله الأمر بالاتفاق وأداء الشراج والصلقات الواجبة لا يوجب الرجوع
 من غير شرط إلا رواية عن أبي يوسف رحمه الله كذا ذكره في الخيرة وفي روايات
 المبسوطة إذا أمر غير بالقضاء أو الضمان ولم يصف إلى نفسه فقتضى أو فقتضى
 لأمر عليه إلا إذا كان من كذا أو خطيبا أو أمرا أو من شرطه رجوع عليه إذا كان في عياله وهو غير
 الخطيب والمرادة إذا أمرت زوجتي أو زوجتي امرأ أو ابن الكبير في عياله ابنه
 أو أمه أو امرأته فهم بمنزلة الخطيب والشرايين وذكره كقوله الخيرة وفي
 الأصول القاضية من العدة رجل قال لا أعتز بفلان فوقع الف درهم على أي فدا من
 المدا والمدا فوج إليه حاضر ليس مع هذه المقالة فذفع فالالف فرض للمدا فجع
 على الأمر والقابض ويكيل بالمقبض وليس الأمر إن يأخذ هاهنا القابض
 والأمر إن يأخذ هاهنا القابض إنما قال في الكتاب والمدا فجع إليه حاضر ليس مع
 المدا فجع إليه بصير ويكيل عن الأمر بالمقبض والوكالة لا يصح قبل العلم الوكالة
 فيشترط حضوره وسماعه ولو استملكها القابض بنفسه ولو ملكه في يده
 فملك أمانته وكذا لو ناله أو طه ولو قال أقرضه علي فني ضامن والمدا فجع إليه
 حاضر ليس مع فلي فيه فهو فرض على القابض والأمر ضامن ولو نال القابض أعطى
 الفاعل أن فلا دنا من وذلك الرجل حاضر ليس مع فهو فرض على القابض والأمر
 ضامن وذكره في الكتاب الذي يكون فضا والذي لا يكون فضا من الجامع
 الكسر أو قال لحليلة أو فجع إلى فلان الف درهم ففعل فإنه يضمن الأمر دون

لا يرفع المسألة في دفع بحسب ما ليس في الشك بل في دفعه في كل ما
لحقه وهو غير محتمل بل في دفعه من الأمر لأن موضوع الخطأ ان لا ينقض ضمان
التملك وضمنه في غير ضمان فالتحقيق على القاض وعن هذا المسئلة
استثنى جواب مسئلة تصارت واقعة الفتوى وصورة ما ذكره كسبنا في
انذاره لي انذاره في ذكره واكتفى كذا في كسبنا في غير ما ذكره في
بما يدل بوجه ان مستقرض يتروك ان يامور أمداً وان في ضمانه كسبنا
وان شمر رقت وان انذاره في ضمانه انذاره شد ان يكون ان انذاره في ضمانه
لذين في ضمانه ان في ضمانه في ضمانه كسبنا في ضمانه ان في ضمانه
لا يتمكن من المطالبة منه كانه مسئلة الجامع في ضمانه في ضمانه
اذا امر رجلا ان يفديه بالف فداء بالفين يرجع بالفين عليه ولا في غير ذلك
الوكيل بالشراء لانه ليس هنا عقد وانما امره ان يخلصه فصار كمن امر ان يفي
عليه الغاف فانفق الفين ولو ان اجنيا امر رجلا ليشتري اسيراً فان قال اشترى
او قال من مالي فان المامور يرجع على الامر ان لم يفل من ماله ولا قال لا يرجع
المن يكون خليطاً ولو ان المامور امر رجلاً بان يفديه او وكل وكيله فقال
الوكيل لرجل اشتره صار الوكيل الثالثة منطوقاً ولا يرجع على احد ذكره آخر
زكوة الذخيرة عامل الخراج اذا اخذ الخراج من الكار ورب الارض غائب ظاهر
الرواية انه لا يرجع على رب الارض وذكر الشافعي في آخر فتاواه انه يرجع والمستاجر
تليق الكار بكل الجواب في الحثالة اذا اخذ العامل من المستاجر من غلبه
داره ورجع من القاضيه ظمير الذي في رجه الله الخجل المشركين اذا ادى الحق
كان منطوقاً والله اعلم احكام المرحبي كتاب الظهارات قال الله تعالى وان كنتم

مرضى الآية والمرض الذي يوجب التيمم هو ان يخاف زيادة المرض باستعمال الماء
 لانه يؤمنه في التحرج والمعتبر عند الضرر سواء كان ذلك الضرر من جهة
 استعمال الماء او من جهة التحرك في الايضاح ذكر شيخ الاسلام على الاستحباب
 في الله في شرحه الاصل ان المريض اذا كان لا يضرب استعمال الماء لا يضربه
 التيمم كالذي به وجع البطن او وجع الفرس واشباه ذلك وفي شرح القلوبي
 وان كان المريض لا يستضيء بالماء الا انه اذا تحرك للوضوء شق عليه واستضيء
 به جازله التيمم لانه يستضيء بالوضوء وان لم يكن له ضيء باستعماله فصار كمن
 يخاف العطش انه ليستطيعه الوضوء بهذا التيمم انه باستعماله في فتاوى
 القاضية ظهير الدين ره المريض اذا خاف زيادة المرض باستعمال الماء يتيمم
 واذا زال المرض المبيح للتيمم ينتقض تيممه في فتاوى قاضيه خان وان كان لا
 لا يقدر على الوضوء ان لم يكن معه احد يوضيه يتيمم وان كان معه من يوضيه
 ميانا لا يتيمم فان لم يوضيه الا ببدل جازله التيمم عند اية حنيضة ره قل البدل
 او كثر وقالوا لا يتيمم اذا كان الاخر ربع درهم وان كان بعمامة جسده جل روى تيمم
 ره احكام ابن العباس الصفا في مريض لا يستطيع الوضوء وله مملوكه يجب عليها
 ان توضحه وامسحها بوجهه فلا يجب عليها وهي كساين المسلمين وقيل يجب
 عليها اعانتة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وكذا لا يجب على الزوج ان
 يوضيها اذا كانت حريضة رجل له عبد او امه مريض لا يقدر على الوضوء عن
 محمد ره انه يجب على المولى ان يوضيه لانه ما دام في ملكه كالعليه نفسه ذك
 القاضية ظهير الدين ره فصل صلوة المريض من فتاواه واذا لم يكن المريض من تيممه
 يذبح الصلوة عند لها وعند ابن يوسف ره يرمى ايماء بغير طهارة ثم اذا اتم

١٢٢
على الوضوء بغيره تركه في صحيحه الله الحس شلت ماء ولا يحل أخذها
في موضع لا يستجيب على الأرض ووجهه على الحائط لأنه فاد وعليه وفي كتابه
اليه يقي وعندها إذا كان من حله حراجه بصره العسل وليس الحصى
على الأرض مسج لأنه عمره من ليس له الأرجل واحدة ولو شئت أن تعرفه
في الحراجه وليس الحصى مسج عليها لأن المسج على الحصى كالقسط
ولو ليس الصحيحه فسط الحصى تم لم مسج الصحيحه وقبل في قياس قوله
الجميعه الله بمسج لأن المسج على الحرقه لا يجب فصار كن ليس له
الأرجل واحدة وتحرر المسج في الحصى وإن رادت على موضع الحرجه لأن
هذا من ضمنه وأخرجنا فصار المراد تعالى الساب وكذا لك الفصل على هذا
أو الدرجة والمسجد سواء في حوار المسج ذكر القاصي طهير الدين في حقه وأما
في كتابه السهمي واستيعاب الحصى بالمسج شرط ذكر القاصي أبو زيد في
الأسرار وذكره حواصره أنه إذا مسج الأكتاف حار ولو سقطت الحصى فبطل
في ما عداها فصار وعمل الأولى أن يعيد المسج على التاء وإن لم يجد أحدا
في أول الأمام جلال الدين الأسرو مشي رحمه الله أن المسج على الحصى وعلى
عراته أن لم يصره غسل ما تحت يديه غسله وكل إذا اضطره الماء السار
ولا يضره الماء الحار غسل ما تحت الحار وإن اضطره العسل أصلا مسج على
الحراجه بالماء ولا يجر به المسج على الحصى فإن ضرة المسج على الحرجه الآن
بمسج على الحصى ولو كان معض أحده حراجه فإن كان الغالب صحيحا غسله
ومسج على الحصى في البقاء وإن كان الغالب هو المعدر رتبه وغسل الصحيحه
عنه وإن كان الصنف فخطيما لم يترك في ظاهر الرواية وعن محمد بن أبيه لو كان

عاجزاً عن غسل القدمين والوجه يتيمم ولو غش عن غسل اليد خاضعة لأتيمم
 في هذا تفسير قول أبي حنيفة رحمه الله قال صاحب شرح الطحاوي بهذا ثبت
 أن النصف كالأكثر المستحاضة وصاحب المحجج السائل إذا احتشياً منع ثبوت
 حكم الدم وذكر المتأني رحمه الله في جوامع الفقه ولو ربط الجراحة ومنعه
 الرباط من السيلان فلم ينشف المحرقة فهو كالصحيح وإن انشقت المحرقة
 فهو سائل وكذا المفصل إذا منع الرباط الخروج فهو كالصحيح وكذا المستحاضة
 فإنه روي عن محمد وابن سلام والهند وإني أنه إن لم يجاوز إلى ظاهر الحشوة ينقض
 الوضوء وهو المختار بخلاف الحمايض لأنها لا تصل ما دامت ترى صفرة أو كدرة
 مع أنها الأنسب بخلاف دم الاستحاضة المسافر إذا تيمم لعلم الماء ثم مرض مرضاً
 يمنع له التيمم ولو كان مقيماً لم يجز له الصلوة بذلك للتيمم وجعل الأدي كان
 يمكن لأن اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى عن
 الثانية وتفسير الأولى كان لم يكن ونظيره مشكلة إيلاء المريض إذا أبرأ ثم مرض
 المرأة وبقيت حريضة فإنها انقضت المدة فقيه باللسان عند زفر وعندنا
 بالإجماع وينظر في إيلاء المريض وقد كتبت من مختلفات القاضي إمام من
 باب زفر رحمه الله عليه كتاب الصلوة المريض إذا وجه للصلوة فالسنة
 أن يستلقي على فناء رجلاه نحو القبلة وقال الشافعي رحمه الله ينام على جنبه
 الأيمن كما بوضع في الحمد وعندنا الوصل ذلك جاز والأول أولى ذكره القاضي خان
 في الجامع الصغير وذكره القاضي ظهير الدين رحمه الله في آخر باب صلوة المريض
 من الجامع الصغير ولو صلى على جنبه كما بوضع في الحمد وهو يستطيع الاستلقاء
 على الفناء قال الفقيه أبو جعفر الحنفية زاي رحمه الله لا يجوز هذا وذكر

السمع أو عبد الله المحرجات ما دل على الجواز هكذا ذكر الإمام الحنفية
الله توجه المريض الذي قرب إلى الموت إلى القبلة كما في اللحد ومما ينبغي
أن يكون حية الأيمن على الأرض ووجهه إلى القبلة كما في اللحد وأما ما كان
كذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم يجب النيام في كل شيء حتى السجود والوقوف
والشافي به يقبض كعبه صلوة المريض على هذا فإنه يقول يصحح به تنقذ الأيمن
للصلوة كما إذا قرب موته وكما في القبر والجامع بينهما ما كون الساس من ذلك
الله في كل شيء على ما طهر به الحديث والفرق لسابن الفصلين أن ما في المريض
معمورة الموضع على شرب الروايات كان مستلفيا للاستطاع وتعد كذلك كان
وجهه تلقاء القبلة ولو دل على السلام وقام كذلك كان وجهه تلقاء القبلة
هذا أولى محلان ما الواحصر وما بعد الموت لأن ما في شرب الروايات وذكر
في الجامع الصغير من سجع الصدر والتهيل في المريض الذي قرب موته فقال هو
أختيار أهل بلادنا الاستلقاء على القفا وهذا السر ليرجى السجود بالأول هو
السنة وإذا استند مرضه حتى يحرق عن الأيمان والرأس يسقط عنه فرض الصلوة في
قاصر الرواية وإذا سقط الأيمان عند ما تم حصة من صلواته لم يلزمه الإعادة قيل إن
رأى غيره على يوم وليلة لا يلزمه القضاء ولا يلزمه كما في الأيمان وقبل إذا كان
يقبل لا يسقط عنه العرض والأول أصح لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطأ
ذكر محمد في النوادر من قطعت يده من المريض وقد جاء من السابن لصلوة
عليه فتبين أن مجرد العقل لا يكفي ذكره ناصح طان في آخر باب صلوة المريض
من الجامع الصغير في الملتقط لو لم يقبل في أداء الصلوة من هذا كان
أن كان أقل من يوم وليلة يقضي المريض إذا قدر على القيام ولم يقبل في الركعة

والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا بايماء وان قدر على الركوع السجود
 ويجزئ عن القيام يصلي قاعدا بركوع وسجود لا يجزئ به الا ذلك ولو قدر
 على القيام لم يقدر على السجود ذكر خواصه زاد رحمه الله انه اذا اراد
 ان يركع للركوع يركع قائما واذا اراد ان يركع للسجود يركع قاعدا ذكره قاضي طهر
 الدين في فتاواه وانما يسقط عن المريض القيام اذا كان يزاد مرضه او يجسد
 بالقيام فان لم يكن كذلك ولكن يلحقه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام
 ذكره قاضي خان في فتاواه وقيل ان يصير صاحب فراش وقيل ان لا يقدر على
 ان يذهب الى خارج الدار والمشي على ما ذكره قاضي خان به وذكر
 صاحب المحطة في المستزاد العجز الذي هو شرا عجز الصلوة قاعدا اليس هو العجز
 عن القيام اصلا لا محالة بحيث لا يمكنه القيام بان يصير مقعدا بل اذا عجز
 عنه اصلا وقد رعلية الا انه يضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى يزيد
 عليه بذلك او يسجد وجعل ذلك او يخاف ابطاء البرء فهذا وما عجز عنه اصلا
 سواء هو المريض اذا كان قادرا على بعض القيام دون تمامه كيف يصنع قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله يقوم مقدرا ما يقدر فاذا عجز قعد حتى انه اذا كان قادرا على
 التكبير قائما ولا يقدر على القيام للقراءة او كان يقدر على القيام لبعض القراءة
 دون تمامها فانه يكبر قائما ويقراء ما قدر رعلية قائما ثم يقعد وبه اخذ شمس
 الائمة الحلواني رحمه الله ولو قدر رعلية الاتكاء دون الانتصاب لزمه اداء الصلوة
 متكيا ولو صلي قاعدا لا يجوز ولو قدر رعلية ان يتوكأ بعضا او كان له خادم او انكأه
 عليه قدر رعلية القيام فانه يقوم متكيا ولو لم يقدر رعلية السجود مستويا ولو قدر
 عليه مستندا الى جائط او انسان يجب عليه ان يصلي قاعدا مستندا او متكيا

في الصلاة على كل من لا يقدر على أداء ركعة واحدة يستطاعه
ذلك الركعة ومن استثنى بين أن يؤدي بعض الأركان بعد تأويل من القراءة
وبين أن يصل بالأيام بتعين عليه الصلوة بالأيام لا يتخير إلا ذلك لأن
الصلوة بالأيام هي من الصلوة مع الحدث أو بعد من القراءة لأن الأول
بحوز حاله لا اختيار وهو الصلوة على الداية تطوعا والصلوة مع الحدث أو بعد
القراءة لا يجوز إلا بعد والمصلحة بين الثنتين بتعين عليه أهونهما لو كان
صلى قائما أو قاعدا سال جرحه وإن استلحق على قضاء لا يسيل فإنه يقوم ويركع
ويستعمل لأن الصلوة مع الحدث كلها يجوز من غير عذر وتصح الاستلقاء لا يجز
من غير عذر أيضا فاستوى ما فترجح الأداء مع الحدث لما فيه من إحراز الأركان
ومن محذره في النواذر أنه يصل مضطجعا يؤمى أيما ذكره قاضي خان في فتاواه
وذكر أبو العباس الصفار في أحكام المريض إذا كان به جرح وكان إذا صلى قائما
مباله الدم وإن صلى جالسا بركوع وسجود انقطع فإنه يصل جالسا ولو كان
يسيل إذا صلى قائما بركوع وسجود ولا يسيل إذا صلى بالأيام فإنه يصل قائما وإن
سال منه الدم ذكره الزعفراني مريض تحت ثياب ملطخة بالنجاسة فأن كان
لا يستطيع تحتها إلا يتنجس من ساعته يصل على خاله وكذلك إذا كان
لا يتنجس ولكن يلحقه زيادة مشقة بالتحويل رجل إن صام شهر رمضان
صوم ويصل قاعدا وإن اضطر يصل قائما فإنه يصوم ويصل قاعدا وإن كان
يتحاشى القمل وإن صلى قائما أو كان في خاء لا يستطيع أن يقيم صلبه وإن
خرج لم يستطع أن يصل من الطين والطين فإنه يصل قاعدا ذكره قاضي طهر الدين
وذكر أيضا لو كان يقدر على القيام لو كان يصل في بيته وإن خرج إلى الجماعة

يُغْفَرُ عَنْ الْقِيَامِ مَا إِذَا بَصَحَ قِيلَ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ تَائِبًا احْرَارَ الْمُرْكَنَ وَقِيلَ يُخْرِجُ
إِلَى الْجَمَاعَةِ وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَهُ رَخَصَةُ الْقُعُودِ أَنْ يَزِيدَ أَوْ عَرَضُهُ بِالْقِيَامِ وَقِيلَ أَنْ
يَصِيرَ صَاحِبَ فَرَاشَةٍ بَلَى أَنْ لَا يَقْدِرَ أَنْ يَدْعِيَ إِلَى حَوَائِجِ نَفْسِهِ خَافَ أَنَّ
وَالْمَرِيضَ فِي صَلَواتِهِ كَيْفَ شَاءَ هَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْهُ أَنَّهُ يُتْرَعُ عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَكُنْدِ الرُّكُوعِ يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ
الْمَسْرُورَى وَشَنَّ ابْنُ يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَرْكَعُ سِتْرَ بَعْدَ هَذِهِ مَسَائِلُ الْأَصْلِ
ذَكَرَ مَا قَاضِي خَانَ فِي الْجَمَاعَةِ الصَّغِيرَةِ وَذَكَرَ قَاضِي ظَهْرُ الْهَيْتِ مَطْوُوعٌ صَلَّى قَاعِدَ الْبَيْتِ
أَوْ يَغِيرُ عَنْ رَفْعِ الشَّهَادَةِ يَقْعُدُ كَمَا يَقْعُدُ فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ فَمَا فِي حَالَةِ الْقِرَاءَةِ
فَعَنِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَأَى أَنَّهُ تَحْنِي وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يُتْرَعُ أَنْشَاءً وَعَنْ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ
يَقْعُدُ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْيَسْتِ وَالْفَتَاوَى عَلَى قَوْلِ زُفَرٍ فِي هَذِهِ السُّؤْلَةِ
لَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّوَاضُعِ وَالْخُشُوعِ مَرِيضٌ عَلَى أَرْبَعِ أَسْوَاقٍ فَلَا يَقْعُدُ فِي الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ
وَرُكْعَيْهِ قِيلَ أَنْ يَقْعُدَ قَالَ هُوَ غَيْرُ ذَلِكَ الْقِيَامُ وَيَمْنَى وَلَوْ نَوَى الْقِيَامَ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ
مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ وَلَمْ يَقْرَأْ ثُمَّ تَذَكَّرَ بِعُودِهِ وَيَشْهَدُ رَجُلٌ صَلَّى قَائِمًا فَلَا حَاجَةَ فِي
الرَّابِعَةِ تَطْنُ أَنْهَا الثَّلَاثَةُ قَتَوَى الْقِيَامَ فَقَرَأَ وَكَانَ فِي قِرَاتِهِ مَقْدَارُ الشَّهَادَةِ ثُمَّ
تَكَلَّمَ بِأَخْرَجَتْهُ صَلَواتُهُ رَجُلٌ صَلَّى رُكْعَةً بِقِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ثُمَّ مَرَضَ وَصَارَ إِلَى حَالِهِ
الْأَمَاءُ فَسَلَّمَ صَلَواتُهُ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ ذَكَرَ فِي النُّوَادِرِ لِأَنَّهُ تَحَرَّجَتْ أَنْ تَقْعُدَ
مُوجِبَةً لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَلَا يَجُوزُ بَدَلُ وَنَهَا فِي فَتَاوَاهِ قَاضِي خَانَ وَذَكَرَ
قَاضِي ظَهْرُ الْهَيْتِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَكَذَلِكَ الْمَذْهَبُ عِنْدَهُ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى رُكْعَةً يَقْرَأُ
ثُمَّ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُهَا عِنْدَهُ وَعِنْدَ هَامِيَّةٍ مَّا وَالْأَحْمَدِيُّ إِذَا صَلَّى رُكْعَةً ثُمَّ تَعَلَّمَ
الْقِرَاءَةَ فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُهَا بِالْإِجْمَاعِ الْمَرِيضُ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ التَّوَجُّعَ إِلَى السُّجْدَةِ

عن محمد بن ربيعة الله تعالى ويكره للمؤمن ان يرفع عودا او وسادة يسجد به
فان فعل ذلك ينظر ان كان يخضع راسه للركوع ثم للسجود اخضع من الركوع
حازت صلواته وان كان يوضع العود على جبهته لم يخضع لصلواته ثم اختلف المشايخ
ان يدعى سجودا او ايماء قال بعضهم هو ايماء وهو الصحيح وان كانت الوسادة
موضوعة على الارض ويسجد عليها اجازت صلواته ذكر قاضي طبرستان رضي الله
عنه فاعلم انما ارفع راسه من السجدة الاخيرة من الركعة الرابعة ظن انها الثالثة
فقرأ وركع وسجد بالاياء فسدت صلواته وقبل لا تفعل لانها فاعلم حقيقة
وهو اختيار الزبير بن العريش اذا عجز عن الاياء فحرك راسه عن ايخيفة رحمه
الله انه يجوز صلواته وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز لانه لم يوجد منه الفعل
ومن اعني عليه ان كان يوما ليلة لزمه القضاء وان كان اكثر من يوم وليلة
لم يلزمه القضاء ثم عند ابو يوسف رحمه الله يعتبر اليوم والليلة من حيث
الساعات وعند محمد بن من حيث الصلوات ما لم تنصير الصلوات سنا لا تسقط
عند القضاء وهو الاصح وان كان يفتق ساعة ثم يعاوده الاغناء فانه على وجهين
ان كان لاقاة وقت معلوم نحو ان يخف مرضه عند الصبح فيفتق قليلا ثم يعاوده
الاغناء او كان يدعي شدة يله بفرقة في وقت ثم يعاوده المحمي فيغني فلهذا افاقه
معتبره يبطل حكم ما قبلها اما اذا لم يكن وقت معلوم لكنه يفتق ويستكمل بكلام
الاستمعاء ثم يغني عليه فلهذا الافاقه غير معتبرة فكذا قال شمس المنة الحلواني
ذكره قاضي طبرستان في الاحكام اذا كان قيامه ركوعا شبرا راسه عند الركوع
لان ما جاز عاقبته ولو اتم قواما قعودا او قياما لا يحسبهم نفس عليه محمد

النوازل ولو ضرب بها الطلوق لا يفسد ربترك الصلوة ولكم بها تنوضاء ان قد ردت
 او يفسد ان عجزت وان خرج أكثر الولد تدعى الصلوة وان خرج اقسمله لا
 تعد ربترك الصلوة في صلوة الملتقط المعتبر في القضاء حاله الاداء حتى اذا
 فاتته في حالة المرض فمضاهيا في الصحة يصلي صلوة الصحيح وان فاتته في الصحة
 فمضاهيا في حالة المرض بالإيماء او كما يمكنه يميز افتتاح الصلوة صحيحا ثم مرض
 يبنى كما يمكن في رواية الأصول وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله يستقبل
 اذا صار إلى حال الأيماء افتتاح وهو معتد ورثم صبح ان ابتداء فاعدا من ركع ويستجد
 صبح وقد روى القيام يبنى عند مبرأ وعند محمد ربه يستقبل لأمن اصلهما ان
 ان القيام يقتدى بالقائل لأن في القعود اصل القيام حاصل فجاز وعند محمد
 رحمه الله لا يجوز ذلك فلا يميز هذا ايضا وان افتتاح بالإيماء ثم قد روى الركوع
 والسجود يستأنف اتفاقا لا عند زفر رحمه الله لأن اقتداء الركوع والساجد
 بالمحوى لا يجوز فكذلك البناء وعند زفر يبرر وإذا صلى المريض على جنازة فاعدا
 وهو وليها والقوم خلفه قيام جاز وقال محمد رحمه الله لا يجوز ذكره فاضح خاثره
 وذكر القاضي الامام ابو جعفر الترمذي في كتابه المسمى بتأسيس النظائر الاصل
 عند أبي حنيفة رحمه الله أن كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسع حاله
 وعلى هذا مسائل منها ان المريض اذا لم يقدر ان يحول وجهه القبلة بنفسه
 وهناك من يحول وجهه اليها وضي ولم يحول وجهه الى القبلة قال ابو حنيفة
 رحمه الله هذا المعنى وعندهما لا يجوز لأن وسع غيره يكون وسع حاله وعلى هذا
 الى ابو حنيفة ربه في المريض اذا كان على الفراش يجلس وهناك فراش طاهر وهي
 يقدر ان يتحول الى فراش طاهر وهناك من يجلسه في الفراش طاهر

عن أبيه حازر وحيد مما لا يجوز هذا المعنى وعلى هذا قال أبو حنيفة في الرضى
لا يقدر أن يتوجه بنفسه وهناك من يرضه فصل على مكانه ولم يتوجه
سند إسناده وعند هذا لا يجوز وعلى هذا الإجماع إذا كان يقدر أن يسير
إلى الجمعة بنفسه وهناك من يقوده لا يفترض عليه السعي عنده وعند هذا
يفترض وعلى هذا المحج كتاب الزكوة ولا يجب الزكوة على المجنون إذا كان حياً
مطلقاً ويجب على المعنى عليه وإن استوعب الأعماء ولا كاملاً ولو جاز في أول
الحول ثم أفاق قبل أن يتم الحول كان عليه الزكوة لأن المجنون إذا لم يستوعب
الشهر لا يمنع الصوم فإذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكوة وعن أبي حنيفة إذا
بلغ الصبي الجنون ثم أفاق بعد سنتين يعتبر الحول من يوم أفاق ولا يستلزم
من الحول قبل الأفاقة وفي الذي جاز في أول الحول ثم أفاق في السنة يعمل بما
من الحول والذي يجزى ويفيق بمنزلة العاقل منقولة عن فتاوى قاضي خان
مثل صاحب المحيط عن الرضى الموت إذا قال على مائة دينار زكوة مالي لأن
استهلك الأموال بعد حولان الحول ولا مال له سواء هل يصح هذا إذا
منه قال يصح بعد الثالث لأن الزكوة في معنى الصلة ولهذا يسقط للرب
فيكون تبرعاً بمعنى بخلاف الأقرار بالدين لأجنبي فإنه يصح وإن أحاط بجميع
ماله في عدة الفتاوى متولى الوقف إذا قال عند موته أني استهلك من
أموال الوقف كذا ولم أؤز زكوة مالي إن صدقته الورثة في الوقف يعطيه من
جميع ماله لأن له مطالباً في الزكوة من ثلثه لأنه لا مطالب له والله أعلم
كتاب الصوم رجل يخاف أن يصام يرد عليه وجهاً شديداً
يفطر لأنه سبب الوصول إلى النفس هذا لفظ الجامع الصغير الأصل

قوله تعالى من كل منكم مريضاً الآية ونار يله اذا كان مريضاً فافطر بعد من ايام
 اخرى ومعلوم انه لا يراد به كل مريض قل او كثر لان الادوية لا يخلو عن قليل مرض
 بل المراد به مريض بعينه وهو ما قلنا فانه اذا كان كذلك يلحقه الضيق والخرج
 والله تعالى ما جعل في الدين من خرج ولانا لو قلنا بانه لا يباح له الافطار ادى الى
 الهلاك لان المجموع بهيج الصفراء وبالصفراء يزداد وجع العين ووجع ^{التي} اهم الاوجاع على
 ما قال عليه السلام لا وجع كوجع العين ولا هم كهم الدين وقيل المرض الذي يوجب
 الافطار ان يصير صاحب فراش وقيل ان لم يقدر ان يسلي قايماً والصحيح ما
 ذكرناه وان يخاف بالصوم بوقوع الزيادة فان زال المرض وبقي الضعف لم يباح له
 الافطار قيل ينبغي ان لا يفطر ولا يصبر خوف المرض ثم ان ^{يحمد} رحمه الله جعل نفس
 السفر مبيحاً وان يجعل اصل المرض مبيحاً وانما جعل خوف الزيادة او الهلاك مبيحاً
 لان المرض انواع فمنها ما يكون الصوم خيراً له فلا يمكن بناء الحكم على اصل المرض
 فلم يجعل اصل المرض مبيحاً الا بشرط الافضاء الى المخرج كما لم يجعل نفس الصوم
 حلاً فاعلى الاطلاق الا اذا كان سبب المخرج الحوادث والسفر يوجب المخرج ^{المشقة}
 على كل حال فاعتبر بهما رخص مبطون يستأنف عليه من هذا الداء وزعم الأطباء
 ان الدائم اذا شرب دواء كذا يبرأ من الداء ^{الضعيف} ويحتاج الظاهر الى شرب ذلك
 نهراً ومضان قيل لماذا ذلك اذا قال ذلك الأطباء المخدق وكذلك الرجل
 اذا دغته الحبة فافطر بشرب الدواء قالوا ان كان ذلك ينفعه فلا بأس
 به اطلق في الكتاب الأطباء المخدق قال القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله
 وعندي هذا المذهب على الطبيب المسلم كسليم شرع في الصلوة بالتيمم فوعده له
 كما لم يعل الماء لانتقطة الصلاة فله ان يخضه اذا كان ^{الضعيف} كان الماء في

رجل امرض في رمضان يوما يوما الا بان كان حتى شرب فافطر على
 طهر يومه ومرضه وما حرم فيه كان عليه الكفارة قبل لا كفارة عليه ولا كفارة
 ظهر الدين المرعيا في رحمه الله ان يكفر ولو افطر على ظن انه يقتل اهل الحرب
 فلم يقع القتال لا كفارة عليه اسطر ظهير الدين ربه الى الفرق بين مسئلة القتال وبين
 مسئلة الحمى ووجهه ان في القتال يحتاج الى تقديم الاقطار ليقوى ولائذ
 في المرض في منقرعات صوم فتاوى قاضي ظهير وكذا كوافطرت المرأة على ظن
 ان يومها يوم حيض ثم لم يحض في يومها ذلك الاظهر ان عليها الكفارة لو حرم
 الاقطار في يوم ليس فيه شبهة الاباحة قال القاضي الامام محمد بن عبد الله بن
 هذا اذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع العرفان فحرم الصوم في ذلك اليوم كان عليه
 القضاء دون الكفارة ومن جنس هاتين المسئلتين لو ان رجلا اكرهه السلطان
 على السفر فافطر على ان يخرج مسافرا ثم عفا عنه السلطان فهو عفي عنه هذا الاول
 ولو ان رجلا اكرهه السلطان فافطر على ان يقاتل في غزاة فافطر على ان يقاتل في غزاة
 فلم يقتل قال الشيخ الامام ظهير الدين ربه يجب عليه الكفارة لان الاكره
 لا يتوجه على شرب الماء فيكون هذا الشرب متقرا عن شبهة هذه المسائل
 في فتاوى قاضي ظهير وبعضها في فتاوى قاضي خان رحمه الله المرأة اذا طهرت
 زوجها او غيره في نهار رمضان ثم مرضت في ذلك اليوم او حاضت سقطت عنها
 الكفارة ومن جامع امراته في نهار رمضان ثم مرض في ذلك اليوم سقطت
 عنه الكفارة وقيل لا يسقط الاول اصح ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر
 على الصوم قبل يسقط عنه الكفارة وقيل لا يسقط وهو الاصح من كونه
 شرح الطحاوي في فتاوى قاضي ظهير في الحامل والمرضع اذا حاضت

أو لم يفسد فافطرنا لأن هذا في معنى المرض ولا قد يات عليها كالمريض وإذا
 أفطر المريض كان عليه القضاء دون الفدية فان مات قبل ان يبرأ لا شيء عليه
 لأنه لم يدرك عنه من ايام آخر وعليه ان يوسيه بالفدية مكان كل يوم نصف صاع
 من الخطة يجوز فيها ما يجوز في صدقة الفطر النص ورد فيه ويستخرج ذلك من
 تلك ماله وان لم يوص وتبرج الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير ايضاء عند اختلاف
 للشافعية رحمه الله وان أفطر المريض في ايام الفقه القضاء بقدر ما صح لأنه لم
 يقدر على القضاء الا بقدر ما ادرك هو الصحيح عند الكل كذا ذكر في مجموع الصغير
 لقاضي خان رحمه الله وذكر اليميني في الكفاية هكذا ايضا وروى الطحاوي عن
 ابن حنيفة رحمه الله وابو يوسف رحمه الله اذا صح يوما يلزمه الجميع وعند محمد رحمه الله
 يلزمه بقدر ما ادرك قال وهذا غلط لأنه عاجز في ايام لم يبرأ فيها فكيف يلزمه
 القضاء وانما الخلاف في مسألة النذر اذا قال المريض لله على ان اصوم شهرا ان
 مات قبل ان يصنع شيئا لا يلزمه شيء وان صح يوما يلزمه ان يوصي بجميع الشهر
 بالطعام عندهما وعند محمد رحمه الله يلزمه الا يضاء يقدر ما ادرك لمحمد بن
 القباس على ما حرر وهذا لأن ايجاب العبد معتبر بايجاب الشرع وفي ايجاب
 الشرع وهو قضاء رمضان يلزمه بقدر ما صح ولهما ان ذمة المريض لا تسقط
 وجوب الصوم فيها وهو مريض بعينه وكان النذر مضافا الى وقت الصحة كانه
 قال بعد الصحة لله على ان اصوم شهرا ثم مات قبل تمام الشهر يلزمه ان يوصي
 به لأن الصوم واجب في الذمة وكان عليه التفرغ بالخلف ولا يفت وجوبه على
 ادراك العلة اما قضاء رمضان مضاف الى ادراك العلة فيقدر ويقدر ما ادرك
 هذا ما جرى في كفاية الشافعية وفي التاج الصغير لقاضي خان وذكر قاضي ظهير

في شهرين قد الرخص بالصوم شهران المستثناة من رولده على ما اذا لم يكن
فادارة الصوم لغيره في كتابه البيهقي اشارة الى ما قاله فانه ذكره بتفصيل
لولا ان ذلك للرخص لا يمتثل وجوب الصلوة فيها العجز على ما ذكرنا في القواعد
مختلفات الى عاصم العامري الرضي اذا وجب على نفسه اعتكاف شهر ثم صبح
مشرقة ومغربة يلزمه اعتكاف جميع الشهر عند ما خلافا لما عند رحمه الله علل ان
المسئلة لهما فقال هذه عبادة متصلة الابعاض فادراك بعض وقتها يستلزم
وجوب كله كالصلوة ومن اغنى عليه شهر رمضان كله او بعضه عليه قضاءه
خلافا للحن البصري لئلا ان الاغناء من فلا يمنع القضاء كسائر الامراض ولان
الاصل في الاغناء ان لا يلدوم ولئن دام فعلى خلاف الاصل وقيل فلا يصح
كالنوم وان جن الرجل في رمضان كله فليس عليه قضاءه خلافا لما للحن وان افاق
في شيء منه قضى ما مضى خلافا للشافعي رحمه الله ولم يذكر ما اذا افاق في شيء منه
الاول ثم اصبح مجنونا واستوعب الشهر كله وذكر في المجرد عن البخيلة انه لا يلزم
القضاء وكذا ذكر الفقيه ابو جعفر وفي الصحيح وعلى مثل اذا افاق ليلة وسقط
الشهر ثم اصبح مجنونا وان افاق في آخر يوم من رمضان ان افاق قبل الزوال يلزمه
وان افاق بعد الزوال فقد اختلف فيه والصحيح انه يلزمه وفي ظاهر الرواية من
اعمالنا رحمه الله لا فرق بين المجنون الطاري والاصل ومن المشايخ من فرق
بينهما وقال ان المجنون الاصل اذا افاق في بعض الشهر بان بلغ مجنونا ثم افاق
في بعض الشهر لا يلزمه قضاء ما مضى وهكذا روى عن محمد رحمه الله وعن
يوسف رواه ان المجنون الاصل اذا لم يكن مستقرا لا يمنع وجوب القضاء هذا الجملة
في فتاوى قاضي خان ولو اغنى عليه بعد ما غربت الشمس من الليلة الاولى

من رمضان وبقي كذلك جميع الشهر فقل عليه فضل جميع الشهر الأول لأن
شبه الصوم مستحب في ليال رمضان فكانت النية موجودة منه ظاهرًا وأما
عن المفطرات وجد منه في اليوم الأول وكان صومًا لأن العبادة بنادي ممن هو
عاقل والأغناء لا ينافي كونه عاقلًا الأبري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصار
بعض عليه في المرض الذي توفي فيه ورسول الله لا يجوز أن يكون عديم العقل الأبري
أن الله تعالى نفى عنه المجنون فقال وما صاحبكم بمجنون وقال ما انت بنعمة ربك
مجنون وقال وما صاحبكم من حجة وإذا لم يكن الأغناء منافيا للعقل كان ^{مساك} الأ
الموجود منه مسبوقا بالنية صومًا فيخرج عن العهدة المجنون إذا فاق في اليوم
قبل الزوال ولم يأكل شيئًا ونوى الصوم جاز صومه لأن المجنون لا ينافي أصل
الصوم ولا صفة الفرضية بل ليل أنه لو نوى الصوم بالليل وجن بالنهار ولم يأكل
جاز صومه ولو صلى في الوقت أوجج ثم جن بقى المؤدى فراض حتى لو افاق لا يلزمه
القضاء ولو افاق المجنون قبل الزوال ونوى الصوم ثم جامع يومه ذلك لا كفارة
عليه بالاتفاق هذه المسئلة في فتاوى قاضي ظهير الدين المريضي إذا برأ في بعض
النهار بعد ما أكل فانه يؤمر أن يمساك بقية يومه وأصل فيه عندنا أن من
صار في وسط النهار مجال لو كان على تلك الحال في أول النهار يلزمه الصوم
فانه يؤمر بالأمساك في باقي اليوم تشبهها بالصائمين وعلى هذا المسافر إذا قل
بعد ما أكل والمجنون إذا افاق بعد ما أكل والمحائض والنفساء إذا ظهرت
والنصراني أسلم والصبي بلغ والمفسر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم والذي أكل
وهو يرى أن الشمس قبل غروب فظهر أنها لم تغرب فانه على هؤلاء الأمساك في
بعض يومهم غير ما خلا الشافعي رحمه الله وأجمعوا على أن من انظر خطا أو ان

قد حل الماء طلقا، أو اكل من عمل أو مكرها إذا فطر يوم المشك ثم ظهر أنه من
 رمضان بزمه التشبه ومسئلة للفضة لاساق على قول الشافعي وإن عند
 لا يفسد صومه ومسئلة التبرع لاشاء على قول إن ليلة إن عند لا يفسد صومه
 فاسد على صوم الناس واجتمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء
 والمريض والمسافر في حالة العذر وبعض علماء المسائل في الفتاوى وبعضها
 في شرح الجامع الصغير وذكر الصل والتشهيد في الجامع الصغير غلام بلغ في
 النصف من رمضان أو صراني أسلم لم يأكل بقية يومه ولو لم يدل كراهة هذا
 الأسانيد على طريق الإيجاب أو الاستحباب واختلف فيه ذكر محمد بن سنان
 أنه على جهة الاستحباب لأنه مغطر فكيف يجب عليه الأسانيد عن المفطرات
 وقد قال أبو حنيفة رحمه الله في كتاب الصوم إن الحائض إذا طهرت في بعض
 النهار لا يحسن لها أن تأكل وتشرب والناس صيام فهذا يدل على استحباب الأسانيد
 وقال الإمام الزاهد الحفار الصحيح إن ذلك على الإيجاب لأن محمد بن زكريا كان
 الصوم فليصم بقية يومه وهذا أمر والأمر يدل على الوجوب وقال في الحائض إذا
 طهرت فليدع الأكل والشرب وهذا أيضا أمر والذي قال لا يحسن لها أن تأكل
 أو تشرب يعني يقيم لها ذلك لا يرى أنه قال في المسافر إذا أقام بعد الزوال أن
 استقيم له أن يأكل أو يشرب والناس صيام وهو مقيم وقد فسروا لا يحسن
 بالاستحباب ولا يستحب أن ترتب ما هو مستقيم شرعا واجب ومسئلة
 ظاهرة ذكر هذه الفايضة فاضية ظهر في شرح الجامع الصغير وأورد في صوم
 نيات قبله فلا شيء عليه ولو حن أو من قبله حتى مضى الشهر ما كان ربي
 عند استحباب روجه الله وكذلك إذا أمرك بمضيه ولو أكل حتى أفان لا يأكل

بومه في فتاوى قاضيه ^{الشرع} وإذا عرض المعتكف أو جن قضيته وإن أطلق فالقياس أن
لا يقضي كالغرائب ولكن يقضي كالإحرام ذكره قاضيه ^{الشرع} وذكر في الجامع النائم أو
الجنون إذا جامها زوجها وهي صائمة فسد صومها ذكر قاضيه ^{الشرع} وإذا أفسد
صوم النائمة فظاهر لأن النوم لا ينافي الصوم والعذر جاء من قبلها وهو النعم
وأما الكلام في الجنون في الأقسام أبو إسحاق إبراهيم بن اسمعيل وه
والجواب في الجنون لا يكاد يصح ثم قال وذكر جدي الإمام أبو نصر الصفار عن القاضي
الخليل بن أحمد السجستاني عن القاضي أبي طاهر عن القاضي أبي حازم عن بكر المقم
وهلال الرقي عن عيسى بن إيمان أنه قال قلت لأحمد رحمه الله الجنون فقال لا بل
الجنون يعني المكروه فقلت لا تجملها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد
سارت به الركاب دعواها المريض أو المسافر إذا نوى في رمضان عن واجب آخر
كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يكون عن رمضان وإن
نوى التطوع في رمضان فمن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية يفتح عن التطوع
وفي أخرى عن رمضان ثم يرض أو مسافر لم ينو الصوم من الليل في رمضان ثم نوبا
بعد طلوع الفجر قال أبو يوسف يخبرهما وبه أخذ الحسن رحمه الله أعلم كتاب
الحج من شرائط وجوب الحج سلامة البدن عن الأمراض والطلل في قول أبي حنيفة
فلا يجب على المقعد والمفلوج والزمن وإن ملك الزاد والراحلة وقال صاحباه
سلامة البدن ليس بشرط فعندهما يجب الأحجاج على هؤلاء وإن عجز وأبى ^{نفسه}
وعند أبي حنيفة الأحجاج والأعشى إذا ملك الزاد والراحلة إذا لم يجد قايلا لا يلزمه
الحج بنفسه في قولهم هل يجب عليه الأحجاج بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجب
وعندهما يجب وأن وجد قايلا لا يجب الحج بنفسه كما يجب عليه الجماعة وعند

سابقة بيده وأما من لم يأخذ اليمين بين الحج والعمرة فقال لا يجوز
 التمسك بالجمعة ليس بأس ولا يوجب مخالفة الجمعة ولا كذلك القول
 الخارج للمنفذ والمرضى الذي شرع له في كل وقت من الأوقات

في ولهم وإنه وإن كان عليه من غير ذلك ما يشاء من غير
 الموضع إذا طيب للتأدي فليد أي الكفارات شاء من أجزائها من غير
 معنى عليه أو بتمام اجزاء عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فاقبل
 أصحها جازية قول أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز ولو أصر أصحها قبل اليوم والأصح
 إن يحرم عنه إذا نام أو اغشى فاحرم ما عداه فإنه لم يحرم حتى لو أفاق واستيقظ من
 منامه نأى بها فقال الحج جاز ولو أحرم بالحج ثم اغشى عليه فشق أو نهج حول البيت
 على غير ذلك ففقد بركاته والنزول لغاؤه وضعا لا يجوز في بيته ودعا به بارتساق
 ربه بين الضحا والمروة جاز وعن محمد بن ربيعة في الحرم إذا اغشى عليه تيمم إذا طيف به
 تشتمل بالتموضين وعنه أنه لو رمى عنه الأحجار ولم يحمل إلى موضع الرمي
 فالأفضل أن يرمى الحجار بيده ولا يجوز أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف بسلام
 وكذا الوقوف بعرفة هذه الجملة في فتاوى قاضي خان ثم إذا اغشى عليه في الطريق
 فأحرى عنه أصحها أنه يجوز ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه لو أمر به صريح
 جاز أن يحرمه به يمكن لك إذا وجد منه دلالة الأمر وانما قلنا أنه وجب به
 دلالة الأمر ما لا يثبت معهم عقد الرقعة وخروج مع علمه أنه لا يحاور المقاتل
 الحج وأصار كانه أمرهم به واستعان منهم هكذا قال القاضي أبو عاصم في
 مختلفاته ثم قال فإن لم يسئلوا إذا أمرهم بها أن يحرموا عنه فقول كما حذر الأئمة
 أن يعقد على ولد الصغير ولو لاه جاز أن يعقد الغير على الغير بالأمر دليله

عقار الذكاج والبيع ثم يذكر فيها الأحكام التي نشئت الأذن بهما دلالة وان
 لا يدخل الأذن صورهما منها مسألة الحج التي حرمت ومنها قصاب اشترى شاة
 فباعها انسان وفي بيعها فان اخذها القصاب وشده رجلها الذبيح وان لم يشده
 رجلها يضمن ومنها اذا ذبح اخصبة الغنم بغير اذنه في ايام الاخصبة جاز اخصبه
 ولا يضمن الذابح شيئا لأنه لا ينعين حصار المالك مستمينا ذكر مسألة الاخصبة
 في الأصل وفي سائر الكتب مطلقة وقيد ما الناطق بها اذا اخصبه الذبيح
 ومنها اذا رضع القدر بما كانوته وجعل الذبيح فيه ووضع الخطب تحتها فجاء
 انسان وارقد الشاة فطعم لا يضمن ومنها اذا حصل حنطة نفسه في الماء ورق
 وربط الجمار فجاء انسان وساق الجمار حتى طعمها لا يضمن ومنها اذا سقط حمل
 انسان عن دابته في الطريق فجاء انسان وجعل يغرا ذن المالك فهلك الدابة
 لا يضمن ومنها اذا اراد رفع جرة نفسه وامالها الى نفسه فاعانته انسان على
 الرفع فأنكرت فيما بين ذلك لا يضمن لأن الأذن ثابتة في الواقع دلالة وهذه
 المسألة في غصب الصغرى الأمسألة الحج ومنها اذا اسدل الورع ليس في يده رزقه
 فطخ رجل فوهة الأرض فسقاما لا يضمن ومنها المزارع اذا زرع الأرض
 بذور رب الأرض ولم ينبت حتى سقاها رب الأرض فحضر امره ونبت وانما
 بينهما على الشرط لأنه لما هيأه للتربية والسقي صار مستعينا من كل من قام
 ويكون اذا نبت له ملك ذلك دلالة وكذلك لو كان الساق غير رب الأرض والمسألة
 انما لان الاستعانة كما يكون صريحا يكون دلالة نهيها للأمر في مزارعة
 فلو رد كمر صاحب الحيط في غصبه ومن هذا الجنس ما ذكر في كتاب المزارعة
 من احصى مسألة لقدم دار فهدم اخر بغير اذنه لا يضمن استعسانا والأصل

عن عبد المسائل ان كل عمل استغفرت فيه الناس ثبت الاستغفار
بكل واحد من احاد الناس دلالة واستغفرت فيه الناس لا يجب فيه الاستغفار
بكل واحد من احاد الناس كالمعلق الشاة بعد الذبح للسلخ فجاء السار
وسلخ بغير اذنه يضمن ومن هذا الجنس ما ذكرناه في مسائل انواع الضمان
مريض او شيخ دق لارجل ما لا يلج عنه حجة الاسلام واذا ان ما يفضل عن
الحج من النفقة والنياب وغير ذلك يكون للبدن فروع اليه قال ابن شجاع الحجة
ذلك ان يقول دافع المال للبدن فروع اليه وكلت ان تهب الفضل من نفسك
ونفسه لنفسك فيهبه لنفسه ومن لم يفرجه بالحج لا يصح امره الا اذا كان عاجزا
عن الحج بنفسه عجزا يردم الى الموت حتى لو قال الله على ثلثون حجة فاجب ثلاثين
نفسا سنة واحدة ان مات قبل الدخول وقت الحج جازا لكل كانه لم يعرف قدر
بنفسه عند مجي وقت الحج فجاز ان جاء وقت الحج وهو يبدل رطلات حجة واحد لا
يقدر بنفسه فانعدم شرط صحة الاحجاج في هذه السنة رطل على هذا اكل سنة من رطل
اذا كان الامر على عجز ابرحي زواله كالمريض والجبن ونحو ذلك فان كان لا يبرحي
زواله كالرمانة والعرج جاز ان يامر غير بالحج المأمور بالحج اذا مرض في الطريق
النفقة الى اخر الحج الا باذن الامر وصاحب الجامع في فتاوى وصي ميت دافع الى رجل
وراهم الحج عن الميت فلما بلغ البيت اذنه دافع الذي راهم الى رجل بغير امر الوصي حج عن
الميت قال الحج لا يقع عن الميت ولا عن وصيه والحاج الاول والثالث ضامان
الاحصار كما يكون بالعد ويكون بالمرض عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يكون
بالعد وكتاب الشكاح المريض اذا تزوج امرأة ومريضة بالغ ورجع ذلك
سهر مثلهما جاز وخامس عشاء الصلح يهرعها لان الشكاح قد صح وهو من اجتناب

الخواص وان نقد ما المهر لم يسلم لما وتبعها غير ماء الصلوة وبخاصة منها بان
 كان ما حصل الزوج من الملك وهو النكاح لا يصلح لتعلق حق الغرماء به وكان
 تخصيصها ابطالا لغير الباقيين كذا ذكر المسئلة في الايضاح وفي اقرار الزيادة
 المرض اذا كان عليه دين الصلوة فتزوج في حالة المرض فقدر امره المثل يكون
 مساويا لغير المرض والصحة والنسب زيادة على مهر المثل كان دين الصلوة مقدما عليه ولو اقر
 امراته في مرض موته بمهر لا يصلح في اكثر من مهر مثلها او يصدق في مقدار مهر
 المثل لان القول نوايا الى تمام مهر مثلها من غير اقرار الزوج وفي فتاوى سيد المرسلين
 الوفاة رحمه الله في باب الوصية محرمين اقرار امراته بمهر المثل واعطى عوض ذلك المهر
 من البيع من الوارث لا يصح في المرض وان كان بثمن المثل واذا اقر لها
 من الميراث بمقدار مهر المثل حتى صحح اقراره ثم قامت البينة بعد موته ان المرأة
 نصبت المهر لزوجها وجب له صفة صحيحة قالوا لا يقبل البينة في مرض الموت ثلثا
 والله اعلم ولا وائل بن ابي ابي شيخ الاماير هان الدين رحمه الله المريض مرض الموت
 اذا اقر لامرأته البيت بالمهر وورثتهما من هو وارث الزوج ايصح بقدر مهر المثل جا
 ره يصح لان الاقرار للبيت وهي غير وارثة ولان الحكم بمهر المثل جازله الانكار غير متع
 الامن تزوج الام الجبونة عندنا وقال الدنا في رحمه الله يجوز تزويجها الا ان يكون
 الامن من غيرهما واختلف علماء ائمة ارحمهم الله في الاب والابن اذا اجتمعا للجبونة
 قال الامن احق وقال محمد رحمه الله الاب احق لانه عيالك التصرف في النفس والمال
 والامن لا يملك اذا بلغ الامن مقصودا او مجتوبا ينفى ولاية الاب عليه في ماله ونفسه
 وان بلغ عاقلا فمن اهله قبل يهود ولايت فيهما قال الفقيه ابو بكر البخاري رحمه الله
 لا يجوز عدل الميراث منه ويكون الواحية للسلطان وقال محمد رحمه الله يجوز ولاية

اذ في النفس الملائكة حسنة او مال محمد بن ابراهيم المسند له عندنا في نسخة
 ذلك وعنده دريخت الولاية للسلطان واما ادا من الاسلوقة هل كان ولا يد
 المصنف في مال الالب وعنده فهو على الاحلاف الذي ذكرنا في كتاب ادا من الالب
 ادا من حونا مطلقا بول ولا يسه وان كان في نفس لا يسه في نسخة
 وماله في حال حونه وسقط ذلك بحالة الاماقة وكلوا في المحرور والموت
 ابروسه وهو معد راكم السه ومال محمد بالشهر في الصوم والتركه بقدر ما سبه في نسخة
 اندرجع الى قول محمد بن عبد المسائل في فصل الاولياء من كتاب مساوي ما هي من
 العتوة ادا روحها الاح او الم ثم غلبت كان لها الشار كالصغيرة ادا غلبت كان
 روحها الالب او الحول احار لها وروحها اسمها لا رواية منه عن المصنف
 وبالواسع ان لا يكون لها الحار كما للور وروحها الالب وعن محمد رحمه الله ان لها الحار
 في فصل حيار السلوع من مساوي ما هي من مريض حتى يامروا به فادخلت عليه
 ميتة وهو لا يشعر بها فخرج بعد الصبح فاحتر الروح بذلك فقال لم اشعر بها
 ثم ظلم ما وادعت المراء انه علم بذلك فالقول قوله انه لم يعلم ولا غلبة عليها
 ولا يجب الاصف المهر المستلقة لللفظ والفتاوى في طيبره في نسخة
 مسدات المحلوة مع القدرت على الجماع حقيقة كان عليها العدة وان كان
 على الجماع حصنة لا يجب العدة لا بصفة للمريضة او الم موف الى بنت روحها فان
 ردت فالوا الحال للعدة وعن ابي نوس رحمه الله انه لا بصفة لها اذا كانت لا يلبس فيها
 فادرك اليه روحها وهي صحيحة لم ردت في نيت الروح فمسا لا يستل الجماع
 ان كان في بها كان لها البعثة لان المراء لا يسلم عن المريض في غيرها وان كان
 لم يلد حل بها لم ردت فمسا لا يستل الجماع لا بصفة لها وان اعلم عليها اثناء كسرها

فقد بمنزلة المرض والذين يها في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع وقد ذهب
 الى منزل زوجها وهي حريضة على حالها كان له الخيار ان شاء استكملها وظل
 النفقة وان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة قالوا انما يجب النفقة
 على الزوج للمرأة المريضة في بيتها والصغيرة التي لا جماع اذا كان يتمكن الزوج
 من الانتفاع بها مع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يتمكن فلا نفقة لها ولو مرضت
 المرأة في بيت زوجها بعد الدخول واستقلت الى دارا بينهما قالوا ان كانت بحال
 يمكنه النقل الى منزله بخفة او مشوها فام ينقل فلا نفقة لها وان كانت لا يمكنها
 الانتقال فلها النفقة في فتاوى قاضي خان وفي فتاوى قاضي عيسى رحمهما الله ويجب
 النفقة للمجنونة والمرتقاء والمريضة وعن البيهقي ان لا يمكنه جماع المريضة
 ولم يدخل بها فلا نفقة لها ولو تزوج امرأة في مرض موته بغير راعهم وسلم اليها
 لا تسلم لها ولكن تكون اسوة للفرشاء عريض كل ساعة وقال له انسان اكون
 وكلمات في تزويج بنتك فقال اري اري يصير وكلام في نكاح المقتطع كتاب
 الطلاق طلاق المعنوي غير واقع كطلاق المجنون وتكلموا في الفاصل بين المجنون
 والمعنوي قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا والعاقل ضد
 والمعنوي من يخلط كلامه وافعاله فيكون ذلك غالبا وهذا غالبا كان سواء قال
 بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة عن قصد والعاقل من يفعلها
 بفعله الجائز في الاحايين لكن لا عن قصد وانما يفعل على ظن الصالح والمعنوي
 من يفعل ما يفعل الجائز في الاحايين لكن يفعل عن قصد مع ظهور الفساد
 لصريح اذا طلق امراته في حاله الصريح لا يقع طلاقه كذا اجاب صاحب المحيط
 باقي بلفظة الفتوى والحي اوب بعد هذا الوردتين ان شاء الله طلاق امراته وهو

صاحب ترشيع فلما اجمع قال طلقيب امراني ثم قال اني كنت اظن ان الطلاق في
 ثلث احواله كان واقعا قال مثل اجسامهم الله حين ساء اقر بالطلاق ان يرد
 على حالة الترسام وقال قد طلقث امراتي في حالة الترسام في الطلاق عروني
 وان لم يرد الى حالة الترسام فهو صاخر وبذلك قضاء وقال المقيده ابو الليث
 رحمه الله هذا كذا لك ادا لم يكن امراره بل لك في حال من اكره الطلاق في تارة
 حرة وبيعة اخلعت من زوجها مهرها تم ماتت بطر الى ثلاثة اشياء الى ميراث
 منها والى ثلث الخلع والى ثلث ما لها من ذلك اقل يجب ذلك ولا يحل الزوال
 هكذا ذكره شرح الطحاوي وذكره فيهم الدين في المحاكم للرواية اذ الصلح
 في مرض موته على مهرها الذي لها عليه ما لم يكن دخل بها فقد سقطت
 للمهر بالطلاق قبل الدخول والصف الآخر صية وهو غير الوارث فصح من
 الثالث فان دخل بها ومات بعد انعقاد العدة فكل المهر وصية ويصح من الثالث
 لان الاحلال تنزع وان مات في العدة فكذلك عدل اني يوسف بن محمد رحمه الله
 لان الزوج لم يوارى بالرضا بالفرقة وعدم الماشية رحمه الله بطل الى الاقل
 من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لانيهما متاهان في سائر الورثة ولا يشهران
 في الاقل وطر من اقلنا جميعا في طلاقهما نسوا لهما في مرض الموت وحاصل الطلاق
 بينهما اذ انقضت العدة وميراثهما ادا لم تنقض ان فيهما بعد انقضاء العدة
 الى ميراث الزوج في الميراث وانما بطر الثلث فيسلم للزوج قبل الثلث من بدل
 الخلع وان كان الثلث اكر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا يستحق الثلث
 وانما ينظر في ثبوت حقه في الميراث ويسلم له في رجعه من الميراث من بدل الخلع
 دون الثلث المال اذ كان الثلث اكثر من المحط ولو كان الزوج من غير

لا يرث منه شيء لان النصفية اقرب منه فهو الاجنبي سواء وان كان يرث
من اجنبي القرابة وقد ماتت بعد انقضاء العدة فان ينظر اليك الخلع
والى قدر ميراثه منها اجنبي القرابة فان كان بدل الخلع قد ريرا منها احر
اقل سلم للزوج ذلك وان كان اكثر فالزيادة على قدر ميراثه منها الا تسليم له الا ان
بقي الورثة هذا اذا كانت مدخولا بهما فان كانت غير مدخول بهما وقد
اختلعت من زوجها مهر ما فان النصف يعود لالزوج بحكم الطلاق قبل الدخول
لا بحكم الوصية وفي النصف الاخير ينظر ان كان الزوج اجنيا فهو تبع فيصح
من الثلث وان كان الزوج ابن عم لها ويرث منها فله الاقل من ميراثه
منها ومن نصف المهر هذا اذا ماتت في ذلك المرض فان براءت منه تسلم
للزوج جميع ما سميت له بمنزلة ما لو هبت شيئا له وبراءت من موضعها ولا ميراث
بينهما بقية ميراث الزوجية سواء ماتت في العدة او بعد طو الوجود الرضا من كل
واحد منهما ما بطلان حقه هذا اذا كانت المرأة مريضة فلو اختلعت من زوجها
وهي حيصة والزوج مريض فاليخلع جائز بالمسمى قل ذلك او اكثر ولا ميراث بينهما
سواء مات قبل انقضاء العدة او بعده ولو علمها اجنبي من الزوج بمال
ضمنه للزوج وكان ذلك من الاجنبي في مرض موت الاجنبي فاليخلع جائز
والطلاق واقع ويحتر بدل الخلع من ثلث مال الاجنبي وان كان الزوج ^{ميتا}
حيث تبرع الاجنبي باختلافها فلها الميراث ان مات الزوج من مرضه
ذلك وهي في العدة لانهم لم يرض بهذا الطلاق فيصير الزوج فاداهذا
الميت من الحيض واذا طلق الرجل امراته طلاقا رجعا ثم مات وهي في العدة
ورثت كان الطلاق في الصحة او في المرض وكذا ثلث لو ماتت المرأة في العدة

تدبر الروح ولو امان الروح امراته فان امانها في الصحة او في المرض وماتت
الامرأة في وقتها لم يمت زوجها الا في وقتها الا في وقتها الا في وقتها

يعبر سواها مائة مائة في العدة ورثة سند دون مات بعد انقضاء العدة
لم يمت وقال مالك بن النضر ان كان لها الميراث والاصل ان احد الزوجين اذا
مات الفرقة بعد ما يتعلق من الآخر بماله وورثه الآخر وانما يتعلق الحق اذا
لما صار الحال كان الغالب من حاله الهلاك لم يمت او غيره لا باصل الميراث
الا في لا يسلم عن المرض وليس كل مرض يفضي الى الهلاك فلا بد من حد
ضابط قالوا ان كان المريض رجلا اصابه المرض حتى صار يحتاج فراشه
عن القيام لمصاحبة الحاجة ويرد اذ كل يوم مرضه يتعلق حق الآخر بما اصابه
الغالب من حاله الهلاك فاذا اطلق امراته في هذه الحالة يكون قاررا وان
كانت المرأة مريضة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تضيئ ثائمه ولا تد
الى الخرج من غير معين كانت صاحبة فراشه تعتبر في جانبها العجز عن المصاحبة
الداخلية في جانبها عن المصاحبة الخارجية الذي بين يدي ويحيى في خواججه ويسجد
كل يوم فهو كالصحيح والمقعّد والمفاتيح الذي لا يرد اذ مرضه كل يوم كالصحيح
وكذلك صاحب الحجج والوجع الذي لم يرحله صاحب فراشه فهو كالصحيح
في فتاوى قاضي خان وذكر في اواخر هذا الفصل ايضا من فتاواه المستول اذا طلق
امراته وقد طال ولم يفته كما يعتبر له الصحيح واما المقعد والمفلوج قال في الكتاب
ان لم تكن قدما فهو معتزل للمريض وان كان قدما فهو معتزل للصحيح لان هذا
علة مرضه وليس يستيفانلة وذكر في العدة كذلك وقال الا اذا تغير حاله
يعبر من الثلث وتكلم الشافعي فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله ان كان مرضه

سبح وان كان في حي فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر
السدي قال ان كان يزداد اكل يوم فهو مريض وان كان ينقص مرة ويزداد اخرا
ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمرضي
وروي ابو نصر الحارثي عن اصحابنا انه ينظر ان كان يصل فاعدا فهو مريض وان كان
يصل مضطجعا فهو كالصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا اغترس من القيام بمصالح خارج
البيت وهو يقدر على القيام بمصالح داخل البيت قال مشايخ بلخ رحمهم الله
اذا قل رجل القيام بمصالحه وحوائجه سواء كان في البيت او خارجه فهو
منزلة الصحيح وقال مشايخنا رحمهم الله اذا اغترس من القيام بمصالح خارج
البيت يعتبر حرمضا وقد ذكر هذه الجملة في طلاق مشايخ قاضي خان رحمه الله
في رد المحتار الجامع الصغير المقصد راجع خارج والمسئول اذا تناول ذلك فصار
مخال لا يخاف منه الاوت فثبت من جميع المال وفي بعض الحواشي اشتراط موت
بعض من المسئلة لم يثبت في الكتاب عند التناول وبعضهم قد رواه بسنة
وبعضهم لم يثبت رواه ذلك ويعتبر العرف والعادة ان كان في العرف والعادة
بذلك تناول لا فهو متناول والا فلا قلت وذكر ابو السباسي الصفاني في احكامه
ان اصحابنا اقول رواه التناول بسنة وقال فيه والمقعد والمفلوج اذا وجب في
اول ما اصابه ثم مات في ايام قليلة يكون الحجة من الثلث لان العلة المتغير
بإفادة وذكر قاضي خاوند في الجامع الصغير صاحب السبيل والذي قيل ان يصيب
صاحب فراشه لا يكون في حكم المريض لان الانسان قلنا اجاز من قليل مرض
في ايام يخرج في حوائج نفسه ولم يجر صاحب فراشه لا يجعل حرمضا بل الانسان
في تناوله في طهره من البين عن امره في حوائجها الا في طهره

عن ابن المبرقع قال سئل

لأنها الشربة على الخلا

من الشربة كالمرضة بمنزلة مرض بعينه برة وإنما يصير مرضاً إذا احتلج
الذي يكون آخر انفصال الولد عنها وسلامتها به أو موتها لأن المعتبر من
الموت وهو ما يتصل به الموت وقال صاحب المحيط ذكر محمد ربه الله في الأصل
مسائل تدل على أن الشرط خوف الملاك على طريق الغلبة لا كونه صاحب موت
فإنه قال إذا خرج الرجل للنصاص والرحم فهو في حكم المريض وكذا إذا بارز وخرج
عن الصف ولو كان محصوراً أو محبوساً في حدة أو قصاص أو راجعاً في صف القتال
فهو في حكم الصحيح والبراءة في حال الطلق في حكم المريضة وإن لم يكن صاحبه
فراش وإذا نزل في سبعة أو ثلث سفينة فهو الصحيح وإذا احتلج السبع بغيره
أو كثرت السفينة وبقي على لوح واحد فهو كالمرض ولو طاق بعد اضطراب
السفينة قبل انكسارها لا يكون فإذا ذكره فاضى خان هكذا وذكر فاضى
ظاهر الدين أن حاجت الأمواج وتلاطفت وخف العرق فهو بمنزلة المريض
ثم قال صاحب المحيط وفي الجامع الصغير أيضاً ما يدل على أن الشرط خوف
الملاك على طريق الغلبة فإنه قال في المسالون والمفلح ما دام يزداد فهو في
حكم المريض وإن صار قلما لا يزداد فهو بمنزلة الصحيح وكذلك الموقوف
على مملوك أو على أحد بعض المشايخ فإنه كان يغني القتل والكثير برهان الدين
والصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله ومن المشايخ من قال إذا خرج
للرحم فهو في حكم المريض وإذا خرج للنصاص فهو في حكم الصحيح وفي المتن
في سبعة ربه الله أن المبادر خلافة بطلان الصحيح وهذا خلاف ما ذكرنا في

مسائل الأصل وقال القاضي الأصم ظهير الدين رحمه الله وقد تكلف بعض المتأخرين
وقال إذا كان بحيث ينشطوا ثلاث خطوات من غير أن يستعين بأحد فهو من حكم الصحيح
في التبرعات وهذا ضعيف فالمرضي جدا لا يعجز عن هذا القدر إذا تكلف وكان
المعتبر ما قلناه ثم في كل موضع صار في حكم المريض وطلقها ومات وهي في العدة
ورثت سواء مات بهذه الجهة أو بجهة أخرى هكذا ذكر في الجامع الصغير وهذا
فأما الأصل المريض الذي هو صاحب فراش إذا طلق امرأته ثلاثا ثم قتل أنها
ترث طعن عيسى بن أبان فقال لاميراث لها لأن مرض الموت ما يكون سببا
للموت ولم يوجد ولكنها نقول قد اتصل بمرضه حين أصبح حتى مات وقد يكون
للموت سببا فلا يتبين بهذا أن مرضه لم يكن مرض الموت وإن حقها لم يكن ثابتا
في ماله كذا ذكر القاضي ظهير الدين ولو كان صاحب فراش فطلقها ثم صح ثم مرض
ومات وهي في العدة لا يكون فأزاولو وكل الرجل رجلا في صحته بطلاق امرأته
ثلاثا مرض ولم يستطع عزله حتى طلقها ثلاثا في مرضه لم ترث ولو قد رعى عزله ورثته
والسكينة في الحقة وذكر في المحيط ولو طلقها ثلاثا وهو مريض وهما لا يتوارثان ثم
صار بحال يتوارثان نحو أن يكون أحدهما رقيقا فعتق أو كانت المرأة ككافية فأسلت
لترثه ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم قبلت ابن زوجها ثم مات وهي في العدة ورثته
ولو ارتدت بعد تهما ثم أسلمت لم ترث ولو قال الزوج إن لم أفعل كذا فانت طالق
فلم يفعل حتى مات ورثته إن كان دخل بها وإن ماتت هي ورثها ولو قال إذا
مرضت فانت طالق ثلاثا ثم مرضت فمات منه ورثته وكان أبو القاسم الصفار
يقول ينبغي أن لا ترث إذا ارتدت المرأة وهي مريضة ثم ماتت في العدة فلو
لميراث ولو ارتدت وهي صحيحة لم ترثها وإذا ارتدت الزوج ورثت ما دام

في قوله فان كان الزوج ميتا او اذا آل منه او موصى به فماتت بالطلاق وجوز
كقوله وان كان الاصل من المهر ورثت الماتة سبب الطلاق ولو قال
امراتي في ماله فقلت طلقته ثلاثا حتى او قال جاسيت ام امراتي او
امراتي او قال في ماله غير شهو واركان بيننا ارضاع فقلت المهر ارضع
فمهرها في المهر وانكرت المهر ذلك يثبت ولو المهر فان ماتت
او لميراث لها ذكره في الذي ذكر فيها ايضا فقلت العدة والمهر اذا
قال لامراتي طلقته في حية ثلاثا وانقضت علك ذلك وصحت فانه كان لها المهر
تزوج في الحال في باب طلاق المهر من الاصل واذا ماتت الرجل يقال قد
كان بلقي ثلاثا عرض موته وانما في العدة والمهرات وقالت المورثة طلقت
في حية ولا ميراث لك قالوا لو لم يزلوا ما يبينه ووقوا ما يشهد به
بذات المورثة انه كان صحيحا في ذلك الوقت اخذت منه المورثة وهذا خلاف
ما لو قالت امراته وجعل اعقت قبل ان يموت رحي ولي الميراث وقالت المورثة لم
اعقت بعد موته او قالت امراته وهي مسلمة بعد موته وقد كانت من قبل
يهودية اي يبرانية استلبت قبل موته وقالت المورثة بعد موته قالوا
المورثة اذا طلقت امراته ثلاثا عرض موته وبنات وهي تقول لم تغض علي
قبل قولها مع الدين وان طلاق المدة وان مكنت ولا ميراث لها كما لو تزوجت
بانقضاء السنة ثم انكرت الانقضاء ولو انقضى شيئا ولم يزل الزوجت تزوج امر
في حية وينقض بمثلها العدة ثم قالت لم تغض علي من الاول فانه لا ينقض
على الثالثة وهي امرأة الثانية او امرأتها من الاول وحصل انك منها على الزوج
او امرأتها بانقضاء عدها او لم يتزوج ولكن قالت ايست من الميراث

مثلاً في الشهر من مات الزوج وحرمت عن الميراث ثم مريضة بعد ذلك بزوج
 بغير ولد أو حاضبت فلها الميراث من الأول ونكاح الآخر فانسه إذا وقى
 الطلاق بسواها في مرض موته أو وقعت الشقة من قبلها فلا ميراث لها
 ولو حرمت المستثناة وكذلك للمرأة الضنين إذا اختارت نفسها في مرض موته فلا
 ميراث لها وإن جامعها ابن المريض مكره ثم فرت قال في الأصل إلا يكون الأب
 بعد ذلك فينقل فعل الابن إلى الأب في حق الشقة كما أنه باشر بنفسه فيعبر
 فإذا ولو جاءت الشقة من المرأة في مرضها أو في حال طلقها بردة ورث الزوج منها
 وفي الجامع الصغير إذا قال لها طلقك ثلاثاً في صحته وانقضت على تلك وصلة
 المرأة ثم أقبلها بعد ذلك وأوجبه لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث و
 من الوصية في قول علماؤنا وقال زفر رحمه الله لها الإقرار والوصية وإنما يكون
 لها الأقل منهما عندنا لأن لو ماتت الزوج وهي في العدة أما إذا ماتت بعد الطلاق
 فلها جميع ما أقبلها نص عليه في الجامع في باب الإقرار في المرض بالثبوت من المرأة وإذا
 علق الزوج طلاقاً وموته قبل نفسه ففعل ذلك الفصل وهو مرض ثموت
 فإن سئل كان التعليق في العدة والشقة في المرض أو كان التعليق والشقة في
 المرض وليسئوى أن يكون فعلاً للزوج منه بل كدخول الداء ولا بد من التعليق فالصالح
 والكلام مع الأبرار وما أشبههما وإن حصل التعليق بفعل اجنبي ومباشرة
 الشرط في مرض الزوج ورثت وإن حصل التعليق في حالة التمتع لا ميراث
 ولكن ذلك الجواب إذا حصل التعليق بفعل سماء أو نحو حي رأس الشهر من رضاء
 أشبهه وإن حصل التعليق بفعلها إن كان فعلاً لها منه بل فانه لا أثر
 على كل حال وإن فعلها بل لها منه إن كان التعليق في حالة المرض لا ميراث

بالإجماع وان كان التاميق في حالة الصحة والشرط وحالة المرض فانه لا يترك
في قول أبي حنيفة راجع إلى ما أرسلت به الله وقال محمل به لا يترك فيه الجواز
في الحيض وفي تناسل فاصح خان به اذا وقعت العرقه بين الزوجين فممن المراد

والعنقة والممان في قول أبي حنيفة وجه الله لا يبرها الزوج واسم من يبرها
كالفرقة الواقعة بخيار البلوغ من الصغيرة وخيار العتق وردة المرأة ولزمتها
الزوج امرأة قالت لزوجها المريض طلقني فقال انت طالق ثلاثا ثم مات وهي
في العدة ورثت لانه صار ميتا فلا يبطل حقها في الميراث كما لو نالت طلقا
تطبيقه وجبة فابانها مريض طلق امرأته ثم قتلت زوجها لا يترك مريض قال
لامرأته الامه اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا فاعتقها مولاها ثم مات الزوج وهي
في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته الامه انت طالق ثلاثا غدا وقال لها
مولاها انت حرة غدا او هذا المولى ثم الزوج فمات عند بيع الطلاق والعناق ولا يترك
المرأة ولو قال لامرأته انت حرة غدا وقال زوجها انت طالق ثلاثا بعد غدا
علم الزوج بكلامه المولى يكون فاقا ولا يترك رجل اعتق امته وهي تحت زوج ثم طلقها
الزوج ثلاثا فمعه وهو يعلم بعقوبتها او لم يعلم يكون فاقا اذا قال المسلم المرحوم
لامرأته الكتابية اذا اسلمت فانت طالق ثلاثا فاسلمت ثم مات الزوج كان وكا

ثم فصل في المرأة ومات ان رجعت الى فصل بقة قبل الموت كان لها الميراث
وان رجعت بعد موته لا يصح فصل بشرها رجل قال لامرأته في صحته اذا سئمت
انا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرن بمشاة الزوج والاعتنى بالطلاق معا وسلم

الرجل في الاضحية ثم مات لا توفى وانشاء الاجنبي او لا ثم الزيج ورثت واذا كانت
 المطلقة في اللزوم مستحاضة وكان حيضها متعلقا فانقطع الدم ففي الميراث ياخذ بالاقول ان
 المال لا يستوجب بالشك وان كان حيضها معلوما فانقطع الدم عنها وكانت
 اباءها اقل من عشرة فان مات قبل ان يغتسل او قبل ان يذهب وقت الصلوة
 توفى ولكن ذلك اذا اغتسلت وبقي عضو لم يصبه الماء مثل صاحب المحيط مردعا
 صحيح مبادر في درجته كمن صرع برود زن را طلاق داد اجاب طلاق واقع نشود
 مثل مردی زن خود را در حالت افاقت طلاق داد و دیوانه شد و در حال دیوانگی
 در غلّت مراجعت کرد بفعیل یا بقول رجعت درست باشد یا نه اجاب نه
 والله اعلم واجاب قاضی الامام فخر الدین خان رحمه الله درست باشد
 وسئل عن امرأة طلقت نفسها في عرض زوجها فبلغه الخبر فاجاز وهو من
 ثم مات الزوج قال نعم توفى ولا يكون هذا مثل ان طلقتها بسواها لانها لم ترض
 بعمل المبتل لان قولها طلقت نفسه لم يكن باطلا بل يتوقف على اجازته فاذا الجأ
 في عرض فكانه انشاء الطلاق ابتداء فيصير فائرا وسئل عن اكره على ان يطلق
 امرأته ثلاثا في مرضه ثم مات هل يصير فائرا قال يصير حتى توفى منه لان الاكره
 لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره ولا رواية له في الكتب قال وقال بعض
 الفقهاء ينبغي ان لا يصير فائرا المكره محصورا في ذلك فانه ذكر في شرح عصام اذا
 اكره على قتل مورثه فقتله لا يحرم عن الميراث وان كان المكره وارثا يحرم وان
 لم يوجد منه القتل قال صاحب المحيط بعد ذلك لا يصير فائرا قال وجعلت
 المسئلة في الفرائض تدل على انه لا يصير فائرا مذكورة في ايد صاحب المحيط
 انه انفق عند اجنبى او وصى بها من غيرها لا يجوز وان كان محبوسا فيصير محبوسا

أراد استعارة حاله أفاقته والمرضى في جن مرض الموت لا يتجدد وأراد كآفة
 برحمة الله وبجانب عليه يكون إلى من أحرى أنه هو مريض لا يقدر على الجماع
 كان منه باللسان عند ما بان يقول رب اليها فان ماء طيبا فيه ثم رجاء في

وعند مده وقت وحر الشرج لا وقت وجود الأيلاء حتى ان من مال لا مرارة ولا
 ان ترحبك فوالله لا أدرك فلم تترجها حتى مرض مرضا لا يستطيع الجماع معه
 ترحها وهو مريض فناء اليها طيبا كان منه صحيحا والمعنونة اعساو العن باللسان
 هو العن المحمدي دون العن الحكيم وسر العن الحقيقه فقال ان يكون الروح مريض
 لا يستطيع جماعها او كاس مريضة او صغيرة لا تستطيع الجماع او كاس عاكفة
 مسافة لا بعدد على قطعها في مدة الأيلاء هكذا ذكر في الجامع والعن الحكيم
 ان يكون احد هما مريضا ولو كان محبوسا فهو ملحق بالعن الحكيم كرواية الجامع وعنه رواية
 ملحق بالعن المحمدي حتى يعتبر منه العن باللسان كما ينما يعتبر العن باللسان في
 حق المريض حال قيام الروحانية لا عمل السيولة حتى ان المريض اذا لم يمرض
 ومعت اربعة اشهر ولم يعب اليها حتى يات منه تطليقة ثم جاء اليها طيبا
 صدق ذلك لا يطل الأيلاء حتى لو ترحها وهو مريض في حاله ثم مضت اربعة
 اشهر ولم يعب اليها ناست تطليقة اخرى واما العن بالجماع فكما يعتبر حال قيام
 الروحانية يعتبر بعد السيولة ثم ان الصحيح اذا لم يمرض اربعة اشهر
 اشهر و ناست منه تطليقة ثم جاء معها بعد ذلك لا يطل الأيلاء حتى لو ترحها
 بعد ذلك ومعت اربعة اشهر اخرى من غير جماع لا يقع عليه ما طلق اخرى

المريض باللسان ولا يعتبر الفم بالقلب الم وهو ينقض ثم مرضت امرأة قبل ان يبرأ هو ثم
 نزلت منه مرضة الى ان انقضت المدة فان فقه بالجماع عندنا وعند زفر رحمه الله
 فيه بالقول لانه اختلف سبب الرخصة لان كلام المريض يوجب جواز الفم
 باللسان فيه واختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى
 عن الثانية ويصير الاولى ان لم يكن كالسافر اذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يوجب له
 الاجماع وكان مقيما لم يخرج له الصلوة بل لك التيمم به الاولى كان لم يكن لانه حدث
 ما يوجب له التيمم بانفراده كذا لك هم هنا مرض المرأة يبيح الفم بالقول فلا يفتى حكمه
 على مرض الزوج ثم تمام هذا في مختلفات الباقية الى عاصم في طلاق زفر رحمه الله
 والمريض المولا اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منه فتاوان فخر
 في الحضر يكون فشا رجل طلق امرأته في المرض فمات الزوج بعد انقضاء العدة
 كان المشكل من متاع البيت لو ارث الزوج لانها سارت اجنبية بالقضاء العدة
 ولم يبق لها ولد وان ما استأنقضاء العدة كان المشكل للمرأة عند ابى حنيفة رحمه الله
 لان ارثه لم يترك اجنبية وكان هذا بمرحلة ما لو ماتت السريعة قبل الطلاق وفي
 تأجيل العنين سنة اذا مرض احد هما عرضا لا يستطع الجماع معه عن محمد بن
 انه لا يحسب الشهر ومادون الشهر يحسب من السنة وهو اصح ما قيل في هذا
 المسئلة البيهقي والمسنون في غمها وزوجها يلزمها الحد وهو الاستتار عن الباب
 والدم والكل وليس الطيب وانما يلزمها الاستتار عن هذه الاشياء
 حالة الاختار اما في حاله الاضطرار بان اشتدت رائحته من راسه ما انزعج ما عصب عليه
 الف من واكثرت لا يبرأ الا بغيره بائس به ولكن لا تقصد به الزينة وكن لك
 ان احضرت الدم من ثنائه وجب ما يحل لها لو لم يغسل غلا بائس به اذا كان الف الف

[illegible]

اعتق أصل عبد به ثم مرض فبين في كثير القيمة فالعتق من جميع المال مريض أو
 لم يزل ومات فاتفق الورثة والموصي له أنه اعتق العبد لكن اختلفوا فقالت
 الورثة اعتق في المرض وقال الموصي له اعتق في الصحة فالقول للورثة ولا شيء للوصي
 له إلا أن يفضل من الثلث شيء أو يقوم له بينة وتمام هذا في باب اعتبار حالة
 الوصية من وصايا الخداية أقر في مرض موته لعبد بعينه لأمر أنه ثم اعتقه بعد
 ذلك فإن صدقه الورثة فعتقه بالحل وإن كان بوجه سائر عتقه من الثلث والمسئلة
 في إقرار المصغري قلت والمسئلة باطلا فهي تدل على أن المريض لا يقر أو يره بعين
 وصلاته ببقية الورثة في حياته فذلك يكفي ولا حاجة إلى التصديق بعد
 الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فإنه لا ينفذ إلا بإجازة الورثة بعد
 موت الموصي وقد أجاب عن شيخ الإسلام نظام الدين رحمه الله في مسئلة الإقرار
 بالدين لو ارثه كذلك وصورتهما إقرار المريض لو ارثه بل من فصله الوارث
 الآخر فيه ثم مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان في حياة الموصي أو يحتاج
 إلى تصديق آخر بعد الموت أجاب لا يحتاج إلى التصديق الجدي والله
 أعلم وذكر القاضي طهري الدين في فتاواه في الوصايا التصرفات المقيدة لأحكامها
 قبل الموت من المريض هل يصح فيها إجازة الورثة قبل الموت لأرواية
 فيها وذكر الشيخ الإسلام علاء الدين السمرقندي في الجامع الصغير أن المريض
 مرض الموت إذا اعتق عبدا ورضى به الورثة قبل الموت فالعبد لا يستحق في
 شيء كاتب عبدا في مرضه ولا مال له غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من
 الثلث وليس في ثلثي قيمته بخلاف ما لو باع عين ماله من أجنبي في مرضه
 ثم أقر استيفاء ثمنه حيث يصح من جميع المال في آخر الباب الرابع من إقرار

الجامع واحداً في يميني بعد ذلك في الصغر وما رأيت في أمه الباطنية
من إقرار الجامع هذه المسئلة كما ذكرنا إلا أنه قال في مسئلة بيع المريض
أمر باستيفاء الثمن أنه يسبق في إدارته يمكن عليه دين وبذلك حسن هذه المسئلة
بيع المريض وإقرار المريض أمر يعنى هذه إقرار يأنس تصديق به على فلا يجوز
مما علمت في إقرار النوازل وبما في معنى منه في مسائل وقف المريض المريض
أما الحق في مرض موته ولا مال له سواء معتقده موقوف عند إيصابه رحمه الله
حتى لو تبطل هذا الحق لا يقبل شهادته لأنه من الضرورات التي لا يحتمل
الفسخ بعد العاذا يستوفى وينظر في وصايا الصوري قبل قبر صاحب الجبل
ابن المريض إذا قال لو أقره اسحق عمدي إن شاء الله بعد موته يصح الأمر
ولم يصح الاستثناء لأن ذكر الاستثناء في الأوامر باطل قال وقال القاضي
الأمام المنتجب في أسباب رحمة الله وكذا هذا في كل أمر موقوف على بيع عمدي
إن شاء الله أو قال طلق امرأته إن شاء الله لا يصح الاستثناء لأنه استثناء
تفصيل فلا يعمل عليه بخلاف قوله أمر لك سيدك إن شاء الله حيث يصح لا يملك
وإنه يعمل في التفليكات قال صاحب المحيط وفي القدر وفي إشارة إلى أن
الاستثناء يعمل في الأوامر ولو قال نجيت عمداً إن شاء الله يعمل
الاستثناء حتى لا يصح الإقرار بالعصب وقيل فيه خلاصة من أن يوصف هذا
رحمة الله وفي بعض أصول الفقه الاستثناء على العمل في الأوامر بخلاف ذلك
بعضهم يقول وقال بعضهم لا يعمل والله أعلم بحقيقة الأمر الوقف على أن يكون
قال إن كنت من غيري فلا يملك ويحب أن يرضى ثم قوله في أن يبيعها أو كذا
أن مات لأخيه عليه فلا يملك قال النقيب أبو الليث رحمه الله لو قال إذا ماتت خديجة

ارضي هذا وقعا لا يجوز كما لو قال ان دخلت الدار فقد حصلت ارضي وقف
 لا يجوز ولو قال ان دخلت الدار فاحصل يا فلان ارضي وقفنا حازه وقف النوازل
 ذكره في وقف الصغرى ان تعلّق الوقف بالشروط جائز وفي وقف الصدقة لو قال
 لغرضه جعلت نزل كرمي وقفنا او قال جعلت غلة كرمي وقفنا وفي الكرم ممراد
 ليكن بصير كرمه وقفنا بثمرة ان كان كذا لان المنزل انما يصير وقف بوقف الكرم
 مختصا كقوله وقفت كرمي بمافيّه من المنزل وفي وقف النوازل قال ابو بكر فيمن قال
 في مرضه اشتري وابعد دارى كل شهر بعشرة دراهم خيرا او فرائدين المساكين فهذا
 الدار يصير وقفنا كقوله وقفت دارى مملء بقدر مولى اذا كانت للوقف ابتداء
 بحاجة وانه وقف شعبة على الفقراء ان وقف في الصحة جاز الصرف اليها والى
 ولادها المحتاجين وان وقف في المرض لا يجوز الصرف اليها ويصرف الى اولادها
 في آخر وقف النوازل ذكر قاضي خان فينا واما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله الوقف على ثلاثة اوجه اما ان يكون في الصحة او في المرض او وقف بعد
 الموت فمما كان في صحته فالقبض والافراز يكون بشرط الصحة كالمسبة وما كان
 بعد موته فالقبض والافراز ليس بشرط الصحة لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث
 وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث كالمسبة
 في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيهما اشتراط الصحة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض
 وذكر الطحاوي رحمه الله ان الوقف المنقذ في المرض كالمضاف الى ما سجد الموت
 لانه تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف الى ما سجد الموت
 حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان وقف
 للمريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة لا يمنع المارث وقول ابو حنيفة

ولا يتعلق به المازم كالعارية الا ان يقول في حقه وبعد وفاة تيم يكون لازما
 اذا كان مؤيدا بصيرا لا يدنيه كغير الوصي له باخذ مست في لزوم الوصية من
 الموت مريض وقت زاره في مرض موته فهو جائز اذا كانت يخرج من الثلث وان
 لم يخرج ولجان الورثة كذلك وان لم يجزوا بطل فيما زاد على الثلث وان اجاز بعض
 الورثة دون البعض جاز بقدر ما اجازوا وبطل الباقي الا ان يظهر الميث مال
 غير ذلك فينتقل الموقوف في الكل فان كان الوارث الذي لم يجز الوقف ببيع نصيبه
 قبل ان يظهر الميث مال اخر لا يبطل بيعه ويعزم قيمة ذلك يشتري بذلك ارض
 ويؤقف على ذلك الوجه مريض وقف دبرا وعليه ذمير يحيط بماله فانتهى الدار
 فينقض الوقف كما لو اشترى دارا ووقفها ثم جاء الشفع كان له ان ياخذ الدار
 بالشفعة ويبطل الوقف اذا شهد شاهدان على الوقف فتشهد احد هما انه
 وقفها في صحته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما الا انهما
 شهدا بوقف بات الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقض فيما لا يخرج من
 الثلث وهذا لا يمنع الشهادة كما لو شهد احد هما انه وقف الثلث الارض
 وشهد الاخر انه وقف ربع الارض وثمة ثقل شهادتهما على الأقل في قول
 من يجزى وقف المشاع هذه الجملة في فتاوى قاضي خان وذكر في آخر وقف المشاع
 المريب المريض الموت اذا قال وقتت ذاري على مسجد كذا ولم يرد على هذا
 لم يسلم الدار بضع ويكون وصية فيصح بغير تسليم هكذا ذكر في وسيلتي بام
 في آخر هذا الكتاب وفي فتاوى قاضي خان اذا وقف ارضه في مرضه على ولد
 وولد رلده ولا مال له سوى الارض تشك الارض وقف على ولد الولد جاز
 الورثة ولم يجزوا ما اشد ان فان لم يجز الورثة ذلك فها سالت الورثة وان

اجازت عليه ثلث بين ولد الصلب وبين ولد الوالد مكان التسمية واذا وقف
بالرضاء في مرضه وقفا صحيحا وله مال يخرج هذه الارض من ثلثه فتلف المال قبل
موته ثم مات ولا مال له غير هذه الارض فانه يكون ثلثها وقفا وثلثها ميراثا
وكن لك ان مات الواقف والمال قائم فتلف المال قبل ان يصل الى الورثة فانه
يجوز ذلك في الثلث والثلثان يكون للورثة اذا وقف ارض في مرضه الذي عفا
عن غيره على بعض ورثته فان اجازت الورثة جاز كما دلوا في الوضعية لبعض الورثة و
ان لم يجز ان كان كانت الارض يخرج من الثلث صارت الارض وقف وان لم يخرج
من الثلث فمقدار ما يخرج من الثلث يصير وقفا ثم يقسم جميع غلة الارض ما جاز
فيه الوقف وما لم يجز على فرايض الله سبحانه ادم الوقوف عليهم او احد من
الاحياء فان ماتوا كلهم صرفت حصلة الوقف من الغلة الى الفقراء ان لم يوص
لاحد بعد ورثته فلو مات احد من الوقوف عليهم من الورثة وبقي الآخرون
فان الميت في حقه قسمة الغلة ما دام الباقي من الوقوف عليهم في الاحياء
يجعل كانه خرج قسمة له ثم يجعل سهمه ميراثا للورثة الذين لاحصاه لهم من
الوقف هذا كله قول ابي بكر الخصاص وابو بكر بن هلال بن يحيى الرازي رحمه الله
وابو بكر الاسكاف وابو بكر بن سعيد رحمه الله والوقف ارض في مرض موته
والوصية وصاياهم ثلث ماله بين الوقف وبين ساير الوصايا فيصير لاهل
الوصايا بوصاياهم والاهل الوقف بقيمة هذه الارض فما اصاب اهل
الوصايا ياخذوه وما اصاب قيمة الارض الوقف اخرج من الارض بذلك
القدر فصار ذلك وقفا على من وقف عليهم قال ولا يكون الوقف المنفذ
اخر بخلاف العتق المنفذ فانه يقبل على عامة الوصايا كما لا يخفى في فتاوى

ولا يتعلق به المهر ثم يوتأثرة ما داه مريض تصدق في مرض موته نفسه صلياً
 أو كان سقياً ألت يعتبر الحمل من التلت حتى لو كان ما على موفيقه في
 التلت يسر هذا ولا يصح وصيته فيما سواه وكان هذا وصية مفعل
 فتجوز وتسهل أن لو زادة المسعدة على التلت كان للورثة الاستمرار
 ما كان فائماً وإن كان ما الكايم من الما من ما داه على التلت ولو اجتمع الورثة
 والوصية بالتلت مرجح الحماة والوصية أن كانت بمعنى معين من العرق
 بعد الحماة والوصية من التلت على السوية لعدم المرجح لا كل واحد
 منهما أنليك العين صورة ونفي جرت لو قال اوصية بعلان بهذه المائة
 قال اوصيت بعلان تلت المال فالوصية بالمائة المرسله مقدم على
 الوصية تلت المال ولو كان العين موصى به تقدم الحياة ما بالجماع بعد
 الحمل ما وى رسد الدين في باب الوصية امرأة وتفت من ذلك
 من صمها على سائرهما ثم من بعد من على اولاد من واولاد اولاد من
 ما سألوا ما د التقرصوا و ما قرأ بالفقراء ثم مايت من من ما جعلت
 الورثة ديس ولحالات والاحت لا ترضى ما صنت ولا مال لها من
 المرسل طر الوص من التلت ولم تحب السنتين فيقسم التلتان من الورثة
 قل يربها ثم يرب التلت مما خرج من غلته يقسم بين الورثة على قدر
 ما عانت السنين ما د ما صرقت السلة الى اولادها واولاد اولادها
 شرطت الوافية لاحق للورثة في ذلك ذكره قاضي قليم الدين في مسئلة
 المتابع و في نوارد صاحب المحيط ما نص قال وصيت عشرين ديناراً للمسلم
 قال لا يكون وصيه ولا مال لا يصح كذا الت لا يكون وصيه فيما لو سلم الى المشرك

في الفسخ يكون تملكه من جميع المال وان كان في المرض ان كان يخرج من الثلث
 فذلك لك وان لم يخرج من الثلث يصير حكمه حكم الوصية ذكر سيد الامام الاجل
 ناصر الدين ابو العاصم رحمه الله في وقف الجامع في الفتاوى في مسائل شيخ
 الاسلام ابو الحسن السرخسي رحمه الله انه قال والخفوق من مشايخي ولست
 بجهل الله ان المريض الموصي اذا قل وقت دارى على مسجل كذا ولم يزد على هذا
 ولم يمسلم الدار يصح ذلك ويكون وصية فيصح بغير تسليمه نال ناصر الدين
 الشهيد رحمه الله مثل هذا وهذا النوع استحسن ذهبوا اليه وقد مرت
 المسئلة في كتاب الميراث الذي عليه دين يحيط بماله اذا باع عينا
 من اعيان ماله من اجنبى بغير يسير لا يصح الحباية عند الكل اجازت الورثة
 ان لا يميزوا ويقال للمشتري وان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع
 وان لم يكن عليه دين يجوز اذا كانت الحباية بقدر الثلث للمريض المديون
 اذا باع من اجنبى وحاي لا يجوز البيع وان قلت وقد ذكرنا ووصيه بعد وفاته اذا
 باع تركته بقضاء ديونه وحاي فيه قد اختلفا بين الناس فيه صح بيعه قال في الجراح
 وهذا من عجيب المسائل ان المالك لا يملك الحباية ومن قام مقامه بملك ولو كان
 هذا مع الوارث لا يجوز بيعه عند ابي حنيفة ره اصلا لا يرضى الورثة وان كان بثلث
 القيمة وعندهما يجوز لكن اذا كان فيه غبن او حباية بخير بين الفسخ والامتناع
 الحباية اذ كثرت وكذا وصى الميت اذا باع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا
 الوارث الصحيح اذا باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف عند ابي حنيفة ره
 لا يجوز وان كان بثلث القيمة وعندهما يجوز في الذخيرة وفي فتاوى قاضي خان
 وفي فتاوى شمس الدين الوزارى من الادوية يفسد من جميع المال لكن بشرط

ان يشترى ما من كعبه او اشترى ما من الوارث لا يصح وفي بعض النسخ
 ذكره الزبادات ان نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة باقى الورثة
 كذا المحاماة مع الوارث لا يصح الاجازة باقى الورثة وذكر شيخ الاسلام بطلان
 المبيع على سبيل الاستفاد الا ترى ان من يضا واشترى شيئا من وارثه بمعا
 الشهود واعطاء الثمن جازا ان لم يكن فيه محاماة كما لو اشترى من اجنبى وقال الورثة
 يخالف الاجنبى في الاقرار فاما ما قلنا من معاماة الوارث والاجنبى سواء ولم يهاجم
 خلافا هذا دليل على جواز شري المريض من الوارث عند الكل وذكره سبوح
 ان المحاماة مع الوارث لا يجوز اجازة الورثة اذ لم يجزى وادخل تمام القيمة للبيع
 وهذا مشكل الا اذا جمل على المريض المديون المريض اذا باع ما يشارى المصا
 بحسنة من الاجنبى ولا مال له سواء صار محاييا بحسنة او فسد المحاماة
 بقدر الثلث ثم يقال للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى الثلثين ولا يرد من الم
 شيئا واما ان يفسخ وليس له ان يرد شيئا من المبيع بخلاف الواهب حيث
 لا يعتبره سبوح الضعفى ووصاياه من بيع من وارثه شيئا او اقر باسئده
 قال ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الغائب من حاله المصا والورثة
 وكان قيامه عن تكلف ومشفقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند التخييل
 ذكر قاضي خان في وصاياه ما رواه المريض بملك ابطال حق الوارث عن سورة المال
 حتى لو باع جميع ماله بالدينار والدنانير يجوز وان كان فيه ابطال حقهم من
 المال المذكور في اثناء باب مزارعة المريض من مزارعة الاميل اشترى على
 صحة يمين فاحسن على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم مرض فاجاز او سكنت
 المدة فالمحاماة من الثلث في وصاياه الضعفى كتاب الامايات في فتاوى

آخر من يرضى داره بدون اجر المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو اعارها جاز ولا يعتبر
 من الثلث وفيه انه يكتب الجميع يرضى المريض بالمنافع يعتبر من جميع المال
 في الصفري مريض استاجر اجيرا ونقله الاجرة فللمرء ان يشاركه ولو اشترى
 شيئا ونقله الثمن فليس للمرء ان يشاركه موضع هذه المسألة وسط شركة
 العيون ووسط باب مزارعة المريض من مزارعة الاصل وهذا لما عرف ان المريض
 ما يما يعجز عن التصرف فيما يتعلق به حتى الغرماء والورثة حتى الغرماء انما يتعلق
 باعيان امواله لا بمنافع امواله لانها مما لا يبقى بعد الموت حتى يتصور التقاط
 عند ذلك ثم يستند في الاموال فلا ينظم من فيه حكم التقاط واما الاجرة فهي عين
 ماله وقد يتعلق بها حتى الغرماء فتشاركه فيها بخلاف ما اذا باع عينا من اعيان
 ماله بدل راسه او اشترى عينا بدل راسه وسلم فانه يسلم للبائع الذي راسه والمبيع
 المشتري وليس البيع ابطال حتى الغرماء بل فيه نقل حقهم من محل الاصل وصار
 مسألة الاجارة نظير مسألة النكاح بان تزوج امرأة فمرضت موتت بدل راسه
 وسلم فانها لا يسلم لها ولكن يكون اسوة للغرماء كذا هذا وذكر في اثناء هذا
 الباب ان بطلان حتى الورثة عن صورة المال مستقيم الا يرى ان المريض يملك ان
 يبيع جميع ماله بالدراهم والدينارين وان كان فيه ابطال حقهم عن صورة الاموال
 والله اعلم كتاب الوكالة التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم لا يلزم
 عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما ثم اختلف المشايخ من على قوله بعضهم قالوا
 رضا الخصم ليس بشرط لصحة التوكيل عند والصحيح انه صحيح غير لازم الا
 ان يكون الموكل مريضا او على مسيرة سفر فينته يلزم والمخندرة بمنزلة المريض
 وهو المختار واختار الفقيه ان لا يثبت قولهما ولم يثبت في من الكتب قلنا

أمر من الذي يركب التوكيل من غير رضى المصنف عند الصحة رضى الله تعالى
المصنف رضى الله عنه قال بعضهم ان كان محال لو حمل على ايدى الناس بركوب
ضعفه يلزم توكيله وبعضهم قالوا اذا كان لا يمكنه الحضور بنفسه ويمكنه
بركوب الدابة والحمل على ايدى الناس يلزم منه التوكيل بغير رضا المصنف
وان كان لا يريد ادمه بالركوب والحمل هو الصحيح وكافة فتاوى فاضل الدين
كتاب الكفالة مريض حضرته الوفاة فقال لورثته افلان على كذا من المال
فاذعنوا له على فعملوا فعند ابو يوسف رحمه الله يجوز قياسا وعندهما يجوز
استقضا لان عند هذا الكفالة للفايب لا يسمع في مال شعبة ومناجوز والمال
الورث يطالب بالدين فيغير بماله فقد اتفقنا اذ لو قال ذلك لاجنبى ثم رضى به الطالب
قبل موته فلا رواية فيه وقد اختلف المصنف فيه منهم من قال يصح كالورثة
منهم من قال لا يصح في كفاالة الجامع في الفتاوى ولو وكل المريض عن وادقة او لوارث
فرضائه باطل مد كورن في الاصل المريض مريض الموت انا الشا الكفالة في المرض
يعتبر من الثلث ولو امره مرضه بانه كحل عن فلان لفلان في خمسة تعتبر من جميع
المال في كفاالة الجامع القشير للعناني في اخر باب منها كتاب المضاربة
اذا دفع الرجل في مرضه الف درهم الى رجل على ان ما يدرى الله تعالى له ذلك
شخص فهو بينهما نصفان فعلم المضارب ورجح الثام مات رب المال فامضاره
مثل المضارب اقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين بمطابق
فالمضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض لا بعد يوم دفع المضارب
ملكه رب المال تطد لا يشبه الربح الشركة ولو دفع ارضا لزيد رضى الله
فمراعاة بالنصف والى مثل عمله اقل من ذلك وعليه دين فانه

والثمن ظاهر بين المزارعة والمشتري بانه هذه الصورة لانه يشتري الزيادة على
 الاصل مثل ثمنه من نصفه المزارع متبرع بعينه ماله لان الخارج متولد من عين ماله
 ماله المضاربة متبرع بنصفه ماله لان الرميح ليس بمولد من ماله ولكن لا يحصل
 الاسبب ماله ولا يخرج عن المتبرع بنصفه ماله لان حق الفراء والورثة لا يتعلق
 بالمانع ولهذا الواقع ماله في المرض وعليه دين يصح واذا صح الشرط في المضاربة
 ان لا ينفك المصنف له وهو احق به عن الفراء ولانه كما حصل حصل مملوك كاله وحق الفراء
 لا يتعلق بمال المريض لا مال غيره، ثم لم يكن يسمى المضارب ومجا معلوفا كان له اجر
 مثله يضرب مع الفراء كما هو مقتضى وجوبه في ما غير انه وجب بسبب لانه فيه
 تضرب مع ساير الفراء وكذلك كل مضاربة فاسدة وجب فيها اجرة ولو
 دفع الصحيح الف درهم مضاربة الى المريض على ان للمضارب عشر الرميح فعلى دفع
 الفاء اجر مثله خمس مائة تم مات من مرضه ذلك وعليه دين كثير فللمضارب
 عشر الرميح لا يزد عليه وان كان اقل من اجر مثل عمله لانه متبرع بنصفه نفسه
 ولا يحد ذلك موضع هذه المسئلة وسط باب شري المضارب وبيعه من
 مضاربة الاصل المضارب اذا اقر في مرضه انه يبيع القائم مات من غير بيان
 لاطمان عليه لانه لم يفر بوصول المال اليه، وان اقر انه ربح الفاء وصلت
 اليه، يرحل من تركته لانه مجهول للامانة في مضاربة فتاوى فاضل ظهره
 في كتاب المزارعة واذا دفع المريض ارضه مزارعة على ان يزرعها المزارع
 يزرعها، وان المزارع تسعة اعمشاة ولرب الارض عشرة فزرعها المزارع وخرج
 الرميح ازم المزارعة وهو على شرط سواء كان اجرا مثل اقل او اكثر لان المريض
 اصطنع المصروف في المال والمريض اذا اصطنع المصروف بالمناقرة واستهلك المجر

المدة لا يجب عليه الصيام بذلك ان المريض لو اصابه ما يستلزم الصيام
 من رعيها فالربيع كل له ولا ضمان عليه وهذا اذا وقف المحمدية بعد ادراك
 الربيع تاما اذا مات المريض من محضه الوردية فيبيع ان يحجر المزارع من ان يستأجر
 محضه ومن ان يفتح الربيع بمنزلة انقضاء المدة ومثله حراثة المريض مثلا
 مات فربيع وغمامها في مزارعة المريض من حراثة الاصل وفي هذا الباب مسائل
 من احارها المريض انما من احتاج الى ذلك فطلعه هناك كتاب الحنفية
 لداوود المريض شفاء لا يخرج من التلث ورد الموت له ما زاد على التلث من
 غير حيا وذا السبع يحجر المشتري وفي مرقاة المفاتيح في الربيع ولم يسلم حتى مات
 بطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصلة لكنها اصبحت حقة
 فيقتصر على القبض ولم يوجد في باب من الوصايا التي سئل ربيع من الرادات
 وذا اول الرادات المريض اذا مات حيا ولا مال له غيره ثم مات وخل كان
 باعه الموصوف له لا يضمن نقص من الموصوف بل يضمن بقية على العبد للمورث
 مريض ومات داه لرجل وسلبها اليه ثم مات ولا مال له غيره هذا المزارع لم يحجر
 الوردية ونقص الهبة في الطين لم يطل الهبة في السلف وبهذه المسئلة تبين
 ان استحقاق الوردية وموت ملكهم يثبت معصرا على حال الموت ولا يستقل
 لا اول المريض اذا واستقل لتبين ان الهبة وحلت وتلك الدار ملك للمورث
 وصار المريض وانما تلك الدار شاعا وذلك لا يجوز الا يبري ان من استأجر
 دارا وهو ضعيفها ولما تسمع احراثا ثم ان المشتري ذهب الدار من السابق
 فمات الشيع الا حراثا نصف الدار بالسعة طالب الهبة لانه من سابقا
 وصار ان لا يطل علم ابيه لم ياحل نحو سابق ذكره في هذه الصغرى وذكر محمد بن

موسى الكاظمي صاحب كتاب البحر والمقابلة في كتابه مريض ذهب بطريقته لرجل
 وسأله إليه فوطى الموهوب له التجارية ثم مات الواهب ولا مال له غير التجارية و
 لم يجر الورثة الهبة حتى انقضت في الثلثين كان على الموهوب له ثلث عشر تجارية و
 هذا يشير إلى أن حق الورثة يستند ويقتصر على طاله الموت قال الإمام ظاهر
 الدين رحمه الله هكذا ذكر هذا الخوارزمي في جواب هذه المسئلة ولم يستند
 إلى أصحابنا رحمهم الله ولو كان ما ذكره صحيحا لبطلت الهبة في الثلث الباقية
 في مسئلتنا لكنه لا أصل له ولا يكاد يصح لأنه يخالف جواب كتب أصحابنا وفي
 سائر كتبهم إن حق الهبة يترى ملكهم لا يستند بل يقتصر وإن العقر لا يجب كره
 في هبة فتاواه وذكر الإمام الأجل ناصر الدين رحمه الله في هبة الجامع في
 الفتاوى مريض ذهب بجاريته لرجل فوطئها ثم مات المريض وعليه ديون قال
 أبو نصر لا يجب العقر كما أوجب الصحيح فوطئها الموهوب له ثم رجع الأبري أن المشتري
 إذا وطئ التجارية قبل القبض فبناها البياع حتى هلكت منه فلا عقر على المشتري
 قال الفقيه أبو الليث رحمه الله وكان الفقيه أبو جعفر يقول أفيد عليه بالعقر وبه يضاف
 لأنها مضمونة عليه بالقيمة وذكر رحمه الله في شرح الجامع الصغير في كتاب الهبة
 الواهب إذا رجع نصف الموهوب جاز سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء قال
 شمس الأئمة الشيخ رحمه الله وهذه المسئلة دليل على أن الرجوع في الهبة
 بغير قضاء فسخ للهبة من الأصل وليس برأى استدراك لو كان برأى استدراك
 حصة المشاع فيما استطاع فيه القسمة وأنه لا يجوز قال رحمه الله وفي هذه
 المسئلة اشكال وهو أن الرجوع لو كان فسخا للهبة من الأصل وجب أن يبطل
 الهبة في البناء على هذا التقدير بوجوب كونه ذهب الموهوب المشاع من البناء

ونظير مسئلة الشععة التي ذكرها ما أضافه وكن في تلك المسئلة في الزيادة
 انه السبع الآخر اذ اهل بصعها بالشععة طلب المسئلة في السبع السابعة
 من السبعين سدروا ملك السبع قتل نبوت الملك المسري فيسحقه السبع
 من وقت الرواية واد المسيرة من ذلك الوقت يلزم في السبع فاما انفسه سطل
 الحسة في المسئلة رحل وهب عبد المريس ثم رجع فبها نعر حكم فمردو اليه المريس
 مال بخور من الملك ولورجع فبها نعر حار ولاسي لوردة الموضوع له وعنده
 لان الرجوع في المسئلة على رواية الجامع فصح عند محمد به سواء كان بقضاء او بعد
 قضاء وكذا على رواية الاصل في رواية الى حصص في رواية في اني سلهما في رواية
 صحيح اذا كان بقضاء وان كان غير قضاء فهو عند محمد بن وعلي قول الى يوسف
 رحمه الله فصح على كل حال وما ذكرنا من الجواب في هذه المسئلة فصح على كل حال
 وانه لو لم يروى رواية الى حصص عن محمد رحمه الله وذكرنا فاصح طهيري الدس في سواء
 اصاح مريس وهب عبد الرحل وعليه دس في سبط بعبته ولا مال له غير العتق
 فاعتقه الموضوع له قتل موت الواصف حار ولو اعتقه بعد عوده لا يجوز ان
 سماعه عن الى يوسف رحمه الله رحل وهب عبد الله في مرصه ولا مال له غير العتق
 الموضوع له قتل موت الواصف وهو مفسر بعد عتقه طرامات الواصف فقد
 في رعاية على العبد وانه يتاخر الى اليت مريس وهب جازبه رحل ووطئها الوهم
 سم ما بال الواصف وعليه دس مستغرق فيرد المسئلة فيجب على الموضوع له العتق
 قال العبد والتهدد رحمه الله في واقعا به وشوا المختار وفي الجامع في الشاوي
 مريس عتقا ما امراته فصدت واعتقته فمات المريس والصنف باليد في
 الحقيقة لان الغلبة في الاشياء صحيح ولكن انقلب بوصته بعد ذلك

ومات المريض عبد اوسى اليه فاعتقه وليس لواحد مال غيره ثم مات
الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب
ويسعى في ثلثي الثلث الباقي لورثة الموهوب له مريض وهب عبد اقيمة ثلثمائة
لرجل على ان يعوضه عبد اقيمة مائة وتقابضاهم مات المريض من ذلك
المريض ولا مال له غير العبد والى الورثة ان يمجروا اما يستع الواهب كان للموهوب
الى الخيار انشاء بنقض الهبة وزد الموهوب كله واخذ العوض وان شاء رد ثلث
العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثا له ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب
له اريد من العوض بقية الزيادة من الجباية على الثلث لم يكن له ذلك مريض
وهب عبد له تساوى خمسمائة درهم ولا مال له غيره ومن يبيع على ان يعرضه
الصحيح عبد ايساوى مائة درهم وتقابضاهم مات المريض فان الموهوب له برد على
الورثة ثلث العبد ولو كان مكان ذلك بيع رد مائة درهم والموهوب المريض دار له
تساوى ثلثمائة درهم ان يعوضه الصحيح عبد ايساوى مائة درهم فاخذ ما ^{الشفيع}
بقية العبد يحكم او يغير حكم ثم مات المريض رد الشفيع الدار على الورثة الا ان
يشاء ان يرد الجميع وينقض اخذه وان كانت الهبة بغير شرط فلا شفيع فيها و
يرد الموهوب له ثلث الدار فيكون للورثة مع العبد وانشاء بنقض الهبة في
الجميع ولو وهب المريض كرا من ^{الشفيع} ثلثمائة درهم على ان يعوضه الصحيح
كرا تساوى مائة درهم وتقابضاهم مات المريض فان شاء الموهوب له بنقض الهبة
والشفيع رد ثلث الكرا موضع هذا الموضع الا ان اخرج الجميع الكبير في باب قبيل الباب
الآخر اربعة ابواب اذ اختلفوا في الزوج وصت المرأة المهر في صحته او قالت
ورثتها كمال وصت في مرضها في القول قول الزوج كذا اجاب شيخ الاسلام عطاء

[illegible]

بلدين ثم يدن او اقرب من ثم يبعده بعينها مخصوصا ولو اقرود بعة بعينها ثم يدن
ببلد بالوديعه ثم يدن الصحة مقدم على الوديعه والدن الذي يقربه في المرض
ولو استقرض في مرضه كحمايه الشهود فهو كدين الصحة ولو اقرض في مرضه يدن
وليس عليه دين الصحة ثم اقرب في يده انه وديعه لفلان فلهما دينان ولا يقدم
الوديعه ولو اقرض المريض بوجوبه الف درهم لرجل ثم مات ولا يعرف بعينها من
من تركه كدين المرض لانها ماتت مجهلا وصحة ملكا للوديعه وكان الاقرار بالوديعه المجهولة
كالاقرار بالوديعه المستهلكه والاقرار بالوديعه المستهلكه والاقرار بالدن
في كل موضع عرفه عن في يد المريض انه لغيره بشهادة او محاسبة يورد
عليه ما عرف ان كل واحد احسن بماله ولو قضى بعض غرماء الصحة دين في مرض ثم
مات لم يسلم لهم ويسترد منهم وكان بين جميع غرماء الصحة بالخصص والمريض
لو قضي امر له واعطاها مهرها يسترد منها ما اخذت ويكون بين الغرماء بالخصص
والمرأة واحد منهم بخلاف فمن المبيع فان الثمن يسلم للبائع وان كان في المرض و
لو استاجر المريض اجيرا او فاه الاجر فهو كالسكاح قد مر المسائل من قبل رجل
قال في مرضه كان ذلك المال لقطه وليس له مال غيره ذلك وكذا به الوارث قال
مولى رحمه الله لا يصدق ويكون الكل ميراثا وقال ابو يوسف ره هو من الثلث رجل اقرض
في مرضه بدين في يده انها وقفت فالمسئلة على ثلثه اوجه ان اقربها وقفت من قبل
نفسه ويستثنى من الثلث كما لو اقرض المريض بدين عبد وان اقر بوقف من جهة غيره
ان صدق به ذلك الغير او وارثه بعد موته جاز في الكل واقربه مطلقا فهو من
الثلث وان اقر في مرضه لرجل ثم قبله المقر له لا يصح اقراره ان كان صاحب فراش
فما قرضه من موته بمن لا يجوز وصية له فلا يجوز اقراره له كالوارث ولو لم يكن

صاحب ترأس يصح إقراره كما لو أقر لوارثه وهو ليس صاحب ترأس في مستوطنة
 حواضر رآه رحمه الله ولو أقر في صحته ثم قتل المقل له يصح إقراره وكذلك
 لو وضع شيئا سلمه إليه ثم قتله الموصي له قبل كونه الأصل أقيرا الميراث
 لو أقرته ما طلة الميراث به نفية الورثة هذا هو المثل كونه الكف ولم يدرك
 أن نقل نفهم بجراح اليد في حالة الخبوة أو عيان الموت وفي الوصية بما أراد على
 الثلث والوصية للوارث لا تعتبر أحارة الورثة في حياة الموصي وإنما يعتبر
 أحارهم بعد موته وقد ذكرنا ما هو مسئلة تصدق الوارث وأحارته إقراره
 للورث ودفعه في حياته في كتاب العيان بكتاب المال في الوصية بما أراد على
 الثلث يعتبر أحارة الورثة بعد موت الموصي حتى لو أقر وأقبل موته لا يصير
 أحارته لهم وإنما يرجعوا بخلاف ما ادعوا ولد المخرج عن جراح أبيه أو إقراره
 وكاستي الحناية فطاول يمكن له مال آخر سوى ذلك فإنه يصح العفو والأمر حال
 حياة المخرج ولو جاب الفصا للورث أو الذب له لا يحجده معارضة في حبه
 لا يصح وقد تمت مسئلة إقرار المريض لأمراته بالمهر في كتاب النكاح ومسئلة
 هبة المرأة مهرها من وجهها ومهرها أحارة الورثة قبل موتها في كتاب الهبة
 إقرار الحصى ثم قال هو اني تلت نسبه ويطل إقراره في القدر الذي لو أقر لوارث
 ثم خرج من أن يكون وأدنا أن إقراره ثم ولد له ابن ثم تلت نص صح إقراره ولو أقر
 لمن لم يكن وأدنا وقت الأقرار ثم صار وأدنا له بسبب قائم وقت الإقرار بأن إقراره
 لا ينفذ الصراة ثم أسلم قبل موت أمه لا يصح الإقرار وإن صار وإن تأسبب
 حادب كما لو أقر لأختيه ثم تزوجها صح الإقرار ولو أقر لمن كان وأدنا وقت الإقرار
 تأسبب ثم صار وأدنا وقت الموت تأسبب حتى يخرج من أن يكون وأدنا بما بين

ذلك بيان كان يوم اقرارته بموالة اوزوجية ثم خرج من ان يكون وارثه
 فيمنع الموالة او بابنه سنة ثم صار وارثه بالموالة والزوجية بطل اقراره في قول
 ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد في فتاوى قاضي طهير الدين رحمه الله رجل
 اقر لوارثه بشئ ثم مات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار
 في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كالقول قول من يدعي الاقرار
 في المرض وان اقام جميعا البينة فبينة المقر له اوله وان لم يكن للمقر له بينة وارثه
 استخلاف الورثة كان له ذلك فريض اقر لاجنبى ثم مات المقر له ثم مات المريض و
 وارث الاجنبى المقر له مؤثر بركة المريض لا يجوز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف
 الاول وجاز في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله وهو كما لو اقر بعد في يده انه
 لفلان الاجنبى وقال هو لفلان وارث المريض لم يكن له فيه حتى على قول ابي يوسف
 رحمه الله الاول واقرار المريض باطل وعلى قوله الاخر اقراره صحيح واذا اقر المريض
 لوارثه ولاجنبى بل بين فاقراه باطل تصادقا في الشريعة او تكاد با وقال محمد رحمه
 الله اقراره للاجنبى يقتل رضى به جازا اذا تكاد با في الشريعة وانكرا للاجنبى الشريعة
 وهي معروفة في الحاصرين وذكر شيخ الاسلام المعروف بخي اذ اراده رحمه الله اذا
 اقر في الشريعة وصلى له الاجنبى لم يدل كرمحمد رحمه الله الفصل ويجوز ان يقال
 بانه على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز على قول محمد كما هو من
 هذه الجملة في اقرار فتاوى قاضي طهير رحمه الله المريض اذا اقر بل بين الوارث
 او غيره وارث ثم يواف عليه دين وجب باقراره في صحته فالذي اقر به في المرض
 واجب عليه لان المرض اذا اعتبه براء كان له حكم الصحة الا يرى انه يجوز
 تعينه في مثل هذا المرض ولو اقر المريض لوارثه بل بين او اوصيه له بوصية ثم يري

فمن المات له وصية أو أقر المريض لآبته وهو عبد ثم عتق ثم مات الآب جاز الأقران والآب
للزوجة دون العبد بخلاف ما إذا وصى لآبته وهو عبد ثم عتق ثم مات الآب فانه لا يطل
الوصية لأنها تكون للآبين ولو أقر لأخيه وله ابن ثم مات الآبين ثم مات الآب فوارثه الأخ
لم يحيا الأقران لأن الأخ يرثه بالقرابة وهي كانت موجودة يوم الأقران وهذا بخلاف ما إذا
أقر امرأة الحبشية في مرضه ثم تزوجها ثم مات حيث يطل الوصي لأنها تنقل عند الموت
وعند حي وارتثه وأقر المريض الوارثه بدل بن عليه بيعة يصح ذكره شيخ الإسلام رحمه الله
الأصل من مرض يومين ويصح ثلاثة أو مرض يومين ثم أقر لآبته بدل بن فان فعل
ذلك في مرض صح بعده جاز ما صنع فان فعل في مرضه بشرطه الفرائض وانقل
بموت المريض في التوازي ذكره شيخ الإسلام في شرحه الأصل المعتبر في باب
أقرار المريض لو ارتثه كونه اعنى كون المقر له وارثا أو غير وارث يوم الأقرار لا يوم
موت المقر لكن يشترط أن يستمر كون المقر والمقر له قائما وقت الأقرار وقد تكون
المقر له وارثا للمقر يوم الأقرار بان كان سبب الزاوية بين المقر والمقر له قائما وقت
الأقرار وقد وردت المقر له بالسبب القائم بينهما وقت الأقرار لم يكن الأقرار أقرارا
للوارث فلا يصح إذا كان المقر ميتا وإن لم يوث بالسبب القائم بينهما وقت
الأقرار لم يكن الأقرار أقرارا للوارث ومن هذا أن لو كان المريض إذا أقر حاله ميتا أو
القائم يوم الأقرار فان مات قبل موت المقر أو ارتث الآب قبل موت المقر لم يصح الأقرار
ذكر في الباب الرابع من أقرار الجميع أقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ذلك في
أقرار الأجنبي يجوز حكاية جميع المال واستدأ من ذلك المال في الأقرار فان أقر
المريض لوارثه بدل بن لا يجوز وبوديته مستهلكة يجوز ذكره في الباب
الثالث من أقرار الجميع مشهورهما فقال إذا أودع الرجل أبا الف درهم في مرض

الكتاب في صحته بمعاينة الشهود ذلك حضرة الموت اقر باستهلاكه صدق في علي
 ذلك كانه لو سكت حتى يموت ولا تدري ما صنعت الودبعة كانت دينه في ماله
 واذا اقر باستهلاكه كان في الوفاق او لا ^{كما في} ^{للمرء} واراد الوارث ان
 ينكل عن اليقين ومات لم يكن للوارث في ماله شيء والاصل في مسائل اقرار
 المريض باستشفاء الدين ان المريض ^{في} الموت اذ اقرانه يستوفى الدين من غيره
 فانه كان الدين وجب له على الاخرى في حالة الصحة فاقرانه بجوابه باستشفاء
 وان كان عليه دين معروف سواء وجب الدين الذي اقر باستشفاءه بل لا يخفى
 هو مال كالدين او وجب بل لا يخفى ليس بمال كبدل الصلح عن دين العبد والمهر
 ونحوه وان كان الذي اقر باستشفاءه بل لا يخفى هو دين في مرض الموت وعليه دين
 معروف او دين في مرض بمعاينة الشهود ان كان الذي اقر باستشفاءه بل لا يخفى
 مال كالدين ونحوه كما يجب اقراره بالاستشفاء وان كان دينه بل لا يخفى ليس بمال كبدل
 الصلح عن دين العبد ^{نحوه} فان اقرانه بالاستشفاء بجوابه وان كان دينه معروف
 ذكره في السياسة الخامسة من اقرار الحاكم اذا كان له غير بل الف درهم قرص او ثمن
 بيع اقرانه مرضه لانه استوفاه ثم مات فانه يصل في ويمتلكه لو باع في حالة المرض اذ اقر
 في مرضه ثم مات وليس له مال غيره وعليه دين وجب في مرض الموت واقراره بالاستشفاء
 في مثل المرض فان لم يكن عليه دين يصل في وان كان عليه دين لا يصل في وعلى
 الاطلاق في مرضه ^{فانه} ان لم يكن شيء اخر او كان ولكن لا يفي بالدين فان قضيت ديونه
 بقي شيء على التزيم لا يخلو منه ويكون له ^{في} الموت اذ اقرانه قضت من ثمن
 المصلح هل يصح اقراره بل دون فصل بين باق الورثة كانت واقعة الفتوى في اقرار
 بتأدي السائل ما يدل على الجواب فانه قال ^{في} المريض بقض ثمن ما باع لوارثه ^{في}

في تركته فان قال قبض الثمن واسم ملكته لم يبرأ المشرك واذا أدى المبيع
 وكذا لا يصدق في قبض من مباح لعين من دارته الا ان يملوك ضاع عندي ان
 وجب للمريض مرضه من
 على ان من حيا به علم بملكه او على مملوكه بعد اخطاؤه به وما الشبهة ذلك
 فاقرب استيفاء صدق في البراءة ولم يصدق في ان يجب به حيا على نفسه ان
 رجوعا بشئ واذا وجب له ثمن من مال اشتراه منه او قيمة عبد غصبه اياه
 في مرضه قبل الفسخ لم يصدق على استيفائه فان كان الغصب في الصحة ثم
 مات العبد اباق في مرضه فقص له عليه بقيمته فاقرب استيفاءها صدق في عالم
 يظهر العبد الايق وانما كان القضاء بالقيمة في الصحة صدق في استيفاء
 ظهر العبد ولم يظهر وكذا في البيع في الصحة ثم اقر في مرضه بقبض الثمن
 وقيل سلم العبد او لم يسلم فهو مصدق في واذا باع في مرضه شيئا باكثر من
 ثم اقر باستيفاء الثمن لم يصدق وقيل للشئ في اذ الثمن مرة اخرى او انتقض
 البيع قول ابو يوسف وقول محمد رحمهما الله يؤدي عقل والقيمة ارتفع
 البيع واذا اقر المريض ببيع عبد في صحته من رجل والعبد في يده او في يد ذلك
 الرجل وقبض الثمن فصدق به في الرجل لم يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون
 العبد ذلك مات قبل مرضه وان باع منه عبدا في صحته وسلمه اليه نفسه ثم
 اقر في مرضه باستيفاء الثمن فصدق به ثم وجد الشئ في يده بعد موته فزده
 بقضاءه كان سائر القرضه احرى لتركة الميت الاصل العبد فان الشئ في يده
 لهم الا ان يقول بعد الركة فله حقه مستوفى حتى يعقد الثمن منه من الزمان ان

الثالث كان مصداقاً على إقراره باستيفاء الثمن غير صدق على إيجاب الشركة مع غلبة
 الصحة وإن إقرار المريض في جميع هذه الوجوه بأنه أبرأ عنه في صحته من حقه قبله
 أو حسب له شيئاً في صحته فهلك في بدنيه لم يصدق على شيء من هذا وكان ذلك
 وصية له من ثلثه وليس هذا كالإقرار بالاستيفاء ذكر هذه الجملة مخدرة في الباب
 السادس من إقرار الجاهل وأورد المحاكم التحليل على سبيل الاستيلاء وبعضها يحتاج
 إلى التفسير والبسط فينبغي في الجماع ومسائل إقرار المريض المذكورة في الباب الثالث
 والرابع والخامس والسادس والسابع من إقرار الجاهل أقرت المصلحة أنها رخصت
 مهرها لزوجها في صحته ما هب يصح بغيره أن لا يصح لأنه وصية للوارث على ما ذكرنا
 من قبل فلا يصح إلا أن يصدق قها الورثة وإذا كان الدين للمريض على وارثه
 فأقراره باستيفائه لا يصح سواء رجب الدين في حالة الصحة أو في حالة المرض
 وسواء كان على المريض دين أو لم يكن وكذا ذكر خواص زيادة رضى الله في وصايا
 الأصل مريض باع من وارثه شيئاً أو باستيفاء الثمن قال محسنون
 الفضل أن كان الغالب من حالة لزوم القراض لا يجوز بيعه عند إيجافه
 وقد سبق مراراً أنه وإن مات أحد هاتهما أقران على وارثه الذي مات كذا
 دساراً وقد استوفيتهما منه في حال صحته هل يصح قال صاحب المحيط في فوائده
 يصح لأنه لا تنهية فيه كما لو أقر المريض لامرأته مهره يصح التمام مهرها وهكذا
 أفق قاضي خان رحمه الله وقبل بأنه لا يصح والذي كتبنا قبل هذا إقرار المريض
 لوارثه من فوائده الذي تبيح الإسلام برهان الدين رحمه الله أن المريض من
 الموت إذا أقر لامرأته الميعة بمهره ورثتها من ثم ورفق المقر يصح بقولهم
 الشل يوفى القول الذي أفق قاضي خان رحمه الله فربما يفتى في ذلك لزوجها كما

في كتاب الفقيه طبرسي
باب ما إذا كان المهر منقوضا
بإحدى صاحبي الخط

مريض له على وارثه دين فإبراء لا يجوز ولو قال لم يكن له عليه شيء ثم مات جانب
أقراره في القضاء ولا يجوز مضايقة ورثته الله تعالى قال ولو قالت مريضة ليس
علي زوجي صداق لم ير له عندنا مطلقا فالشافعي رحمه الله لا يراه هو الميسر لو
المال وهو النكاح مقطوع به صح في المسئلة الأولى أن لا يكون له عليه
دين وفي أقرار الصغرى للمريضة إذا أقرت باستيفاء مهرها فإن ماتت وهي منكوبة
لو عقدت لا يصح إقرارها وإن كانت غير منكوبة ولا معصدة بأن طلبها قبل
الدخول يصح وذكر المعتزلي حواشي هذه السبابة ولو أقرت باستيفاء المهر حال
قيام النكاح أو بعد تمها من غير أن يكون الزوج حيا أو ميتا

الصحة للمتهم إلا إذا فضل شيء من غيرها يرى الزوج عن الأول أقرت باستيفاء
ومن ميراثه ويرث الزوج وذكر في الباب الرابع من أقرار المراجع أمراء المريض
وارثه من دين له عليه أصلا أو كفاية باطل وكذلك إقراره باستيفاء دينه أو حيا
نفسه على عي وبراءة الأختى من دين له عليه حيا أو لا يكون الوارث
كفيل عنه فلا يجوز براءة ميراثه وإن كان الأختى هو الكفيل عن الوارث
جاء إبراءه إياهم من الثلث ولم يحيا إقراره باستيفاء شيء منه لأن فيه إبراء
الكفيل كتبت هذه المسائل من رواية الجامع مما اختصرها كالم التمهيد
ومن أراد الشرح والأطاب فليعلم شرح هذه الأبواب والله أعلم بالصواب
ومن الميسر للصعب وذكر في آخر باب إقرار المريض باستيفاء دين له مريض
من الأخصاء ولو أقر المريض أنه كان أبرأ فلا يضمن الدين الذي له عليه صحته

ينظر لانهم يملك انشاء البراءة للحال فكذلك لا يملك الاستئصال الى زمان متقدم وهذا بخلاف
 الاقرار بالقبض لانه يملك انشاء فعلك الاقرار به وقد ذكرنا من قبل في اقرار المريض بالبراءة
 ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكايته كاستئصال واقراره للزانية حكايته من جميع المال او
 ابتداء من ثلثه واذا مرض العبد الماذون له فاقرب بين له مرضه او ودية ثم مات وليس عليه
 دين الصحة فان اراد جابر بمنزلة الحر ولو اقر العبد الماذون له دين في صحة ثم بدين في مرضه ثم اشترى
 سبعين اسواى الناقصة بمعاينة التهود فمات العبد في يده ثم مات الماذون ولا مال في
 يده الا الف يعسم هذه الف بين غرما للصحة وبين بايع العبد بالخصص ولا يكون الغرما
 المرض منقضى ولو لم يكن عليه دين الصحة والمسئلة بها فالباع اولى بالالف لان سبب
 دينه معلوم ولو استأجر الماذون اجيرا في صحة او مرضه وادى اجرة او تزوج امرأة باذن
 مولاه وقضى مهرها فالغرماء بمخاصون الاجير والمرأة فيما قبضه الا انه ليس بمقابلته
 عين فستعلق من الغرماء به واكثر حاله ان يصير كدين الصحة ولو باع واشترى واستأجر
 بمعاينة ثم مات يكون المعاينة من جميع المال لان المولى اذن له في البيع المطلق والمال له
 وانه بجميعه وصحت معاينته من جميع المال وصار كالوكيل المريض اذا باع في صحة
 الموكل وهما فان لم يجوز كذلك ههنا فقلت هذه المسائل من كفاية البيهقي
 والاضاح وذكره بن حزم الدين النفسى رحمه الله في اجناس الفقه في بيان ما قضى
 الاحكام لعله المرض ويستبرأ اقرار المريض بغير وارثه يوم موته بغير وارثه وكذا
 اقرار العبد الماذون له في مرض مولاه والله اعلم المستفادات من مسائل اقرار
 المريض ذكر في اخواب افراد الرجل يورث آخر من اقرار الايضاح ولو اقر في مرضه
 وصلة المقر له ثم انكر المريض بعد ذلك وقال ليس بيديك قرابة ثم اوحي
 بحاله كماله لانسان ثم مات ولا وارث له فالمال كله للموصوله بجميع المال ولا

في كتابه بالاجابة لا الرجوع في صحة جميع منزلة الرجوع عن الوصية ولو لم يكن رجوع
بالله وقام محمد بن اقره كان ماله لم يثبت المال لما يثبت الاقرار بطل بالرجوع وفي
هذا الباب من كتابه اليه في اقر المريض ما حله من ابنة وامه وله عمة او خالة او غيرها
للموت او للمعاذ لا للزوج وان اقر بولد وصلة قد بعد موته او في حوته جازله وللغير
للاجرة او الجلالة واعتبار نقل بين الاب اذا كانت بالغا لا يثبت لنفسه
كالواحد من غير وصلة وقد في اقرار الجامع في الفتاوى في مسائل غريب الرواية
المريض اذا اراد له ابنا غايبا مات وله عصبه يتأى الفاضحة في ذلك فان اقام العصبه
بغيره لم يثبت له وارثا غيرهم لمخلد بالارث بل بالوكالة وفي اختلاف زفر ويعقوب
فروضة ان ثبت لرجل بالقب درهم ثم تزوجته ثم ماتت لا يصح عند زفر وعند ابو يوسف
وصلة الله اجمع الاقرار وكذلك لو اقرت لامراء ثم ماتت وانته وارتبها او اقر لابن له
ثم ماتت وابنته وارثه لا يصح وعند ابو يوسف رحمه الله يصح ولو كاتب عند في
الصحة واقرا بالاكسيفاء في المرض وعلم الموت ذين لا يصح اقراره على الاطلاق وفي
غريب الرواية مريض قال لامرأته قد طلقنا ثلثا في صحته وانقضت تلك
فصل فبها ثم اقر لها بدين او اقر لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث
عند ابي حنيفة وهو لان التهمة تمكنت في اقرار الزوج بالطلاق في حالة الصحة فوجب
الاقل وعند ابو يوسف ومحمد رحمه الله يصح الاقرار والوصية لها لان الوصية
والاقرار وحدها وليس بينهما سبب يدور عليه التهمة لا البكاح والعنف
في كتاب الوصية ذكره اجناس الفقهاء في بيان ما قضى الاحكام لعمامة عارضة
فقال داما المريض فيستراح كما في وصية وصلة وصية وعقبة ورحمة ابنة
تتبع او جازله او كتابه او علق على مال من الثلث ولا يجوز الا من الثلث ووصية

[illegible]

لا يكون ^{١١٨٥} أساسا ولو كتب شيئا وارثه فحصة اوارصى له بنين وامر بنين قال
ابو بكر محمد بن العسل رحمه الله كلاما باطلا من احار بقية الورثة ما فعل
وقالوا اجزئنا ما ارثه الميت بصري الى الوصية لانهما مأمورة لا الى الامه ولوقال
الورثة اخر ما فعله الميت صححت الاحارة في الحبة والوصية جميعا مريض لا يقدر
على الكلام تضعفه الا انه عاقل ما اشار براسه بوصية قال محمد بن مقاتل حازت
الوصية باشارته واصحابنا لم يروا ذلك وليس هذا الاخر من لانه لا يرضى
منه الكلام اما الذي اعتقل لسانه في المرض فانه يرضى منه الكلام فلا يجعل
اشارته بغيره العباد وقال الماطي وذكر في الكسايات رجل ابله العالم
فلما كتب لسانه وعمر عن الكلام لم يرضه فاشارة او كتب فان طال ذلك وقد تبادم
العهد فان حكه حكم الاخرس قال اراد بقوله طال ذلك اي مضت الساعات
ذلك وقد سبق في مختلفات الغاصي اني عاصم اعتقل لسان المريض فعيل لم
ارصيت مكذا وكذا ما اشار براسه اي سمع لم يسمع وصيته الا ان طول عليه الاعتقاد
فيصبر كما لاخرس وعن ابي حنيفة رحمه الله ان تلك المدة كدة الثمن وعند
الشافعي رحمه الله يجوز وصيته مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادعها الى اخوان
قال الى ابني ولم يزد علي هذا فان المأمور يدفع الى غرماء الميت كذا عن ابن عمر
الذي يوسى وعن نصير رجل قال ادعوا هذه الدراهم وهذه الثياب الى ملائ
ولم يقل ما جهاله ولا مال شي وصية قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية
مريض او صري بالفسق ورواه محمد بن صالح بن عيسى بن محمد بن عيسى بن عيسى بن
يبيع ذلك الشيء بالدراهم المسخرة ويفعل وصيته من ذلك قيل لم يرضى الا ارض
فقال ادعيت ان يحجج تلك ماله وتصدق بالفسق على المساكين ولم يرضى هذا

حشر مات فاذا قلته القات قال ابو القاسم لا تصدق الا بالقول ولو قال او صيت بان يخرج
 ثلث مالى ولم يزد على هذا قال يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن
 زياد بن فضال او صيت ثلث مالى وهو الف لفلان فاذا الثلث اكثر قال له الثلث
 بالقاما يبلغ قال وكذا لك لو قال او صيت له بنصيبى من هذه الدار وهو السدس
 فاذا انصيبه النصف فهو له ان خرج من الثلث امرأة تالت لزوجها فى مرضها
 اتبعى دارى هذه الاولاد حتى يجعوا فى حل قال ابو القاسم الصفار رحمه الله ان
 اجاز ورثتهما الاصر وان ابوا يقال للورثة افر والاولاد زوجها بشئ لم يقر او ابدع
 ذلك المقلد من قبلة الدار اليهم لم ينظر الى الباقى ان خرج ذلك من الثلث بيع منهم
 او صونهم او به من المكفوف الواجبة قبلها وان ابوا الصلح والشراء اعطوا ما ائثرت
 به الورثة وان ادعى اولاد الزوج اكبر حلف لاهم ورثة الزوجة على الصلح
 تالت فى وصيتها ما سوي بنان من الارض يادكارها دهيلا يعطى من مالها ادى ما
 يطلق عليه اسم التذكير لانها اذا لم يبين القدر فوجب التقدير بذلك لا
 الخطاب مريض حضرته الوفاة فقال ان لرجل على الف درهم قال شداد يدفع
 كل المال للورثة ولا يوقف بشئ وان سماه فقال الحمد على الف درهم دين
 ولا يعرف اى محمد يوقف الف مريض اقران لفلان على كذا ثم قال وان جاء احد
 ادعى على مائة درهم الى خمسة مائة فاعطوه ما ادعاه ثم قال ان لم يقبل ما يدعى
 يراى فلان لرجل معروف قال ابو نصر رحمه الله وصيته باعطائه هذا فاسلدة ولا
 تعطى من ادعى الابينة صحبته قال ما ادعى فلان بن فلان فى المال الذى فى يدي
 فهو صادق ومات قال ابو القاسم لم يكن سبق من فلان دعوى فى شئ معلوم
 لا يلزمه بهن القول شئ وان سبق منه دعوى فى شئ معلوم قال ابو القاسم

له ما ألقى الله إله القلب رحمه الله وذكر في الكتاب مريض قال لعلاء على حق يصعد فوق
بابه يصعد في آل القلب ولو مال فهو صادق في رواية عنه عن أصحابنا رحمهم الله
ويتبين أن يكون الخواص كما قال أبو القاسم جريح أو صبي عسل مؤثله أن يعنى عن قائله
والقتل بعد كان بالماله قياسي قول أبي حنيفة رحمه الله وصيب له يلائم أن يعنى
عن جريحى مال محمد رحمه الله لا بصير وصيا ومالك بصير وصيا عن أبي حنيفة
رحمه الله فيه رأيت لمريض قال لغيره أفص دلو لي بصير وصيا عن أبي حنيفة
رحمه الله لأن قضاء الدين من أعمال الوصية والوصاية لا يقبل التخصيص
إذا كانت من الميت وقال محمد لا بصير وصيا بهذا القول وما لم يقبل أفص دلو لي
وقد وصيتي جريح قال لصاحبه لث سمرات وصيتي إن يشتري لك كفاً تحمل
مناعى إلى وديتى ما إذا سلمت المهم مات خارج عن الوصية ولم يقبل ما إذا سلمت ما
خارج عن الوصية ثم مات المريض وعليه ديون وقد أوصى بوصايا قال أبي حنيفة
رحمه الله هو وصى بكل شئ رجل قال في صحته أو مرضه أن حدثت له حدث
لعلاء كذا عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال سمعت أبا حنيفة يقول أن يسل
وصى والحدث عيلاً بالموت وإن لم يقبل حدث الموت وكذا لو قال لعلاء
ألف درهم من ملتي فهو وصية وإن لم يرد كرهها بالموت رجل قال في مرضه أوصيت
لعلاء بكل ما رحلت ربع داري صدقة لعلاء قال محمد بن أبي حنيفة هذا أعلى
وحدة الوصية ولو قال في مرضه الذى مات فيه أن مائة درهم هذا مسألة
لامدة حرة وما كان يملك هاستى فهو عليه صدقة قال أرى ذلك جائزاً رحمه
الله الصدقة ولها ما كان يملك ما يوم مات وعليها البيعة أنه كان يملك ما يوم
مات ومن أبو يوسف رحمه الله مريض قال أعطوا فلاناً كذا وصية أو قال أعطوا

بعد موته او قال اعطوه ثلثي فهو جائز لان الثلث محل الوصية وان قال
 الربع او الخمس او شيئا آخر ما خلا الثلث لا يكون وصية الا ان يدل كرا الوصية
 او الموت وعنه مريض قال فيها اوصى تصدقت على فلان مائة وذهب
 فلان عندي فلانا وجعلت لفلان كذا وكذا من مالي قال اما الصلوة والعبادة
 فلا يجوز شئ منهما او عو على الصلوة والعبادة فان قبض الموهوب له فالتصديق
 عليه جهاز من الثلث واما قوله جعلت فهو وصية لا يشترط فيها القبض
 والاقرار ولو ان مريضا قال اخرجوا الفاضل مالي او قال اخرجوا الفاضل لم يرد عليه
 حتى مات قال ابو بكر ان كان ذلك في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء ولو
 قيل المريض اوص بشئ فقال ثلث مالي ولم يرد عليه هذا قال الفقيه ابو بكر رحمه الله
 ان كان هذا على اثر السؤال يصرف ثلثي ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة انه
 اطلق الجواب وقال يصرف الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا مريض قال بالفارسية
 صد دم از من بخش كنيت قال ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هي باطلة لان هذا
 يكون للاغنياء والفقراء ولو قال صد دم ائمن رواه كنيت كانت الوصية
 جائزة لان هذه اللفظة يراد بها امر به وقال القاضي الا امام ابو الحسن السعدي
 قوله رواه كنيت ليس من لساننا فلا اعرف هذا امر مريض او صحيح كتب سيد
 كتاب وصية وقال لا شهيد او شاهد ولم يقرأ الكتاب عليهم كان الفقيه
 ابو جعفر يقول لا يجوز لهم ان يشهدوا وابدلك في قول علي بن ابي حمزة المتقديين الا
 ان يقره عليهم الكتاب ويقرأ عليه وقال نصير محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 كتاب الرجل وصية سيد وقال شهيد واحد هذا الكتاب هو جائز ان كتبها غيره وقال
 ابي بصير واحد ما في هذا الكتاب لم يجز وقال نصير كتب علي بن ابي حمزة وصية

وَتَعَانَدُ مَعْصُرَ عَدُوٍّ يَفْرَأُ عَلَيْهِمْ وَكُتُبُوا شَهَادَتَهُمْ ثُمَّ دَخَلَ حَامِدٌ مِنَ الْمَشَاجِ
فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَكْتُبُوا شَهَادَتَهُمْ وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمْ وَعَنْ أَبِي بَصِيرٍ أَنَّ يُونُسَ بْنَ بَصِيرٍ أَشْهَدَ
بِعْدَ كِتَابِ رِصِيَّةٍ مِنْ عِيرَانٍ يَقْرَأُ عَلَى الشَّهِيدِ قَالَ لَأَبْسَعُ لِلشَّهِيدِ أَنْ يَشْهَدَ بِأَحَدٍ
يَقْرَأُ أَوْ يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ كِتَابُ الْأَمْرِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كُنْتُ الرَّجُلَ
مُسْتَكْمِلًا مَخْطُوعًا أَوْ رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ قَالَ لَأَشْهَدَ عَلَيْهِمَا مِنْ عِيرَانٍ يَقْرَأُ عَلَيْهِمَا
يَقْرَأُ عَلَيْكَ وَسَمِعْتُ أَنَّ تَشْهَدُ وَيُحِبُّ عَلَى كُلِّ مَنْ يَشْهَدُ أَنْ يَسْمُطَ فَلَا يَشْهَدُ
عَلَيْكَ لَمْ يَقْرَأْ أَوْ يَمْرَأَ عَلَيْهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ كَجَهْلِهِ أَوْ قِلَّةِ عَنَانِهِ فِي أَمْرِ
الدِّينِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الدِّينَانِ جِلَّةً هَذِهِ الْمَسَائِلُ تَقْلُبُ مِنْ وَصَايَا أَتَانَا
قَاضِي خَانٍ فِي وَصَايَا الْجَمْعِ فِي الْفَتَاوَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي مَرِيضٍ أَوْ صَبِيٍّ أَنْ يَعْطِيَ مِنْ
كَفَّارَةٍ صَلَوَتُهُ لَوْلَا وَلَدُهُ وَهُوَ غَيْرُ دَارٍ تَدْرِي بِعَطِيَّةٍ كَمَا أَمَرَ وَلَا يَجُوزُ عَنِ الْكَفَّارَةِ كَمَا أَمَرَ
قَالَ الرَّجُلُ فِي حَيَاتِهِ اعْتَقَمَ مِنْ بَرِيٍّ عَنْ كَفَّارَةٍ بِمَنْ لَا يَجُوزُ عَنِ الْكَفَّارَةِ وَيَعْتَقِدُ خَاوِ
رَشِيدُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرِيضٍ أَوْ صَبِيٍّ بِقَضَاءِ دِينِ ابْنِهِ لَا يَجُوزُ وَلَوْ أَوْصَى بِقَضَاءِ
دِينِ أَحَدِهِمْ جَازٍ لِأَنَّ الْأَوَّلَ رِصِيَّةٌ لِلْوَارِثِ مَرِيضٍ قَالَ ثَلَاثُ مَالٍ مِنْ أَسْوَاقِ دَرِّينَ
سَقَابَةٍ بِمَنْ كُنْتُ فَعَلْتُ الْوَصِيَّةَ فِي سَنَةِ أُخْرَى صَحَّ كَمَا لَوْ قَالَ نَصَلْتُ قَوَاعِي شَعْبَانِ
نَصَلْتُ رَوَاقِ رَمَضَانَ جَازٍ مَرِيضٍ قَالَ لَرَجُلٍ تَمَارُ دَارٍ فَرَزْدَانٍ مَرَاتِسِينَ مِنْ لَا يَكُونُ
وَصِيَارَ لَوْ قَالَ نَعَاذَلْتُ كُنْ فَرَزْدَانٍ مَرَاتِسِينَ مِنْ نَكَلْتُ لَكَ الْحَوَاتِ وَلَوْ قَالَ ثُمَّ
بِأَمْرٍ بِصِيْرَةٍ مِيلَةً فَنَاوَى رَشِيدُ الدِّينِ يَعْنِي لِنَقْلِ الرِّصِيَّةِ فِي ثَلَاثِ الْقِيَمَةِ
وَقَدْ الْقِسْمَةُ فِي أَخْبَارِ الْكُتُبِ وَالْعِلَّةُ مِنَ الزِّيَادَاتِ الْمُرْتَبِعَةِ إِذَا الْغَنَى عَدُوٌّ
ثُمَّ أَنَّهُ نَسِلٌ مَوْلَا يُعْلِيهِ أَنْ يَسْعَى فِي قِمَتَيْنِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِجْلٍ بِهَا
لِنَصْلِ الرِّصِيَّةِ لِأَنَّ الْإِتِّفَاقَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ رِصِيَّةٌ وَالْوَصِيَّةُ لِلْقَاتِلِ تَاطَلَةُ النَّصِّ

الآن العتق بغيره وتوقعه لا يحتمل التقض فيجب قيمته ثم عليه قيمة أخرى لبقوله
 فهو له لأن المستسعى كالمكاتب عنده والمكاتب إذا قتل مولاه فعليه الأقل
 من قيمته ومن الدية والقيمة هنا أقل فيسعى كذلك في قيمتين وهذا يسمى
 في قيمة واحدة ودأ الوصية والدية على عاقبته فيقتله الحر به فان المستسعى حرم
 من يورث عندهما المريض إذا اعتق وجابى ولم يخرج من الثلث قال أبو حنيفة رحمه
 الله أن كان المحاباة ولا فهو أولى من العتق وإن كان العتق أو لا فهو أسوأ خلافا
 للباقيين حيث قالوا العتق أولى من المحاباة في كل حال وقال زفر بن مهدي أنه فهو أولى
 لأنه أخف رحمه الله أن المحقوق إذا اجتمع في تركته الميث ابتداء بالاقوى فالأقوى
 ولهذا يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية ثم باليراث والمحاباة إذا تقدمت على
 العتق ففيه أولى منه لأنها رجت بعقد ذي بدل والعتق وجب بجميع غيره ذي بدل
 وما ثبت بالبدل فهو أقوى من المحال عن البدل كما لو ادعى أحدهما ببيع أو الآخر
 ضنة وأقاما البينة كان البيع أولى وكذلك الرهن والهبة وإن استويا من حيث
 أنه لا يصح واحد منهما إلا بالتبضع ولأن المحاباة أو كان ابتداء ما ورثها
 في المرض شتران باع بشرط الخيار وطالب انقضت هذه الخيار في حالة المرض
 حيث تمت المحاباة فإنه يعتبر خروجهما من جميع المال والعتق بخلافه أيضا يرجح
 المحاباة بالبدلية والعتق لا يرجح الأمن وجه واحد وهو أنه لا يحتمل التضييع
 فصارت المحاباة أقوى لكثرة وجه الرجحان وإن كان العتق أو لا فقد حصل
 لكل واحد منهما وجهان من الترجيح فاستويا فاقبل المحاباة ليست ذي بدلا
 إنما هي كالهبة والصدقة قلنا قدر المحاباة من المبيع بملوك بالقرن بدل ليل إن
 التضييع بأكثر من جميع المبيع بل لك القرن والمشتري يبيع حراما على التمن كله

١١٤٣
في الخلاف في الحماة مع العتق والحماة مع العتق واحد
لان من الحماة مخرج عن جميع الوصايا وعند ابي حنيفة رحمه الله
في الكل اذا كانت مقدمة بفرض المسئلة في الحماة والعتق وهو اظهر لان العتق
يخرج العتق كالمواثيق وذكر الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل البخاري لان خضعة
وهي آخر ومواثيق ما بدأ بالحماة فقد شتم موضع التصرف بمقتضى ما ان
عليه تسليمه الى المشتري وكما عتق عتق معدوم فوجب على العبد السعاية في
جميع قيمته كما لو رهن عبد. وكلما له غيره ثم اعتقه واما الخليلاء بالعتق فهما
المعنى معدوم فيحتاجان ولو اعتق المريض ثم حياى ثم اعتق عبد. النصف للحماة
والنصف بين العتقين وعند ما يبدأ بالعتق ليدان العتق الاول يقع في حال
البيار فصار ذلك عتق ضمان والحماة عتق ضمان فعد اجتمع ضمان وضمان
فاستويان بينهما نصفين نصف للحماة ونصف العتق الا ان العتق الاول في
الثاني جهة واحدة فاستويان وان كان احدهما قبل الآخر كما لو اعتق ثم اعتق استويا
في الثلث كذا بدأ ولو انه حياى ثم اعتق ثم حياى كانت الحماة الاولى او الثانية
ثم ان الحماة الاولى والثانية جهة واحدة فاستويان وان كان احدهما قبل
الآخر وكان الثلث بينهما نصفين ثم ما احبب الثانية كان ذلك بينهما
وبين العتق نصفين لان العتق مقدم على الثانية وعلى قولهما يبدأ بالعتق مكنيا
قرره القاضي ابو عاصم العامري ومختلفه وفي فتاوى رشيد الدين ولو كان العتق
موصى به تقدم الحماة بالاجماع ولو اجتمع الحماة والوصية بالثلث خرج الحماة
لانها اشبهت في معنى عتق لان وهو البيع ولو كانت الوصية بشي معين من
العدوى بعتق الحماة والوصية من الثلث على السوية لعدم الترجيح لان

الوصية بالسين تملك السين صورة ومعنى والمحاباة تملك صورة ومعنى ايضا
 حتى لو قال اوصيت لقنان بثلث المال فالوصية بالمسألة المرسلة تقدم على الوصية
 بثلث المال هكذا ذكر رشيد الدين في باب الرصة من فتاواه وقالت وقول ذكرنا
 انقطاع القاضي ابي عاصم ان في المحاباة والهبة هذا الخلاف ثابت مع ان الهبة
 تملك السين صورة ومعنى ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير قبل باب من
 التفرق بين الشيء ان المريض اذا اعطى من اعيان ماله بعض ورثته ليكون
 ذلك له بحقه من الميراث كان ذلك باطلا وذكر في وصايا الجامعة في الفتاوى قال
 الناطقة ورايت بخط بعض مشايخنا رحمهم الله فيمن جعل لاحد ابنه دارا
 بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جازا فتى به محمد بن الحسن
 البهاني وكان من اصحاب محمد بن شجاع وحكى عن احمد بن ابي الحارث وابي عمر
 والد اسكافي انهما قال لا يجوز والله اعلم بالصواب في تد اوى المرضى روى
 عن الامامة بن سهل بن حنيف رضى الله عنه ان رسول الله صل الله عليه
 وسلم داوى وجهه يوم احد بعظم بال يجب ان يعلم ان الكفار شجوا وجهه
 ورسول الله صل الله عليه وسلم يوم احد وسال الدم فقال خذ السلام
 كيف يفلح قوم خضبوا وجهه بدم من دمه وهو يدعوهم الى ربهم فنزل قوله تعالى
 ليس لك من الامر شيء هكذا ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير ثم في رواية اخرى
 الحديث انه عليه السلام داوى وجهه بعظم بال وفي رواية اخرى انه داوى
 وجهه صلى الله عليه وسلم بقطعة حمير قل احرقه ووجهه النور من بين
 الردياتون انه عليه السلام داوى وجهه مرتين بهدي من الشينين على وجهه
 الامتحان اعلم الله علما يغنيه قال محمد بن ابي الحارث دليل على انه لا باس بالتراب

وبه تقول ومن الناس من كره ذلك ويرى انما رابذل على كرامته ومجيبا
 بمارويته فماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تداوا واعتاد
 الله فان الله تعالى لا يخلق داء الا وقد خلق له دواء الا السام والسم والسم
 الموت وعنه عليه السلام انه كوى سعد بن معاذ رضي الله عنه عصفور من
 روى يوم التخيذ ففقطع الكحل وعنه عليه السلام انه كوى سعد بن ذرارة
 عنه وعن عائشة رضي الله عنهما انها قالت كثرت الامراض برسول الله صلى الله
 عليه وسلم قبل موته بخمسين سنين او بست سنين وكنان عوا الاطباء للعدا
 فهذا الاختيار كما بان له جواز التداوي ولكن ينبغي ان يشتغل بالتداوي انما
 الشفاء من الله تعالى لا من الداء ويعتقد ان الشافي هو الله سبحانه وروى
 الداء كما حكى الله تعالى عن التحليل عليه السلام واذا مرضت فهو يشفين
 هو تاويله من الاخبار وناويل ما روى من الاثار اذا كان يرى الشفاء من الله
 ويعتقد انه لو لم يعالج لم يسلم ونحن نقول لا يجوز التداوي بمثل هذا قال محمد
 رحمه الله في الكتاب لا بأس بالتداوي بالعظم اذا كان عظم شاة او بقرة وغيره
 او من او غيره من الدواب الاعظم الخبز والادحى فان يدبكه التداوي بها ويجوز ان
 التداوي بعظم غيرها سواء كان الحيوان ذكيا او ميتا الذكيا كما يجوز التداوي بعظم
 رطبا او يابس او دواء ظاهر لان عظمه ظاهر يباح الانتفاع به جميع انواع الانتفاع
 فباح التداوي به لانه نوع انتفاع وان كان ميتا يجوز الانتفاع بعظمه اذا كان
 يابس لان اليابس في العظم بمنزلة الدبغ في الجلد من حيث انه يقع الاصل
 من فساد العظم اليابس كما يقع الاصل من فساد الجلد للباع ثم جلد الميتة
 يظهر بالذباغ فكذلك عظمه يظهر باليابس فيجوز الانتفاع به فيجوز التداوي

بدواً على هذا الاستفهام بطريق الخبر لأنّه يحس العاين بجميع أجزائه والاستفهام بالبحر
 حرام وأما الأدمى فمقتضى الاستفهام أيضاً فقد روى عن محمد رحمه الله إذا صلى
 ركعة عظم أنسان لا يجوز صلواته فهذا يدل على نجاسته والصحيح أنه لكرامته فإن
 الله سبحانه كرم بني آدم وفضلهم على سائر الأشياء تفضيلاً وفي الاستفهام بأجزائه نوع امانة وأما الظلم
 المكلف فيجوز التداوى به كذا ذكره شافعي رحمه الله وقال الحسن بن زياد لا يجوز به وحكم الفقهاء جعفر
 عن محمد أنه في رجل سقط منه فأنبت من كلب فثبت أنه يجوز ولا يقطع ولو عاد سنة ثانية
 ثبت وقوى ينظر إن أمكن قلعها بغير ضرر ويقطع وإن لم يمكن قلعها بغير ضرر لا يقطع
 يتنجس فيه ولا يؤثم أهلها من الناس قلت هذا أيضاً يدل على نجاسة عظم الإنسان
 وكان المراد بالمرور عن محمد رحمه الله في المسئلتين العظم الذي أبين من المحي فانه
 نجس بالنص مجموع هذه المسائل مذكورة في واقعات السير الكبير قال المؤلف
 تجاوز الله عن دينه وغفر له ما فرط في جنبه لأن أن تصرف الفان في تفصيل هذا
 الفصل ببعض ما بلغنا من أناس أهل المعرفة في تدبير المرضى وتلقي قضاء الله
 بالرضا العلم أن الأسباب المزيلة للضرر ينقسم إلى مقطوع به كالماء المنزل لضرر الشمس
 والنجس المنزل لضرر الجوع والمظنون كالقصد والحجامة وشرب المسهل وسائر
 أبواب الطب بعين معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وبغير الأسباب
 الظاهرة في الطب وإلى موهوم كالكي والرقيّة أما المقطوع به فليس تركه من التوكّل
 بل تركه حرام حينئذ عرف الموت وأما الموهوم فشرط التوكّل تركه أذ به وصف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المتوكّلين وذلك في حديث بلغنا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال أريدت الأيم
 بالموسم فإيتى فليأت السهل والجدل فاعينى كثير منهم وهبأتهم فقبل

وادعت ولدتهم تألم ومع هؤلاء سمعون العباد حلون الجنة بغير حساب قبل
 من هم ما رسول الله صلواتهم لسلامهم لنا قال الامن لا يكره في ولا يظن في ذلك
 ويرون وعلمهم موكلون تمام فكاسه فقال ما رسول الله ادع الله ان يجعلهم
 ماله اللهم احصله منهم تمام اخر وقال ادع الله ان يجعلهم منهم فقال عليه السلام
 سئلت بها عكاسة ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم الموكلين بركب الكي و
 الرية والتخلف ايام الكي ثم الرقة والطين اخر درجاتها والاعمال عليها والامثال التي
 عانده الثمن في ملاحظه الاسباب واما الدرجة للوسطة وهي المطوية كاللحم
 بالاسباب الظاهر عند الاطباء فغله ليس ما يصا للوكل بحالات الموضوع
 وتركه ليس يتطورا بحالات المقتطوع بدل قد يكون افضل من فعله في بعض
 الاحوال وفي بعض الاسماء هو على درجة بين الدرجتين وقد روي عن
 الامام ما يدل على ان السراى ليس ما يصا للوكل وكذلك سئل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن الداء والريه على من قد رآه الله تعالى في من
 قد رآه الله تعالى في النعم المتهود ما حارب عملاء من الملائكة الا ما لو اقرت
 بالحجامة في الحجاب انه بها وطل اختص السبع عشرة وتسع عشرة واحل في شهر
 لا يتبعكم الدم فيعتلكم ذكر عليه السلام ان تتبع الدم سب الموت وان في ذلك
 ما من الله ومن ان اخرج الدم خلاص منه او لا فرق بين اخراج الدم الميت من
 الاهداب وبين اخراج العقر من تحت الساب وخراج النجاسة من البيت وليس
 من سرية الموكل بوله ذلك بل هو كسب الله على السار لا طعنا لها ودفع سرية عنها
 وقومها الستة بذكر ذلك قال عليه السلام لعلي رضي الله عنه وكان رما العيين
 لا تأكل من هذا الرطب وكل من هذا فانه اذنيك لا ينجس سلة تاقي طنج به في

او شعير وقال لهم سيب وقد رآه يا اهل القصر هو روح الحسين انا كل من اصابه من هذا
لذا كل من الجانب الاخر فليس رسول الله صلى الله عليه وسلم في تدأوى رسول
الله صلى الله عليه وسلم واحمر بذلت رزوا اما هو خارج عن المحصر وقد خست
في ذلك كتاب وسمى طيب النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض العلماء ذكر في الاسرار
ان موسى عليه السلام اعتل بعله فدخل عليه بنو اسرائيل فصرخوا عليه فقالوا
لو تدأويت بكذا الا برائت فقال لا تدأوى حتى يعافيني هو من غير دواء قطالت عليه
فقالوا ان دواء هذه العلة معروف محرب وانا نتدأوى فيه فنبراء فقال لا تدأوى
فدامنت عليه فاوحى الله تعالى اليه وجزى وجلا في ابرأئك حتى تدأوى بما ذكر
لك فقال لهم داووني بما ذكرتم فداووه فبرأ فواجس في نفسه من ذلك
فاوحى الله تعالى اليه امرت ان تبطل حكمته بالتوكل على من اودع العقاقيد
منافع الاشياء غزرى وفي خبر اخر ان نبيا من الانبياء عليهم السلام شكى علة
تجد ما فادحى الله تعالى كل البعير وشكى نبي آخر عليه السلام الضعف وقيل
هو الضعف عن الوقاع فاوحى الله تعالى اليه كل اللحم وروى ان قوما شكوا اليهم
في ج اولادهم فاوحى الله تعالى اليه صرم ان يطعموا نساءهم الحبالا السفرجل
فانه يحسن الولد ويفعل ذلك في اشهر الثالث والرابع اذ فيه يصور الله تعالى
الولد فيه هاتين ان مسبب الاسباب جلت قدرته اجزى سنته بر بطل المسببات
بالاسباب اظهرها للحكمة والادوية اسباب مسخرة بحكم الله تعالى كسائر
الاسباب فكان ان التبرذ ولاء الجوع والماء ودواء العطش والسكجيين من دواء
الصفراء والسمق ونياد واء الاسهال غير ان مما لجة الجوع والعطش بالخمير
والماء جلي واضح ادركه كافة الناس ومما لجة الصفراء بالسكجيين دواء

يدركه بعض الخواص فمن ادركه بالتجربة التيقن بحقه بالاول وكل ذلك
بشخصه وبالأرباب وقد يترسب الأسباب فلا يصح استعماله مع النظر
مسيه دون عمل الطبيب وطيه فان قيل الكي من الأسباب الظاهرة وظاهر
التع ايضا قلنا ليس كذلك اذا الأسباب الظاهرة مثل الفصد والحجامة
شرب السهل سقي اللبروات للمحور فلو كان الكي مثلها في الظهور لما اختلف البلاد
الكثيرة عنه ولما اعتاد الكي في اكثر البلاد وانما ذلك عادة الاثراك والاعراب
المشهور من الأسباب الموصلة كالرقية الا انه يتميز عنها بامر وهو انه احراق
بالنار في الحال مع الاستعناء عنه فانه ما من وجع يداوي بالكي الا وله دوله يقع
عنه ليس فيه احراق فالاحراق بالنار جرح مخرب للهيئة محدور ليس فيه
مع الاستعناء عنه بخلاف الفصد والحجامة فان سرية ما بعيد ولا يستند
مسند مما ركد لك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكي دون الرقي
بكل واحد منهما بعيد عن التوكل وروى عمران بن حصين رضي الله عنه لعن
فاشار واعليه بالكي فاستمع ثم بزاوية عليه الامر حتى اکتوى وكان يقول
كنت اري نورا وسمعت صوتا ويسلم على الملائكة عليهم السلام فلما اکتوى انقطع
ذلك عني وكان يقول اکتوبنا كيات فوالله ما افلحن ولا انجحن ثم تاب من ذلك
واناب الى الله تعالى فزاد الله عليه ما كان يجد من امر الملائكة وقال المطرف
بن عبد الله الم نزال الكرامة التي اكرمني الله بها قد رددت على بعد ان كان
اخيرا بفقد ما فعل ان الكي وما يجزى محرا لا يليق بالتوكل ويدل ذلك على
شدّة ملاحظة الأسباب والتيقن بهما فلم يعد ملنا ان للدين نداء ومن
السلف لا يتحضرون ولكن قد ترك النداء ايضا جماعة من الاكابر فقد

عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قيل له دعوه نالكت طيبا فقال قد راني
الطبيب وقال لي فقال لا يزال وقيل لا يزال رضي الله عنه في صده ما
يشكي قال ذنوبه قيل فما يشكي قال مغفرة رب قالوا ندعوا لك طيبا نال الطبيب
أقرضني وقيل لا ي رضي الله عنه وقد رملت عيناه لوديعتهما وقال لي
عنهما مشغول فقيل سألت الله أن يعاقبك فقال أسأله فيما هو على علم منهما
وكان أصاب الربيع بن عبيد رضي الله عنه فالح فقيل لو نددت فقال عشت ثم ذكر
عادر عودا ورواين ذلك كثير وكان فيهم الأطباء ملك المدادى والمداوى
ولم يكن الرنى شيئا قلت وقد أحسن الشاعر في قطعه صاعها حيث قال ان
الطبيب يطبه ودوايه لا يستطيع دافع معلى دد قد انى وفيها يقول عكز المداوى
ولملى اوى والذى جلب الدوابا علم ومن أفصل الرابع والثلاثون فيما يمنع الناس
عنه وفيما لا يمنع وفيما يحل له فعله وما لا يحل اذا اراد الرجل احداث ظلة طريق
العامة وذلك لا يضر العام فالصحيح من مذ عيب اية خيفة رحمه الله ان لكل
واحد من اتحاد الناس من المسلمين حق المنع وحق الطرح وقال محمد رحمه الله اخى
المنع من الاحداث وليس له حق الطرح وقال ابو يوسف ر ليس له كلاهما
وان كان يضرب ذلك بالمسلمين فلكل واحد من اهلهم حق الطرح والدفع وان
اراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يستبر فيه الضرر وعده بل يعتبر فيه
الاذن من اهل السكة وقال صاحب احداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوى ر
انه يباح ولا ياتم قبل ان يتخاصمه احد وبعد المتخاصمة لا يباح الاحداث ولا الاسفل
وياتم ترك الظلة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا الاسفل اذا كان لا يضر بالعام
وفي المستقى اذا اراد ان يبنى كنيفا او ظلة على طريق العامة فاني استعنه من ذلك فان

بقى لها خصموا نظرت فيه فان كان فيه ضرر او رتبه ان يقطع وان لم يكن فيه ضرر تركت على
 حاله وقال محمد بن داود الخرج الكيف ولم يدخله في داره ولم يكن فيه ضرر تركت ان
 ادخله في داره منع عنه لانه اذا دخله في داره فالعينة على الذي يتخاضع منه من الطريق وقال في
 جعل ثلثة سكة غير نافذة فليس لأصحاب السكة ان يهدموها اذ لم يعلم كيف كان امرها
 وان علم انه بناها على السكة صدقت ولو كانت السكة نافذة فهدمت في الوجهين وقال
 ابو يوسف روي ان كان فيه ضرر عدل من الاصل انما الاصل ان ما كان على طريق العامة
 اذ لم يعرف سالكه يجعل حديثه حتى كان للامام رفعها وما كان في سكة غير نافذة اذ لم يعلم
 حاله يجعل قديمه حتى لا يكون لأحد رفعها وقال شيخ الاسلام خواهره روي قوله
 في سكة غير نافذة ان يكون دارا متحركة بين قوم او دارا متحركة بينهم يتولوا فيها
 مساكن وحجرات وربعوا سيهم طريقا حتى يكون الطريق ملكا لهم فاما اذا كانت السكة
 في الاصل احيطت بان يتنوا ورايت كواحد الطريق المروءة فاجواب فيه كما الجواب في
 الطريق العامة لان هذا ملك العامة الا يرى ان لهم ائد خلوا هذه عند الزحام وكذلك
 عند التناوب راي في جميع الاحكام التي يحى ذكرها في السكة التي ليست نافذة وعلى من
 شمس الإمامة راي انه كان يقول في حد السكة الخاصة ان يكون فيها قوم يتحصنون اما اذا كان
 فيها قوم لا يتحصنون فهي سكة عامة والحكم فيها نظير الحكم في طريق العامة في جميع ما ذكرناه
 وفي نودين سمعته عن محمد بن رجل اشترى دارا الحاطة على طريق نافذة للعامة على حائط الدار
 وحائط الجار فانه من هذه الظلة بعد ما قبض الدار والظلة فاراد بعيدا ليس له ذلك
 وهذا لانه اذا اشتراها على ان يحى فيه ان يهدم ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة فله
 ان يعيد الظلة وليس لأحد ان يهدمها وان علم ان الظلة محدثة فهدمها
 اذا كانت الظلة على طريق نافذة يتنوا فليس له ان يعيدها ولا خيار له في

الدار وهو انما اشتراها على ان المحق فيهما ان يهدى له قال محمد رحمه الله في آخر
 كتاب التفسير رجل بنى حائطاً من حجارة على الفرات فاشتد عليه ريح اوسى
 طريق المسلمين بناء فخاضه في ذلك واحد من المسلمين او من اهل النخلة
 سوى العبيد والصبيان فانه يقضى عليه بهدمه سواء كان يضرب العامة
 او لا يضربهم هكذا ذكر وقال محمد بن سلمة البلخي رحمه الله لا يقضى عليه بالهدم
 اذ لم يضر بالعامه لانه اذا لم يضر بهم فالمخاصم مستغنى عنه ما ذكر في الكتاب
 انه عسى يضرهم في الثاني وان لم يكن مضربهم في الحال بان يكثر الرخلة في طريق
 فلا يجل الناس سبيلاً الى الطريق في ذلك المكان والفقهاء ائمة التمسك
 كان يقول انما يلتفت الى خصومة المخاصم في طريق العامة وفي الفرات ونحوها
 اذا لم يكن للمخاصم في طريق العامة وفي الفرات مثل ما الذي يخاصم معه اذا
 كان له مثل ذلك لا يلتفت الى خصومة لانه مستغنى عنه في هذه الخصومة لانه لو اراد
 دفع الضرر عن العامة لبداء نفسه فلما لم يبد له نفسه علم انه مستغنى في هذه
 الخصومة وقد نقل عنه ما هو من جنس هذه المسئلة وصورتها نهر في سكة غير
 ناذية وغرس رجل على شطه في قناء داره شجرة ف اراد رجل ان يقطعها
 وفي تلك الاشجار مثلها ولم يتعرض فلما سوي هذه الشجرة قال ليس له ذلك
 لانه مستغنى وليس بمحتسب لانه لو كان محتسباً لتعرض بجميع الاشجار التي في هذه
 السكة هذا اذا بنى في طريق العامة لنفسه فاما اذا بنى للمسلمين فان بنى في بعض
 الطريق مسجداً واغضى بالمسلمين لا يقض روى الفقيه ابو جعفر عن هشام عن محمد
 رحمه الله انه قال لا باس بان يجعل شئ من الطريق مسجداً او قنطرة من المسجد
 طريقاً لان المحق في الكل لعامة المسلمين وذكر في صلح النوازل قال شهاب في

١٢
 المسألة التي يكون فيها الطريق للنفس لأجل ما كان محاصراً به من إرادته وقهرها لأن على الناس
 ترك عمل الناس ولهم سعة. وعن القصة أنه جهر بوجهه المذنب للفتنة إن جاءه
 في روع المتاعب المتاحصة إلى الطريق قال الأمر إلى ما ذكرناه في كتاب اليد بات في
 المتاعب المتاحصة إلى الطريق أم سقطت ما صارت المأثرات أصالة الشرع المحرم
 فمن صاحب المصنف وإن أصالة التلويح الداحل في ملكه لأصل ما ذكره شيخ الأئمة
 رحمه الله في شرح كتاب التلويح سكة غير مائة. وإذا واحد من أهل السكة كان
 محمولاً بداره كان له ذلك سواء كان ما به في أعلى السكة يعمل في الأسفل أو
 كان في الأسفل محمولاً في الأعلى وذكر بعض الأئمة السجدة رحمه الله في شرح
 كتاب التلويح أصالة صاحب الدار إذا أراد أن يعرج ما بين أو ثلاثة أو أراد أن
 يرفع جميع الحائط كان له ذلك وذكر الصمد والشهيد رحمه الله في مسألة السكة
 أن صاحب الدار إذا أراد أن يعرج ما آخر على الحد أو على من السات العلوي للنفس
 ذلك وإن أراد أن يعرج ما أسفل من السات العلوي ليس له ذلك قال لا يملك
 حتى المرور وراء باب داره وهو كذا في متن الأئمة المحلوي في شرح كتاب القسمة
 مال الصمد والشهيد رحمه الله وكذلك لو كانت سكة في باسكة وهما غير قائمتين
 والبيت واحد من أهل السكة حل في سكة الأول وحل في سكة القسوى
 وباب داره في السكة الأول إذا أراد أن يعرج ما في السكة القسوى ليس له ذلك
 مخصوص عليه في قضاء جامع الصغير والمذكور في رابعة مستطيلة تشعب
 منها رايقة أخرى وهي مستطيلة أصالة ليس لأهل الرابعة الأول أن يعرج
 ما في الرابعة الأخرى لأنه ليس لهم حتى المرور فيها ونقص مشايخنا رحمهم الله
 قالوا لهم إن يعرج ما بالأسفل الحائط ملكهم ولكن لأهل السكة أن يعمروا من

المفرد ولكن هذا القول خلاف ظاهر الرواية فان محله رحمة نص على انه ليس لهم
 ان يفتحوا بابا وهذا لا بد اذا فتح ثم لا يمكن للجيران ان يمسوه من المرور بعد
 ما فتح في كل ساعة واذا ان حتى لو فتح بابا للاستضاء فالمرجح كان له ذلك ولا
 يكون للجيران ان يمسوه وهكذا ذكر الفقيه ابو جعفر رحمة الله وفيه اول كتاب
 التسمية قبل الباب الاول رجل له دار في سكة غير نافذة اراد ان يفتح بابا على
 الجدار اسفل من ذلك الباب له ذلك لان له ان يرفع جداره كله ويدخل داره
 انشاء من اولها وانشاء من آخرها وما قالوا بانه ليس له حتى المروز ودرام باب
 داره فليس بصحيح الا يرى انه لو اراد ان يطين جداره الذي وراء بابه كان له
 ذلك ولا يكون له ذلك بل من المرور فالحاصل ان في المسئلة اختلاف الروايات
 واختلاف الشايخ رحمهم الله واختيار شيخ الاسلام رحمه الله ان له ان يفتح
 بابا على جداره اسفل من الباب الاول واعلى منه وبه يفتح والله اعلم في
 التعميمات في الامكان المشتركة ذكر في ربيعة العيون والوقفات الارض والكفر
 اذا كان بين حاضري وغائب او بين بالغ وبسيط ان الحاضر او البالغ يرفع الامر الى
 القاضى ولو لم يرفع ففي الارض يرفع محضته ويطيب له ذلك وفي الكرم يقوم
 عليه فاذا ادركت الثمرة يبيعها او ياخذ حصته وتوقف حصه الغائب ويسع
 له ذلك واذا قدم الغائب فان شاء ضمن القيمة وان شاء اجاز بيعه ياخذ حصته
 من الثمن وذكر في موضع اخر عن محمد رحمه الله لو ان الشريك اخذ حصته من
 الثمرة واكلمها جاز له ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنه فان حضر صاحبه
 واجاز فعليه بيعه والاضمة قيمته وان لم يحضر فهو كاللقطة يتصدق بها قال
 الفقيه ابو الليث رحمه الله وهذا المستحسن وبه ياخذ قال ولو ادى المحتاج

كان مطوعا وركب محمد رجه الله في شرط الاصل في الدار او كانت مشتركة

في ملك الغير حرام حق الله ولصاحب الملك وفي القضاء لا يمنع من ذلك لان
الانسان لا يمنع عن التصرف فيما يملكه اذالم تنازع احد فان اجر واحد الاجر
ينظر الحصة نصيب شريكه من الاجر يرد ذلك عليه ان قدره لا يتصل له
لان لا يمكن فيه حيث لم يشاركه وكان كالفاسق اذا جرد وقبض الاجر ينصرف
به او يرد على المقصوب منه اما ما يخص نصيبه فيطلب له لانه لا حيث فيه
هذا اذا سكن غيرهما اذا سكن بنفسه وشريكه ثابت فالقياس ان لا يكون
له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى وفي الاستصحاب ان له ذلك لان له ان يسكن
الدار من غير اذن صاحبها حال حضرته لانه يقدر عليه الاستئذان في كل مرة
على هذا امر الله وفيها بين الناس وكان له ان يسكن حال غيبته فاما ليس له
ايسكن غير حال حضرته صاحبها بغير اذنه فكذلك حال غيبته والى هذا المعنى اشار
محمد رحمه الله في الكتاب في العيون لو ان دارا غير مشقومة بين رجلين وغاب
احدهما رجع للآخر ان يسكن بقدر حيث يسكن الدار كلها وكذا اذا دام بين
رجلين غاب احدهما فللمحاضر ان يستعمل الخادم بحضرة في الدار لا يركبها
الحاضر لان الناس يتفاوتون في الركوب ما لا يتفاوتون في السكنى واستخدم
الخادم فيتنصر الغائب بركوب الدابة ويتصور بالسكنى والاستخدام في اجازات
النوازل عن محمد بن مقاتل رحمه الله للمحاضر ان يسكن الدار قبل رضية في محمد
ان للحاصل يسكن جميع الدار او اخاف على الدار الخيل بان لم يسكنه باربعين

ان مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه ليس للجاحظ في الارض
ان يردع بقدر حصته وفي الدار له ان يسكن وفي قوادير هتمام رحمه الله ان ذلك
في الوجهين فلو سكن احد الشريكين في الدار المشتركة بغيبة صاحبه ثم جاء
الغائب فطلب من الذي يسكن الجرح حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة
للمستأجر لا يجب ان يعلم ان الدار المشتركة في السكنى وما كان من توابع السكنى
يجعل كالمملوك لكن واحد من الشريكين على سبيل الحال اذ لو لم يجعل كذلك لمتنع
كل واحد من الدخول والقفور ووضع الأمتعة فيتعطل عليهما منافع ملكهما
ولله لا يجره واذا جعلت هكذا صار الجاحظ ساكنا في ملك نفسه فكيف يجب الاجر

في تصرف الانسان في ملكه على وجه يتضرر به جاره قال محمد رحمه الله في قضاء الجاحظ
الضيق على رجل وسفله لآخر اذ صاحبه العلوان يبنى شيئا او يثقب فيه ويدخل
فعله قول ابي حنيفة رحمه الله ليس له ذلك الا برضا صاحب السفلى وان رضيت بالسفل
وعلى قولهما له ذلك اذ لم يضر صاحب السفلى وهكذا ذكر في دعوى الاصل وذكر في باب
القسمه وفي مسئلة المسئله لا يمتنع في رحمه الله ان هلمما بمنزلة العلوان رجل و
السفل لآخر اذ صاحبه العلوان يتصرف فيه تصرفا من غير رضا صاحب السفلى
كان له ذلك اذ لم يضر صاحب السفلى قال شيخ الاسلام رحمه الله في شرحه في
كتاب المقيضة اختلف المشايخ رحمهم الله في مسئلة العلوان والسفل على قول
ابي حنيفة رحمه الله بعضهم قالوا عن ابي حنيفة انه في مسئلة العلوان والسفل روايتان
على رواية الاصل والجامع الصغير لا يملك صاحب العلوان التصرف فيه الا برضا
صاحب السفلى وان لم يتصرف فيه بالسفل وعلى رواية كتاب القسمه يملك اذا
لم يضر تصرفه بالسفل ومنهم من قال لا يملك صاحب العلوان التصرف فيه

[illegible]

من الاستفهام هو انه ملك نفسه كما في هذه المسئلة الجمل من الذخيرة وذكر في
 الصغرى المرتبة ان كان البيتان في القديم بسقف واحد لصاحب الطائفتان
 ان يمنع من ذلك وان كانا في القديم بسقفين فليس له ان يمنع قال فيها واحد
 القديم ان لا يحملا افراده وراء هذا الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت الذي
 يحفظه الناس من حبل القديم ويبقى عليه الامر فلياذكر في الصغرى يحتاج
 الى الفرق بين المستلذين والفرق انهما في مسئلة البيت الذي يريد البناء يمنع صاحبه
 عن الضوء والضوء عن الخواجج الاصلية وفي مسئلة الاصل يمنع عن الشمس و
 الرياح وذات من الخواجج الزايل وكل ذلك لصاحب الساحة ان يتخذ فيها حاما او تروا
 او بالوعة او بئر ماء لانه ينصرف في خالص ملكه وينفع به استفادته فلا يمنع عنه
 واذا اضربناه حكمة عن الامام الاعظم ابو حنيفة انه ان رجلا شكك اليه من يجر حفرة
 حماره في دارة فقال احفر في دارك بقرب تلك البئر البالوعة ففعل فنتنت البئر
 الاول فكسبها صاحبها الا يرى انه لم يامر الشاك بمنع الحمار عن الحفرة وانما هذا
 الى هذا الحيلة في مضاربة النوازله اذا اتخذ داره خطيرة غنم فيسكنه في داره
 الحيوان يتادون بين السرقين ولا يأمنون على الرعاة ليس لهم في الحكم منعه وفي الذخيرة
 حكى عن بعض مشايخنا رحمهم الله ان الدار اذا كانت بجواره لدور فاراد صاحب
 الدار ان يبنى فيها شورا للخبز الدائم ورحى للطحن او مائدة للقصارين يمنع عنه لانه
 ينصرف به جيرانه ضررا فاحشا وعن ابي يوسف انه فيمن اتخذ داره حاما وبتاوي
 الجيران من دسائنها فليمنع منعه الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران و
 قيل كان ابو عبد الله الصمعي رحمه الله اذا استفق عن اراد ان يبنى في ملكه شورا
 للخبز في وسط الدارين تارة كان يبنى بان له ذلك وتارة كان يبنى بان له ليس له

في احاديث لو ان رجل اراد ان يتعد حراسا في بقة وسر دلك بدار جاره حورا
 لنا ان كان يعلم دوان الرعي او رعيه وداره يوم من ساء الحار يجمع من ذلك
 ثم كذا الحار ابو العاسم رحمه الله لانه وان كان تصرفه حاله ملكه ولكن يصير
 صار صريحا من مستلح بلع ومشايخ يحارونهم الله واقصوه هذه
 الحواب والحاصل ان في هذه المسائل وفي احاديثها القياس ان كل من تصرف
 في حاله ملكه لا يصح منه في الحكم وان كان ملحق صريحا بالغير لكن ترك القياس في
 موضع يتعلق بصورت تصرفه الغير صريحا بل قليل بالبع وبه اصل كبير من مشايخ
 رحمهم الله وعليه القوي وفي مسائل شتى من النورل داران ميلان فان حل احد
 صاحبي الدارين في داره اصطلا او كان في القديم مسكنا وفي ذلك صريحا لصاحب الله
 الاخرى قال ابو العاسم الصارده ان كان حرم الدواب الى الحار لا يمنع وان كان
 حراها الله للحار ان يجمعه ثم اذا دخل الدواب في الاصطلي وحرم الدواب
 جلد اذ ان الحار حرا فاصل يجمع صاحب الدواب قيل لا يجمع لانه ليس بمالك
 لان فعل الدواب لا يستقل اليه لانه حار ملو من اما يجمع ماد حال الدواب
 في الاصطلي من حيث انه يستل الى التخصيص الا انه ليس معتد به في القياس
 اما حارها ما كره والغيب مما يوجب الضمان عند التعدي وفي كتاب القسمة
 اذ ان احدنا بالاسم له الاخر ساء لاساء في ما فتح صاحب الساء وحار
 حار كونه وظالمه صاحب الساء له ساء فليس له هذه المطالبة ولا يحسم
 عنه صاحب الساء ساء الكره لانه يفتح الكره بصرف في ملكه من غير ان يفتح
 صاحب الساء ساء من ملكا وبسبب ملكه الا يرى انه لو دفع جميع جلد ارفعوه
 فان له ذلك فاما ان فتح كونه كان او لم يفتح كونه حرة سببها ورسول حار سببها

فاختار سارده ليتخذ ستره بين السطحين لا يجبر على ذلك الإنسان لا يجبر على البناء
 في ملكه ولو اراد ان يمنع من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان في صعوده
 يقع بضربه في دار الجار كان له ان يمنع لان فيه ضررا زائدا وان كان لا يقع بضربه في
 دار جاره ولكن يقع بضربه عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع لانها اشتوي في الضرر لانه
 ان كان يقع بضربه عليهم في السطح يقع بضربه على السطح ايضا في السطح ذكر المسئلة على
 هذا الوجه في فتاوى ابي الليث ره وعلى قياس المسئلة التي تقدم ذكرها وهي ما
 اذا فتح صاحب البناء في جدار علوه كوة ليس لصاحب الساحة ان يمنع عنه وينبغي
 ان يقال في هذه المسئلة ليس للجار حق المنع عن الصعود وان كان يقع بضربه في دار
 جاره الا ينكر ان محمد رحمه الله لم يجعل لصاحب الساحة حق منع صاحب البناء عن فتح
 الكوة في علوه مع ان يقع بضربه في الساحة وفي كتاب الشيطان دار بين رجلين اقتسموا
 هذه الدار فقال احد هما يبنى حائطاً حاجزاً بيننا فليس على الآخر اجابته وان كان
 احد هما يبنى في صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز الاطلاع كان للقاضي ان يأمرهما
 ببناء حائط بينهما ويخرج كل واحد منهما من النفقة بحصته بفعله القاضي عليه
 المصلحة وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله ايضا رجل له في داره شجرة فربها قد باع اغصانها
 فاذا ارتقاها المستقري يطلع على عورات الجار قال برفع الجار الى القاضي حتى يمنع من
 ذلك قال صدق الشهيد رحمه الله في واقعة في المختار ان المشتري يجبرهم وقت
 الارتفاع مرة او مرتين حتى يسروا انفسهم لان هذا اجماع بين المحققين وان يقال
 ان برفع الجار الى القاضي فان راى القاضي المنع كان له ذلك وعلى قياس المسئلة
 التي تقدم ذكرها في مسئلة فتح الكوة ينبغي ان يكون للجار ولاية المرافقة ولا يكون
 للقاضي ولادة المنع كما ذكر في الذخيرة في الاشجار المتدلية اغصانها في ملك الغير

فَقَالُوا يَا إِلَهَ الْبَيْتِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَفَإِنَّهُ أَفْطَحَ فِيهِ السَّاعِ الْبَيْتَ وَفِيهِ أُخْرَى بِمَنْ هُوَ
الْبَيْتُ لَعَنَ أَهْلَهُمْ لَيْسَ فِيهِ الصِّبْغَةُ الْمَبْعُودَةُ كَالْمَتَرِ إِنْ بَاحَهُ يَمْرُغُ فِيهِ
الْبَيْتُ مِنَ الْأَعْصَانِ التَّدْلِيَةِ فِيهَا وَكَذَلِكَ لَوْ رِيحًا وَهُوَ خَشَاهَا صَبَغَهُ لِرَجُلٍ
أُخْرَى فِيهَا سَحَرَهُ أَهْلَهُمْ تَدْلِيَةً إِلَى الْأَرْضِ الْمَوْجُودَةِ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الْمَوْتِ وَكَانَ
لِلْمَوْتِ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلَ بِمَرْجٍ صَبَغَتْهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَعْصَانِ فَكَذَلِكَ قَامَ بِمَقَامِهِ
الْوَرْدُ إِذَا وَقَفَ مَجْرُوعٌ فِي مَصِيبِ أَحَدِ الْمُنْقَاسِمِينَ أَهْلَهُمْ تَدْلِيَةً إِلَى مَصِيبِ
الْأُخْرَى إِنْ رَجَعَتْ مِنْ مَعْدِنِ رَحْمَةِ اللَّهِ إِلَيْهِ لَئِنْ كَانَ يُجْبِرُ صَاحِبَ الشَّجَرَةِ عَلَى قَطْعِ الْعَصَا
فَقَدْ رَوَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ بَرَأَتْهُ كَذَلِكَ وَكَانَ كِتَابُ التَّصْلُحِ بِمِلَّةِ الرَّجُلِ
لَهُ مَلَكٌ خَرَجَ تَتَبِعُهَا إِلَى جَارِهِ مَا رَادَ الْحَادِثَ بِقَطْعِ ذَلِكَ لِمَرْجٍ هُوَ أَوْلَى لَهُ ذَلِكَ فَالْوَرْدُ
وَهَذَا عَلَيْهِ وَجْهٌ مِنْ أَمَّا أَنْ يَكُنْ تَعْرِيعُ الْمَوَاقِفِ الشَّعْبَ إِلَى الْحَلَّةِ وَالْقَتْلِ عَلَيْهِ
فِي هَذَا الْوَحْدَةِ لَيْسَ لِلْحَادِثِ أَنْ يَطْلُبَهُ مَطْعُمًا وَلَكِنْ يَطْلُبُ مِنْ صَاحِبِ الْحَلَّةِ أَنْ يَمْلِكُ
الشَّعْبَ إِلَى الْحَلَّةِ وَيَشُدَّ عَلَيْهِمْ بِالتَّحْيِيلِ وَيُلْزِمُهُ الْقَاسِمُ أَنْ يَجْزِيَ وَكَذَا أَمَكُهُ مِنْ بَعْضِ
الشَّعْبِ إِلَى التَّحْيِيلِ وَالتَّشَدُّدِ عَلَيْهِمْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَهُ بِقَطْعِ ذَلِكَ الشَّعْبِ وَإِمَّا أَنْ يَكُنْ
تَعْرِيعُ الْمَوَاقِفِ إِلَى الْقَطْعِ وَفِي هَذَا الْوَحْدَةِ الْأُولَى أَنْ يَسْتَأْذِنَ صَاحِبُ الْحَلَّةِ حَتَّى يَقْطِعَ
نَفْسَهُ أَوْ يَأْذِنَ لَهُ بِالْقَطْعِ فَإِنْ أَلْزَمَهُ مَرْجِعُ الْأَمْرِ إِلَى الْعَاصِي حَتَّى يَحْكُمَ عَلَى الْقَطْعِ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ
الْحَادِثُ تَتَبَاعُ ذَلِكَ وَلَكِنْ قَطْعُهُ بِنَفْسِهِ اسْتِثْنَاءً فَإِنْ قَطَعَ بِمَوْضِعٍ لَا يَكُونُ الْقَطْعُ مِنْ مَوْضِعٍ
أُخْرٍ أَعْلَى مِنْهُ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ وَحَقَّ الْمَالِكُ فَلَا صَمَانَ فَإِنْ قَطَعَ مِنْ مَوْضِعٍ كَانَ الْقَطْعُ مِنْ
مَوْضِعٍ أُخْرٍ أَعْلَى مِنْهُ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ اسْتِثْنَاءً وَحَقَّ الْمَالِكُ فَهُوَ صَمَانٌ مِنْ هَذَا الْجَمْلَةِ مَا ذَكَرَ
تَنْجِيحُ الْإِسْلَامِ حَوَاصِرُهُ وَرَحِمَهُ اللَّهُ وَذَكَرَ تَنْجِيحُ الْأُمَّةِ الْحَقْلُ وَالْمَقْلُ وَإِذَا الْقَطْعُ لَمْ يَقْطَعْ
فِي مَلِكٍ نَفْسُهُ وَلَا يَكُونُ لَهَا أَنْ يَمْلِكَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ حَادِثَ حَتَّى يَقْلَعَهُ قَالَ وَكَذَلِكَ فَالْمَتَابُ

رحمهم الله انما يكون له ان ينقطع من جانب نفسه اذا كان قطعة من جانب نفسه
 مثل قطعة من جانب صاحبه في الضرر اما اذا كان قطعة من جانب صاحبه
 على سرر ليس له ان ينقطع ولكن يرجع الامر الى القاضي ليعاونه بالقطع فان لم ير
 نعت القاضي باسما ينقطع من جانب صاحب النخلة ثم في موضع الذي لا يضر
 لو قطع بنفسه لا يرجع على رب النخلة بما انفق في مؤنته القطع لانه كان يمكنه ان
 يرفع القاضي ليعاونه بذلك او يفعله باعوانه كما ذكرناه فاذا فعل بنفسه كان منهوا
 في الزاقي والطريق ويحدث فيها اهلها رجل له دار في سكة غير نافذة اشترى
 بجانب هذه الدار بيتا ظهر في هذه السكة اراد ان يفتح له بابا الى السكة ليس له
 ذلك ولا اهل السكة ان يمنعه من ذلك نص عليه في كتاب الشرب وكان الفقيه ابو بكر
 والفقهاء او نص رحمهم الله يقولون له ذلك وكان الفقيه ابو القاسم الصغار والفقهاء
 ابو جعفر والفقهاء ابو الليث رحمهم الله يقولون ليس له ذلك من من هذا بين
 ما اذا اراد ان يفتح بابا للبيت في داره وينتظر من داره الى السكة فانه لا يكون لاهل
 السكة ان يمنعه من ذلك نص عليه في كتاب القسمة والفرق انه اذا فتح للبيت
 بابا في هذه السكة يصير طريق السكة طريقا لهذا البيت لان الدخول في البيت يحصل
 من طريق الشربة وذلك ضرر على اهل السكة لان صاحب الدار متى باع هذا البيت
 بحقوقه يدخل هذا الطريق في البيع فيزداد شريك آخر في طريق هذه السكة وفي رأينا
 الشربة في الطريق ضرر على اصحاب الطريق في الحال وفي المال اما في الحال فلان
 الطريق يتسوق بكثرة المارة واما في المال فلانهم يمانشبه مفادير الانبياء في
 الطريق متى طال العهد اذا احتج الى قسمة الطريق يقسم على الرؤوس فيصيب مستر
 البيت شئ من الطريق فينتقص بذلك قدره حتى اهل السكة فلما اذا فتح للبيت

بأنه دارة وان الأرض السكة لا تصير لها البيت لأنه لا يدخل في البيت من طريق
السكة لسان من من وان يحكم الملك لا يحكم الطريق ولا يصير بها بيت البيت لا يبيت
ولا يدخل في البيت بمسيرة لا رداً للعمرك في الطريق من البيت السابق
من من هذه المسئلة ومن المسئلة ذكر حاله كتاب الشرب ان من اشترى
ارصاً بغير ارضه وشرب الأرض المشتراة من صاحب آخر ما دام ان يسون الماء
من الأرض المدعومة الى الأرض المشتراة ليس له ذلك وان كان شرب طريق
الماء او كان ملكه كما ان صاحبها يدخل وان لم يكن له البيت والنهر وهو
لنا في مسئلة الشرب حال ما سون الماء الى الأرض المشتراة كما هو مستعمل ان
العمل عمة مستعمل محرم الماء لانه متصل اوله بأخره وليس له استعمال محرم الماء
المشتراة لسوق الماء للأرض شربها من غيرها اما صها حال ما يدخل البيت
من الدار هو غير مستعمل لطريق السكة لان استعمال الطريق بالمروءة قد ينقطع
المروءة بالدار من مسئلة الدار من مسئلة الشرب ان لوجع الملوحة
الأرض المدعومة ثم لعاء منها الأرض المشتراة وهذا لا يمنع من ذلك لانه قد
الحالة غير مستعمل للحرى فان كان صاحب الدار والبيت آخر البيت المشتري من دار
وترك الدار لنفسه حكمها ثم اراد ان يفتح للبيت بانه دارة لندخل المساح
من طريق السكة في الدار ويدخل من الدار في البيت المستأجر مع من ذلك وان
لنزلت والدار من رجل واحد واراد المساح ان يفتح للبيت بانه دارة لندخل
من طريق السكة الدار ويدخل منها البيت لا يمنع من ذلك لان المساح مقام
الأحر الذي هو صاحب الدار والبيت ولم يبق للأحر طريق فكون الماء واحداً ملك
منه للسهمك ولأن كانت الدار معاً ليس قوم في سكة غير ملكة وقائمة بزمانهم

على ان يفتح كل واحد منهم في نصيبه بابا كان لهم ذلك وان اهل السكة فرج
هذا ومن ما اذا كان لرجل ارض ولها شرب من نهريات صاحبها واقسم ورشته
الارضى على ان يفتح كل واحد منهم لارضه كوة من النهر ليس لهم ذلك والفرق
ان الورثة قائمون مقام الميت والميت حال حيوته لو اراد ان يفتح لارضه الارضى
كوة اخرى من هلى النهر ليس له ذلك لانه يريد ان يخلل زيادة على قدر حقيقته
لان له قد راعى ما من الشرب ويفتح كوة اخرى ربما يزداد الماء على ما كان له لان
دخول الماء يتفاوت بتفاوت الكوة فكذا لا يكون لورثته ذلك والميت حال حيوته
لو اراد ان يفتح بابا الى السكة كان له ذلك لانه لا يصيل حتى اكثر من حقه لان مرونه
في طريق السكة من باب واحد ومن حشرة ابواب على السور المستقلة في كتاب
القسمه من الاصل واذا باع الرجل دارا بابها في سكة نافذة وقد كان باب
تلك الدار في القديم في السكة غير نافذة لو اراد المشتري ان يفتح بابا الى تلك السكة
ويشقه الجبلان عن ذلك فينظر ان اقر اهل السكة بذلك الباب فله ان يشقه
وعى منه لانه قائم مقام البايع وكان البايع ان يفتح ذلك الباب فكما ان قائما
وان جعل اهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع اليمين اذا لم يكن للمشتري يفة
واذا حلقتهم واحدا يمين واحد ان حلف الاول سقط الايمان عن البايعين لانه يمين
اليمين النكول ولو نكلوا ليس له ان يبر ويمنع لان الاول ان يمينه لما حلف انه لا
طريق له وان نكل الاول فله ان يحلف غيره ثم وشر فان نكلوا جملة الآن له ان يفتح
لانه لا اقرار منهم المستقلة من فتاوى ابي الليث رحمه الله واذا اشترى الرجل هجرة
في سكة غير نافذة و اراد ان يجعلها طريقا لحاجته يصيل السكة نافذة قال الفقيه ابو
القاسم رحمه الله بفتح اصل السكة الاموال الفاضحة حتى توحه على ابن يصور ان له

الأمر على كاهله ما كان صورا ما حال بيده وبين ذلك وإن لم يكن ما احتوا واستوفى
من ذلك الناس ما يد مع الضرر ويقوم مقام الحياطة لمع من ذلك فما الدخيرة ذلك

سويح العميون عن محمد رحمه الله في ما في غير مادة استتري رجل في القصور دارا
في طهرها طريق رافدا ما راد ان يهمل بهما ويجعلها طريقا ما مالا ليس له ذلك
وان ايجد ما ماسرل الناس فيه وجعل له ما بين ماله ان ينزل من يستلم
وليس لهم ان يتخذوه طريقا يمشون فيه اهل السكك اذا رادوا ان يصوا على
راس سبكتهم دت باو يسد دار السكة ليس لهم ذلك لان مثل هذا السكة
وان كانت ملكا لخاصة الكس للعامة فيهم ما رجع حق ايضا وهو انه اذا اردت ان تاسر
الطريق كان لهم ان يدخلوا ما حتى تحف الرحام ذكر في الشواذ راس وستم وقال له
ما ان اوصيفة حمد الله في سكة غير مادة ليس لأصحابها ان يمشوها وان
على ذلك بلا يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثر فيه الناس كان
لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى تحف الرحام قال الساطع في سويح واقبائه هذا الجملي
لطف اس رستم رحمه الله وحكي عنه في واقبائه ايضا قال ابو حيفة رحمه الله الطريق اذا
كان غير اهل ملاصقانه ان يصوا فيه المحتش ودر بطو الدواب وسوصوا فيه
ما عطف الانسان بالوصوء او المحتش اذا لمة فلاصقان وان حفره احد من اهل الطريق
شراوى ساء فطبت بذلك انسان معي ويوجد بان يطم البشر ويؤخذ نقصان الحضر
في الدخيرة تؤخذ مما نقصه الشرود ذلك ما ذكره الساطع ايضا في شرح شرح
الاسلام امر باده رحمه الله في ذلك الحمر والكل صاحب الدار الانتفاع بماله دارا
ما ليس لعنق العلف النالج والطيب والمحتش ودر بطو الدواب والقصور ورتاء الدواب
والصور ولكن بشرط السلامة قالوا والحوار في القاء الطيب والتلحيم المحتش ودر بطو الدواب

على الاطلاق كما ذكره رحمه الله اما في بناء الدكان والتوزيع يجب ان يكون الجواب على
التفصيل ان كانت السكة نافذة فله ذلك وان كانت غير نافذة وليس له ذلك الا اذا
جميع اهل السكة فكذلك ذكره في جنائيات الجامع الصغير والكلام في الهلاك بالتلج الملق
وعبر ذلك تنظر في كتاب الجنائيات من المحيط وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله
السكك التي ليس لها منقذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحفر فيها بئر
المسبب الماء وان اجتمعوا عليها على ذلك ولا ان يدل خلوها في دارهم ولا ان
يدريوا انما لهم ان يمدوا فيها ما يجلسون في صلح النوازل اذا اراد الرجل ان يتخذ
طينا في زقاق غير نافذة قال ابو بكر البرهكي وغيره ان ترك من الطريق مقدار
الممر للناس ويرفعه سريعا ويتخذ في الاحياء من ممر متع من ذلك وكان ابن سميعة
رحمه الله يقول له بل الطين راسا اذا اراد والد كان في سكة غير نافذة وليس
لاهلها منعه عن ذلك في فتاوى القضاة المتخذ على باب داره في سكة غير نافذة
ان يمسك دابته هناك فلكل واحد من اهل السكة ان يأخذ بعض الارض
وليس لهم ان يعضوه عن امساك الدواب على باب داره ^{فلان} لان السكة اذا كانت
غير نافذة فهي كدار مشتركة بين الشركاء والدار اذا كانت مشتركة فلكل واحد
بين الشركاء ان يسكن في بعضها مقدار حصتها ولكن ليس له ان يبني فيها وانما
الارض من حيلة البناء وامساك الدواب في بلادنا من السكك لان الرهيم في
بلادنا امساك الدواب على الابواب ولو كانت السكة نافذة فلكل واحد من اهلها
امساك الدواب على باب داره بشرط السلامة وفي الباب الاول من دفع الاصل
سكة نافذة في وسطها فميلة اراد واحد منهم ان يفرغ من ميلة بيته ويحولها الى
صهاون اذى به الجيران كان لهم منعه عن ذلك وكذا ان لكل واحد عرض

الناس ان يمتدوا اصل اي من اعمدات الطريق الشاغل من المجرى في السكة
 فاجل راحل في السكة ان يمتد في طريق الذي هو غير ثابت في السكة فاجل راحل
 الطريق واما اهل الحجاب اذا اراد احوال الخشية في سكة غير مملوكة وادار اهل
 السكة ان يمتد في ذلك فان كان يصنع من ظاهر الدابة وضعا فليس لهم
 ان يمتدوا عن ذلك لانه لم يتصرف في ملكهم الا بالخال الدابة وله ذلك وان
 كان يطردها لم يطردها بغير بنيانهم ظم ان يمتد لانه يتصرف في ملكهم على وجه يصر لهم
 وليس له فعله في الولايات في المنقبات ذكر في الخط اذا كانت الدار في محلة عامرة فاما
 صاحبها ان يمتد بها فالتاس ان له ذلك وكان ابو الحسن الكرخي يعني بانه ليس له
 ذلك وهو استقصا قال الصدوق في التمهيد رحمه الله في كتاب الحيطان في باب الحيطان
 المتصلة ان الفتوى اليوم على قياس افاضل بيته في بين والجيران يتصرفون في
 كان لهم جبر على البناء اذا كان فادرا على البناء هكذا ذكر في حجب فتاوى سمرقند ان
 قال جند التمهيد في المختار انه ليس لهم ذلك لان الموضع لا يجرى على بناء ملكه ذكر
 شيخ الاسلام رحمه الله في شرح زيادات الاصل يار من رجلين ولكل واحد منهما
 ان يضع فيها مائة وان يربط فيها دابة وقد ذكرنا التصرف في الاعيان المشتركة
 قال محمد في كتاب الشرب اذا كان لرجل المني من رجل اراد ان يدخل ارضه
 واما ان يدخل ليعالج نهر فتعده برب الارض من ذلك له ذلك واما يمتد صاحب
 النهر في بطن النهر لاصلاح النهر هكذا ذكر في كتاب الشرب ولم يحكم خلافا من
 مشايخنا رحمهم الله من قال ما ذكر في كتاب قول ابن حنبل رحمه الله لانه لا حريم
 للنهر في قوله وليس له ان يمر فيما وراء المساء لان ما وراءه عاملك صاحب الارض
 ومنهم من قال ما ذكر قول الكلالي ان موضوع المسئلة ان صاحب النهر لم يملك المسئلة

صاحب الأرض وبقي النهر لنفسه فرق بين هذه المسئلة وبينها إذا كان طريق الممر
إلى الفرات في أرض إنسان كان للناس أن يمر في أرضه بغير إذنه والفرق أن هذه
مسئلة الفرات متى اطلعتا للناس الممر في الأرض فقد تحملنا ضررا الخاص بل دفع ضرر
العام وأنه يجوز فأما في مسئلة النهر فقد تحملنا ضررا الخاص لك دفع ضرر الخاص
وأنه لا يجوز رجل كد بقول كثيرة أراد أن يسقيهما من نهر إنسان وخاف صاحب النهر
أنه إذا المسناة ويحربها فله دفعه عن ذلك لأن الانقاع بالماء مباح بشرط أن لا يضر
ملك الغير هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله ذكره في فتاواه وفيه أيضا اشترط
أرضه بجاري ما ثم انما اشترى ماء وأراد أن يمر به في ذلك المجرى إلى أرضه ينظر أن
كان اشترى قبل الماء من نهر شرية أخرى فليس له ذلك بلا خلاف وإن كان اشترا
من أصل هذا المجرى قال ابن سلمي رحمه الله له ذلك لتعامل الناس وقال عامة
المساجي رحمه الله ليس له ذلك قال الصدر الشنقيطي رحمه الله في واقعاته هو المختار
لأن له من سوق الماء في هذا المجرى بقدر ما هو شرب هذا النهر لا بالزيادة عليه
وإن الخط نهر القوم يمر في بستان رجل فلصاحب البستان أن يغرس على حافته
لأنه لا ضرر لأصحاب النهر في ذلك حتى لو كان لهم ضرر في ذلك بأن تضيق نهرهم
بسببه يمنع عنه ولو كان قد غرس بؤمر بالقلع قال الأمان يوسع النهر من طرفه
بقدر ما كان على وجهه لا يتفاوت في حق أصحاب النهر في لا يمنع عنه وإن كان
قد غرس بؤمر بالقلع وفيه عن شدة في نهر الصامعة إذا أراد رجل أن يغرس عليه
المنفعة المسلمين له ذلك وفيه أيضا أمام أجرى نهر القوم في مدينتهم لا يجل
الشفة فاهل المدينة أن يتخذوا على ذلك النهر لسانين إذا لم يضر ذلك باطلا
الشفة وإن كان ذلك يضرهم صحو عنه فلا بد أن لا يضرهم الشفة إذا أراد أن

٤٣٢
 اذ كان لا يصل الماء الى اهل الاسفل او يصل اليهم قليلا لا يكفيهم فاسمهم
 فيسعون ان يحذروا ويسالين والله اعلم وفي السج قال هشام سألت محمدا
 رحمه الله عن مهر بحري في قرية سب ملك القرية على ذلك المهر اصرهم للتسعة
 ولقدوا بهم منه وعليه عرس استجار لهم الا انه ليس لهم من اصل المهر اذ ان
 المهران يحولوا المهر عن ملك القرية وفي ذلك حراهما قال لهم ذلك قال وسأله
 عن رجل له ثناء حاله عليها اسما ليقوم اراد صاحب الفناء ان يقرضها
 عن هذا المهر ويحمله موصعا آخر مال ليس له فلك ان لا استجار التي على حانة
 هذا المهر من شرب من هذا الماء قال ولو باع صاحب الفناء كان لصاحب
 الشجرة تسعة حواير وعن ابو يوسف رحمه الله لو ان اعراسا من الكوفة ارادوا ان
 يسأروا منها ويصوروا ذلك ما اهل الكوفة قال اسمعهم من ذلك قال لا يرى ان اهل
 البلد يمشقون عن الثناء للحكمة بهذا اولى فاذا اساحر حلا ليحل عليه ما ناله
 من من الحبل فليس له ان يرد على ذلك وان كان ساسيرا الا اذا كان شيئا
 لا يجري منه السح والصفة عادم كالبطيخ والعصا مع راكس الحبل ذكر في كتاب
 الجبطلان في احاديث المواريث رجل اسرى مسخرة وطعمها واستجارا صاحب
 الشجرة لو صاع فيها الاستجار ليس واصل الارض المستجارة طريق دار من رجل آخر
 فاراد مسرى الاستجار ان يمر طريق هذا الارض محتبة ومملوكة ورواها ذلك
 وان كان طريقها في دستان ذلك الرجل وكرمه لانه يعلم ان اعراسها ذلك بالطريق
 يكون والطريق هذا لا يرى ان صاحب الارض المساحرة لو اقبل من الارض مسخرة
 لم يكن ان يعمل تلك الامتجار لانه لا يكون له ذلك فكذلك اهل مسالمة الاستجار وقد
 مر في منها الا ان في اساءة المعرفات وذكر في صالح المواريث عن العفة ان جعفر رحمه الله

شجرة الغصادة الطريق اذا كان لا يضر بالطريق فلا بأس به ويطيب للذي غرسها اكل
 ورقها وفروعها وان كانت هذه الشجرة في المسجد فلا بأس باحد قوتها واكل
 ولا يجوز اكل ورقها مثل اهل القاسم رحمه الله عن رجلين لهما نخل على صفة اشجار
 وكل واحد منهما يدعيها قال ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف غارسها فما كان
 في موضع مملوك لكل واحد منهما خاصة فاوله وما كان في موضع مشتركة فهو بينهما
 الحكم الاصل ان الشجر انما يستحق بالفرس او بملكه النالة او بالارض وسئل
 رحمه الله عن له اشجار على صفة نهراذيان ونبت من عروقها اشجار في الجانب
 الاخر من النهر لرجل في هذا الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طريق فادعى
 كل واحد منهما هذا الاشجار قال ان عرف انها نبتت من عروق تلك الاشجار
 فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها فتلك الاشجار غير مملوكة لاستحقاقها
 صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار وسئل ابو بكر رحمه الله عن ضيعة يجنب نهر
 ماذيان وعلى صفة النهر اشجار يربط صاحب الضيعة ببعضها قال لمن نبتت الاشجار
 غير مستنبت وارباب النهر قوم لا يخصون فهي لمن اخذ ما وقطعها ولا احب ان
 يبيعها صاحب الضيعة قبل ان يقطعها وان كان لها مستنبت الا انه لا يعرف
 فهي كالقطعة يسئل عن الاشجار على صفة نهر لا قوام يجرى ذلك النهر في سكة غير
 نامنة وبعض الاشجار في ساحة هذه السكة فادعى واحد من اهل السكة ان
 غارسها كان فلان وابي وارثه قال عليه البيعة قال فان لم يكن له بينه فما
 كان على حريم النهر فهو لجميع اهل السكة فالاصل ان الشجرة اذا لم يعرف لغارس
 ولا مالك النالة يحكم بالارض وفي فتاوى الفقيه نبت شجرة وروع في ارض انسان
 من غير ان يزرعها احد فهو لصاحب الارض لانه متولد من ارضه وكان جزء من

الأرض فيكون لصاحب الأرض وفي فتاوى ابن الدين العشاء رحمه الله ولو
 حق الإكثار الحظ فتأخرت الحيات في الأرض فثبت الرزق فسقاء الإكثار حتى
 استعصده فهو ينفق ما على شرطهما وإن ثبت فسقاء رب الأرض فكل له ومن
 الإكثار فيسبب من الحيات وإن كان لها قيمة وإن سقاها اجتنى فلا شيء لها وإن
 بين رب الأرض والإكثار والله أعلم وفي فتاوى ابن الليث به شجرة في أرض رجل ثبت
 بن عرومها في أرض أخ فإن كان صاحب الأرض هو الذي سقاه وانبتته فهو له
 وإن كانت نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة إن صدق رب الأرض أنه من عرومها
 شجرة وإن كذب به فالقول له ولا تؤاخذ هشام قال سألت محمداً عن شجرة في داء
 طلعت من عرومها أخرى في دار جاري لمن يكون الذي يطلع قال لك إن تعلية لأنه
 نبت من شجرة تلك وفي فتاوى ابن الليث رحمه الله تواء لرجل ذهب بها الرزق
 إليه كرم غيره فنبتت منها شجرة فهي لصاحب الكرم لأن التواء لأهله لها وكذلك لو
 بلغت عروحة رجل في كرم آخر فنبتت منها الشجرة فنبتت من التواء بعد ما ذهب
 الحوخة فصار ملكاً أو الأول من قوله وفيها أيضاً رجل له شجرة توارت في ملك العين
 ونبتت العروحة فوجب لصاحب الشجرة تلك التاللات من صاحب أرض فان كانت
 التاللات بئس إذا قطعت الشجرة لم تجزأ ليه وإن كانت تنفس فالله جابر لها
 في الوجه الأول ذهب غصن شجرة وفي وجه الثالث ذهب شجرة هو في أرض للوهو
 وإذا غرس الرجل شجرة في المسجد فالشجرة للمسجد لأنه بمنزلة البناء للمسجد وإذا
 غرس الرجل شجرة في أرض موقوفة على الرباط إن كانه الفارس ولا تعاهد هذه
 الأرض الموقوفة فالشجرة للوقف لأن هذا من جملة التعاهد فيكون غرسها
 للوقوف ظاهر وإن لم يكن فلا تعاهد لها فالشجرة له وإذا غرس شجرة في أرض

فالشجر للفارس لانه ليست له ولاية جملته للعامة وكذا الغرس على شط نهر
العامة او على شط عرض القرية فالشجر له هذه الجملة في فتاوى الفقيه اذ اليك
رحمة الله وفيها ايضا جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فاراد ورثت ان يقطر الى
اشجار فلهم ذلك لان موضع الاشجار لم يصير وقفاً لانه مشغول وكذلك فوجعل
داره مقبرة فموضع البناء لا يدخل فيه لانه مشغول وفي فتاوى اهل سمرقند غرس
شجر اعلى شط عرض قرية ثم قطعها بعد ذلك فنبتت من عروقها اشجار فهي لله ارس
لانها نبتت من ملكه وفي بيوع فتاوى ابى الليث رحمه الله اشجار على خافى النهر
في الشارع اختصم فيها الشاربية ورجل يجرى على النهر في مقابل داره ولم يعرف
الفارس فان كان الموضع الذي نبتت فيه الاشجار ملك الشاربية فالاشجار لهم
لانها نبتت في ملكهم وان يكن ذلك الموضع ملك الشاسمرب وانما هو للعامة
والشاربيين حتى تسيل الماء ان لم يعلم ان صاحب الدار اشترى الدار بعد غرس الاشجار
والاشجار لصاحب الدار لان الاشجار في حجره وان علم ان صاحب الدار اشترى
الدار بعد غرس الاشجار لا يكون له لانها انما صارت في حجره بعد ما نبتت قال
صدر الشهاب رحمه الله في واقعاته يجب ان يكون هذا المجرى في فتاده ليعكون
الاشجار في حجره وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله مقبرة وفيها اشجار فهذه المسئلة
على وجهين احدهما ان يكون الاشجار ثابتة قبل اتخاذ الارض مقبرة وانه على
وجهين ايضا ان كانت الارض مملوكة فالاشجار باصلها على مالك وب الارض
يصنع بالاشجار واصلها ما نبتا لان موضع الاشجار من الارض لم تصور مقبرة لانه
مشغول بملك صاحب الشجرة وان كانت الارض مواتا لمالك لها وقد استند بها
اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها على مالك القدم بالرحمة الله تعالى فثبت الاشجار

بعد استجار الأرض مقبرة وإيد على وجهين أيضا ان علم لها عدس فهي للخيار من
 لا يهدا ملكه وان لم يعلم لها عارس ما لحكم في ذلك الى القاضي ان ما يبيعها وشوب
 ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك لانه اذا لم يعلم لها عارس كانت في حكم الوصية
 لا يرى ان التبعة اذا سمت في ملك اسان ولا يعلم لها عارس كانت التبعة لاسان
 الملك كما انها اذا قطع شجرة من دار رجل بغير امره قرب الدار ما يحيا والشاة ترك
 الشجرة على العاطع وصمة قيمة الشجرة فائمة وطريق معرفة ذلك ان تقوم الدار مع
 الشجرة وتقوم دون الشجرة فممن فصل ما بينهما وان شاء امسك الشجرة و
 يفهمه قيمة القصان فاما طريق معرفة ان تقوم الدار مع الشجرة ويعد الشجرة
 لصلاتها وتما مابينها قيمة الشجرة ثم ينظر الى ذلك الى قيمة الشجرة مقطوعة
 فعصل ما بينهما قيمة فصلان القطع حتى لو كانت قيمة الشجرة معطوطة فغير متطوطة
 على السواء لا تنشئ عليه وفي مجموع النوارل من قطع الشجرة من بيتان اسان او من
 بداره واستعملها فعليه تقصان الدار والنسأ ومن قلع شجرة من ارض اسان
 فعليه قيمة الخطب والله اعلم وفي حوامع العقيدة للعناني رحمه الله الاكار او اغرس في
 ارض الدافع مائة ما كان القراس للدافع ما لا شجار له وان كان القراس للعامل
 وقال له امر بهما الى فكل لك وللأكار عليه قيمة القراس ولو قال له انظر سهلا لم
 يقل له امر بهما عارس من عند الله للعارس ولرب الارض ان ياحن وبالقلم
 قبل الربيع ولو قال له امر بهما على ان العارس والمقار مبثا نصفا فكما قال ولو قال
 الاكار كانت عراسه سرقتهما مع ود فضها الى امر بهما هي به وقال صاحب الارض
 كانت عراسه غرسهما امامي بالقول لرب الارض في ملكه القراس ولا شيء عليه
 للعارس الا سببه ولو غرس على حافة هز قمرية ناله سقطت والعارس عيال رجل

او غادى له فقال الرجل الشجر لانك دعيت له وصادى فان كانت التالة للفارس والشجرة
 له وان كانت للرجل والفارس دعيت له يعطى له مثل هذا العمل فالشجر لصاحب
 التالة وان لم يكن يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للفارس
 وعيه قيمة التالة لصاحبها لانه يملك عليه بالقيمة وكذا لو قلع تالة انسان
 وغرسها ورعاها فهي للفارس وعليه قيمة ما يوم قلعها رجل له شجرة في ضفة
 نه عام فنبتت من عروقها اشجار في الجانب الاخر من النهر ورجل اخر في ذلك
 الجانب كرم وبين كرمه وبين النهر طريق العامة وادعى رب الكرم ان الاشجار له
 وادعى صاحب الشجرة انها له نبتت من عروق شجرة فانهما لصاحب الشجرة وان
 لم يعرف ذلك وعرف طاهر الفارس فهي له والامنى لصاحب الارض ولو كانت مسنة بين
 ارضين احد يملكها الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غرسها ان كان الماء يحبس في
 الارض السفلى ولا يحتاج الى المسنة في حبس الماء فيها فالقول في المسنة قول
 صاحب الارض العليا انها له مع يمينه وله ما فيها من الاشجار ولا حق للارض فيها
 الابدية وان كان الماء لا يحبس في الارض السفلى الا بهذه المسنة كانت وما عليها
 بين صاحبي الارض صفان ولا يصدق ان له ذلك خاصة الابدية ولا كل
 واحد منهما على صاحبه اليمين طاهرة لها شجرة بعض ذلك على شط الوادي
 الذي فيه مصب الماء وبعضها بعد من ذلك فارباب الطاهرة لا يستحقون
 مشجرة حريم الوادي وملاكهم في الطاهرة لا يكون دليلا على الملك في المشجرة ويكون
 المشجرة حكم نفسها لان المشجرة ليست من توابع الطاهرة هذه الجملة من جوامع
 الفقه والله اعلم الفصل الخامس والثلاثون في مسائل الحيوان في دعوى
 الحياطة والحص الحياطة المتنازع لا يخلو اما ان يكون متصلا بسانهما او لا يكون

متصل بينهما ولكن يكون من دار بينهما ان يكون متصلا بماء احدهما
والا اتصال بوسان اتصال ترسيع واتصال بمحاذرة ولا ذرة ولا يحملوا ان
لا تكون لهما عليه شيء من الحد وبع والهمز اى او كان لهما عليه حد وبع او
كان لحد لهما عليه مرادى دون الآخر او كان لحد لهما عليه حد وبع والآخر
مرادى وان لم يكن الحائط متصلا بماءهما ولم تكن لهما عليه شيء من الحد
وعبر فانه يقتضى به سمهما هكذا ذكر في الاصل لهما اسويان الذي عوى
لنفس منه من يتعارفانه وليس احدهما اولى من الآخر فيقتضى بهما مع
قوله يقتضى بهما انه اذا عرفت كونه في اي منهما يقتضى بهما ماء ترك وان لم يعرف
كونه في اي منهما ترك ادعى كل واحد منهما انه مملوك وكونه في اي منهما لا
لا مانع لهما الا انه يقتضى بهما هذا كذا اذا عاين حلال كل واحد منهما
انه مملوك وكونه فان لم يعرف انهما في اي منهما يحمل في اي منهما الا انه لا مانع لهما
الا انه يقتضى بهما ان عرف انهما في اي منهما يقتضى بهما انصافا فكذا في انهما
لو كان لحد لهما عليه مرادى او بواى ولا شئ للآخر عليه يقتضى بهما انهما ان
المرادى لا ينت على الحائط بل استعمال لان الحائط اما سى للتسقيف وذلك
موضع الحد وبع عليه لا موضع المرادى والوارى لان التسقيف عليهم امدون الحد
لا يمكن واما موضع المرادى والوارى للاستقلال والحائط لا سى للاستقلال
موتيلير ما لو كان لحد لهما عليه ثوب متوسط لاسى للآخر ومالك يقتضى الحائط
بهما انصاف لان صا الثوب غير مسجل للحائط بالطريق الذى قلنا
كذا انهما وان كان لحد لهما عليه حد وبع ولا سى عليه للآخر فانه يقتضى به
لصاحب الحد وبع لانه مسجل للآخر فمحمدا فلا استبعاد فيكون صاحب اليد

استعماله اولى كدابة تنازع فيها اثنان احدهما راكب والاخر اخذ بلحماها فالراكب
 اولى وكتوب تنازع فيها اثنان احدهما لابس والاخر متعلق بطرفه كان اللابس
 اولى لما ذكرنا فكذلك ههنا وانما اعترا الاستعمال ترجيحاً اذا استوفى اليد لان
 الاستعمال زيادة دليل على الصلح ليس من جنس اليد فيصلح ترجيحاً كذا اليد في
 دعوى النجاسه والشك من ثالث فان بينه ذى اليد يترجح باليد لان اليد دليل زائد
 على الصلح وانه من خلاف جنس فيصلح لترجيح احد البيتين فكذلك الاستعمال
 دليل زائد على الصلح فانه من خلاف جنس البيته فيصلح لترجيح احد البيتين
 لان الظاهر ان الاستعمال انما يكون من المالك كما ان الظاهر ان اليد يكون للمالك
 لا لغيره وانه ليس من جنس اليد لان الاستعمال انتفاع بهل يشوب اليد وكان
 جنساً اخر سوى اليد فيصلح للترجيح وكذلك ان كان للاخر عليه هراى لما
 بينا ان الهراى ليس في استعمال الحايض فيكون وجوده وعدمه سواء واما اذا كان
 لاحد مما عليه جلع واحد والاخر عليه هراى او لاشى عليه للاخر هل يفضى
 به لصاحب الجلع الواحد لم يكن محتمل رحمه الله في ظاهر الرواية وقد قيل لا يفضى
 به له لان الحايض لا يبيى لو وضع جلع واحد فكان كما اذا كان له عليه هراى وقد
 بنى جماعة عن محمد رحمه الله انه قال لصاحب الجلع الواحد وهذا لا
 لصاحب الجلع مع اليد نوع استعمال لان وضع الجلع استعمال للحايض ففضينا
 لصاحب الجلع وح فيكون وضع جلع واحد استعمالاً للحايض بقدره وليس
 للاخر لك ليكون صاحب الجلع الواحد اولى بسبب الاستعمال كما يكون
 اولى لو كان له جلع وح ولا شى للاخر او كان للاخر عليه هراى وجرى كيف
 وانه لم يبيى الحايض بوضع جلع واحد اذا كان اليق صغيراً عند الم يكن

الحايطة المتنازع فيه متصلا بيئتهما أو باذا كان متصلا بيئتهما اتصالا ترفع
أو اتصال ملازمة فانه يقتضي به بينهما نصفان لانهما استويا في الدعوى والاتصال
بالارض والبناء جميعا وان كان اتصال احد هما اتصالا ترفع والاخر اتصال ملازمة
فالذي هو صاحب اتصال الترفع اولى لانه مستعمل للحايطة المتنازع فيه لان
قوام حايطة بقدر الترفع بالحايطة الذي تنازع فيه لان تفسير اتصال الترفع
اذا كان الحدار من مدرا واخر ان يكون انصاف لبن الحايطة المتنازع فيه داخله
في انصاف الحايطة الذي هو غير متنازع فيه وانصاف لبن الغير المتنازع فيه داخله
في المتنازع فيه وان كان الحدار من خشب فالترفع ان يكون ساحة احد هما
بركة في الاخرى اما اذا تقب وادخل فيه لا يكون ترفعا واذا كان تفسير الترفع
هذا كان لصاحب الترفع مع الاتصال نوع استعمال والاخر مجرد اتصال من غير
استعمال فيكون الاتصال مع الاستعمال اولى وكان منزلة الراكب على الدابة و
المتعلق بالجامح اولى من الحايطة متصلا ببناء احد هما اتصال ملازمة او ترفع وليس
للاخر اتصال ولا له عليه حذر فانه يقتضي لصاحب الاتصال ان كان اتصال ترفع
فلا اشكال وان كان اتصال ملازمة فذلك لانهما استويا في الاتصال بالارض
المملوكة ولا جد هما زيادة اتصال من خلاف الجحش الاول وهو الاتصال بالبناء
فيخرج على الآخر وكذلك اذا كان متصلا ببناء احد هما والاخر عليه مملوك
يقتضي لصاحب الاتصال ان اهرى وجوده على منها بمنزلة ولو كان لاحد هما اتصال
ترفع والاخر عليه حذر فان الاتصال في طرف الحايطة المتنازع فيه لصاحب الاتصال
اولا عليه عامة المشايخ رحمهم الله وهكذا روي عن ابى يوسف رحمه الله في المملوك
فقل رجع صاحب الاتصال على صاحب الحذر وان كان لكل واحد منهما على الحايطة

زيد استعمال لان الاستعمال بالتربيع مستحقا على الاستعمال بالجدوع لان التربيع
 يكون خالفا للبناء والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع والاستعمال بالتربيع يكون
 سابقا على الاستعمال بوضع الجذوع وكان صاحب الاتصال والى بهذا الاثر لا يربح
 جدوع الآخر بخلاف ما اذا اقام صاحب التربيع بيعة على ان الحياطة له فانه يربح جدوع
 الآخر والفرق وهو ان البيعة حجة مطلقة تظهر في حق الدفع والابطال والاستحقاق
 على الغير الا يرى ان الملك الثابت بالبيعة كما يصلح للدفع صلح لاستحقاق الشفعة
 على الغير فاما اتصال التربيع فهو نوع ظاهر والملك الثابت به ثابت بنوع ظاهر
 والظاهر يطرح للدفع والابطال دون الاستحقاق الا يرى ان الملك الثابت
 بظاهر اليد لا يصلح لاستحقاق الشفعة وكذا الملك الثابت بالاتصال يصلح
 للدفع ولا يصلح لابطال حق الجذوع وان كان الاتصال في طرف واحد ذكر
 شيخ الاسلام رحمه الله ان صاحب الاتصال اوله وبه اذن الطحاوي والفقهاء
 عبد الله المرشد وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله ان صاحب الجذوع اوله
 وان كان في احدى الحياطين المتارين فيه عود مركب على عود وهو على حياطين هما
 خاصة وللآخر عليه سنن وحق فانهما اولى باختلاف المتارين فيه ولو كان لأحد هما
 اتصال ملازقة وللآخر جدوع فصاحب الجذوع اوله لان صاحب الجذوع مستعمل الحياطين بجدوع وللآخر
 مجرد اتصال واذا كان لأحد هما على الحياطين عشرة خشبات وللآخر عليه ثلاث خشبات
 قضى بالحياطين بينهما نصفين لانهما في الاستعمال الذي بنى الحياطين لأجله على
 السواء فان الحياطين مبنى للتسقيف فانه كما يحصل بالعشرة يحصل بما دون ذلك
 الى الثلث فاستوى في اليد اكثر ما له الساب ان لصاحب العشرة زيادة استعمال
 الا ان الجذوع واحد والتربيع لا يثبت بالزيادة في الجذوع الواحد هذا جواب

ظاهر الرواية عن أبي يوسف رحمه الله في الأملاء أن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول
 أو لا تكاد كرم ثم رجع وقال يقضى لكل واحد منهما بما تحت خشبته لأن ما تحت
 خشبته يد، وصاحبه خارج فيه والقول قول صاحب اليد والبال في بينهما
 لا ستوايهما فيه وعن أبي يوسف رحمه الله أيضا أنه كان يقول كما ذكره ظاهر
 الرواية ثم رجع وقال يقضى بالحائط كله لصاحب العشرة ولكن يوم الآخر دفع الحائط
 أما القضاء له فلأن يد استعمله أقوى وأما عدد الأمر بالربع فلما يقتضيان قبل
 والصحيح ما ذكره ظاهر الرواية لما بيننا ولو كان لكل واحد منهما عليه عشرة خشبات
 أو أقل من ذلك لكان الثلاث وللآخر خشبة واحدة فالقياس أن يقضى به بينهما
 لأن وضع الخشبة الواحدة وإن كان حجة في هذا الباب لأنه ثبت بعد الاستعمال
 ولهذا لو كان لكل واحد منهما عليه خشبة واحدة وشئ الآخر يقضى لصاحب الخشبة
 على رواية ابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله على ما مر فلا يترجح الآخر بزيادة الخشبات
 لأن أحدهما الخشبتين لا يترجح على الأخرى بزيادة من جسمها وفي الاستحسان
 بينهما لأن وضع الخشبة الواحدة وإن كان حجة في هذا الباب إلا أنه حجة
 ناقصة لأن الحائط أغناسي للتصنيف وأنه لا يحصل بالخشبة الواحدة إلا ما
 فكانت ناقصة من هذا الوجه والوجه الناقصة لا يظهر بمقابلة الكاملة ثم حوّل
 الاستحسان إذا لم يقض به بينهما كيف يقضى ذكره في كتاب الأقرباء يقضى
 بالحائط لصاحب العشرة ولكن لا يؤخر الآخر بربع الحائط وذكروا في كتاب الدعوى
 والصالح أنه يقضى لكل واحد بما تحت خشبته وفي الإمامية عن أبي يوسف رحمه الله
 أنه يقضى بينهما على أحد عشر سهمًا على عدد الحائط ربع لأن صاحب العشرة أكثر
 استعمالًا للحائط لأن وضع الخشبة يفقد على ما تحتها والقسم باعتبار استعماله

اوبنيدوها على الحايط ففتحت القسمة على عبد المحم وروح وجهه ماذكر في كتاب الدعاء
 والصلح ان يد كل واحد منهما ثابت على صاحبه حلافة حقيقة فيقضى له به .
 كالدار الواحدة اذا كان فيها احد عشر منزلا عشر منها في يد رجل وواحد في يد آخر
 تنازعوا الدار فانه يقضى لكل واحد منهما بما في يده كذا هيئتها وكيف يقضى
 بما بين الخشبات على هذه الرواية اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يقضى على احد
 عشر منهما وبعضهم قالوا يقضى بينهما انصفان لاستوائهما في ذلك الا يرى ان في
 مسألة الدار التي فيها منازل يقضى بالساحة بينهما انصفان كذا هيئتها ووجه ماذكر
 في كتاب الاقرار ان وضع خشبة واحدة جنة ناقصة فلا يظهر بمقابلته النجدة الكاملة
 واذا كان لاحدهما عليه خشبات والاخر خشبتان اختلف فيه قيل لها بمنزلة
 الثلاث لانه يمكن التسقيف بهما وقيل بمنزلة الواحد اذ لا يمكن التسقيف بهما
 الا على سبيل التدرة والله اعلم قال ابو حنيفة رحمه الله في خص بين داري وطين
 ادعى صاحب كل دار ان له ولا يمينه لواحد منهما فانه يقضى به بينهما وان كان
 القسط الواحد هما وادعى الا يقضى بطرف التيه القمط وعلى هذا اذا تنازعوا في حايط بين
 داريهما ووجه البناء واتصاف اللبب والطافات الى احد هما الحايط بينهما اعتد به
 وعندهما يقضى لمن اليه وجه البناء والطافات واتصاف اللبب وجه قولهما ان
 الظاهر يشهد لمن اليه القمط في الخص واتصاف اللبب والطافات في الجدار والقول
 لمن يشهد له الظاهر وبيان ذلك ان الانسان يزين وجه الجدار الى نفسه لا الى جاره
 وكذلك يجعل القمط الى نفسه لان وقت العقد تقوم على سطحه فيجعل القمط اليه
 ولا يحنف وجهه الله ان الظاهر مشترك الدلالة فان الانسان يزين به كما يزين
 الجحاشيه وجه جداره خاصة يزين وجه جداره مشترك بينهما وبين جاره وكذلك

في المحض كما يجعل التعلل في نفسه يخص مشتركة ان كان الاثبات بينهما واحدا
يقول العمل يقوم الذي يتولى العمل على سطحه ويجعل التعلل في نفسه شئت
ان الظاهر مشترك في الدلالة فلا يصح جمعة وقد جوامع التعلل ولو كان جديرا مع احدهما
في احد الطرفين وجديرا مع الآخر لكانا كل واحد منهما جديرا مع الآخر وما بين ذلك فهو
بينهما ولو كان لاحدهما عليه جديرا وعليه الآخر مستقرة الى ما نيل نحو المحض في الحايطة
لصاحب الجديرا وكذا المستقرة ان تنازعنا فيها ولو فراقنا ان المستقرة للآخر
لم يرفع كمن له سفلى وتنازعنا في سقفه وما عليه فالكل لصاحب السفلى
وان توافقنا ان العمل للآخر لا يرفع الا اذا كان استحقاق السفلى بالبيئة فله
ان يرفع ساياط لرجل رؤس جديرا وعنه على حايطة داو الانسان ليس لصاحب
الذات عليه شئ يتنازعنا في الحايطة فهو لصاحب الدار الا رواية عن محمد رحمه الله
انه لصاحب الساباط وان اتفقا ان الحايطة لصاحب الدار ذكر المحض ان رحمه الله
انه ليس له ان يرفع الساباط وقد له ذلك ولو استحقق بالبيئة له ذلك
اجلها فان عمل ما ثم ببناء فله وضع الجديرا وبلا خلاف وان كان جديرا
احد هما السفلى وجديرا مع الآخر اعل على طبقه وتنازعنا في الحايطة فانه لصاحب
السفلى لسبق بده ولا يرفع جديرا مع الاعلى وان اراد صاحب الاعلى ان يسفل
جديرا فان لم يكن فيه ضرر بالحايطة له ذلك والا فلا وان فسد ما ثم ببناء
له ذلك بالاجماع وفي الحادى حايطة بينهما ليس لاحد هما عليه شئ وللآخر
عليه جديرا في اعلاء فاو اد ان يسفلها له ذلك لانه اقل ضررا وان اراد ان
يرفعه من السفلى الى الاعلى ليس له ذلك وان كان لكل واحد جديرا مع ذلك
هو صاحب السفلى ان يرفعها بمجداء صاحب الاعلى وان لم يضره بالحايطة ولو

أراد احد هما ان يرفع حذو عه من الحائط له ذلك ان لم يكن في نفعه ضرر بالحائط
 وفي الذخيرة مثل الفقيه ابو بكر رحمه الله عن جدارين بين رجلين لهما عليّة جملة
 وحولة احد هما اسفل من حولة الآخر واراد هوان يرفع حوله ويضعها بازاء
 حولة صاحبه قال فان له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت حولة احد هما
 في وسط الجدار وحولة الآخر في اعلاه فاراد صاحب الاسطوان يضع حولة
 في اعلى الجدار فان كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يدخل عليه جيب
 الاعلى مضرة فله ذلك وان كان يدخل عليه مضرة فليس له ذلك قال ابو بكر
 رحمه الله اذا كان لرجل بناء على سياط بينه وبين آخر واراد ان يحول الجدار مع
 من ارضها بان يسفلها اذ يرفعها او يجعلها من الامين الى اليسار ومن اليسار
 الى اليمين ليس له شئ من ذلك الا ان يسفل ما قوس على اعلى الحائط لان هذا
 اقل ضررا بالحائط لان الاساس يحتمل ما لا يحتمله رأس الحائط وفي فتاوى
 الفضلي لو نقض شريكان الجدار الذي كان بينهما ثم اراد احد هما ان يبنيه
 طول مما كان ليس للآخر ان يمنعه الا ان يكون شئ خارجا من الرسم لان
 سفلى الحائط والاساس مشترك بينهما الا يرى انه لو اراد احد هما البناء فليس
 للآخر منعه وكذا اذا اراد في هواء مشترك لم يكن لشريكه منعه وقال القاضي الامام
 كن الاسلام على السفدر له ان يمنعه لان هذا تصرف في شئ مشترك
 يحتاج فيه الى رضا شريكه وهذا كما درى عن محمد رحمه الله في واقعات الناطق
 حمد الله وصورة ذلك حائط بين جارين قد رقامة فاراد احد الشريكين ان
 يد في طوله الى الآخر فله منعه والله اعلم الحائط اذا كان بين اثنين ولا حائل
 به خشية اراد الآخر ان يضم على خشية او لا خشية كما انهما عليه فاراد احد

ان يضع عليه خشباً اذا كان الحائط بين رجلين لاحد مما خشبه كان الآخر
ان يضع مثل ما وضع صاحبه لانهما استويا في اصل الملك فيستويا في الاستغفار بالملك
والاستغفار بالحائط من حيث وضع الخشب عليه لانه يبنى للشيء وليس للآخر
ان يرفع شيان من خشب صاحبه لان فيه ضرراً لصاحبه من حيث هدم بناءه و
انما له الاستغفار بالمملوك وذن الضرر لغيره فالواحد اذا كان الحائط محتمل
مثل ذلك الخشب لو وضع عليه فان كان يعلم انه لا يحتمل وهما يتضادان ان
احصل الحائط بينهما نصفان فانه يؤمر صاحبه برفع بعض الخشب حتى يضع الآخر
عليه من خشب مثل ما يبنى لصاحبه مما يحتمل الحائط لان الذي له خشب
ان يضع الخشب بغير اذن صاحبه كان غاصباً وان وضع بالاذن فالآخر ممتنع
من الحائط والمصير ان يستمر العارية وبه كان يفتى فيتم السرخس ربحه
الله وسئل الفقيه ابو بكر رحمه الله عن هذا المسئلة فان كانت حولته من الشئ
محدد فلاخر ان يضع عليه عمله سائر اذ ان كانت حولته عليه قد يمد فليس
للآخر ان يضع عليه حولته وحكي عن الفقيه انه الليث رحمه الله انه كان لا يفتى
في الجواب بين الحديث والقديم قال الامير ان اصحابنا رحمهم الله قالوا كان
الصالح لو كان يدرج احد مما اكثر للاخر ان يزيل في جرح ربه ان كان الحائط محتمل
ذلك ويصلوا بين القديم والحديث وان لم يكن لاحد مما عليه خشب ياراد
يضع عليه خشباً له ذلك وليس للاخر ان يمتعه ويقال له ضع انت مثل ذلك ان
ثبتت هكذا حكى عن القاضي الامام صاعد النيشابوري رحمه الله وكان يفرق
بين عبد ربهما ان كان لهما عليه خشب اراد احدهما ان يزيل خشباً على خشبه
صاحبه اراد ان يتخذ عليه شجرة او يفتح كوة او يباحث لا يكون له ذلك

١١. ماذن صاحبه فكان لصاحبه ولاية المنع والفرق ان القياس ان لا يكون له ذلك
 الا باذن صاحبه لانه تصرف في الحايطة المشترك كما في هذه المسائل الا ان اتركها
 القياس بضرورة انما لو صفناه عن وضع الخشب من غير اذن شريكه ربما لا باذن له
 شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحايطة وهذه الضرورة متقدمة في
 المسائل التي عددناها من الحايطة المشترك اذا نهضتم او يخاف عليه الانتهاء
 واذا كان الحايطة بين رجلين اهل من مسمى احدهما فانه على وجهين اما ان لا يكون
 عليه حوله فاقصلا الحايطة الحكم واسما عد او كان عليه حوله والاحكام ثلاثة
 احدها اذا طلب احدهما قسمة عرضة الحايطة والى الاخرى والثاني اذا اراد احدهما
 ان يبني ابتداء بدون طلب القسمة والى الاخرى والثالث اذا بنى احدهما الحايطة بغير
 شريكه هل يرجع عليه شيء ام لا امر الواحد الاول وهو ما اذا لم يكن عليه حوله
 اصلا فاما الحكم الاول وهو ما اذا طلب احدهما قسمة عرضة الحايطة والى الاخر
 ذكر في بعض المواضع مطلقا انه لا يجزئ به احد بعض المشايخ اما اذا كانت عرضة
 الحايطة غير عرضة بحيث لو قسمت لا يصيب كل واحد منهما شيء يمكن ان يبني
 فيه فطامر لا بد منحت في طلب القسمة واما اذا كانت عرضة الحايطة عرضة
 بحيث لو قسمت نصيب كل واحد منهما ما يمكن ان يبني فيه فلان القاضى
 اذا قسم يفرغ بينهما ورثما يخرج في فرعة كل واحد منهما ما يبني ولو صاحبه
 فلا يستفاد به فلا يكون هذه القسمة مفيدة والى هذا اشار محمد رحمه الله
 فيما روى عنه هشام حايطة دارين سقط حيز يد اسفله قال احد الشرعيين
 في الحايطة اقسام وقال الاخر اثنى قال اقسام بينهما فليعلم ان اقسام نصيب كل
 واحد منهما ما لم يدار الاخر وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا ان كان

أما ما يرى القسمة إلا بالانزع لا يقسم لما مر وإذا كان يرى القسمة
بأن لا يفرع فإنه يقسم بينهما إذا كانت العريضة عريضة على الوجه الذي
ينبغي ويجعل نصيب كل واحد منهما ما يلي دأبه تسميها للشفعة عليهما وإذا
بعضهم أن كانت العريضة عريضة فالقاضي يحجز الأبي على كل حال واليه أشار
الحصاف رحمه الله في نقضه وعليه القوي ووجه ذلك أن العريضة إذا كانت
عريضة على الوجه الذي قلنا فالذي طلب القسمة طلب تنعيم الشفعة عليهما
فالقسمة وبمحركه عليه كما في الدار والأرض وروى العلي عن أبيه
رحمة الله في حائط بين رجلين لهما أن يقسمهما وإن أحدهما ذلك أجبر عليه
فذكر المحجز من غير فصل بينهما إذا كانت العريضة أو غيرهما الحكم الثالث إذا أراد
أحد ما أن يبنى ابتداء بدون طلب القسمة واليه الآخر يحجز ابتداء على البناء

فإن كانت عريضة الحائط عريضة على الوجه الذي مر لا يحجز لأن الإنسان لا يحجز
على البناء في ملك شريكه إلا إذا كان في تركه ذلك ضرر بشريكه ولم يوجب ذلك
ههنا وإن كانت غير عريضة فقد اختلف فيه قبل لا يحجز واليه ما أن الحصاف
وقيل يحجز واليه قال شيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وشمس
الإمام السرخسي رحمه الله وقول الأئمة لأن ما يتنازع عن البناء أصدر لصاحبه
بتعطيل منافع الحائط وليس في البناء ضرر بالثاني لأنه يحصل له بمقابلة ما يتفق
ملك الحائط وينتفع به الحكم الثالث إذا بنى أحد ما الحائط بغير إذن شريكه
هل يرجع على صاحبه شيء اختلفوا فيه قيل لا يرجع بكل حال وهو المذكور في
كتاب الأنصية وهكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله في التنازل عن أصح
رحمهم الله وقيل إن كانت عريضة الحائط عريضة على الوجه الذي بناه لا يرجع

لانه مضطرب وان كانت غير عريضة يرجع لانه مضطرب فيه وفي واقعات الناطق
 رحمه الله قال في دعوى الاملاء حايط بين رجلين انهم لم يلا حلا الشريكين
 ان يمنع من البناء لانه انشاء قاسمه ارض الحايط نصفين ولو بني احد هما ليس له
 ان يرجع على شريكه لانه لم يكن له ان ياخل بالبناء الوجه الثاني اذا كان على الحايط
 جدار فان كان عليه جدار وع وانه على وجهين احد هما اذا كان لهما عليه جدار
 فطلب احدهما قسمة عرصه الحايط فالجواب فيه ان لا يقسم عرصه الحائز الا
 عن تراض بينهما وان كانت عريضة على التفسير الذي قلنا ان كل واحد منهما
 تغلق بجميع العرصه وهو وضع الجدار على جميع الحايط فلو قسمت عرصه الحايط
 من غير رضا احد هما يسقط حقه بما حصل بشريكه من غير رضاه وانه لا يجوز فاذا
 اراد احدهما البناء والى الآخر ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله ذكر ان عرصه
 الحائز اذا كانت عريضة لا يسبها الا به على البناء وذكر شيخ الاسلام رحمه الله انه
 لا يجبر من غير تفصيل وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله انه لا يجبر من غير تفصيل
 وعليه القوي لانه في عدم الجبر تعطيل حق صاحبه فان لم يضع الجدار على جميع
 الحايط واذا بنى احدهما بغير اذن شريكه قيل ان كانت عرصه عريضة كما ذكرنا لا يرجع
 الباقي على شريكه ويكون متطوعا وهكذا ذكر المحصاف ده في تفقاته وقيل لا يكون
 متطوعا واليه اشارة في كتاب الافضيه وهكذا روى ابن سماعه عن محمد ده في
 نوادره وهو الصحيح لان الباقي حق وضع الجدار على جميع الحايط ولا يتوصل اليه
 الا ببقاء جميع الحايط وكان منهطرا في البناء فلا يكون متطوعا كما لو كان ارض الحايط
 لا يقسم فبناء احدهما في دعوى الاملاء الحايط بين داين لا احد لهما عليه جدار
 فطلب صاحب الجدار البناء من شريكه لا يجبر شريكه عليه ويقال لهما ان

ثم انما انشئت الارض المحيط وان شاء صاحب الجديع بنا رجل عليه حل و
ما لم تقتسمه وان اذ صاحب الجديع البناء واداء اخر قسمة الارض بين
الحايط يتسم بهما نصفان الوسيه الثاني من هذا الوجه اذا كان لاجل ما عليه حوله
وطلت هو القسمة وليه الاخر يحجز اليه اذا كانت العرضه عرضة على ما ذكرنا من
التفسير هو الصحيح وعليه الفتوى واذا اردت الذي له الحولة البناء راي الاخر
ذكره بعض الموضع انه لا يحجز عليه والصحيح انه يحجز لان ما ذكرنا فيها اذا كان
لها عليه حولة فاذا بنى الذي له عليه حولة ذكرنا الحياض روي في تقاضا الحوا
في هذا الفصل نظير الحوا فيما اذا كان له عليه حولة والصحيح انه يرجع لانه
لا يتوصل الي احياء حقه في وضع الجديع الا ببناء الحايط وكان مضطرا للبناء
وان بناه الاخر وعرضه الحايط عرضة على التفسير الذي قلنا كان متبرعا لانه
غير مضطرا للبناء اذ لا يحجز بنفسه لنفسه ثم في كل موضع لم يكن البناء متلوغا كما
اذا كان له او له عليه حولة كان للباقي ان يمنع صاحبه عن الانتفاع الا ان يبر عليه
ما اتفق على تيمم البناء حسب ما اختلفوا فيه على ما ياتي بيانه من بعد ان شاء
الله تعالى فان قال صاحبه انا لا انتفع بالبناء هل يرجع الباقي عليه اختلفت فيه اربع
واليه مال القاضي الامام ابو عبد الله الدامغانى رحمه الله في شرحه كتاب الحيثان
وشيع الاسلام المعروف بحجراته رحمه الله في شرحه كتاب المزارعة في باب العدة
في المزارعة في مسئلة السفلى والعلو وقيل يرجع اليه مال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله وهو اختيار الصدوق في شرحه كتاب المزارعة في باب العدة
والقاضي الامام الاسيبحاني رحمه الله في شرح مختصر الفهاوي في كتاب الصلح في
مسئلة العلو والسفل وان صاحب العلو يرجع على مالك السفلى بقية السفلى

متنبيا لهما انفق وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه كتاب المزارعة وذكر في
 فتاوى الفضل في الحايط المشترك انه يرجع بنصف ما انفق وفي العلو والسفل
 يرجع على رب الفضل بما انفق في السفل واستحسن بعض المتأخرين رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بما انفق في شجر كتاب الحايط ان ابنه ان بنى بغير امر القاضيه يرجع بقيمة البناء بلا خلاف وان
 بنى بامر القاضيه يرجع بقيمة البناء في رواية وفي اخرى يرجع بما انفق وذكر في صحيح
 الذي ازل حايط بين رجلين سقط ولا حولهما بناء فطلب من جاره ان يبني
 فابى جاره ان يبني لا يجبر واحد منهما وان اراد احدهما ان يبني في ملك نفسه
 فقل قال القاضي ابو الليث رحمه الله هذا هو القياس وهو قول علي بن ابي حمزة
 الله وقال بعضهم لا بد من بناء يكون ستر بينهما وبه يأخذ وانما قالوا اصحابنا
 رحمهم الله لا يجبر لانهم كانوا في زمن الإصلاح اما في زماننا فلا بد من جاحز بينهما
 وفي اجازات الجامع الاصفهاني اربعين كرمين لرجلين انهم لم ياستعدي احدهما
 على السلطان لما ابى صاحبه ان يبني فامر السلطان ببناءه برضا المستعد ان يبني
 الجدار على ان يأخذ الاجر منهما جميعا فبني كان له ان يأخذ الاجرة من صاحبه
 الكريمين وقال ابو بكر رحمه الله في جدار بين رجلين انهم لم ياحد هما غائب فبني
 الحاضر جداره في ملكه من خضب وبقي موضع الحايط على حاله ثم قدم الغائب
 فاراد ان يبني في موضع الحايط مما يلي دار جاره ويجعل اس الحايط الى ملكه ليس
 له ذلك وان اراد ان يبني حايطا على القلط الذي كان الحايط الاول اوسى
 ادق من ذلك في وسط الاس ويدع الفضل نصفهما فلي ملكه فله ذلك قال
 في جدار بين رجلين ولكل واحد منهما حولة فهي الحايط فاراد احدهما ان
 يرتفع ليصله واية الاخر ينبغي ان يقول الذي اراد الاصلاح لصاحبه ارفع

حوائك باستلوات وعمد ومخبر انه يريد ان يرفع في وقت كذا واشهر من
ذلك فان قيل ذلك والاملة الوقع الجدار وان سقط حوائك فلا ضمان
وفي فتاوى الفقيه خابط بين اثنين وهي ولاي من خبر سقوطه فإراد
احد ما النسب وامتنع الآخر بحجة على نفسه وفي فتاواه ايضا لو هلك ما جلايا
بينهما ثم امتنع احدهما عن السداد بحجة عليه ولو ان هلك لا يحجز عليه ولكنه يبي
الآخر ثم يمنع عن الانتفاع به حتى يستوفى نصف ما اتفقوا من القاضيه ونصف
قيمة البناء ان اتفق بغير امر القاضيه وفي فتاواه ايضا اذا اراد احد مما اتفق جدار
مشترك والى الآخر فقال له صاحبه ان ضمن لك كل ما يهدم من بيتك نفسي
لهذا لم تقض الجدار باذن شريكه لم يلزم من ضمان يهدم من منزل لصون
له شيء كما لو قال ضمانت لك ما يهدم من مالك وفي شروط النوازل قال ابو بكر
في جدار بين رجلين وبنيتهما احد هما اسفل وبنيتهما الاخر على قدر ذراع او ذراعين
فانه لم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن الجدار يهدم من بيتي
ليس له ذلك كل بنيانه جميعا من اسفله الى اعلاه قال الفقيه ابو القاسم رحمه الله
الله وان كان بيت احد هما اسفل بأربعة اذرع او نحو ذلك مقدرا ما يمكن ان
يتخذ بيوتا فاصلا احد على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الاخر
بمترلة الحائط من سفلى وعلو وتقل ببيان الكل وهو قول ابي القاسم رحمه الله
ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتركان قال ابو القاسم رحمه الله
من رجلين لاحد هما عليه جذوع والاخر عليه سقف بيته فهذه ما الحائط
من اسفله ورفعا اعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعا على بيتهما فلما بلغ البناء موضع
سقف هذا لصاحب السفلى ان يبنى بعد ذلك لا يحجز ان يتفق فيما جاور ذلك

١٢٢١
ذكره في صلح النوازل عنه وذكر هناك عنه ايضا عايط بين رجلين انهما لم يتبا
منه وظهر انه ذو طافين متلاصقين فاراد احد هما ان يرفع حماره ويرفع
الجدار الثاني ويكفي للآخر شجرة بينهما ويرفع الآخر الجداره اذا بقى في الجاني
واحد من الرجلين يهدم فان سبق منهما اقراران العايط بينهما قبل ان تبين انهما
صايدان وكلا العايطين يبهما وليس لاحد منهما ان يحدث من ذلك شيئا بغير
اذن شريكه وان اقران كل عايط لصاحبه فلكل منهما ان يحدث فيه ما
احب وبما يتصل بهذا الجنس ما ذكر في صلح وقعات الشافعي رضي الله عنهما وبين رجلين
في بيت لهما شجرة كل واحد حفر حفره لا يجيران على الحماره ويقسم الارض
بينهما وان كانت الطائفة قائمة ببنائهما وادواتهما الا ان الله قد ذهب شيء
منهما يحمل الشريك على ان يجمع شراعي الشريك ان كان معتبرا قبل الشريك انفق
انت ان شئت وتكون نصف ذلك دين على شريكك وكذا لك الحمام على هذا
اما اذا صار حفر قسم الارض بينهما وان انكسر شيء منه يجير الا في عمارته وفي
دعوى النوازل عن محمد ره في حمام بين اثنين انهما لم يتبا بيت او حفر الى قدر
معه واحد الشريكين ان يبني لا يجير على البناء ولكن يقال للآخر ان شئت
فابنه انت ثم اجره فانه اذا اخذت ثلثا فخذ منها ثلثا ثم يجيران وفيه
وفي المحيط وعن بعض المتأخرين رحمه الله ان الحمام اذا استقرم وابي احد ههما
العمارة فالقاضي يخرج الحمام من ايديهما ويوجبها بامر الذي يريد العمارة او ياذن
الذي يريد يزيل العمارة من اجرتيها وفيه ايضا دار بين رجلين فانه لم يتبا بيت
بين رجلين فانه لم يبني احد ههما يرجع على شريكه بشيء وكذا الحمام والبئر هكذا
ذكر صاحب المحمل اما الدار والبيت فلان صاحبه يملك وعلى الضحية والبناء في

نصيبه اذا كان البديل كبيرا يحتمل القسمة واسما الحمام الوديعة اذا اصدار صحراء مملوكة
يمكنه القسمة وانما البديل يرد انها اذا اتممت انما اراد به اذا اصدت فيها
حماة لان ذلك حصل بفعلها من الاستقاء فيلزم فيها اذا ذلك اذا اصاب
احد هاشريكه بئس لك اجبر شريكه عليه وكان له طريق وهو المطالبة فاذا
يفعل كان متطوعا في احوالات فتاوى الفضل طاحونة بين شريكين اتفق احدهما
في زمنها بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا لانه يتوصل الى الانتفاع بنصيبه نفسه
الايد لك ويستعمل الفضل وجه الله طاحونة او حمام بين اثنين استاجر رجل
نصيب كل واحد منهما ثم اتفق احدهما المستاجر في جهة الحمام باذن موخره هل
يرجع بئس لك على المالك الذي لم يوجر نصيبه منه قد ذكر عن محمد وجه الله المرواية
التي ذكرناها واجاب عن نفسه انه لا يرجع ثم قال فيحتمل ان يقال المستاجر يقوم
مقام موخره فيما اتفق موخره فيرجع على موخره بما اتفق ثم موخره يرجع على شريكه بما
احد منه المستاجر لان الموخر اقامه مقام نفسه ويحتمل ان يقال المستاجر اقامه
يرجع على موخره بالامر وامره انما يرجع على نفسه لا على غيره فيكون المستاجر
متطوعا في نصيب الشريك قال يرجع به على احدهما في الذخيرة قال ابو يوسف وجه
في حمام بين رجلين هدم احدهما كله ثم غاب فبني الآخر فاذا جاء الذي هدم
كان بالخيار ان شاء ضمن الذي بنى نصف قيمة ما كسر ويحرم له نصف فيما
باني ويكون الحمام بينهما وان شاء ضمن له نصف قيمة ما كسر وقال له اهل
سائمت حتى يقسم الارض بينهما وكذلك الحائط والدار وكل بناء بين اثنين
واذا لم يبنه الحاضر حتى عاد الذي هدم هل الحاضر ان يجرع على البناء كره
باعتلوه في انواع الصناعات وما في شئ منه في مسائل العلو والسفل في

في المحيط في آخر الفصل الثالث من كتاب المحيطان وان هدم احدهما الحائط
 المشترك بينهما الجبر على البناء لانه هو الذي اتلف محلا تعلق به حق الغير فيجبر
 على الاعارة في سفلى الرجل وعلوه لآخر وروعه واحكامه هذا الفصل يشتمل
 على انواع الاول ان صاحب السفلى لو اراد ان يهدم سفله ليس له ذلك والسفل
 بالحق ملكه حتى لو باع السفلى جاز وكان الثمن كله له لان لصاحب العلوى فيه
 حق رهون القبر وقد يمنع صاحب الملك عن التصرف في ملكه اذا كان لغيره
 فيه كالمراهن يمنع عن التصرف في المرهون وان كان خالص ملكه لان الميراث فيه
 حقا للثاني اذا اراد صاحب السفلى ان يتصرف في السفلى فهو فاشحوان يفتح فيه
 بابا وينقب فيه كوة او يدخل فيه جدارا لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا بمقتضى
 صاحب العلوى سواء كان يضرد ذلك لصاحب العلوى لا ينعين ايضفة رحمه الله خلافا
 لهما فيما لا يضربه وقد مر وكذا لك صاحب العلوى ان يبنى في العلوى بناء او يضع
 عليه جدارا او يملك فيه كيفية فعل في هذا الخلاف وجه قولهما ان ملك كل واحد
 منهما ممتاز عن ملك الآخر حتى لو باع صاحب السفلى سفله كان جميع الثمن لهما
 لصاحب العلوى وان باع السفلى بالسفلة بجميع الجوار حتى يشاركه فيه سايب
 الجيران فله ان ملك كل واحد منهما ممتاز عن ملك صاحبه الا ان لكل واحد
 منهما عتق في ملك صاحبه اصحاب العلوى في السفلى وهو قرار العلوى عليه
 ولصاحب السفلى حق في العلوى وهو دفع المطر والشمس عن السفلى والملك
 مطلق للتصرف والحق مانع فلهما اجتماع ما يطلق التصرف وما يمنع وضرا الاطلا
 وضرا المنع على السواء الا ان ارجحنا التصرف للمالك ابطالنا حق صاحب الحق
 التاميد لان حقه يقدر ما يستغنى عن التاميد ولو حرجنا المالك عن التصرف

محمد بن عمن التصرف على الامد لانه ليس له ان يستقل من مال الآخر لنفسه واذ لم
 يخرج احد التصرفين على الآخر حتى يعمل بالراجح منها وجب العمل بهما والعمل بما
 يشاق التصرفين وما يمنعه في كل تصرف متعدد فعملنا بالمطلق في كل تصرف لا يمتنع
 لصاحبه وعملنا بالمنع في كل تصرف بقدر صاحبه توفيراً على الامر من حتماً بقدر
 الامكان بخلاف الجارين في دارين حيث لا يمنع كل واحد منهما عن التصرف في
 داره شيواً اخر لصاحبه اذ لم يضر لان ملك كل واحد منهما مما يمتنع عن ملك الآخر
 ولا من احد هاتين ملك الآخر بخلاف ما نحن فيه وبخلاف الرهن فانه يمنع عن
 التصرف في المرحون اشياء اخرى من اولى بضر بان ايراد ان يخل في الدار المرهونة
 جديداً ويفتح كوة وقد اجمع فيه ما يطلق التصرف وهو الملك وما يمنعه وهو
 الحق لان ما يمنع من اراجح على ما يطلق التصرف في الواجبة للرهن عن التصرف في
 حق الآخر تاخر حقه في التصرف لان له ان يملك الرهن بقضاء الدين ومعنى المقتضى
 لـ التصرف ابطالاً حق الرهن من اصلاً والتاخير اهلون من الابطال بخلاف ما نحن
 فيه راجحاً في حقه والله يقول لا بل ما يمنع راجح على ما يطلق فيكون العبرة بالمنع
 لا بالمطلق كما في الرهن وهذا لان ضرر الاطلاق فوق ضرر المنع وذلك لان الوضعية
 المالك عن التصرف في ملكه فاما فيقول منه محد منفعته وما شئ من عين ملكه
 فلا يفتوت ومعنى اطلاق التصرف ملكه فبات بدلت البدن رهن صاحب الحق في
 العين والمنفعة جميعاً واذا ترجح ما يمنع كانت العبرة له كما في الرهن ولو اريد
 صاحب السفيل ان يبي في بقعة السفيل ان كان لا يضر بالعلو فله ذلك من غير
 رضا صاحب

لصاحب الـ

صاحب العلو لأن لصاحب العلو حقاً بقعة السفلى لأن توأم العلو بالفصل وقول
 السفلى بالبقعة فصار البقعة حقاً لصاحب العلو من هذا الوجه بخلاف الجارية
 ذكر الخلاف في مسألة العلو والسفلى على الوجه الذي كتبنا في دعوى الأصل
 وقضاء الجامع الصغير ذكر في كتاب القسمة في مسألة المسناة قول أبي حنيفة
 رحمه الله وقال هذا بمنزلة العلو لرجل وسفله لا يخرج إذا أراد صاحب العلو أن يتصرف
 من غير رضى صاحب السفلى كان له ذلك إذا لم يضر لصاحب السفلى قال شيخ
 الإسلام في شرحه برفض مشايخنا رحمهم الله قالوا في مسألة السفلى والعلو
 عن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية الجامع الصغير وكتاب الدعوى لا يملك
 التصرف الأكبر رضى صاحب السفلى وإن يضر تصرفه بالسفلى وفي رواية كتاب القسمة
 يملك إذا لم يضر وبعضهم قالوا لا بل في مسألة السفلى والعلو لا يملك صاحب
 العلو التصرف في العلو عند أبي حنيفة وحمد الله الأكبر رضى صاحب السفلى رواية
 واحدة وسأذكر من الاستنباط في كتاب القسمة إرادته قولها يعني جواب أبي حنيفة
 رحمه الله في المسناة كجوابهما في مسألة السفلى والعلو وقد مر غير هذا في مسائل
 ما يمنع الإنسان عنه في نوع تصرف الإنسان في ملكه على وجه يتضرر به جاره
 وقابلنا كتابته هنا هو وأقال شيخ الإسلام على البيهقي رحمه الله في شرحه
 الجامع الصغير اختلف المشايخ فيه منهم من قال قولهما تفسير لقوله المذكور
 مطلقاً فعلى قول هذا القائل لا خلاف أنه يملك إذا لم يضر وإذا اشكل في قول البعض
 يملك وفي قول البعض لا يملك وقال شيخ الإسلام إذا اشكل لا يملك في رواية واحدة
 عند البعض وعند بعضهم في إحدى الروايتين كذا في المحيط وقد ذكرنا أن المختار
 أنه إذا اشكل لا يملك وإذا لم يضر يملك الثالث إذا أهدم صاحب السفلى شيئاً

وعدم صاحب العلو ولو أخذ ما في السفلى ببناء السفلى لأنه لزم عليه
 جفا الحق بالملك فيكون مضمونا عليه كما لو قوت عليه ملكا الرابع إذا اهدم
 السفلى من غير هدم صاحبه وهما لا يحجز على البناء لأنه لا حيزا لما يحجز بحقه
 أو حتى صاحب العلو لا وجه إلى الأول ولا إلى الثاني لأن من صاحب العلو في
 القرارات من غير تعدد وحده من صاحب السفلى فلا يجب عليه أن يعيد إلى
 حقه كما لو كان مكان الحق ملكا له وإذا لم يحجز على البناء يقال لصاحب العلو
 ليس لك الوصول إلى حقتك في العلو طرفين شوي أن تبنى السفلى بنفسك
 أن تثبت وإن كان بناء من ماله وأراد صاحبه السفلى أن يسكن فيه لفت
 العلو أن يمنع عنه حتى يؤدي قيمة البناء إلى صاحب العلو لأن البناء ملكا للبا
 لأنه متى تغير الأمر فيكون البناء ملكا له كما في الغائب إلا أن الغائب مقبل
 في البناء فلا يجوز له أن يمنع صاحب الأرض من الانتفاع بأرضه إنما صاحب العلو
 ومنه ما غير متعدد في البناء لأنه مضطر إليه لأجل حقه فكان له أن يمنع صاحب
 الأرض من الانتفاع بأرضه حتى يؤدي إليه قيمة البناء ثم إذا أدى به قيمة بناء
 ملك البناء عليه فكان له الانتفاع بأرضه وإنما حاز له تملك البناء على البناء
 بخير رضا لأنه لا سبيل له إلى نقض هذا البناء لما إن الباقي غير مقبل فيه
 فحصل هذا أمال تملك صاحب البناء الأرض أو صاحب الأرض البناء وتلك
 البناء أهون لأن البناء تبع والأرض أصل فلهذا يملك البناء بالقيمة فقد
 أوجب على صاحب السفلى قيمة البناء وأنه إذا ظهر رواية وذكر الحساب
 رجه الله في تعاقبه هذا المسئلة روي على صاحب السفلى ما يقع صاحب
 العلو في بناء السفلى فكأن ذكر الطحاوي في مختصره وتقدم من قبل في

واخر الوجه الثاني من فروع الحايض المشترك اذا اهلهم وقد ذكرنا هناك ان
 صاحب السفلى لو امتنع عن الانتفاع بسفله وعن اداء القيمة لا يجبر على تفرقه
 بين فسخه او بينهما اذا استعار من آخر وباليه منه بدينه ورهن بحجر المستعير
 على اداء الدين الى المستعير والفرق ان اخذ القيمة في باب البناء يمنع الدماء من
 صاحب السفلى لان البناء ملك البناء والقيمة ملك صاحب السفلى فكان
 بايعا البناء منه بالقيمة فيكون صاحب السفلى مستثريا البناء يؤدى واجد
 لا يجبر على الشراء فاما في باب الرهن ما يباحث مثل ما وجب له في ذمة المستعير
 واخذ المثل في باب الديون اخذ لعين الواجب حكما وليس بشراء ولهذا جاز
 الاخذ بغير رضا المديون من غير مجلس حقه واذا كان غير حقه حكما جاز اجبا
 على ذلك لان الجبر على اداء عين المحنى الى صاحب الحق حازر كافي القاصد والمودع
 ثم فرق بين هذا وبين عيدين شريكين او زرع بينهما غاب احد هما وانفق الاخر
 يكون متبرعا فيما انفق فيه وهذا لم يخل متبرعا وكما لا يتوصل صاحب العلو
 الى حقه في العلو الا بالبناء في ارض صاحبه فكذلك احد الشريكين في العبد
 والزرع لا يتوصل الى احياء حقه الا بالاتفاق على نصيب صاحبه والفرق ان
 المتفق في باب الرديع والعبد غير مضطر في الاتفاق على نصيب صاحبه بل هو تبرع
 والمتبرع لا يرجع مما تبرع به على غيره بخلافه كما لو قضى دين غيره بغير امره وانما قلنا
 انه غير مضطر فلان الحال لا يتخلوا اما ان يكون صاحبه حاضرا او غائبا فان كان
 حاضرا فالقاضي يصره على ان يتفق في نصيبه وان كان غائبا فانه بامر القاضي
 بالاتفاق حتى يرجع على صاحبه بما انفق لان للقاضي ولاية الامر بالاتفاق في كل
 موضع له ولاية الجبر اذا كان الخصم حاضرا واذا زال الاضطرار كان متبرعا

وأما صاحب العلو فمضطرب بناء السفلى خاصة إذا كان صاحبه أو عائلا لأن القاضي
 لا يجبر عليه فلا يأمروا بالبناء عند حال غيبته فإذا اتصل وصل إلى أحياء حقه
 من جهة صاحب السفلى وكان مضطربا في بناء السفلى والخطير أن يكون مستريا
 وإنما جاز الجبر على الاتفاق في العبد والزرع والديانة المشتركة ولم يجبر على بناء
 السفلى على البناء وذلك لأن كل واحد من شريكين قائم في الزرع والعبد والديانة
 وهذا الحق يقوت بترك الاتفاق عليه من جهة صاحبه فيصير الممتنع
 عن التفتة متلفا حقا فاعلم على صاحبه بترك الاتفاق عليه من جهة صاحبه على
 الاتفاق وأما صاحب العلو بعد الإهدام فأتى لأن حقه قرار العلو على السفلى ولا
 يبقى السفلى ولا العلوي فصاحب السفلى بترك بناءه لا يثلف على صاحب الديانة
 حقا فاعلم فلا يجبر على البناء بل يكون بالبناء مكتسبا له حقا فإيمان أن لا يجبر
 ولا يجبر انسان على مثل هذا وقرى بين هذا وبين بيت مشترك بين رجلين
 أو دأب مشترك بينهما من شئ واحد هما غير إذن شريكه بانه لا يرجع على
 شريكه بشئ والفرق ما من في إنشاء الحكم الثاني من مسألة الحائط المشترك إذا
 الهدم وذلك إنما يمكن قسمة العرجة هي بناء البناء في نصيبه خاصة وأنه
 إذا بنى البناء حتى لو كانت الساحة صغيرة بحيث لو قسمت لا يمكن البناء في
 نصيبه خاصة فإنه إذا بنى لا يصير مقطوعا كما في مسألة العلو والسفلى لأن
 صاحبه لا يجبر على البناء كصاحب السفلى لا يمكن القسمة لعدم احتمالها فلو
 بنى لأحياء حقه طريقا لأن يبقى الكل والله اعلم ومما يتصل بهذا أن ثلثة نفر رجل
 سفلى وآخر عليه علو ولا على العلو علو فانهلهم الكل فقال كل واحد منهم
 لصاحبه السفلى لك والعلو في هذا على ثلاثة أوجه أما أن يكون لواحد

بيشته او صاحبه او يكون للابنتين منهم بيته او لابيته لو احدهما اصله في
 الوجه الاخر يحلف كل واحد منهم اصاحبه لانه ادعى عليه معي لواقربه لزمه فاذا
 انكر يحلف ثم نكحوا في كيفية الاستحلال قال صاحب الحيطان يحلف كل واحد منهم
 لصاحبه بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفلى الذي يجب
 لهذا بناء علوه عليه وقال غيره من اصحابنا رحمهم الله حلف بالله الذي لا اله الا
 هو انه هذا الارض ليست بملكك ولا يجب عليك بناؤها لانه لو استخلف
 كما قال صاحب الحيطان رد بما يتناول انه لا يجب عليه البناء بمعنى انه لا يجبر
 القاضية على ذلك فتكون ثانيا في بيته قال صدق الله عليه ورحمته فاذ
 خلعوا فقال لكل واحد منهم ان شئت ابني السفلى وتبنى عليه ما ادعيت من
 العلو وضع صاحبك من الاستفاح الى ان يدفع اليك ما انقفت فان شئت فذخ
 في الوجه الاول يفضيه بيته وفي الوجه الثاني يفضيه بيته ما يفضيه بالعلو
 الارض بينهما مصنان ويجوز ان يسمع البيته على ان هذه الدار تلك المدعى عليه
 وان العلو حق المدعى هذه الجملة في المحيط قلت وعلى ما اختاره الصدوق والشهيد
 رحمه الله من كيفية الاستحلال رد ابصار بما يتناول الجميع فيحلف ويكون ثانيا في
 ان لا يحلف مكن هذا التناول كما قيل في مسئلة دعوى العيب على البائع والرد
 عليه لا يحلف البائع بالله بعد بيعه وسلمته وما به هذا العيب لانه يتناول
 الجميع والصحيح عندي من كيفية التحليف ما ذكره الامام الزاهد العتابي رحمه الله
 في جوامعه قال فيه ولو انا هلم السفلى والعلو وكل واحد يقول السفلى لك فابنه
 حتى ابني عليه العلو يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبلك حتى ساء العلو
 على سفلك لو بنى والله اعلم في شري الخياط والقرار به والضلع عليه ذكر الخصاصه

في شرطه واذا اشترى الربيل حايطا لم يقل بائنه يقع الشراء على البناء دون
الارض ويقال للمشتري انزع ملكة نال وصل امل عيب الي يوسف رة ووجه
ذلك الحايط اسم لما حوط به المكان وهذا لا يتناول ما تحت البناء كذا في الحيط
ثم قال واما الاساس فهل يدخل قال الفاضل الاسلام ابو عبد الله الدامغانى رة
الظاهر من مذهب ابي يوسف رة انه يدخل لانه متصل بملكه وكان من حلة
الحايط ولا يملك الارض وذلك لان الاسلام حواضر رة رحة الله ر شرح كتاب القسمة
ان ما تحت الحايط من الارض يدخل في الاقرار بالحائط والقسمة والبيع ولم
هذا القول احد ورايت في المنتقى اذ ابيع حايطا من دار فهذا بارضه قال سهر
لان الحايط بغير الارض لا يسمى حايطا وفيه ايضا وقال ابو حنيفة رحة الله الاقرار
بالحايط هو له باصله ورايت في جوامع الفقه ولو اقر له نال حايط فهو له باصله
وكذلك الاستخوانه والخلعة وكذلك الكرم والبستان باصله ويستدل على شئح
الاسلام نظام الدين رة عن الفرق فيقول له لو اقر بحايط لاخر دخل ارضه في
الاقرار ولو اقر ببناء لا يدخل ارضه فما الفرق فاذا رة واحاد قطع انه دار من
سعى فيه محور رايد وفي الامانة رة اهل بيته الى يوم التاء فقال ان العادة
فله جرت بالناس في ارضه جارية العادة او غصبا ولم يحج العادة ببناء الحايط في ملك الغير
بل انما يبنيه في ملك نفسه فاذا اقر بالحائط بدخل الارض بخلاف البناء
لان الارض في ملكه ليست بلادته نقلته عن خط بعض تلامذه الموثق بالمعنى
تعمله الله بالرجة والرضوان ولو اشترى نصف حايط ذكر صاحب الحيطان
هذا المسئلة وجعلها على وجهين احدهما ان يشتري نصف الحايط بارضه
وانه جاز وبصير المشتري شره كافيه الثاني اذ اشتراه بغير ارضه وذكر ان

القاضي أبو عبد الله الصميري كان يفتي بجوازها وكان الشيخ أبو الحسن القندوري
 يفتي بقساده لأن هذا الشئ يقع على هذه فيطالب المشتري البائع بالهدم و
 فيه ضرر للبائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر وصار كبيع الجذع في السقف كبيع
 نصف الزرع قال في الحيط وعلى ما ذكره شيخ الإسلام والحاكم الشافعي في المنتقى في المسئلة
 المتقدمة ينبغي أن يجوز هذا الشئ كما قال القاضي أبو عبد الله لأن أرضه يدخل
 تحت البيع فلا يقع هذا الشئ على الهدم فلا يتضرر البائع بجوز البيع وببصر المشتري
 شريكا للبائع كما لو اشترى بالأرض وأباع حائطاً وفيه جذع مركبة ^{لها} لا يجزئها
 فلهذا على من أمدها أن يكون الجذع للبائع وأنه على وجهين أيضاً إما إن لم يشترط أن
 يكون الجذع متروكة على الحائط وفي هذا الوجه يجوز البيع وكان ينبغي أن لا يجوز
 لأن البائع يتضرر في غير ما أباحه لأن المشتري يطالبه برفع الجذع فهدم
 البنايا الأخرى الأبرياء إذا أباع الجذع في السقف إنما لا يجوز لما قلنا وأما الجواب
 وهو الفرق بين المسئلتين أن في تلك المسئلة البائع يتضرر بالشرط والثابت
 بالشرط ثابت مقصود والثابت بكذا يتضرر به ويجوز أن يثبت الشئ ضرورة
 وإن كان لا يثبت مقصوداً انتهى صح الشراء بوجوه البائع برفع الجذع لأن عليه
 تفرغ البيع وتسليمه فأعاد ذكر الخصاص هذه المسئلة في موضع من الشرط هكذا
 ذكر في موضع آخر من شروطه أيضاً عين هذه المسئلة وقال لا يرخص البائع بتسليمه
 إلى المشتري لأن في ذلك ضرراً به ولكن إن رفع ذلك بنفسه وسلم الحائط إلى المشتري
 كان جائزاً قال وهذا بمنزلة رجل باع من آخر خشبة في بناء لا يؤخذ بتسليمها
 فزعمها وسلمها حاد وقد شبهه ببيع الخشبة في البناء وذلك فاسد فكذا
 هذا فيصير في المسئلة قولاً وإما إذا شرط أن يكون الجذع متروكة على الحائط

فعل القول الذي لا يجوز هذا البيع بدون هذا الشرط لاشك أنه لا يجوز بيع هذا
 الشرط وعلى القول الذي يجوز بدون هذا الشرط نزع هذا الشرط قد اختلفوا
 فيه بعضهم قالوا لا يجوز مع هذا الشرط وبعضهم قالوا لا يجوز مطلقا لا بغيره ولا بغيره
 بالقلع هذا اذا كان الجحدوع للبايع والوجه الثاني ان يكون الجحدوع لأجنبي
 وهذا بمنزلة العيب انما لم يعلم بالجحدوع وقت الشراء اما اذا علم لا يكون له الرجوع
 واذا اختلفت المراءى من زوجها على حائط ولم يقل بارضه يقع ذلك على البناء دون
 الارض قال الصدوق والشهيد رحمه الله في شرح كتاب الحيطان هذا قول الشيخ
 رحمه الله فاما على قول محمد والحسن رحمه الله يقع ذلك على البناء وعلى ما يحتاج من
 الارض وتوضيح على هذا الحائط من دعوى ادعى ولم يقل بارضه فاما يقع ذلك على
 البناء دون الارض فنذكر اذكر صاحب الحائط قال الصدوق والشهيد رحمه الله
 بعض مشايخنا رحمه الله قالوا تاويل المسئلة اذا وقع الصلح على الحائط لم يندخل
 دعوى المدعى اما اذا وقع على حائط دخل تحت دعوى المدعى بان ادعى المدعى
 ما اراد صاحبه المدعى عليه على حائط منها كاله الحائط بارضه لان هذا النقط
 الحق بما زاد على الحائط يستحق الحائط بارضه بحكم نديم الملك ومنهم من قال
 المسئلة محرمة على اطلاقها كما ذكر صاحب كتاب الحيطان واللباع علم في متفرقات من
 مسائل الحيطان في شهادات الفخاري رجل باع دارا من آخر فادعى الجار منى
 هذا الحائط من مال نفسه والبايع ما اعطاه حصه من الثمن وادعى المشتري
 ان كان الجار هو الذي نفق الحائط بنفسه فهو طوع في البناء وان كان الحائط
 اتمه بنفسه او هل ما جيبه لا يكون مشطوعا في البناء فيعد ذلك ان انكر
 المشتري ما ادعاه فالقول قوله وليس الجار منعه لانه منكر بالخصوصية للجار

مع البايع وان صدق ينظر ان وضع الحمل له بغير اذنه له ان ياتى به من فقهها وان
 كان وضعها باذنه ليس له ان ياتى به من فقهها وله ان يخاصم بما اتفق وفي كتاب الصلح
 السفلى اذا كان لرجل وعلموه لآخر فان سقف السفلى وجب وعده وهراديه واربعة
 وطينه لصاحب السفلى غير ان اصحاب العلو حتى السكنى والمقام عليه وهكذا ذكر
 الخصاص في احكام الشرط واما حمل السقف لاصحابه فله ان ياتى به من فقهها وان
 في متاع محمول على ملك احد مما فوجبه ان يكون له احد الملكين كما لو تنازعا في متاع
 على غير احد هما ولا يملك صاحب السفلى السابق فالظاهر يشهد له وان كان مختصمان
 في سقف السفلى وفي الحايطة الذي فوق السفلى ايضا فلا ذكر لهذا الفصل عن المتقيد
 وقد اختلف فيه المتأخرون قيل يقضي بالحايطة لصاحب السفلى كما يقضي له بالسقف
 لان الحايطة الذي فوق السقف محمول على ملكه ايضا فيقضي له كما بالسقف
 قيل لا يقضي له بالحايطة وفرق هذا القائل بين السقف والحايطة الذي فوق السقف
 والفرق وهو ان الاستحقاق بحكم الحمل على الملك انما يكون في موضع كان الملك
 في المحمول عليه ثابتا بيقين كما في السقف السفلى فان هناك المحمول عليه وهو السفلى
 يملوك لصاحب السفلى بيقين فاشتراكا استحقاقا المحمول وهو السقف لصاحب الفصل
 فيكم الظاهر فاما سقف السفلى فغير مملوك لصاحب السفلى بيقين بل هو مملوك له
 بموجب ظاهر فلا يشترك الاستحقاق بالحايطة الذي فوقه لكونه محمولا على ملكه قد
 اشتهر له الاستحقاق بالحمل على ملكه من حيث الظاهر وانه لا يصلح ان يملك
 في الحايطة الحادى حايطة طوله مائة ذراع بين رجلين خمسون منها مستوية
 بارض دارهما وخمسون منها مستوية بسطح احد هما وهو مستوية ارض الدار الا
 كيف يمارته بينهما قال اما النصف الذي مستوية ارض دارهما فعليه اسوة و

لما انفسه الاخر فعلى صاحب البيت الاستقلال ان ينهى اطراف عوارضه ثم
ما فوق ذلك فاعلم بما ذكره من الدين المرغيب في اداء شرطه واشترى بها
مطلقا وحل الارض تحت بيع الحياطة ولو اشترى سادرا بالارض لا بد حل
في البيع من غير ذكره ويؤمر المشتري بالواقع والفرق ان اسم الحياطة مشتق من
الحياطة وهي انما يقع بالقيام لا بالمنقوص ولا قيام له الا بالارض فصار كانه ذكر
الارض اقتضاء كما لو اشترى الخلعة بخل ارضها لان اسم الخلعة انما يطلق على
القيام واما المغلوقة فتسمى خطبا اما البناء فكمما يطلق على القيام يطلق على المنقوص
فلم يصر الارض مذكورا بل ذكر البناء وذكر الخصاص رحمه الله في شرطه وسوى بين
الحياطة والبناء وقال لا بد حل الارض فيها جبراً ويؤمر بقص الحياطة كافي البناء
وجعل وضع الجذوع على حياطة رجل باذنه او جف سداً لما تحت يده باذنه ثم يبيع
صاحب الدار داره ثم يطلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكان السرداب
اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار في لا يكون للمشتري
ان يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه ذلك والوارث
في حل بمنزلة المشتري الا ان للوارث ان يامر برفع البناء والسرداب عن كل
حال كما ذكره قاضي خان رحمه الله في مجموع متاواه وفي خواصم الفقهاء العتاة رحمه الله
وان الطريق والحشبة والسرداب في الدار التي بيعت لاجنبي بحق لازم بملك او
اجارة فهو عيب وليس للمشتري ان يمنع فان كان باعارة لا خيار له ولا يلزم
بالذم وذكر فيهما في موضع اخر من سكن دار العلانية بنى فيها نغيراً او مالاً
وقال له ابن التمسك تمليك الدار يحق لها ان يورث الساكن بقص البناء والخيار
للمشتري اذا علم كيف الحال وان لم يعلم باخذ الدار بحضه وكذا ان يبيع الساكن

سابطا على حايطة هذه الدار وعلى حايطة دار اخرى لصاحب هذه الدار ثم اشهد
 الساكن الدار التي كان يسكنهم ما وقد باع صاحب الدار الدار الاخرى من انسان
 آخر فلن لك المشتري ان يامر الساكن برفع السابط من حايطة داره واذا رفع لم
 يرجع على بايعة بشئ ببقية المسائل من احكام الحايطة المايل ولو مال الحايطة الى
 دار انسان فاشهد عليه ثم اخبره ابراءه جميع التاخير والابراء ولا يضمن ما تعلقه
 بوقوعه فان وقع بعد الاجل ضمن وفي هذه الصورة لا ينفعه تاخير التاخير ولو
 مال الى الطريق الاعظم لا ينفعه تاخير احد من جاك او غيره لان الحق ليس للقاضي
 ثم بعد ذلك ان تلف بوقوعه متاع او دابة الغير الذي اخر ضمن بلا شك وان
 وقع على المتاع الذي اخر ضمن ايضا لان تاخير لم يقع موقعه لان هذا الحق
 لا يستبرئ في الشركة العامة وانما يستبرئ في الشركة الخاصة الحايطة المايل الذي اذا
 كان لا يخاف عليه في الطريق وانما يخاف عليه في ملك انسان فاشهد عليه
 صاحب الملك فسقط في الطريق وتلف شيئا لا يضمن صاحب الحايطة لانه لم
 يشهد عليه على هذا الوجه حايط للصغير ان شهد واعلى ابيه او وصيه سقط
 بالضمنان على الصبي ولا يجب شئ من ذلك على الاب والوصي سواء اقرط في
 النقص او لم يقرط لان الاشهاد على الاب والوصي كالاشهاد على الصبي وهو مالم
 ما زال بلغ الصبي او مات الاب والوصي بعد الاشهاد عليهما بطل دللت الاشهاد
 حتى لو سقط الحايط بعد ذلك وتلف شيئا كان مثل دابة واقعات الناطق
 رحمه الله مسير مال حايطة شهد على الذي بناء ورفع بعد ذلك على صاحب
 فقله يجب دية على عاقلة الذي باه واد او فعد دارا على المساكين ورضعها
 الى رجل فاشهد على الوكيل فسقط يرجع على عاقلة الونف وهكذا في الامور

الجميع في القناري قسامة حانة رجمة كذا اذا شهد بالطلب رجلان او
 رجل وامرأتان يتمت الطلب وسنت ايضا مكاتب العامة الى القاضي والرجل
 صاحب الحياطة بعد الانتهاء مطلق الا شهادة لا به لم يبق له ولا له الاصلاح بعد
 الحون وكذا لو اتان لا يعود الا ما شهد مستقبلي ولو باع الدار بعد ما شهد
 على ثمن يوت عليه سبب فصل او بيع او حجار رويده او حجار شرط للشئرى عم
 سبط الحياطة والطلب في الاحكام الصمان الا ما شهد مستقل بعد الرد ولو كان
 الحياطة الماتل ميراثا لورثته ما شهد على العنق والقياس على ان لا يحل الصمان
 سقوط الحياطة لان احد الشركاء لا يملك حصص الحياطة وبه الاستحسان يعني
 هذا الوارد الذي شهد عليه حصة نفسه لا انه متبكر من ان يطلب من
 الشركاء ليحتملوا على هذا مد وكذا حياطة بين الشركاء يشهد على احد هما
 فهو بمنزلة الحياطة المشتركة بين الورثة على ما ذكرنا من القياس والاستحسان
 هذه الجملة في فتاوى ناصية حان به حياطة ما قبل تقديم صاحبه ما همدم وبغيره
 حجة دابة انسان وقتل رجل لا يصح صاحب الحياطة الا ان سقط الحياطة على انسان
 او دابة وقتلها في حياتها الوارث حياطة الرجل معه من الطريق ^{ما قبل ذلك} ^{من الطريق} ^{من الطريق}
 اصل الدار مسطما كان ما يلا الى الدار على اصل الدار كان صاحب الحياطة
 صامسا لان الحياطة داخل في الشهادة من اصل الدار ما كان ما يلا الى ملكه
 وبما كان ما يلا الى الطريق فاصل الدار من جملة العامة في جميع اقسامها هم ملية واد
 كابر الذي شهد عليه صاحب الحياطة من غير اصل الدار جميع الشهادة وما كان ما يلا
 الى الطريق ما دام صحيح الاستمارة العنق في كل شيء فتاوى ناصية حان رحمه الله تعالى
 او القاسم رحمه الله في حد ارض رجلين لاحد هما بئله حولة فما لاه احد هما بعد

اليه الذي له المحبولة ليرفعه واشهد عليه فلم يرفع حتى انهم لم يرضوا لصاحب
الدار فان اقران الحايط بينهما وانه كان محجرا وانه تقدم اليه وانه لم يرفع معه
فاذا افسد شيئا بسقوطه بعد امكان رفعه بعد الاشهاد ضمن بنصف قيمته
احكام الحايط المائل القياس في الحايط المائل اذا سقط على شئ فانلفه ان
لا ضمان على صاحبه فيه لانه لم يحدث حدثا في غير ملكه ولم يكن صلبه من
فعلة وفي الاستحسان اذا سقط بعد الاشهاد عليه ونوابيه في المخدم ضمن
قال في الزيارات وفي الحقيقة الاشهاد ليس بشرط انما الشرط هو الطلب لكن
الاشهاد شرط حتى لو جحد للطلب ثبت بالشهود بشرط الصحة ^{شهادة} التقديم والاشهاد
ان يكون التقديم الى من له ولاية حتى لو تقدم الى من يسكن الدار باجارة او امانة
او رهن فلم يفتقر حتى سقط وانلف شيئا لضمان على احد اما السكبان فلا ان
التقديم اليهم لم يصح واما المالك فلا انه لم يتقدم اليه ولو مال الى دار رجل فالتقدم
كما يصح من مالك تلك الدار يصح ممن يسكنها اجارة او امانة لان الضرر عائد
الى هؤلاء في الفتاوى الصغرى تفسير التقديم والاشهاد ان يقول صاحب المحل
لصاحب الحايط المائل ان حايطك محجور او يقول مائل فانقضه حتى لا يسقط
ولا يتلف شيئا فاذا زال ذلك ثم لم ينقضه حتى انهم لم يرضوا به انسان او دابة او مال
آخر يضمنه مالك المحل وقال جميل رحمه الله الاشهاد ان يقول الرجل اشهد
انني قد مت الى هذا الرجل في مدم حايطة هذا فاذا اشهد عليه لم ينقضه حتى
انهم لم يرضوا به شئ ان كان في طلب من ينقضه من المالك لا يضمن لانه لم يقصر وان
تلفه ضمن وان كان ضمان رحمه الله في فتاواه بشرط وجوب الضمان على صاحب الحايط المائل
المطالبة بالادب ومع حتى لو قال له ان حايطك مائل ينبغي لك ان تهمل به كان ذلك

الاسماء اذا قال اوصيت لفلان بشئ من ماله او قال يقبل من ماله او قال ينسبر
 من ماله فانه لا يبلغ به النصف بل ينقص عنه قليلا لانه وصف الموصى به بالقلّة
 سواء قوله قليلا ومعنى قوله ينسبر وشئ قليل من ماله لان الشئ والنسبر في
 عرف الاستعمال يستعملان استعمال القلّة والكثرة تعرف بالمقابلة فلو اعطيت
 نصبا لا يكون الموصى به قليلا بمقابلة الباقي لان الباقي مثله وليس باكثر
 منه ومضى اعطيناه دون النصف كان الموصى به بمقابلة الباقي
 اقل منه **كنا** اذا اقر فقال لفلان شئ من ماله قليل من ماله الا ان
 في الاقرار الخيار للمقر له وفي الوصية لزومة الموصى وان لم يكن له ورثة فالحيار
 الى السلطان يعطى ما شاء من غير ان يبلغ النصف ولو قال في الوصية ان في
 الاقرار لفلان جزء من ماله فانه لا تزد على النصف ويجوز ان يبلغ النصف لان
 اسم الجزء في عرف الاستعمال يطلق على النصف وما دونه يقال جزء من جزء
 جزء من ثلاثة الى عشرة ولا يطلق على ما زاد على النصف لا يقال الثاني للجزء من ثلاثة
 وانما يقال جزءان من ثلاثة فاقضى ما بقى عليه هذا الاسم النصف ولا غاية لقل
 ما بقى عليه هذا الاسم فيعطى المقر رتبة الموصى ما شاء الى النصف وان لم يكن
 الموصى ورثة فالحيار في تعيين المقدار الى السلطان يعطى ما شاء ولو اقر او وصى
 لطائفة من ماله فالظاهر انه اسم للبعض من الجملة وذلك قد بقل وقد يكثر
 قال الله تعالى يشترط طائفة منكم وطائفة قد اهمتهم انفسهم ومعلوم ان احل القرين
 كان اكثر من الآخر وقد سماهما الله تعالى جميعا الطائفة فعلم ان اسم الطائفة
 قد يقع على القليل وقد يقع على الكثير في البياض المقر والموصى وانما فالمرجع
 الى وارتها وان لم يكن لهما وارث فالبيان الى السلطان ولو اقر او وصى ببعض

ماله فالعش والناطقة سواء لانهما استعمالان في عرف الاستعمال استعمال
 على السواء والراوية لا تقياس البرهان على ثياب العطن والكهان فالواو هذا
 مثل عرفت هل الكوفة فان في عرفهم انهم البريق على قرب العطن والكهان ويا
 ثياب العطن والكهان يسمى بزازا لا يقع في عرفهم هذا الاسم على ثياب الدنيا
 ويايها الاسم بزازا فانصرف مطلق الوصية الى ثياب العطن والكهان اما في
 عرفهم الاسم البر لا يطلق على قرب العطن والكهان وانما يقع هذا الاسم على ثياب
 الدنيا ويايها الثياب التي يتخذ من البريق ويايها هذا الاشياء يسمى بزازا
 فيصرف مطلق الوصية الى هذا الثياب فقلت هكذا ذكر في الذخير والذخير
 استعماله عرف اهل دارنا اليوم انهم يسمون رابع ثياب الكهان بزازا
 ايضا فاما رابع ثياب العطن لا يسمى بزازا كما ذكر صاحب الذخير بل يسمى كافييا
 والله اعلم والراوية له ثوب فهو على ما يلبس عادة كنوب الحر والعطن
 والكهان والحر والكساء والصوف في ذلك على السواء لان اسم الثوب اسم
 لما يلبس وكل ما يلبسه الناس عادة يدخل تحت الوصية والمسح والبساط
 والستر لا يدخل لانها مما لا يلبس عادة فلا يشترط له اسم الثوب وكذلك الكساء
 والقفلسوة لا يدخلان تحت الوصية كما ذكرنا ان اسم الثوب انما يطلق على ما
 يلبس والقفلسوة والعمامة مما لا يلبسان ولهذا يقال في استعمال الناس
 هم وتلبس ولا يقال ليس ولهذا لا يجري العمامة والقفلسوة في كثرة التسمية
 قال مشايخنا رحمهم الله قول محمد رحمه الله في العمامة انها لا تجري في كثرة التسمية
 البين محمول على عمائم العرب فان عمائمهم قصت ولا تزيد على ثلاثة اذرع بحيث
 لا يجري منه ثوب كامل فاما عمائم اهل زماننا فيجب منها ثوب كامل وزيادة فغير

عن الكفارة قال القاضي الامام ركن الاسلام السبكي رحمه الله على قياس
 هذا القول في الكفارة يجب ان يدخل العمامة في الوصفية وهكذا حكم
 عن الشيخ الزاهد أبي بكر بن جامل رحمه الله ولو اوصيه بمطاعه فقد ذكر محمد
 رحمه الله في باب الاستثناء في النقل ان الامير اذا قال من اصاب متاعا دون
 الاينة فهو له فاصاب رجل ثيابا او قميصا او سيفا او بساطا او فرشاة او حراش
 جميع مرفقة فذلك كله له لان اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس و
 يسطه وهذا الاشياء بهذه الصفة ولو اصاب او اى او اباريق او قنما او
 قد ورا من نحاس فليس له ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله واختلف عبارات
 الشانج في تخرج المسئلة قبل انما لم يد حل هذه الاشياء تحت التقييل المكان
 الاستثناء انه استثنى الاواني في اصل المسئلة ولا هذا اشار الحكم الشهيد
 رضى الله عنه وقال لان هذه من الاينة وقد استثنى الاينة من المتاع قلت
 فهذا دليل على عند عدم الاستثناء تدخل الاواني تحت اسم المتاع ولا هذا
 ما لشمس الائمة السرخسي رحمه الله وهذا لان المتاع اسم لما يقع به قال
 الله تعالى ومتاعا للفقير من سقى المياه متاعا للمسافرين لان المسافرين يستمتع بها
 مسفروا الانسان يستمتع بالاداة كما يستمتع بالفرشاة البسط وقيل انما تدخل هذه الاشياء
 تحت التقييل لان الاستثناء بل لان اسم المتاع عادة لا يقع على الاواني
 واليه مال ركن الاسلام على السبكي وشيخ الاسلام المعروف بمجواهر اذه
 رحمه الله فانها غللة المسئلة وقاله لان اسم المتاع لا يتناول الاداة قلت
 قد ذكر محمد رحمه الله في ابواب الامان من السير الكبير ان الاواني تدخل تحت
 اسم المتاع فالحاصل ان عند استثناء الاواني من المتاع لا تدخل الاواني في

الوصية وعند عدم الاستثناء تكون بية اختلاف المشايخ رحمهم الله وأد الأوصية
لرجل مدابة رجل تحت وصية الخيل والحمار والبغل لأن هذه الأشياء دابة
لغة وعرفنا ولا ندخل تحت الوصية البقر والحاموس وهذا استحسان والفتا
أن يدخل لأن الدابة لغة اسم مشتق من قولهم دبت بدت على وجه الأرض
يطلق عليه هذا الاسم وجه الاستحسان أن اسم الدابة يعرف الاستعمال
يطلق على الأمراع الثلاثة الخيل والبغال والحمير ولا يطلق على غيرها نظرا لما
علا الأنواع الثلاثة مخصوصا عن هذا الاسم بحكم الاستعمال الأبرى أن هذا
الاسم لا يطلق على آدمي مع أنه يدب على وجه الأرض لأنه لا يراد بهذا الاسم
في عرف الاستعمال إلا ما صار له من خصوصية عرف الاستعمال فكذا ما على الأمراع
الثلاثة قال إلا أن يكون القوم في موضع دوابهم الخوالمس والبقر والغنم
يركبون وأياها يسمعون الدواب ثم يدب على هذه الأشياء والوصية لأن مخصوص
وهو العرف لم يرد ولو أوصى بخزوه بدخل تحت الوصية النساء ولا يدب فيها الخمر
والبقرة لأن الخمر اسم لما أعد للخمر والدمج بالأعمال الأخرى والذي أعد للخمر
الدمج بالغير من الأعمال إنما هي النساء فلما التغير والبقر يصلح أن يعمل آخر
واسم الخمر ويسأل البقر يستوي فيه الذي يستوي فيه الذي يركب والذي
لا يركب ولا ينسب للنساء والبقر واسم الجمل والبعير اسم جنس يقع على الذكر
والأنثى والناقة اسم خاص الأنثى فلا يتناول الذكر واسم البقر والسفر يقع
على الذكر والأنثى لأنه اسم جنس والهاء فيها المراد دون التأنيث كذا في اللغة
واسم الثور خاص للذكر لا يطلق على الأنثى واسم البقرة الوصية لا يطلق على الحاموس
وإن كان هو نوع من الأنواع الفرجية يكمل نصيب السفرية في التسمية إلا أن في العرف

لا يوزن ذكر البقر الجاموس ومطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى متعارف
 واسم الحمل والبغير مطلق على البختي والبخت وهو ان يكون ابو عربيا وامه
 غير عربية واسم البختي يقع على الذكر والانثى لانه وان كان اسما للنوع خاص فهو
 عام في ذلك النوع فيسأل الذكور والانثى واسم البغلة والبغل يقع على الذكر و
 الانثى والهاء بينهما الافراد دون التانيث يقال بغل وبغلة كما يقال جوز وجوزة
 وبض وببضة كذا ذكر في الذخيرة قلت وهو رواية الجامع والسير الكبير وفي
 المنتقى ان البغلة والبقرة الانثى وذكر في القنذري ولو امره ان يشتري له بغلا لا
 يلزمه الانثى ولو امره ان يشتري له بغلة لا يلزمه الذكر وكذا البقر والبقرة واسم
 النساء يقع على الذكر والذكر الانثى لانه اسم جنس الكباش لا يقع الاعلى الذكر وكذلك
 اسم النعيس يقع على الذكر دون الانثى واسم الدجاجة اسم خاص الانثى فلا يلد
 تحت الذكر واسم الديك اسم خاص الذكر فلا يلد تحت الانثى واسم الحمار
 يقع على الذكر والانثى لانه اسم جنس واسم الاذن والامهارة خاص الانثى واسم
 الحمل اسم جنس يتناول العربي وغير العربي والذكر والانثى واسم البرذون لا
 يتناول العربي واسم الفرس ان ذكر مطلقا لا يتناول العربي قياسا واسم حسانا هو
 ما اذا حلف لا يركب فرسا فركب برزونا ونحو ما اذا قال الأمير في التنزيل من قتل
 قتيلا فله فرض من الغنيمة فقتل رجل رجلا من اهل الحرب يستحق فرسا من
 الغنيمة ولا يستحق برزونا واما اذا ذكر الفرس مضافا الى شخص فانه يقع على العربي
 والبرذون جميعا حتى ان في باب التنزيل اذا قال الأمير من قتل قتيلا فله فرسه
 فقتل رجل رجلا على برزون او برزونة فلذلك له اسقسانا واشتشهد لوحه ^{سقسا} _{سقسا}
 فقال الأمير ان الأمير لوعين فارسا من المشركين وقال من قتل هذا الفارس

فله فرسه وهذا المشرق على يمينه فقتله رجل من المسلمين كان البرذون له
 والمعنى ذلك ان الاضافة بمنزلة الاشارة من حيث الاضافة لتعريف الضم
 اليه والاشارة لتعريف المشار اليه والصفة في المشار اليه لغو ضام على طرف
 فكذا المضاف يكون لغو ضاماً قلنا الفرس صفة الخيل والبرذون كذلك
 ملأت الفرس هو الخيل العربي والبرذون هو الخيل العجم فعني قول الأمير
 من قتل قتيلاً فله خيله العربي فيلغوا ذكر العربي فيبقى
 قوله من قتل قتيلاً فله خيله واسم الخيل يقع على العربي والبرذون جميعاً فله
 تحت التنزيل العربي والبرذون باسم الخيل عبارة لغوية الاستحسان
 اختيار طائفة المشايخ رحمهم الله ان البرذون يقع عليه الفرس الأيراني
 صاحب البرذون سمي فارساً وإنما استحق هذا الاسم بالبرذون الذي
 ركبه والأيراني انه يقال لفلان كذا كذا من الفرسان وان بعضهم الغراب
 بعضهم البرازين فعلم ان اسم الفرس يقع على البرذون فيدخل تحت التنزيل
 ولكن العبارة الأولى اصح ولو قتل قتيلاً على جبار أو بغل فانه لا يستحق شيئاً
 من ذلك لان تغلب بكلامه على جواب الاستحسان من قتل قتيلاً فله خيله
 العربي ولو صح بذلك لا يدخل تحت التنزيل البغل والحمار كذا هو ظاهر
 محمل رحمه الله لا يصح الفصل الأول فقال الأيراني ان الأمير اذا قال من
 باب المدينة على فرسه او قاتل على فرسه فله كذا فهذا على البراذين والعرب
 لانه ذكر الفرس مضافاً الى الداخل والقاتل ومثله لو قال من دخل باب
 على فرس فله كذا فهذا على العرب خاصة لانه ذكر الفرس مطلقاً ايضاً
 الاسم فيه الأيراني كيف وقع العربي في مسألة الاستحسان ما بين

والإطلاق ولو قال الأمير من نزل عن فرسه وقاتل فله مائة درهم فنزلوا كلهم
 أممحاب العرب والبرادين فلم يفلحهم لأنه ذكر الفرس مضافا إلى النار فيقع
 على العرب والبرادين جميعا ولو قال من نزل عن فرس وقاتله فله كذا ففيه
 القياس بكون النفل للنازلين عن العرب لأن البرادين لأن الفرس ذكر
 مطلقا في الاستحسان يستحقه النازلون عن العرب وعن البرادين جميعا
 لأن الفرس ذكر مضافا مع لأن الإنسان إنما ينزل عن فرس هو ركبته صار
 الفرس مضافا إلى ركبته من هذا الوجه فيقع على العرب والبرادين جميعا
 بخلاف المسئلتين الأولىين لأنه لم توجد له إضاحة ثم لا ظاهرا ولا معنى
 لأن الدخول في باب المدينة والقتال مع الكافر متصور بل دون الفرس فيجوز
 ذكر الفرس مطلقا وأنه يقع على العرب دون البرادين ولأن مقصود الأمير
 فصل النزول ليس عين النزول وإنما مقصوده التخصيص على القتال الحلا
 الأمير أن من نزل عن فرس عربي ولم يقاتل لا يستحق النفل والذين نزلوا من
 البرادين والذين نزلوا من العرب في حق هذا المقصود على السواء وصار قتل
 هذه المسئلة كان الإمام قال من قاتل رجلا فله كذا بخلاف ما لو قال من
 أقاتل على فرس من دخل باب المدينة على فرس فله كذا فإن ذلك يقع على العرب
 خاصة لأن المقصود هناك متفاوت لأن الفرس أسرع في المشي وأقدر على
 الاتباع وأمكن من الإخذ فلهذا اختص معنى العرب ولو قال من قتل قتيلا
 فله بزرزونة فقتل رجلا على عربي لم يكن له ذلك لأن اسم البرزوز لا ينطلق على
 العرب بحال والعربي لم يدخل تحت التسهيل ولو قتل قتيلا على بزرزونة فهو له لأن
 البرزوز عام في نوعه فيسأله الذكور والإناث ولو قتل قتيلا على فرس شهريا

هذا بعد من البراءين دون العرب قوله شهري بردي بفتح الشين منه قبل انه
فارسي سرب وهو المولود من العرب في الامصار ولو قال من قتل فارسا قتل كذا
فقل جلا كما على بغير ادنى او حمار فلا تنسئ له من البغل لان الامر على الاستحسان
بقتل الفارس وراكب هذه الاشياء لا يسمى فارسا ولو قتل رجلا على رذون
لزم ذكر او انشئ قل ذلك لان راكب البزدون يسمى فارسا كما ان راكب العربي
فارسا والله اعلم الفصل السابع والثلاثون في مسائل الفرائض الحمد لله
جله والصلوة على رسوله محمد وآل الشيخ الامام الاجل الكبير الزاهد الشاهد
برهان المسلمة والدين شيخ الحاج الاسلام والمسلمين ابو الحسن علي بن ابي
نعمان الحليل المرحومان غفر الله لهما والديه واحسن اليهما واليه هذا مجموع
بالعثماني وقد رعب فيه الفاضل والداني وانه قرأه على المشايخ مرارا واجازت
فيه اوله قل الصفة صفار وركار ووقفت عليه صريحاً واصمار او لا العرض
والصفت رجب الله عن ذكر الورد وروي الامام وماعداها من تفرعات الاحكام
ذكرت بعد انتهائه روياد واد رخت في اثنا عشر باباً من علة كتب رجل بها التصدق
وعلة نكت استفدتها من متأخرين على وجه يليق بهذا الكتاب وان لم يكن خطأ
بأنه الباب راجعاً من المالك القادر والدعاء من كل ناظر عادل او غادر والله
التوفيق اول ما يبذل من تركه الميت تجهيزه ودفعه ثم قضاء ديونه ثم تصفيتها وصايا
ثم قسمة التركة بين ورثته وكتابنا هذا البيان الموارث متفقون بالله التوفيق بحرم
الارث بقتل ورق واختلاف دين ويستحق برحمه كلج وكلاء والولاء على ضربين
ولاء عتاقه وكلاء مولاة ثم السهام في الفرائض ستة ورع وتمن على التصفي
والتصفي ثلثان وثلاث وسدس كل لك واصحاب هذه السهام الستة اثنا عشر

[illegible]

يليهما فقس على هذا

ثم الجدة إن كانت ذكرا

السدس من بينهما نصفان وقال محمد بن أنس في تصويره امرأة زوجت بنت بنتها
من ابن ابنها فولد لها ولد فهذا الميراث أم أم الولد وأم ابن ابنه هي ذات
وغيره وأم أم ابنه ذات جبهة واحدة ونصيب ولد الأم السدس من إن كان
واحدا والاثنين مضاعف الثلث والذكر والأنثى فيه سواء ويستطون أربعة
الولد وولد الابن وإن سفل وبالأب والجدة وإن علا وإذا الأب فهو عصبة
أو مع الولد أو ولدا الابن وتيسر اسمهم وسهمه البنين من كل حال وقد يجمع
الحالان فيه مثل أب ونبت فالنصف لها والباقي له فرضا وعصوبة وإذا الجد
فهو كالأب إذ لم يكن الأب إلا ثلاث مراتل والرابعة اختلاف زوج وابوان
أو زوجة وابوان في هاتين الفريضتين ثلث ما يقع بعد نصيب الزوجة أو الزوج
ومع الجد له الثلث كاملا إلا في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو أن له ثلث
ما يقع مع الجد أيضا والثالثة وهي إن الجدة أم الأب لا يرث مع الأب ومع
الجد يرث والرابعة المخالفة وهي إن الأخوة والأخوات لأب ولم أو لأب
لا يقرن مع الأب ومع الجد كذلك في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفيه
أجل أبو حنيفة رحمه الله وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يعاصمون الجد
وبه أجل أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي رحمهما الله وكيفه المقاسمة
على مذهب زيد رحمه الله عنه هي إن الأخوة والأخوات لأب وأم أو لأبوين
عن ذوي السهام فله خير الحالين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال ولا ينقص
حقه من الثلث وإذا احتلطوا بذوي السهام فله خير أحول ثلاثة من

المة اسمه ومن ثلث ما يبقى ومن سدن من جميع المال ولا ينقص حصة من السدس
 الا في مشكلة الاكد ربة وفي زوج وام وجد واخت لاب وام سميت الكد ربة
 لانها تكدرت على اصحاب الفريض وقيل بل تكدرت على زايد من حصه
 قال زيد رضي الله عنه فيما رواه عنه ابنه خارجة للزوج النصف واللام
 الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ثم يضم الجد شهيداً الى نصيب الأخت
 فيقسمه اثنان ثلثا للجد وثلاثة للأخت اصلهما من ستة وتعمول الى تسعة و
 نصح من سبعة وعشرين وقال قبيصة بن ذؤيب وابنيه قال زيد في الاكد ربة
 شيئا ولو كان من الأخت اخ فلا يعمل ولا اكد ربة ولا مهران للأخ لان الاخ عصبة و
 الأخت صاحبة سهم ولو كان اخا واختا فلا اكد ربة ايضا وكذا اذا كانتا اثنتين
 لان حق الام يرد من الثلث الى السدس فلا ضرورة الى اعتبارهما صاحبتين
 فيكون للزوج النصف واللام السدس وللجد سهم من ستة والباقي بين الأختين
 بصفتين او بين الاخ والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ثم ولد الاب بعد ولد
 الاب والام في مقاسمة الجدة ومزاجته حينئذ اخرج الجدة عن الوسط عاد كل
 الما صله كان لم يكن الجدة وصورة جد واخ لاب وام واخ لاب فاما المال بينهم اثنان
 للجد سهم ولكل اخ سهم ثم يستخرج الاخ لاب وام ما في يد الاخ لاب ويخرج
 جد واخ لاب وام واخوان لاب فللجد هنا الثلث خير والباقي للأخ لاب وام
 فقد اتفق الجواب في مثلتي مع اختلاف التخرج جد واخت لاب وام واخت
 لاب فاما المال كابينهم ارباعا للجد سهمان واكمل اخت سهم ثم يرد الاخت لاب وام
 ما في يد الاخت لاب ويخرج غير شئ جد واخت لاب وام واخت لاب فاما المال بينهم
 لخاسا للجد سهمان ولكل اخت سهم ثم يسترد الاخت لاب وام ما في يد الاختين

[illegible]

من الأنثى أو أكثر فلقية من الأب والأم النصف ، التي من الأب السدس
 لكل من الثلثين وإن كانتا اثنتين من الأب والأم فلا سهم للتي من الأب
 وإن كان واحد من الأب والأم فلا شيء للتي من الأب وإن لم يكن واحد
 ولا واحدة من الأب والأم فالتي من الأب كالتي من الأب والأم ومن سقطن
 بأربعة ما لم ين وبن الأيمن وإنه سفل وبالأول نجد وإن علا على اختلاف قد
 مضى ومن مع البنات عصبة لقوله عليه السلام وأصلوا لأخوات مع البنات عصبة
 ثم المشتركة ويسمى حمارية وهي زوج وأم وأخ واخت لأب وأم وأخواتها
 قول ابن بكر الصديق رضي الله عنه أن للزوج النصف والأم السدس والأخ
 والاخت لأب الثلث ثم المال وبه كان يقول عمر رضي الله عنه حين قال له أروا لأب
 والأم صب إن أبانا كاشحارا أما كانت أختا واحدة فتوقف عمر رضي الله عنه وشركه
 في الثلث بينهم بالنسبة لأفضل الذكور على الأنتى وهو قول عثمان رضي الله عنه
 وبه أخذ مالك والشافعي والأوزاعي رحمهم الله وأما عصبات فآقربهم الأيمن ثم ابن
 الأيمن وإن سفل ثم الأب ثم الجد وإن علا على اختلاف قد مضى ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ
 لأب ثم ابن الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب كذا بنوهما وإن سفلوا ثم العم لأب وأم ثم العم
 لأب ثم ابن العم لأب وأم ثم ابن العم لأب كذا بنوهما وإن سفلوا ثم عم الأب لأب وأم
 ثم عم الأب لأب ثم ابن عم الأب لأب وأم ثم ابن عم الأب لأب كذا بنوهما وإن سفلوا
 وإن علوا أو أروا ثم الذكور وإن سفلوا ثم المعتق ومعتق المعتق ذكر كان أو أنثى
 ثم عصبتها ما فيه اختلاف ثم البزايض بعز الدين وحسن ترفيقه على محض ذوالسهماء
 وهم الستة الأول وعلى محض ذوى المالين وهم الستة الآخر وعلى محض التصبات
 وهم هؤلاء ثم الأصول التي منها يصح خروج عبد السهماء الستة الشريعة منها سبعة

وبانيها الصحيح من اثنين من ثلاثة من اربعة من ستة من ثمانية اثنى عشر
 من اربعة وعشرين من ثلثة منها تقول من ستة تقول الى عشرة وثم اضعاف من
 اثنى عشر تقول المسبعة عشر ثم الاضعاف من اربعة وعشرين تقول الاسمعة
 وعشرين دفعة واحدة وطريقة تحريك التي هي جارك من عدد السهام الستة
 المتفرقة لحد واحد فيخرج كل جزء من ثلثة الا النصف وهو من اثنين ومن جارك من
 ثلاثة يطل ان كل من جنس واحد لا اكثر منك ويحرك وان كان من جنس
 مختلفين يطل ان اختلف النصف من هذا بكل الاخر وبعضه فهو من ستة وان
 اختلف اربع من هذا بكل الاخر بعضه فهو من اثنى عشر وان اختلف الثمن من
 هذا بكل الاخر وبعضه فهو اربعة وعشرين في الاصل الثامن وهو الصحيح
 فلا بد له من مقدسة وهي معرفة الوقت بين الحالين المختلفين وهي ان تقسم
 الاكثر على الاقل اي يطرح من الاكثر مقدار الاقل من الجاهلين حتى اتفقا في رتبة
 فان اتفقا في واحد فلا فرق وان اتفقا في اكثر فواقفة في الاثنين والنصف في
 الثلاثة بالثلث والاربعة بالربع هكذا الى العشرة والعشرة في احد
 عشر جزء من احدى عشر هكذا الى حيث ينتهي الحساب فينسبها الى اخرها اما التفاضل
 فيدغم الصحيح اذا انكسر السهام على رؤوس طلبنا الوقت بين سهام ودروس ان لم
 يجد احدا ناكل رؤوس وان وجدنا احدا ناكل رؤوس هكذا يفعل بالتالي
 والثالث الرابع احدا بلا ضرب ثم عمل اخر من رؤوس وطلبنا الوقت بين
 رؤوس ورؤوس ان لم يجد ضربا كل احدهما في كل الاخر هكذا يفعل بالتالي

مما اجمع فيه هو مبلغ الرؤوس ومجموع ما حفظناها الا اننا الانصباء وضرباها

في أصل الفريضة مع عولها ان كانت عايلة فمبالغ فيها تصح المسئلة ثم تنصيب كل
 فريق ما هو نصيبهم فالابتداء مضمون وايضا خبرنا في أصل الفريضة ونصيب كل واحد
 ممن لم ينكسر عليهم ما هو نصيبه في الابتداء في أصل المسئلة واما من انكسر عليهم
 فاما اردنا ان نأخذ نصيب واحد منهم فيجب فيه الى اربع مائة مائة الاول ان لو قف
 رؤس طائفة او وقفها ياخذ بها عولهم او وقفها الثانية ان يطلب الوقف من
 حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة وراها ممن انكسر عليهم
 فيأخذ الوقف من كل موافق والكلم من كل مباين والثالثة ان يطلب الوقف
 بين ما اخذنا من حاصل رؤس الطوائف سنوي الطائفة الموقوفة فيضرب
 بعضهم في بعض فيحصل المواقفة والرابعة ان ينظر الى مجتمع من حاصل
 رؤس الطوائف الموقوفة بين ضرب بعضهم في بعض فيضرب في ما اخذنا من
 سهام الطائفة الموقوفة فمبالغ فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوفة هذا
 اذا كان الكسر من جانب فان كان من جانبيين لا يحتاج الى المقدمه الثالثة وان
 كان من جانب واحد يحتاج الى المقدمه الاولى فيحسب وان شئت خرجت ^{نصيبا}
 بطريق النسبة وهي تنسب سهام كل طائفة الى رؤسها وياخذ بتلك النسبة
 من مبلغ الرؤس فيحصل فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وان شئت
 نسبت الى رؤس طائفة واحد منها واخذت من مبلغ الرؤس بتلك النسبة
 وضربته في سهامها فما خرج فهو نصيب كل واحد منهم ثم اذا اردت قسمة
 التركة فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ما صنعت منه
 الفريضة فما يخرج بسهمهم فهو نصيبه ومن خصوص على شيء فآخذه بميراثه ما سقط
 سهامه من الفريضة ثم اقسم باقية التركة على ما اريد من ثم الرود وهو ما اعطينا

يرى السهام سهمها منهم لاستحقاق له يرد عليهم نقد وسهامهم الا الربح والربح
 وعدا قول عمر وعلي رضي الله عنهما وانه احل على ما رجعهم الله وقال زيد رضي
 بوضع الفاصل في بيت المال وفيه احد المالك والتاسع رجعهم الله والاصل
 في تصحيح مسائلة انه اذا لم يكن في المسئلة من لا يرد عليه والقسمه على سهم
 من يرد عليهم وان كان بينهم من لا يرد عليه اعطيت نصيبه من اقل محارجه ثم
 مطرأ الى الباقي ان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاخرى اسهام من
 يرد عليهم فيخرج نصيب من لا يرد عليه فما بلغ ثم ما يصح السهام فان وقع
 الكسر بعد ذلك بالسيل ما قبل محاربا وان كان من يرد عليهم صغارا واحدا منهم سار
 القضايا طرق اخرى تصحيح المسائل الردية فهو ان تصح موبنه من يرد عليهم
 كالمواضع واو يعطى من لا يرد عليه نصيبه وتصحبه عليه ثم سطر الى الباقي بعد
 نصيب من لا يرد عليه من تصحيحه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها
 والاخرى الوقت من تصحيح من يرد عليهم في الباقي بعد نصيب من لا يرد عليهم
 من تصحيحه ان لم نجد صريحا كل تصحيح من يرد عليهم في مبلغ تصحيح من لا يرد عليه
 فما بلغ فيها يصح المسئلة نصيب من لا يرد عليه مصر وبه تصحيح من يرد
 عليهم اوفى وفقه ونصيب كل واحد من يرد عليهم مصر وبه الباقي ونصيب
 من لا يرد عليه من تصحيحه اوفى وفق ذلك ثم الماسية ومساها على تصحيح
 وهو ان تصح فريضة الميت الاول على ورثته وتخفيف من ذلك ما اصاب الميت
 الثاني بطلب الوقت ثم تصح فريضة الميت الثاني على ورثته ثم تطلب الوقت بين ما
 في يده وتصحيحه ان لم يجد صريحا كل هذا التصحيح في كل التصحيح الاول وان
 وجد ما صريحا وقت هذا التصحيح في كل التصحيح الاول ثم يندى بالقسمه فمن

كان له نصيب من الفريضة الأولى ففرض في الفريضة الثانية ومن له نصيب من
 الفريضة الثانية ففرض في نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة
 في الأول من الفريضة الأولى ففرض في الفريضة الثانية وما له من الفريضة الثانية
 ففرض في نصيب الميت الثاني هذا إذا علم الوفق أما إذا وجد الوفق بنصيب في
 مواضع الضرب في وفقه أو تحفظ من ذلك ما أصاب الميت الثالث بطلب الوفق
 ثم تصح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم تطلب الوفق بين ما في يده وتصحبه إن لم
 يجد خبره بأكمله هذا التصحيح في كل التصحيحين الأولين وإن وجد فاضربنا وفقه
 ينسب إلى القسمة وينسب وينسب ويرجع ويخصم على هذا جميع هذا الوجه وقياسه
 بالله التوفيق ثم يجب أن يعلم أن الموازنة إنما انقضت فلا نتائج وثمرات وإذا جاز
 مسئلة من الناسخ أو غيرها أو أعطينا كل ذي حق حقه وأوفينا حقه ثم القينا
 الأنسب كلها يوفق بعضها بعضاً فخرج من الأجزاء الصحيحة فمن ثمرة هذه الموازنة
 أن يقتصر من كل نصيب على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من وقفها على هذا يدوم
 كثير من المسائل فاحفظها والله أعلم فصل في ذوي الأرحام وهم خمسة أصناف
 أولهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن والثاني الجدود والفاصلة والبنات ^{سداً}
 والثالث أولاد الأخوات لأب وأمام وأولاد الأخوة والأخوات لأب وبنات الأخوة والأخوات
 الأخوال والخالات والعمات كلهن والأعمام لأب وبنات الأعمام وأولاد هؤلاء والخامس
 عمات الأباء والأمهات وأخواتهم وأعمام الأباء لأب وأعمام الأمهات
 كلهم وأولاد هؤلاء والأعمام الميراث أولهم ثم نالهم ثم رابعهم ثم خامسهم في
 زوايد عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى وروى عن أبي حنيفة أنه إن الجد الفاسد
 أول ما له من أولاد البنات وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله أولاد الأخوات

ومات الاخوات ومات الاخوة اول من المحدث القاسد ان الام وكل واحد اول
 من ولد، وولد، اول من ابويه عمل هما ودم لا يرون مع دى سهم ولا عصه شق
 اخذ الرخص فصل في النصف الاول ما ولا هم بالميراث انهم كان اسودان
 العرب ولد الوارث اوله واختلوا ولد ولد الوارث والصحيح انه ليس بأول
 مثاليست الست اوله بنت بنت السب الا هما اقرب بنت بنت الاس اوله
 من بنت بنت بنت لامها ولد الوارث بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 بنت الابن بالمال بينهما الصحيح والعسمة على ابدانهم ان اصبحت اصولهم
 وان اختلف مكد لك عدل ان يوسف وهو رواية عبد الله بن محمد وعبد محمد
 الله وهو اسهر البر واسن عن ابنه الله القسمة على اول خلاف مع اعصار
 ضعة الاصول في العروج والاعصار عدل والعروج في الاصول ثم كل منى حلقه لاصل
 ينقل ذلك الى فرع مثاله بنت ابن بنت بنت بنت بنت بنت يوسف وهو
 المال سهمها نصفان باعتبار الامدان وعبد محمد رحمه الله الاما سهمان بنت ابن
 البنت وسهم بنت بنت السب كانه مات من ابن بنت يعقوب المال بينهما الثلثان
 ما اصاب بنت الاس ولولده واما اصاب بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 وبنت بنت بنت بنت يوسف رحمه الله المال سهمان اتملا ما ماتت اوله ابن
 وعبد محمد رحمه الله حسن المال بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 كانه مات من ابن بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 البنت ولولده ما ولما اصاب البنت ولولدها ما اصابها عدل والعروج في
 الاصول والاول اعتبار ضعة الاصول في العروج بنت ابن بنت بنت بنت بنت بنت
 يوسف رحمه الله ثلث المال لبنت ابن بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت

يقولون ان دون الاصول وعند محمد رحمه الله ينعكس الجواب فان بنت البنت
كذلك تلت المال وبنت ابن البنت لها الثلثان او هو يعتبر بالاموال دون الاولاد
وان اختلف بطن ثم اختلف بطن فعلى قول ابي يوسف ر يعتبر بالاموال ومما محمد
رحمه الله يقسم على اول بطن اختلف ويجعل من بدله بالذكور فريقيا على حدة ومن
يدله بالانثى فريقيا على حدة ثم يقسم على الثاني ثم على الثالث الى ان ينتهي مثاله
بنت بعت وبنت ابن بنت وابن ابن بنت فعند ابي يوسف رحمه الله يعتبر
الابدار وعند محمد رحمه خمس المال لبنت بنت البنت وثلاثة اربعة الاخوات لابن
ابن البنت وثلاث اربعة الاخوات لبنت ابن البنت ولركان بينهم ابن بنت بنت
ايضا فعند محمد رحمه الله ثلث الثلثين لبنت ابن البنت وثلث الثلثين لابن
ابن البنت وثلث الثلث لبنت بنت البنت ثانيا الثلث لابن بنت البنت وكذا
البنات اذا كانت قرابتة من جهتين قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله من كان
لده قرابتان من ذوى الارحام يرث من القريتين جميعا وهو رواية عن ابي يوسف
وعنده انه لا يرث الا من جهة واحدة كما في الحدة ذات جهتين عنده مثاله
ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت بنت صورة رجل لبنتان
ماتتا وخلفت احدهما ابنا والاخرى بنتا فتزوج الابن البنت فولدت له
ابنا ثم تزوجها رجل اخر فولدت لبنتا فالمولود اول ابن ابن بنت هو ابن
ابن بنت بنت والمولود ثانيا بنت بنت بنت فلومات الزوجان ثم مات
الرجل فعند ابي يوسف رحمه الله في رواية المال بينهم ما الخماس خمس المال
لبنت بنت البنت واربعة اخماسه لذى القريتين لمكان الذكورة وسهم
لبنت بنت البنت عند محمد رحمه الله سُدس المال لبنت بنت البنت خمسة

أسداسه لدى القرائين والله أعلم فصل في صنف الثاني وهم المجدود
الفاصلة والمجدات الفاسدات أو لام بالميراث اقربهم الى الميت فان
استووا في القرب من يد في يوارث فهو اول عند البعض ولا يفضل عند
آخرين وان استووا في القرب وليس فيهم من يد في يوارث نظر فان كانوا من جاز
من جانب الاب او من جانب الام واتفقت صفة من يدون بهم فالقسيمة على
ايدائهم اذا كانوا ذكورا وان انا نافي السوية وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ
الانثيين وان اختلفت صفة من يدون بهم يقسم على ادنى بطن الى الميت اختلف
كافة الصف الاول وان كانوا من جانبين يجعل الثلثان لقراءة الاب والثلث لقراءة
الام ثم ما اصاب كل فريق يقسم فيما بينهم كالوارث واما ما اصاب ام اب الاب فما
يجل ان من قبل الاب وابوام ابى الام وابوام الام فما جلدان من قبل الام فيقسم
المال لولا ان ثلثاه لثناه لقراءة الاب والثلث لقراءة الام ثم ما اصاب قراءة الاب
يقسم اثلاثا ثلثاه لجد من قبل ابيه وهو ابوام ابى الاب وثلثه لجد من قبل امه
او ابى ام الاب وما اصاب قراءة الام فكل الثلث لثناه لجد هان من قبل ابيها و
هو ابوام ابى الام وثلثه لجد هان من قبل امها وهو ابواى ام الام وهذا الجواب
على قول من لا يعتبر المولى بالوارث فاما من يعتبر الادلاء به فعلى المال كله
للجد المذكور او لا وهو ابوام ابى الاب فصل في الصنف الثالث والكلام في
ولاد الاخوات وبنات الاخوة اب وام ان اولاهم اقربهم وعند الاستواء والقرب
من كان ولد الوارث اوله والقسيمة على ايدائهم ان اتفقت اصولهم وان اختلفت
فهو على اختلاف قدمه في الصنف الاول متاخرت الاخوات من بنت بنت
الاخت لانها ارب بنت ابن الاخ اوله من بنت بنت الاخ لانها ولد الوارث

بنت أغتته وابن اخت فامال بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين بنت ابن اخت ر
ابن بنت أخ وبنت بنت أخ فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر الأبدان وعند محمد
رحمه الله خمس المال لبنت ابن الاخت وثلاث اربعة الاخماس لابن بنت الأخ
وثلاث اربعة الاخماس لبنت بنت الأخ ابن اخت لأب وأم وبنت أخ لأب وأم
فأبو يوسف رحمه الله يعتبر الأبدان دون الأصول فعند ثلث المال لبنت
الأخ لأفام وثلاثة لابن الاخت لأب وأم ومحمد رحمه الله يعتبر الأصول دون الأبدان
فعنده ثلث المال لابن الاخت لأب وأم وثلاثة لبنت الأخ لأب وأم والكلام
في أولاد الأخوات وبنات الأخوة لأب كالكلام في الأقربى الأول عند عدلهم وأما
الكلام في أولاد الأخوة والأخوات لأب فمروان وأولاهم اقربهم ولا يفضل الزكوة على الأنثى
الأخ رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله مثاله بنت أخ لأب وابن اخت لأب فعند
المال بينهما كالأصول بصفان وعند أبي يوسف رحمه الله على تلك الرواية ثلاثا
الأصول وإذا اجتمع ثلاثة أولاد أخوات متفرقات أو ثلاث بنات أخوة متفرقات و
استووا في القرب والدرجة فعلى أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة
ويعتبر الأصول مثاله بنت اخت لأب وأم وبنت اخت لأب وبنت اخت لأب
فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنت الاخت لأب وأم وعند محمد رحمه الله خمس
المال لبنت الأخ لأب وخمس لبنت الاخت لأب وثلاثة اخماس لبنت الأخ
لأب وأم لبنت الأخ لأب وأم وبنت الأخ لأب وبنت أخ لأب فعند أبي يوسف
المال كله لبنت الأخ لأب وأم وعند محمد رحمه الله سدس المال لبنت الأخ
لأب وأم لبنت الأخ لأب وأم وإذا اجتمعت ثلاث بنات أخوات متفرقات و
ثلاث بنات أخوة متفرقات فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله بين بنت الأخ لأب

وام وبين بنت الاخت لاب وام بصفان وعند محمد رة ثلث المال بين
بنت الاخ لام وبين بنت اخت لام بصفان وثلثا المال بين بنت الاخ لاب وام
وبين بنت اخت لاب وام الثلثا كما في الاصول وكذا الاخوة والاخوات
كانت رابته ذات جهتين فهو على اختلاف قد مر في الصنف الاول مثاله
ابن اخ لام وهو ابن اخت لاب وبنت اخت لاب وام فعند ابو يوسف رحمه الله
المال كله لبنت الاخت لاب وام وعند محمد رحمه الله المال كله على خمسة
سهم ثلاثة اجزاء لبنت الاخت لاب وام وخمس لابن الاخ لام الذي هو
ابن الاخت لاب فصل في الصنف الرابع وهم اولاد الاعمام لام ومن في مثله
من كل لاب وام اول من كان لاب ومن كانت اول من كان لام مثاله عمه لاب وام
اول من العمه لاب والتي من الاب اول من التي لام مثاله لاب وام اول من خاله
لاب وخال لاب اول من خال لام وانما يعبر بهذا الترتيب في جنس واحد ولا يعبر
في جنس الاخر رواية شاذة عن ابو يوسف رحمه الله ومثاله عمه لاب وام خاله
لاب المال بينهما الثلثا ثلثاه للعمه وثلث الخالة وعند ابو يوسف رحمه الله
ثلث الرواية المال كله للعمه واذا جمع العمات والاحوال والحالات والثلثان
للعمات بينهما بالسوية والثلث للاحوال والحالات بينهما للذكر مثل حظ
الانثيين والكلام في اولاد عولاد بنات الاعمام ان اولاهم اقربهم وان استقر
في القرب فمن كان لاب وام او ممن كان لاب ومن كان لاب اول من كان لام
ثم دلت الواو ان اول من كان احدهما ولد الواو غير انه ذو قرابة واحدا والآخر
ولدهي النكاح لكن ذات قرابتين اختلفوا فيه والصحيح ان ذات قرابتين اول مثاله
بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه لاب وام فالشاذ اول فصل في الصنف الخامس

وهم اقرب اليه الابوين او لا هم اقرب اليهم مثال دعة الاب اوله من عدة الحمد لانها اقرب
واذا اجتمعت قرابة الاب وقرابة الام فالثلثان لقربى الاب والثلث لقربى
الام ثم ما اصاب قرابتى الاب يقسم بينهما اثلاثا ثلثاه لقربة من قبل ابيه والثلث
لقربته من قبل امه وما اصاب قرابتى الام فمكذلك ثلثاه لقربتها من قبل ابيها
والثلث لقربتها من قبل امها مثال دعة الاب وخالفه وعن الام وخالفها والكتابة
في اوله هو لاء كالكتابة في اوله البنات والاولاد بينهما يفتقون ويختلفون فصل في
لواحق الكتاب وقد ذكرنا ان الولاء على الضربين ولواء عتاقة ولواء مولاة فيقول
العتاقة كل من اعتق عبدا او مائة عن ماله يزوج من الثلث او اصاب عن ام ولد
او استوفى كتابه عبدا او مائة ذارهم محرم منه فعتق عليه فانه يكون مولاه له يريته اذا
مات ولا يريث المعتق منه وان اعتقه على ان لا يورث له فالشرط باطل والولاء ثابت ولو لواء
لا يورث ويكون اقرب عصبه المعتق مثاله مات للمعتق عن ابن ربيته فالولاء كله
للابن وان مات عن ابن واب فالولاء كله للابن عند ابه حنيفة وتحمق وقال ابو يوسف
رحمه الله سئل عن المسال الولاء للاب والباقي للابن وان مات عن جد واخ فالولاء
كله للجد عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما الولاء بينهما انفسان وعند الشافعي
الولاء كله للاخ في اصح قوله كل مولود عتق على ملك ماله لا ينعزل ولواءه عند ابيه مثل
رجل زوج امته من عبد غيره ثم اعتق امته فجاءت بولد لائق من ستة اشهر ثم اعتق
للعبد لا ينجس لواء الولد اليه نفسه لانه عتق على ملك معتق الام ولو جاءت بولد لتمام
ستة اشهر فصاعدا ثم اعتق للعبد جرد لا يورث الولد اليه نفسه وليس للنساء من الولاء
الا ما اعتق او اعتق من عتق او كاتين او كاتين من كاتين او ذبرن او ذبرن من ذبرن
او حرم ولواء معتقهن واما مولاه المولاة مجهول النسب اذا قال لا خير انت مولاي قرنتي

اذ اصاب ونفقت على ادا حيت وقال الاخر بيلت جمع عبد ما يكون العائل موت
 له بركة ادا مات ويقتل عبد ادا حي وان شرط من الحمايين على ما شرطوا ويقتل
 في عهد العقد اولاده الصغار ومن تولد له بعد ذلك وكذلك المراء ادا اعتد
 عقد المولود مع عبد ابن حصة ورحمة الله وللعائد مسجها ما لم يقتل عبد هذا
 القائل وللقاتل حصه لان ادا برك لولاية وموت المولاة مؤخر عن دوى الارحام
 يقتل م على ست المال وورث مع احد الزوجين والريق من اسباب الحرمان واما
 كفاية للقب ان اصابا كذا المدر والمكاتب عاخر اموال عبد وان مات عن ولد او
 عن مولود في الكفاية يؤمى كذا ويجزم بغيره في اخرج من اجراء حيونه فبها
 ادا مات خرا والمسقطي عمر له حرمد نور عبد فبها عبد ايحييه رحمه الله هو عبد
 مسقطي عليه درهم هذا ادا كان يسى لفكك ريشه كعتى السعص اما ادا كان يسجها
 يحق في ريشه كالعبد المرمون ادا اعتقه الراس فهو عمالة الاخر برب وبورته
 عبد والقتل من اسباب الحرمان وكل قتل يتعلق بحرب القصاص والكفارة عامة
 مع المبركة وكل قتل لا يتعلق به وحرب القصاص ولا الكفارة فانه لا يمنع الارتاسا
 العسل الذي يتعلق به وحرب القصاص فهو ان يقتل مورثه عبد بالحد يد او بما يجلي
 عمل الحد يد واما الذي يوحى الكفارة فهو ان يقتله بالماشوق حطه او اوطاه ويقتل
 ولكنها اذا سقط في اليوم على مورثه فقتله ان سقط عليه من السطح فقتله او سقط
 من يد عليه فقتله فهذا كله قتل بطريق المساعدة يجب فيه الكفارة ويوجب الميراث
 الميراث ان كان مورثا والوصة ان كان احصيا واما الامتثل الذي لا يتعلق به حرم
 القصاص ولا الكفارة فهو ان الصى والجمون ادا قتل مورثه بالسب كما اذا اشترع
 حاصا على قاعدة الطريق فسقط على مورثه مات او جبر سرا على دار على الطريق فموت

تجها فمات او البقي جرحا على قارعة الطريق فتقتل به مورتة فمات ارضب الماء او باله
او توضع فانزل به المورت فمات او ساق راية او قادمها فمات مورتة فمات
او قتله قصاصا او جرحا او قتلته او كان مكرها على قتله او سقط حائطه المثل على
مورتة بعد ما اشهد عليه فمات او وجد مورتة قبلا في دارة فانه يجب القسامة
والدية على العاقلة فلا يمنع الارث وكذا العادل اذا قتل الباغي وهو مورتة لم يمنع
الارث في هذه الموضع وان باشره لانه لا يجب القصاص ولا الكفارة واما اذا قتل
الباغي العادل وهو مورتة فهذا على وجهين ان قال قتله وانا على الباطل والآن
ايضا على الباطل فانه لا يرثه بالاجماع وان قال قتله وان على الحق والآن ايضا
على الحق يرثه في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهم الله لانه قتل لا يوجب القصاص ولا الكفارة
وعند ابى يوسف لا يرثه لانه قتل بغير حق الابن اذا قتل ابيه عمدا او خطأ لا يرث
لانه يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطاء وكذا الاب اذا قتل ابنه خطأ صح
الارث وهذا الاشكل لان الكفارة يجب بقتله اياه خطأ واما اذا قتل عمدا فانه
يوجب حرمان الميراث ايضا وان كان لا يجب به القصاص ولا الكفارة وهذا يشك
على الاصل الذي ذكرنا الا ان نقول وجب القصاص شهنا لكنه سقط بحرية الابوة
الميت اذا ادب ابنه بان اجترم جريمة تسرقه او غيرها وغنى في الضرب فمات يجب
حرمان الميراث وعند ابى يوسف ره لا يوجب العلم اذا ادب ولد انسان وهو ارث
فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الاب اذا قطع فرج ابنته او قتلته او جرحه من
غير ان يصف في ذلك فمات والزواج اذا اعتز زوجه بان لم تطعه في الفراش فمات
فانه يوجب حرمان الميراث الكفر كله ما لم ياحل عند ما يرث بعضهم بعضا فانما
يرث اليهودى واليهودى يورث الجوسى الا اذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثل

نصرته مات وله ابن في الروم وابن في الهند لا يرث واحد منهما ولو مات مسلم
وله ابن مسلم في الهند فانه يرث لانه لم يبق ابن الدار كما والمرث لا يرث
من واحد وكذا المرتدة وفضل يرث المسلم منه قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان
كسبا اكتسبه في خالدة الردة يكون فيا ولان كان كسبا اكتسبه في حالة الاسلام
يكون لورثته المسلمين وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله الكسبان لورثته
المسلمين وقال الشافعي رحمه الله الكسبان جميعان فان الحربي اذا خرج فزنا
يقسم الفايض ماله بين ورثته كانه ميراث الحربي ميراث بالنسب والولاء وينكح
يقرب عليه بعد الاسلام والنسب فيما بينهم يثبت بالانكحة الفاسدة ومن
يولد له الميت بنفسين ان كان احدهما لا يحجب الاخر ورثتهما جميعا وان كان
يحجب ورث بالماحج مثاله اذا ترك ابني عمه واحد هما اخوه لانه ولد السدس
بالفرع والابن لا يدينهما بالعصوبة لان احدي جهتي قرابته لا يحجب الجهة الاخرى
فميراث بهما وان ترك بنتي خالته واحد هما اخنوخ لايه فليها المال كله فميراثا ورثا
لان احدي جهتي قرابتهما يحجب الاخرى فورثت بالماحجية ثم المحجوب عن الميراث
يحجب غيره كمن مات له ابوان واخوان فاخراهم يردان الام من الثلث الى السدس
وان كانا لا يرثان اذ هما بالاب محجوبان واخراهم عن الميراث لا يحجب كالمحرم بالقتل
لما الرق او اختلاف الدين لا يحجب الحرمان ولا يحجب النقصان الا قول عبد الله
بن مسعود رضي الله عنه فانه يفتي بغيرهم التفتي رحمه الله ان المحرم لا يحجب
حجب الحرمان ولكنه يحجب حجب النقصان وعند قول المسئلة الواحد ^{ثلاثين}
بناء على هذا الاصل صورتهما زوجة لام واخوان لام واخوان لاب وام وابن هو
محرم باحد اسباب الحرمان فعند عامة الصحابة رحمه الله يقول من السئلة

إلى تسعة عشر أصلها من اثني عشر لأن الزوجة فرضها الرجع عند هم إذا لم ينقض
 لا ينقضها غيرها وعند ابن مسعود رضي الله عنه أصلها من أربعة وعشرين لأن
 الزوجة فرضها الثمن عند إذا لم ينقضها حقها فعالت إلى أجل ثلاثين
 المفقود لا يرت ولا يورث عنه ما لم يثبت موته ببينة أو بمضى من يعلم يقينا أنه
 لا يعيش أكثر من ذلك ووقت ذلك أبو حنيفة رحمه الله في رواية الحسن عند مائة
 وعشرين سنة من وقت ولادته ومنزل أبي يوسف رحمه الله مائة وقل وبعضهم
 بتسعين وبعضهم بثمانين وقال بعضهم موكول إلى رأي القاضى فإذا مضت تلك
 المدّة ورثته من كان حيا من ورثته ولا يرثه من مات قبل مضي المدّة ولو مات
 مورثه في خلال فقله وله وارث سواء كان لا يجب لكنه يستصحب حقه يعطى
 أقل النصيبين ويوقف الباقى وإن كان يجب به لا يعطى أصلا ويوقف للتميل نصيب
 أربعة بنين عند أبي حنيفة وعند محمد رحمه الله ميراث اثنين وهو رواية من
 أبو يوسف رده عنه أنه يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث
 آخر لا يسقط بئال ولا يغير به يعطى كل نصيبه وإن كان ممن يسقط به لا يعطى أصلا
 وإن كان ممن يتخير يعطى أقل ميراث ولد اللعان من جهة الأم لا غير وإما كسائر
 الأمهات ولا يكون عصبه لا يورث بين البراءة والحرمة ~~ولا يورث~~ يجعل كأنهم ما نواصعها
 الحنفى يرت من حيث يقول فإن بال منهما فالحكم للأسبق وإن كانا معا فهو مشكل
 عند أبي حنيفة رده وعندهما يستبرأ أكثر وإن استويا فهو مشكل عندهما أيضا ثم الحنفى المشكل
 يورث النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة رضي الله عنهم إلا أن يكون أسوأ حاله أن يكون
 ذكر أو به قال أبو حنيفة رده وقال الشعبي به بتبرية الحال إن حالة المذكورة وحالة الأنثى
 بيانه إذا مات الرجل عن ابن وولدى حنفى قال أبو حنيفة رده ثلث المال للابن والثلث

للحمى واحلف ابو يوسف ربه ومحمد ربه على قول السعي ربه قال محمد ربه للحمى خمسة
من اتى عشر وللان الميعن سعة وقال ابو يوسف رحمه الله للحمى بلائه من
سعة وللان الميعن اربعة والله اعلم بالصواب ويخرج كل منهم وتياب وطريق
المعرفة ما هو الاكل مما اعطاه ابو يوسف ومحمد رحمه الله ان يضرب الثلاثة التي
يعطيه ابو يوسف ربه الاى عشر يخرج ما يعطيه منه بمحمد ربه والحمى التي يعطيه
منها محمد ربه سعة يخرج ما يعطيه منه ابو يوسف ويكون الارباب ستة وثلاثين
والثاني خمسة وثلاثون وستة وثلاثون ثلاث مرات اسعشر يعطيه محمد من كل اتى
عشر خمسة فصارت حلة ما يعطيه محمد خمسة عشر وستة وثلاثين وخمسة
وثلاثون خمسة مرات سعة يعطيه ابو يوسف رحمه الله من كل سعة ثلاثون
مرات ثلاثة خمسة عشر يعطيه ابو يوسف ربه خمسة عشر من خمسة وثلاثين ومحمد
ربه من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين اكثر منها من ستة وثلاثين هكذا
برصوة كتبهم ربه هذا النوع تسع وتسعون والاصحها الاسلام ان يقول ما ضرب محمد
ما يعطيه منه ابو يوسف رحمه الله وذلك سعة يخرج ما يعطيه منه محمد ربه وذلك
اسعشر بحلة بعد الصبر اربعة وما بين ما عطفه من على المبلغ بعد الصبر بالبر
الذي ذكرنا في المساحات لأمراء الامم اعني حل بلائه واحصوها صرنا السعة
قوله ربه لك اتى عشر وثلاثة وثلاثين ستة وثلاثون هذا هو الذي يعطيه ابو يوسف
رحمه الله من اربعة وقاس ثم احصى خمسة في السعة التي حوت الاى عشر فربما
يصير خمسة بلاين هذا هو الذي يعطيه محمد ربه هكذا يصح في بعض مكرى بن عبد
الله تعالى وبسيرة وهو اليسر لكل عشر ثم المولى ونعم الوكيل والله الفصل السادس
والسبعون في مسائل اجراء كلمة الكفر على اللسان مع علمه انها كفر او غير علمه وذلك

في ذلك وفي حديث النفس بالكفر والرضية به وما يتصل بذلك ذكره في الدجزة اب
 تعليم صفته الايمان للناس وبيان خصائص مذنب اصل السنة والجماعة من
 اهم الامور والسلف رحمهم الله في ذلك تصانيف ومختصره ان يقول ما امر به الله تعالى
 وبه قبله وما نهى عنه لم يمت عنه فاذا اعتقل ذلك بقلبه واقر به بلسانه كان
 ايمانه صحيحا وكان مومنا بالكل وفيه اذا قال الرجل لا ادرى اصحيح ايماني ام لا فهذا
 خطأ الا اذا اراد به نفي الشك كمن يقول لشئ نفسي لا ادرى ايرغب فيه اجل ام
 ومن شك في ايمانه او قال انا مومن انشاء الله فهو كافر الا اذا اقر بها فقال لا ادرى
 اخرج من الدنيا مومنا ام لا فليكون كفا وقد صح عن كثير من السلف انهم
 يستثنون في ايمانهم وانما كانوا ذلك منهم لما جاء في صفة المؤمن في الخيار كقوله
 عليه السلام المومن من آمن الناس شره المومن من امن عجاره بواقفه المومن
 هتفون لبون المومن الف ما لوف المومن المسلمون من يده ولسانه وليس
 بمومن من باب شيعان وجاره طاو والايان بضغ وسبون شعبة ادناها اماطة
 الاذي عن الطريق المومن من اجتمع عنده كذا وكذا فضلة فمن استثنى من المتق
 فانما استثنى علانية لم يعرف ذلك من نفسه لانه شك في ايمانه ومن قال بخلق
 القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الايمان فهو كافر وروى عن بعض السلف انه
 روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الايمان غير مخلوق وسئل الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله عن الصلوة خلف من يقول بخلق الايمان فاذا انصلوا
 خلفه وذكر ابو سهل بن عبد الله وهو ابو سهل الكبير عن كثير من السلف
 ان من قال القرآن مخلوق فهو كافر ومن قال الايمان مخلوق فهو كافر وحكي عنه
 انه وقعت هذه المسئلة بفرغانة فاني محضر منها الائمة تجار اكتب فيه الشيخ

الامام ابو بكر الحامد والشيخ ابو جعفر الرازي والشيخ الامام ابو بكر الباقلي
رحمهما الله ان الامان غير مخلوق ومن قال بمخلوقه فهو كافر وقد اخرج كثير
عن الناس من بحارهم محمد بن اسماعيل صاحب الجامع بسبب قولهم
الامان مخلوق ومن اعتقل ان الامان والكفر باحد كان كافر ومن لا يرضى
بالامان فهو كافر ومن قال لا ادرى صفة الامان فهو كافر او ذكر شمس الأئمة
المخلوقين هذه المسئلة وما قال فيها وقال هذا رجل ليس له دين ولا صلوة
ولا صوم ولا طاعة ولا نكاح واؤله اولاد الربا استل في مسئلة ذكرها محمد بن
وصوفها قال اليهودي ابو بصري سيف دسك فقال لا ادرى قال محمد رحمه الله
هو ليس يهودي ولا نصراني وحكمه حكم المرتد وقال في الجامع مسلم بن رباح
صغيرة ولها اثنان حصرا سان فكرت ولا تعقل ديانا ولا تسمع
وهي غير معنوية فامهاتين من روحها ومعنى قول محمد رحمه الله لا تعقل ديانا
لا تعرفه نطقها ومعنى قوله لا تسمع لانها ليس لها سمع وهذا لا يسمع لها و
الانبياء لم يوال التعبد ولم تظهر لها هذه الاصل فكانت جاهلة ليست لها
مذلة مخصوصة وهي شرط النكاح استل نورعا وكذا الصغائر المسئلة اذا ^{طلب}
عائلة غير معنوية وهي لا يعقل الاسلام ولا صفة ذات من روحها ومحمد رحمه الله
سمى هذه مرتدة في الكتاب لانها كما اسلامها بطريق السمية والآن حكمت
مكرها فكانت مرتدة ولم يدكر في الكتاب بها اذا بلغت معرفت الاسلام بان قال
انا اعقل الاسلام ولعرفه واندر على رصده لكن لم اصفه انها هل هي من
روحها قالوا يجب ان يكون فيه اختلاف المتساخيم رحيم الله على قول من يستر
الافران باللسان ليس رثا مسلمين من روحها وعلى قول من لا يستر الاقوال

بالبيان لا تبين من زوجها كذلك لم يذكر في الكتاب انها اذا قالت انا العقل
الاسلام واعرفه ولكن لا اقدر على وصف هل تبين من زوجها قالوا يجب ان يكون
غير هذا الاختلاف وفي فتاوى النسخة مثل عن امرأة قيل لها توحيدي داني
فالتفت وقالت ان ارادت انها لا تستحق التوحيد الذي يقرأه الصبيان في المكتب لا يضر
وان ارادت انها لا تعترف وحداية الله تعالى فليست بمومنة ولا يصح نكاحها وعن حماد
بن اسحق بن زياد ان من مات ولم يعرف ان له خالفا وان الله دار غير هذا الدار وان الظاهر لم يؤمن
انتخب من الجنة من سيرة الخيط ومن آفة لفظ الكفر مع ما يذكر ان كان من اعتقاده لاشك انه يكفر وان
يستقمه او لم يعلم انها انتظمة الكفر ولكن انه ربما عن اختيار فقد كفر عند عامة
العلماء ورحمهم الله ولا يشك بالجنة بل وان لم يكن فاصدا في ذلك بان اراد ان يتلفظ
بلفظ آخر فخرى على لسانه لفظ الكفر فخران اراد ان يقول بحق انك توحيدي وما يندك
توحيدي على لسانه على العكس لا يكفر وفي الاجناس عن محمد رحمه الله تعالى ان من اراد
ان يقول اكلت فقلنا لا تكفر انه لا يكفر قالوا وهذا محمول على ما بينه وبين الله
تعالى فاما القاض فلا تصدقه ومن اخبر الكفر او لم يدعه فهو كافر ومن كفر بلسانه طائفا
وقلبه مطمئن بالايان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر انما يعرف بما ينطق
به فاذا انطق بالكفر كان كافرا اعتدنا وعند الله تعالى كذا ذكره صاحب المحيط رحمه الله
فيه ومن قال ان كان غدا كذا فانا كافر قال ابو القاسم رحمه الله هو كافر من ساعته
وفي سيرة الاجناس من عزم على ان يامر غيره بالكفر كان بغيره كافرا ومن تكلم بكلمة
الكفر وضحك به غيره يكفر الضاحك ولو تكلم بها من ذكر وقبل القوم ذلك منه فقد
كفروا والرضي يكفر نفسه كفر بالاتفاق فاما الرضى يكفر غيره فقد اختلفوا فيه وفي
السيرة الكبير مسئله تدل على ان الرضى يكفر غيره ليس بكفر وهو رضى والمسألة

١٢٤
ما حدوا نبيهم ان يسلم بعدوا الى شدة ياتوا نبيهم كسلا يسلم او صرخوا
حتى يسلم بالدهر لم يسلم بعد اساقا في ذلك ولم يدل بعد كبريا واساقا
الائمة السريية ان ان هذا المسئلة لا يصلح للسلا لان ما يدل هذا المسئلة
ان المسلمين يفلون انه لا يسلم حقيقة ولكن يظهر الاسلام بعبه ليخو اعني من
العمل فلا يكون هذا رضى منهم بغير غيرهم وذكر الشيخ الامام حواضره رحمه الله
في سبب السر ان الرضى بغير الغير اما يكون كذا اذا كان يستحق الكفر او يستحقه
اما اذا كان لا يستحق ولا يستحقه ولكن احب الموت او القتل على الكفر لم كان
سيرا وروايت بعد حتى يسمع الله تعالى منه بهذا الا يكون كفرا ومن تأمل قول الله
عز وجل وما اتىكم من امر الا ان يقرروا عليه فلو لم يكن ملائكة من رضى الله تعالى
الايه يظهر له صحة ما ادعى على هذا اذا ادعى على طالم اما ان الله علم الكفر او قال
سلب الله عنيك الايمان بجزءه فلهذا لا يصح ان كان يستحق الكفر ولا يستحقه
ولكن حتى ان يسلب الله عنه الايمان حتى يدينه على طلمه وابد الله الخلق بال
صاحب الذي حيره رحمه الله وقد عثرنا على الرواية عن الشيخ رحمه الله ان الرضا
بغير الغير من غير تفصيل ومن خطر ما لا يشاء بوجوب الكفر بان تكلم بهار
ناره لك لا صر ووجوب الايمان ثم ما يكون كفرا بالانفاق بوجوب احاطة
العمل ولم يرد اعاده النج ان كان قد حج وتكون وطئه مع امرائه وما والولد
المتولد في هذا المحالة ولد الرضا وما كان في كونه كفرا اختلاف فان تأمله يؤمر
بمتولد الكناج والموت والرجوع احباطا وما كان خطاء من العاطل ولا رجوع
الكفر بماله من مؤثر على حاله ولا مؤثر بمتولد الكناج ولكن مؤثر بالاستسقاء
والرجوع عن ذلك في اسلم انما كان في المسئلة وجوب الكفر ووجوب

يمنع التكفير فعلم المفسر ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للفظ
 بالمسلم ثم ان كانت نية القائل ذلك فهو مسلم وان كانت نية الوجه
 الذي يوجب الكفر لا ينفعه حمل المفسر كلامه على الوجه الذي لا يوجب الكفر
 ويؤمر بالنسبة والرجوع عن ذلك وينجذ يد النكاح بعد الاسلام ثم ان اية بكلمة
 الشهادة على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قال لانه بالاثبات بكلمة الشهادة
 على وجه العادة لا يرتفع الكفر ومن قال لا اله الا الله وان يقول الا الله فلم يقل
 لا يكفر لانه عقول على الايمان واذا وصف الله تعالى بما لا يليق به او سجن باسم من
 اسمائه او باقر من اوجزه او انكر وعده او وعيده يكفر ولو قال فلان في عيني كاليهود
 في عين الله تعالى يكفر عليه جمهور اللشايح رحمهم الله وقيل ان عني استباح فعلم لا يكفر
 ولو قال دست عدل اذ استكفر عند اكثرهم وبعضهم قالوا ان عني به الحاجة كثر
 وان عني به القدرة لا يكفر واذا قال بين يدي الله تعالى فقد قيل ان هذا اللفظ لا
 يجوز وقيل يجوز وقد ذكر انخصاف رحمه الله ادب القاض حديث علي بن ابي طالب
 رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول ما من
 واحد اذ قال الا يؤتيه به يوم القيمة حتى يوقف بين يدي الله تعالى عز وجل على الصراط
 رآته صريح في الجواز قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في شرحه لادب القاض هذا
 اللفظ ومعنى النسيان العربية والفارسية وان كان الله تعالى منزها عن الجهمية
 ولكن كثير من المتأخرين والاراد في هذا اللفظ وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله
 انه يجوز اطلاق هذا اللفظ بالعربية والفارسية ومن يتحيز عن اطلاقه بالفارسية
 فانما يتحيز بخافة فتنة الجهال اما من حيث الدين فلا بأس في مجموع النوازل اذا
 قال باي هذا يابى كبرت درين خادنه نظر اعتقاد ان الله تعالى له رب لا وهو الجبار

کفر و ان اراد ان لا یجاءه فی هذا الا انما لا یعصم بالله تعالى لیکون کفر و هذا استماع
 فی العرب ان یقولوا دین کار پای ملاں ماند کرت و لا یرید یوی به رحله علی
 الیسعه و لکنه سمع اذ قال ملاں را حدای افرید است و از پیش خود راند ^{سبک}
 کفر کرد الله عز و جل اذ قال الله تعالى السعیه عالم ان اراد ان یکن کفر و ان اراد ان
 حکما به عما حدی به ظاهر الاحوال لیکفر و ان لم یکن له نیه یکسر عند اکثرهم و کذا لک
 اذ قال حدای درویشی مکررا از آسمان اومی بسند او قال از عرش مهمل کفر عند
 اکثرهم الا ان یقول بالعرشه نطلع و لو قال مرارا آسمان حدای است و مورد میں
 ملاں مکرر و لو قال حدای از عرش بماند و بسند او قال از عرش می راند
 و بسند او قال اری الله فی الحجه و بسند او قال من الحجه فلیکن و لو قال ان یکن
 روحا به بود و هیچ مکانی و بسند او که و بسند او ان یقول جمیع الانشاء معلوم الله
 اذ قال یارب این اسم میسند مقتدا بعض مساحیر جهم الله اذ کفر و ان یکن
 الله حطلم و میل الله لیس حطلم قال سمس الامه المملو فی روم الاصح سدی قال تسمی الا
 هذا و کذا لکنه قال بالعربیه یارب لا یمن بهذا الظلم و الا یمنی الی قول الله عز و جل
 احکم بالحق الله لا یحکم الا بالحق و لو قال حدای بر تو قسم کذا حاکمه بر من قسم کپی
 احلف المسیح ی کفر و الاصح اذ کفر من قال لا یکر عملی علی معنی حاکم الله تعالی علی
 طاعت الله تعالی رحمه الله سبیه مثله و جز سبیه لیس سبیه علی الجمعیه و لکن
 مطلق اسم الشیء علی ما نقله محبان و لو قال حین یطلم طالم یارب اری می بیند اگر تو
 ماری من سید مرم بعد فعل اذ کفر کانه قال ان رصیت به ما نالا ارضیه و لو قال
 انصف الله تعالی یوم القیمه استصت مسک یکفر و کذا لکنه قال ان قصه الله تعالی
 یوم القیمه ما یحی و المذل احدک سمیع یکفر لان هذا استک ان یصف او یعدله

ووجب منه انه يجوز تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولو قال اذا انصف الله تعالى يوم
القيمة انتصفت منك لا يكفر وعن بعض ائمة بلخ رحيم الله انه سئل عن امرأة
وقع ولد لها في حفرة فقالت يا رب چندین ستم از تو کورک مرد و کاره ما ناسا
ماتد قال کفرت بالله بهشل ابو نصر المدبوس رحمه الله عن قال ای خداوند روزی
من فراخ کن یا بازو کافی من دوبده یا بر من جور من هل یکفر قال لم یجب شیئ
وقال ابو حفص رحمه الله من نسب الله الى الجور فقد کفر ولو قال الله تعالى اجلس
للا نصاب او قام للا نصاب او قال یا اکیا رسیه خدا ی داوود انشسته است خدا
داوود استاده است فهذا کفر لانه وصف الله تعالى بالعقود والقیام ومن قال
لغيره انشاء الله تعالى که فلان کار بکنی فقال انشاء الله بکنم بکفر ولو قال تو کار
خدا ی کن که او کار تو کرد قال بعض مشایخنا رحمه الله ان هذا خطأ واكثرهم
عليه انه ليس بخطأ ولو مات انسان فقال آخر خذ را اوعی یا نیست کفر ولو قال
لن لا یمرض هذا سمی الله تعالى او قال هذا من نسیه الله تعالى فهذا کفر عند
بعضهم وهو الصحيح ولو قال بفلان قضاء یدرسید فهذا خطأ عظیم والذي
یقال في الدعاء قضاء یدر ما بکرم ان فالمراد منه المقضی ولو قال لمحمد من باقر
بحکم خدا ی کار بی کیم فقال خصمه من حکم خدا ی ندانم او قال اینجا حکم نرود او
قال اینجا حکم نیست او قال خدا ی حاکمی تر نشاید او قال اینجا دتوس است
حکم چکند فهذا کفر قال صاحب الذخيرة رحمه الله ورايت عن بعض مشایخنا
وفي قوله اینجا حکم نیست ان قال ذلك على وجه رد الحكم بکفر وان قال على وجه
البحر بان تغير الزمان لا یکفر قال وهذا حسن وسئل عبد الرحمن المحاکم عن قال
من یوم کار کنم بحکم هل هو کفر قاله ان کان مراده فساد الخلق وترك الناس الشر

ذاساع الرسوم لآدم الحكم لا يكفر مرة قالت لاسها الماد فعلت كذا فعلى الامم بالله ما
 فعلت فقالت معصية جهة توحيد الله فقل اختلف المشايخ في كفرها ولو قال خدای
 بود وجميع سو ووجد اي ماستد وجميع باستد فقبل التتمطل التالى من كلام الملا احمد
 فان النخبة ان الحق والبار وما بينهما للعناء وسو كمر عد بعض المشايخ خطاه عظيم
 عند اخرين قال لعمره قد ايقن الله عليك ما حسن كما احسن الله اليك فقال زونا
 خدای خلت كن لما داد اعطيت فلا ما كذا وكذا وقد اختلف المشايخ في كفره ولو قال
 الامراء تداست احل لمن الله فقل كفر وادى ال محصاة اكر خدای ووجه كرى حق
 حوس بارقه تشاتم كفر لان هذا دعوى منه انه يعلى ربه تعالى ولو قال اكر يغامر
 فهذا اليسر من الاول لانه لم يعلى وبقصصه وقيل لا يكفر في الفصل الاول
 ايضا لانه يراد بتبلي هذا التهمويل دون التحقيق بل قال خدای هم معنى من سكو
 كره است بدى ارمست كفره ولو قال لعمره اكر خدای محى من معنى نال ذلك وجاله
 الظلم فقال ذلك العبر لا كفر ولو قيل له ذلك في غير حال الظلم كان عدل الله
 ذلك معنى لا يكفر وسئل عبد الكريم عن قال لآمرات لم حاله العانية على تركها
 الصلوات اما محانين الله تعالى فقالت لا قال ينبغي ان لا يكفر بهذا القدر ولا في الظاهر
 ان مرادهم من ذلك انه لا يجاب الله تعالى حقيقة الخوف واكثر ما لا يجاب الله تعالى
 حقيقة الخوف ولو لاذ ذلك لما عصينا وجه اخر ان الحد الظالم نادر ولا يمكن
 ان يقال لا يجاب الله تعالى لانه كرم حليم ولا يحكم بكفر قابله الا اذا كانت هناك
 للمقالة على وجه الاستخفاف والاستهزاء وعن محمد رضى الله عنه سئل عن اراد ان يجر
 اسما فقبل له انجاب الله تعالى لا يكفر لانه يمكن ان يقول التقوى شيئا
 اعمل وان راى في معصية فسئل له ذلك فقال لا احافه بكفر لا يمكنه

ذلك التأويل وقال الفقيه ابو بكر في رجل قيل له لا تختبر الله تعالى فقال في
 حالة الغضب لا لله يصير كما نرا وقيل انه ينبغي ان يسأل ماذا اراد بقوله لان اراد
 به معنى الخوف يكفر وان اراد به شئ آخر لا يكفر ولو قال اني ابدل خدائي
 وانك توفيني هذا قبيل من الكلام لا يكفر به وكذلك اذا قال اني ابدل خدائي مني من كبري
 وان توفيني هذا قبيل من الكلام ولو قال اني ابدل خدائي مني من كبري
 اذا طلب بمن حصه فقال اني ابدل خدائي بالله فقال الطالب لا اريد اليقين بالله
 انما اريد اليقين بالطلاق او بالعقار فقد كفر عند بعض اصحابنا وعامة ائمتهم رحمهم الله
 على انه لا يكفر ولو قال منوكدن توها سبب وضرب جمل عني انت يكفر ولو قال خدائي
 ميدانك كه غم تو وشادي تو لميخنا غم كه غم وشادي خویش عامة المشايخ قالوا يكفر
 ظاهره وقال بعضهم ان كان يقوم بمسائلة ومسرته بالمال والبدن كما يقوم بنفسه
 لا يكفر ولا يكفر ولو قال شادي غم مايك كونه است فهذا ليس بكفر ولو قال لغير خدائي
 ميدانك كه بوسسته ترايد عا ياد ميدانم فقد اختلفوا في كفه ولو قال على وجه المزاح
 من خدائي بريد به خود ايم يكفر رجل قال لامرأته تراخي عسايه بي بايد فقالت لا فقال
 لها تراخي شوي بي بايد فقالت لا فقال تراخي خدائي بايد فقالت لا كبرت لانها
 ان حقوق الله تعالى رجل قال لامرأته في حالة الغضب ان روسي كه ترا زاد وان ثلبان
 كه ترا كشت دان خدائي كه ترا آفريد سئل ابو نصر الدوسي رحمه الله عن ذلك فقال
 لا يكفر ولم ينقل عنه من ذلك وكان الشيخ الامام الاجل نجم الدين النسي في
 يقول لهذا الكلام تاريخ صحيح لانه ذكر الله تعالى بعد اساءة القول في ام المرأة وايضا
 ولم يذكر له جوابا ولو ذكر الجواب عسى يذكروا هو مدح فلا يجعل كفر بالشك
 بالغير لا تترك الصلوة فان الله تعالى يواحدك بذلك فقال ذلك الغير لو اخطأ الله وقال

كفره كذا اختاره شمس الأئمة الشيخية وشيخ الإسلام خواهر زاد مدحه ما الله
 وعليه الفتوى وأما إذا قال يعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل فإنه
 المشايخ رحمهم الله عدلته بكفر وقيل لا يكفر ولو قال لعيسى محمد إني والله
 تو كافر ولو قال هذا ويحان وسر توفيه اختلقت المشايخ رحمهم الله كذا في الذخيرة
 قالت امرأة لزوجها تو سر جد إني فقال نعم كره هكذا عن الشيخ الإمام لا يكفر
 محمد بن الفضل رحمه الله وهذا لأن الغيب والسر واحد من أدعى الغيبة لنفسه يكفر
 وحكي عن امرأة شدة أروا امرأة خلف بعض البه السجود على يدى الجارية وأعلم
 الجارية في الرجوع فأنه منه المرأة بالخارجة وطالت الخصوصية بينهما أن قال
 لها المعلمين الغيب فقالت نعم فكتب المحدث من الحسن رحمه الله في ذلك كتب
 إليه محمد رحمه الله أن حد النكاح فأنها كشرت بالله ومن القليل خد إني وأرسلوا
 من تو كواه كروا نيلهم وأراد به فهل يلف فيه اختلاف المشايخ قال صاحب الذخيرة
 وعلى قياس هذا السئلة يجب أن يكون في مسئلة قولنا تو سر خد أو لا اختلقت
 المشايخ أيضا قلت وهذا لأن مراد الزوج من قوله نعم عند سوا الإلهاد لك بعدد
 وتوحيها بأنه يعلم بخبري منها على غيبة منه قاله أعلم لأخيه اطلاع على علم
 الغيب رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود وقال خد إني وأرسلوا كراه كرم أو كرم
 خد إني أو فرشتان أو كواه كرم كراه لانه اعتقد أن الرسول أو الملك يعلم الغيب
 وقد القادى لو قال قرينة دست راشت أو كواه كرم وفرشته دست راشت أو كواه كرم
 لا يكفر لانهما يعلمان ذلك فانهما لا يدين

باز كان خواهر شدة قبل اختلاف المشايخ بمرور وجهه سره حاصره به دون
 الغيب وإذا صاحبت الهامة فقال رجل يموت المريض كره عند بعضهم وأخرج إلى

الفرفصاح لعنق من رجوع من سفره كفره ^{من المشايخ} ايضا ان قال المجوسي
 هست متحده بر نهاده است ويستقل ما قال كفر ولو قال فلان بمراء خورش بنوا صد
 محمد بن يحيى عليه الكفر ولو قال من بود وبانوده بدانم يكفر مثل الفضلي رة عن
 معنى قوله عليه السلام من انى كاهن او صدقه فيما يقول فقد كفر بما انزل على محمد رة
 فقال الكائن الساحر قيل له بهذا الرجل او المرأة التى يقول انا اعلم السر قات
 هل ياء خل تحت هذا الخبز قال اخم قيل له فان قال هذا الرجل انا اخبر عن اخبار
 الجن اياى قال وان قال هكذا فهو ساحر كائن ومن صدقه فقد كفر لان اخباره
 يقع عن الغيب والغيب لا يعلم الا الله الا ترى انه قوله تعالى فلم خبرت الغيب الجن ان
 لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين فعلم ان الغيب لا يعلمه
 حيوان ولا انس ومن لم يتربص بالانبياء عليهم السلام او عاب نبيا انقضى اولم
 برضى بسنة من سنين المرسلين صلوات الله عليهم اجمعين فقد كفر ^{سئل}
 ابن مقاتل رحمه الله عن انكر نبوة ذى الكحل قال كل من لا يجتمع الاصد على نبوته
 لا يضره ان يجادل نبوته وقال ابو حفص الكسيري كل من اراد بقلبه نقض نبى كفر
 وكذا لك من قال لو كان فلان نبيا لم او من بكفر في الصغرى المرتبة لو قال
 ان فلان بيغامير بودى من تبادكر ^{ويسمى} فان اراد به لو كان فلان رسول الله
 لم او من بكفر كما لو قال لو امر في الله بامر لم افعل رة الجامع الصغير اذا وقع بين
 وبين خلاف فقد ^ل ان يشر رسول الله عليه السلام لم اتمرا مراء لا يكفر
 ولو قال ان كان ما خاله الانبياء صدقا وحقا بنونا كفر وكذا لو قال انار رسول
 الله او قال بالعارسية عن بيغامير يريد به بيغامير ^{يكفر} ولو انه حين قال هذا
 المقالة طلب غيره منه المهيرة قيل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ

عنهم الله ان كان غرض الطالب تعجبه واقتصاصه لا يكفر ولو قال لسر السيرة
عليه السلام شعير يكفر عند بعضهم وعند الاخرين لا الا اذا قال ذلك ظاهرا
الاهاه ومن قال لا يرى النبي عليه السلام كان انسيا او خنيا يكفر وموت
محمد درویش بود او قال جمله بعامر ورم بآفت بود او قال كان طول النظر
قبل يكفر مطلقا وقيل اذا قال على وجه الاشارة بكفر من قال السيرة عليه السلام
ذلك الرجل قال كذا وكذا قيل يكفر وقيل لا يكفر وقد صح ان النبي عليه
السلام لما بعث جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين بقتل كعب
بن الاشتر واستأذوا منه ان يقولوا انما يأمجاد عوبه ويعملون عليهم ما دل رسول
الله عليه السلام وروى فقال واحد منهم لكعب ان خروج هذا الرجل كان ثلاثا
عليها ولو كان ذلك كما قاله هكذا اعلل بعض شيوخ الاصل في ذلك
قلت في حقه نوعان هذا القائل لكعب وروى في كلامه ولم يعين بقوله
هذا الرجل الذي اما اراد غير فكيف يكون كذا والقائل بكفيه الاشارة ولو
سُمي الرجل رجلا اسمه محمد او احمد او كنبه انوال القاسم وقال يا ابن الفاحلة
وهو كذا اي يا باين اسم يا باين كسيت سلمه است فقد ذكره بعض المواضع انه
لا يكفر لان الوهم لا يسوق عند ذكر هذه المسألة الى انكسرى عليه السلام وذكره في
بعض المواضع انه اذا كان ذا كرا للنبي عليه السلام يكفر في اكرام الاصل اذا اكرمه
الرجل على ان يستتم محمد عليه السلام وهذا على ثلاثة اوجه احدها ان يقول لم
يحط بي شيئا واما شتمت محمد عليه السلام كما طعنوا في واما غير ارض به ثم
هذا الوجه لا يكفر وكان كما لو اكرمه على ان يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالان
والثاني ان يقول حطرت بالرجل من النصارى اسمه محمد وارادت بالشتم ذلك

النصرة ولا يكفر في هذا الوجه ايضا لانه لم يشتم محمد عليه السلام والثالث ان يقول
 خطر بالرجل من النصرة اسمه محمد فلم تشتم ذلك النصرة وانما شتمت محمد
 عليه السلام وفي هذا الوجه يكفر فضله فيما بينه وبين الله تعالى لانه شتم محمد
 عليه السلام طاعا في شتم محمد عليه السلام وانه كفر ومن قال جنى النبي عليه
 السلام يكفر ومن قال اغنى عليه لا يكفر في نوازل الصلوة لشمس الائمة الحلوة
 رحمه الله مثل ابو حنيفة ربه عن يقول ان محمد رسول الله الا انه يجب ان يشقه قال
 هذا رجل لم يعرف الله تعالى لانه لو عرفه لم يجب ان يشتم رسوله من قال لولم ياكل الخبطة
 آدم ما وقعنا في هذا البلاء ففي كفر اخلاف الشايخ رحمه الله فاذا روى رجل
 حديثا من النبي عليه السلام نزهة اخر قال من شتمنا انديكفر ومن المتأخرين من قال ان
 كان منواتر يكفر وكذلك لو قال بطريق الاستخفاف سمعناه كثيرا يكفر ولو قيل كان
 رسول الله عليه السلام يجب كذا مثلا الفرع فقال رجل اننا احببه كفر هكذا روى
 عن ابو يوسف ربه نصا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك على وجه الاهانة كان كفر
 او بل وانه لا يكون كفرا ومن سمع قوله عليه السلام بين يدي منبري وفيبري روضة
 من رياض الجنة فقال السامع من ان منبري بينم وخطيره من بينم جيزي ديكر قيل
 يكفر رجل قال لا امر به اسيم نيس فقال بل تكذب لو شتمت الانبياء والملائكة
 عندك كراه اسيم نيس لا تضد فيهم فقالت فتضد لاضد فهم ذكر في مجموع النوازل
 انها كفر وفيه ايضا رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام ينسج الكرايس فقال
 ذلك الرجل ليس ما فيه سم لا يجوز ان ينسج كرايس استخف نبي الله تعالى
 عليه السلام رجل قال مع اخر كرايس كان يا كل رسول الله عليه السلام بالخص
 الثلاث فقال ذلك الرجل اين ياد نيس يكفر رجل قال لا خير ليس الثياب

البیض فلهذا سنة رسول الله عليه السلام فقال ذلك الرجل لو كان عند
سنة رسول الله عليه السلام ليس معان دست بر من لایم یلهسون الشارب
البیض قبل هذا الاستحباب سنة رسول صلی الله علیه وسلم وهذا کفر رجل
قال لا ارا خلق راسک و... واقلم اطعارتک فان هذا سنة رسول الله علیه
السلام فقال ذلك الرجل لا اعمل وان کان سنة فهذا کفر لایم یلهسون الشارب
بسیل الرد والانکار وکذا فی سایر السنن خصوصاً سنة فی معروفة وتوتوها
مالتوا بک السواک ونحوه روى عن محمد بن الفضل رحمه الله لو ان اهل بلد اجمعوا
على ترك السواک ما تلباهم کما بعامل الکفار کذا فی نسخة الاقام الخواجه رحمه الله
قال صاحب البدخية ورايت فی موضع آخر اذا قال الرجل لعمر شئتسا کس ان
فمن متارک فانه سنة فقال لا افعله ان اکر اصلا یکر ووسیة الامام الخواجه
رحمه الله ابصارا اذا قال حه مغزیم است دهها ما نرا که طعام خورید و دستها
و سوبیدان مال تها و بابا السنة یکر و مجموع النوارل لو قال چه کارا مید سیت
بست کردن یکر لایم استحب بالسنة من قال لعمر شیت بست کرده
کنند وری در کردن امکنده او قال لیس چه رسم است سیت بست کردن
و دستار بر بکلواند را و ردین اند قال فقلت علی سبیل الطعن سنة رسول
الله یکر اذا قال لو امری الله تعالی لم اعمل او قال لو صارت القبلة الی هذا
المکه ما صلیت یکر و کذا الوقال لو اعطاه الله الحنة لاحتک او لاحتل هذا العمل
لا یریدها او قال لا یرید الحنة او یرید ریتة حل و غیر هذا کله کفر اذا قال لعمر
ردی ایاک کرویة ملک الموت فانه خطاء عظیم و اختلاف و انکسر قابله و کذا
لو قال جردونی ملائ سبی پندار می ملک الموت است و لو قال روى ملائ و شمن

صيدارم چون روی ملك الموت اكثرهم على انه يكفر رجل قال لاخر من فرشته
 توام في موضع كذا اعينك على امرك قبل يكفر وكر اذا قال مطلقا انا ملك بخلاف
 ما اذا قال انبى الله انكر آية من القرآن او سخر بآية منه كفر ومن زعم ان المعوذتين
 ليستا من القرآن فقد ذكر في فتاوان ابي الليث انه لا يكفر فانه روى عن ابن مسعود
 واه ابن كعب رضي الله عنهما اليستنا من القرآن قال صاحب المحيط لهذا ماويل
 وبعض المشايخ روى عنه انه يكفر حكمه من جاله القاضي الامام جمال الدين الرندي
 رحمه الله قال ذكر في آخر تفسير له في الحديث هذا احد شيان من زعم ان المعوذتين
 ليستا من القرآن فاولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين مثل هذا
 الوعيد اتما ورد في حق الكافرين والمؤمنين ولان الامة اجتمعت بعد الاصل
 الاول على انهما من القرآن واجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم والاول اقرب
 الى النصواب لان الان الاجماع المتأخر لا يرفع الخلاف المتقدم عند ايجنفه
 واليد يوسف رحمه الله على ماورد في عامة المشايخ وعند علماء الثلاثة
 على ما ذكره شمس الأئمة السير حسي رحمه الله فبقي لهذا الكلام ماويل صحيح فلا
 يجب الكفر بخلاف ما اذا انكر آية اخرى من القرآن لانه لا تاويل له في آية اخرى
 واذا قرأ القرآن على ضرب النوق والفضب كفر رجل يقرأ القرآن فقال آخر ابن حبانك
 ولوقان است كفر معللة قالت ناقرا ان افرید وسته است سيم ينج تشبهى نهاده
 است تكفر لان هذا قول بتخلق القرآن وفيل لا يكفر المعللة لانهم لا يريدون بهذا
 الخلق حقيقة الخلق وانما يريدون النزول حتى لو اعتقدت الخلق تكفر قال غير
 قل هو الله احد رايوست بردي او قال الم نشرح كبريان كرفته او لمن يقرأ عند
 المريض ليس دردمه منه او قال لغيره اى كونه او انا اعطيتك او قال لمن

يقراء القرآن ولا يبدل كرجله والفتى الساقى بالساق او ملا وقد حاو له وقال كل
 دها او مال مكات سراً بطريق المزاج او قال عدل الكيل والوزن واد اكا الوهم
 او دوههم يحسرون بطريق المزاج او قال لعينه وستان الم شرج ستة بعينه اذ بيت
 العلم او جمع اهل موضع او مال فجمع اسم جمعاً ثانياً جترافهم فلم يعاد منهم احد
 او جمع اسم عدل او قال لمن قال المستكم سرى ثبات كى او قال لعينه كيف يقصد
 والساعات برما صيب النون او من معها واد انه الطير او قال لرجل اربع يتقيد
 فان الله تعالى قال كل بل زان او رعى الم السحوة بالجماعة يقال اما اصيل وحدي
 فان الله تعالى قال ان الصاوة سهى او قال لعينه تقشيد بحور ما بال تقشيد يد
 بالريح قال الله تعالى لا تاروا فتعتلوا وتذهب ربحكم كرمه هذه الصورة كلها
 واد قال لعينه خاد يسألك كرمه كيجو والسعاء والطارق قيل يكمر وقال الامام
 ابو بكر بن اسحاق رحمه الله ان كل الفاييل خاهلا لا يكمر وان كالماء كمر واد قال
 قاعاض فمما شداست دهم مخاطرة عطية واد قال السلف العذر والسأبات
 الصالحات فهذه مخاطرة عطية ايضا واد قال القرآن انجى كمر ولو قال في القرآن
 كلمة عجيبة في امره نظر هكذا ذكر ابو العاسم المفسر رحمه الله في المنتقى ابراهيم
 عن محمد بن ابي يوسف رحمه الله انه قال الصلوة رخصة وكوعها وسجودها
 فمن قال ليس بفريضة فقد اخطأ ولم يكمر لانه متاول واد يهدى التناويل ان
 الصلوة يحرمه من الركوع والسجود ويقع وزاكن عجز عنها اشار الى ان متل هذا
 التناويل مع التكثير وان لم يقصر من كل وجه وفي الجامع الاصفهاني قال ابو حنيفة الكسبي
 رحمه الله اذ قيل لم ير من جعل فقال واد كذا استأدنا ولم يصلح سيات لو حاشا
 ا فقلت ارموه ولا تهلوا عليه لانه مات كافرا قال صاحب كتاب من الاصفهاني رحمه الله

ایند قال ذلك على التهاون والاستخفاف، ومن فعل ذلك كان كافرا قال صاحب
 الذخيرة ورايت في موضع آخر اذا قيل لرجل صل فقال لا اصلي يكفر عند بعض
 المشايخ وقال بعضهم اذا قيل ذلك للصالح الفريضة وقتهما يكفروا لو اراد بقوله
 لا اصلي ناكرا لا يكفر راي في موضع آخر قال المكتوب لا اصليها اليوم ان اراد
 بذلك رد اعلم الله تعالى كفره ان اراد به حكاية لا يكفره وانعانت الناطقة قال محمد
 رحمه الله في قوله الرجل لا صل يحتمل اربعة اوجه احدها لا اصلي لانه صليت وانما
 لا اصلي بامر الله فقد امر في مهابين هو خير من غيره والثالث لا اصلي بغير عاقبة فانه في هذا التلاوة
 ليس بكفر والرابع لا اصلي في ليس يجب على الصلوة ولم امر به او في هذا الوجه يكفر قال
 الناطقة رحمه الله اذا اطلق وقال لا اصلي لا يكفر لا احتمال في هذا الوجه اذا اصلي وقال محرم
 كرم يكفر اذا قيل له صل فقال قلمبان بود که نماز کند و کار برخواستن دراز کند
 اوقات دیرست که بیکار نگردد ام او قال که تواند که این کار را بسر برد او قال خبر بندگان
 در کاری نباید که سبتر تواند بودن او قال مردمان از بهر صامی کنند او قال پسر همان
 نشسته ام او قال بکدی بورداده ام او قال باش تا ماه رمضان بیاید تا جمله میکنم با نماز جمله میکنند
 می گوید خداوند فام جمله گذاردن دوست تو داد او قال نماز می کنم و چیزی بر سر
 می آم او قال تو نماز کردی چه بر سر آوردی او قال نماز کردم و او در پند من مرده
 اند او قال هنوز زنده اند او قال نماز کرده و ناکرده یکی سب او قال چندان نماز
 کرده ام که نماز از نماز دل گرفته سب او قال نماز چیزی نیست که بنامند کند شود
 او قال بن زمین فرو شود فهذا كله كبر و كذا الوقال خوش کاری است به نماز
 و صل له صل حتى نحل حلاوة الطاعة او قيل له بالفارسية نماز کن تا حلاوة
 نماز کردی بیا به فقال تو ممکن تا حلاوة به نمازی بیا به يكفر و اذا قيل لصل صل فقال

عمر

فإصلي ما ان التواب يكون للموكل يكفر فادأبيل لرحل صل فقال ان الله تعالى يقص
 من ماله ما ان العن عن حنيفة يكفر رجل يصلي في رمضان لا غير فيقول ابن هود يسأله
 او يقول ريات في ايد لان كل صلوة في رمضان يساوي سبعين صلوة يكسر
 وكذا الوقال للراب يحج محرك عمر وهذا الكلام الذي هو من يقولون به كاذب كرم ادا اولى
 القبلة متعمدا لوقا ذلك القبلة قال ابرحيفة هو كافر كالمستحق له وبه اخذ
 الفقيه ابو الميثم قال الفقيه وكذا الاصل في غير طهارة اذ في قوت نجس وقال لان
 ركن الاسلام على السعد في رحمه الله لو صلى في غير القبلة متعمدا اذ في القوت الحسن
 متعمدا لانكره ولو صلى في غير طهارة متعمدا انكره قال الصلوات في شهر الله به باخذ
 وذكرتمش الامنة المحلولة في رحمه الله في ايمان الجامع لو صلى في غير طهارة لا يكفر
 كان التحري اذا تحرى ووقع في محرم طهارة وترك ذلك انجبهه وصل الى جهة اخرى
 روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال ان خشي عليه الكفر بغير قصد عن القبلة رآه
 للشايخ كره وهذا لا اله الا ما وقع تحريمه عليه انصب تلك الجهة تقبلت حقيقة
 لصا كالوادي القبلة وصل الى غيرها هناك اختلف المشايخ في كونه قال شمس
 الامنة المحلولة في شرحه كتاب التحري والاطهر له اذا صلى الى غير القبلة على وجه
 الاستهزاء والاستهفاف يصير كما اتم قال هناك واما اذا صلى في غير طهارة ذكر
 في النوادر انه يصير كاذبا او كره في المبسوط حكم الصلوة في غير طهارة من حيث الجواز
 والفساد ولم يتعرض للكفر وبعض مشايخنا رحمهم الله احدثوا رواية النوادر في
 بعضهم احدثوا رواية المبسوط لو ابتلى انسان بذلك فغفورة بان كان يصلي
 مع قوم فاحدث واستحيى ان يظهر ذلك وكنتم وصل في كذا او كان طرب من العدة
 ا مقام يصلي وهو غير طاهر قال بعض المشايخ لا يكفر لانه غير مستهزئ وشيخ من

قبله ١٣٠٤
 أصح ما في ذلك ان لا يقصد بالقيام بالصلوة ولا بعاء شيئا واذا نكح ظهروهم لا يقصد
 والركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا اجماعا واذا صلى على مكان يحسر قال بعضهم لا يصير كافرا
 ولو اقتدى بصبي أو مجنون أو امرأة وحنب أو محدث أو صلي الوضوء وعليه فائتد
 هو إذا ركعها لا يصير كافرا في قولهم جنيها إذا قيل لرجل أد الزكوة فقال لا أودى يكفر
 هكذا قيل مطلقا وقيل في الأمر آل الباطنة لا يكفر وينبغي ان يكون فصل الزكوة على
 الأناويل التي حوت في الصلوة لولا ان عند محبي شهر رمضان أمد أن ما به كان أو قال
 جاء الضيف الثقيل يكفر في نسخة المحكوة إذا قال عند دخول رجب يعقبها النذر
 فتأديم أن قال ذلك تها وتاليا لله هو المفضلة يكفر وان اراد به تعب نفسه لا يكفر
 وينبغي ان يكون الجواب في المسئلة الاولى وعلى هذا الوجه ولو قيل في روزه ما مضى
 ميكر ايد نيكومي كرايل قيل يكفر وقال الحاكم عبد الرحمن لا يكفر لان المراد من
 هذا ضعفه وجوعه ولو قال چند اين روزه كه مراد يكفر فترك كذا إذا قال هذا الطاعة
 جعلها الله عدا باعلينا ان ناول ذلك لا يكفر وتاويله ان يقول ابن طاعات
 بر ما رنج سب وكذا لو قال لولم يفرض الله تعالى هذه الطاعات كان خيرا لنا لا يكفر
 ان ناول ذلك اذا تشاجر رجلان فقال احدهما لآخر ولا فقه الا بالله فقال الاخر
 لا حول بكار نيست او قال لا حول راجعكم اذ حقى او قال لا حول لا يغني من جوع او
 قال لا حول رانكاشته نتوان شكستن فهما كفر وكذا اذا قال ذلك عند التسبيح
 والتهليل وكذا اذا قال سبحان الله رابوست بردي او بوست باز كرهى كفر ومن
 اكل الطعام حراما وقال عند اكل بسم الله حكى الإمام المعروف بالمستمل عن مشايخه
 انه يكفر لاستحقاقه على اسم الله تعالى ولو قال غنى الفراغ عن اكله الحمد لله قال بعض
 المتأخرين لا يكفر لانه شكر الله تعالى برانك رسوا نكره شىء ولقنه سبحانه رى اندر نكرته

[illegible]

لأهل البيت عليهم السلام قالوا بغير العلم أنه بكفر قال الرجل
 أتوك الله نبياً لأجل الأخرة قال أنا لا أتراءى النقد بالنسبة بكفر في نسخة النجاشي في نسخة
 بابن جهمان في جود بود بان جهان كيسه دريد بر د قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل ده هلك طغزو هنر غباور الأخرة فيوجب كفر القائل وسئل الشيخ الإمام عن
 من سبني ثيابه في موضع وقال سبها إلى الله فقال آخر وقت سبها الله من لا يمنع
 السارق إذا سبه في عمل يكفر هذا القائل قال لا والله أعلم رجل قال لا من بالمعروف
 عوغاً أملاً إن قال ذلك على وجه الرد والانتكاز في نفسه عليه الكفر لأنه فريضة ومن أنكر
 الفريضة كفر رجل آخر بخانه فلان روافد معروف كمن فقال ذلك الرجل مراراً وجده
 كره أنت أو قال مراراً ووجه إذا كنت أو قال من عاقبت كسب يده أم.
 أو قال مراراً من فضول جكار فهدى الألفاظ كلها بكفر رجل قال لغيره اعني على الأمر بالمعروف
 فقال ذلك الرجل رؤوهم أن يأمس شدة أن عني به نفس الأمر بالمعروف يعني ما
 شدة به ككار يأمس ميكنه كفران عني به فعله ومعناه غرض توازن امر بمعروف
 حقيقت امر بمعروف ليست غرض رار آت است وادان كردن يامس كاري است بامس
 باشد فهدى لا يكون كفر وبلون الاستفسار لا يحكم بكفره لأن الظاهر أن المسلم
 هو الثاني دون الأول وفي شرح القبر الكبير من اراد ان ينهي قوماً من فساق المسلمين
 عن منكر وكان من غالب رايه انه يقتل لأجل ذلك ولا ينكأ فيهم نكاهة بضرب
 أو ما انتهت فانه لا باء مس بالأقدام عليه وهو العزيمة وان كان يجوز له ان يخاص
 بالسكوت وقالوا على المشركين انه اذا كان غالب رايه انه متى حصل عليهم يقتل من
 غير ان ينكأ فيهم نكاهة لا يحل له ذلك ورفق بينهم امر غير الصورة بل الفرق بينهما حتى لا يفرق
 بالمعروف والنهي عن المنكر فيهم لأحواله وبيار ذلك من وجهين أحدهما

ان المسلمين يتركون الفساد حالاً يشتغلون بقتاله وجعل الله بقتل الفساد يحصل
نوع تكاية بالأمر بالمعروف بتقليل الفساد أما الكفار فلا يتركون الكفر والحرب
حالاً يشتغلون بقتاله بل يحرصون ذلك بفعله لا يؤثر في الفساد فيعتبر التكاية
من حيث المجزئ والضرب والثأر ان القوم هناك يعتقدون ما يأمرونهم به فلا يدان
يكون فعله مؤثراً في باطنهم وهذه القوم لا يعتقدون ما يدعونهم فلا يؤثر فعله في
باطنهم فيعتبر الأمر من حيث الظاهر لا من حيث الباطن وأما الفرق بين حيث المعنى
قبل رجل جلال واحد أحب اليك أم خمران قال أيهما أسرع وهو لا يخاف عليه
الكفر ولكن لك إذا قال مال بابل خذ جلال وخذ جرام أو قال تأخر أم تأخر جلال
فكرتكم ولو تصدق على فقير شيئاً من المال الحرام يبرح الثوب يكفر ولو علم الفقير بذلك
فدعه وأمن المظن كفاً ولو قيل لرجل كل من الحلال فقال الحرام أنه يكفر ولو قال حلال
در بن خمرانك حلال خواربنا أو اسجدكم يكفر مسلم قال خوش کار نیست حرام حر
فقد قيل يكفر قال صاحب المحيط وهو عندي مشكك قال لغيره كل الحلال فقال برادر
بيل يكفر إذا قال الخمر ليس بحرام كفر والسلسلة منصوصة عن أبي يوسف رحمه الله هكذا
ذكره آخريان الواقعات وأشار إلى المعنى فقال لأنه استحلال الحرام قطعاً لا بعداً
لأنه ظاهر في كراهة البقاء ان تعليق استحلال الخمر والمخمر والميسرة بالفعل ليس
الأرواية واحدة عن محمد رحمه الله في تعليق الميسرة وتعليق الكفر بالفعل يمين بالاحكام
فلو كان استحلال الخمر كراهة كان تعليقاً بالفعل يميناً ولو قال الخمر حرام ولكن
ليست هي هذه التي يرمون أنها حرام قال أبو يوسف رحمه الله وأما ما قيل
ولكن لا يكون كراهة أول المتن في مقابلة بيان المذهب مسلم قال حرم الخمر
عاشت بنين القرآن كفر استحلال الجماع في المحيض كراهة الاستبراء بعد غدا

وضلال لا كفر عن ابراهيم بن رستم انه قال ان استحل متاولا ان النهي ليس للتحريم
 لا يكفر ولو استحل مع اعتقاد النهي مفيد التحريم كقوله فتمس الاممة السرخسي
 رحمه الله مال الى التكفير من غير تفصيل وهكذا ذكر في النوزل عن ابن رستم رحمه
 الله وفي اغرايمان القندري عن ابي يوسف رحمه الله من حلف لا يطأ امرأته وطأ
 حراما فوطئ امرأته الحايض واليه نظر لهما منها لم يحث الا ان ينوي ذلك وذكر في الخبر
 راي في بعض الكتب ان استحلال جامع الحايض ليس بكفر الا يرى ان جماع
 الزوج الثاني لو وقع في حالة الحيض مما يجعل على الزوج الاول جاهل قال انها
 علم تاموزند دستاهاست او قال باذنت ابنته فيكون او قال فتوى است
 او قال من علم جيل را منكم فهذا كله كفر رجل رجح من مجلس العلم فقال له
 امرأته ان كنت امدى كبرت قيل لرجل اذهب الى المجلس ان العلم فقال من يقدر
 على الاثبات بما يقولون او قال مرا المجلس علم چه كار او قال علم را در كاسه بزيد
 بنوان كرد فهذا كله كفر ولو قال مراجعتي ان دل مشغولي زن و فرزند هست كه
 مجلس علم رستم فهذا منظر عظيمة ان راوية النهاون بالعلم ولو قال دم بايد علم چه كار آيد
 يكفر في مجموع النوازل قال بعالم رو علم را بكاسه اندر مشك كفو او كان الفقيه يدكر شيان
 العلم او يروي حديثا صحيحا فقال آخر اين هيچ نيست رده او قال اين سخن چه كار آيد دم
 بايد كه امروز حشمت دم راست علم كرا بكاري آيد فهذا كفر من انقض عالما وفقها من
 غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر اذا قال مصاد كردن به از دانشمندی كردن
 كفر امرأة قالت لغت برشوي دانشمند باد كبرت لامها استخفت بالعلم رجل
 قال بعالم ابراهيم است عليك ان اراد به علم الدين يكفر رجل قال فعل
 دانشمند ان همان است وفعل كافر ان همان كفو قيل هذا اذا اراد به جميع

الأعمال يكون نسوية بين الحق والباطل ومن حاصم فقهاء في حادثة تفرق
 بين العقبه له وهما سرعان وقال ذلك الحاصم ان الاستمدى يورد
 او قال ان الاستمدى مكى كذا من نفس يوردت بحاف علقه الكفر ومن قال
 لعقبه اى ان الاستمدى او قال لعلوى اى غلو بك لا يكفر ان لم يكن من
 قصده الاستحفاف بالدين حكى ان تقهها وضع كتاباى دكان رجل و
 ذهب ثم مر على ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان دستر مرا يا امير
 كروى فقال لعقبه مراد بكتاب است دستر وى ويقال صاحب
 الدكان يدود كبر يدست او حوت يورد وى تسمى كتاب خلو مرد ماى
 من هذا فنشك العقيل الى التبع الامام ان يكفر محمد بن العيصلى رحمه الله
 ما من قبل ذلك الرسل رجل يجلس على مكان مرتفع وينسب المالك كبر و
 معه جماعة يسالونه المسائل ويصيحون منه ثم يصرونه بالحقاى كبر رجلهم
 بالاستغناء عنهم بالشرع وكذا لك لو لم يجلس على مكان مرتفع ولكن يستهزئ
 بالمدكرين به يهيجهم والقوم يصيحون كمراد وكذا من ينسب بالمعلمين
 جميع واحد الحنفى سده والقوم يجلسون حوله كالصبيان ويستهزئ
 بالعلم والقوم يصيحون منه كمراد جميعا رجل عرض عليه عصمه قولى
 الاثمة يرد ما دالجه بارامه قولى اوردى قبلى يكفر لانه حكم التبرع
 وكذا الوكيل شيئا ولكن القى الفتوى على الارض وقال اين حشر حشر
 يكفر رجل استغنى عالمه طلاق امراته فانما ما الوقوع فقال المستغنى
 من طلاق ملاق حبه واهم ما در كوجكان ماى كى مجابة بود اى العاقل
 الامام ركن الامم المزمع على السعدى رحمه الله انه يكفر و رليت في الذخير

اذا جاء احد المجتهدين الى صاحبه بفتوى الاثمة فقال صاحبه ليس كما افنوا وقال
 لا تعلم هذا كان عليه التعديل لانه باشر المنكر بحجة رجل قال قصعة شييد خير من
 العلم يكفر ولو قال خير من الله لا يكفر لان له تاويل في هذا دون الاول وتاويله ان
 يقول اردت به انهما اثم من الله تعالى وما اردت به الاستخفاف بالله اما قوله
 خير من العلم ليس له تاويل فتعين الاستخفاف بالعلم فيكفر رجل قال لمصلحة
 ديد اروي حنان ست نزد من كه ديدار خول قيل يخاف عليه الكفر رجل قال
 خصمه اذهب معي الى الشرع او قال بالفارسية بامن مشرع رو فقال خصمه بيا و
 بيار تا بروم بجزير بروم يكفر لانه عائد الشرع ولو قال بامن بقاصد بروم في المسئلة
 محالها لا يكفر في نسخة النجاشي ولو قال بامن شرعية وامن عليه ها بسود ندا رد او قال
 بيش نرود او قال مراد بوس هست متعجب چكنم فهدا كله كفر ولو قال ان وقت
 كه سيم سدي شرعية وقاصد كجا بود يكفر ايضا من المتأخرين من قال ان معنى به
 فاضل البلدة لا يكفر ومن قال خصمه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه
 من برسم تارخي كنم بشرع يكفر عند بعضهم ولا يكفر عند الآخرين قلت وسئلت
 عن مثل هذا وسوما اذا قال خصمه ائجه حكم شرعية بران رويم فقال خصمه
 من بليسه كاي كنم بشرع اجبت انه يكفر لان بليسه عبارة عن رسوم الكفرة
 وفي مجموع النوازل قال رجل لامراته ما تقولين ليس حكم الشرع فنجشت حشا
 غالبا وقالت اينك شرع را كرفت وبانت منه زوجها اذا قال فلان را مصيبت رسيد
 او قال المغربي بزرگ مصيبتى رسيد ترا فبعض مشايخ بلخ رحمهم الله قالوا يكفر
 القائل وبعضهم قالوا لا يكفر ولكنه خطأ عظيم وبعضهم قالوا انه ليس بكفر ولا خطاء
 واليه مال الحكماء عبد الرحمن والقاضى الامام ابو علي النيسابوري رحمه الله عليه الفتوى

لأن كل مكروه مصيبه ولو قال للمغري مرحبا زجان وي تكايت در جان تو زیادت
 باد بضی علی نایله الذکر ولو قال زیادت کاد فهذا خطأ وجمل وهو من هب الخجة
 والقدرية اما عند اهل السنة والجماعة الاجل لا ينتقص ولا يزداد قال الله تعالى
 جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا اذا قال ارجان فلان تكايت
 ورجان تو یوسست ولو قال او مجرد رجان تو سیدر یكفر وهو من هب اهل التماسيح
 رجل برده من مرضه فقال له آخر فلان جریرا فرستاد كفر ذكر في مجموع النوارل وفي
 الجامع الاضمر اذا اشتد مرض انسان ودام فقال المريض ان شئت توفي مسلما
 وان شئت توفي كافر اصاب كلفا بالله مرتدا عن دينه وكذا من ابتلى مصيبيات
 متسوعة ونقال اخذت ماله واحلث ولدي واخذت كذا كذا اذا فعل ايضا
 وما ابقى لم تفعله وما اشته ذلك من الاعمال فقد كفر مكن احكم عن عبد الكريم بن
 محمد رحمه الله وقيل له رايت لوان المريض قال هذا المقالة من غير قصد لكن حرت
 على لسانه من غير قصد لتسدة المرض فان الحرف الواحد وشجوه قد يجري على اللسان
 من غير قصد ابتداء الى انه يحكم عليه بالكفر ولا يصح ان اذا اعصب رجل على عبده او
 امته او على ولده فجعل بصره صريحا سديلا قال له انسان انت لست بمسلم
 فقال لا فني عبد الكريم بن محمد رحمه الله انه ان قال ذلك عبد الكفر وان جرى على
 لسانه غلط لم يكفر وذكر الفصل رحمه الله من اجاب امراته بقوله هب اني لست بمسلم
 لا يكفر وقد حكى عن بعض مشايخنا ان رجلا لو قيل له لست بمسلم فقال لا انك
 لان معناه عند الناس ان انك لست بمسلم فاعاد المسلمين وقوله قسب ان
 لست بمسلم ابعد من عند ذالت امرأة لوجهها اليس لك حمية ولا دين الاسلام
 ترضى مجلوة مع الاجاب فقال الرئح لست في حمية ولا دين الاسلام قيل يكفر

هذا المستند من المسئلة الأولى رجل قال لأمراته يا كافرة أو يهودية أو مجوسية فقالت
 هي مجوسية أو قالت هي مجوسية طلاق ده مرا أو قالت أكره مجوسين فهي يهودية أو قالت أكره مجوسين
 باتو صحبت ندارمى او قالت تو مرندارى كفرت ولو قالت أكره من جنسهم مراد از لا يكره
 وقيل لا يكره أيضا لأن هذا على المحارمة والتحقيق والأول أصح لأن الغالب فيما بين
 الناس أنهم يريدون بهذا التعليق وبه كان يفقه جدي الفاضل الإمام جلال الدين تاج
 صاحب المحيط قال وعلى هذا إذا قالت المرأة لزوجها يا كافرا أو ياهودى أو يا مجوسى
 أو يا نصرانى فقال الزوج هي مجوسية أو قال من هي مجوسية أو من يهودى أو قال أكره مجوسين
 مراد منى كره ولو قال أكره مجوسين بامن مباشر فهو على الاختلاف والأصح أنه لا يكره
 ولو قال أكره مجوسين أو قال يكره ما به كره مجوسين بامن مباشر لا يكره ولو
 قال لأجنبي يا كافرا أو ياهودى فقال هي مجوسية بامن صحبت مراد أو قال أكره مجوسين فهي
 باتو صحبت ندارمى إلى آخر ما ذكرنا من الفاظ فهو على ما قلنا فيها إذا جرت بين الزوجين
 رجل إذا ران بفعل فعلا فقالت له امراته أكره من كافر يا شيء ففعل ذلك الفعل
 ولم يلتفت إلى قولها لا يكره ولو قال لأمراته يا كافرة فقالت المرأة لا بل أنت أو قالت لزوجها
 يا كافر فقال لا بل أنت لا يقع بينهما فرقة هكذا ذكر القسبة أبو الليث في مسأله وعلى تيسر قول
 الفقيه أبو بكر الأشعث وهو تابعه من إمامة تيمار في المسئلة التي يأتي بعدها ينبغي أن يقع الفرقة
 قالت لزوجها هو من موعجعت ميكوتى فقال الزوج ليس جند بن كاه بامن يا شيء أو قال يا شيء
 نجر يا شيء فهو من الزوج كره ولو قال الزوج لها يا مراعج فقالت ليس جند بن كاه مراعج
 واشتد أو قال المراعج راجح أو شدة فهذا كرهها ولو قال المسلم لأجنبي يا كافرا أو لأجنبية
 يا كافرة ولم يقل للمخاطب شيئا أو قال لأمراته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئا كان الفقيه أبو بكر
 الأشعث السلمي يقول كره القائلين قال غير من يشايخ يلج لا يكره والتفتت هذه المسئلة

بخار ما حلت بعض ائمة بخار الله مكفر مرجع الجواب الى الملح بهم امة مجلوا المعص
 الى مكر رجوع الى اوله وعليه قياس المسئلة التي تقدم ذكرها ينبغي ان لا تكفر هذا
 القائل على قول امة الليث رحمه الله وبعض ائمة بخاروا والمختار للفتوى حصر هذا
 للسائل ان القائل يمثل هذه المقالات ان كان اراد القسم ولا يعتقد كافر
 لا تكفر ان كان يعتقد كافر انما طه بهنث ساء على اعتقاده انه كافر يكفر بالله
 لعقيد المسلم كافر اعتقد دين الاسلام كافر ومن اعتقد دين الاسلام كفا
 كافر مدعى بمهر مرد كافر ما يبرر كافر واميكول ياباني امامي من حيانك مردمان
 كويست وديان سبحي ان لعط كافر سودك المسلم قد يكون اذاب كافر وام كافر
 ومخولك يقول لها ما ماعى ولا يكون كافر اذ اتقال الروح لامر انه رجل كافر
 فقال نعم او قالت المرأة لروحها ذكر كافر فقال نعم او مال الروح استدركي
 كافر او مال المرأة مدعى كافر لا يكون هذا كافر ولا يقع الفرقة بينهما اذ اتقال لوليه
 اى مع محبة لو قال اى كافر يحبه مال اكبر اهل العلم انه لا يكفر ومال بعضهم يكفر ولو قال
 للامه اى كافر رجل او ولد لا يكفر بالامان فكذلك الامام الجواد رحمه الله
 بعض المواضع اذ اكات الله تحت عده يكفر اذ اتقال لعير يا كافر يا يهودي
 ما محوسى فقال لبيك يكفر وكذا اذ اتقال لمحس كسر يكفر ولو قال نوى حمد او لم يقل
 تبارك لا يكفر اذ اتقال بيم نوكته وشدوى او قال حسب ان اكفر لا يكفر ولو
 قال جلدان من محاسنكم كافر حواسم شددن بكفر رجل قال ابن زور كان
 مسلما وروى بدست ووركار كافر في است قيل يكفر قال صلحت الجملته
 ليس بصواب عدى رجل مال لاخر حواسم نوى مع فقال الرجل محبها له
 مع ورمع انه لم يعتقد بذلك المحسنة مال عد الكرم ان قال اذ ات

بذلك الكفر لكني لم اعتقد الكفر بغير ذكر المسئلة في الجامع الاصفهاني واقعات
الناطقة رحمه الله مسلم ومجوسي في موضع فدا رجل المجوسي يا مجوسي فاجابه
المسلم قال ان كانا في عمل واحد بل لك الذي فتوهم المسلم انه تدعيه لاجل ذلك
العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر مسلم قال انا لمجدد
بكم لان المجدد كافر ذكره الامام ابو المعين في اصول التوحيد ولو قال ما علمت
انه كفر لا يعقل في هذا الا تشيذا امر ظاهر مسلم قال مرار ساعت ريك كافر في برون
ايلا لا تكلموا قال مرار ساعت باطنهم كافر مشوي يكفر رجل تكلم بكلمة وزعم القوم انها كفير
وليس يكفر على الحقيقة فقبل له كفرت وطلعت امراتك فقال كافر شدة كبروز
طال تشيده كبر كفر دين من امراته رجل وعظ فاستقروا نذبه الى البتونه فقال اربس
ان هذه معان بغيرهم يكفر لانه احبوا انه يكفر بعد هذا الان وضع القلنسوة المجوس
على الرأس كفر على ما بان في بيانه بعد هذا قالت امرأة لزوجها كافر بودن بهتزاز
ان بودن تكفر لان المقام مع الزوج فرض فقد رجعت الكفر على الفرض اذا قال هذا
مسلم الى كرده ام بكافران دادم الكوفلان كاركتم وفلان كاركه لا يكفر ولا يلزمه الكفار
مبين لا هذا التصرف ليس بمبين وقد عرف ذلك في كتاب الايمان امرأة قالت بانتم
ان سب كمين چنين كارك ميكنتم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تكفر
بين من زوجها الحال وقال القاضي الامام علي السرخسي تدعي بطلان ومبين و
س يكون ولو قالت لزوجها ان جفوتني بعد هذا او قال ان لم تشتر لي كذا كفرت
في الحال ولو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا فقد اختلف للمشايخ رحمهم الله
في كفر والصواب ما نقل عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان هذا
على نية ان قال ذلك من اجل انه لا يمكنه اداء حق فله لا يكفر كافر اسلام واعطى المسلمون

له شيئاً فقال له مسلم كاشكلى كافر جردى تامسلمان شدى رسولان وبرا
 چیزی دندى او تنى ذلك ذلك بقلبه ناله يكفر هكذا حكى عن بعض الشايخ و
 فتاوى له الليث بن رجل مسلم ولد له كافر مات وترك ما لا يقل عن مائة الف درهم
 مال الأب حكى أبو الليث عن القتيبة بن جعفر بن محمد بالله أنه لا يكفر ويغفر له المسئلة
 الأول على قياس قول القتيبة بن جعفر بن محمد المسئلة أن لا يكفر رجل بمضى أن لا يحرم
 الله تعالى أن لا يكفر لأن المخير كانت حلالاً لا من قبل ولو قمتى أن لا يحرم الله تعالى
 إلى أن الظلم أو قتل النفس غير حرام لأن هذه الأشياء لم يكن حلالاً في وقت ما
 ففي الفصل الأول تمى ما ليس مستحيل وفي الثاني ما هو مستحيل وعلى هذا المعنى
 أن لا يكون المناكحة بين الأخ والأخت حراماً لا يكفر بأنه تمى ما ليس مستحيل لأنه كان
 حلالاً في الأول والحاصل أن ما كان حلالاً في زمان ثم صار حراماً تمى أن لم يكن حراماً
 لا يكفر مسلم رأى نصرانية سبيته فتمى أن يكون هو نصرانياً ليتزوجها يكفر إذا وقع
 فلتسوق الجوس على رأسه بقل ما لا يفسد مشايخنا رحمه الله لا يكفر وقال بعضهم
 يكفر وبعض المتأخرين قالوا أن كانت لضرورة مخيرة دفع الرد أو غيره فإن كانت البقرة
 لا تعطيه اللبن بدونها إلا بأس به والصحيح أنه يكفر وما ذكرنا من ضرورة دفع الرد
 فليس بشئ لأنه يمكن أن يخرجها ويخرجها من تلك الهيئة حتى يصير شيئاً قطعاً
 فيدفع ضرر اللبن عن نفسه فلا ضرورة إلى لبسها على تلك الهيئة وإذا أشد الزنا
 على وسط أو وضع الفلج على كفة كافر إذا حصل المسلم منه ولد شبهة فلتسوق الجوس
 ووضع على رأسه اختلفوا فيه وأكثرهم على أنه لا يكفر وإذا أشد على وسط حلالاً مسلم
 عن ذلك فقال علماءنا اختلفوا فيه وأكثرهم على أنه لا يكفر لأن هذا تصرح به ما هو
 بخلافه إلا إذا أشد المسلم الزنا على امرأة أو زوجة أو ولد له ولد أو ولد له

في لبس السواد وشدة الزنايمو على الوسط وليس السراغج ينبغي ان لا يكون كفا
 من المسلم استحسن ذلك مشايخ زماننا وكذا في فلسفة المغول لان هذه الاشياء
 علامة ملكية لان يخلق لها بالدين وفي الذخيرة اذ لبس المسلم السواد الذ
 على هيئة الختائية اوليس السراغج ودخل على جماعة وقال تنشى امل كقرقر
 اعط تنشى لا باللبس واذا قال لبيط لمحمد سراغج بدم فان في اعتقاده انه كفر
 كفرا لا فلا وينبغي ان يكون في المسئلة الاولى الجواب على هذا التفصيل ان كان
 في اعتقاده ان لبس هذه الاشياء كفر وقبعت واقعة بسمرة قد ان ميسلا
 مريسة نضار **مجموع** وقوم من النصارى يشربون الخمر معهم
 اصحاب اللهو فقال المازني كوى عشرت رسن برميان بايل بهست وبالبشان
 در زردينار خوش گذاشته اتفقت اخوته المقيمين انه قد كفر وفي الذخيرة
 معلم صنيان قال اليهود خير من المسلمين بكثير فانهم يقضون حقوق معلم صيا
 يكفر رجل قال كافي كردن به از خيانت كردن اكثر العلماء على انه يكفر ولو قال
 الجوسيا شر من النصرانية لا يكفر ولو قال النصرانية خير من الجوسية يكفر اذا
 جربين الرجلين كلام فقال اخذها صاحبه الكفر خير مما انت تفعل قال
 بعضهم يكفر قال الفقيه ابو الليث انه ان اراد به تقبيح معاملة دون تحسين الكفر
 لا يكفر كافر المسلم فقال له آخر ترا چه بد آمد بود از دين خویش يكفر قال الشيخ
 الامام الزاهد ابو بكر بن مل خان من خرج الى السدة يكفر لان فيه اعلان الكفر
 وكانه اعلان الكفر عليه وعلى قياس مسئلة السدة المخرج الى نيروزا المجوس
 والمواقفة معهم فيها يفعلونه في ذلك اليوم من المسلمين كفرا اكثر مما يفعل
 ذلك من كان اسلم منهم فيخرج اليهم في ذلك اليوم ويوافقهم فيصير به كافرا والعباد

بالله ولا يتعربك لك قال في الجامع الأصغر حل استصعوم البرير ودر شيئا لم يكن يستند
 قبل ذلك ان انا دمه تعظيم البرير وكما يعظم المشركين كرس وان ارادته الاكل والشرب
 والتعلم بكفر قال صاحب الجامع الأصغر المسلم اذا اهيدى يوم البرير زلة مسلم احترسا
 ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكبر ولكن ينبغي
 ان لا يفضل ذلك في ذلك اليوم خاصة وفعله قبله او بعده كيلا يكون تشبها ما كان
 القوم وقد قال عليه السلام ومن تشبه بقوم فهو منهم والواقعات حكى عن ابي جعفر
 الكبير لو ان رجلا عمل الله تعالى خمسين سنة ثم جاء يوم البرير وناهى الى بعض
 الشركين هلانية يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر واحط عمله وهذا من انساب ما لو
 اتحد محوسبه دعوة لحلق شعر راس صلى له ودعا الناس الى ذلك وحضر بعض المسلمين
 دعوته واهدى اليه شيئا حيث لا يكبر وفيه حكاية ان واحدا من مجوسه سريل كان
 كثير المال حسن التجهل لعقوله للمسلمين وكان يفتق على مساجد المسلمين فيسب
 اليهم هادئ السراج فدعا الناس حرة الدعوة اتحد ما لحلق راس ولله وخزاجه
 فشهد دعوته كثير من اهل الاسلام واهدى اليهم بعضهم فتفق ذلك على
 مقتضيه فكتب الى استباده شيخ الاسلام ابي الحسن السعدي رحمه الله ان
 امر لك اصل مله ثلثة قد اوردت واوشهدت واسعار المجوس وتقص عليه القصاص
 فكتب اليه التتم ان احابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشرع ومجازاة المحر
 الاحسان من باب الكرم والحرمة وحلق الراس ليس من شعار اهل الضلالة
 والحكم بردة الاسلام بدلك القدر غير ممكن واوالمسلمين ان لا توافقوا
 اهل الذمة على مثل هذه الاحوال لاظهار الفرح والمشتهر اجتمع المجوس يوم البرير
 فقال مسلم حين نظم نهاده امد اربال نيكش نهاده امد خيف عليه الكرم

به الجوس في يوم النير من الاطمة وتحوها الى الاكابر والسادة ومن كان منهم
 معرفة وذهاب ومجى هل محل لباخذ ذلك وهل يضره لك دين الاخذ
 فقد قيل اخذ ذلك على وجه الموافقة لفرحهم بضره لك بدينه وان اخذ ذلك لا على
 ذلك الوجه لا بأس به واحترار غنه اسلم وسئل شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله عن الخوازيات لاهل النير والحااج قال كل ذلك له ولعب ومن يذبح
 ذبحه انشأ شيئا وقت قتل مد واتخذ خواره كفر الذابح والمذبح عية كذا في
 الذخيرة وذكر فيها وقال الامام اسماعيل الكزاheb اذ ذبح الرجل الابل بالبقرة
 في الخوازيات لاجل الذي تقدم من الحج والعمرة فان الشيخ الامام ابا عبد الله
 الخبازي والشيخ الامام ابا اسحاق النعماني والشيخ الامام اياحضن السكندري
 والفاضل الامام ابا علي النسفي والحاكم الامام عبد الرحمن الكاتب والشيخ الامام
 عبد الواحد من دروب اليمن يد والحاكم الامام ابا محمد الكوفي رحمه الله قالوا
 بكفر واما انا فانا نكره ذلك اشهد الكرامة ولا اكفر لاننا نسيئ الظن بالمسلم ان
 يقرب بالادعي بهذا النحر والله اعلم وحكى عن الامام الهندي اية مصور الماتريد
 ان من قال لسلطان فماذا انه عادل كفر لا يجزيه ومن لم يجزعه لا يكفر وقال بعض
 المشايخ لا يكفر لان له ثابلا لانه يمكنه ان يقول ادوت به عادل عن غيرنا او يقول
 انه عادل عن طريق الحق سلطان عطس فقال الاخير بحك الله فقال الاخر للفايل
 لا نقل للسلطان حكمنا يكفر هذا الفايل اذا قال للسلطان او لغيره من الجبابرة
 اى خد اى يكفر ولو قال له اى بار خد اى فكذلك عند بعض المشايخ لان بار بلفة
 مارس برك فيكون معني قوله بار خد اى برك خد اى ومن قال لغيره خد اى
 برك يكفر كذا سكن ادحكي عن الشيخ الاسلام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال ان

عرف هذا القائل ان معية هذه الكلمة ما قلنا ومصد منها ذلك المعية كمراد ان لم
معر معية هذه الكلمة جمعة وحوت ان لا يكفر عن العقيدة التي ينص اليها بوسعي في
العقيدة انه معية جماعة من ائمة ملج وجمعهم الله انه لا يكفر قال صاحب الجامع لاصغر
هو والصواب على ووجه ذلك ان خلاي اسم لم يتولى امر شي يقال كذا خلاي
لم يتولى امر السيت ودر خلاي لم يتولى امر القرية وروايد العقيدة انه معية
الله ان اراد به كلامين مكفرا وان اراد بجميع ذلك كلاما واحدا لا يكفر لان ما راجعا
كلام واحد من اسماء الله تعالى اما كلامين فهو من اسمين لكلهما اداء والتأجيل
رجل سمع القاسم الرجل من الحاضرة فقال سمي عني ذلك كرهية من طار خلاي تعالى
انك دركك ما لم لا يكفر لانه لم يقل دركك رايد حتى يكون وصفا لله تعالى لا يلقى به اما
قال دركك رايد يعي بالقول وانه محال مستكبر مجموع الموازل واما ادا يستجد
لهؤلاء قال ابو جعفر من قبل الارض بين يدي سلطان او امراد يستجد له فان كان
على وجه الصحة لا يكفر ولكن يصير انما نكاح الكسرة ويكلموا ان سجل الله في ليلة
كانت لمن قال بعضهم كانت بالله تعالى ولكن التوجه في ادم عليه السلام فترى انما
له كالصفة لسان صلوة فان صلوات الله تعالى والتوجه الى الكلمة شريف اياه وقال
لا بل كانت السجدة لادم عليه السلام على وجه التحية والاكرام له ثم سمعت يقول
عليه السلام لو امرت احد ان يسجد لاحد لامر بالمراة ان تسجد لزوجها واما
ثم ادا يستجد على وجه الصحة لانه ارتكبا ما عوي مجرم ومما هي علم ولدت على ذلك مسئلة
ذكر فلا واقعات الشافعية رحمه الله وهي ادا قال اهل الحيز لمسلم استجد للملك والى
فتلك فالافضل له ان لا يسجد وان اراد ان يسجد بنية النتيجة فالافضل له ان
يسجد بهدء المسئلة تؤيد ما ذكرنا به من سجل للسلطان على وجه الصحة انه لا يكفر

هذا أناس يجلسون بينة النجدة وان سجد نية العبادة للمسلطان ولم يحضره النية
 كفر هذا هو الكلام في السجدة جئنا الى الانحناء للمسلطان اول غيره وانه مكره
 لأنه يشبه بنسب الجوس وما بالكلام في تقبيل اليد فان قبل يد نفسه لغير
 تكبر لأنه من عادة الفساق فان قبل يد غيره ان قبل يد عالم او سلطان عادل لم
 يدل له فلا بأس به هكذا ذكر في فتاوى اهل سمرقند وان قبل يد غير عالم او غير
 عادل ان ارادة تعظيم المسلم او اكرامه فلا بأس به وان اراد به عبادته او ائتمار
 غرض من اغراض الدنيا بكرة وكان صدر الشهيدي يفتي في هذا الفصل بالكراهة من
 غير تقبيل وعن شيخ الرافعي رحمه الله انه قال كما ان كل خل على الماء من تقبيل يده
 وبشر يقول في هذا فسق وأما الكلام في تقبيل الوجه حكمه عن الشيخ ابو جعفر
 الحسناني رحمه الله انه قال لا بأس بالرجل ان يقبل وجه الرجل اذا كان فقيها
 او عالما او اهل بيته بل ذلك امر اذا لم يكن ذكره في الخبر المستفيض فيكون ان
 تقبل الرجل وجه آخر او وجهه او رأسه الفاسق اذا سبقه رد الخمر اول محو طباخ
 اثمارة وتبتم والذكر انهم في شك في كفره اذا اشرح في الفساد وقالوا انما يراه يراه تلك
 خوفا من يريم يكفر ولو قال مشا بعبادته انكس بشاري نهما شديدا يستكره ان يستأجر
 بالشراب وقال مسلمان في اشتكاري كتم او قال مسلمان في اشتكاري انكس ولو قال
 احب الخمر ولا اصبر عنها يكفر وقيل بخلافه واذا قيل لرجل شديت ومع ذلك تشد
 الخمر اذا الاقرب فقال له كبره اشد ما د شكبه ولا يكفر لان هذا استفهام ونسوة
 بين الخمر واللبن في الحب في مجموع النور في لم لرجل شديت الخمر فقال خوش آورد
 لا يكفر ولكن لك في جميع العاصية وفي ان خيرة قبل لما سبق فيك تصيح كل يوم تؤذي
 الله الناس فقال خوش می آورم قال واحل من العساة الكرامين خمر ناهك من الله

صلوات الله عليه بپرخیزش بیند داردش بکفر قال واحد منهم مرکه بیکره می خورد
 مسلمان نیست بکفر قال للمصاحبه ابن سیر دا عیب و مذمبی بکفر رجل ارتکب شیئا
 من المصغیر بقل له تب المالله تعاله فقال من چه کردم که توبه میباید کردن بکفر
 فاجماع الأصغر قال الفقیه ابو القاسم من لعن انسا ناکله الکفر لیستکم بهذا الکفر بکم
 الملقن وان کان علی وجه اللعوب والضحک هکذا روی عن ابن المبارک والمروی عنه
 من امر امراته حیة ثم تد عن الاسلام لتبین من زوجها ان هو کافر ومن آمته به فهو کافر
 وروی البیہقی عن ابن المبارک عن ابی یوسف عن ابی حنیفه رحمهم الله ان امر رجلا
 بالکفر صار الأمر کافر المأمور اولم یکفر وفي النوازل من ابی حنیفه رحمهم الله ان من علم
 الاخر الارتناد کفر المعلوم ارتد الاخر اولم ارتد فالواو هذا اذا علم بالقرن اما اذا علمها
 لا لقرن تد بل لیعلم الارتناد لا بکفر المعلوم وقال الفقیه ابو اللیت رحمه الله اذا علم امراته
 الارتناد انما یکفر اذا علم لها الارتناد و امرها بذلك لانه حیث تد بصیر و اضیاءها لکفر
 وهذا کلمه علی قول من یقول بان الرضا یکفر الغیر کفر اما علی قول من یقول بان الرضا یکفر
 الغیر لا یکون کفر الا یکفر الامر والمعلم والله اعلم فی المتفرقات رجل قال لکرمه انما فعل
 کل یرم عشر امثالک من الطین فان عنی به من حیث الخلفه کفر وان عنی به بیان ضعفه
 بکفر قال صاحب المحیط رحمه الله و وقعت فی زماننا من هذا الجنس واقعه و صورتهما
 دستافه قال تد خلقت هذا الشجره فانفتحت احویه المفتین الا بکفر لانه براد بالخلق فی
 هذا المقام عادة الفرس حتی لو عنی حقیقه الخلق بکفر رجل قال لکرمه انما فعل
 کرمه یوم فقد قیل هذا خطأ و انه من کلام من یری الرزق من کسبه اذا قال ناقله
 مجابست او قال نامر ابن یازدی و یری بر جای سب مراد و زی کم بناتیل بکفر و قیل بحسب
 علیه الکفر قال درویشی بدیعتی است و هو خطا و عظیم قال لغیر ما نحن باری و فقال

ذلك الغير حتى كسبه يارده مد من ترا ساق يارى دهم كسر سئل عبد الكريم
 وعلى ابن سعد عن كان يعيظ امراته بريد عوصا الى طاعة الله وبنهاها عن معايبها
 فقالت من خداجه دائم و علم چاه دائم من حق حريش و رنج رانها داه ام فقال قد كبرت قال
 لا خير لك سجد و خدای را كن و يك عيبد و ران قيل لا يكفر هذا القائل لان السجد و رنج
 هذا المقام يرا د بها الشكر معناه اشكر الله تعالى و لى سئل الفقيه ابو بكر القاضى عن
 كان يلعب بالسطر نج فقالت له امراته و لا تلعب به فان سمعت العلى قالوا من يلعب بالسطر
 فهو من اعداء الله تعالى و قال الزوج ايدون الله من دشمن خدایم تشكیم و سبازم فقال
 للسائل هذا امر صعب على قولى عدا اثنائى نجى ان تبين امراته ثم سجد و النكاح و قال
 غيره لا يكفر سئل عبد الكريم عن تنازع مع قوم فقال من ازده موج سبويه كار ترم و قال
 من ازده موج بترم قال لا يكفر و عليه التوبة و الاستغفار و سئل عن رجل قيل له بيا بك
 درم بد تا بهارت مسجد ضر كنتم يا مسجد حاضر شوى بنهار و قال من نه مسجد ايم
 و نه در كنتم مرا يا مسجد چه كار و هو مصرى على ذلك قال لا يكفر و لكن يعزى و سئل
 الغزالي عن قال لا خيرا اخر فقال خلقنى الله تعالى من سويق التفاح و خلقك من الطين
 قال كفر هذا القائل و سئل عن قال و لا منهيها عنه فقال له رجل ائتو نضع قد از من الكهر
 فقال ائتو نضع اذ الرمنى الكهر و لى كفر قال نعم و سئل عن اراد ان يقول يا رب امل مخلوق عن عبيدك
 انصب منى فتنه و جرى على لسانه عطا الله صبح كسر كهر و كود نرا من نيا فريدى قال يكفر قضاء و لا
 فيما بينه و بين ربه و سئل عن يقول يقرأ الطاء مكان الصاد و يقرأ كيف لشاء و يقرأ اصحاب الحجة
 مكان اصحاب النار قال لا يجوز اقامته و لو تعدد بكفر و سئل عن جرى على لسانه قول منهى عنه فقيل له
 يا تم به فقال و معنى اتم به هل يضروه في النكاح قال لا قيل له ان توهم ان نكاحه قد فسد بهذا
 القول فجدد النكاح به جديدا فسل يلزمه سال آخر قال لا سئل عن اعتاد شرب الخمر

ثاب وتترك شربها من هل يجوز لكان يشربها قال لا ولو لم يشرب حتى مات من ذلك
 المرض يجوز ولا ياتم سئل ابو عبد الله الرعفاني عماري عن ابن ابي عمير بن ادهم
 رضى الله عنه اهم رواء بالبصرة يوم التروية وروى في ذلك اليوم مكة فقال ابن
 مقاتل ان من اعتقد حواء ذلك كفر وكان يقول ليس ذلك من الكليات
 واما هو من المعصيات واما انا فاستحيه ولا اطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف
 وجهه الله المعروف بالخيعة رحمه الله انه كفر في التمام الاصح قال ابو علي الرازي
 احاد علي بن يقول بحبوة وحيوة ذلك كفر ولو لا ان العامة يقولون
 ولا تعلمون بل اقلب انه شرك لانه لا يعين الا بالله تعالى ما احلف بغير الله تعالى
 فعلى شرك وقد قال ابن مسعود رضى الله عنه لان احلف بالله كاذبا اح
 الي من ان احلف لعن الله صارقا رجل قال لولد اى استغفر الله بحجة لا يكفر ولو
 مال الرق من الله تعالى ولكن ارسد جيش خراصد قبل هلبا كفرن لا حركة اليد
 ايضا من الله تعالى وهو يرى الرق من الحركة رجل قال اما من من شرب
 الغفاب او قال بالعارسية من ميزان ارمو ثواب قيل انه بكفر في شرب الاما
 المحوالة في مجموع الوارل رجل تكلم بكلمة فعاد له احرى بالافيد مكوى لا يكفر هذا
 القائل لان جواده من سئل ارموده ما كنه حريده ووجه رجل حريص ولا فعال المصروب
 مرامون آخر مسلم فعال الصاربت لعنت برتوبله ومسلمة تو قال يكفر ويده رجل
 دعى للصلح فعال استرحلكم وماوى آتية بكم قيل لا يكفر قال صاحب الدين
 ولشبهه مطروية ادا مال فلان كافر بربنا من هذا اقرارته بكفره ووقيد
 فلان كويدهم واكرهه كبر كويدهم بكفر رجل قال ارم مسلمة بمرارم او قال ذلك بالعرف
 ضد قيل بكرا ادا رأى رجل القرأه ام الدين يخرجون الى العز وقال ايها كافر فخرج

قيل ينجس عليه الكفر رجل قال تالب دورخ روم ولكن اندر نيام يكفر قال لغيره بدوخ
 لئلا راه رخنه مرو او قال بدوخ از راه رخنه ميردي يكفر حكمه ان في زمن مامون الخليفة
 سئل فقيه عن قتل حايكا فقال تغاره بت واجب شود فامر المامون بفرض
 الفقيه حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاستهزاء بحكم الشرعة كفر خاتمة
 اذا ارتد احد الزوجين او جرى على لسان احد هما كلمة الكفر عن اختيار وقعت الفرقة
 بينهما في الحاشي في ظاهر الرواية ولا يتوقف على قضاء القاضي سواء كانت المرأة مدخولا
 بها او غير مدخول بهما وبعض مشايخ بلخ رجمهم الله منهم الفقيه ابو القاسم الصفار
 والفقيه ابو يوسف الميسري وان كانوا يفتون بصلح الفرقة بردهما وافقهم من ائمة بخارا
 الشيخ الامام اسماعيل الزاهد وبعض ائمة سمرقند على هذا حسبا لهذا الباب
 عليهم وهذا لانهم ناقضات العقل والدين فلتقصان عقولها تترد بكل غيظ
 يلحقها من زوجها ليتخلص عنه وربما تصير مغرورة من جهة غيرهما فتريد ليتخلص
 عن زوجها وتصل الى ذلك الغير فلا يقضي بالفرقة با رتدا وها حسبا لهذا الباب عليها
 وعامة مشايخ بخارا وسمرقند وبعض مشايخ بلخ رجمهم الله اقتوا بالفرقة بردهما
 قالوا بان الرد منافية للنكاح والحكم يحصل بالجبهر على النكاح وهو التزوج بالاول
 فلا ضرورة الى استيفاء اعتبار المنافي ثم الفرقة بفرقة بغير طلاق سواء حصلت الردة
 منها او منه عندهما او قال محمد رحمه الله ان ارتد الزوج في فرقة بطلاق واما حكم
 المهر فلها كماله ان كانت الردة بعد الدخول بهما من ايهما كانت وان كانت قبل
 الدخول والمحلوة بهما فان حصلت منها سقطت جميعه وان حصلت منه وجب لها
 نصف المسمى وان لم يكن في النكاح مسمى فلها المتعة وعليها ان تعتد بطلاق
 بعض ان كانت حرة من متحضر او بطلاقه اشهر ان كانت أيسة او صغيرة او بوضع

المحل ان كانت حاملا اذا كذب بعد الدخول بها سواء كانت الزينة منها او من الزوج
 في الحقيقة لهذا العدة وان كانت الردء من الروح لا يحترق المرأة على الزوج ما
 وان اسلم المصطلح التاسع والستون في اقرار احد الورثة بالدين او بالوصية
 او بوارب آخر وادام في الرجل ما دعى انسان عليه جقا او سائما كان بيده
 من دارا وصيغة او علام او عروص او ادعى عليه دينا او الوارث بدلك لزمه
 بدلك في حصة يجمع يستغرق جميع حصته لانه اقر على نفسه مصحح وزال بالماون
 على حقوقهم لانه لا يصح اقراره عليهم فكذلك هذه المسئلة الصدر والشهيد
 انه في ما يثبت بالدين والحقوقي على الميت من ادب القايض وراية تسمى الخايم
 المحل انه في ما يبرادة محتاج اليها ولم يسهل على شئ من الكتب سواء وهي
 ان يقصر العام على هذا الوارث ما قرره لان محرد اقراره لا يحل الدين في نصيبه
 وانما يجله قضاء العاصير وانما يظهر هذا مسئلة ذكرها في المدايات وفي
 احد الورقة اذ اقر بالدين ثم شهد هو وحده اقر بالدين كان على الميت
 فعل تمامه عند المعز بلو كالمدين محل نصيبه محرد اقراره فكان كالمدين
 للمعز من دفع المعز ثم مال ويصح ان يحبط هذه الرادة فان يها ما بدلة عظمته وكره
 بالعاصير الاسام محرد الدين حان به ما سألهم من دعوى ماواه رجل مات ما حصره
 رجل رادى انه كان له على لده المدة درهم ومدينه من وصاها الى ما لا يتبع للقايض ان يبر
 المدعاه على مات اولاد ما قال سمح يسأل عن دعوى المدين ما اقر الوارث على مو
 صحيح املده ما ان كذبه نقيه الورقة كره الكتاب انه يوجد كل الدين من نصيب هذا
 المعز وان انكر هذا الوارث الدين على ابيه ما قام المدعى ببينة بفقير بالدين
 يسوف من منع التركة من نصيب هذا الوارث وحده لان القضاء بالدين

على الوارث يكون قضاء على الكل فان اقرت بالوارث بالدين وكذب سائر الورثة فلم
يقض القاضي باقراره حتى شهد هذا الوارث واجتنب بالدين على الميت جازت شهادتهما
ويقتضى بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وان شهد بعد ما قضى القاضى
عليه باقراره لا تقبل شهادته ولو لم يبق المدعى البينة واقربه الوارث ففي ظاهر الرواية
يستوفى كل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله عنده
اما يستوفى من نصيبه ولو ان الوارث لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعى عن اقامة
البينة فانه يحلف الوارث على العلم فان حلف اندفعت الخصومة عنه وان كذب استوفى
في الدين من نصيبه في ظاهر الرواية وذكر في دعوى فتاواه الوجه لظاهر الرواية فقال
لان الذي صدق المدعى متراخي الدين مقدم على الميراث ثم قال وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله وعنده ياخذ من المصدق والمأكل من مخصوصه من الدين وهو قول الشعبي
والحسن بصري ومالك بن ابي ليلى رحمهم الله وهذا القول اعدل واحسن وانجد
على الـ ^{فطريقته} بهن من الاستماع احد الورثة اذا اقر بالدين بوحد جميع الدين من نصيبه
ثبت الدين على واحد من الورثة بالبينة لا يستوفى منه الا ما يخصه بالاجماع
وذكر في موضع آخر ولو كانت التركة ثلاثة آلاف ^{بين اثنين} قسمت بين اثنين ياخذ رب الدين من كل واحد
منهم ثلث ما في يده لو لم يقرهم فجعلته عند القاضي اما اذا طفر واحد هم ياخذ همه جميع ما في
يد ربه محتجب بالاجماع احد الورثة اذا اقر بالدين وبعض الورثة غائب ونصب بعض التركة غائب ^{ويؤخذ} جميع الدين
من نصيب المقر بالاجماع ذكر في تمثيل الدين في فتاواه التركة اذا كانت غير مستقرة بالدين والغريم اثبت الدين
على واحد من الورثة يبيع المحض من نصيبه ويقتضيه ما يخصه وليس له ولاية بيع نصيب غيره يقتضيه الدين
لان ذلك ملك الوارث الاخر ولو كانت التركة مستقرة لا يملك بيعه الا برض
الغريم حتى لا يبيع الا بعد ادا دعوى بعض الورثة دين اعلى مورثه وصل قده

من الورثة والمكره العنصر منه ما حل الدين من نصيب من صدق بعد أن يخرج
نصيب المدعى من ذلك الدين المسئلة في دعوى الصريحه مساوي ما يصح حان ر
وكبره ما ان اصاب المحقق على الميت من ادب العاصيه ولو ادعى ما على الميت
فقد هو ان لا فاقه الوارث بحقه ما اراد الطالب ان يعم بلسه على حقه لكي لا يجد به
جميع المال مسلمه للجميع الورثه لذلك ومنه بلسه عليه ان يمسك له في جميع المساله
الميت مديون وكذلك ان امر له بذلك كل الورثه ومن ذلك ما مره المسئلة
في فصل من يسلح حصما اليه وكذلك الموصيه له اذ اقر توصيه وارث واحد ارجح
الورثه يسل بلسه قال سمسر الاثمه الخلو له رحمه الله ويحور ان يسمع البيه على
لمر كماله في الركيل بعض العين اذ امر الذي كان العين في امره انه ويكيل بعض
العين فان امره لا يكيه ويكيل الوكيل اقامه السعه على انبات الركا له حتى يكون
لدي بعض ذلك كذا هي مساوي فتاوى الامام رسيل الدين اذا كانت الورثه صغار
او كبارا ما اقر الكار بالدين على الاب يمتنع العريم الى اقامه السينه الميت دونه
بحق الصغار لان اقرارهم لا يعمل في حق الصغار واما مات اقات الدين عي الميت
من ادب القاص ولو كان الكار من الورثه عيبا والوارث الصغير حاصر يجعل له القاص
ويكلا بما صم المدعى ما اذ قيل على الوكيل وهو نساء على جميع الورثه قال سمسر الاثمه
الخلو له رحمه الله غير ان العريم يسود من نصيب الصغير الذي هو حاضر اذ الم
نقل على نصيب الكبار ثم اذ احضر الكبار ما به يرجع الصغير عليهم لان الذين
مقدم على الميراث ولا يحور اقرار الوصي يدين على الميت من العراء ولا يحور اقرار
نسي من تركه الميت لان هذا اقرار الصغير على الغير وانه شهداده وشهاده العراء
لانكره اجمه فلا يضح هذا الاقرار الا ان يكون هذا الوصي وارثا واقربه بذلك الجار

الفداء في حصة واحدة دون سائر الورثة لما آله وارت لما آله وصنى في باب امات
 المحفوظ على الميسر ادب القاضى ذكره المختلفات القديمة فان ترك ابنين وثلاث
 آلاف درهم فاقرا كل واحد منهما بالف درهم لرجل فان في قول زفر رحمه الله ياخذ منه
 نصفه ما في يده وفي قول علما ثلث زحهم الله ياخذ منه ثلث ما في يده لما آله قوله
 الورثة بالالف ومحلين نصف ما في يده ونصفهما ثلث يسري كما كان اقرا عني
 نفسه قبل وما كان اقرا عني غيره لا يقبل فيقال له سلم اليه ثلث ما في يده وفيها
 ايضا احد الورثة اذا التزم الوصية بوجده منكم ما بحصة بالاتفاق قال واذا مات و
 ترك ثلاثة بنين ثلاثة آلاف درهم واخذ كل ابن الف فادعى رجل ابن الميت اوصى
 له بثلث ماله وحدته احد البنين القياس ان ياخذ منه ثلاثة اخماس ماله
 يده وهو قول زفر حجة الله وفي الاستحسان ياخذ منه ثلث ما في يده وهو قول
 علما ثلث زحهم الله لنا ان المهر ان له بالف شايخ في كل ثلث ذلك في يده ثلثا في
 يده كما في قوله فما كان اقرا فبما يده قبل وما كان اقرا فعلى غيره لا يقبل فيجب
 ان يسلم اليه ثلث ما في يده اذا مات وترك آخرين فاقرا سلم على ابان وانكر الاخر فان
 المقر يملك الاخر المقر له نصف ما في يده في قول اصحابنا زحهم الله وعند ابن ابي ليلى
 يعطيه ثلث ما في يده في القصص وفتاوى تاسية فان وجد الله في مختلف القاضى
 ابو عاصم البجلي في باب خلاف الشافعي رحمه الله اذا اقرا ما في يده وكذا الباقون
 لم يثبت النسب بالاتفاق ويؤخذ منه نصف ما اصاب من الميراث قبل فتح
 المقر له عند وعند الشافعية لا يؤخذ منه شئ وروى عن علي رضي الله عنه مثل
 قولنا هذه الالة اقرا ما حتى بسبب محتمل في بحر الحكم مجازا وهو مما لا يجاب ذلك
 الحق لغيره فوجب يصح اقراؤه كالحاقه بالبيع لا انسان وكان به السؤل في امره حتى

المسيح وقلنا انما نحن لاولاد اقرله ما نسريك في الميراث بسببه بمحمل يجر كونه لنا
 للبيت حتى لا يلزم ادراكا سلبا لاولاد لسنا وقلنا انما نحن لاولاد لسنا لان النسب
 لم ينفك من عر حتى لا يلزم محروقة النسب ولا يلزم لو كان الاب مقنونا عندنا
 حيث لا نتكث للقرلة ولان استيعاب الفصا من لانه لا يملك اجتماعه ودون ما به وبما
 يوافق محمد اما حصة وحالهما ابو يوسف ربحهم الله الوارث ادراكا واحد اما امره
 آخر للبيت لا ينتسب بسببه من البيت حلالا لانه يوسف والشامي ربحهم الله واحصوا
 ان يتباركه في الميراث لانه لم يولد النسب على غير ملائف كالمواثيق في حياته
 ادعى انسيان احراما كان في الورقة غيره وفي باب تبويت النسب من فتاوى رشتين
 الدين بره في اوله لادراكا احد سدين الصبي احى يحجر على النيان ما مات قبل النيان
 فقال واحل من ورثة جد ابن الميت ثلث نسبه ولا يكتفى بالاحمد السابقين
 اصله محمد رحمه الله بثلث النسب حتى يتحقق الورثة كلهم على ابيه ابن الميت ذكر قاضي
 في دعوى فتاواه في فصل يتعلق بالسكاج من المهر والولد رجل في ليلة
 اندورته من امرأة كانت له وسمى تلك المرأة ثم اقره رجل من تلك
 المعزله اما هو ما رست انت بروج لها مال ابو يوسف رحمه الله يكون المال بينهما
 نصيبه للروح والصف للروح المقلد وقال زعم رحمه الله المال كله للروح الا ان يتم
 الروح النسبة انه كان روحا وهم مسائل مسائل احد بها عدد والتالية في قبول
 النسبة بين مال فقال له من له وهو ملان ثم اقر به من ذلك ما كان له
 فقال المقلد اما ان ملان الميت وانت لست ما بين له قال ابو يوسف رحمه الله المال
 بينهما سمان وقال رحمه الله المال كله للمقلد الا حصة الثالثة للمرأة اقرت انها ورثت
 هذا المال من زوجها فلان ثم اقر ما لم يزوجها فقال الملاح اما الملاح ولست اسبغها

قال ابو يوسف رحمه الله والبرق والريح والبقاع واللاج وقال زفر رحمه الله المال كله للاربع
الا اذا قامت المرأة البينة على النكاح ذكر في آخر اقرارها الايضاح ولو ان رجلا
مات وترك الف درهم في يده رجل فقال صاحب اليد لا خرمات اية وهو ابوك
وربك سئدك ألف مبرأ قال المقرنة كان الميت اجهول يكن اباك فالمال بينهما نصفان
لانه ما ثبت الاستحقاق الا باقراره دعوى اقرله بالنصف وعلى هذا كل من في
يد مال برغم انه يستحقه من ميت بنسب واقر لوارث غير معروف وكذا به ذاك
المقرله والقول قول المقر فاما انه كان صاحب اليد يدعي الاستحقاق بالزوجة
واقر بوارث وانكر المقرله الزوجية فلا تنفي المقرحة فيقيم البينة والفريقان القرابة
سبب للاستحقاق والزوجة سبب طاري فاذا اقر بسبب اصله ادعى لنفسه حقا
طاري لم يصدق الابينة فاما في النسب فهم اسواء هكذا ذكر في باب الاخر من
فريق دار الايضاح وذكرنا اول هذا الباب الوارث المعروف اذا اقر بوارث آخر اسمه
مانه يدعي سبب اقراره فان اقر بوارث اخر بعد ذلك فان صدقه المقرله الاول
انقسم اما في ايديهما بحسب اقرارهما ان كان به المقرله الاول في الثالثة فان كان
دفع الى المقرله الاول بقضاء فاض فلا ضمان عليه ويصير ما دفع اليه كالهلاك
فيقسم ما بقي في يده غير ذلك حقهما وان كان دفع بغير قضاء فايحصل ما دفع كالباق
في يده فيضمن ويدفع الى هذا احمد من الجميع كما يقتضيه اقراره لانه مختارة التسليم
وقد اقرانه سلم بغير حق فيضمن وبيان هذا الاصل بنظر في هذا الباب ايضا وذكر في
الباب الذي قبله الباب الاخر من اقرار الايضاح الوارث اذا اقر بوارث آخر لم يصدق
في اثبات نسبة لما فيه من حمل النسب على الغير ويشاك في ما فيه من الميراث لانه اقر
بمسئولية المال فنقل اقراره في حق هذا المعنى وان لم ينقل في حق نسبة وقال الامام

الأعظم اوجبة رخصته اذ اقر احد الاسمين بالحق والتكليف وكذا في احواله المبرورة فيه
 اعطاه المفروض ما في يده وقال ان لا يلج بغيره ملت ما في يده وقد مر ان لا يلج
 المهر فيه يساوية الاستحقاق وان المكسوط لم يحصل ما في يده كالمالك فيكون الملق
 بينهما بالسوية واذا اقر الاس المعروف باحد ثلث ما في يده وهذا اثناء عمل
 ما يعيا ولو اقر امرأه امرارا وحدها في احد من ما في يده ولو اقر بغيره هي ام البتة
 احدث سدس ما في يده امرأة ولدت بعد موت زوجها انما هي من قبل ولا يستبين
 اذ جعلت في الزورته في الولادة يثبت النسب من المستبعد حتى من صدقها واصل بنت
 النكاح حتى غيرهم ان كان يتم بشاب الشهادة ثم تمت بالاولاد وهل يشترط لفظه
 الشهادة لانما يثبت النسب حتى غيرهم قيل يشترط قيل لا يشترط وفي فصل النسب
 من احر طلاق ما روى قاصو حابر وافرار الرجل حابر بالعدة مفر بالولد والوالد والرد
 والمولى ما اقر بالولد احتج في ثلاثة اشياء تصديق المقر له المقراء اكان معبرا عنه
 وان يولد مثله لمثله وان ليس له نسب معروف واذا اقر بالولد لم ^{مفان}
 ثلاثة تصديق المقر له اياه وان يولد مثله لمثله وان ليس للمقراب معروف ^{بالزوج}
 احتج في معان ثلاثة ايضا تصديقها اياه وان ليس لها زوج معروف وان لا يكون
 تحت المقررات رحم محرم معها واذا اقر بالمولى احتج في معنيين تصديق المقر له وان
 لا يكون له المولى المعروف اجمع المسلمون على هذا قاله في النكاح رجل اقر بامه فلها ^{النصف}
 والثلث للعصبة فان اقر بامه بنت ابن فثلث للعصبة والباقي للعصبة لان اقراره بالامه حار ومن
 الاس لا محذور ما اقر بنت وله بنت معروف فلها الثلث وانما الثلث للعصبة فان اقر بامه
 وله امه اس معرفة فثلث له من المعروف والنصف للامه فان اقر بامه امه بنت
 وله حاله بغيره فاما المال للمجالة المبرورة فان اقر بامه وامرأة وثلاث امهات متعزات

فلأبنة النصف والدارية الثمن والباقي رد على الابنة خاصة وأقرار المرأة جباين
بثلاثة نفرا الزوج والاب والمولى ولا يجوز بما سوى هؤلاء فان اقربت بزوج فله
النصف والباقي للعصبه وان اقربت باب ولها ام معروفة فللام الثلث والباقي للاب
وان اقربت باب ولها ابنة معروفة فللأبنة النصف والباقي للاب وان اقربت بمولى
عناقه ولها ام معروفة للام الثلث والباقي للمولى وان اقربت بابنة ولها ابنة معروفة
فالمال للابنة المعروفة ان لم يكن عصبه فان اقربت بثلاث اخوات يتفرقت ولها
خالة معروفة فبالمال الثلثا لغيره المروية رجل مات وترك ثلاثة بنين فاقترأوا
بالمرأة الميت فانه يعطيهم ثلثا ثلثه اسما مائة فان الأصل في اقرار الوارث بوارث
آخر ان ينظر الى نصيب المقر ونصيب المقر له لو كان معروفا فيقسم مائة فيد المقر على
ذلك وان ترك ابنين فاقترأ أحدهما بامرأة الميت فانه يعطيها ثمن مائة فان تركت
ثلاثة بنين فاقترأ أحدهم بزوج الميت فانه يعطيها نصف مائة فان ترك ابنتين
فانه يعطيها ثلث مائة فانها يعطيها ثلثا ثلثه اجزاء من احدى عشر جزءا مما قبلها
ان تركت زوجا وصا واختا لآب وام فاقترأ الاخت من الآب والام
والزوج بالآب وام الميت فانه يقسم مائة ايدى بها على خمسة عشر سهم للزوج
تسعة اسهم وللأخت ستة سهمين للذكر مثل حظ الانثيين ويقال لهذا
المسئلة عشرية لانها لا يصح الا من عشرين لان فريضة الانكار من ثمانية اسهم
وفريضة الاقرار من ستة اسهم الا ان اللام من فريضة الانكار ربع المال وذلك
سهمان من ثمانية ومن فريضة الاقرار سدس المال وذلك سهم من ستة والزوج
والأخت لا ينفصلان في ابطال بعض حق الاخر فيحتاج الى حساب له ربع وما بقي يستقسم
على خمسة عشر واقل ذلك عشرون للام ربع من ذلك وذلك خمسة وخمسة عشر

للروح ذلك تسعة وللأخت من ذلك ستة سبعة منها الذي كرمه الله تعالى الأنبياء
 وثمن من هذه المسئلة أن الزوج أو الزوجة أو الزوجان آخرها إذا صحت
 على نفسها أو غيرها بشرط كماله للقبول وإن كان المقر له ممن لا يقص حقه من
 النصف أو الربع أو من الربع إلى النصف كما في هذه المسئلة وقد كان بعض الفقهاء يقول
 بأن الروح إذا أقر ما لم يثبت أو يعلم له وكذا به سائر الورثة فالمقر له لا يشترط فيه
 فبذلك لا وجود المقر له وعدله سواء في حقه أو لا ينقصه من نصيبه شيئا وقد صرح
 في مسئلة أنه يشترط فيه ما قبض والله أعلم الفصل الأربعون في المتعاقبات في
العقود وحرية الإصل أعلم أن العتق لا يتجزأ عند علماءنا وعند الشافعية
 إلا أن كان للعتق موسرا هكذا وإن كان معسرا فإنه يتجزأ ولا يخرج العبد
 إلا الحرية بالسعاية والإعتاق يتجزأ عند أبي حنيفة وعند عمارتهم الله لا يتجزأ
 وقد يتنبه على بعض العلماء تصوير الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله
 ذلك لأن العتق لا يتجزأ عندنا فإذا عتق من العبد شتتة بثلث أو فدية
 وعامة الاستقصاء ضرورة أن العتق لا يتجزأ فيجب أن يكون معتق البعض أو
 قول الكل وليس كذلك فإن على قول أبي حنيفة رحمه الله معتق البعض يراه الكافي
 وقد استتبنا أنما ناسر الجمل تحقيقه الاستاق فتقول يحتاج في تفرير هذه المسئلة
 إلى معرفة معنى الرق والعتق فالرق في اللغة عبارة عن الضعف يقال رق الشيء إذا
 ضعف وخفي أثره وبق التوب إذا ضعف من طول اللبس ونوب رقيق إذا كان ضعيفا
 في النسيج والتركيب وفي الشرع عبارة عن ضعف حكمي في الأدعي والمراد من الضعف
 الحكمي حالة حكمية في الجمل لأجل تلك الحالة يصح موت الملك فيه أو إيراد الملك عليه
 كماله المحو مع العلم بأن محو شرطا لمصحح لحلول العلم في الجمل فإنه معنى موت الملك

لأن الملك لم يثبت في المحل بناء على سبب يوحد في المحل من جهة العبد
 وقبول المحل الملك ثابت قبل ذلك فكان الرق معية وراء الملك ضرورة
 والعنق عبارة عن القوة يقال عتق الفرج إذا قوى فطار عن وكفه ومنه عتاق الطير
 لا يختص اسمها بجزء الفرج والنفوس والنفوس إذا انفردت عتقت عتقا لا يختص اسمها بزيادة
 القوة والكيفية تسمى عتقا لا يختص اسمها بالقوة إلا أن قوة للملك عن نفسه ما قبل
 معاهدة الشريعة عبارة عن القوة الحكيمة نظاما في المالكية والغرض من المالكية مملك الاستياء
 ما ساءلها وسياساتك المترتب في إنشاء المسئلة وإذا انتهت هذا فنقول الاعتناق
 إذا وجد ينزل به المملك والرق جميعا ولنا أن ينظر إذا تأثيره في زوال الملك فصلا
 أو ابتداء أم يثبت زواله ضمنا وتبع الزوال الرق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
 تأثير الاعتناق في إزالة الملك فصل أم ابتداء وفي إزالة الرق ضمنا وتبعاً وعندنا
 تأثير الاعتناق في إزالة الفصل أم ابتداء في إزالة الملك ضمنا وتبعاً وجه قولنا ظاهر وهو أن الرق كان
 عن القوة تعلق عبارة عن أنه القوة تليها العتق وهو لا يفرق بينهما بين أصحنا وإنما القوة يكون ما زالة
 الذي في الرق فلو كان الاعتناق يتجزئ يلزم نزع محال لأنه إذا اعتنق البعض ثبت
 العتق في ذلك المبتعض عملاً به وهذا لأن الاعتناق فعل متعلق لا يمتنع ولا يوجد المتعلق
 بدون لازمه إلا أن يثبت لازمه كالكسر لا يتحقق بدون الانكسار وإذا ثبت
 العتق في ذلك البعض لم يثبت العتق في سائر الأبعاض بتقدير ثبوت العتق
 في التنقص يكون العتق متجزئاً وقد بينا أنه لا يتجزئ ولا يخرجه رحمه الله أن
 الاعتناق تأثيره في إزالة الملك فصلاً وابتداءً ويثبت زوال الرق ضمناً وتبعاً
 وبينا أن الرق إنما يثبت حفاً للشرع أو للحال العامة المسلمين لأنه إما أن
 يكون ثابتاً جبراً على كفره أو كراهة قوله حيث استنكفوا أن يكونوا عبد الله تعالى

وبالله تعاير عليهم الرق ليكونوا عبيدا محاربة لهم على الامة لكان
 لو يكون حما العامة المسلمين ليكونوا معوية لهم على اقامة الكاليف فتت ان
 الرق حق التشريع او حق عامة المسلمين معد ذلك لا يجوز ان يكون الاعتاق ناتية في
 ازالة الرق قصد ابداء لانه خلاف ماعلة التسريح لان ماعلة التسريح ان لا يكون
 الانسان تسلسل من ابطال حق العير قصد ابداء اما يجوز ان يكون تسلسل
 عن اطلاق نفسه قصد ابداء ثم يطل حتى يعيد صما وضرورة الامر كما ان العبد
 المسه اليه بين اثنين لو اعتق احد هما نصيب صاحبه قصد الايجود ولو اعتق قصد
 بعتة يعتق نصيب الآخر ويقتل على خلاف الامسليس واوجعلنا ما سار الاعتاق
 في ازالة الرق قصد ابداء كان فيه ابطال حق العير قصد ابداء وانه خلاف ما يند
 السريح ولو جعلنا ما تثيره في ازالة الملك قصد ابداء كان فيه ابطال حق بعتة
 قصد ان الملك يتحقق حقالة فتت ان الاعتاق ناتية في ازالة الملك قصد ابداء
 ما يند الرق قصد البحرى رد الاوتوفا كما ان الاعتاق متحرر باقصر ما قلنا قول
 من اعتق سقصر عسل يكلف عن بقتة والانسان اما يكلف شخص ^{المسحط}
 والله اعلم ثم اعلم الاصل في دار السلام هو الحرية فمن ادعى حر الاصل في النول والاد
 متمسك بالاصل ومن قدما ملان رجلا لو ادعى انه حر الاصل وادام شاهد من ^{تأيد}
 يسهل ان القول في ازالة النسبة لكن اذا ادعى انسان الرق عليه وادام النسبة على حرية الاصل وده
 لبسة الزاد عسل اصغر المساح لحر عربية في دار سلطنة جالفة ما يند عن المقدرة
 حر وطلك العبد وقال القاد في لادن هو عسل وليس على حد العبد ماله لا يجهد
 القاد في نعم اليه المقدرة على حرية لانه حرية الظاهر وهو دار الاسلام
 والظاهر يصلح لد مع الاستماتاق اما الاصلح الاستماتان حية لو ادعى عليه الزاد

انه سخر الابل صدق في الحرية لانه تمسك بالطاهر وانه يصلح للدفع وعن هذا
 قلنا ان من زيد به الدار يصدق انها داره في دفع الاستحقاق اما لو طلب الشيعة
 محمد المستري ملكية الدار لا يقبل قوله حتى يقيم البيعة انها له وكذلك لو
 سقط حابط داره المائل بعد الاقترهاد عليه والتقريط وانتف نفسا ومالا
 يقال صاحب اليد اناسا كن غير مالك. صدق ولا يصدق مدعى الضمان عليه
 ما لم يقيم البيعة انه ملكه وكذلك لو ادعى القاذف انه عبد بعد ظهور جريته
 المقذوف وعلى حل الصيت صدق ويحذر اربعين بالان يقيم البيعة المقذوف
 على حرية القاذف فيحذر ثمانين ففي هذه المسئلة وفي الاول لا يصدق مدعى الحرية
 سنية والثانية ادعى الفاطمي ان المقطوع طرفه عبد ولا خصاص على وادعى الآخر
 انه حر لا يصدق الا بالبيعة او علم الحاكم بحريته ولو اقام البيعة على عتق قبلت وان
 عاب لمول لقيامها على خصم حاصر فينفذ على الغائب حتى لو حضر لا يعاد البيعة و
 القائل بالبيعة قال الشهود عليه الشهود عبيد وادعوا انهم احرار فانهم لا يصدقون
 عليه الا بالبيعة والارابعة اذا ادعى الجاهل انه حر والارض على عاقله وقالت
 هو عبد لا يصدق الجاهل الا بيعة ذكر الامام رشيد الدين رحمه الله
 في فتاواه في الباب التاسع العبد اذا ادعاه للبيع لا تقبل قوله ابي حنيفة بل ومن
 البيعة وتفسير لا يقياد للبيع ان ينقاد للتسليم الى المشتري يعني اذا سلمه
 الى المشتري لا ياتي ويسكت اما السكوت عند البيع لا يكون انقيادا لان البيع
 يقوم به بل يوحى بالعاقبة وتلد كرنا في احكام السكوت العبد اذا بيع وهو حاضر
 سكوت ثم قال بعد العلم بالبيع انا حر لا يقبل ومن اقره جوامع الفقيه للفتاوى ذكرنا
 من هذا المحسن احكام السكوت وذكر رشيد الدين رحمه الله في هذا الباب

انما من فاداه اذ ادعى العبد حريته الاصل والقول قوله مع اليقين لكن لا يمكن
 المشتري الرجوع بالنسب ما لم يصر موصيا عليه وطرفا ان يدعى المولى انه سدد وادعى
 بالرق ويقسم اليقينة على رقه وادعى ثم العبد يقسم اليقينة على انه حر الاصل
 هذا الباب انما ادعى ان مولاى اعترفتى واقام نفسه على ذلك فعلى ان يبره
 القاصد امر العبد بالرق على نفسه ثم اقام اليقينة على الاعتراف لسمع لان المتناقص
 لا يمكن لان حرية الاصل لا يجزى عليه ولا يجزى عليه اعتنا المالك لانه بسدد له فبالله وادى
 كان المالك يستند بالاعتنا كان مع الحفاء فلا يكون الساقط فيه فبالله وادى
 الاصل ادعى انه امه نامكرت نصر الخت على مائة حارب وصار كما بها اذ لم يكن
 اعترف له بالانساب ببيعة على انه اعترف بها عام اول يقبل ووجه المائدة وادى
 على الصلح لا يكون ساقط ادعى الحرية لان من جهماء بمولاه لم اعلم بالعتان
 حين صلحته وفي الباب من فتاوى رتبيل الدين رحمه الله في موضع آخر عليه
 لساقط في الحرية ليس مما منع لان الحرية لا يقبل النقص واما النساء في ما ادعى
 في موضع يكون قابلا للنقص ومن ادعى انه حر الاصل ثم ادعى انه اعترف فلا يعمل
 لانه انكر المالك على نفسه في جميع الارمان ثم ادعى الاعتان بعد اقربا بالانساب
 نفسه في بعض الارمان يقبل ذلك كمن انكر ان هذا ملك ملاى ثم اقر انه ملكه يقبل
 كذا هذا ما حصل انه اذا ادعى حرية الاصل ثم ادعى حره عارضة لسمع ولا يكون
 الساقط في الحرية ما عاين الدعوى في موضع آخر منه وادعى العتق ثم ادعى
 حرية الاصل لسمع لان القتل لا يقبل الطلاق ولا يجعل الدعوى فلا يكون الساقط
 فيه ما عاين هذا الباب انما ادعى ان كذا كذا اعترفتى فاقام المداعى
 عليه ببيعة انك ادعتى قبل هذا الى كذا ملكك وقد اعترفتى انك لا يكون

لما اتفقا فيها وتماه منظر في هذا الباب من فتاوى رشيد الدين رحمه الله ولو
 دعى الورثة على غلام انك كنت ملك ابينا الى يوم الموت ونحن الوارثون فاقام العبد
 بينة الى كنت ملك فلان واعتقني يقبل بينة العبد وينتصب خصما عن الغائب
 في اثبات الملك له لان ملكه فخر واعتقه فينتصب خصما عنه في اثبات الملك والافتقار
 لم اذا دعى الى كنت عبد فلان واعتقني وقضيه القاضي به ثم اقام اخي البينة انك عبد لي
 لا يقبل لان ذلك القضاء قضاء على الناس كافة لان قصور ربه اهلا للشهادة
 والقضاء وانه يثبت في حق الناس فينتصب هذا المدعى خصما عن الناس
 كافة وصار كان كافة الناس حاضرا وادعى العتق واقام البينة عليه ثم نازعتني
 كذا هي ههنا ومن ادعى حرية الاصل ولم يدل كراسم امه ولا اسم ابى الام رجلها
 يجوز لانه يجوز ان يكون الانسان حرا الاصل ويكون الام رقيقا بان استقر اجازة
 فالواحد حرا وان لم يكن الام حرة وكذلك لو قالك المرأة لرجلي تزوجني فاني
 حرة فبشر رجها واستولد ما ظهر انها كانت امه الغير فان الام رقية والولد حرة في
 حق الواطى بالقيمة لكن لا يرجع لان الرجوع يعقله المساواة ولا يوجد وقيل
 انك بشرى الاول حرا من زوجين رقيقين من غير اعتناق ولا وصية وصورته اذا
 كان المحر ولد وهو عبد لا جنبي فزوج الأب جاريته من ولد يرضى مولاه فولد
 اجمارية ولدان فهو حرا لانه ولد المولى ذكر في متفرقات ادب القاضي من المحيط
 لا يقبل البينة على عتق العبد بدون الدعي عند ايمحيفة خلافا لما رجحتم
 ويقبل البينة على عتق الامه وطلاق المراءة حسبة بدون الدعي ولا يختلف
 على عتق العبد حسبة بل ون الدعي بالاتفاق وهل يكتفى على عتق الامه
 وطلاق المراءة حسبة بدون الدعي انما رجحتم انك في آخر كتاب التمس

الى انه يحلف وهكذا ذكر في شرح القل وري وذكر خمس الاثمة السحرية في فقه
باب السلسلة انه لا يحلف فيما مل عند الفتوى وذكر الامام رشيد الدين رحمه الله

فاذا وان في الشهادة القائمة على علق العد من غير دعواه خلافا في حصة رجعة
الله اما الشهادة على حرية الاصل في العد بصل بدون الدعوى اذ كانت ام العد
حية لانه شهادة على محريم الفرج ومحريم الفرج حتى الله تعالى فقل الشهادة فيه
بدون الدعوى وان كانت الام مية لا يقل لان الميت لا يصور تحريم الفرج وقيل

سمع ان بصل الشهادة على حرية الاصل من غير الدعوى من غير هذا التفصيل وفي
ما يصير من الفتوى من سادى رشيد الدين شهادته ان الميت اوصى
ما كان هذا العد والعد لا يدعى ذلك بقل من غير دعواه لانه شهادته على اثبات
في الموصى بصير كان الموصى يدعى ويقول بقل واوصيتي بثلث على الورثة ان يصر
ان امسحوا بالعاصي عتق وسعد الوصية ادعى فعل نفسه وامام السنة على وكيله
او على العكس او ادعى انه ملكي اشتريته من فلان بكذا او ابكر دوا ليد وثام السنة

ومثال العامي عن الشاهد هو اشترى هذا الذي ارى من فلان فقال انه اشترى
وكيله من حمته لا يصح له بالملك لان ادعى الشراء بنفسه والسهود شهود واقام
سواء وكيله وسواء وكيله لا يكون شراء حقيقة لان حقوق العقيل يرجع الى العاقل
كيف وان على احد الطرفين لصحيا سارحهم الله الوكيل يصير مشتريا لنفسه او
ثم يصير باعيا من الموكل فلم يكن الشهادة موانعة للدعوى ولو بالمدى قصص
حقة وسهل منهوده ان وكيل المدعى يرضى بسمع لانه ليس له حقوق ذكر المسلبين
في ما منحور من فعل الوكيل وما لا يخلو في فتاوى رشيد الدين رحمه الله وذكره
آخريات الشهادة على الملك من فتاواه ادعى ان الدار ملكي فقال دوا ليد اشترت

ملك لا يشهد أنه اشتريه من وكيل المدعى لا يقبل هذه الشهادة وكذلك إذا شهد وأن ذوال اليد
اشترى من فلان آخر وأجاز المدعى لا يسمع لأن إجازة البيع لا يكون سعيًا ولو ادعى ما لا يقال مراد أنه
ليس لأن دفع المدعى لم يقبل على إثباته ثم قال دفعنا إليك لا يقبل بل ون التوفيق
ولو فاق وقال دفعنا إليك فكذلك أنكرت الوكالة وقد دفعنا إليك يسمع هذه التوفيق
ولو قال دفعنا إليك ثم قال دفعنا لك وكيلك يقبل قوله ولا يكون متناقضًا لأن الدفع إلى الوكيل
الدفع إلى الموكل لأنه يقبض بأمره ويقبض بالأمور كقبض الأمر فلا يكون متناقضًا وإن لم يوفق ولو
دعى بالانفسه ثم قال أنا وكيل فلان لا يكون متناقضًا لأنه يجوز أن يضيف الوكيل ماله للغير
نفسه وقت الدعوى أم لو قال أنا أنا وكيل فلان ثم أضافت لنفسه يصير متناقضًا لأن
يضيف ماله لنفسه لا غيره هذه الجملة فتاوى رشيد الدين روضة باب ما يجوز للوكيل أن
يفعل وهكذا ذكر المسئلة في باب الدعوى في الشئ من وجهين من دعوى المبسوط للشرح
الشرعي رده وقال فيه وكذلك لو ادعى الوكيل فلان ثم أقام البيعة أنه لفلان آخر وكله
بالخصومة فيه لا يقبل ذلك منه لأن الوكيل بالخصومة في عين من جهة زيد لا يضيفه
الغير فيتمكن التناقض بين الدعوى وبين على وجه لا يمكن التوفيق بينهما ولو ادعى
لرجل ثم أنه كره بالخصومة ثم قال بعد ذلك أنه باع من فلان وهو يملكه وكله المشتري بالخصومة
فيه وجاز بالبيعة عليه لا يقبل منه ويقضيه للموكل الآخر للتوفيق بين الدعوى وبين تناوبه
هذا إذا شهد بالملك بالشرع أما إذا شهد بالملك المطلق لا يقبل الشهادة وذكر في
دعوى الذخيرة ومن ادعى لغيره بالوكالة أو بالوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل إلا أن يوفق
فيقول كان لفلان ثم اشتريه منه وأقام البيعة على ذلك فيجوز أن يقبل ولو ادعى
لفلان بالوكالة ثم ادعى لفلان آخر وكله بالخصومة فيه لا يقبل يصير متناقضًا
والدين في هذا الحكم كالعين وقد مررت ببلد اسمها في فصل التناقض فيما ثبت ضمنا

وحكما لا يثبت منه العبد بين اثنين اذا اعتقه احدهما وهو موصى فلو اشترى
 المعق نصاب الساكت لا يجوز ولا يتمكن الساكت من تقبل ملكة للاحد ولكن لو
 المعق الضمان الى الساكت يملك حصته بال ضمان ومنه رجل غصب عبدا فابى
 من يدين فضمنه المعضوب منه قيمته ملكه الغاصب حكما لل ضمان ولو اشترى عبدا
 لا يجوز ومنه فضول زوج رجلا امرأة برضاها ثم ان الزوج وكله بعد ذلك بان تزوجه
 امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم يكن نقضا ولم ينفذه قولا ولكنه ولا وجه اختمها بعد
 ذلك كان ذلك نقضا منه للنكاح الاول ومنه اشترى نس اخر كرا من طعام عينا و امر
 المشتري البايع بقبضه لاجل المشتري لا يصح ولو دفع اليد غرامة وامر ان يكيه فيها
 صح لان البايع لا يصلح وكيل عن المشتري في القبض قضاء يصلح وكيل عنه ضمنا
 حكما لاجل الغرامة ومنه اشترى شيئا لم يركب فوكل وكيله بقبضه فقال الوكيل قد
 استقلت الخيار اعني خيار الرديه لا يسقط خيار الموكل ولو قضى الوكيل رهونا
 يسقط خيار رديه موكله عند اي حيفه رجه الله خلافا لما رجه الله وقريب من
 هذا المجنس من لا يجوز اجازته ابتداء ويجوز اجازته انتهاء ومنه ان القاضيه اذا استقلت
 رجلا مع ان الخليفة لم يولده الاستحلاف لا يجوز ومع هذا الوجه هذا الجمله لا يصح
 ان يكون قاضيا فاجاز القاضيه احكامه يجوز ومنه ان الركيل بالبيع لا يملك التوكيل
 به ويملك اجازة بيع بابعه الفضول والمعيره فيه انه اذا اجاز يكون علمه محيطا بما اذ به
 الخليفة لا قاضيه ووكيل الوكيل فيكون اجازته في الامتهاد من روية وفطانه بخلاف
 الاجازة في الابتداء ومنه القاضيه اذا قضت في كل اسبوع يومين دون ماعد اما الايام
 ما كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فيقضيه فيما بين الناس في الايام
 التي لم يكن له ولاية القضاء فاذا جاءت نوبته فاجاز ما قضى به من القضاء باجازة

ابتداءً من المسائل الثلاث من باب القضاء بالمواريث من الجامع الصغير للفاضل
 ظهير الدين رحمه الله في إفساد البيع بعد صحته وتصحيحه بعد إفساده ذكره في
 المحصر في صرف باب في حنفية رحمه الله فإذا باع قلب فضة وزنه عشرة بمشقة بمشقة وثقاً
 ثم زاد في الثمن درهما جارت الزيادة وفسد الصرف وكذا لو شرط الخيار وكذا
 لو باع عبدًا بالف درهم ثم زاد رطلًا من خمر وقال لا يجوز هذه الزيادة والعقد الأول
 يبقى على الصحة ولهما أن في تصحيح هذه الزيادة إبطالها لأنه يبطل العقد في المبيع
 بالزيادة جميعاً فلا يجب تسليمه وله أنهما يملكان فينتج العقد فيما كان لغيره من
 الصحة إلى الفساد هكذا ذكره محمد رحمه الله ولو لم يذكر أن الزيادة في الثمن ^{في حنفية}
 بالخيار كان في مجلس العقد أو في غير مجلسه وذكره في صرف لا ينصاح من باب الزيادة في
 ثمن الصرف والخط عنه فإذا باع فضة بفضة وثقاً بفضة وثقاً بفضة زاد أحد هما شيئاً أو خط
 عنه وقبل الآخر فالبيع باطل في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله الخط والزيادة
 باطلان والعقد الأول صحيح وعند الزيادة باطله والخط جائز بمنزلة الهبة المستقبلية
 وفي فرائد صاحب الخط رحمه الله الشرط الفاسد إذا لم يمتنع بعد العقد يلتحق بأصل
 العقد ^{حنفية} إن شئنا فيه وهل يشترط إلحاقه في مجلس العقد حتى يلتحق بأصل العقد عند
 إسناده المشايخ فيه ذكر شهر الإمامة الشريفة والقاضي الإمام صدر الإسلام أنه يشترط وذكره لا ينصاح أنه
 لا يشترط وهو الصحيح كذا نقل عن فرائده وفي بيع علة الفتاوى ذكر محمد رحمه
 الله في الأصل ولو لم يمتنع في الشرط فإفساد العقد يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة
 رحمه الله ولو كان الشرط في البيع قابلاً لغير ذلك إن كان المفسد في أصل العقد
 صحيح المذهب في المجلس ولا يصح فيما وراء المجلس وكذا بيع ما يجزى في المستقبل
 إن سئل في المجلس لا يبيعه كذا ذكره في بيع بالعدة وذكره في بيع في المستقبل

رويان الدين في باب البيع العاسد من الهداية فتشاور مسألة البيع الى الحصاد بخلاف
 ما دامع الدرهم بالدرهمين ثم اسقط الدرهم الى اليد حيث لا يجوز مكذ ذكر مطلقا
 وذكر القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله فعصل البيع الفاسد من تناواه واذا ابطال
 المشتري الاحل العاسد ونقد الثمن في المجلس او بعد الاكثر ان عتده حار البيع عند ما
 استصاها قال روي والتابع وحما الله لا يجوز كالنكاح غير شهود لا ينقلب صحيحا
 بالاشهاد وكالبيع المهم الرجوع وامطاع السوء وعندنا انما يصح الاستقاط قبل محي او
 ما دامع اسقاط الاجل انما يصح من له الاحل وهو المشتري اما لا يقلب صحيحا
 ما دامع البايع قلبه وبعناه ذكر حدى رحمه الله في الحداية ما يخر لفظ قال وقوله في
 الكتاب انما ترانيسا اسقاط الاجل قبل ان ياخذ الساس في الحصاد خرج وما قال ان من
 له الاحل مستند باسقاطه لانه خالص حقه وذكر القاضى ابو عاصم العامري رحمه الله
 في مسألة الزيادة في بدل الصرف وهي المسئلة التي ذكرنا او لا لا بحقيقة رحمه الله انهما
 لما تراصيا على الزيادة والمخط فقد غير العقد من الصحة الى الفساد وهما يملكان رقبه
 باللفظ فوجب ان يملكا للافساد كما لو ابراه احدا المتصار فبين صاحبه
 عن جميع بدل الصرف في المجلس ورضى به صاحبه فانه يبطل العقد كما لو ابراه
 للمشتري المبيع من البايع قبل القبض فانه يصح الهبة وينفسخ العقد بينهما كذلك
 ههنا ليس كالزيادة في الدين في باب الرهن حيث لا يصح عدل ابي حنيفة ومحمد خوفا
 الله وان قصد به افساد عقد الرهن لانهما لا يملكان رفع العقد من طريق القول
 لانه لا بد في انفساخه من التراد بالفعل فكذلك اذا قصد افساد بالعول وفي رواية
 حدى رحمه الله استاجر ارضا شرها جيل الاجرة الى وقت الحصاد والذباس
 قاله في هذا العقد قل له فلو لم يشتري العقد ولكن شرها بعد العقد تاجله

الى وقت الحصاد والد ياس قال لا يفسد العقد كما في البيع فان الرواية محفوظة انه لو باع
 مطلقاً ثم اجل الثمن الى وقت الحصاد والد ياس لا يفسد ويصح ولو تباعاً مطلقاً ثم طرأ
 الوفاة او قواضيا على بشرط الوفاة ثم تباعاً على حالين هذا الشرط ذكرناه اثنين للمستلزمين
 في فضل احكام بيع الوفاة من مجموعنا هذا فلا ينفيد مما فيما يحكم فيه الحال من المسائل
 ذكر في بعض شروح الجامع في اول باب الثامن والخمسين من كتاب الايمان ما يستبدل
 بالحال على صدق المقال فعلى هذا اذا قل لامرأته اذا حضت فانت طالق فهذا على رؤية
 دم الحيض فاذا ادعت انها في الحيض منذ خبسة ايام بعين يمينه وهي كذلك في الحال فالقول
 قولها لانها اخبرت بوجود تلك الحالة وهي في تلك الحالة تصدقت وان جاءت بغير طاعة
 بدعي انها قد خاضت وطهرت بعد اليقين لا يصدق لانها اخبرت بوجود تلك الحالة وهي
 يمكن في تلك الحالة فلا يصدق وهذا قال علماء ائمة ناهيهم الله الرجل اذا قال لامرأته
 قد كنت رجست ياس فانه ينظر في حاله قال لك وهي العدة صدق لما انه اخبر بحال يملك
 الابتناء فكذلك يملك التمسك باذا لم يكن في العدة فانه لا يصدق لانه اخبر بحالة الحيض
 واذا كان حاله الاذن كذلك هذا وكذا لا يقول في الوكيل بالبيع اذا اخبر عن البيع قبل العقل صدق
 واذا اخبر بعد العقل لا يصدق لان له التصرف في وقت خاص وبطريقة خاصة وهو حالة
 الوكالة فاختاره في حالة التصرف جازي وفي غير تلك الحالة لا يجوز كذلك نقول
 في الموطن اذا اخبر عن الشيء في مدة الايلاء صدق وان اخبر عن ذلك بعد مضي المدة
 لا يصدق والاصل في جميع ذلك ما ذكرنا ان بدالة الحال يستبدل على صدق المقال
 ومنها ان الاب اذا انفق مال الغايب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان موطناً
 وقت الانفاق وانكر الاب يعتبر حالة وقت الخصومة فان كان الاب مسروراً وقت الخصومة
 كان القول قوله والا فاما المسئلة في تناوياً فاجب بخان ره ومنها ان رب الطاحونة مع

للمستاجر اذا اختلف جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم المحاقات كالماء جاريا وقت التنازع
 يكون القول قول رب الطاحونة وان كان الماء منقطعا وقتها يكون القول قول المستاجر
 ومنها اذا تكارى دابة يوما الى الليل وقضها ثم جاء بالليل الى صاحبها وقال انفلتت
 الدابة مني فلم يجد ما حتى كان الليل وقال صاحبها كذب بيت فانه يحكم الحال فان كان
 مملته وقت المنازعة فالقول قول المستاجر وان كانت في يد ما فالقول قول رب
 الدابة لان الحال يتهد له والمستلثان في شروط صهير الدين المرغيناني رحمه الله
 ومنها اذا كان لرجل بهيمة ارض رجل او ميزاب في دار رجل فاختلف في ذلك وانكسرت
 الارض والدار تبرز حقه فالقول قوله وعلى اللدعي السببة ان له حق التسييل باجر الماء
 فيه الا اذا كان الماء جاريا وما ان الخصومة القول قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن جاريا
 بحيث زما ان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجرى الماء الى ارض هذا الرجل من هذا
 النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء والسببة في دعوى فتاوى نقاضه ظهر
 الدين روميهما ميزاب اشترى لا الطريق الاعظم لا يعرف حاله فادعى رجل من المسلمين
 انه محدث وخاصمه في قلعه فقال الذي في يد ية الميزاب بل هو قلبي لم ينزل مياه
 سطوحى تسييل من هذا الميزاب الى الطريق الاعظم من ماء المطر والوضوء بخبر
 ثابت ان كان الماء سايلا يوم يختصمون بترك ذلك لكن يحلف بالله ما هو محدث
 بغير حق في طريق المسلمين فان حلف ترك وان لم يكن الماء سايلا يوم الخصومة
 لا قصد صاحب الميزاب بغير بينة يقيمها على انه مسيل الماء له او اصوله او
 كان في يد ابيه على هذه الصفة مات وذلك في يد علي هذه الحالة فورته او كان
 في يد بايعه فباع تلك الدار منه بذلك التسييل او قال باع منه بحقوقه او بموافقه
 فيقتضيه له بمسيلة مكذبا ذكر محمد بن مقاتل رحمه الله والمسئلة في باب الاخرين

يتأوى تشييد الدين الوفاء رحمه الله ورأيت في كتب بعض الفقهاء الميزاب اذا كان
 ينصرف الى دار الغير فاختلفا فقال صاحب الميزاب حتى اجراء الماء وتسبيله وانكر
 الاخران اختلفا في حال عدم جريان الماء لا يستحق به اجراء الماء الابدية وان كان
 لمحال جريان الماء فالقول قول صاحب الميزاب وقال بعضهم ان كان الميزاب قد يما
 يستحق به اجراء الماء كيف بما كان وحل القديم ان لا يحفظ اقرانه وراء هذا الوقت كيف
 كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حل القديم ثم قال الصدوق والتبديل رحمه الله
 وهذا في غاية الحسن هكذا ذكر في الصغرى ومنها ما ذكر في دعوى فتاوى القاضي طهري
 ابن بن قال هشام سالت محمد عن نهر عظيم للشرب لاهل قري لا يستحقون سكروهم
 عوة اعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي ايدينا وقال الذين هم اسفل النهر هولنا
 كذا ولاحر لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يوم يخفون تركه على حاله و
 ليس لاهل الاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعا عن الاسفلين يوم يخفون
 ولكن علم انه كان يجري الماء الى الاسفلين فيما مضى او اقام الاسفلون بئس ان النهر كان
 يجري اليهم والاعلون هم الذين حبسوه عنهم امر الاعلون بازالة السكر عنهم والاعلى
 رحمه الله هذه المسئلة دليل على اذ الشهاد على يد منقضيته صحيحة ومنها الاد
 انما بلغ سال ابنه الصغير فادعى الاين بعد بلوغه ان بيع الاب وقع بغبن ناحش فانه
 كان قيمته ثمانية وقلد باعده منك بخمسين ورد على ملكي وقال المدعى اعلى كذا
 كانت قيمته خمسين فانه يحكم الحال اذ لم يكن المدة قد رما تبدل فيه الاسعار
 وان كانت قد تبدل فيها الاشعار فالقول قول المشتري وان اقام البينة قاله
 المشبهة للزيادة او لم ومنها استاجر ارضا ثم اختلفا فقال المستاجر استأجرها و
 فارغة وقال رب الارض كانت مشغولة مرر عدة قال محمد بن الفضل رحمه الله الفتو

قول صاحب الارض بخلاف المسامحة اذ الحلفاء الصحة والفساد يحكم الشرط واول
القول قول مدعي الصحة وقال القاضي الامام علي السعد رحمه الله يحكم الحال بكافة
فارعة كان القول قول مدعي الفراج وب العقد وان كانت متعوله كان القول قول
رب الارض كما اذا الحلفاء حريان ماء الطاحونة وايضا عاين وقال القاضي الامام محمد بن
حان رحمه الله ويسعى ان يكون القول قول مكر الشغل وتقام هذه الاحكام مساواة
والله اعلم بالصواب والله المرحوم والمات بقول حال هذه الحاصل النفس وكانت
هذه المسائل الانسية ابو الصريح من اني بكر من عبد الحليل بن حليل
البربر ما في معسار السمرة قد ي مصاب بعد تغلبهم الحيد لولته والصلوة على محمد
عليه وبيده والساء عليه وعلى الذل كل يوم وعسبه قد جاز الله تعالى ان يكون
بالعلم اعدا دي وبالصل اعتصا دي وثمما يحلني واريد اني واليهما العراي
وانما ي وعلى التبعة تعويل وفيه تنويلي واليه اعة همتي مصرودة وعليه
ودود حاطري فهو فوده علم اسي انه هو الركن للدين به يعرف مناره والقسط
للإسلام عليه مدار والهماد لليلة ممكانه شجر من امارها من الدروس والعصا
للسنة به يسان اجتهاد العلوم ومنه تدفع رسوم الدعة وقواثمها وتقلع
اصول الهوى بدعائهم ما به يسكن وريح العين ونجمه نار ما بعد وشول السروية
ويطير سرارها مكت دائما اطالع كس العقدة ملعظا امرايد صاحب سلطان الكا
قوائد ما على ما قل العلم صد والكافة قيد وقيد به هذا المجموع او ابد
وعقلت فيه شوار من اعم ما بكر نسوي اهل الد مر داهم ما يقصر عنه دعوى
انباء العصر ورحم الله امرا بطر فيه يعين الرصاد ون السخط وعنه بحل ظبه عيين
ما الف لامن السخط نفس السقيض تبر وكل عيب وعس الحرب لا تحل العت وصدر

يضواند من اصلح تبيانها مما عثر عليه من خلل القلم العائر وخط الحاضر الضعيف
الحاضر نحو كتابته في اخر شعبان سنة احدى وخمسين وست مائة هجرية بالدراسة
الميمونة الاميرية الاجلية المغربية لعماد الملكية ضياء الدين المصطفى براسون
سنة دلت احدى محال البديهة الفاخرة بسمرة قد لاذت معمورة وبالماهرين من اول
العلم المنمورة ورحم الله عبد الله قال امينا اما بعد فان مسائل هذا الكتاب اغرقت
الوجوه الحسان واغرقت اللآلئ والمرجان لانها من بحر بحر مولفها لما استخرجت وعلقت
القول استدرجت كانت بكر اسمها اليمين واليسار زما نظر اليها عيون الاغيار غير ان
المروى الطراز المغرول عن التمكن والاقتدار فصد اليها القضاء الاطوار على غرة الابواب
وعقبة الانصار والبكر وان زالت بكارتها بالفجور فهي في حكم الابكار ثم ان من قضاء الله
وتدبره ان الصدر العلاء قضى القضية واكتفى الحكاة بشرف الحق والملة والدين علاء
الاسلام والمسلمين الى تمام الغاية دامت معاليه وطابت ايامه ولياليه للمعرفة من
حسبها وبراها واطفها ورفقاها خطبها مما تها باديها من الصدق من وفاء العهد
وحسن الوفاق كيلا يكون نكاح الشغار فانه ليس في الشريعة من الشغار قال وأحل
لكم ما وراء ذلكم ان تبغوا باموالكم فاجبت اشارة راجيا الى الخيرات بسارته فانه الكريم
تسال تمتعه بها بعد النجوم الثواب والعمل بما ينهها من مذهب ايخيفة التماز بهن
ثابت وكان قد طول في تحرير الكتاب الكسائي عن الاصحاب الا انه اتفق الاختتام على يد
ابن مولفه شيخ الاسلام جمال الملة والدين برهان الائمة في العالمين تغذاه الله
بالرحمة والرضوان واسكنه بجانح الجنان برحمته بالرحم الراحمين تمت الكتاب بعون الملك